عدد 198 — 29 رجب 1447 (19 يناير 2026)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025–2026 : دورة أكتوبر 2025

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2025

صفحة

• محضر الجلسة رقم 249 ليوم الأربعاء 12 جمادى الآخرة 1447هـ (3 ديسمبر 2025م)..... 16842

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

• محضر الجلسة رقم 250 ليوم الأربعاء 12 جمادى الآخرة 1447هـ (3 ديسمبر 2025م)..... 16871

صفحة

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

- رد الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

• محضر الجلسة رقم 251 ليوم الخميس 13 جمادى الآخرة 1447هـ (4 ديسمبر 2025م)..... 16875

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

- التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

• محضر الجلسة رقم 252 ليوم الخميس 13 جمادى الآخرة 1447هـ (4 ديسمبر 2025م)..... 16905

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛
- التصويت على الجزء الثاني؛
- التصويت على مشروع قانون المالية برمته وتفسير التصويت.

محضر الجلسة رقم 249

التاريخ: الأربعاء 12 جمادى الآخرة 1447هـ (3 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، ثم المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة التاسعة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الدستور، والقانون التنظيمي للمالية، والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة، ومداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ فاتح دجنبر 2025؛

يخصص المجلس هذه الجلسة للاستماع لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، والشروع في المناقشة العامة للمشروع من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

وقبل مباشرة جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات، وللسادة رؤساء اللجن الدائمة، ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، ولجميع السيدات والسادة الوزراء ولموظفي وأطر المجلس، على المجهودات التي بذلوها في سبيل المناقشة المعمقة لمشروع قانون المالية ومشاريع الميزانية الفرعية، منذ إحالة المشروع على مجلس المستشارين.

وأود أن أذكر المجلس الموقر ببرنامج دراسة مشروع قانون المالية على مستوى الجلسات العامة، والذي سنخصص له أربع جلسات، بحيث سنستهل الأشغال بجلستنا الصباحية هذه، التي ستخصص - كما أسلفت - للشروع في المناقشة العامة وستستمر إلى غاية الواحدة ونصف بعد الزوال، وتعقبها جلسة أخرى مساء هذا اليوم، تخصص لاستكمال المناقشة العامة والاستماع لرد الحكومة عليها.

فيما سيعقد المجلس يوم غد جلستين للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية في الصباح؛

ثم مناقشة مشاريع الميزانية الفرعية والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية برمته مساء يوم الغد.

وإذا سمحتم، أعطي الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية 2026، في حدود 20 دقيقة.

فليتفضل السيد المقرر السيد عابد بادل.

المستشار السيد عابد بادل، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت ابتداء من يوم الاثنين 17 نونبر 2025 في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية، وعقدت بشأنه 6 اجتماعات مطولة استغرقت أشغالها ما يناهز 23 ساعة عمل و45 دقيقة.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد فوزي لقجع وزير الميزانية، وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة أغنت النقاش.

كما لا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد مولاي مسعود أكناو، رئيس اللجنة، على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، ولكافة السيدات والسادة المستشارين الذين حضروا أشغالها.

والشكر موصول أيضا للطاقم الإداري للجنة على كل المجهودات التي بذلها ويبذلها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

يستند مشروع قانون المالية رقم 50.25 لسنة 2026، إلى التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي، وبعد تقديمه أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 20 أكتوبر 2025، والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب، أحيل على مجلس المستشارين بتاريخ 14 نونبر 2025.

وخلال اجتماع اللجنة بتاريخ 17 نونبر 2025، قدم السيد وزير الميزانية عرضا مفصلا حول سياق إعداد المشروع، موضحا أنه يأتي في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي، إذ يُتوقع أن يبلغ معدل النمو الدولي 3.1% سنة 2026 مقابل 3.2% سنة 2025، مع نمو محدود في منطقة اليورو لا تتجاوز 1.1%، مع استمرار التقلبات الجيوسياسية المؤثرة على أسعار النفط والمواد الأولية.

أما على المستوى الوطني، فقد سجلت الظرفية الاقتصادية تحسنا بفضل انتعاش في القطاع الفلاحي، حيث ارتفاع إنتاج الحبوب إلى حوالي 43 مليون قنطار، ونمت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 4.6%.

كما واصلت الأنشطة غير الفلاحية نموها، خاصة في قطاعات الفوسفاط والكهرباء والإسمنت، إضافة إلى ارتفاع المؤشرات السياحية وحركة النقل.

وأبرز السيد الوزير كذلك، قوة المؤشرات الاقتصادية، من بينها:

- تراجع التضخم إلى 1.1% سنة 2026؛

- استقرار احتياطات العملة الصعبة في مستوى خمس أشهر ونصف من الواردات؛

- انخفاض عجز الميزانية إلى 3%؛

- واستقرار الدين العمومي في حدود 65.9% من الناتج الداخلي الخام؛

- فضلا عن تحسن ملحوظ في المداخيل الجبائية.

كما أوضح السيد الوزير، أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، استند إلى التوجيهات الملكية السامية في خطابي عيد العرش وافتتاح الدورة التشريعية، اللذين شددا على تسريع تنزيل النموذج التنموي الجديد، وتعزيز العدالة المجالية والاجتماعية، وتفعيل الجهوية المتقدمة لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

أما فيما يتعلق بالفرضيات المعتمدة لإعداد هذا المشروع، فقد تم تحديدها على أساس:

- تحقيق نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 4.6%؛

- بلوغ إنتاج الحبوب 70 مليون قنطار؛

- اعتماد سعر غاز البوتان في حدود 500 دولار للطن؛

- استقرار معدل التضخم في حدود 2%؛

- تسجيل نمو في الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب بنسبة 2.3%، باستثناء الفوسفاط ومشتقاته؛

- واعتماد سعر صرف للأورو مقابل الدولار في حدود 1.11.

السيد الوزير،

تطرق أيضا للتوجهات العامة لمشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 الذي استند على أربع مرتكزات أساسية متمثلة في:

- توطيد المكتسبات الاقتصادية وتعزيز مكانة المغرب ضمن الدول الصاعدة؛

- إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛

- مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية؛

- مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة عامة لمشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، كما وافق عليه مجلس النواب، أكد السيدات والسادة المستشارون، على أن إعداد مشروع تم في سياق دولي مطبوع بعدم اليقين، نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي وتصاعد التوترات الجيوسياسية وتراجع التجارة الدولية، فضلا على آثار التغيرات المناخية، مشددين في نفس السياق على استطاعة بلادنا بقيادة الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على مواصلة الإصلاحات وتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مهمة.

وقد أعرب المتدخلون على اعتزازهم بالنجاحات الدبلوماسية التي حققتها المملكة في القضية الوطنية، لاسيما القرار مجلس الأمن رقم 2797، الداعم لمغربية الصحراء، ومبادرة الحكم الذاتي، منوهين بدور الدبلوماسية البرلمانية والحزبية، وبمبادرة جلالة الملك نصره الله بإشراك القوى السياسية والنقابية في تعزيز هذا المسار مع توجيه تحية تقدير لمختلف القوات والأجهزة الأمنية على جهودها في حماية أمن الوطن.

وبخصوص القضية الفلسطينية، ثمن المتدخلون القرار القاضي بوقف إطلاق النار، وأشادوا بالمواقف الثابتة للمغرب بقيادة جلالة الملك حفظه الله، رئيس لجنة القدس.

وفي إطار مناقشة فرضيات مشروع قانون المالية، سجلت المناقشات تباينا في المواقف، إذ اعتبر جانب منها أن الفرضيات واقعية لارتكازها على توقع نمو بـ 4.6% وتضخم في حدود 2%، وعجز ميزاني في مستوى 3.5%، وتحسن احتياطي العملة الصعبة.

بينما رأى جانب آخر، أنها فرضيات متفائلة، خاصة فيما يتعلق بنسبة النمو ومحصول الحبوب المقدر بـ 70 مليون قنطار، بالنظر إلى التقلبات المناخية وتراجع الطلب الخارجي.

في الشق المالي، تم التأكيد على أهمية الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة للحفاظ على توازنات المالية العمومية والرفع من موارد الدولة وضبط اللجوء إلى المديونية، وعقلنة النفقات، وتحسين تعبئة الموارد المالية عبر رؤية استراتيجية متكاملة، على رأسها لجوء الدولة إلى التمويلات المبتكرة كآلية لتوسيع وتنويع مواردها، وهو ما يستدعي وضع إطار قانوني وتشريعي يضمن مشروعيتها وشفافيتها.

على المستوى الاقتصادي، تم التنويه بالنتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد الوطني بفضل الأداء الجيد والاستثنائي للقطاعات الصناعية والتجارية والسياحية، رغم صعوبة الظرفية الدولية.

وفي المقابل، تم التأكيد على استمرار التحديات المرتبطة بضعف الإنتاجية نتيجة نقص الاستثمار في الرأسمال البشري، والتكوين المهني العصري والبحث العلمي، مع الإشارة إلى احتلال المغرب للمرتبة 56 عالميًا في مؤشر التنافسية لسنة 2025.

وقد أبرز المتدخلون، أن اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاعات تقليدية منخفضة القيمة، يفرض تسريع الاستثمار في القطاعات الصناعية الحديثة، خاصة التكنولوجيا الدقيقة والطاقات المتجددة.

وبخصوص الشق الضريبي، تم التأكيد على أن تنزيل قانون الإطار للإصلاح الجبائي مكن من الرفع من نسبة الموارد الجبائية من الناتج الداخلي الخام، إذ ارتفعت من 17.2% سنة 2020 إلى 18.8% سنة 2024، دون الرفع من الضغط الجبائي.

وفيما يتعلق بتعزيز العدالة الجبائية وضمان استدامة المالية العمومية، تم التأكيد على أن مشروع القانون يهدف إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال توسيع الوعاء الضريبي، وتحديث النظام الجمركي، ومواصلة محاربة التهرب والغش الضريبي، مع الدعوة إلى الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

وفي السياق نفسه، تمت الإشادة بالإجراءات الجمركية الداعمة للصناعات الوطنية، إضافة إلى الترحيب بتمديد المساهمة التضامنية إلى غاية نهاية سنة 2028، تعزيزاً للتماسك الاجتماعي.

فيما يرتبط بالاستثمار، تمت الإشادة بزيادة حجم الاستثمار العمومي ليبلغ 380 مليار درهم، وهو ما يعني ارتفاع استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية، بهدف دعم المكتسبات الاقتصادية وتعزيز مكانة المغرب بين الدول الصاعدة، وعلى رأسها انجاز المشاريع ذات البعد الاجتماعي كأولوية حكومية.

في المقابل، تمت المطالبة بتحقيق توزيع عادل لهذه الاستثمارات بين الجهات، إذ تستحوذ ثلاث جهات فقط على 65% من إجمالي الاستثمارات و153 مشروعًا كبيرًا، نظرا لقوة بنيتها التحتية وهو ما يعكس استمرار التفاوتات المجالية في توطين المشاريع.

وبخصوص الجانب الاجتماعي لمشروع قانون المالية:

ثمن المتدخلون جهود الحكومة لتعزيز العرض الصحي ضمن مسار إصلاحي شامل، من خلال تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 42.4 مليار درهم، ومواصلة بناء وتجهيز المستشفيات الجامعية والمراكز الصحية، وإحداث 8000 منصب مالي، مع الإقرار بضرورة تحسين حكامته.

في المقابل، أشار بعض المتدخلين إلى أن هذه الزيادة في الميزانية لم تعالج العديد من الإشكاليات البنيوية، خاصة الخصاص الحاد في الموارد البشرية الصحية البالغ 32 ألف إطار، واختلال توزيعها بين الجهات، إضافة إلى مواصلة اعتماد الأسر على القطاع الصحي الخاص بنسبة تفوق 63%.

هذا، وقد ثمن المتدخلون الجهود المبذولة للنهوض بقطاع التعليم، من خلال تعزيز ميزانية القطاع وإحداث مناصب مالية جديدة، معتبرين ذلك جزءاً من مسار إصلاحي استراتيجي لبناء مدرسة عمومية قادرة على تكوين كفاءات مؤهلة تدعم التنمية الوطنية، مشددين على ضرورة تطوير منظومة التكوين المهني لتلبية حاجيات سوق الشغل، عبر استكمال مدن المهن والكفاءات ومراجعة الشعب والمناهج، إلى جانب إدخال إصلاحات هيكلية لتحسين الحكامة ورفع نجاعة القطاع.

في المقابل، اعتبر عدد من المتدخلين أن المنظومة التعليمية لا تزال تعاني اختلالات بنيوية تحد من نجاعتها، منها الاكتظاظ، الهدر المدرسي، نقص الأساتذة الباحثين، ضعف آليات الحكامة، وتأثير نظام التعاقد على استقرار الموارد البشرية، إضافة إلى غياب رؤية إصلاحية متكاملة تجمع بين جودة التدبير وربط المسؤولية بالمحاسبة.

هذا، وقد تمت الإشادة بمجهودات الحكومة في مجال التشغيل، وفق التوجهات الملكية السامية، من خلال تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل بغلاف مالي قدره 2 مليار درهم، وتسريع برامج التشغيل على المستوى الترابي، وتعزيز التنسيق بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، وتحسين برامج الوساطة والتكوين والتأطير لتعزيز قابلية تشغيل الشباب.

وفي المقابل، لوحظ أن معدل البطالة بلغ 13.3% سنة 2024، خصوصاً في صفوف الشباب والنساء وحاملي الشهادات العليا، ما يشكل تحدياً هيكلياً لسوق الشغل.

كما تمت الإشارة إلى عجز الحكومة عن خلق مليون منصب شغل، بعد تبيان محدودية أثر برامجها في هذا السياق، تم التأكيد على ضرورة اعتماد خطة وطنية جديدة للتشغيل اللائق تستجيب لمتطلبات سوق الشغل، تستند على دعم المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة.

وفيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، تمت الإشارة إلى استمرار

غياب رؤية حكومية واضحة لمعالجة الإشكاليات التي تعرفها هذه الأنظمة والمهددة بالإفلاس خلال السنوات المقبلة، مع المطالبة بنهج مقاربة تشاركية فعلية من أجل إصلاح شامل لصناديق التقاعد دون رفع سن الإحالة على التقاعد أو الزيادة في الاقتطاعات، فضلا عن ضرورة الرفع من معاشات المتقاعدين.

السيد الرئيس المحترم،

في معرض جوابها على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، ذكرت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية بسياق ومرجعيات إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، وعبرت عن الفخر والاعتزاز العميق بالنصر الحاسم الذي حققته قضية الصحراء المغربية من خلال صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797 الداعم لمغربية الصحراء، الذي جعل مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية الحَل الوحيد والواقعي والدائم للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، إذ كرس هذا القرار الشرعية الدولية للموقف المغربي، كما أكد عليه جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي الأخير.

كما شدد على أن مشروع قانون المالية يجسد الجهود الكبرى التي يبذلها المغرب لترسيخ أسس مسيرة المغرب الصاعد، وذلك بغية تحقيق تنمية شاملة تجمع بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتنمية المجالية المندمجة.

وأوردت السيدة الوزيرة أن البعد الاجتماعي حاضر في صلب أولويات مشروع قانون المالية، من خلال إعطاء أهمية خاصة لقطاعات الصحة والتعليم ودعم القدرة الشرائية، وتفعيل آليات الدعم الاجتماعي المباشر.

وفي الجانب المتعلق بالبعد المجالي، أوضحت السيدة الوزيرة أن مشروع قانون المالية جعل البرامج التنموية المندمجة من أولوياته، كما جاء في خطاب صاحب الجلالة، من خلال ترصيد الخصوصيات المحلية وتعزيز الجهوية المتقدمة.

السيد الرئيس المحترم،

في معرض جوابه، شدد السيد وزير الميزانية، على أهمية تقييم مسار المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، التي عرفت سياقا صعبا بفعل جائحة "كوفيد" تراجعا في النمو، الجفاف والاضطرابات الجيوسياسية وارتفاع الأسعار.

ورغم هذه التحديات، أكد على تحقيق تقدم ملموس في تقليص العجز والتحكم في المديونية، وهو ما نال إشادة المؤسسات الدولية.

وأوضح أن هذا التحسن يمنح المغرب هامشاً أكبر لاتخاذ قرارات استراتيجية، في إطار قانون المالية المبني على التوجيهات الملكية السامية، خاصة المتعلقة بتعزيز الدولة الاجتماعية، وأبرز جهود الحكومة في تعميم الدعم المباشر، وإصلاح الحماية الاجتماعية، وضمان الانتقال السلس لمستفيدي نظام "راميد" نحو منظومة التغطية الصحية الإجبارية.

كما عرض الإصلاحات الصحية الجارية والتي تشمل تحسين البنيات التحتية، توسيع التكوين الطبي، وافتتاح مؤسسات جامعية جديدة، يواكبها زيادة عدد الأطباء مع التأكيد أن نتائج هذه الإصلاحات تتطلب وقتا بسبب تراكم الخصاص لسنوات، وأوضح أن استهداف المستفيدين من الدعم يتم عبر تحيين مستمر لوضعية الأسر، وأن الحماية الاجتماعية ستشمل أيضا الفئات العاطلة عن العمل والباحثة عنه.

وأشار إلى تدخلات الحكومة لدعم قطاعات حيوية مثل: الصحة، النقل العمومي، الماء والكهرباء، والمواد الأساسية، إضافة إلى دعم البرامج الفلاحية والصناعية والسياحية والحوار الاجتماعي.

كما أكد السيد الوزير على أن مشاريع البنية التحتية الجارية هي جزء من مخطط تنموي شامل، وليست مرتبطة حصرا بكأس العالم، بل على العكس ساهم هذا الحدث في تسريع تنفيذ بعض المشاريع.

وفي الختام، تعهّد السيد الوزير بتقديم تفاصيل حول آليات التمويل المبتكرة، الهادفة إلى دعم مشاريع كبرى ذات أثر مباشر على حياة المواطنين متى رغب البرلمان في ذلك.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2026، انكبت اللجنة على دراسة مختلف التدابير الجمركية والضريبية والمقتضيات المتعلقة بالميزانية، حيث حظيت المواد 4 و7 و8 مكررة و20 من مشروع القانون بمناقشة مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين.

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2026، والتي تجدونها مفصلة في التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والمستشاران السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي، والتي بلغ عددها 227 تعديلا، ثلاثة تعديلات منها تهم الجزء الثاني؛ نوردها كما يلي:

- الحكومة: 3 تعديلات (تعديل واحد يهم الجزء الثاني)؛
- فرق ومجموعة الأغلبية: 31 تعديلا؛
- الفريق الحركي: 31 تعديلا؛
- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية: 26 تعديلا؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 10 تعديلات؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 48 تعديلا.

- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 24 تعديلا (تعديلين يهمان الجزء الثاني)؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 37 تعديلا؛

- المستشار خالد السطي والمستشارة لبنى علوي: 17 تعديلا.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الاثنين 1 دجنبر 2025، اجتماعا مطولا خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2026.

كما وافق عليه مجلس النواب، وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 72 تعديلا، وتم رفض 67 تعديلا، فيما تم سحب 85 تعديلا من طرف مقدميها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع هذا القانون وأبوابه بالأغلبية.

وعند عرض الجزء الأول على التصويت، وافقت عليه اللجنة بعد تعديله بالنتيجة التالية:

الموافقون= 12؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 01.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المقرر، والآن نفتح باب المناقشة العامة.

الكلمة الأولى لأول متدخل، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، 35 دقيقة.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بمشاركتكم من منبر هذه الجلسة لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026، كآخر مشروع قانون مالية في زمن الولاية الحكومية الحالية.

وقبل الخوض في التفاصيل، أغتنم هذه السانحة للوقوف بكل فخر واعتزاز عند محطات خالدة في ذاكرتنا التاريخية الوطنية المترابطة، بدءا بالذكرى السبعون للاستقلال المجيد، التي نستذكر من خلالها بإجلال وإكبار حجم تضحيات الملك المجاهد جلالة المغفور له محمد الخامس، طيب الله ذكره، وشعبه الوفي، وفي ملحمة وطنية يسمو فيها ذكر بلادنا، وتحيي في وجداننا الجماعي روح اللحمة الوطنية وعظمة المسار التاريخي لبناء المغرب.

وفي خضم هذا المسار، واستكمالا لوحدتنا الترابية، نحيي الذكرى الخمسون لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، مسيرة ملك وشعب تعيش فينا إلى اليوم كملحمة وطنية خالدة أسس منطلقاتها الملك الموحد جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله مثواه، لتشكل مناط فخر ومثال اعتزاز للأمة المغربية جمعاء، وترسم معالم طريق الوحدة الوطنية.

هذا الطريق الذي يأخذ اليوم طابعا خاصا ومتميزا، باعتباره طريقا نحو النماء، يواصل تثبيته جلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره على مدى 26 سنة من الحكم الرشيد، بمسيرة متواصلة نحو مدارج التقدم والرخاء وبناء المغرب الصاعد بين الأمم.

وبين عيد الاستقلال وذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، تنتعش ذاكرتنا التاريخية الوطنية بعيد الوحدة، الذي يعد تتويجا ملكيا ساميا لمسار تثبيت الوحدة والسيادة الوطنية.

مسار من العمل الدبلوماسي الدقيق والمثمر، قاده جلالة الملك حفظه الله بحكمة ورؤية سديدة، مكن من كسب تأييد دولي متواصل لمقترح الحكم الذاتي وعزز من مصداقيته وموثوقيته، ليتوج مؤخرا بقرار مجلس الأمن التاريخي الذي جعل من هذا المقترح الطريق الوحيد والأوحد لأي حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وفي صلب هذا التتويج، يأتي القرار الملكي السامي باعتماد عيد الوحدة يوما وطنيا ينعش ذاكرتنا التاريخية الحية، ويؤرخ لمغرب السيادة المكتملة والوحدة الوطنية، كما يشكل نافذة نحو المستقبل لبناء المغرب الصاعد، برؤية تنموية متوازنة، وتلاحم متين للأمة المغربية بين العرش العلوي المجيد والشعب.

فمما ينبغي في هذا الباب، ونحن نعيش هذا التحول التاريخي في قضية وحدتنا الترابية بكل ما تحمله الكلمات من معاني الفخر والاعتزاز، أن ندرك حجم هذه المحطة التاريخية حق الإدراك، بما يحيي وعينا الجمعي الذي تغذيه روح المسؤولية والوطنية الصادقة للأمة المغربية الموحدة أرضا وانتماء ومصيرا، من طنجة إلى لكويرة، ويحفز على جعل عيد الوحدة عهدا متجددا يربط بين الأجيال للدفاع عن وطننا بمقدساته وثوابته الجامعة.

إننا اليوم أمام مرحلة جديدة من مسار قضية الوحدة الترابية، مرحلة تنتقل بنا من وضعية الدفاع إلى تحصين المنجز الوطني، ومن موقع التدبير إلى إدارة التغيير، مما ينبغي معه أن نكون في مستوى هذه المرحلة.

ولأن الصدف لا تجامل ولا تأتي على مقاس التوقعات، فلقد شاء

القدر أن يصادف هذا الإنجاز الدبلوماسي نصرا رياضيا تاريخيا، بفوز أشبال الأطلس بكأس العالم للشباب، الذي يأتي كنتاج لمجهود استثنائي من العمل التصاعدي للرقي بكرة القدم المغربية ويفتح باب الطموح والتطلع للظفر بألقاب مستقبلية بعون الله.

فغني عن البيان، المكانة التي تحتلها بلادنا كبلد مستقر وآمن ووقع ذلك على تعزيز هذه المكانة وجلب الاستثمار المنتج وخلق بيئة محفزة للتنمية، ولعل من ثمار هذه المكانة المرموقة التي تحتلها بلادنا اليوم بقيادة جلالة الملك، ما تعرفه من تنظيم محكم ودقيق بمهنية عالية لعديد التظاهرات الدولية والإقليمية، كان آخرها الدورة 93 للجمعية العامة للإنتربول بمراكش، وما تحضره كذلك لتنظيم تظاهرات كروية مهمة، كأس إفريقيا وكأس العالم.

ولا تفوتني هذه الفرصة، لأشيد بتضحيات حماة الوطن بقيادة جلالة الملك، من أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة المرابطين على امتداد الحدود، ونساء ورجال الإدارة الترابية والأمن الوطني والوقاية المدنية، نظير ما يبذلونه في سبيل حفظ النظام العام ومكافحة الجريمة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.

السيد الرئيس المحترم،

قبل البسط في الحديث عن موضوع هذه الجلسة، لا بد من وضع بعض النقاط على حروف صيغت بكلام على المقاس، ذهب بالنقاش البرلماني إلى حدود العقم، وأفرغت الرقابة البرلمانية من محتواها لتختزلها في رقابة تكاد تكون إدارية صرفة.

فبلغ من تلك الأصوات أن وصل بها الأمر إلى تهويل موضوع وثائق لصفقات عمومية منشورة للعموم، وتسويقها ككشف جديد، بل وتوظيفها بسوء التأويل والتحوير وفق نمط ممنهج للاستهداف، وبناء الأحكام المسبقة بما يحجب الواقع والحقيقة.

فالفشل التدبيري والعجز الاقتراحي وضعف النفس النقدي، ليس مجرد توصيف لواقع تلك الأصوات، بل سلسلة مترابطة من الرصيد السياسي لمن فقد اتجاه البوصلة، الموجه اليوم لتسريع بناء المغرب الصاعد.

وإذا كان النقاش السياسي الرزين والمسؤول أمر ضروري وصحي بمؤسسة البرلمان، بل أمر صيروري للحياة السياسية، فإن تبني خطاب التضليل ليس من صميم الممارسة البرلمانية الحقة، بل يسهم فقط في بعث الشك والشعور بالإحباط والريبة والارتباك لدى المجتمع، وزعزعة الثقة بالمؤسسات.

فالمطلوب كما سبق، ودعونا في مناسبات عدة أن نرقى بمستوى هذا الخطاب لكونه يشكل جزءا من الصورة العاكسة لمؤسسة البرلمان لدى الرأي العام الوطني، وجزءا كذلك من رصيد العمل البرلماني الذي يبقى محفوظا في الذاكرة البرلمانية.

ومن نافلة القول أن نعود إلى التذكير بأن المرحلة تستدعي التمييز بين الآراء الموجهة لنقد موضوعي للعمل الحكومي، تلك التي تثمن المنجزات، كمكاسب حصرية للوطن والمواطن، وفي المقابل تقترح لتقويم الهفوات، وهذا نابع بطبيعة الحال من الحرص وهو مطلوب، وبين أراء متخصصة في التشكيك والتأرجح بين التأويل السلبي وغياب البينة.

فالمرحلة تقتضي الرقي بالخطاب السياسي إلى مستوى الأداء المطلوب والمنتظر، أداء قوامه الجدية والتحلي بروح المسؤولية، وجوهره الإسهام في تسريع مسيرة المغرب الصاعد، والدفاع عن انشغالات المواطنين وتأطيرهم، وروحه الاجتهاد والفعالية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

ونحن بصدد دراسة أهم وثيقة قانونية في مسار التشريع، لا يجب أن نناقشها بمعزل عن سياق عالمي يواجه معضلات معقدة وتحولات جيوسياسية وتراجع في التجارة العالمية، حيث أثرت هذه العوامل مجتمعة بشدة حدتها على الاقتصاد العالمي، وحالت دون استعادته لنشاطه المعتاد، وحصرت نسب النمو في مستويات لا ترقى إلى مستوى التطلعات والتوقعات الدولية.

كما لا يمكن مناقشة هذا المشروع القانون بمعزل عن وقع تحديات مناخية، وعلى وجه التحديد توالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد.

إلا أنه بالرغم من وقع ما سبق ذكره، تأكد أننا أمام حكومة فعل وتفاعل، تنهج خيار خلق الفرص بدلا من التحجج بالأزمة، بحصيلة أداء مشرفة يتجاوز فيها المنجز حجم المتوقع.

فكان التوجه الحكومي يسير نحو خلق اقتصاد تنافسي، أكثر تنوعا وصلابة وانفتاحا وتقوية تماسك النسيج الاجتماعي والبناء المؤسساتي الحديث وتعزيز الإشعاع الدولي لبلادنا، ولم يكن لذلك أن يتحقق لولا رؤية ملكية متبصرة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وأطرت هذا التوجه.

حيث تركز المجهود الحكومي على تنويع القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني لجعله أكثر استقرارا وغير مرتبط بعامل المناخ، بالشكل الذي يتناغم مع المعطيات المحفزة، بما فيها تطور الطلب الداخلي، استعادة النشاط الإنتاجي، بالإضافة إلى تطور قطاع الخدمات.

كما مكن هذا المجهود المقدر للحكومة من خلق بيئة وبنية متكاملة ومحفزة للصناعة الوطنية، مما حقق تطورا مهما في القطاعات الصناعية ذات الأولوية التي عززت الاقتصاد الوطني ووفرت المزيد من فرص العمل بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية لبلادنا نحو التصنيع المتقدم والتنمية المستدامة.

وقد تعززت هذه الدينامية عبر تحقيق مؤشرات مهمة، سواء فيما يتعلق بالتحكم في مستويات التضخم أو التقليص من حجم دين الخزينة، والتحكم في مستوى عجز الميزانية.

فلم يكن تحقيق هذه المؤشرات بالأمر اليسير لولا اتخاذ إجراءات مهمة، من قبيل تنزيل مقتضيات القانون الإطار للإصلاح الجبائي، خاصة فيما يرتبط بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

بما مكن من رفع الموارد الجبائية دون زيادة في الضغط الجبائي، ومما ساهم أيضا في تحقيق استدامة المالية العمومية وضمان توازنها، حيث شكلت هذه النتائج الاقتصادية والميزانياتية، عاملا مهما لإعادة تصنيف بلادنا ضمن فئة درجة الاستثمار، مما ينذر بأفاق اقتصادية مستقبلية واعدة ويشجع على الاستثمار الخاص.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

فإذا كانت التجربة السابقة قد بينت تراجع منسوب الأداء الحكومي في الزمن الأخير من عمر الولاية التشريعية، خاصة إذا ما تم الالتزام بالتعهدات الواردة في البرنامج الحكومي، فإن التجربة الحكومية اليوم تثبت عكس ذلك بجعلها ما تبقى من الزمن الحكومي يفتح الباب لمرحلة جديدة.

مرحلة برؤية أوسع وطموح أكبر، جوهرها تحقيق الصعود التنموي والاجتماعي والاقتصادي لبلادنا، تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، بما يحقق رفاه المواطن ويضمن التوازن والإنصاف في الاستفادة من ثمار النمو.

لقد كانت الحكومة محقة وتوقعية في أبعد الحدود، مستنيرة بالتوجيهات الملكية السامية حينما وضعت التنمية الترابية في صلب السياسة الميزانياتية، وجعلها اللبنة الأساس لبلوغ هدف تسريع بناء المغرب الصاعد اقتصاديا واجتماعيا.

ولتحقيق هذا المبتغى، تواصل الحكومة تنزيل المشروع الملكي للدولة الاجتماعية، هذا المشروع المجتمعي الكبير المبني على أسس جعلت من المواطن محور استهداف الفعل العمومي، بالشكل الذي تتفوق فيه جودة الخدمات الاجتماعية على تعددها، وتنتصر له سرعة النمو الاقتصادي ويساهم في بناء واقع أفضل لنا، ومستقبل واعد للأجيال القادمة بما يليق بإنسانية الإنسان ويحفظ أمنه وكرامته ويحقق رفاهه واستدامته.

مشروع مجتمعي كبير يساهم بلا شك في تقليص العجز الاجتماعي وفق تدخلات قوامها النجاعة ومعيارها الاستحقاق، وبناء على منظومة استهداف شاملة، مبتغاها مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح منظومتي الصحة والتعليم.

وأملا في تغيير واقع قطاعين يعرفان تحديات متزايدة وشكل إصلاحهما أولوية وطنية على مدى سنوات، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عززت الحكومة مجهودها الميزانياتي المخصص لقطاعي الصحة والتعليم بشكل غير مسبوق، بغلاف مالي يقدر بـ 140 مليار درهم، وإحداث أزيد من 27 ألف منصب مالي لفائدتهما.

فيما يخص قطاع الصحة:

أمام الإرث الثقيل من الأعطاب التي فرملت تقدم هذا القطاع في محطات سابقة، أعطاب يصعب تجاوزها في الزمن الحكومي المحدود.

وأمام هذا الواقع الذي يفرض نفسه، تمكنت الحكومة بكل جرأة ومسؤولية من حل معادلة صعبة، تجمع بين ثالوث من الأولويات لا يمكن الفصل بينها:

- أولها، تحفيز وتوفير الموارد البشرية؛

- ثانيها، خلق مؤسسات استشفائية، توفر خدمات صحية ذات جودة وتشكل فضاءات ملائمة لعمل الأطر الصحية؛

- وثالثها، تحسين حكامة القطاع.

ففيما يتعلق بالموارد البشرية، يعرف القطاع خصاصا مهولا في الأطباء والأطر التمريضية، وهو ما لم تكن هذه الحكومة مسؤولة عنه، بل سعت إلى تقليص هذا الخصاص برفع نسب التأطير وتقليص مدته الزمنية مع استحضار رهان الجودة، وخلق كليات طب جديدة ومعاهد للتكوين للرفع من عدد الأطباء والممرضين.

لقد شكل إصلاح هذا القطاع هاجسا وتحديا كبيرا لدى الحكومة، تفرضه ضرورة مواكبة الورش المجتمعي الكبير للحماية الاجتماعية، خاصة في الشق المرتبط بتعميم التأمين الإجباري عن المرض، فنجاح هذا الأخير مرهون بمنظومة صحية قوية ومتكاملة تستند إلى مقاربة ثلاثية الركائز:

- تأهيل البنيات التحتية الصحية؛

- تثمين وتعزيز الموارد البشرية؛

- وتعزيز حكامة القطاع.

وارتباطا بالمرتكز الأول، باشرت الحكومة إطلاق برنامج تأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، إضافة إلى مراكز استشفائية ومستشفيات جامعية جديدة بغية تعزيز العرض التكويني، بعضها دخل الخدمة قبل متم هذه السنة.

وفي هذا الباب، ستعمل الحكومة خلال السنة المقبلة على تسريع بناء المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من بني ملال، كلميم والرشيدية، إضافة إلى إصلاح وتحديث 90 مستشفى بكافة جهات المملكة وإعطاء الانطلاقة لإعادة تأهيل 1600 مركز للرعاية الصحية.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، حرصت الحكومة على تحسين الأوضاع المادية لشغيلة القطاع بمختلف مستوياتهم الوظيفية وتسوية الوضعية الإدارية لبعض الفئات، دون أن ننسى الرفع من نسبة التكوين في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمعاهد المتخصصة من أجل بلوغ هدف المستوى المطلوب للتغطية المعتمد عالميا.

واستمرارا لمسعى تقليص الخصاص، خصصت الحكومة 8000 منصب مالي لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، برسم السنة المالية 2026.

وفيما يخص المرتكز الثالث الذي يشكل سر نجاح أي إصلاح والمتعلق بآليات الحكامة، بما في ذلك إحداث هيئات التدبير والحكامة وتنظيم عمل الفاعلين وتوطيد الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي مع تعزيز حضور الرقمنة، ستعمل الحكومة على تفعيل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وكذا التفعيل التدريجي للمجموعات الصحية الترابية، إضافة إلى تعميم النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج ليشمل مختلف مستشفيات المملكة.

وفيما يرتبط بالتعليم:

وبنفس روح الإصلاح، ارتكز المجهود الحكومي على تجاوز الإكراهات الكبرى والمعقدة والمتداخلة التي يعرفها قطاع التعليم بمستوياته المختلفة، باعتباره مدخلا لتأهيل العنصر البشري والرفع من إنتاجيته بالشكل الذي يجعله مؤهلا للمساهمة في المسار التنموي لبلادنا.

إصلاح مبني على مقاربة تستهدف ثلاث أسس: مسار وظيفي محفز، بيئة تربوية ملائمة، ومناهج دراسية جيدة.

ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت الحكومة نظاما أساسيا جديدا موحدا ومحفزا لأسرة التربية والتعليم ونظاما تكوينيا جديدا، مع زيادة شهرية صافية في أجور موظفي القطاع لا تقل عن 1500 درهم، وتهدف بذلك إلى حفظ بريق مهنة الأستاذ باعتباره مربي وصانع للنجاح.

كما عملت أيضا على الاهتمام بالوسط التربوي من خلال إطلاق مشروع المدارس الرائدة برسم الموسم المدرسي 2023 و2024، وتعميمه بشكل تدريجي لينتقل من 626 مدرسة ابتدائية إلى حوالي 6626 مدرسة ابتدائية و232 إعدادية، إلى 1286 إعدادية برسم الموسم الدراسي 2026-2027، في أفق تعميم هذه التجربة.

وبموازاة ذلك، ستعمل الحكومة على تعزيز البنية التحتية المدرسية عبر افتتاح أزيد من 170 مؤسسة تعليمية برسم الدخول المدرسي المقبل وانطلاق أشغال بناء 193 مؤسسة جديدة سنة 2026، إضافة إلى مواصلة تحسين ظروف الإيواء والإطعام بالداخليات ودور الطالب وتوسيع النقل المدرسي.

ومن جانب آخر، تسعى الحكومة إلى الرفع من معدل الولوج إلى التعليم الأولي عبر إحداث ما يقارب 4800 قسم جديد برسم الدخول المدرسي المقبل، كما ستواصل تعزيز الدعم التربوي واعتماد منهجيات وأساليب بيداغوجية فعالة، والأكيد أن جملة الإجراءات المتخذة في هذا الباب حققت نتائج جد إيجابية بالوسط التعليمي عموما.

واستمرارا لهذه الإرادة الإصلاحية، ستواصل الحكومة تنزيل الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج للجامعة المغربية وفق توجه جديد قوامه التميز والابتكار وتوجيه البحث العلمي ليساير متطلبات سوق الشغل، كما ستواصل تحديث منظومة التكوين المهني بما يتماشى مع مبتغى تحسين قابلية تشغيل الشباب، فقد تم تعزيز البنية التحتية لهذا القطاع عبر إحداث 27 معهدا جديدا وافتتاح مدن جديدة للمهن والكفاءات على مستوى الجهات لتبلغ 10 مدن.

مجملا، هذه المنجزات التي يصعب إنكارها بالرغم من محاولات من يمتهنون ركوب الأمواج حجبها أو التقليل منها، لم تأت من فراغ، بل جاءت كنتاج لقرارات جريئة اتخذتها الحكومة وخصصت لها موارد مالية مهمة تعززت عبر مشروع قانون المالية لسنة 2026 لتصل إلى مستويات استثنائية، حيث بلغت الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع التعليم 97.1 مليار درهم، وميزانية إجمالية لقطاع الصحة ناهزت 42.4 مليار درهم.

ومن باب التذكير، فلطالما شكل الرفع من ميزانيتي هاذين القطاعين مطلبا تكرر في تاريخ الحكومات السابقة ليتحقق اليوم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تجسيدا للتعليمات الملكية السامية، وإيمانا منها بأن التنمية مسار واختيار لا يكتمل إلا بالعمل الجاد والتجديد المستمر، ستعمل الحكومة على إطلاق جيل جديد من برامج وأوراش التنمية الترابية المندمجة، بما يضمن تحقيق وترتيب الأولويات ويترك الأثر المباشر على المواطن، ويجعل من المجالات الترابية الحضرية والقروية منها على وجه الخصوص مجالات مشجعة على الاستقرار ومحفزة للاستثمار وخالقة لفرص الشغل القار.

ولأجل ذلك، ننوه بالمقاربة المعتمدة لإعداد هذا الجيل الجديد من البرامج، والمبنية أساسا على الإشراك المباشر للمواطنات والمواطنين والفاعلين الترابيين والمدنيين، وهو ما لامسناه عن قرب ضمن اللقاءات التشاورية المعدة لهذا الغرض والتي ستمكن من تحديد دقيق لخريطة الاحتياجات الجهوية.

ولا يحذونا أدنى شك بأن الحكومة ستسعى إلى التنزيل الأمثل لهذه البرامج والأوراش التي سيكون لها وقع إيجابي ومباشر على مستوى عيش المواطن، بما يتماشى أيضا مع انتظاراتنا لتحقيق العدالة المجالية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص الفوارق المجالية سواء تلك القائمة بين الجهات أو تلك المتواجدة فيما بين الأقاليم والجماعات

بالجهة.

بما سيمكننا جميعا من بلوغ هدف تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة وفق تعاقد ترابي جديد، يجعل من المواطن فاعلا في تنزيله لا متلقيا، ومن المجال الترابي مصدرا مثمرا لفرص النماء لا فقط مجالا للتنزيل.

وتجسيدا للإرادة الملكية السامية بجعل المناطق القروية والجبلية مجالات ترابية مساهمة في التنمية الشاملة لبلادنا من خلال الاستثمار الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية والبشرية، ستعمل هذه الحكومة على تنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة وفق مقاربة أولية تشمل 77 مركزا قرويا ناشئا على امتداد التراب الوطني، منها 26 مركزا قرويا نموذجيا خلال سنة 2026.

وانطلاقنا من مسؤوليتنا التشريعية، حرصنا على المساهمة إيجابا في المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع قانون المالية لسنة 2026، كما ساهمنا قدر الإمكان في تجويد مقتضياته عبر تقديمنا لـ 31 تعديلا باسم فرق ومجموعة الأغلبية من أصل 227 تعديلا، تفاعلت معها أيضا الحكومة بكل جدية ومسؤولية حيث تم قبول 72 تعديلا، والتي ترمي في مجملها إلى مسايرة توجه تسريع وتيرة الصعود الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

ولأهمية ما سبق ذكره، سنصوت إيجابا على مشروع قانون المالية لسنة 2026، باعتباره مشروعا اجتماعيا بامتياز لحكومة ناجحة بامتياز، ونجاحها لم يكن مصادفة أو مجرد حظ، وإنما مسيرة وسلوك وهدف لتنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية الكبرى للمغرب الصاعد التي تعرفها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وشكرا على إصغائكم.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 25 دقيقة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم .

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، في إطار الدراسة والتصويت على مشروع القانون المالي لسنة 2026، في هذه الجلسة العامة المتميزة، بعد الأجواء الراقية التي طبعت المناقشة التفصيلية والمصادقة على المشروع بلجنة المالية، والتي بالمناسبة لا يسعنا سوى التنويه بسعة صدر السيد رئيس اللجنة المحترم، الأخ مولاي مسعود أكناو، والإشادة بجهود أطر اللجنة وأطر الفرق، وكافة الأطر الإدارية والأمنية للمجلس، والشكر موصول للسيد رئيس المجلس والأمين العام والمكتب الذين هيئوا جميع الظروف حتى تمر مناقشة المشروع وباقي الميزانيات القطاعية في ظروف سياسية وديمقراطية راقية، تعكس مرة أخرى الأدوار المركزية المتميزة التي تلعبها مؤسستنا داخل النظام البرلماني الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

تأتي مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة في سياق وطني جد دقيق، حيث عاشت بلادنا في السنة الأخيرة الكثير من التحولات والأحداث المتسارعة، وعلى رأسها المنعطف التاريخي الذي عرفته قضية الصحراء المغربية، حيث بعد 50 سنة من المغالطات، ستنتصر حكمة وشجاعة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وسيظهر الحق ويزهق الباطل "**إن الباطل كان زهوقا**".

وبهذا النصر الكبير سيدخل جلالته التاريخ من بابه الواسع، فإذا كان جلالة المغفور له محمد الخامس قد صنع تاريخ التحرير، وكتب خلفه المرحوم الحسن الثاني طيب الله ثراه ملحمة المسيرة الخضراء، فإن جلالة الملك محمد السادس كتب نصر الوحدة وبسط "السيادة المغربية على كافة أقاليمنا الجنوبية"، وجعل يوم 31 أكتوبر 2025 يوما فاصلا في تاريخ المغرب الصاعد، أصبح عيدا وطنيا للاحتفال بالوحدة الوطنية، وبهذا النصر التاريخي.

وبهذه المناسبة العظيمة والتاريخية، لايسعنا سوى الإشادة بالتضحيات الجسيمة التي تقدمها القوات المسلحة الملكية والقوات الأمنية، بكل مكوناتها، دفاعا عن أمن واستقرار الوطن.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نجدد تقديرنا العالي لدعوة جلالته الأحزاب الوطنية الممثلة في البرلمان والمؤسسات الحية إلى التفكير الجماعي في تفصيل وتحيين مبادرة الحكم الذاتي، في إطار الجهاد الأكبر الذي ينتظر بلادنا، وهو تنزيل هذه المبادرة على أرض أقاليمنا الجنوبية تحت السيادة الوطنية التي يقرها المنتظم الدولي، والذي يواصل رفع صوت العقل والحكمة، وآخره ما صدر الخميس الماضي عن البرلمان الأوروبي، الذي صادق على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية بما فيها المنتجات القادمة من أقاليمنا الصحراوية، باعتبارها أقاليم مغربية تقع تحت السيادة الوطنية، في موقف جديد قوي صادر عن ممثلي الشعب الأوربي بما لهم من رمزية وقوة وشرعية، وهو موقف يعزز من قوة مواقف المؤسسات التنفيذية الغربية ورؤساء الدول الكبرى، إضافة إلى الدول الشقيقة والصديقة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكننا في فريق الأصالة والمعاصرة ونحن نناقش هذا المشروع،

إلا أن نحمد الله ونشكره على نعمة الأمن والاستقرار الروحي لبلادنا، في نعمة عظيمة لا تدرك قيمتها إلا الشعوب الغارقة في الحروب الطائفية والصراعات الإيديولوجية والفكرية الطاحنة، فاستقرار المجتمع المغربي وتعزيز تماسكه، يأتي نتيجة جهود جبارة تبذل في مجال استتباب الأمن الروحي لبلادنا بفضل التوجيهات النيرة لأمير المؤمنين حفظه الله ونصره، والتي تترجمها بدقة عالية وجهود جبارة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومختلف المؤسسات التي تعنى بالشأن الديني ببلادنا، في جهد يومي جعل من بلادنا قبلة ونموذجا ليس للتدين العقلاني الوسطي فقط، بل كذلك لتعايش مختلف الديانات على أرضه الطاهرة.

لذلك، ونحن نتحدث عن الأمن الروحي للمغاربة، لا يمكن فصله عن نعمة الأمن والاستقرار الذي تنعم فيه بلادنا نتيجة تبصر رؤية صاحب الجلالة ويقظة القوات الأمنية بمختلف أشكالها وتميزها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والأمن السيبراني ومخاطر التقلبات الإقليمية والدولية وغيرها من التحديات، بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها المؤسسة الأمنية الوطنية، التي أضحت بفضل جديتها ويقظتها، محط ثقة الجهاز الأمني الدولي "الأنتربول" في دورته 93 بمراكش، حيث تحولت بلادنا الأسبوع الماضي إلى قبلة عالمية جمعت جل القوات الأمنية الدولية، وعرفت نجاحا باهرا على جميع المستويات يشكل اليوم فخرا لبلادنا بكل مكوناتها.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نتحدث عن النجاحات المحققة خلال هذه السنة، لا يسعنا سوى تجديد الفخر بالحدث الرياضي الدولي الذي بصم عليه المغرب، بفوز المنتخب المغربي لأقل من 20 سنة بكأس العالم، ووصول منتخب 17 سنة إلى ربع نهائي كأس العالم، وقبله فوز المنتخب المحلي بكأس إفريقيا، وغيرها من النتائج القارية والعالمية التي تتحقق بفضل حكمة وتبصر الرؤية الاستراتيجية الاستباقية لجلالة الملك في مجال كرة القدم.

وفي هذا الإطار، "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"، ونحن نعتز بنتائج المنتخبات أعلاه، وبحجم الجوائز التي حصدتها الكفاءات الرياضية المغربية في حفل الكاف مؤخرا والذي تجاوز نصف الجوائز، وكذلك الاستعدادات الباهرة الجارية على قدم وساق حتى تكون بلادنا جاهزة بعد أيام قليلة لاستضافة كأس إفريقيا للأمم، لا يسعنا بهذه المناسبة سوى التنويه بشخص السيد فوزي لقجع، رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ومختلف الأطر التي تشتغل بجانبه على هذه النتائج الباهرة التي غيرت صورة المغرب الكروية عالميا وقاريا.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن لعاقل أن ينفي تقدم بلادنا البارز على مستوى الأوراش الكبرى، بفضل الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة على هذا المستوى، وبفضل كذلك المواكبة الناجعة لوزارة الداخلية لهذه الأوراش الإستراتيجية، حيث مكنت جدية ونجاعة مديريات ومصالح الوزارة والسادة الولاة والعمال من تسريعها، لا سيما المرتبطة بالإجهاد المائي، و تلك المتعلقة بالسيادة الغذائية والإسهام في إنجاح عملية إعادة تكوين قطيع الماشية، وتقوية المشاريع الهيكلية لقطاع النقل الحضري والسككي والبنى التحتية للقرب، فضلا عن تعزيز موارد وقدرات الإدارة الترابية والأمنية وجعلها في مستوى التحديات الأمنيّة المتنوعة.

السيد الرئيس المحترم،

تعتبر قضية التنمية المحلية من الأوراش الاستراتيجية الكبرى التي تحظى باهتمام صاحب الجلالة حفظه الله ونصره، إذ خصص لها مؤخرا خطابين ساميين، هما خطاب العرش وخطاب افتتاح البرلمان، تطرق بتفصيل إلى الاختلالات الواقعية التي تعاني منها التنمية المحلية، بمفارقاتها الصارخة، ورسم بدقة عالية آليات التدخل والعمل في المستقبل، قوامها ضرورة وضع جيل جديد من برامج التنمية، تستهدف العناية بالعالم القروي ووضع حد للهشاشة، ومجابهة النقص الحاد في التجهيزات الأساسية التي تعانيه بعض المناطق النائية.

لذلك، نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة، أن موضوع التنمية المحلية موضوعا غير قابل للمزايدات السياسية التي يحمل فيها بعض الشعبويين الحكومة الحالية مسؤولية تراكم اختلالات عقود من الزمن في مجالات الصحة والتعليم، في حين أن هذه القطاعات والتنمية المحلية قضايا كبرى تتطلب استراتيجيات قصيرة وأخرى طويلة الأمد، وتفرض تعاون الحكومات المتعاقبة، أو كما قال صاحب الجلالة إن "**التنمية الترابية وتسريع مسيرة المغرب الصاعد من القضايا الكبرى لبلادنا التي تتجاوز الزمن الحكومي والبرلماني**".

السيد الرئيس المحترم،

لقد شرع جلالة الملك حفظه الله ونصره، بمحدودية البرامج التنموية القائمة واعتبر الحاجة ملحة إلى اعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، وفي هذا السياق دعا الحكومة إلى مباشرة هذا الورش.

وهنا نثمن التجاوب السريع للحكومة عبر قطاع الداخلية، مع هذه التوجيهات الملكية السامية، حيث تحرك هذا القطاع بسرعة للتنسيق مع القطاعات المعنية والمصالح اللاممركزة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، وبادر إلى حوار حول إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، تروم توحيد وتنسيق جهود جميع المتدخلين حول مشاريع نوعية وذات أولوية، ويكون لها وقع مباشر على حياة المواطنات والمواطنين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأجندة الوطنية لن تنسي بلادنا بأن الخيار الديمقراطي والسياسي يبقى من الأعمدة الأساسية للإصلاح، الذي يجب أن يسبق كل إصلاح، وهنا نثمن عاليا

التوجه الراسخ لجلالة الملك نصره في جعل الخيار الديمقراطي لبلادنا خيارا دستوريا ثابتا لا رجعة فيه، كما ورد في خطاب العرش الأخير، حيث دعوته حفظه الله إلى التشارك في حوار سياسي مبكر وإعداد منظومة العمل لهذه الانتخابات.

وهنا نشيد بالمسؤولية العالية التي تحلت بها وزارة الداخلية، والتي فتحت مشاورات سياسية في حينه، مكنها اليوم من طرح مشاريع القوانين الإصلاحية للمناقشة والمصادقة داخل البرلمان، مع العلم أن تخليق العملية السياسية والانتخابية وإعداد كل الظروف لإجراء استحقاقات شفافة، هي مسؤولية الجميع، دولة ومجتمع، أحزابا ومواطنين، مجتمع مدني وإعلام.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم التحديات الخارجية الصعبة التي تشتغل في ظلها الحكومة والتي لا تزال واقعا مستمرا، نجحت هذه الأخيرة في وضع سياسات مستعجلة تواجه الطوارئ والمستجدات، وفي نفس الوقت مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى لبلادنا، وهنا لا بد أن نجدد الشكر والافتخار كذلك بالأطر والكفاءات الوطنية العالية التي تزخر بها إدارة الاقتصاد والمالية في المجال الجمركي والضريبي وفي التوقعات والرصد واليقظة، والتي مكنت ماليتنا العمومية من الصمود أمام هذه التقلبات الدولية.

لذلك، نؤكد بأن التحديات الخارجية واقعا وليس مبررا للاختباء، بل هي تحولات اقتصادية وتجارية متسارعة وملموسة، زادتها الحروب الدولية تعقيدا، وعلى رأسها الاعتداءات الوحشية الهمجية للقوات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني الأعزل، والتي مع الأسف لم يمهلنا قرار وقف الحرب حتى فرصة الفرح لإخواننا بفلسطين، إذ سرعان ما عادت القوات الإسرائيلية المتغطرسة للتنكيل بالشعب الفلسطيني من جديد.

وفي هذا السياق، ونحن نجدد تضامننا مع إخواننا بفلسطين الجريحة، لا بد أن نستحضر بإجلال المواقف المشرفة للمملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، والمتمثلة في دعمه المادي والمعنوي الدائم والمتواصل للشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس المحترم،

عودة لمضمون مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا، ونحن في السنة الأخيرة من عمر الولاية الحكومية الحالية، تكون أمامنا الظروف مواتية لإجراء تقييم موضوعي لحصيلة عمل الحكومة الحالية، ومن تم الحكم النزيه على نتائجها.

وفي هذا الإطار، نقول بكل صدق، إن الحكومة الحالية حققت الكثير من المنجزات، وأحيانا غير المسبوقة، رغم كل الإكراهات والظرفية الدولية والوطنية والطبيعية الصعبة التي اشتغلت في ظلها، حيث حققت نتائج باهرة لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، لعب فيها الانسجام السياسي بين مكوناتها الثلاث دورا مركزيا، حيث عشنا لأول مرة انسجاما حكوميا منضبطا بشكل جد مسؤول، عملا وطنيا وجهويا بانسجام وتعاون تامين ودون تراشق، ودون مؤامرات كما كان يحصل في السابق، وذلك بفضل تحلي مكوناتها بالمسؤولية والغيرة الوطنية العالية.

لذلك، لا يمكننا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتطرق لكل الحصيلة الحكومية في ظل الدقائق المعدودة الممنوحة لفريقنا، ولكن سنقف بشكل جد مختصر عند عناوينها الكبرى على سبيل المثال لا الحصر.

لذلك، لا يمكن لأي موضوع أن ينكر نجاح الحكومة الباهر في الإصلاح الضريبي الذي أنتج تحسنا ملحوظا في المداخيل الجبائية وغير الجبائية، إذ انتقلت من 199 مليار درهم سنة 2020 إلى 300 مليار درهم سنة 2024، بالتوازن مع الخفض والتحكم التدريجي لمعدلات التضخم والعجز في الميزانية وفي المديونية.

كما تمكنت الحكومة من تحسين مجال الاستثمار العمومي الذي انتقل من مستوى 78 مليار درهم برسم سنة 2021 إلى 128 مليار برسم سنة 2025 الجارية.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر كسب مسكن لائق من الطموحات الكبيرة والأساسية لكل مواطن، وهو الأمر الذي تدركه جيدا السيدة الوزيرة الاجتماعية الأستاذة فاطمة الزهراء المنصوري، مما جعلها تناضل بقوة حتى تخرج للوجود قرار تخصيص مساعدة مالية مباشرة للمواطنين عوض المنعشين العقاريين، تبلغ قيمتها 100 ألف درهم و70 ألف درهم، لاقتناء مسكن، حيث بلغ عدد الطلبات إلى غاية 31 أكتوبر 2025، حوالي 205 آلاف و620 طلبا للحصول على الدعم، من بينها 72 ألفا و185 مستفيدا فعليا.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة، إلا أن نشيد بالعمل الجبار الذي تقوم به السيدة الوزيرة وطاقم الوزارة، بما فيه تنقلها إلى الصحراء المغربية والوقوف على المشاريع المحققة هناك، وباقي التدابير الشفافة التي مكنت شريحة واسعة من ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من فرص حقيقية لامتلاك السكن.

وقد ساهمت هذه الدينامية المتواصلة التي تقودها السيدة الوزيرة، وآخرها الزيارة الأخيرة للسيدة الوزيرة لإقليم تارودانت، لما تمثل من تجسيد حي لسياسة القرب والإنصات في اسمى تجلياتها، وتعكس هذه الزيارة حرص الوزارة على التواصل المباشر مع المواطنات والمواطنين، خاصة بالدواوير المتضررة بالزلزال والوقوف على انتظاراتهم وتتبع المشاريع التنموية على أرض الواقع، مما يعزز مقاربة تشاركية ويكرس العدالة المجالية، لا سيما على مستوى تنزيل برامج التأهيل الترابي المندمج، وتقوية المراكز القروية الناشئة، و تيسير البناء في العالم القروي، وإعادة الاعتبار للمدن العتيقة، وقطع خطوات جبارة في

مجال محاربة دور الصفيح، وغيرها من المجالات.

وفي نفس السياق، لا يمكننا القفز على بصمة الحكومة المتميزة في دعم قضايا الشباب ورد الاعتبار للثقافة والهوية الوطنية، حيث ارتفع عدد المستفيدين من أنشطة دور الشباب إلى 765 مؤسسة و6000 جمعية، بما مكن أكثر من 56.500 شاب وشابة من التكوين والدعم، وتعميم برنامج "جواز الشباب"، وإحداث مراكز للتعريف بالتراث المغربي، بالإضافة إلى دعم الكتاب والقراءة من خلال إحداث مكتبة رقمية وطنية وتعزيز شبكة المكتبات العمومية، كما تم افتتاح15 بناية ثقافية جديدة، وكذلك إطلاق مشروع إحداث أول مدينة إلكترونية متخصصة في صناعة الألعاب الإلكترونية بالمغرب، بكلفة تقدر بـ 360 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

لقد بصمت الحكومة على نجاح باهر ومتميز في مجال العدالة من خلال رزمانة كبيرة من الإصلاحات التشريعية التي غيرت العديد من القوانين الاستراتيجية داخل العدالة، بالموازاة مع جهودها الجبارة في ضمان السيادة الطاقية لبلادنا، رغم التحديات الخارجية ومناورة الجيران، وبشكل لا يقل نجاحا في مجال الطاقات المتجددة ومجال الماء الشروب والبنية التحتية وصناعة الطيران والسيارات، وفي تنفيذ مشاريع نوعية في البنية التحتية، مثل القطار فائق السرعة مراكش-الدارالبيضاء، وتوسعة المطارات، ومقاطع عديدة من الطرق السيارة وغيرها من النجاحات التي لا يتسع الوقت لتعدادها والتي لا يمكن أن ينكرها أي موضوعي.

لكن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هل هي نتائج كافية؟ نقول بكل موضوعية إنها غير كافية بالمقارنة مع حجم الخصاص والإرث الثقيل، ونقول هذا بكل صدق كما عودناكم في حزب الأصالة والمعاصرة، حيث نثمن ونشيد بالنجاحات الباهرة، وننبه بصدق إلى الاختلالات التي تعيق تحقيق نتائج أكبر.

وفي هذا الإطار، نقول بأن الحكومة الحالية عقلانية، اختارت فرضيات وأرقام واقعية داخل مشروع القانون المالي، وأن تحقيقها ليس ببعيد المنال في ظل التطور والنمو الذي تعرفه بلادنا حاليا.

لذلك، أمام هذه الحكومة المجتهدة فرصا أخرى للنجاح أكثر، إذا ما عملت وانتبهت في رأينا المتواضع إلى بعض القضايا الهامة، وعلى رأسها مواصلة دعم المسلسل التنموي الذي تعرفه أقاليمنا الجنوبية كخيار أصيل من الدولة بكل مكوناتها، بعيدا عن أية ظرفية أو أجندة خارجية، مع ضرورة الحرص على التوزيع العادل بين الأقاليم والجهات لحجم الاستثمارات العمومية التي رفعتها الحكومة في المشروع الحالي.

السيد الوزير المحترم،

إن الرفع من وثيرة تقوية العدالة المجالية وتعزيز التأهيل الترابي المندمج، وتنزيل جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، واستهداف المناطق الأكثر هشاشة كالمناطق القروية والجبلية والواحات مع السعي إلى تجديد آليات التنمية المستدامة للسواحل، وتوسيع المراكز القروية الناشئة من القضايا الراهنة التي على الحكومة الانكباب عليها أكثر، بشكل لا يقل أهمية على ضرورة رفع دعم قضايا الشباب والنساء والقضايا الاجتماعية بشكل أكبر، لا سيما رفع الاعتمادات المرصودة لدعم السكن حتى تتم الاستجابة لعدد الطلبات الكثيرة في هذا المجال.

كما أننا في حاجة إلى ربح رهان النجاعة والحكامة والصرامة في جميع أوجه الدعم الموجه للقضايا الاجتماعية، بحيث أن رفع ميزانية التعليم والصحة لا بد أن يرفق بنجاعة وحكامة شديدتين أثناء التنزيل.

وكذلك العمل بجدية أكبر بالنسبة للقطاعات الحكومية التي لاتزال متأخرة في رقمنة خدماتها، من خلال العمل على إحداث نقلة حقيقية على مستوى العنصر البشري الذي يعد حجر الزاوية في كسب معركة المغرب الصاعد، والذي يتطلب كذلك التفاتة أكبر من الحكومة لقضايا الجالية المغربية بالخارج والتعجيل بتنزيل التوجيهات الملكية في هذا المجال.

ختاما، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كلنا فخر في حزب الأصالة والمعاصرة ونحن نرى بأن بلادنا العزيزة الصاعدة، تحقق أشياء عظيمة على عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وبفضل الغيرة الوطنية التي يتحلى بها أغلب الفاعلين السياسيين من الأغلبية والمعارضة، وكذلك تحلي مختلف المؤسسات والسلطات العمومية بالمسؤولية العالية، حتى فرضت بلادنا نفسها كشريك دولي موثوق به وفي، وكدولة عريقة لها كلمتها المسموعة ولها قرارها المؤثر في جوارها ومحيطها وفي العالم، وبصمت على تطور لافت في مختلف المجالات الرياضية والسياسية والثقافية والدبلوماسية.

واليوم مسؤوليتنا الجماعية ليست الفوز بالانتخابات الذي يبقى مطلبا مشروعا، بل هو الحفاظ على هذه المكتسبات الوطنية العظيمة التي حققتها بلادنا في جميع المجالات، والعمل على إعطاء أهمية أكبر للعدالة المجالية وتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، لننجح جميعا في تحقيق حلم جلالة الملك حفظه الله ونصره في بناء مغرب صاعد، متضامن وقوي، يضمن توزيعا عادلا للثروات وتكافؤ الفرص أمام جميع المغاربة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود 23

دقيقة.

تفضلوا، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الأمين،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أخواتي، إخواني المستشارين،

أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لمناقشة مشروع قانون المالية في لحظة وطنية دقيقة، تتطلب وضوحا في الرؤية وجرأة في الاختيار ووفاء للمسار الإصلاحي، الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله بكل حكمة وبعد نظر.

هذه القيادة المتبصرة لجلالته، تجعلنا أن نحافظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، رغم توالي الأزمات العالمية والوطنية، وأن توجه بوصلتها بثبات نحو الاستثمار المنتج والعدالة الاجتماعية والنهوض بالقطاعات الاستراتيجية، ورسالتنا في البداية واضحة، مشروع قانون المالية هو في مستوى هذا المسار الملكي الإصلاحي، لا دونه.

حضرات السيدات والسادة،

نقف اليوم أيضا، عند إنجاز دبلوماسي جديد في قضية وحدتنا الترابية، حيث أكد مجلس الأمن مرة أخرى، صلاحية ومركزية مبادرة الحكم الذاتي كحل جدي وواقعي وذي مصداقية، مع اعتراف متزايد بالدور البناء للمغرب وبجهود جلالة الملك في ترسيخ الاستقرار والتنمية في أقاليمنا الجنوبية.

لقد رسخت المملكة موقعها كقوة للاستقرار في المنطقة وتعزيز الدعم الدولي لمغربيتها.

ومن يكتسب معركة الشرعية السياسية والدبلوماسية اليوم عليه أن يكتسب معها معركة التنمية في الميدان، وخاصة في الأقاليم الجنوبية.

وفي سياق آخر، نعرب عن فخرنا بالإنجازات الرياضية الكبيرة التي حققها المغرب، رجالا ونساء في كرة القدم وفي مختلف الرياضات، إن صورة المنتخب الوطني رجالا ونساء، خاصة في كرة القدم، صورة المنتخب الوطني ونجاحاته ونجاح الأندية المغربية تعد نقطة جد إيجابية في حياتنا الرياضية، ليست مجرد نتائج رياضية فقط، إنها تعبير عن روح وطنية صاعدة وعن نموذج ناجح للاستثمار في الشباب والبنيات التحتية والرؤية التقنية.

وهذا يؤكد أن الاستثمار الذكي في الإنسان والبنيات والرؤية يصنع قوة حقيقية يعترف بها العالم.

كما نرفع أسمى عبارات التحية والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، لما تبذله من تضحيات وتفاني في الدفاع عن وحدة الوطن وحدوده وتأمين استقراره، ولأسرة الأمن الوطني والدرك الملكي والأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، فلولا هذا الجدار الأمني المتماسك لما كان لنا أن نناقش في هدوء ومسؤولية خياراتنا المالية والاقتصادية للمستقبل.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2026 ليس وثيقة تقنية عادية، بل تعبير عن اختيار سياسي يرمي إلى إطلاق دورة جديدة في التنمية الترابية وتثبيت الدولة الاجتماعية وتقوية جاذبية الاستثمار في ظرفية دولية تتسم بعدم اليقين وضغوط الأسواق وتباطؤ النمو العالمي، وهو في الوقت ذاته استجابة للتوجيهات الملكية السامية وتفاعلا مع نتائج الإحصاء العام لسنة 2024 من تحولات ديموغرافية واجتماعية ومجالية، وتفعيلا تدريجيا لمقتضيات الجهوية المتقدمة والعدالة المجالية.

لقد ركز الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، ثم خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية على ضرورة إحداث نقلة نوعية في التنمية الترابية والانتقال من مقاربة قطاعية متفرقة إلى رؤية مندمجة، تعالج الفوارق وتحرر الطاقات المحلية، وتعيد ترتيب أولويات الدولة على أساس العدالة المجالية.

وهذه هي الفلسفة التي أطرت مشروع قانون المالية، ميزانية مرتبطة بالخيارات الملكية الكبرى، من الماء إلى التعليم، ومن الصحة إلى الاستثمار، ومن الحماية الاجتماعية إلى الاقتصاد الترابي، وميزانية تحول الرؤية الملكية إلى سياسات عملية ومشاريع في كل جهة وإقليم.

وستتعزز الجهوية المتقدمة أكثر مع تطوير النموذج الاقتصادي والتدبيري للجهات، الجهات تحتاج إلى نموذج يقوم على خلق الثروة داخل المجال الترابي واستثمار الخصوصيات المحلية وجلب الاستثمار الخاص وربط الجامعة بالنسيج الاقتصادي وتجاوز منطق طالب التمويل إلى منتج الثروة، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون توسيع صلاحيات تنفيذ وتبسيط المساطر وتوفير موارد قارة وحكامة مبنية على نتائج قوة التنمية للمغرب، تبدأ من قوة جهاته، ومن جهات قوية تبدأ دولة قوية.

مسؤوليتنا كمؤسسة تشريعية هي أن نضمن أن هذه التوجيهات لا تبقى شعارات، بل تتحول إلى برامج حقيقية ومؤشرات قابلة للقياس وأثر ملموس في حياة الوطن.

في البرلمان والحكومة لا تكفينا ميزانية بحسن النية، بل نحتاج إلى ميزانية تحدث أثرا ملموسا، وهذه الميزانية تعبر بوضوح عن إرادة حقيقية لصناعة الفوارق، من المؤشرات كذلك أن يصل حجم الاستثمار العمومي بكل مكوناته إلى حوالي 380 مليار درهم، هذا رقم استثنائي يعكس إرادة حكومة تضع المال العام في خدمة البنيات الأساسية.

كما يجب أن يحمل الاستثمار العمومي بعدا اجتماعيا واضحا عبر مؤشرات للأثر على الساكنة واستعمال اليد العاملة المحلية، وخاصة النساء والشباب، لا نريد في الحكومة والأغلبية استثمارات اسمنتية صامتة، نريد استثمارات تحرك المجتمع وتخلق قيمة محلية مستدامة.

السيد الرئيس،

سيبقى السؤال الأساسي المطروح:

إلى متى ستتحمل الدولة وحدها كلفة الاستثمار؟

وأين القطاع الخاص من هذا الجهد الوطني؟

لقد فرزت الدولة حوافز وقوانين آلية، ومع ذلك ما يزال إيقاع تعبئة القطاع الخاص دون ما تقتضيه رهانات المرحلة، وهو ما يستدعي جهدا إضافيا منا جميعا، دولة وفاعلين اقتصاديين.

فالاقتصاد القوي لا يبنى بكتلة عمومية فقط، بل يحتاج قطاعا خاصا شجاعا مبتكرا ومسؤولا يرى في المغرب فرصة وشراكة لا مخاطر ولا امتياز، فالاستثمار ليس رقما في الوثيقة، بل مشروعا ينجز وفرصة تستغل خلق ونوعية الحاجيات المرتفعة، ومهما بلغ حجم الاستثمار العمومي، لن نصل إلى الإقلاع الحقيقي إلا حين يصبح الاستثمار الخاص شريكا لا متفرجا.

الميزانية الاجتماعية لسنة 2026 تظهر إرادة حقيقية، إرادة واضحة، لكن النجاح رهين بالجودة، فاستكمال أوراش التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مع تقدم ملموس في البنيات التحتية وتوسيع العرض، لكن الحقيقة يجب الاعتراف بها هي أن جودة التعليم وجودة الخدمات الصحية ما تزالان دون مستوى طموح المواطن وطموح جلالة الملك.

الميزانية، مهما ارتفع حجمها، لا تكفي وحدها، الإصلاح يبدأ من داخل القطاعات عبر رؤية للجودة وربط الإنفاق بالنتائج واستعمال الضمير الوطني في التعليم، وأثبتت تجربة "مدرسة الريادة" أن الاستثمار في الممارسات البيداغوجية ودعم الأطر وإشراك الأسر يعطي نتائج ملموسة، وهو نموذج يجب تعميمه وتعميقه.

وفي الصحة نحتاج كذلك إلى مستشفيات الريادة بالمنطق نفسه.. (كلام غير واضح) بكرامة احترام لزمن المواطن، خدمة مهنية قائمة على المتابعة والشفافية والاستقامة، الصحة ليست بناية، بل ثقة، كما نريد مدرسة رائدة نريد كذلك مستشفى رائد يعيد للمواطن ثقته ويجسد فعليا معنى الدولة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

الماء قطاع حيوي، وفي ظل التحديات الحالية التي تواجهها بلادنا، انتقل من قطاع تقني إلى قضية أمن قومي، فبفضل التوجيهات الملكية السامية والرؤية الحكيمة لجلالته، تمكنت الحكومة من تحقيق تحول بنيوي غير مسبوق في مجال الماء، فقد واصلت المملكة بناء السدود الكبرى والمتوسطة والتلية وربط الأحواض المائية وإطلاق برامج واسعة لتحلية مياه البحر، مما جعل المغرب من الدول الرائدة في ابتكار الحلول المستدامة لمعضلة ندرة الماء أو الجفاف.

هذه المشاريع لا تعالج فقط آثار الجفاف، بل تؤسس لمنظومة مائية مستقبلية تقوم على الاستباقية والمرونة والاستدامة وضمان حاجيات الشرب والفلاحة والصناعة، بشكل يعكس انسجاما كاملا بين التوجيهات الملكية وتنزيل الحكومة.

ومع ذلك، فإن المرحلة المقبلة تقتضي مواصلة تعزيز جهود ترشيد استعمال ومحاربة الهدر، وتثمين كل قطرة ماء، فالماء لم يعد مجرد قطاع من القطاعات السياسات العمومية، بل أصبح قضية أمن قومي ومحور مركزي في التخطيط الاستراتيجي للمملكة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات،

2019 و2026 عاش المغرب ثلاث صدمات كبرى، الجائحة، توالي سنوات الجفاف وزلزال 2023، ورغم ذلك حافظ الاقتصاد الوطني على توازنه وقدرته على التقدم نحو الأمام، قصة صمود حقيقي، لكن الإقلاع الشامل لم يكتمل بعد.

في هذا السياق، يأتي مشروع قانون المالية 2026، كميزانية اجتماعية واستثمارية منضبطة، ترفع الاستثمار العمومي وتعطي أولوية للصحة والتعليم والماء والتجهيز، وتواكب الأوراش البنيوية الكبرى، التأمين الصحي، السجل الاجتماعي، التحويلات المباشرة، إصلاح التعليم والصحة والتحويل الطاقي، مع وضع الماء في قلب السياسات، هذا التشخيص لا يجلد الذات، بل يضع اليد من باب المسؤولية ومن داخل تكتلنا الرصين، كفريق استقلالي داخل أغلبية على مكامن القوة والضعف.

ومن هنا يصبح طبيعيا أن نطرح على أنفسنا، برلمانا وحكومة، السؤال الأكبر:

إلى أين نريد أن نسير بكل هذه الأرقام والسياسات؟

وما هو الأفق الاستراتيجي الذي يجب أن يوجه اختياراتنا اليوم؟

السيد الرئيس،

الحديث عن مشروع قانون 2026 لا يمكن اختزاله في سنة مالية

واحدة، هذه الميزانية ليست رقما عابرا، بل اللبنة الأولى في مسار اسمه مغرب 2035، 2035 ليست شعارا، إنها الأفق الذي يعطي لقرارات اليوم معناها ويحول الانفاق إلى رؤية، والرؤية إلى قوة مشروع قانون المالية، يبني قدرة الدولة على الصمود في المدى القريب، لكن الرؤية 2035 هي التي ستبني موقع المغرب في الجيل المقبل، وهذا هو الجسر الحقيقي بين الحاضر والمستقبل.

نصل الآن إلى السؤال الجوهري:

ما هو موقع المغرب في عالم يتغير بسرعة؟

وفي أي اتجاه يجب أن يتجه كل درهم ننفقه اليوم؟

عالم 2035 سيكون أكثر اضطرابا وأشد ضغطا مناخيا وأسرع أثمنة وأكثر تجزءا، في هذا العالم لا ينجو من يمتلك الرؤية والقدرة والجرأة، وهنا يبرز المغرب كفاعل استثنائي، دولة مستقرة في محيط متقلب، تبني حين يتردد الآخرون وتتقدم حين يتراجع غيرها، الأعمدة الخمس لرؤية 2035، خارطة الطريق للقوة الوطنية، السيادة الطاقية، الأمن المائي والغذائي، الريادة الإفريقية الأطلسية، القوة المالية واللوجيستيكية، السيادة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

السيدات والسادة،

من طموح الأمم تنهض إلى حين تقرر أن تحلم وتنفذ وتبصر.

الرسالة الختامية، تحويل الإمكان إلى إنجاز، إذا أردنا المغرب 2035 أن يكون ضمن أكثر العشر بلدان استراتيجية في العالم، فعلينا أن نحول الإمكان إلى إنجاز والرؤية إلى سياسات والسياسات إلى نتائج ملموسة في حياة المواطنين.

2035 تبدأ من الآن ومن هنا بوحدة وتلاحم وخدمة الوطن بكل جدية وصفاء، تحت الريادة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الآن الكلمة للفريق الحركي في حدود 17 دقيقة.

<u>المستشار السيد يونس ملال:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كيشرفني اليوم، أني أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مشروع قانون المالية 2026، هي لحظة دستورية مهمة، ليس فقط لمناقشة الأرقام المالية الواردة في هذا القانون، لا في شق المداخيل والمصاريف ولا الاستثمار، ولكن أيضا لقياس مدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى الواقع المعيشي للمواطن المغربي.

هي مناسبة أيضا، لتقييم السياسات العمومية الاستراتيجية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

واحنا في حزب الحركة الشعبية، وانطلاقا من واحد المرجعية تاريخية وأصيلة، وبالنظر لدورنا في المعارضة الوطنية الاقتراحية واللي كتجيب بدائل واللي مسؤولة، وإيمانا منا بمغرب المؤسسات المتجددة ومغرب التجارب المتراكمة، بعيدا عن القطع الوهمي مع الماضي بإنجازاته وإخفاقاته.

المغاربة ولله الحمد الذاكرة ديالهم ماشي قصيرة، وكيعرفو مدى مساهمة أي حزب في صناعة هذا الماضي، وكنستحضرو فهاذ الإطار أن غايتنا الكبرى هي أننا نأسسو لمغرب صاعد، لمغرب التنمية، لمغرب الكرامة والعدالة، لجميع المغاربة في الحاضر وفي البادية.

وغاية الغايات هي كيف نؤسس جميعا، معارضة وأغلبية حكومة وسلطة تشريعية، لمؤسسات قوية لطبقة سياسية وكفاءات سياسية وطنية قادرة على بلورة وتنزيل السياسات العامة والتوجيهات الملكية السامية من أجل تحقيق تنمية حقيقية لجميع المغربيات والمغاربة؟

ناقشنا مضامين هاذ المشروع في جو من الاعتزاز والافتخار بمجموعة من المحطات التاريخية في تاريخ المغرب الحديث، بداية مع الذكرى 70 للاستقلال وملهمها وقائدها المغفور له محمد الخامس، مرورا بالذكرى 50 للمسيرة الخضراء المظفرة وملهمها المغفور له الملك الحسن الثاني، وصولا إلى ذكرى وعيد الوحدة في 31 من أكتوبر اللي جا كنتيجة ديال واحد السياسات وواحد الرؤية متبصرة وصارمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من خلال استصدار القانون 2797 من مجلس الأمن اللي ما جا إلا باش يرسخ الحق التاريخي الثابت للمغرب في صحرائه، ويرسخ ويؤكد على أن خيار الحكم الذاتي هو الخيار الوحيد والأوحد لحل نزاع الصحراء المغربية المفتعل.

احنا بهاذ المناسبة، كنجددو العهد الصادق، الله والوطن والملك، للدفاع والدود عن هذه المكتسبات اللي ضحى عليها أجدادنا وآباؤنا بالغالي والنفيس لإدراكها.

كما هي مناسبة للوقوف واحد الوقفة ديال الاعتزاز والافتخار والامتنان لرجالنا في القوات المسلحة الملكية، في الدرك الملكي، في الشرطة، في الوقاية المدنية، في الإدارة الترابية بكل أصنافها، على التضحيات اللي كيبذلوها كل يوم، كل سنة من أجل أمن وأمان البلاد والعباد.

هي فرصة أيضا، وبما أن المناسبة شرط، أننا نأكدو تضامننا مع

إخواننا الفلسطينيين، لا في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، في ظل الاعتداءات المتكررة والوحشية للنظام وللقوات الإسرائيلية في تجاوز صارخ لكل الاتفاقيات وكل العهود الدولية والإنسانية.

كنجددو أيضا، اعتزازنا بالمواقف المشرفة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من هذه القضية باعتباره رئيس منظمة القدس، والتي في غير ما مرة أكد على أن الحل السلمي وخيار الدولتين هو الخيار الأوحد لحل القضية الفلسطينية.

السيدان الوزيران المحترمان،

نناقشكم اليوم حول آخر مشروع قانون مالي في عمر هذه الحكومة، ونحن نعلم جميعا أنه في العمق هو مشروع مطبوع بسياق انتخابي لن تفعل فيه الحكومة، على الأقل بجناحها الحزبي، غير حيز زمني ضيق لا يتجاوز ستة أشهر، قبل التحول إلى حكومة تصريف أعمال، وهو ربما وصف ينطبق على هذه الحكومة منذ انتدابها.

وعليه، نسجل على أن هذا المشروع هو بطبيعته وسياقه وانتقاله هو منطلق لعمل الحكومة المقبلة التي ستولد في ظل شروط سياسية جديدة وقواعد استراتيجية مغايرة لسياق 2021 بما له وما عليه.

وعلى هذا الأساس، فالقراءة السليمة لهذا المشروع تتطلب اعتباره الفرصة الأخيرة لتقييم مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها العشر في البرنامج الحكومي، والنتيجة طبعا ستكون سالبة في ظل عدم وفائها وتنزيلها لبرامجها، هذا بغض النظر على الوعود الانتخابية التي باعت فيها الوهم للناخبين المغاربة، والتي تأكد منذ البداية استحالة الوصول وتحقيقها.

وفي هذا الإطار، يكفي أن نستحضر ما تجسد في القوانين المالية للسنوات الأربع السابقة، حيث توقف معدل النمو سنة 2022 عند عتبة 1.5 بدل 3.2% سنة 2023 عند 3.4 عوض 4% وسنة 2024 عند عتبة 2.9% عوض 3.7%، وفي آخر سنة واحنا في الثلث الأخير من هاذ السنة معدل النمو لا يتجاوز 3.3% بدل 4.6% اللي جات به الحكومة في مشروع قانون المالية السابق.

لنسجل يقينا صعوبة تحقيق معدل النمو المحدد في هذا المشروع الحالي والمقدر في حوالي 4.5%، وقس على ذلك نسبة التضخم المتوقع في حدود 2% التي تجاوزت في السنوات الأخيرة سقف المؤشرات المحددة، وهذا نلمسه كل يوم، لا في ارتفاع معدلات الأسعار والكلفة التي تتحملها الأسر المغربية، وأيضا في تقارير المؤسسات الوطنية والدستورية التي أكدت بدون أي شك تدني القدرة الشرائية للمغاربة وعجز كثير منهم على توفير المال.

وفي المقابل، وبكل موضوعية نقدر الجهود المبذولة للتحكم في عجز الميزانية والرفع من مداخيلها، وبالجرأة في الكشف على النسب الحقيقية المتوقعة ذات الصلة بالنمو والعجز وباقي المؤشرات التي كشف عنها السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية بلغة موضوعية، وتواضع علمي مقنع لا يجاري عناد الجناح الحزبي في الحكومة ولا يربط الرؤية بالمواقع، رغم أن المنطق السليم يتطلب وضع التوازنات المالية في خدمة التوازنات السوسيو- مجالية وخدمة السلم الاجتماعي.

وهنا نسجل المفارقة العجيبة، في ظل ارتفاع كل سنة قيمة المداخيل تعجز الحكومة على ترجمة هذه المداخيل إلى سياسات عمومية قادرة على كبح الاحتقان الاجتماعي والمجالي والجيلي.

بالفعل، هاذ الحكومة نجحت على مدى هاذ 4 سنوات الأخيرة، أنها تخرج للشارع جميع أصناف المجتمع المغربي، لا في شارع محمد الخامس بالرباط، لا في المناطق النائية، لا في الجبال، لا في طاطا، لا في زاكورة، لا في آيت بوكماز، لا في تاونات، نجحت أنها تخرج لا الشباب ولا المتقاعدين للشارع ونجحت أيضا أنها تخرج الأساتذة وتخرج الأطباء والطلبة للتظاهر.

في هذا السياق، وضمان استقرار المنظومة الضريبية، نتطلع في الفريق الحركي إلى التفكير في مراجعة شاملة لمدونة الضرائب ومدونة الجمارك، بدل مواصلة اعتماد تعديلات جزئية في كل قانون، وإصلاح شمولي لمنظومة الأجور، جميع الموظفين وجميع الأجراء اليوم تيعانيو من المحدودية ديال الأجر بالمقارنة مع ارتفاع الأسعار، نتطلع إذن إلى إصلاح ملف التقاعد بعيدا عن أعمار وجيوب المواطنين، وملف شائك وندرك أشد الإدراك مدى صعوبته.

احنا في الفريق الحركي، منفتحين في اقتراحاتنا وفي بدائلنا باش نساهمو بإخراج قانون عادل ومتوازن ما يظلم لا الأجراء وما يرهقش الصناديق الوطنية.

كما نذكر الحكومة بوجوب إعمال الهوامش القانونية لضبط الأسعار وتسقيفها، خاصة المحروقات وما يترتب عنها.

اليوم، احنا مؤمنين كما جا في كلامكم السيد الوزير، أن إصلاح قانون المقاصة كان ضررا لا بد منه، وكان واحد الأمر اللي واجب في الظرفية ديالو باش نحافظو على التوازنات المالية، ولكن بالمقابل وجب تفعيل المنظومة القانونية ومنظومة المراقبة لا سيما من طرف مجلس المنافسة باش نراقبو وباش نزجرو عملية الاحتكار لكل ما هو مشبوه وما يترتب عن رفع هاذ الأثمنة.

كما يتطلب الوضع اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية وضريبية ناجعة للحد من نزيف الإفلاس المتواصل للمقاولات بكل أصنافها، وبناء منظومة بنكية مواطنة قادرة على تمويل المشاريع للشركات المتوسطة والصغيرة، كما ينبغي الوضوح في مجال المديونية وتداعياتها المقبلة.

ومن جانب آخر، وإذ نتفهم دواعي اللجوء إلى التمويلات المبتكرة، كآلية لتوسيع مداخيل الدولة، فإننا نؤكد على ضرورة تأطيرها قانونيا، وكنتمناو من الحكومة كيف ما عهدنا منكم السيد الوزير من وضوح، أنكم تخرجو لينا بواحد التقرير مفصل اللي كيبرز هاذ المؤسسات

العمومية هاذي اللي تم التفويت ديالها أو تم التفويت ديالها لهاذ الشركات، المدة ديال هاذ التفويت، القيمة ديالو، البنود ديالو، الشروط ديالو باش نقطعو مع كل ما من شأنه المس بنزاهة هذه العملية.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل بأسف شديد أن الحكومة تستمر في اعتماد حلول تقنية لقضايا ذات طبيعة سياسية واجتماعية، من خلال تضريب مجموعة من المواد والسلع والخدمات، مقابل تخفيضات في الرسوم الجمركية لتوسيع قاعدة الاستيراد، دون قياس الأثر على العديد من الفئات والمنتوجات المحلية، مما يسائل الحكومة حول نجاعة ومردودية مخططاتها القطاعية في مجالات الفلاحة والصيد البحري وغيرها التي فشلت في ضمان الاكتفاء الذاتي.

اليوم، احنا مدعوين من بعد واحد 20 ولا 23 سنة من برنامج "المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر" من بعدو وكنعرفو شكون اللي كان كيترأس وشكون اللي قاد هاذ المشروع هذا، باش نديرو واحد التقييم موضوعي بعيد عن المزايدات السياسية، نعرفو أين هو الخلل باش نقدرو نتدخلو على المدى القريب والمتوسط باش نقدرو نحققو لبلادنا الاكتفاء الذاتي في مجموعة من المواد الأساسية.

والنتيجة هي خلق فئة من "الفراقشية" وتجار الأزمات الذين يستفيدون من دعم الحكومة من الإعفاءات الجمركية، دون تسجيل أثر على الأسعار، وذلك على غرار تفشي ظاهرة الوسطاء في العديد من القطاعات وتوسيع منافذ الدعم العمومي بعنوان تكريس الريع وتضارب المصالح.

السيد الرئيس المحترم،

إذ نسجل إيجابا الرفع في ميزانية الاستثمار العمومي برسم السنة المالية 2026 بـ40 مليار درهم، نتأسف على استمرار تكريس التفاوتات المجالية من خلال استحواذ 3 جهات ذات البنيات التحتية القوية والمؤهلات الاقتصادية العالية على 65% من إجمالي الاستثمارات العمومية.

في لقائنا مع الوزير المنتدب في لجنة المالية وفاش شفنا ذوك المشاريع كنا كننتظرو فالحقيقة أننا نشوفو مجموعة من المشاريع المهيكلة الصناعية والإنتاجية، ولكن عدد كبير من المشاريع هي كانت متمحورة في قطاع السياحة وقطاع الخدمات، احنا كنتفهمو الضرورة واحنا مقبلين على تنظيم مجموعة من التظاهرات على تطوير هذا القطاع، ولكن كنا كنتمناو أننا نشوفو قطاعات أخرى اللي كتستافد من هاذ الدعم، قطاعات إنتاجية اللي تقدر تحقق لنا الاكتفاء الذاتي في مجموعة من المواد اللي مازال كنستوردوها ومازال كتشكل واحد العبء على الميزان التجاري في بلادنا.

كنا كنشوفو أيضا بما أننا مشينا فهاذ الدعم ديال السياحة، أننا نشوفو هاذ الوقع على السائح المغربي يكون واحد المنتوج بواحد الجودة عالية وواحد الثمن مناسب.

السيد الرئيس المحترم،

لأننا واعون أن القانون المالي هو المحك الحقيقي لتقييم السياسات العمومية، فإن التقييم الحقيقي يتطلب الوقوف حول مدى ترجمته للغايات الأربع لكل السياسات الحكومية والتي حددها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في تعليم ناجح، سكن لائق، صحة للجميع وشغل قار للجميع.

في مجال التشغيل، عجزت الحكومة على مدى هاذ 4 سنوات على تحقيق المليون منصب شغل، وهذا بشهادة مكونات الحكومة، وسجلت البطالة أرقاما قياسية غير مسبوقة، 2025 في الثلث الأخير احنا في 13.1% حسب المندوبية السامية للتخطيط، وهي نسبة عالية بالمقارنة مع دول المنطقة، احنا اليوم محتاجين لبرامج واقعية اللي كتضمن واحد فرص شغل مستدامة، بعيدا على التجارب الفاشلة من قبيل "أوراش" و"فرصة" التي ظلت عابرة وغير مؤثرة.

بالنسبة للتعليم، يكفي أننا نذكرو بهاذ الرقم، هاذ الرقم المرعب أننا كنحتلو اليوم المرتبة 154 عالميا في جودة التعليم، يكفي أن نسجل أن سياسة الحكومة كرست للتميز والتراتبية والتصنيف الطبقي والنوعي في المدرسة المغربية بين المدرسة الخصوصية والعمومية والمدرسة الجماعية، ودابا كنهضرو على مدرسة الريادة، وفي ظل عدم الالتزام اتجاه هيئة التدريس، بل صار على المواطنين في ظل هذه الحكومة تقريب الدواوير من المدارس المزيانة والأساتذة المخيرين، لا احنا محتاجين دولة ولنظام تعليمي عمومي اللي كيضمن العدالة المجالية والعدالة بين جميع أبناء المغاربة.

التعليم الخصوصي، أكيد أنه واحد الشريك أساسي لا بد منه، ولكن لا بد اليوم باش نقيمو ليه واحد المراجعة وواحد المراقبة، لا في الأثمنة اللي كيفرضها على الأسر، لا في الطريقة باش كيشغل بها الناس، كاين بزاف ديال الناس في التعليم الخصوصي اليوم، وبزاف ديال الأطر حتى (SMIG[1]) ما تيتخلصوش به والدولة عندها الآلية باش تراقب هاذ الشي.

بالنسبة لقطاع الصحة، بالرغم من الرفع المتواصل من ميزانية القطاع ورغم الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والوظائفية والهيكلية التي عرفتها المنظومة الصحية في السنوات الأخيرة، فالنتيجة هي توزيع غير عادل للموارد البشرية وعجز عن تلبية متطلبات الساكنة المغربية، للأسف ما شفناش الوقع ديال هاذ الإجراءات على قطاع الصحة، القطاع الخاص مازال بالمشاكل ديالو.

إيلا سمحتي ليا في مزيد من الوقت السيد الرئيس.

[1] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti

القطاع الخاص مازال كيشكل واحد العبء على الأسر، مازال لحد اليوم أنا كنهضر معكم في الصباح أنا جاي وعندي حالة ديال واحد العاملة بسيطة اللي باش تدي بنتها لمصحة خاصة فرضو عليها أنها تحط شيك مع 12 ديال الليل باش تقدر تدخلها، ما يمكنش نسمحو بهاذ الشي في 2025، والدولة عندها الآليات ديالها باش تضبط هاذ الشي.

في مجال السكن، مازال السكن، للأسف، بالرغم من الدينامية، بالرغم من هاذ البرامج هذا مازال ما اعطيناش للمجال القروي والجبلي حقو، يكفي أننا نقولو أن في بعض الجهات القروية الجبلية كاين هناك صفر استفادة، فاش كنهضرو على المجال الجبلي ما يمكنش ما نهضروش على الناس ديال زلزال الحوز.

أكيد، أنه دارو مجموعة من البرامج، وأكيد أنه تدار عمل كبير، ولكن اليوم إيلا عندنا، مازال عندنا 1000 ولا 2000 ولا 4000 أسرة، اليوم كدولة نحن مجبرون ومدعوون أننا نلقاو لهم واحد الحل ولو مرحلي في ظل هاذ أجواء البرد وأجواء الصقيع.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الحركي.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود 13 دقيقة.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 في هذه الجلسة، وإنها لمناسبة بالغة الأهمية لنجدد اليوم التعبير عن عظيم فخرنا واعتزازنا من نجاحات الديبلوماسية الملكية في القضية الوطنية، والتي توجت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797.

وفي هذا الإطار، نؤكد أن خطاب جلالة الملك يوم 31 أكتوبر سيظل حدثا خالدا في تاريخ الأمة المغربية، لا سيما بعد القرار المولوي السامي بجعل يوم 31 أكتوبر من كل سنة عيدا للوحدة.

نهنئ جلالة الملك والشعب المغربي قاطبة بهذا التحول التاريخي في مسار التعاطي الأممي مع القضية الوطنية، ونؤكد التعبئة وراء جلالة الملك للدفاع عن عدالة القضية الوطنية ومواكبة التحولات التي يعرفها الملف مستقبلا.

وعطفا على ذلك، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، اعتزازنا بالمسار التنموي الذي تعرفه بلادنا والنهضة الشاملة التي تعرفها على صعيد العديد من المجالات، بفعل السياسة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس الرامية الى جعل المغرب في صدارة الدول الصاعدة.

كما نعتز بالاستقرار السياسي والمؤسساتي الذي تنعم به بلادنا والذي مكننا من ربح احتضان العديد من التظاهرات الفكرية والسياسية والاقتصادية والرياضية العالمية.

إن مناقشة مشروع قانون المالية اليوم، تفرض في اعتقادنا أيضا استحضار مضامين خطابي جلالة الملك بمناسبة عيد العرش المجيد، وبمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، وهما خطابان ملكيان يؤطران اللحظة الوطنية الراهنة، ويضعان خارطة طريق واضحة للتعاطي مع الإشكاليات الكبرى، ولا سيما ذات الصلة بالتنمية.

ونحن نخوض في تفاصيل هذا المشروع ونناقش مضامينه، يتعين أن نستحضر تأكيد جلالته في خطاب العرش على تعزيز مقومات الصمود الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته بلادنا، في خضم كل ذلك، لقد أكد جلالته على أولوية موضوع التنمية البشرية، مؤكدا بالوضوح اللازم أنه "**لا مكان اليوم ولا غدا لمغرب يسير بسرعتين**".

نتمنى صادقين في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن يشكل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية التي أمر جلالته بإعدادها، والتي شرعت الحكومة في إطلاق المشاورات بشأنها جوابا حقيقيا على الخصاص المهول في البنيات التحتية والمرافق الأساسية التي ما زالت تعاني منها العديد من المناطق، ولا سيما في العالم القروي وشبه القروي.

لقد أعاد جلالته التأكيد على أولوية التجاوب مع الخصاص التنموي الذي تعرفه بعض المناطق في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية، حينما أكد حفظه الله أن "**مستوى التنمية المحلية، هي المرآة التي تعكس بصدق مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن**".

وبخصوص قدرة هذا المشروع على الإجابة عن مختلف الأسئلة المتعلقة بتنمية المجالات الترابية، وإحداث نقلة نوعية على مستوى القطاعات الاجتماعية، وخصوصا الصحة والتعليم ومعالجة الإشكالات المتعلقة بجودة الخدمات ومعضلة الحكامة، وغير ذلك من الاشكاليات، فإنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال الادعاء بأن لا شيء تحقق في الأربع سنوات الماضية، كما يزعم بعض من أدمنوا رؤية الجزء الفارغ من الكأس.

لقد سبق لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وفي العديد من المناسبات، الإشارة إلى المنجزات التي تحققت والتنويه بما تم إنجازه في هذا الإطار، بيد أن الطلب المتزايد على تجويد وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية يفرض تغيير المقاربات المعتمدة، إذا لم نقل تغيير في نمط الحكامة المعتمد.

نعم إن ما تحقق في السنوات الأربع الماضية مهم وأساسي، ولعل

أبرزه هو مأسسة الحوار الاجتماعي والاعتمادات غير المسبوقة التي رصدت له، هذا بالإضافة إلى مضامين الاتفاق الاجتماعي ليوم 30 أبريل 2024، والذي نتطلع إلى تنفيذ ما بقي عالقا منه.

هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات القطاعية الأساس، لا سيما في التعليم والتعليم العالي والصحة، دون نسيان نجاحنا الجماعي حكومة وبرلمانا في إخراج القانون التنظيمي للإضراب، الذي ظل لعقود حبيس الدساتير المغربية، غير أننا نتمنى صادقين أن تعمل الحكومة بنفس الوتيرة لمباشرة الإصلاحات القانونية العالقة، ولا سيما ما يتعلق بإصلاح مدونة الشغل لرفع الحيف والظلم عن الطبقة الشغيلة وإنصافها، وكذا قانون النقابات لسد الفراغ التشريعي الحاصل ووضع إطار قانوني واضح وشفاف ينظم عمل المنظمات النقابية.

سنظل في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أوفياء لثقة الطبقة الشغيلة، معبرين بصدق عن آلامها وتطلعاتها في العيش الكريم، وإلى الكرامة، وما نسجله في هذا الإطار، هو أنه، وعلى الرغم مما تحقق لصالح الشغيلة المغربية خلال الأربع سنوات الماضية لم يتحقق لها طيلة عقود من النضال، إلا أن ثمة قضايا ما زالت تفرض نفسها وبقوة، ولعل أبرزها هو موضوع الحريات النقابية.

وبالإضافة إلى ذلك، نسجل الجمود الذي يطبع الحوار القطاعي في العديد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، والتي ما زالت تستنكف عن فتح الحوار لمتابعة الملفات المطلبية.

ونحن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وإذ نطرح اليوم هذه الإشكاليات وهذه القضايا، وذلك من باب تعميق النقاش الديمقراطي حول الإشكاليات الاجتماعية، غير أننا واعون، بل ومؤمنون، أن ساحات النضال النقابي هي الفيصل، وما لا يؤخذ بالنضال يؤخذ بمزيد من النضال.

ويكفي أن نشير هنا إلى حالات من القطاع العام، يتعلق الأمر بمآل النظام الأساسي للمتصرفين والمهندسين، والإفراج عن النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي، والنظام الأساسي لمفتشي الشغل، والنظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية وبعض الفئات الأخرى، التي بحت حناجرها بالمطالبة بالإنصاف، غير أنهم في كل مرة يواجهون بالكلفة المالية للإصلاح، وهو رد أصبح سيفا مسلطا على رقاب كل من يطالب بالإنصاف، ولسوف تكون جولات الحوار الاجتماعي فرصة لإثارة الملفات والقضايا التي تهم الفئات والقطاعات التي ما زالت تعاني وتواجه بالأذان الصماء من لدن بعض المسؤولين.

أما في القطاع الخاص، فالأمر أكثر صعوبة في بعض الوحدات الإنتاجية، ويكفي أن نشير الى الاكراهات والصعوبات والمضايقات والتهديدات الكثيرة التي تواجه الشغيلة المغربية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

تستدعي لحظة مناقشة مشروع قانون المالية، أن نشير في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى أهم المنجزات التي تم تحقيقها على مستوى تدبير ميزانية الدولة، لكل ذلك لا يسعني إلا أن نجدد التهنئة للسيدة الوزيرة والسيد الوزير على العمل الذي يقومون به، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من ارتفاع المديونية وضمان التوازنات الماكرو اقتصادية

طبعا، لا يمكن ألا نتوقف عند واقع القطاعات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والصحة، اللذين كانا موضوع نقاش مجتمعي كبير في بلادنا، ولا سيما بعد التعبيرات الاحتجاجية الشبابية التي طالبت بإصلاح عميق لهذه القطاعات الحيوية، رفعت من الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم والصحة بشكل كبير، وهو المنحى الذي يكرسه هذا المشروع.

ومن جانب آخر، لا يسعنا إلا أن نجدد التنويه بالعمل الحكومي الذي تم لتنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، ونؤكد في هذا الإطار وبعيدا عن الجدل المصطنع، أن موضوع المؤشر أثار ولا يزال يثير إشكاليات اجتماعية حقيقية سبق لأعضاء البرلمان أن أسهبوا فيها وأعطوا العديد من الأمثلة حولها.

ونؤكد أن الحكومة مطالبة كذلك بإجراء الإصلاحات الضرورية المستعجلة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، والتي مازالت أسيرة لدى الشناقة والمضاربين، لا سيما أن السياق الدولي الراهن المطبوع باستمرار اللايقين والاضطرابات الجيوسياسية، والتي تنذر، لا قدر الله، باحتمال ارتفاع الصراعات المسلحة في العديد من مناطق العالم، مع ما يتبعها من انعكاسات خطيرة على حركة التجارة العالمية وعلى حرية الاستيراد والتصدير.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

تلكم بعض القضايا التي ارتأينا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تقاسمها معكم بكل غيرة وطنية، هدفنا سيظل دوما الدفاع عن الطبقة الشغيلة والنضال الدائم والمستميت، دفاعا عن المصالح العليا للبلاد، وأملنا في هذه الحكومة الحفاظ على مناصب الشغل القائمة، وخلق مناصب شغل جديدة، واستمرار الحوار الاجتماعي، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وعلى حقوق الطبقة العاملة، وصون كرامتها.

وختاما، نجدد الشكر للسيدين الوزيرين وللسيدة كذلك وزيرة المالية على حسن تعاونهما مع البرلمان في الدراسة والتصويت على المشروع الهام والأساسي، والذي يتضمن العديد من التدابير لصالح المواطنين والمواطنات.

ووفقنا ووفقكم الله جميعا لما فيه خير ومصلحة لوطننا العزيز، تحت القيادة السامية والرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية في حدود 13 دقيقة.

تفضلوا السيد الرئيس.

شكرا.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية بهذه المداخلة، في لحظة سياسية ووطنية دقيقة تميزها تطورات عميقة على المستوى الدولي والوطني، وفي مقدمتها القرار الأممي التاريخي رقم 2797 الصادر عن مجلس الأمن، وما يحمله من دلالات قوية تُعيد ترسيخ السيادة الكاملة للمملكة المغربية على أقاليمها الجنوبية، وتثبت من جديد أن مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هي الحل الواقعي الوحيد القابل للتطبيق.

لقد أكد هذا القرار، وبأغلبية واسعة، أن المغرب اليوم ليس في موقع الدفاع عن قضية عادلة فحسب، بل في موقع تثبيت انتصار دبلوماسي، تتويجًا لمسار طويل قاده جلالة الملك محمد السادس نصره الله، برؤية متبصرة جمعت بين العمق الاستراتيجي والواقعية السياسية والنجاعة الدبلوماسية، والنفس التنموي الذي جعل من الأقاليم الجنوبية نموذجًا وطنيًا للتنمية والاندماج.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد اعترفت بمغربية الصحراء انطلاقًا من معطيات قانونية وسياسية، فإنها اعترفت أيضًا – وهذا ما يجب أن نتوقف عنده – بما تحقق على الأرض من إنجازات كبرى همّت البنيات التحتية والطاقات المتجددة والموانئ والطرق والمراكز اللوجيستيكية، وبما تم تحقيقه من دينامية ديمقراطية متنامية.

ولذلك، فإن ما تحقق اليوم ليس انتصارًا في معركة دبلوماسية فقط، بل هو انتصار لمنهج كامل في تدبير قضية مصيرية، ولرؤية ملكية اختارت مسار البناء بدل منطق الشعارات، ومسار الثقة بدل منطق النزاعات المفتعلة.

وإذا كنا نناقش اليوم مشروع قانون المالية، فلا يمكن أن نفصل ذلك عن هذا الإنجاز الوطني الكبير، الذي يضع على عاتقنا جميعًا مسؤوليات مضاعفة الجهد، لأن قوة الموقف الخارجي لا تكتمل إلا بقوة الجبهة الداخلية واستقرار المؤسسات وتماسك المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وقد كان الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش واضحًا في هذا السياق، عندما أكد جلالته أن المغرب يسير اليوم بسرعتين: سرعة فئات تواجه التهميش والفوارق، وسرعة أخرى تستفيد من ثمار التنمية، داعيًا إلى تجاوز هذه المفارقة التي تهدد الانسجام الاجتماعي، ومؤكدًا في افتتاح السنة التشريعية الحالية أن "**الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية لم يعد خيارًا ظرفيًا، بل أضحى ضرورة وطنية ملحة لبناء مغرب منصف ومتوازن**".

وهذا التوجه السامي يشكّل اليوم معيارًا رئيسيًا لتقييم السياسات العمومية، وعلى رأسها مشروع قانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

وانسجاما مع دورنا كمعارضةً مسؤولة، ننتقل إلى مقارنة موضوعية بين ما التزمت به الحكومة في تصريحها الحكومي، وبين واقع الحال في سنتها الأخيرة، فمنذ الوهلة الأولى، يتضح وجود فجوة واسعة بين الوعود والنتائج، فقد أعلنت الحكومة أنها ستُحدث مليون منصب شغل صافٍ، بينما تؤكد الأرقام الرسمية استمرار نسب بطالة مرتفعة، خصوصًا لدى الشباب، حيث تتجاوز بطالة الشباب الحضري 35%.

أما القطاع الفلاحي، فقد فقدَ أكثر من 137 ألف منصب شغل خلال السنوات الأخيرة، وهو رقم مقلق يعكس هشاشة الأوضاع في العالم القروي الذي يعاني من ضعف الاستثمار وقساوة التغيرات المناخية، وغياب رؤية حكومية واضحة لإنعاش الاقتصاد القروي.

وزادت هذه التباينات وضوحًا حين نرى أن الحكومة وعدت بنمو اقتصادي يفوق 4%، بينما لا تتجاوز توقعاتها اليوم 3.7%، وهو نمو ضعيف، مرتبط أكثر بالتقلبات المطرية والأسواق الدولية، بدل أن يستند إلى قوة داخلية نابعة من الاستثمار المنتج والصناعة الوطنية والتحول الهيكلي للاقتصاد.

أما الفوارق المجالية التي جعلت منها الحكومة أولوية في تصريحها الحكومي، فقد اتسعت بدل أن تتقلص، فجهات بأكملها، مثل جهة درعة- تافيلالت، لم تتجاوز حصتها 3% من الاستثمارات العمومية، في حين تستحوذ جهات أخرى على ما يقارب الثلث، مما يعيد إنتاج مغرب السرعتين الذي حذر منه جلالة الملك.

وإذا انتقلنا إلى القدرة الشرائية التي تُشكّل اليوم أكثر الملفات إلحاحًا في حياة المواطن، نجد أن الحكومة تكتفي بترديد انخفاض نسبة التضخم، بينما الواقع اليومي يؤكد أن المواطن لا يعيش على المؤشرات، بل على الأسعار الفعلية في الأسواق، فالغلاء يطال النقل،

والغذاء، والمواد الأساسية، والكراء، والكهرباء، واللوازم المدرسية، دون أن يقابله ارتفاع فعلي في الدخل.

كما أن ورش المقاصة، الذي كان يفترض أن يكون رافعة لحماية القدرة الشرائية، عرف تخفيضات كبيرة من 32 مليار درهم إلى 17 مليار درهم، دون تقديم بدائل اجتماعية فعّالة، مما جعل الفئات المتوسطة والفقيرة تتحمل العبء الأكثر لهذا التحول.

وبخصوص قطاع التعليم، الذي يُعتبر أساس الدولة الاجتماعية، فقد قدمت الحكومة تجربة "مدارس الريادة" باعتبارها إنجازا نوعيًا، لكن هذه التجربة، رغم إيجابياتها الجزئية، تطرح سؤالًا جوهريًا: إذا كانت بعض المدارس تسمى مدارس الريادة، فماذا يكون وضع باقي مدارس المغرب؟ إن إطلاق هذه التسمية يكاد يكون إعلانًا رسميًا بأن غالبية المدارس ليست رائدة، وهو ما يضرب في الصميم مبدأ تكافؤ الفرص.

لقد كنا ننتظر برنامجًا شاملًا يرفع مستوى المدرسة العمومية برمتها، لا برنامجًا محدودًا يعزز النخبوية ويعمّق الفوارق داخل المنظومة التربوية.

ولا يقتصر الإشكال على التعليم المدرسي، بل يمتد إلى التعليم العالي الذي عرف دخولًا جامعيًا مرتبكًا يعكس غياب التخطيط المحكم، فقد عانى الطلبة من نقص في التأطير، وصعوبات في التسجيل، وتردد في تدبير الشعب والمسالك، وتأخر في توفير البنيات اللازمة.

كما أثار مشروع القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي جدلًا واسعًا لأنه تضمّن توجهات خطيرة تمس بمجانية التعليم العالي، دون تقديم ضمانات حقيقية للإنصاف الاجتماعي أو لنمط تمويل واسع، واضح ومستدام.

إن المساس بمجانية الجامعة العمومية يهدد مبدأ تكافؤ الفرص، ويضرب الدور الاجتماعي للجامعة المغربية باعتبارها فضاءً للصعود الاجتماعي، ويضع أبناء الفئات الفقيرة والمتوسطة أمام حواجز جديدة، كما أن مشروع القانون لم يقدّم تصورًا واضحًا لحكامة البحث العلمي، ولا لمسارات الترقية البيداغوجية للأساتذة الباحثين، مما يجعل من الإصلاح المرتقب إصلاحًا قاصرًا يفتقد الرؤية والشمولية.

وإذا انتقلنا إلى ورش الحماية الاجتماعية، الذي كان يفترض أن يكون جوهر الولاية الحكومية، فقد وعدت الحكومة بمنح تتراوح بين 2000 و3000 درهم لكل مستفيد، في إطار نظام دعم مباشر شامل، لكن ما تحقق فعليًا هو تنظيم إداري دون أثر مالي ينعكس على الأسر، ودون تغطية شاملة للأسر المعوزة، ودون آلية واضحة للاستهداف.

وهكذا، فإن النتيجة النهائية لكل الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة، في الصحة والتعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية، لم تسعف في تحسين المؤشرات الاجتماعية، بل كانت، للأسف، في اتجاه خلق جو من عدم الاستقرار الاجتماعي وارتفاع منسوب القلق، وتعميق الشعور بعدم الثقة في المؤسسات، وهو أكبر تهديد لأي مشروع إصلاحي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

لقد قدّمت الحكومة مشروع قانون مالية يبدو للوهلة الأولى متماسكًا تقنيًا، لكنه في العمق يظل مشروعًا ضيق الأفق، يعظم لغة الأرقام لكنه لا يعكس حقيقة الإنسان ومعاناته اليومية.

إنه مشروع يكتفي بالحديث عن نسب الاستثمار دون قياس أثرها، وعن نمو رقمي دون أثر اجتماعي، وعن توازن ماكرو اقتصادي دون النظر إلى التوازنات النفسية والاجتماعية التي يعيشها المواطن.

هو مشروع يقدم حسابات، لكنه لا يقدم حلولًا، يقدّم جداول، لكنه لا يقدّم رؤية، يقدّم أرقامًا، لكنه لا يقدّم إنصافًا.

وبناءً على كل هذه الاعتبارات، فإن الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية، سيصوت ضد القانون المالي، لأنه لا يرقى إلى مستوى اللحظة الوطنية، ولا يترجم التوجيهات الملكية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمجالية، ولا يُجسّد الدولة الاجتماعية التي يطمح إليها المغاربة، ولا يضع الإنسان في صلب السياسات العمومية.

وسنواصل، بكل التزام، دورنا الرقابي والتشريعي، دفاعًا عن كرامة المواطن، وعن الإنصاف الترابي، وعن المدرسة والجامعة العمومية، وعن الحق في الصحة والشغل، وعن دولة قوية بمؤسساتها، مرتكزة على الثقة وتكافؤ الفرص.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في حدود 12 دقيقة.

<u>المستشار السيد محمد عموري:</u>

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة مشروع قانون المالية 2026، في لحظة مفصلية من مسارنا الاقتصادي والاجتماعي، وفي واحد السياق اللي تيقتضي منا التعبئة والواقعية والشجاعة الإصلاحية.

هاذ اللحظة تَتقاطع فيها انتظارات المواطنين ورهانات الاستثمار وكذلك توجيهات جلالة الملك نصره الله، نحو بناء اقتصاد تنافسي، منفتح، عادل، وقادر على خلق الثروة وفرص الشغل عبر كل الجهات.

اسمحوا لي في البداية أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية طيلة مراحل دراسة

هذا المشروع، وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر للسيد رئيس اللجنة وجميع أعضاء لجنة المالية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المكلف بالميزانية والسادة مدراء إدارة الضرائب والجمارك والصرف والخزينة العامة للمملكة وكذا أطر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع التساؤلات والاستفسارات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

"لا نمو بدون عدالة ضريبية، ولا جاذبية بدون وضوح جبائي."

ونحن نناقش مشروع المالية لهذه السنة، لا بد أن نتوقف عند ورش الإصلاح الجبائي، باعتباره إحدى أهم الرافعات القادرة على مواجهة التحديات الراهنة، فهاذ الورش لم يكن مُجرد توصية تقنية، بل تحول إلى مسار إصلاحي واضح منذ المناظرة الوطنية للجبايات واعتماد القانون الإطار، مسار يقوم على رؤية متعددة السنوات هدفها واحد:

بناء نظام جبائي أكثر عدلاً، وأكثر تنافسية، وأكثر دعماً للاستثمار المنتج.

وقد تحققت خلال السنوات الأخيرة مكاسب مهمة تؤكد أن الإصلاح بدأ يعطي ثماره:

إذ أسهم إصلاح الضريبة على الشركات في إرساء قواعد أوضح وتعزيز رؤية المقاولات مع الشروع في تقارب تدريجي للأنظمة، ومع توسيع الوعاء الضريبي نتطلع إلى تحقيق تقارب تدريجي في نسبة التضريب على الشركات مع استثناء، بالطبع، القطاعات الخاضعة لتنظيم خاص.

وكذلك كان هناك إصلاح للضريبة على القيمة المضافة، وبعده إصلاح الضريبة على الدخل، خلال السنة الماضية الذي أعطى حلولاً ملموسة خاصة للفئات المتوسطة.

غير أن ورشاً مركزياً ما يزال معلقاً، رغم ارتباطه المباشر بالقانون الإطار، وهذا الورش هو ورش الجبايات المحلية، ورشٌ ندرك جميعاً، السيد الوزير، أنه خارج صلاحيات وزارة الاقتصاد والمالية، لكنه يظل ضرورة إصلاحية ملحّة.

فالنظام الجبائي المحلي يعاني اليوم من تشتت كبير وتعدد في الرسوم ونقص في الوضوح، مما يربك المقاولات ويحدّ من قدرة الجماعات الترابية على التخطيط.

لذلك يجب أن يكون الإصلاح المرتقب مبنياً على التبسيط والتوضيح والعصرنة وتحويل الموارد المحلية إلى رافعة حقيقية للتنمية المجالية.

ولذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لنا قناعة راسخة بأن هاذ الأوراش لم تعد خياراً، بل أصبحت أولوية، لأنه يمس جوهر تنافسية المقاولات ويحدد قدرة الجهات على الاستثمار واستقطاب المشاريع.

السيد الوزير المحترم،

يَبْصِم أداء ميزانيتنا العامة على تطور إيجابي لافت، تعززه دينامية واضحة في المداخيل، فقد ارتفعت في السنوات الأخيرة من 200 مليار درهم سنة 2021 إلى 300 مليار درهم سنة 2024، وكذلك نبصم على ارتفاع كبير هذه السنة، بحيث أنه في النصف الأول من هذه السنة وصل الارتفاع إلى أكثر من 17%.

هذا الأداء تيعكس صلابة الاقتصاد الوطني والنجاعة ديال الإصلاحات المعتمدة، كما تيوفر واحد الهامش لتمويل الأولويات الاجتماعية، مع احترام الانضباط المالي اللي تيشكل واحد الأساس ديال المصداقية الدولية ديالنا.

غير أنه، وللحفاظ على هذه الدينامية وتسريع وثيرتها، لا بد من التأكيد على مجموعة من الأولويات:

أولاً، ولأن الإصلاح الجبائي مسار تراكمي، تنأكدو في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على استكمال حياد الضريبة على القيمة المضافة، هناك تقدم محقق، ولكن ما زالت بعض المقاولات والقطاعات تتواجه المَصْدَم (le buttoir) اللي تتربك الخزائن ديالها وتتحدّ من التنافسية ديالها.

وكنثمنو التفاعل ديال الحكومة لتستجيب كل جزء من هذه المطالب عبر تعديلات عملية.

ثانياً، ولأن الاقتصاد الشفاف كان دائماً مطلباً مركزياً داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فإن إدماج القطاع غير المهيكل يعتبر من أهم أولوياتنا المشتركة.

وإن كانت الحكومة قد استجابت تدريجياً لمجموعة من مقترحاتنا، فإننا نوصي اليوم بتعزيز هذه الدينامية، وتبسيط الولوج وتوجيه المواكبة حتى يصبح الانتقال نحو الهيكلة خياراً مربحاً للجميع.

ثالثاً، وبحكم أن القدرة التنافسية كانت في صلب مطالبنا، نعيد التأكيد على ضرورة تصحيح الفوارق في كلفة الإنتاج، لذلك، نوصي باعتماد مبدأ 0% من رسوم جميع المدخلات غير المنتجة محلياً، بما يحافظ على الانفتاح ويضمن شروطاً عادلة للمنافسة.

رابعاً، ولأن دعم المقاولة العائلية لطالما كانت من الثوابت داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نؤكد على ضرورة تسهيل عمليات النقل وإعادة الهيكلة، فهذه المقاولات تشكل رُكْناً أساسياً في الاستثمار والتشغيل، غير أن الإطار الجبائي الحالي يُعقّد مساراتها الداخلية، ونُقدّر تجاوب الحكومة المتدرّج مع عدد من اقتراحاتنا في هذا المجال.

السيد الرئيس،

نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤمن بأن الإصلاح الحقيقي

تيتبنى خطوة بخطوة، ونُقدّم توصياتنا كل سنة، وتتجاوب الحكومة مشكورة كل سنة على جزء منها، ومعاً بالتدرّج والمسؤولية سنصل إلى الهدف النهائي: منظومة ضريبية عادلة، تنافسية، ومحفّزة للاستثمار.

وانطلاقا من هذه القناعة، تقدّم فريقنا بتعديلات تَرُومُ في مُجملها:

- تكريس أسس الدولة الاجتماعية؛

- تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبية الاستثمار؛

- وكذلك تخفيف العبء الضريبي من خلال توسيع الوعاء الضريبي.

وفهاذ الإطار، أنوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع مجموعة من التعديلات، ومن أبرزها:

- دعم الصناعة الوطنية في الألمنيوم؛

- تعزيز تنافسية القطاع غير المهيكل؛

- تشجيع التصنيع المحلي للهواتف الذكية؛

- حماية القطيع الوطني والقدرة الشرائية؛

- تحسين تنافسية الصناعات المرتبطة بالخشب، عبر خفض رسم استيراد الأخشاب من 12% إلى 6%، بهدف تمكين المقاولات من مواد أولية أقل كلفة؛

- إعادة النظر في التدابير المتعلقة بتوسيع نطاق الحجز في المنبع، بما فيه استفادة للمقاولات وكذلك تعزيز العائدات الضريبة؛

- تحقيق العدالة الجبائية لمتقاعدي القطاع الخاص؛

- تعزيز تنافسية القطب المالي للدار البيضاء؛

- ودعم القدرة الشرائية للمستهلك عبر إعفاء من القيمة المضافة ديال العجائن الغذائية قصيرة الشكل، إلى غيره من مجموعة من المقترحات.

السيد الوزير المحترم،

في الختام، دعوني أقولها بوضوح: إن مشروع قانون المالية لسنة 2026 ليس مجرد أرقامٍ، ولا جداولٍ، ولا إجراءاتٍ تقنية، بل هو رسالة ثقة في قوة هذا الوطن، ورهانٌ جديد على أن المغرب قادر دائماً على تحويل التحديات إلى فرص، وتحويل الطموح إلى إنجازات.

نُثمّن ما جاء في هذا المشروع من تدابير تعزز الدولة الاجتماعية، وتدعم الاستقرار الماكرو-اقتصادي، وتُفعّل الجيل الجديد من التنمية الترابية، وتحثّ على الاستثمار المنتج الذي يشكل عمق النمو الحقيقي وعموده الفقري.

السادة الوزراء المحترمون،

نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نُجَدِّد التزامنا الكامل ليس كشريك اقتصادي واجتماعي فقط، بل كشريك في الرؤية، وشريك في البناء، وشريك في المستقبل.

نلتزم بأن نكون في قلب الورش الإصلاحي، ونواصلو العمل مع الحكومة، ومع كل المؤسسات، بروح واحدة: روح المغرب الصاعد، المغرب الواثق، المغرب الذي لا يقف عند حد المُمكن، بل يصنع مُمكناً جديداً كل يوم.

لأننا داخل الاتحاد نؤمن بصدق أن التنمية ماشي شعار، بل مسؤولية، وأن الإصلاح ماشي قرار، بل مسار، وأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ماشي خيار، بل حَتمية لبناء اقتصاد تنافسي ومنفتح، واقتصاد يضع المواطن في صلب أولوياته.

واثقون أن ما جَمَعَنا اليوم من خطوات مشتركة، سيقودنا غداً إلى خطوات أكبر.

واثقون أن المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الرشيدة والمتبصرة سيواصل مسار الصعود بثبات.

واثقون أن تعاوننا سيجعل من كل إصلاح نقطة انطلاق، ومن كل إجراء فرصة، ومن كل تحدٍّ نجاح جديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود 12 دقيقة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذا الموعد الدستوري الهام باسم أعتد وأعرق منظمة نقابية في بلادنا، مسيرتها النضالية والبطولية لها بصمتها في مسيرة التحرير واستكمال الوحدة الترابية.

إنها مناسبة من خلالها نهنئ جلالة الملك نصره الله، ونهنئ كل القوى الحية والمناضلة، ونهنئ عموم الشعب المغربي بما حققته بلادنا من انتصارات، نتيجة العمل الجبار والمتواصل لكل من الديبلوماسيتين الرسمية والموازية، عمل توج بالقرار التاريخي لمجلس الأمن في 31 أكتوبر 2025 والقاضي صراحة بتكريس وحدة بلادنا الترابية، من خلال اعتماد مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

وهي كذلك لحظة اعتزاز وافتخار للطبقة العاملة المغربية بهذا الإنجاز التاريخي، وهي التي جعلت من الديبلوماسية النقابية جبهة لا تنحني ومبدأ لا يقايض، ولا يساوم كلما تعلق الأمر بالقضية الوطنية في

المحافل الدولية الإقليمية والقارية والعالمية العمالية والنقابية.

ومناسبة أيضا للتعبير عن دعم ومساندة النضال المستمر والمتواصل من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى أرضهم، والتنويه بمجهودات صاحب الجلالة نصره الله، رئيس لجنة القدس، في إحياء فرص السلام في المنطقة، ونصرة الشعب الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة.

السيدات والسادة،

قبل الدخول في مناقشة مضامين مشروع قانون المالية هناك ملاحظات لا بد من تسجيلها:

أولا، وكما اتفق على ذلك في الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي كان الأجدى أن تتم صياغة المشروع وفق مقاربة تشاركية مع الحركة النقابية، وأن يتضمن بعضا من الأجوبة للإشكالات الحقيقية الملحة للطبقة العاملة وعموم المواطنين؛

ثانيا، بقدر ما نسجل بإيجاب المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة في عمر هذه الحكومة في آخر جولة للحوار الاجتماعي، من خلال الزيادة في الأجور على دفعتين، والتخفيف نسبيا من العبء الضريبي، إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من واقع الحال، أمام الارتفاع الصاروخي والمسترسل للأسعار خاصة المواد الأساسية، مما أنهك القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، إن وجدت، وعموم المأجورين.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون المالية 2026 في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة على المستويين الوطني والدولي، غير أن الرؤية التي طبعت المشروع هي رؤية طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

والسؤال المطروح: ألا يتطلب هذا التفاؤل اليقظة؟ لارتباطه من جهة بالسياق الدولي والتحولات الجيوسياسية، ومن جهة أخرى بالسياق الداخلي الذي لا زال يطبعه للأسف:

- تراجع في الإنتاج الفلاحي وتراجع إنتاج اللحوم نتيجة التغيرات المناخية وندرة المياه؛

- البطالة التي وصلت نسبا مرتفعة؛

- الأداء المتعثر لمجموعة من القطاعات الاجتماعية.

وعليه، وإيمانا منا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بجسامة التحديات، فإننا نعتبر من أولى الأولويات:

أولا، في الجانب الاجتماعي، ضرورة النهوض بالرأسمال البشري والحرص على اندماجه الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال البطالة معضلة بنيوية وهيكلية، ارتفع معدلها إلى 13.3% خاصة لدى النساء والشباب والأشخاص الحاصلين على الشواهد، وقفز إلى 37% بين الشباب و20% في النساء، ولا يتجاوز معدل النشاط 43%، مع مشاركة نسائية ضعيفة 18%.

ينضاف إلى ذلك، فقدان حوالي 198 ألف منصب شغل سنة 2023 معظمهم بالقطاع الفلاحي، إضافة لأزيد من 400 ألف منصب شغل مفقودة بين سنتي 2021-2022.

كما أن ارتفاع معدل الشغل الناقص جراء تقليص ساعات العمل والمرتبط بالدخل غير الكافي أو بعدم ملاءمة الشغل مع المؤهلات، وهي المعضلة التي ما فتئت تتفاقم مع ارتفاع اعتماد التشغيل بالمناولة.

وتؤكد تقارير رسمية أن ثلثي العاملين في القطاع غير المهيكل محرومون من التغطية والحماية الاجتماعية، ورغم المجهودات المبذولة على مستوى جلب الاستثمارات وارتفاع نسبة التصنيع، لازال قطاع التشغيل يسجل:

- ضعف التصريح بالأجراء: ففي الوقت الذي يصل عدد أجراء القطاع الخاص 6 مليون و700 ألف أجير، فإنه حسب آخر تقرير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يتجاوز عدد الأجراء المصرح بهم 3 ملايين و800 ألف أجير، وفقط 2.5 مليون منهم يصرح بهم بشكل مسترسل، و47% من المتقاعدين تيتقضاو معاشات تقل عن الحد الأدنى للأجور؛

- استمرار الهشاشة الشغلية وسط النساء، وتراجع نسبة تشغيل اليد العاملة النسائية اللي كانت مسجلة قبل من 2020؛

- تعرض أزيد من 180 ألف عامل وعاملة بشركات المناولة لأبشع أنواع الاستغلال في قطاعات النظافة والحراسة والإطعام بالمؤسسات التعليمية، في خرق سافر لكل القوانين الشغلية، وفي غياب دفاتر تحملات ملزمة في القطاع الخاص وفي الإدارات والمؤسسات العمومية؛

- تغول القطاع غير المهيكل على النسيج الاقتصادي الوطني، متهربا من الواجبات الجبائية والاجتماعية، وتيستحوذ على حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لأرقام بنك المغرب؛

- تدهور القدرة الشرائية لعموم المغاربة، فحسب تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، فإن 80.6% من الأسر صرحت بتدهور مستوى معيشتها خلال 12 شهرا السابقة نتيجة الارتفاعات الصاروخية في جميع المواد، والتي باتت تكتوي بها جيوب عموم المغاربة وفي مقدمتهم الطبقة العاملة؛

- استمرار الفجوة بين الجنسين، خاصة في ولوج النساء والفتيات إلى التعليم والصحة والشغل وملكية الأرض والسكن والحماية الاجتماعية ومختلف الخدمات الاجتماعية العمومية، وفي المشاركة في صنع السياسة العمومية وفي مختلف المسؤوليات الإدارية؛

- حرمان فئة عريضة من الحماية الاجتماعية: إذ رغم كل المبادرات والبرامج الهادفة إلى تعميم ورش الحماية الاجتماعية، لا تزال فئة

عريضة من العاملات والعمال دون أية تغطية صحية ولا حماية اجتماعية، كعاملات وعمال الإنعاش الوطني، العمال والعاملات المنزليين، مساعدي التجار، النساء ربات ومعيلات الأسر والأشخاص في وضعية إعاقة، المسنات والأشخاص الذين لا يتوفرون على أية حماية اجتماعية وجميع من يتواجدون في وضعية فقر وهشاشة، مما يستوجب إعادة النظر في المؤشر وفي الاستهداف المحددين لاستحقاق التغطية الصحية والدعم من عدمهما.

هذه كلها مؤشرات اجتماعية تفرض الانتباه إلى أن كل البرامج التي وضعتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية أفرغها المتحكمون في سلاسل التوزيع، من خلال الرفع الصاروخي للأسعار دون حسيب أو رقيب، مما حد من تأثيرها في ضمان العيش الكريم لفائدة الأسر المغربية، وكل هذا لن يستقيم إلا عبر ما يلي:

- إرساء سياسة اجتماعية شاملة تجعل من الانسان محور التنمية؛

- سياسة اقتصادية مهيكلة تقوم على تحفيز الاستثمار المنتج الذي يخلق فرص الشغل القار واللائق؛

- إصلاح جذري وشامل لقطاعي التعليم والصحة؛

- وضع إجراءات صارمة لتحسين ظروف العمل، ولضمان شروط الصحة والسلامة والتي تشكل جوهر الكرامة المهنية؛

- تخصيص مناصب كافية لمفتشي الشغل حماية لحقوق العاملات والعمال، والمطالبة بزيادة عامة في الأجور والرفع من المنح الهزيلة للتقاعد ورد الاعتبار لمن أفنوا شبابهم في خدمة هذا الوطن؛

- وضع سياسة واضحة عبر آليات كفيلة بتلجيم المتحكمين والمزايدين والمضاربين في الأسعار؛

- رفع الظلم عن الفئات الهشة والمستبعدة اجتماعيا وتخفيض نسبة الفقر بالعالم القروي، والاهتمام أكثر بأوضاع أكثر من مليون عامل زراعي يشتغلون في بعض الضيعات الكبرى في ظروف صعبة ولساعات طويلة مقابل أجور زهيدة، ولنا في صرخة اشتوكة آيت باها أكبر دليل على درجة الاستغلال الذي تعيشه هذه الفئة؛

- الرفع من نسبة ولوج النساء لسوق الشغل في أفق الوصول إلى نسبة 30%؛

- تخصيص غلاف مالي كفيل بتنفيذ استراتيجية وطنية لمناهضة العنف والتمييز، خاصة في أماكن العمل، من خلال التصديق على الاتفاقية 190 ومناقشة القوانين بما يضمن بيئة عمل آمنة نفسيا وجسديا واقتصاديا واجتماعيا؛

- مراجعة السياسة التنموية الترابية بما يحقق العدالة المجالية ويرفع التهميش عن الواحة وعن الجبل.

كل هذا بالفعل إذا كنا ننشد تقوية بناء الدولة الاجتماعية.

دون أن ننسى، التحديات المرتبطة بالبيئة بالنظر لندرة المياه والتصحر، والتي لا تنعكس فقط على نسبة النمو وعلى وتيرة الاقتصاد، بل أيضا على وضعية العاملات والعمال وظروف صحتهم وسلامتهم، باعتبارهم أكثر عرضة للخطر، وبالتالي حماية الإنسان قبل الاقتصاد ومن أجل الاقتصاد.

أما في الجانب الاقتصادي، وللأسف مازلنا نستورد أكثر من 60% من الحاجيات ديالنا من الحبوب وأكثر 80 % من الزيوت وأكثر من 50% من السكر، إلى جانب استيراد عدد من المنتجات الصناعية الأخرى.

وعليه، فبلادنا مطالبة بإعطاء الأولوية الكبرى لتحقيق السيادة الغذائية والسيادة الطاقية وتحقيق نسبة أكبر للاندماج المحلي في القطاع الصناعي كرافعة أساسية لتحقيق سيادة الاقتصاد الوطني واستقلاليته، لضمان الاحتياجات الأساسية لكافة المغاربة من خلال:

- تسريع التحول البنيوي نحو صناعات جديدة، وجعل الإنتاج المحلي أكثر قدرة على المنافسة، خاصة في المواد الاستهلاكية الأساسية؛

- الاهتمام أكثر بالزراعة المعيشية وتشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي والنهوض بوضعية الفلاح الصغير للمساهمة في تحقيق السيادة الغذائية والتخفيف من التبعية للخارج؛

- تقييم الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية الموجهة للنهوض بالاقتصاد، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية الأكثر تشغيلا واستدامة لمناصب الشغل؛

- الانتقال التدريجي نحو الطاقات المتجدد؛

- التعامل مع ندرة الماء كمعطى هيكلي وتبني سياسة رشيدة في تدبير الماء لتجنيب بلادنا الأسوأ.

رغم المجهودات التي قامت بها الحكومة للرفع من ميزانيات القطاعات الاجتماعية، والرفع من المناصب المالية المخصصة لها، لكن وبالنظر لحجم التحديات المطروحة، تظل هذه الزيادات، على أهميتها، غير كافية لسد الخصاص وتجويد الخدمات الاجتماعية، ويظل جهاز مفتش الشغل من أكبر المناصب المالية ضعفا في هذه الميزانيات، مما يضعف آلية مراقبة وتفتيش عالم الشغل وحماية آلاف العمال من الخروقات القانونية المضمونة باتفاقيات العمل الدولية وتشريعات الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

يطيب لي أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

وهي مناسبة لأؤكد فيها تشبث مجموعتنا بالمؤسسة الملكية باعتبارها رمزا لوحدة الأمة، وضامنة لدوام الدولة المغربية واستمرارها وتماسك شعبها، مباركين لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده كل المبادرات وكل الإنجازات التي تعرفها بلادنا في جميع الأصعدة داخليا وخارجيا.

ونستحضر بنفس المناسبة كذلك، كل مجهودات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي ضحى أفرادها، ولا زالوا يضحون باستمرار، لصيانة الوحدة الترابية وضمان الأمن والاستقرار في كافة التراب الوطني.

السيدات والسادة الحضور،

لقد سبق وأعلنا فرحتنا وفخرنا بالقرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي مناسبة لكي نقر ونؤكد مرة أخرى أننا جد فخورين بهذا القرار، الذي يمثل نقطة تحول تاريخية ومفصلية في مسار قضيتنا الوطنية العادلة، قضية الصحراء المغربية، والذي يعتبر تتويجا للمجهودات الدبلوماسية الحكيمة وللإجماع الوطني القوي الذي التف حول الرؤية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تعتبر مقترح الحكم الذاتي هو السبيل الوحيد للحل النهائي والدائم.

كما نؤكد اليوم من موقعنا على الالتزام الثابت بالوحدة الترابية للمملكة، ونعبر عن تقديرنا العميق للمجتمع الدولي الذي بات يدرك أن الحل الوحيد الممكن هو في إطار السيادة المغربية في كنف الحكم الذاتي الذي يضمن لأهلنا في الصحراء كرامتهم ومشاركتهم في تدبير شؤونهم المحلية.

حضرات السيدات والسادة،

مجموعة من الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي ما فتئ جلالته يؤكد عليها خلال مجموعة من الخطب الملكية نذكر منها:

- تحديات إشكالية الماء؛

- النهوض بالاستثمار؛

- الدعم الاجتماعي المباشر؛

- الحماية الاجتماعية؛

- اللاتمركز الإداري.

بالإضافة الى أمور أخرى مرتبطة أساسا بمختلف قضايا الوطن وانشغالات المواطنين، كالإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، تنظيم وإنجاح التظاهرات الرياضية الكبرى، بالإضافة إلى عديد من البرامج، كلها أوراش تستلزم تعزيز الاستدامة المالية العمومية، لتوفير الهوامش المالية الكفيلة بتمويلها، وهو ما يزيد من صعوبة التحدي أمام الحكومة اليوم، التي لا تدخر جهدا للقيام بواجبها على أحسن وجه، وإنجاح كافة الأوراش رغم كافة الصعوبات والإكراهات التي يرتبط جزء منها بالمشاكل التي عاشها العالم خلال الآونة الأخيرة، بما فيها المرتبطة بالتحولات الجيوسياسية العالمية واللايقين الاقتصادي، والتي تلقي بثقلها على السياسات النقدية والميزانياتية.

لكن ورغم كل هذا، وبكل موضوعية، فالحكومة عازمة على تحقيق النجاح، بما يتماشى والتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، فالمغرب بالرغم من هذه الظرفية الصعبة راهن على تحديات مستقبلية، حيث تم التركيز بمشروع قانون المالية الحالي، على 4 أولويات كبرى:

- توطيد المكتسبات الاقتصادية؛

- إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، والتي بدأت بتنزيلها على أرض الواقع وزارة الداخلية، من خلال البداية بعقد لقاءات تشاورية بالعمالات والأقاليم مع المنتخبين والمجتمع المدني، مع إحداث صندوق التنمية الترابية المندمجة، وتخصيص 20 مليار درهم كدفعة أولية؛

- النقطة الثالثة مرتبطة بمواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية والإصلاحات الهيكلية؛

- وأخيرا، الحفاظ على التوازنات المالية العمومية.

كما نسجل بإيجابية التوجه نحو الرفع من وتيرة الاستثمار العمومي، من خلال الوصول الى 380 مليار درهم خلال السنة المقبلة، الشيء الذي سيمكن توطيد المكتسبات الاقتصادية، وخلق فرص شغل حقيقية، خصوصا لفئة الشباب.

حضرات السيدات والسادة،

يرتكز مشروع القانون على فرضيات اقتصادية طموحة، ولكن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المتوقع من قبل مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي قد يؤثر سلبا على آفاق التجارة والاستثمار في المغرب، مما يجعل تحقيق معدلات النمو المستهدفة تحديا كبيرا، كما أن هذا المشروع يواصل وضع العبء الضريبي الأكبر على الشركات المهيكلة، مع وجود غموض حول فعالية الإجراءات المتخذة لإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الضريبية، مما قد يؤثر على القدرة التنافسية للشركات القائمة.

هذه بعض التخوفات التي تراودنا باستمرار، ولذا لا بد من مشاطرتكم إياها داخل هذا المجلس الموقر.

حضرات السيدات والسادة،

نجتمع اليوم في محطة دستورية بامتياز، تتطلب منا رص الصفوف وتوحيد الجهود، حكومة وبرلمانا وشعبا، لإنجاح هذه المرحلة التي تزخر بتحديات اقتصادية واجتماعية ورياضية، ولذا يتطلب منا الأمر التعاطي مع هذه التحديات بتوازن واعتدال، خصوصا في تفعيل التوجه المحوري لقانون المالية الحالي الذي يستهدف توطيد الاستثمار وخلق فرص الشغل.

ختاما، نؤكد نحن مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بهذا المجلس، ثقتنا المطلقة في قدرة بلادنا على تجاوز التحديات الراهنة وتحقيق إقلاع اقتصادي شامل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الخوض في مناقشة مضامين مشروع قانون المالية 2026، لا بد من التوقف عند القرار الأممي الأخير المتعلق بقضية الصحراء المغربية، الذي أكد من جديد وجاهة المقاربة المغربية، ورسّخ الاعتراف الدولي المتزايد بمبادرة الحكم الذاتي كحلّ واقعي ومتقدم، وبالدور المحوري للمغرب في ترسيخ الاستقرار والتنمية بالمنطقة.

إن هذا المكسب الوطني الهام يضع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة الجهود من أجل تقوية الجبهة الداخلية وتعزيز الثقة وضمان توزيع عادل لثمار التنمية، لأن الدفاع عن الوحدة الترابية لا ينفصل عن بناء دولة اجتماعية قوية، عادلة، ومنتجة.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن قانون المالية لسنة 2026 ينبغي أن يكون في مستوى هذه اللحظة الوطنية الدقيقة، وأن يعكس إرادة سياسية واضحة في تعزيز التماسك الاجتماعي وتخفيف الاحتقان وتقوية الخدمات العمومية ودعم الفئات المتضررة، باعتبار أن الاستقرار السياسي والدبلوماسي يحتاج إلى عدالة اجتماعية تكون سنداً للوحدة الوطنية وحصناً لمناعة المجتمع.

نقف اليوم أمام مشروع مالية جديد، في لحظة دقيقة يعيشها الوطن، تتقاطع فيها التحديات الاقتصادية مع حالة قلق اجتماعي عميق، يعكسه يومياً الشارع المغربي بتعبيرات مختلفة، ويفضحه واقع المعيشة المتدهور للمواطن البسيط الذي لم يعد يرى في الأرقام الحكومية سوى غطاءً تجميلياً يخفي عمق الأزمة.

لقد قدمت السيدة الوزيرة عرضاً مليئاً بالمؤشرات والنسب والنوايا، لكنها أغفلت جوهر الإشكال: أين هو الإنسان في هذه الميزانية؟ وأين هو البعد الاجتماعي في مشروع يقال إنه يحمل عنوان الدولة الاجتماعية؟

فمشروع قانون المالية لسنة 2026 يكرّس، للأسف، نفس التوجهات التي طبعت السنوات الأخيرة: أولوية التوازنات الماكرو اقتصادية، وتراجع الاهتمام بالسياسات الاجتماعية.

فالاختلالات الكبرى التي يعرفها التعليم والصحة والشغل والحماية الاجتماعية لا يمكن معالجتها بمقاربات محاسبية أو ببرامج متجزئة، بل تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية تضع العدالة الاجتماعية في قلب القرار المالي.

السيد الرئيس،

إن ما يسمّى بالدولة الاجتماعية لا يُبنى بالتصريحات، بل بإجراءات ملموسة تُشعر المواطن بأن الدولة قريبة منه، تحميه وقت الأزمات، وتضع له الحد الأدنى من الكرامة في العلاج والتعليم والسكن والنقل.

لكن الواقع يبين أن هذه المجالات تعاني ضعفاً بنيوياً، وأن المواطن يواجه وحده غلاء الأسعار ورداءة الخدمات وغياب المساواة في الفرص.

ففي قطاع التعليم، تستمر معاناة الأسر أمام كلفة التمدرس ووضعية التعليم العمومي وجشع القطاع الخاص الذي يتعامل مع الحق في التعليم كسلعة، وفي ظل غياب رؤية إصلاحية تضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي.

وفي قطاع الصحة، ما زال المريض المغربي يواجه رحلة عذاب يومية في المستشفيات العمومية، التي تعاني خصاصاً مهولاً في الأطر والمعدات، مقابل ازدهارٍ للقطاع الخاص الذي أصبح العلاج فيه امتيازاً طبقياً.

أما ورش الحماية الاجتماعية الذي بشّر به الجميع كبداية عهد جديد للكرامة، فقد بدأ يتعثر بفعل ضعف التمويل، وغياب عدالة في المساهمات، وتأخر في الإصلاح الجبائي الذي يُفترض أن يكون ضمن تمويله المستدام، إن المواطن البسيط لا ينتظر من الحكومة الوعود، بل إجراءات عملية تضمن له التغطية الصحية الفعلية والتقاعد اللائق والتعويض عن فقدان الشغل، والحماية من الهشاشة.

إن ما يؤلم فعلاً هو أن الحكومة تكرر نفس الخطاب في كل سنة مالية، دون أن تترجم التزاماتها لأثر ملموس في حياة الناس، فما معنى

أن نحتفل بتحسن المؤشرات المالية، بينما تتدهور مؤشرات العيش الكريم؟ وما معنى أن نتحدث عن دعم الاستثمار دون أن ينعكس ذلك على خلق مناصب شغل قارة ولائقة؟

إن الاستثمار الحقيقي، السيد الوزير، ليس في الأبراج ولا في الأرقام، بل في الإنسان المغربي، في كفاءته وإنتاجيته وكرامته، فالموارد البشرية هي الثروة الوطنية الحقيقية، ولا يمكن أن نستمر في تجاهلها أو التعامل معها بمنطق التكلفة.

إن الطبقة العاملة، بكل فئاتها، هي التي تحمل الاقتصاد الوطني على كتفيها، لكنها اليوم تواجه هشاشة متزايدة، وتراجعاً في المكتسبات، وجموداً في الأجور، وتدهوراً في ظروف العيش.

إن الحوار الاجتماعي الذي تتحدثون عنه لا يمكن أن يكون موسمياً أو شكلياً، بل يجب أن يكون ممأسساً ودائماً، قائماً على الثقة والالتزام، وعلى تنزيل فعلي لما تم الاتفاق عليه، فالاستقرار الاجتماعي لن يتحقق إلا عندما يشعر الأجير والعامل والموظف بأن صوته مسموع وأن حقوقه مصونة وأن الحكومة تحترم التزاماتها.

إن إصلاح المالية العامة لا يكون على حساب المواطن، ولا يمكن أن تبنى التنمية على تفقير الفئات المنتجة، فالتوازن المالي بلا عدالة اجتماعية وهمٌ قصير المدى، بينما العدالة الاجتماعية هي وحدها التي تضمن الاستقرار والتنمية الحقيقية، فالتنمية التي لا تضع الإنسان في صلب اهتماماتها والأرقام التي لا تُترجم إلى كرامة وعدالة ليست مؤشراً على النجاح، بل على فشلٍ في الاختيار، فالتوازن المالي بلا توازن اجتماعي هشّ وزائل، أما العدالة الاجتماعية فهي وحدها التي تصون السلم والاستقرار وتفتح أفق الثقة في المستقبل.

وختاماً، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن مشروع قانون المالية لـ 2026 هو ميزانية بلا روح اجتماعية، ولا يجيب عن حاجيات المغاربة ولا ينتصر للعدالة الاجتماعية.

إن المغرب في حاجة إلى سياسة جريئة تُعيد الاعتبار للإنسان قبل الحساب، وللعدالة قبل الأرقام، وللحق قبل التقشف.

وبالتالي فإننا سنصوت ضد مشروع قانون المالية لسنة 2026.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار خالد السطي نيابة عن المستشارين غير المنتسبين.

في حدود خمس دقائق السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد خالد السطي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون مالية 2026، بطبيعة الحال في ظرفية دقيقة داخلية وخارجية، تتطلب واقعية في التقدير وجرأة في الإصلاح وحوارا اجتماعيا مسؤولا وممأسسا.

بطبيعة الحال، لا بد كذلك نذكرو بكل اعتزاز وفخر القرار الأممي الذي اعتمد الحكم الذاتي، كأساس وحيد للتفاوض مع الأطراف المعنية وإقرار السيادة المغربية على الصحراء، هذا قرار نعتز به جميعا، أيضا الدعم اللامشروط لصاحب الجلالة للقضية الفلسطينية من خلال وكالة بيت مال القدس، وكذلك دور المغرب في وقف الحرب بغزة.

موازاة مع هاذ المناقشة كاين المراجعة ديال الاستحقاقات الانتخابية والقوانين الانتخابية، نتمناو على أن الحكومة كذلك تبالي وترجع مراجعة القوانين الانتخابية الخاصة بالانتخابات المهنية لإفراز تمثيلية نقابية حقيقية على الساحة وعلى أرض الواقع، خصوصا وعلى أن هذه المراسيم تعود لعقود من الزمن.

بخصوص الدولة الاجتماعية من طبيعة الحال الحكومة رافعة شعار كبير ديال الدولة الاجتماعية، لكن اسمح لي السيد الوزير احنا نسجلو مجموعة ديال الاختلالات أو مجموعة دالنقائص اللي كتضرب الدولة الاجتماعية المنشودة، كاين:

- أولا، البطالة التجاوز ديالها 21%، 13.8% عامة؛

- التراجع عن إحداث مليون منصب شغل اللي التزمت به الحكومة في البداية ديالها؛

- التراجع عن مدخول "الكرامة" ديال 1000 درهم بالنسبة لكبار السن فوق 65 سنة؛

- ثم فشل برنامج "فرصة" وكذلك "أوراش" وتراجع أو وقف برنامج "انطلاقة"، باقي ما عرفناش فيه معطيات، بالرغم أن هذا الموضوع أثرناه مرارا؛

- تراجع نشاط النساء إلى 18% بدل 19%، في حين الالتزام ديال الحكومة توصل ليه 35%؛

- ضعف أثر الزيادة في الأجور رغم أهميتها، درتو زيادة في الأجور صحيح، ولكن الأثر ديالها ما بانش على المواطن وعلى عدد من القطاعات؛

- استمرار تدهور الخدمات العمومية في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وهاذ الخدمات، السيد الوزير، بطبيعة الحال خرجت المغاربة للاحتجاج، آيت بوكماز، نعاودو نذكرو آيت بوكماز، في تاونات، أكادير، طاطا، مجموعة ديال الأقاليم عاد الشباب ديال Z.

بطبيعة الحال فيما يخص الحوار الاجتماعي، نعاودو نسجلو كذلك للإقصاء والابعاد ديال الاتحاد الوطني، بالرغم من كونو ثالث مركزية نقابية في القطاع الخاص بـ 6.03%، لا حوار اجتماعي ولا مؤسسة، المشاركين في الحوار الاجتماعي ينتقدون، احنا خارج الحوار الاجتماعي لا بد أننا نذكرو أن ما كيناش المأسسة الحقيقية، ما كاينش الجولة ديال شتنبر من 2003 لم تنعقد.

كذلك، تقدمنا لكم بمجموعة ديال التعديلات، السيد الوزير المنتدب، الحكومة لم تتجاوب معها، منها بطبيعة القضية ديال دمج المناصب ديال التعليم 18.000 وتمكينهم من أرقام التأجير مركزية على غرار الموظفين ديال القطاع ديال التعليم.

رفض إدماج المربين والمربيات ديال التعليم الأولي، طلبنا عشرين ألف منصب، كذلك للتسوية ديال 600 دكتور من التربية الوطنية باش نوصلو لـ 1800 على 3 سنوات منذ 2024.

بخصوص كذلك بعض الفرضيات اللي اعتبرناها أنها ما مقاداش مزيان، الرهان على نسبة النمو 4.6%، تراجع الطلب الخارجي من شركائنا الأوروبيين.

- التقلبات المناخية؛

- غياب معطيات تؤكد إمكانية تحقق فرضية المحصول 70 مليون قنطار؛

- الاعتماد على التمويلات المبتكرة، وهنا نوجهو واحد النداء للسيد الوزير أن هاذ التمويلات المبتكرة على أساس أنها يتدار واحد اللقاء في إطار لجنة المالية وندققو التفاصيل فيه وتعطينا المعطيات العامة فيه؛

- تمركز الاستثمارات في الجهات، أزيد من 60% في ثلاث جهات فقط؛

- لازم كذلك، السيدة الوزيرة، نعاودو نذكرو مجموعة ديال المطالب اللي ملقيناش الصدى ديالها عند الحكومة، فيما يخص السلم المتحرك للأجور؛

- تفعيل الاتفاقيات الاجتماعية ديال 2011، أبريل 2019، 2024؛

- إخراج القانون ديال النقابات؛

- إصلاح مدونة الشغل بشكل دقيق؛

- تمكين الأطر المشتركة من الأنظمة الأساسية؛

- إخراج النظام الأساسي ديال جهاز تفتيش ديال الشغل ديال الموظفين ديال وزارة النقل واللوجيستيك، ديال التجهيز وديال الماء وديال التعاون الوطني؛

- التكوين المهني وإصلاح القانون ديال التكوين المهني، بالإضافة بطبيعة الحال إلى إخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية المشتركة اللي بذلنا فيها مجهود مشترك، ولكن للأسف لا ما خرجاتش هاذ المؤسسة.

السيد الوزير،

إن مشروع قانون المالية لـ 2026 رغم بعض الإيجابيات لا يجيب عن الأولويات الاجتماعية والاستثمارية الحقيقية ويقوم على فرضيات اقتصادية غير واقعية ولا يعالج الاختلالات البنيوية في التشغيل والتعليم والصحة والتقاعد والمقاصة، كما يغيب عنه الحوار الاجتماعي المسؤول والممأسس والموسع مع استمرار التفاوتات المجالية.

وعليه، فإن عدد من المؤشرات وغيرها يؤكد غياب مباشر للسياسات الحكومية على حياة المواطنين، بل كان الأثر على آخرين ممن استفادو من تضارب المصالح ونالوا صفقات أدوية وغيرها.

وكنا نود أن تتشكل لجنة لتقصي الحقائق بعد الضجة والرجة الإعلامية في إطار ما نص عليه الدستور من ربط المسؤولية بالمحاسبة دون توجيه اتهامات بألفاظ غير مناسبة لم نألف سماعها في هذا المجلس.

وعليه، سنصوت ضد مشروع قانون المالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

بذلك أعلن عن **رفع الجلسة** الصباحية.

وموعدنا على الساعة الثالثة والنصف للاستماع لرد الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات.

محضر الجلسة رقم 250

التاريخ: الأربعاء 12 جمادى الآخرة 1447هـ (3 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

- رد الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إذن، نواصلو الجلسة المسائية.

بعد الاستماع للتدخلات الفرق والمجموعات، نعطي الكلمة للحكومة، السيد الوزير، للرد على تدخلات السيدات والسادة ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية، وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، بطبيعة الحال الاجتماع اللي كان عندي مع الوحدة ونص، كنعتذر خرجت على الوقت اللي كان متوقع، فمعذرة للسيدات والسادة المستشارين على هاذ التأخر.

وهي فرصة بطبيعة الحال لي أن أشكر في بداية هذا الرد وهذه الكلمة كل السيدات والسادة المستشارين، خلال الأيام التي جمعتنا بنقاش أعتبره هاما ودقيقا كما كانت العادة دائما، حول مشروع قانون المالية وعلى ما تقدموا به من ملاحظات لإغناء هاذ المشروع، والتي أفضت إلى تعديل مجموعة من المواد.

هدفنا دائما الجماعي هو أن نخرج بأحسن قانون مالية لبلادنا، والذي يرسخ بطبيعة الحال ما نصبو إليه من نتائج وأهداف جميعا.

أضم صوتي إلى صوتكم للوقوف على التحولات الدبلوماسية الاستراتيجية التي يقودها جلالة الملك، نصره الله، وما انتهت إليه من قرارات حول إقرار مشروعية اختيارات جلالة الملك حول الموضوع المفتعل للصحراء المغربية، وأقف وقفة حقيقية عند منطوق خطاب جلالة الملك، نصره الله، حين أكد بأن هناك ما قبل 31 أكتوبر وما بعده، إن شاء الله، المغاربة كما أظهروا ذلك عبر التاريخ، عبر القرون، بالتفافهم وتعبئتهم وراء جلالة الملك نصره الله، سيظهرون قدرتهم وراء جلالته لرفع كل التحديات والنهوض بمغربنا في مصاف الدول الصاعدة.

هي فرصة للتنويه بما تقوم به قواتنا المسلحة الملكية وكل المؤسسات الأمنية، من أمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة ووقاية مدنية، من عمل يومي جبار، طورته عبر التاريخ بتطور بلادنا، وأصبحت اليوم تعتبر مثالا يقتدى ويحتذى به في كل المؤسسات الأمنية الدولية، وتنظيم بلادنا لملتقى الأنتربول بمراكش خلال الأسبوع الماضي لخير دليل على هذا.

مشروع قانون المالية وعلاقته فيما إذا كان مجرد أرقام أو قراءة تقنية لوضع معين أو محاسباتية أو هو ترجمة لاختيارات سياسية، أقول بأن مشروع قانون المالية لسنة 2026 لا يمكن أن نقرأه وأن نعمل على تحليل مضامينه في معزل عن سيرورة تاريخية ومسار تنموي وتاريخي، ابتدأ منذ أكثر من 26 سنة وكانت فيه الخيارات الملكية واضحة لمشروع تنموي مغربي يزاوج بين الشق الاقتصادي والشق الاجتماعي، في تناغم تام وفي سيرورة مستمرة وديناميةإيجابية تسير دائما نحو الأفضل.

وفهاذ الإطار، إيلا وضعنا المشروع ديال قانون المالية لسنة 2026 فهاذ الإطار غادي نفهمو ونتمكنو من الوقوف بوضوح وبجلاء على أن الاختيارات نتاعو هي واضحة، التركيز أو الترسيخ المتواصل لركائز الدولة الاجتماعية كان دائما منذ بداية اشتغال الحكومة، لأن جات من بعد الخطب نتاع جلالة الملك، التي حددت الإطار نتاع التنزيل نتاع المشروع ديال الحماية الاجتماعية والإصلاح نتاعو بشكل عام، وجات هاذ الخطب الملكية بأجندة واضحة بسنوات محددة، والحكومة بطبيعة الحال في برنامجها وفي اختياراتها عملت على ترجمة أو على تنزيل هذا الإصلاح وهذا الورش الاجتماعي الكبير.

لا أريد أن أطيل في الموضوع، اللي أهم ومهم، هو أنه اليوم الملايين نتاع الأسر ديال المغاربة 12 مليون تيستافدو من دعم مباشر وفق واحد المنظومة فيها مجموعة من العمليات الانتقائية، كاين الثلث نتاع المجتمع المغربي اللي كاين ف "الراميد" انتقل إلى نظام التغطية الصحية الإجبارية، وكاين فالأسابيع المقبلة الإصلاح نتاع التعويض على فقدان الشغل، والتفكير قبل، إن شاء الله، نهاية الولاية على إدراج الفئة النشيطة التي تستفيد من دخل خلال حياتها وخلال مزاولتها لنشاطها الاقتصادي من مدخول قد نسميه تقاعد أولا (pension) أولا اللي بغينا بعد نهاية هذا المشروع، هذا هو الإصلاح نتاع المنظومة الاجتماعية.

ولأن هذا الإصلاح إصلاح هيكلي مجتمعي، يعني المجتمع المغربي واللي جا بالتدرج، كما أراده جلالة الملك، نصره الله، منذ أكثر من 26 سنة، فلا بد أن نقر بأن التراكم والتراكم الإيجابي هو الدعامة الأساسية

لنجاح هذا المشروع.

هاذ المشروع لا يمكن مقاربته من خلال عمل نتاع سنة أو من سنة مالية أو حتى ولاية حكومية أو برلمانية.

كان فيه التراكم وغيبقى فيه التراكم حتى يبلغ نضجه ويحقق أهدافه الكاملة التي سطرها - كما قلت - جلالة الملك، نصره الله، لهذا المشروع.

اليوم، الكلفة نتاع هاذ المجهود أو هاذ العمل الذي قامت به الحكومة يناهز الخمسين مليار درهم، هذا هو الواقع، هل وصلنا إلى تصفية كل الإشكالات؟ قلت وأقول لا، هناك مجموعة من الأمور التي تتطلب تتبعا مستمرا وتعاملا في دينامية إيجابية متواصلة لبلوغ كل الأهداف، وهذا هو اللي تتقوم به الحكومة، وقلت سابقا بأن حتى المراجعة نتاع اليوم الطريقة نتاع استفادة مختلف الشرائح من مختلف العمليات هو في طور المراجعة والدراسة والتغلب، ملي كنتفقو على الأهداف ونتفقو على طريقة الاشتغال كنكونو مجتمعين والاختلالات أو الصعوبات راه لا بد تكون، لأننا نتكلم عن عشرات الملايين نتاع المجتمع المغربي التي استفادت من هذه العملية.

بالإضافة لهاذ الشق نتاع الإصلاح ديال الحماية الاجتماعية، كان إصلاح وقرار، وهذا قرار سياسي، انتقلنا من دعم للسكن بطريقة نتاع الإعفاءات الضريبية إلى دعم مباشر له محدداته، له شروطه، له المبالغ المالية الكافية لتنزيله، هاذو هوما الاختيارات التي يترجمها مشروع قانون المالية لا السابق ولا نتاع 2026، عن أي نظام محاسباتي نتكلم؟ وعن أي أرقام؟

بطبيعة الحال ملي تنقولو يا ودي القرار السياسي الاستراتيجي بغيت ندعم السكن بطريقة مباشرة وما نمشيش للمقاولة التي أنجزت المشروع باش تستافد من الإعفاءات الضريبية، هذا هو القرار، الترجمة نتاعو ولا بد يكون فيها واحد الرقم، ما كاينش شي مشروع ديال قانون المالية، ما فيهش أرقام ووثائق وجداول ومحاسبة، يعني هذا هو المنطق العام.

المسألة الثالثة في هذا الشق أو هذه الركيزة الاجتماعية هي المجهود المتواصل للرقي بمنظومة التعليم والمنظومة نتاع الصحة، وهاذ الشق نظرا - كما تكلمت على الشق الأول - نظرا لطبيعته الهيكلية داخل الإصلاحات المجتمعية حتى هو خصو التراكم.

دشنت الحكومة مجموعة من المشاريع أعطيت انطلاقتها سابقا، وستدشن الحكومات اللاحقة مجموعة ديال المشاريع اللي اعطات الحكومة حالية، ولكن الاختيار نتاع التسريع بالوتيرة ديال الإنجاز نتاع المستشفيات الاجتماعية قرار واختيار سياسي، الإصلاح نتاع ذاك المستشفيات كل هي اللي المواطن عندو معها علاقة مباشرة في البداية إصلاح سياسي وقرار سياسي، الحكومة قررت تدير 1400، هاذ السنة قررت تدير 1600، لا العدد ولا الجدولة الزمنية ولا الاعتمادات المالية المخصصة قرار سياسي، تترجمه أرقام في تبويب مالي يخضع للتبويب الذي صادقنا عليه جميعا في القانون التنظيمي، هاذو هوما الاختيارات، هذا هو الشق الاجتماعي.

فيما يخص الأمور الاقتصادية، وهنا كنمشيو أكثر فأكثر للتراكم.

اليوم الاختيارات نتاعنا، نتاع بلادنا الاقتصادية، أولا، علينا أن نفتخر جميعا، معارضة وأغلبية، بصوابها وقدرتها على التفاعل الإيجابي مع مختلف التحولات والصدمات التي عرفها الاقتصاد العالمي.

ملي تنتكلمو على النتائج الاقتصادية نتاع كوفيد، راه أرقام حقيقية وانعكاسات سلبية، ما نرجعش للتفاصيل نتاعها 400.000 منصب شغل فقدناه، فقدنا 70% من العدد نتاع السياح، وفقدنا بطبيعة الحال القيمة المضافة التي يخلقها الاقتصاد، وكل شي هاذ الشي انعكس على الميزانية نتاعنا والمالية العمومية نتاعنا، ووصلنا لناقص 7.1 من العجز المالي، وصلنا لـ 73% نتاع المديونية.

الاقتصاد نتاعنا ملي تنتكلم بأنه دار (la résilience)، عندو القدرة على تخطي هذه الصعاب، والحكومة بمجموعة من القرارات ملي قررت الحكومة أنها في نهاية مرحلة "كوفيد" تخصص 2 مليار في مرحلة أولى ومن بعد مليار ونصف نتاع الدرهم في المرحلة الثانية، باش ترجع العرض الصحي وتخليه واجد لاستيعاب ما بعد "كوفيد"، راه خيار، ترجمته أرقام، اتفاقات، واللي، ولله الحمد، أعطت نتائج نتاعها الضرورية.

واليوم الاقتصاد نتاعنا بين هاذ المناعة وهاذ التفاعل وأعطانا واحد الوضعية، اللي احنايا اليوم بعد النهاية، بعد الحصيلة نتاع نهاية شهر نوفمبر، عندنا الحصيلة نتاع نهاية شهر نوفمبر، تنمشيو، إن شاء الله، على بعد شهر أن نهيو السنة المالية نتاعنا بناقص 3.5 كعجز مالي، ونهبطو المديونية نتاعنا على 66%، ومازال نمشيو في النسق في السنة المقبلة، كل هذا بطبيعة الحال لضمان الديمومة والسيرورة وضمان الهوامش للفعل السياسي الحاضر والمستقبل، وهذا في حد ذاته - وكما قلته سابقا - هو رصيد إيجابي في ملك المملكة المغربية، لا يقبل ما يمكنش نقراوه قراءات أخرى، وملي تنتنقطو على المستوى العالمي تتنقط المملكة المغربية، وتتنقط الاختيارات نتاع المملكة المغربية، تندخلو في (la souveraineté)، وهاذ الإقرارات العالمية بإعادة تصنيف المغرب للمرة الثانية على التوالي خلال الولاية الحكومية، واش غادي نقولو عاود ثاني لأننا كتبنا شي أرقام؟ ما يمكنش.

راه التنقيط العالمي للمرة الثانية تيأبكرايدي المغرب على الاختيارات والاستراتيجية التي يقودها جلالة الملك، نصره الله، على الاختيارات السياسية اللي تتقوم بها الحكومة، والأجرأة والتنزيل نتاع هاذ العمل في قوانين المالية وفي مختلف القوانين التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي لإصلاح مجتمعي شامل، هذا هو اللي اعطانا التنقيط.

للمرة الثالثة على التوالي صندوق النقد الدولي تيعطي لأربعة ديال

البلدان، واحنا واحد منهم، السهولة نتاع استعمال، في الأول كانت 5 ورجعناها لـ 4.5 مليار ديال الدولار، والحمد لله ما استعملناهاش منذ جائحة "كوفيد" مع الحكومة السابقة، وكان خصها تستعملها، والحمد لله اللي كانت.

هاذي هي الصورة الحقيقية.

الآن تكلمو مجموعة من السيدات والسادة المستشارين على أنه خصنا نرفعو من الوتيرة نتاع مجموعة من الإصلاحات، وهو اللي تتقوم به الحكومة، بشكل، وراكم إيلا شفتيو إيلا جينا غير ندیرو التحليل ولو للأرقام، ولكن الأرقام راه فيها اختيارات، غير الأرقام اللي خصصت أو الاعتمادات التي خصصت لقطاعي الصحة والتعليم، راه جينا من 65 إلى 140، ما كاينش سرعة أكبر من هذا.

ملي تنجيو للإصلاح الجبائي نوصفوه باش ما بغينا نوصفوه، ولكن هو الإصلاح الجبائي اللي عطانا اليوم زائد 18% سنويا نتاع الموارد، مزيان.

إيلا كان فيه نواقص باش يولي يعطينا مردودية نتاع زائد 20 و22 مرحبا، راه حتى لغدا عاد التعديلات، ندیروها، ولكن اليوم هاذ الإصلاح الجبائي اللي كيعطينا هاذ المردودية دون الرفع من الضغط الضريبي، بالعكس، بالعكس هبطنا الضريبة نتاع الشركات اللي كانو كيخلصو 30 أقل من 100 مليون لـ 20%، وما يقوليش شي حد الشركة الصغيرة لأنها ما كتخلصش، وراني اعطينا لكم في الوثائق كل شريحة نتاع الشركات أشنو كتخلص.

هاذ الإصلاح الضريبي كيتجدد لنا في النقاش، علينا أن نفتخر به:

أولا، لأن الخلاصات نتاعو ومضمونه جاء نتيجة حوار جماعي ومشاركة جماعية، شارك فيها الجميع في مناظرتين انعقدتا خلال الولاية الحكومية، ولكن الحكومة هاذي نزلتهم، وكلنا نتذكر أنه الإصلاح نتاع الضريبة على القيمة المضافة كان قريب يرجع عندنا (un tabou)، كنا نخشى الاقتراب منه، ولكن، الحمد لله، بالإرادة الجماعية مشينا للإصلاح، اعطانا مردودية أكبر، اعطانا نتائج أفضل.

واش خص العمل؟ نعم، وقلت أنا بأنه بعد النهاية نتاع تنزيل الإصلاح، لأننا اخترناه جميعا بطريقة تدريجية، قلت أودي ملي ننتهيو من هاذ الإصلاح ندیرو واحد التقييم موضوعي لما تم القيام به وما هي النتائج التي تم الحصول عليها، وندخلو بكل موضوعية إجراءات اللي تحسن العدالة الجبائية، واللي تخلي العبء الجبائي يكون موزع بطريقة عادلة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، لأن هذا هو الهدف من الضريبة.

الجديد في مشروع قانون المالية نتاع سنة 2026، هو البرنامج نتاع التنمية المندمجة الترابية الذي أعلنه جلالة الملك نصره الله في خطاب العرش، والحكومة بطبيعة الحال تفاعلت مع مضمون الخطاب الملكي.

أولا، بإدخال كل الإجراءات التي تضمن التطبيق السليم والأنسب وفي الوقت اللازم لهذه الإجراءات، وخلقنا الحساب الخصوصي لهذا الغرض، وخلقنا فيه كل البرامج التي جاءت في الخطاب الملكي السامي.

والحكومة أجرأت أيضا النقاش العمومي اللي كيجي من الجهة ومن الدائرة ومن الجماعة بمشاركة مختلف الشرائح، حتى تفرز برامج تعتبر أولوية لدى الساكنة وتبرمج فهاذ الحساب الذي ستخصص له ماشي لـ 20 مليار اللي توقع مشروع قانون المالية، أكثر بكثير.

ولكن كيف قلنا في النقاش، ملي غيكونو عندنا المشاريع، تكون عندنا القيمة نتاعها، غادي ندیرو البرنامج الكافي واللازم والمستفيض لمختلف هذه البرامج.

الهدف هو أننا كيف جا في الخطاب نتاع جلالة الملك أننا نحيدو من المغرب اللي كيعرف نمو وتنمية بسرعتين، إلى مغرب متجانس، تكون فيه السرعة اللازمة هي الأساس، وهي الجذع المشترك لكل عمل تنموي داخل بلادنا.

الأولوية الأخرى التي أكد عليها مشروع قانون المالية نتاع 2026، والذي أكرر مرة أخرى أنه يندرج في سيرورة بطبيعة الحال تتحمل فيها الحكومة المسؤولية نتاع الولاية، ولكن داخلة في نطاق بناء تنموي قاده جلالة الملك لأكثر من 26 سنة، هو المحافظة على التوازنات.

المحافظة على التوازنات، القراءة نتاعها بواحد المنطق على أننا هي أرقام، هي كتابات لا تنعكس، لا.

ملي كتكون عندنا المالية العمومية في وضعية سليمة ووضعها مستدام، الهوامش لاتخاذ القرار تكون متاحة، وكلما ابتعدنا عن هذا الوضع كلما أصبحت هذه الهوامش ضيقة وأصبح القرار صعبا إلى أن يصبح مستحيلا.

احنا اليوم، وهذا راه قرار صعب لأنه السهل هو تخلي العجز المالي يطلع بواحد النقطة وتتعطيك 13 مليار باش تصرفها، ولا ما تدخلهاش، وتقول أودي أنا بركة نبقى في 4.5 وكون بغات الحكومة تاخذ هاذ القرار السياسي نباقو في 4.5 لو كان راه جبنا 20 مليار أخرى باش نصرفوها.

قلنا لا، قلنا نخليو الوضعية سليمة ومستدامة في 3% و3% را فيها نقاش علاش وكيفاش، احنا 3% نتاعنا بمعدلات نمو تراوح نفس الشيء في حدود 3%، 3.5%، (l'endettement) تيبقى (stable)، ومع الارتفاع نتاع الناتج الداخلي الخام تيولي المنحى نتاع المديونية في انخفاض أوتوماتيكي، وكلما ارتفعت معدلات النمو وكلما بقى هذاك المعدل في 3% كلما زاد انخفاض المديونية بسرعة أكبر.

والمديونية هي الهوامش نتاع التمويل وهي الاستقرار وهي الآفاق المستقبلية للأجيال المقبلة، هذا خيار ترجم بأرقام في الجدول (ا) و(ب) حتى لـ (ز) راه جدول، ولكن راه خيار، خيار سابقو نقاش، وفي هاذ النقاش راه كانو آراء وكان هذا.. وكان نقاش حكومي، سياسي، في خلاف

والخلاف كل واحد عندو المنطق نتاعو.

ولكن الحكومة اخذات القرار أنها تخلي الوضعية سليمة، لأن الظروف تتيح هذا.

تنقولو أودي باش يولي نقطة انطلاقة، إن شاء الله عكس، أنا ما نرجعش للأسباب، الأسباب كل واحد غادي يلقى الأسباب الحقيقية واللي حسب رأيه تفيد الوضع أو تشرح وضعا معينا.

نقطة الانطلاقة كانت في وضع صعب، جات الحكومة في خروج من الوضع الصعب، وفي جفاف دام لسبع سنوات، نطلبو من الله سبحانه وتعالى نكونو نهينا معه وتزيد هاذ الأمطار تهاطلا على بلادنا، لأنه عندو انعكاسات ماشي هكذاك، عندو انعكاسات اقتصادية واضحة، مرقمة، لا في خلق الثروة ولا في التشغيل، خاصة في العالم القروي، ولا في الضغط على السكن الحضري إلى غير ذلك.

الحكومة جات وقررت إراديا أنها تنقل هاذ الوضع المالي في نهاية هذه الولاية إلى وضع أعتبره مكتسبا مهما لبلادنا، حاضرا ومستقبلا.

بطبيعة الحال في إطار هاذ الأولويات، وفي إطار هاذ البناء المالي وفي هاذ الخيارات اللي تدير الحكومة، الإصلاحات الهيكلية التي تتطلب وقتا وتراكما تضمن دائما استمراريتها وتتعطها التمويلات اللازمة، وتعتبرها ضمن خياراتها الاستراتيجية، من (numérique) لإصلاح العدالة عبر الاستقلالية نتاع القضاء، إلى غير ذلك من الإصلاحات الاستراتيجية المهيكلة لاقتصادنا، هذو هوما الخيارات، هذا هو العمل هذا هو التقييم، ها فين بدينا وها فين وصلنا، وكلها، كلها لأننا ملي تنتكلمو على الرقم، الرقم خصو يكون واحد، احنا كاع هاذ القرارات بإمكاننا أننا نديروها في المستوى الذي اختارته الحكومة، كيف كان بإمكاننا نديروها أقل من هاذ الاختيارات، وكلها منظومة متكاملة نأمل من خلالها، إن شاء الله، أننا - كيف قال سيدنا، الله ينصرو في الخطاب نتاعو - أن نثبت مكانة المغرب داخل الدول الصاعدة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذا اليوم.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أذكر المجلس بأننا سنواصل أشغالنا يوم غد الخميس، ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا، للبت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من المشروع.

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 251

التاريخ: الخميس 13 جمادى الآخرة 1447هـ (4 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وست وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة والأربعين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

- التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على رسول الله النبي الكريم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نخصص هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

أرجو من السادة المستشارين يضمنو لنا شي شوية ديال الاستقرار في الأماكن حتى تمر عملية التصويت بسلاسة مناسبة.

شكرا جزيلا.

إذن نبدأ على بركة الله.

الجزء الأول: المعطيات العامة للتوازن المالي

الباب الأول: الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية

المادة الأولى: (كما وردت من مجلس النواب)

ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 1).

عندكم السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل: نجد أنه من الضروري إخبار البرلمان بالجدوى من الاقتراض الخارجي وكيفية استعماله، وذلك من أجل التقليص من اللجوء إلى المزيد من المديونية، نظرا للارتفاع الكبير الذي وصلت إليه في السنوات الأخيرة، وكذلك التأكد من عدم استعماله في التسيير.

لذا نطالب بإضافة للصيغة الحالية "مع ضرورة إخبار لجنتي المالية بغرفتي البرلمان، كلما تعلق الأمر بالاقتراض الخارجي".

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

على أي، الموارد المتأتية من الاقتراض توجه للاستثمار بحكم الأحكام نتاع القانون التنظيمي لقانون المالية.

الموارد الإجمالية المتأتية من الاقتراض محددة في قانون المالية، ولا يمكن تجاوزها، وبالتالي نعتقد بأن للبرلمان كل الإمكانية لممارسة السلطة الرقابية على الحكومة فيما يخص الاقتراض.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة، السحب أو التشبث؟

المستشار السيد خليهن الكرش:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 33؛

الممتنعون= 09.

إذن أعرض **المادة الأولى** (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 31؛

المعارضون= 05؛

الممتنعون= 10.

المادة 2: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 33؛

المعارضون= 05؛

الممتنعون= 10.

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

المادة 3: (كما عدلتها اللجنة)

سأعرض على المجلس بنود وفصول مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المضمنة بالمادة 3 من مشروع قانون المالية.

ونبدأ بالبند الأول: المغير أو المتمم، ابتداء من فاتح يناير 2026، لأحكام الفصول التالية من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

الفصل 13-1: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون= 45؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

الفصل 35-1: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون= 45؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

الفصل 164: (غير وارد في المشروع)

ورد بشأنه تعديلان من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، التعديل رقم (1 و2).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل رقم (1).

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

يهدف التعديل الأول إلى إعفاء المعدات والتجهيزات الطبية المتطورة المخصصة للمستشفيات العمومية والمراكز الاستشفائية الجامعية من الضريبة، ويهدف هاذ الإعفاء إلى تحديث المنظومة الصحية العمومية وتمكينها من أحدث التجهيزات الطبية.

التعديل الثاني يهدف إلى إعفاء السيارات الكهربائية الجديدة التي لا تتجاوز قيمتها 400 ألف درهم، وذلك لمدة 3 سنوات، ابتداء من فاتح يناير 2026.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بزوج؟

السيد رئيس الجلسة:

التعديل الأول والثاني.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

التعديلين غير مقبولين، أولا، لكون لا المستلزمات الطبية ولا المركبات اللي كتشتغل بالكهرباء كتخضع للحد الأدنى من رسوم الجمارك اللي هو 2.5، ولما كتكون داخلة في إطار الاستيراد من البلدان التي تربطنا معها اتفاقية التبادل الحر، راه ما كاينش نهائيا الرسوم الجمركية.

وبالتالي التعديلين غير مقبولين.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشار السيد يوسف ايذي:

التشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون= 17؛

المعارضون= 32؛

الممتنعون= 00.

أعرض التعديل رقم 02:

نفس العدد.

الموافقون= 17؛

المعارضون= 32؛

الممتنعون= 00.

الفصل 282: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون= 39؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 08.

الفصل 297: (كما أضافته اللجنة)

الموافقون= 39؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 08.

الفصل 297 مكرر: (كما أضافته اللجنة)

الموافقون= 39؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 08.

أعرض البند الأول من المادة 3 برمته (كما عدلته اللجنة)

الموافقون= 33؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 11.

البند الثاني: المتمم ابتداء من فاتح يناير 2026، للقسم الثاني من الباب الرابع من الجزء الأول والقسم الثالث من الباب الأول من الجزء الرابع من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالفصول التالية:

الفصل 19 المكرر: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 13.

الفصل 76 المكرر مرتين: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 13.

أعرض **البند الثاني من المادة 3** برمته للتصويت:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 13.

أعرض **المادة 3 من مشروع قانون المالية** برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 32؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 4 من مشروع قانون المالية:

والمتعلقة بتعريفة الرسوم الجمركية: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية (التعديل رقم 3).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

تفضلوا السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

السيد الرئيس،

يهدف هذا التعديل إلى مراجعة التعرفة الجمركية لبعض الآلات الكهربائية ذات الاستعمال المنزلي، وذلك في إطار تحقيق التوازن بين حماية الصناعة الوطنية وتشجيع الاستهلاك الأجهزة الموفرة للطاقة، مع تخفيف العبء على الطبقات المتوسطة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

رأي الحكومة:

<u>السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:</u>

شكرا.

السيد المستشار المحترم،

السيد الرئيس،

ولدراسة هذا الأمر اجتمعت اللجنة الاستشارية للواردات بتاريخ 16 يونيو 2025، وأقرت على أن الرسم الذي يضمن هذا التوازن بين الصناعة المحلية والاستيراد تموينا للسوق الوطني هو 17.5، بالتالي التعديل غير مقبول.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

رأي الفريق.

المستشار السيد يوسف ايذي:

كنسحبوه السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض للتصويت:

المادة 4: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 46؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

قبل الاستمرار، يحضر معنا في هذه الجلسة السيد مامادو ساتيغي دياكيتي (Mamadou Satigui DIAKITE)، رئيس المجلس الأعلى للجماعات الترابية بجمهورية مالي الشقيقة والوفد المرافق له، الذين يقومون بزيارة رسمية لبلادنا.

أرحب بهم باسم أعضاء مجلس المستشارين.

المادة 5:

البند الأول: المتمم، ابتداء من فاتح يناير 2026، لأحكام الفصل 42 المكرر من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي.

إذن **الفصل 9: غير وارد في المشروع**، ورد بشأنه تعديل من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية (التعديل رقم 4).

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل يهدف إلى الرفع من الرسوم الجمركية المطبقة على المشروبات المنبهة المحتوية على نسبة من الكافيين تفوق 14.5 غرام لكل 100 ميليلتر.

ويهدف التعديل إلى تعبئة موارد إضافية، فضلا على الحفاظ على صحة المواطن من الآثار الجانبية لهاذ المواد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأيكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ولبلوغ هذه الأهداف وباش تولي الاستهلاك نتاع هاذ المواد مقننة ومقلصة وبأخطارها وانعكاساتها، 2015 طلعنا لـ 150 لـ 500 درهم للهكتولتر، وفي سنة 2019 طلعنا هاذ الضريبة لـ 600 درهم للهكتولتر.

نعتقد أن الرفع الإضافي على هاذ الضريبة الداخلية للاستهلاك غادي يخلي ظاهرة التهريب، وبالتالي التقليص من العائدات وموارد الجمارك.

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

رأي الفريق.

المستشار السيد يوسف أيذي:

كنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 32؛

الممتنعون= 07.

أعرض **الفصل 42 المكرر**: (كما ورد من مجلس النواب)

الموافقون= 32؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

إذن أعرض **البند الأول من المادة 5 برمته** للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

وأعرض **البند الثاني المتعلق بدخول حيز التنفيذ**، للتصويت:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

إذن أعرض:

المادة 5 من مشروع قانون المالية برمتها للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 32؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 5 المكررة من مشروع قانون المالية: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

أعتذر، **المادة 5 المكررة من مشروع قانون المالية (كما أضافتها اللجنة)** ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (التعديل رقم 1)، تم تقديمه من طرف الفريق في المادة في إطار المادة 6 من المشروع، وأعيد ترتيبه في إطار المادة 5 المكررة، وهي المعنية بمجال تقديم هاذ التعديل.

الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

"تعفى من الرسوم الاستيراد الكتاكيت والأعلاف المركبة ابتداء من يناير 2026 إلى غاية دجنبر 2027".

نعود لطرح هذا التعديل المتعلق بالإعفاء الكلي لرسوم الاستيراد والكتاكيت والأعلاف المركبة لمدة سنة، بدل سعر 2.5 المعمول به، وذلك لغاية الحد من ارتفاع أثمنة اللحوم البيضاء وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، على اعتبار أن ارتفاع أسعار هذه اللحوم مرده إلى غلاء الكتاكيت والأعلاف حسب المهنيين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

لمواجهة هاذ القضية ومن زمان، استنفذنا المجال أو الهوامش المتاحة في الرسوم الجمركية.

اليوم لا بالنسبة للكتاكيت ولا الأعلاف، الرسم المطبق هو الحد الأدنى نتاع 2.5، بالتالي لضمان الاستقرار نتاع اللحوم البيضاء، نعتقد بأنه خص مع المهنيين يكون نقاش لإيجاد الحلول الأخرى المناسبة، لأن رسوم الجمارك وصلت للحد الأدنى.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نتشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 30؛

الممتنعون= 07.

المادة 6 من مشروع قانون المالية: (كما عدلتها اللجنة)، المتممة لأحكام الفقرة الأولى من المادة 10 من قانون المالية رقم 33.85 للسنة المالية 1986:

المادة 10، الفقرة الأولى: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

إذن أعرض:

المادة 6 من مشروع قانون المالية برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 7 من مشروع قانون المالية:

"المدونة العامة للضرائب"

سأعرض على المجلس مواد المدونة العامة للضرائب والتعديلات الواردة عليها، كما هي مصنفة في البنود الخمسة التي تتألف منها المادة 7 من مشروع قانون المالية، على أساس أن نصوت في الأخير على المادة 7 برمتها، مدمجة فيها التعديلات المعتمدة من لدن المجلس.

ونبدأ **بالبند الأول من المادة 7 من مشروع قانون المالية**، المتعلق بالمواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب.

المادة 4 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 6 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (التعديل رقم 2).

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

الغاية من هذا التعديل، السيد الرئيس، هو خلق الجاذبية لدى مقاولات الاستثمار في الجهات المحرومة من فرص التنمية، مع ربط الاستفادة من هذا الإعفاء بشرط توطين الاستثمارات داخل المجال الترابي لمقر الشركة أو المقاولة المعنية بهذا الإجراء الضريبي التحفيزي.

كما يستند هذا التعديل في فلسفته على تنزيل خيار العدالة المجالية والاستراتيجية، مغرب التنمية الترابية المندمجة، وكذا للحد من تمركز الاستثمارات العمومية والخاصة في مجال محظوظ في بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا.

الشركات اليوم، كما هو معروف، تؤدي الضريبة على الشركات حسب الأرباح المحققة، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للاستثمارات، والشركات لا تقوم باستثمارات في موقع جغرافي معين حتى نتمكن من خلق نظام ضريبي مرتبط بالموقع الجغرافي، وبالتالي فميثاق الاستثمارات لا المقاولات الكبيرة ولا المتوسطة والصغيرة هو اللي جاب الحلول التفضيلية للاستثمارات في المناطق الصعبة.

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأيكم السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

إذن أعرض:

المادة 6 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 9 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 10 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 13 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 14 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت):

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 19 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 2).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

المغزى من هذه المادة هو تكريس مبدأ العدالة الجبائية عبر فرض الضريبة حسب القدرة التساهمية الحقيقية للشركات.

النظام الحالي بسعر موحد أو شبه موحد يخدم مصالح الشركات الكبرى والريعية على حسب المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

التصاعدية هي السبيل الوحيد لجعل الشركات الكبرى تساهم بشكل عادل في تمويل التنمية الاجتماعية وإيجاد آليات واضحة لمحاربة التهرب الضريبي وأنظمة في هذا الإطار.

لذا، نقترح انه يتم فرض نسبة 10% يقل أو يساوي مليون ديال الدرهم، 20% بالنسبة من مليون وواحد درهم إلى 5 مليون ديال الدرهم، 30% من 5 مليون وواحد إلى 50 مليون ديال الدرهم، 40% يفوق 50 مليون درهم وواحد.

فيما يخص التعاونيات الإنتاجية، يجب ألا تتجاوز الضريبة 5%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

أولا، فيما يخص التعاونيات العمالية والتعاونيات بشكل عام، اليوم هي معفاة من الضرائب لما تتكون تتمارس واحد النشاط مرتبط بالأعضاء نتاع التعاونية في جمع موادهم الأولية وتصنيعها وتلفيفها إلى غير ذلك، إذن ما كاين الضريبة على الشركات.

المقاولات الصغيرة، اليوم ما تتأديش الضريبة على الشركات، كتخلص الحد الأدنى نتاع 0.15 - 0.25 والإصلاح اللي قمنا به كان يرمي إلى توحيد الأسعار.

اليوم أقل من 100 مليون، 20% وفيه انخفاض كبير، واللي دايزين 100 مليون تيمشيو لـ 35%، هذا هو الإصلاح اللي قمنا به.

وبالتالي هذا التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟ التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 34؛

الممتنعون= 07.

أعرض:

المادة 19 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 20-III من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 22: (غير واردة في المشروع)

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 1) عندكم السيدات والسادة المستشارين.

الكلمة لأحد.. تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل ديال فريق الاتحاد المغربي للشغل، فهو كيقترح الإضافة ديال الثروة الشخصية، لأن إدراج الثروة ضمن الدخل الخاضع للضريبة، باعتبارها تمثل قدرة اقتصادية ملموسة لصاحبها، سواء كانت نقدية أو عقارية أو مالية، وبالتالي تعد مصدرا للدخل المحتمل أو الأرباح، وفرض الضريبة عليها يتماشى ومبدأ القدرة على الدفع المنصوص عليه في التشريعات الضريبية، ويضمن العدالة والإنصاف الجبائيين وتوزيع العبء المالي، وفق الإمكانيات الاقتصادية للأفراد، كما سيساهم في تمويل الموارد العامة للدولة بشكل مستدام، وسيحد بدون شك من التهرب الضريبي، عبر تحويل الدخل إلى أصول غير خاضعة للضريبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

الإصلاح الضريبي بطبيعة الحال تيمشي عند تضريب الدخل أو الدخول كيفما كانت أشكالها، سواء في إطار الاشتغال داخل الشركات بمختلف أنواعها، أولا نشاط اقتصادي يخضع للضريبة على الدخل.

كما قلت في نقاشاتنا السابقة، هاذ الإصلاح سينتهي هاذ السنة هاذي مع نهايته، وسيخضع لتقييم شامل وغادي يتبين أشنو هي

الإجراءات التي يجب تحيينها.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التشبث، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 15؛

المعارضون= 35؛

الممتنعون؟

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

هاذي ساعة كل ساعة نحينو العملية والسلام، ها الأغلبية شحال فيها، ها الفريق كذا، ها الفريق والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

نمشيو على هاذ الأساس؟

الأساس إيلا اسمحتو، إيلا اسمحتو، تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

أولا، راه التصويت شخصي ما يمكنش نديرو واحد العدد، إيلا درنا هاذ المنطق واحد الوقت نلقاو القاعة خاوية وتبقى تحسب 34 الأغلبية.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، أنا اللي تنطلب من الإخوان والأخوات المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات نبقاو في الأماكن ديالنا باش نسهلو العملية.

الآن اللي عندنا هو 34 في الأغلبية، كاين 11 معارضة، و الممتنعون 07، تتغير هاذ المسألة هاذي.

نعاودوها، من هم الموافقون على تعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل؟

الموافقون=18؛

المعارضون=36؛

الممتنعون=00.

أعرض **المادة 31 من المدونة العامة للضرائب**: (كما وردت):

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 57-I من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

وورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 3).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

يهدف هذا الإجراء إلى تحفيز التشغيل في القطاعات الحيوية، خاصة الصحة والتعليم وفي المناطق القروية والجبلية، من خلال منح امتيازات جبائية بالنسبة للأطر والأجراء والموظفين داخل هذه.. خصوصا في إطار المطلب اللي كيرفعوه الموظفين حول التعويض عن المناطق النائية.

وفي أفق إقرار هذا التعويض وتفعيله، نقترح هذا الإجراء ونطالب بإضافة هذه الصيغة للقانون: "يعتبر الأجر الشهري الإجمالي الممنوح للمستخدمين والموظفين العاملين بالقطاع الصحي والتعليم بالعالم القروي والمناطق الجبلية عنصرا قابلا للاستفادة من مقتضيات تحفيزية مخصصة لتشجيع العمل بالمناطق ذات الخصاص وذلك وفق الشروط وكيفيات التطبيق المحددة بنص تنظيمي".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

الضريبة على الدخل بطبيعة الحال تستهدف الدخل، ولتحقيق العدالة الجبائية فكيخضع لنفس المستويات.

الاشتغال بالمناطق الصعبة والنائية يخضع لمنطق التعويض عن هذا الاشتغال، والذي يجب تفعيله، سواء في قطاع الصحة أو التعليم أو باقي القطاعات اللي كتطلب من الموظفين في هذه المناطق مجهودا إضافيا.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

أعرض **المادة 57-I من المدونة العامة للضرائب**: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 59: (غير واردة في المشروع)

ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 4).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل هو الإضافة ديال "الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة لنفقات تمدرس الأطفال في حدود 10.000 درهم عن كل طفل سنويا، وذلك شريطة ألا يتجاوز مجموع المبالغ المخصومة عن نفقات تمدرس الأطفال 30.000 درهم سنويا".

يهدف هذا التعديل إلى رفع سقف نفقات تمدرس الأطفال إلى 10.000 يعكس الارتفاع الفعلي لتكاليف التعليم الأساسي والثانوي في المدارس العمومية والخاصة، بما يضمن استفادة الأسر بشكل ملموس، وكذلك رفع حد مجموع الخصم إلى 30.000 درهم سنويا يوفر دعم أكبر للأسر التي لديها أكثر من طفل، ويحفز الاستثمار في التعليم كأولوية اجتماعية، وفي انتظار كذلك المراجعة الشاملة للإعفاءات والأشطر ديال الضريبة للأجراء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

فيما يخص الأطفال اللي داخلين في حضانة الأسر، احنا حتى الاعتمادات المخصصة نتاعهم رفعناها من سنة إلى أخرى، وهاذ المشروع براسو تيرفعها إلى 600 درهم لكل طفل داخل في هاذ الإطار.

فيما يخص الأسر اللي تتلجأ إلى تعليم أو إلى تمدرس أبنائها في قطاعات تستوجب اعتمادات أولا تخصيص أغلفة مالية إضافية، قلنا بأنه غادي - مع كافة المتدخلين - نديرو قراءة متأنية ونجيبو القرارات اللازمة في هذا الإطار، واللي غادي تناسب لا الآباء ولا الدخل ولا التمدرس.

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 37؛

الممتنعون= 00.

أعرض **المادة 66-II من المدونة العامة للضرائب**: (كما وردت)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

إذن المادة 73-II من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديلان:

التعديل الأول من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 2) عندكم السيدة المستشارة؛

والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 5).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل يهدف إلى مراجعة جدول تصاعدي للضريبة على الدخل.

عندنا اقتراح بأن شريحة الدخل عوض ما تكون معفاة إلى حد 40.000، تنقترحو إلى حد 50.000، وكذلك مراجعة مختلف نسب الضريبة أننا نقصو منها 2 ديال النقط.

هاذ التعديل تهدف للرفع من الحد الدنى للدخل المعفى من الضريبة لـ 50.000 وخصم نقطتين من نسب أخرى، بهدف حماية القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعطي الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وتجاوبو عليهم بجوج، السيد الوزير، إذا أمكن.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

الهدف من هاذ التعديل، السيد الرئيس: يهدف نظام أسعار الضريبة الخاصة على الدخل لتحقيق العدالة الضريبية، من خلال توزيع الأعباء المالية بشكل متوازن بين المكلفين وضمان أن يساهم كل شخص حسب قدرته الاقتصادية.

كما يسهم هذا النظام في تعزيز الشفافية في التحصيل الضريبي وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية، بما يضمن استدامة الموارد العامة وتدعيم التنمية الاقتصادية المتوازنة لأن النظام الضريبي الآن غير منصف.

بالإضافة أيضا أننا أيضا احنا تنعرفو أنه تمت مراجعة الضريبة على الدخل في السنة الماضية، ولكن احنا تنقولو دائما خص الزيادة في الأسعار تواكبها مراجعة ضريبية، تواكبها زيادة في الأجور، لأنه هذا هو المطلب اللي خص يكون، يكون الأجر متحرك، ما يبقاش ذاك الأجر الثابت.

لذا تنقترحو أنه تفرض:

- 0% من 0 إلى 60.000 درهم كدخل سنوي؛
- 10% من 60.001 درهم إلى 100.000 درهم كدخل سنوي؛
- 20% من 100.001 إلى 160.000 درهم كدخل سنوي؛
- 30% من 160.001 إلى 200.000 درهم؛
- 32% من 200.001 إلى 240.000 درهم فما فوق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة بالنسبة للتعديلين.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هو الضريبة على الدخل، كيف جا في كلمة السيد المستشار، عرفت الإصلاح وبشكل تشاركي خلال سنة 2025، يعني هاذ السنة هذي اللي تنعيشو فيها، مازال تنطبقو فيها هاذ الإصلاح، اللي خصصنا له 8 مليار ديال الدرهم.

الإصلاح نتاع الضريبة على الدخل اليوم اللي مهم اعطانا 79.6% نتاع الأجراء ما تيأديوش الضريبة على الدخل، يعني احنا تنذاكرو على مجموع الأجراء اللي باقيين معنيين بهاذ الضريبة في حدود 20%.

الكلفة نتاع الاقتراح الأول 3.2 مليار، نتاع الاقتراح الثاني 9.2.

أعتقد أنه لا بد ننتظرو السنة نتاع الأجرأة نتاع التعديل اللي قمنا به جميع، ونشوفو من بعد أشنو هوما الإمكانيات لتحقيق مزيد من العدالة داخل هذه الضريبة على الدخل.

شكرا.

والتعديلين غير مقبولين.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

التشبث.

إذن فريق الاتحاد المغربي للشغل يتشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 37؛

الممتنعون= 00.

رأي المجموعة (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؟

التشبث

إذن نفس التصويت: (تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 37؛

الممتنعون= 00.

إذن **أعرض المادة 73-II من المدونة العامة للضرائب**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 74-I من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

ورد بشأنها 4 تعديلات:

تعديلان من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديلين رقم 3 و4) السيدة المستشارة؛ وتعديلان من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديلين رقم 6 و7).

إذن الكلمة للسيدة المستشارة لتقديم التعديل رقم 3 من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل رقم 3 بالنسبة لنا احنا في الاتحاد المغربي للشغل هو تيخص المادة 74-I.

يخصم ما قدره 800 درهم من المبلغ السنوي، وعلى أن المجموع ما يتجاوزش 4800 درهم.

يروم هذا التعديل تعزيز العدالة الجبائية، من خلال تخفيف العبء الضريبي على الفئات المتوسطة والمحدودة الدخل، وتمكين الأسر من مواجهة الالتزامات الأسرية المرتبطة بالتعليم والعلاج والسكن، إضافة إلى دعم الاستقرار الاجتماعي وتقوية الاستهلاك الداخلي، باعتباره محركا رئيسيا للنمو.

السيد رئيس الجلسة:

هذا التعديل رقم 3.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

نعم.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل رقم 4؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

التعديل رقم 4 كنا نتمناو، السيد الرئيس، أننا نخليوه بوحدو، هو تيخص بأننا بالنسبة للخصم زيادة على جميع هذاك الخصم اللي كاين، تنقترحو أننا نضيفو الوالدين في الخصم، لأن الإدراج ديال الوالدين ضمن الخصم الضريبي هو اعتراف بمكانتهم وأهميتهم في الأسرة والمجتمع، وتقدير الجهد المالي والمعنوي اللي تتبذلو الأسرة.

هاذ الإجراء غيخفف العبء على الأسر ويعكس الاحترام والاعتراف بحقوق كبار السن، ويعزز التضامن بين الأجيال، واحنا كلنا راه احنا معتزين بتمغرابيت ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل (رقم 6) من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل هو يخصم من المبلغ السنوي مبلغ 900 عوض 500 عن كل شخص يعوله الخاضع للضريبة، على ألا يتجاوز مجموع الخصومات السنوية 4500 درهم عوض 3000.

يهدف هذا التعديل إلى تخفيف العبء الضريبي على الخاضعين للضريبة، الذين يعولون أفرادا من العائلة، والرفع ديالها من 500 إلى 900 ومن 3000 في السقف الإجمالي إلى 4500، بما يضمن استمرار استفادة الأسر من التخفيض الضريبي ويعكس التغيرات الاقتصادية وزيادة تكاليف المعيشة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رقم 7، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل رقم 7 هو إضافة واحد الفقرة: "يضاف خصم تكميلي قدره 3000 درهم إلى مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية، إذا كان الخاضع للضريبة أو أي شخص يعوله من الأشخاص في وضعية إعاقة، وفقا للقانون الجاري به العمل".

يهدف هذا الإجراء كذلك، إلى تخفيف العبء الضريبي على الأسر، من خلال السماح بخفض المبلغ السنوي الخاضع للضريبة، وإضافة هذا الخصم التكميلي للأشخاص في وضعية إعاقة، سواء كان الخاضع للضريبة أو أحد الأشخاص الذين يعولهم، تعزيزا لمبدأ العدالة

الاجتماعية وتمكين الأسر من مواجهة التكاليف الإضافية المتعلقة بالرعاية الخاصة بهذه الفئة.

وكذلك، يأتي هذا الإجراء انسجاما مع التوجهات الوطنية في دعم الأسر وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، ويعكس مبادئ العدالة الاجتماعية والضريبية، مع الحفاظ على استقرار الموارد العامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة في التعديلات الأربع.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

أولا، خصنا نوضحو، ملي تنتكلمو على أننا نزيدو فالكلفة القابلة للخصم، معناه تنتكلمو على واحد اللي عندو واحد الدخل وغادي نطلعو له ذوك الخصوم باش يخلص الضريبة على الدخل الناقصة.

إذن 80% نتاع الأجراء غير معنيين، إذن كاع اللي كيربح 6000 درهم للتحت، ما كنتكلموش عليه هنايا، كنتكلمو غير على 20% اللي باقية نتاع الدخول اللي هي نسبيا مرتفعة، غادي نقولو لهم أودي ذوك الأطفال نتاعكم انتوما اللي كاتخذو (en charge)كنا فـ 350 طلعنا لـ 500 لواحد، طلعنا لـ 600، غادي نحيدو لكم 3600، ولا بالاقتراحات اللي قالو أننا نحيدو لهم أكثر من (la déduction) باش ما يخلصوش (l'IR) بزاف، إذن 80% للتحت ما كنتذاكروش عليهم.

بالتالي أنا كنعتقد بأنه الضريبة على الدخل ما بقاتش كتيح بزاف ديال الهوامش للرفع من القدرة الشرائية للأجراء، لأنه مشينا لـ 80% عفيناهم ما كيخلصوش الضريبة على الدخل، وبقى الحل الوحيد هو النقاش حول أجورهم والرفع منها، غير باش نعرفو على من كنتكلمو.

المسألة الثانية، ملي تنتكلمو على الوالدين، نفس المنطق، إذن 80% هاذوك غادي نقولو لهم أودي انتوما الواليدين نتاعكم تهلاو فيهم، ولكن راه ماعندنا مانخصمو لكم، ماعندنا مانزيدو لكم، وغادي نمشيو عند 20% نقولو ليهوم أودي انتوما لأن كتكلفو بالوالدين غادي نزيدو نعطيو لكم الإمكانية أنكم تخصمو أكثر وتخلصو أقل، هذا هو مضمون الاقتراح.

نقول بأن الضريبة على الدخل مشات للحد نتاعها، بقات فيها هواش ضيقة، بأن 500 درهم طلعناها هاذ العام لـ 600 درهم، لما تبقى من الضريبة على الدخل أو لما تبقى من الأجراء الذين يؤدون هاذي، وأؤكد بأنهم هوما 20% بين القطاع الخاص والقطاع العام، وثم نؤكد بأن احنا قلتها ونعاود نقولها أن المقام ديال الوالدين ما كيدخلش فهاذ المنطق.

ثانيا، راه هاذ الواليدين عندهم بزاف نتاع الأبناء والبنات، الله يخليهوم لهوم، وخصهم لمن بعدا غادي نخصمو؟ واش الأول ولا الثاني ولا الثالث ولا لهم كاملين؟ مع العلم على أن 80% من الأجراء لا توجد هوامش للاستفادة من الرفع من هذه الخصوم.

بالتالي فالتعديلات غير مقبولة.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق بالنسبة للتعديل رقم 3؟

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل رقم 3 من فريق الاتحاد المغربي للشغل:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 00.

بالنسبة للتعديل رقم 4، التشبث أم السحب؟

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 00.

رأي المجموعة فيما يخص التعديل رقم 6؟

التشبث.

(التصويت على التعديل)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 00.

رأي المجموعة فيما يخص التعديل رقم 7؟

التشبث.

(التصويت على التعديل)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 38؛

الممتنعون= 00.

أعرض **المادة I-74 من المدونة العامة للضرائب**: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 00.

أعرض **المادة 79 من المدونة العامة للضرائب**: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

أعرض **المادة I-84 من المدونة العامة للضرائب**: (كما وردت):

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 91 من المدونة العامة للضرائب (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة I-92 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 99 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 112 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة V-117 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 123 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 124 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 125 المكررة أربع مرات من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة I-127 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 129 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي، (التعديل رقم 3)، السيد الرئيس.

الكلمة لكم.

<u>المستشار السيد مبارك السباعي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

يهدف هذا التعديل إلى إعفاء المتضررين من الكوارث الطبيعية من واجبات التسجيل، علما أن تبرير الحكومة لرفض هذا التعديل بكونهم مشمولين بصفة مكفولي الأمة، لا يستحضر كون الوقائع الكارثية تمتد إلى أكثر من الزلزال، لتشمل ضحايا الفيضانات والحرائق وغيرها من الأزمات.

ونعتبر أن هذا التعديل يندرج في إطار تعزيز قيم التضامن الوطني،

في انتظار مراجعة القانون رقم 110.14 المتعلق بالوقائع الكارثية، بغية تبسيط شروطه التعجيزية وضمان تفعيله ونجاعته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هو المعطيات اللي قدمتها الحكومة ليست تبريرا، بل تعكس واقعا معين، احنا لما تتكون كارثية طبيعية ملي المملكة المغربية كتأنونصي واحد الحدث ككارثة طبيعية بحال زلزال الحوز، كنعتبرو الناس الضحايا نتاع هاذ الكوارث الطبيعية هي تتضمن للناس (statut) نتاع مكفولي الأمة الذي يخول - من بين ما يخوله - الإعفاء من الحقوق أولا من ضروريات التسجيل إلى غير ذلك.

أما ملي تتوقع فيضانات في مناطق معينة أولا حرائق في مناطق معينة، راه كاين تدخل مباشر بإعانات مباشرة، بحال كيف كان في الأقاليم الجنوبية الشرقية نتاع المملكة، ملي كانت فيضانات وتضررو الناس، كان تدخل مباشر لإعادة إيوائهم، إما عن طريق إعادة البناء نتاع المنازل المتضررة جزئيا، أو إعادة اقتناء المنازل من جديد لما يكون الضرر كبيرا.

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشار السيد مبارك السباعي:

التشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 35؛

الممتنعون= 00.

أعرض **المادة 129 من المدونة العامة للضرائب**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 133 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 135 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 145 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 150-III من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 151 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 157 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 161-V من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 163-II من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 170-VIII من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 171-I من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 173 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 174 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

أعرض المادة 184 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 186-ألف من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 194 من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 216 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 220-VIII من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 221-I من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 222- ألف من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 226 من المدونة العامة للضرائب: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 228-I من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 232 من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 241 المكررة-II من المدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 247 (XXXXIII– XXXXIV) من المدونة العامة للضرائب: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 260: (غير واردة في المشروع)

ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 8) السيد المستشار.

الكلمة لكم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

يهدف هذا التعديل إلى تشجيع دعم النقل المدرسي عبر إعفاء العربات المخصصة له من الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات للاعتراف بالدور الاجتماعي للتنقل المدرسي في ضمان التعليم للجميع، خصوصا في المناطق النائية، لأننا نعي أن المستفيد الأول من النقل المدرسي للجماعات والجمعيات هي أبناء القرى، يعني محاربة الهدر المدرسي.

وعليه، يجب أن يتم إخضاع هذا القانون (le tonnage) أو ما يسمى بالوزن أو الحمولة، لأن هاذ النقل هو من أجل إنقاذ ابن القرى والجبال ومحاربة الهدر المدرسي وسط الشباب، وسط الأطفال وخصوصا في هاذ المناطق، لذا نقترح إعفاء العربات المعدة للنقل المدرسي المملوكة للجماعات الترابية أو الجمعيات المفوض لها النقل المدرسي من الضريبة، من أجل تشجيع كل الجمعيات والجماعات على اقتناء نقل مدرسي في المستوى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا.

ولبلوغ هذه الأهداف، وكان اقتراح ونقاش في السنوات الماضية، تم إعفاء كل العربات اللي تيقل الوزن نتاعها على 3 طن وهي 3000 كيلوغرام وهي الموجهة للنقل المدرسي ولأغراض أخرى، تهم خاصة العالم القروي.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

المستشار السيد خليهن الكرش:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

(التصويت على التعديل)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

إذن **المادة 273 من المدونة العامة للضرائب:** (كما وردت)

ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية (التعديل رقم 5).

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

هاذ التعديل يهدف إلى ضمان استدامة المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، في إطار الحرص على استدامة التمويل لهاذ الخدمات الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

وهذا ما تم في هاذ المشروع، مددنا المدة نتاع المساهمة التضامنية لضمان الاستمرارية نتاع هاذ الأداء إلى سنة 2028.

بالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشار السيد يوسف ايذي:

التشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

أعرض **المادة 273 من المدونة العامة للضرائب للتصويت:** (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 282: (غير واردة في المشروع)

ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 9).

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

تعفى من الرسم كذلك عقود التأمين المدرسي.

يبرر إعفاء التأمين المدرسي من الرسم، باعتباره خدمة ذات منفعة اجتماعية، تهدف لحماية التلاميذ وتخفيف العبء المالي على الأسر، كما أن أثره على موارد الدولة محدود، مما يجعل الإعفاء منسجما مع توجهات السياسة العمومية في دعم التعليم وتعزيز التغطية التأمينية دون تأثير مالي كبير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

كما قلنا في المناقشة العامة، العمليات نتاع التأمين تتخضع للرسوم على طبيعة المخاطر المرتبطة بالشيء المؤمن عليه.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟ التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 35؛

الممتنعون= 00.

أعرض **البند الأول من المادة 7 من المدونة العامة للضرائب برمته** للتصويت: (كما عدلته اللجنة)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

بعدما صوتنا على جميع المواد المغيرة والمتممة للمدونة العامة للضرائب، ننتقل لـ:

البند الثاني من المادة 7 الخاص بتتميم المدونة العامة للضرائب بالمادتين:

المادة 15 المكررة مرتين المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 07.

المادة 84 المكررة المتممة للمدونة العامة للضرائب: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 305: (غير واردة في المشروع)

ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 10).

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

بالنسبة للتعديل رقم 10 لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو إضافة واحد المادة بإحداث الضريبة على الثروة، المادة 305: "تحدث ابتداء من فاتح يناير 2026 ضريبة سنوية على الثروة، يؤديها الأشخاص الطبيعيون إلى خزينة الدولة، بناء على تصريح إرادي يقدم لإدارة الضرائب التي يتواجد في نفوذها محل سكنى الملزم".

يهدف هذ ا التعديل إلى مساهمة فعلية للأغنياء في التكاليف العمومية وفي تنمية البلاد، طبقا للفصلين 39 و40 من الدستور، وعدم الاكتفاء فقط بالمداخيل ديال الأجراء والموظفين اللي كتوصل 75% من المداخيل ديال الدولة، وكيف كتقولو، السيد الوزير، اللي هي فقط 20% من هاذ الأجراء هوما اللي كيأديو هاذ 75%، ما يعني أن هذيك 80% ديال الأجراء معفية، يعني أن الأجور ديالهم جد هزيلة وما كتضمنش العيش الكريم في هاذ البلاد، وبالتالي خص واحد التوازن ما بين الغني خصو يأدي أكثر، واللي ما عندوش ما خصوش يأدي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا.

أولا، ملي تنتكلمو على الضريبة على الدخل راه فيها الضريبة على الدخل نتاع الأجراء وفيها الضريبة على الدخل ديال الأشخاص اللي كيمارسو نشاطا اقتصاديا، سواء في البناء أو نشاط اقتصادي معين وتيكون في الضريبة على الدخل.

الضريبة على الدخل ما كايناش غير عند الأجراء، هذا شيء.

والشيء الثاني هو أن الإصلاح الضريبي اللي قمنا به، طلعنا المستويات نتاع التضريب على الشركات، معنيتها على الدخول المرتفعة، اللي كان في 35 طلعناها لـ 40 مع 5% نتاع الضريبة التضامنية، واللي كان في 30 طلعناه لـ 35 مع 5% للضريبة التضامنية، كما قلت ديال السنة الأخيرة نتاع الأجرأة نتاع هاذ الإصلاح، ومن بعد التقييم نتاعو غادي نشوفو أشنو هو المنتوج اللي اعطاتنا هاذ الإصلاح، أشنو هوما الثروات اللي تخلقت باش نقدرو ندخلو إصلاحات انتقائية ومضبوطة لضمان العدالة الجبائية.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

التشبث.

(التصويت على التعديل)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 35؛

الممتنعون= 00.

المادة 306: (غير واردة في المشروع)

ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 11).

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

يهدف النظام الضريبي الخاص بالثروة الصافية إلى تحقيق العدالة الضريبية وتعزيز التضامن الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع، وذلك من خلال توزيع الأعباء المالية بما يتناسب مع القدرة الاقتصادية للمكلفين.

كما يساهم هذا النظام في تعبئة موارد مالية دائمة تمكن الدول من تمويل البرامج الاجتماعية الأساسية وحماية الفئات الهشة وضمان الاستدامة المالية للميزانية العامة، مع تعزيز التنمية الاقتصادية المتوازنة والشفافة في تدبير الموارد العمومية.

وللإشارة فهاذ التجربة كتديرها أرقى الدول الديمقراطية، فهي ضريبة الثروة كاينة في فرنسا وكاينة فالولايات المتحدة الأمريكية.

لذا، كنقترحو أنه إضافة جدول المعادلات: "تطبق المعادلات الضريبية التالية على الثروة الصافية كالتالي:

- من 5 إلى 10 ملايير درهم: 0.25%؛
- من 10 إلى 50 مليون درهم: 0.50%؛
- فوق 50 مليون درهم: 1%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

لنفس الاعتبارات اللي قلت في التعديل السابق نتاع الفريق المحترم (التعديل رقم 10)، فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

التشبث.

(التصويت على التعديل)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 35؛

الممتنعون= 00.

أعرض **البند الثاني من المادة 7 من المدونة العامة للضرائب برمته** للتصويت: (كما ورد)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

إذن ننتقل للبند الثالث من المادة 7 الناسخ لأحكام البند VIII من المادة 125 و3 من المادة 236 من المدونة العامة للضرائب:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

ننتقل **للبند الرابع المتعلق بدخول حيز التطبيق من المدونة العامة للضرائب**: (كما عدلته اللجنة)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

ننتقل **للبند الخامس المتعلق بتعويض عبارة "الأشخاص المعنويين" بعبارة "الأشخاص الاعتباريين" وكذلك عبارة "الأشخاص الطبيعيين" بعبارة "الأشخاص الذاتيين" في المدونة العامة للضرائب والنصوص المتخذة لتطبيقها:**

الموافقون= 35؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

أعرض **المادة 7 برمتها للتصويت**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

وورد تعديل من الفريق الحركي يرمي إلى إضافة مادة جديدة، المادة 7 المكررة 3 مرات، (التعديل رقم 4)، عندكم السيد الرئيس.

إذن شكرا يتم سحب هذا التعديل.

وورد تعديل آخر من الفريق الحركي، يرمي إلى إضافة مادة جديدة المادة 7 المكررة 4 مرات (التعديل رقم 5) السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

يهدف هذا التعديل إلى إعمال إجراء التسوية الودية قبل إعمال مسطرة الحجز من المنبع، بغية تمكين الملزم بإيجاد حلول للأداء، بعد إخطاره في أجل زمني معقول، على غرار التمديد المنصوص عليه في المادة 8 مكررة لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية المحصنة قانونا من هذه المسطرة، وهو ما نفهم شجاعة السيد الوزير، لأن ما يمكنش القانون يتفرض على الجماعات على هاذ الأشخاص وما يتفرضش على مؤسسات الدولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرلكم.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

هو في المدونة نتاع التحصيل الديون العمومية، أولا، تنتكلمو على الديون، ما تنتكلموش على واحد العلاقة عادية بين الملزم والمصالح نتاع الدولة، تنتكلمو على ديون، معناها الديون أن كان واحد الحق نتاع الدولة وواحد الملزم ما أداش.

احنا قبل ما نوصلو في المدونة نتاع التحصيل للإجراءات نتاع التحصيل، المدة اللي تتستغرقها أكثر من سنتين، ما كاينش كاع أقل من سنتين، فيها المراسلات الأولية والتذكير الأول والثاني والثالث، وفيها فتح المجال لكل المساطر الودية، باش نلقاو الحلول، ولكن في غياب هذه الإرادة لمدة سنوات، الدولة من المفروض عليها أن تلجأ إلى المساطر القانونية لاستخلاص حقوقها.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

التشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 18؛

المعارضون= 34؛

الممتنعون= 00.

ورد تعديل من الفريق الحركي يرمي إلى إضافة مادة جديدة (المادة 7 مكررة 5 مرات) (التعديل رقم 6) السيد الرئيس.

تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

يهدف هذا التعديل إلى ملاءمة الإجراءات المعمول بها وفق أحكام الفصل 273 من مدونة الجمارك غير المباشرة في مجال تحصيل حقوق الخزينة، على أساس تخفيض مبلغ الغرامات وفوائد التأخير وصوائر التحصيل في حالة التسوية عن طريق الصلح بعد حكم قضائي أو نهائي، كما هو مضمن في الفصل 275 من أحكام المادة 90 من مدونة تحصيل الديون، التي لا تحتسب صوائر التحصيل على أساس الغرامة التصالحية، بل على أساس مبالغ الأحكام النهائية، مما يجعل اللجوء إلى السبل التصالحية غير ذات جدوى، حيث تتجاوز مبالغ صوائر التحصيل في العديد من الملفات مبالغ الغرامات التصالحية نفسها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

لنفس الاعتبارات.

فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

التشبث السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 19؛

المعارضون= 33؛

الممتنعون= 00.

إذن **المادة 8 من مشروع قانون المالية**: (كما وردت من مجلس النواب)

ورد بشأنها تعديل من الفريق الحركي (التعديل رقم 7).

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تنص المادة على إلزام المستفيد من دعم السكن غير الملتزم بشرط السكن الفعلي لمدة 5 سنوات بأن يعيد المبلغ الكلي للدعم ما لم يتم المدة المذكورة، والحال أن المستفيد من الدعم قد تتغير وضعيته الاجتماعية نحو الأحسن أو الأسوأ - لا قدر الله - ويضطر إلى بيع مسكنه، فكيف يعقل أن يعيد مبلغ الدعم بأكمله، وهو اضطر مثلا إلى التصرف في مسكنه شهرا قبل إتمام شرط السنوات الخمس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

نتحدث عن إعانة نتاع 100.000 درهم لمواطن مغربي ومغربية بغى يقتني السكن لأول مرة بداعي، بطبيعة الحال، أنه لا يتوفر على مسكن، أولا 70.000 في حدود 700.000 درهم، وهاذ المال من المال العام.

تنقولو لهاذ المواطنين الذين استفادوا إراديا، إراديا، من هاذ الأمر

أنه لسبب اضطراري أو لسبب آخر ملي يكون مضطر أنه يبيع الدار نتاعو، لأن الأمور نتاعو تحسنت وتحسنت الأحوال نتاعو أولا لأنه ما قدرش يواكب التمويل اللي بقى لو في ذاك السكن، يرجع الحقوق نتاع الدولة التي تضمن له مرة أخرى عندما تتوفر له الإرادة أنه يرجع مرة أخرى ويستافد من هاذ الدعم لاقتناء السكن.

بالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشار السيد مبارك السباعي:

السحب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرا.

أعرض **المادة 8 من مشروع قانون المالية:** (كما وردت)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

المادة 8 المكررة من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

المادة 9 من مشروع قانون المالية: (كما وردت)

الموافقون= 34؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

المادة 10 من مشروع قانون المالية: (كما وردت)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

المادة 11 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

المادة 12 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

المادة 13 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

المادة 14 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

المادة 14 المكررة من مشروع قانون المالية: (كما أضافتها اللجنة)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 06.

وورد تعديل من الفريق الحركي (التعديل رقم 8).

هاذ التعديل، السيد الرئيس، تم تقديمه من طرف الفريق، ولكن أعيد ترتيبه في إطار المادة 14 المكررة، وهي المعنية بمجال تقديم هذا التعديل.

هاذ التعديل يخص الأمازيغية، خصها تكون في المادة 14 مكررة.

تفضلوا السيد الرئيس قدموا التعديل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السحب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

إذن شكرا.

وورد تعديل آخر بشأن **المادة 14 المكررة من طرف مجموعة**

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 12).

تفضلوا أحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

هاذ التعديل هذا هو الإضافة ديال 7 و8 و9 الإعانات الممنوحة لنشر البحوث العلمية للأساتذة والطلبة الباحثين، الإعانات الممنوحة لدعم التسجيل أو المشاركة في الملتقيات العلمية الوطنية والدولية، التكاليف المرتبطة بتعبئة خبرات علمية من الخارج في إطار برامج وطنية لجلب الكفاءات خدمة للمشاريع الاستراتيجية التنموية.

هاذ التعديل يهدف إلى تعزيز الدعم المالي للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، عبر إضافة ثلاث مقتضيات جديدة في الجانب المدين وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع الإنتاج العلمي ونشر البحوث؛

- دعم الأساتذة والطلبة الباحثين في نشر أعمالهم والمشاركة في الندوات العلمية الوطنية والدولية، بما يرفع من مستوى البحث العلمي في المغرب؛

- استقطاب الكفاءات العلمية العالمية، عبر تمويل تعبئة خبرات علمية من الخارج لخدمة مشاريع استراتيجية وطنية، بما يسهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى المغرب؛

- وكذا تعزيز مشاركة مغاربة العالم بتسهيل انخراطهم في المشاريع العلمية والتكنولوجية ودعم التحولات التقنية في الصناعات الوطنية الاستراتيجية.

فهذا التعديل ينسجم مع التوجه الوطني لتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي، ويدعم تنمية الموارد البشرية المؤهلة للمشاريع ذات الأثر الاستراتيجي والتنموي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد المالية، المكلف بالميزانية:

كل المواضيع المرتبطة بالبحث العلمي كيف ناقشنا بالتفصيل تجد تمويلاتها، سواء داخل الميزانية ديال الجامعات أو الوزارة ديال البحث العلمي والتعليم العالي، وتجد أيضا تمويلاتها الضرورية في العلاقة نتاع الشراكة واتفاقيات الشراكة التي وقعت مع القطاع الخاص، والتي رصدت لها اعتمادات مهمة، ويتم تمويلها بشكل اليوم عادي، وفقا للتطورات نتاع هاذ البحوث.

بالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

التشبث.

(التصويت على التعديل)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

إذن **المادة 15 من مشروع قانون المالية**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 16 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 17 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

الآن أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

إذن نمر إلى:

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالتكاليف.

المادة 18 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 19 من مشروع قانون المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 07.

المادة 20 من مشروع المالية: (كما وردت من مجلس النواب)

ورد بشأنها 11 تعديلا:

الأول، من الفريق الحركي (التعديل رقم 9)؛

الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، السادس، من الاتحاد المغربي للشغل؛

والسابع من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

و (8، 9، 10 و11) من طرف المستشارين لبنى علوي وخالد السطي.

إذن الكلمة لأحد مقدمي (التعديل رقم 9) من الفريق الحركي.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

مادام الحكومة ما قابلة لنا حتى شي تعديل، غنسحبو هاذ التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

(التعديل رقم 5) من طرف الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

نص التعديل: "يتم إحداث 72.095 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2026.

71.595 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية - غادي نبدا بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية - عوض 8000، السيد الوزير، اقترحنا 20.000، بالنظر لحجم الخصاص اللي كتعرفو المنظومة الصحية واللي كيتقدر بـ 32.000 في فئة الأطباء و65.000 في فئة الممرضين وتقني الصحة، وذلك من أجل رفع الضغط على المهنيين وتماشيا مع معايير منظمة الصحة العالمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، رأيكم؟

إذن ندير التعديلات كلها؟

تفضلوا.

المستشار السيد ميلود معصيد:

الأمر ديال المناصب المالية المتعلقة بالتعليم، فالتبويب ديالها كيبان بأنه كايناش ممركزة، وبالتالي درنا واحد التعديل اللي كيهدف، أولا، السيد الوزير، للتطبيق السليم للاتفاقات الموقعة مع وزارة التربية الوطنية والإدماج الحقيقي للفئات التعليمية في النظام الأساسي، وذلك بمركزة ذوك الأجور على مستوى الوزارة ديال المالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نفس (التعديل رقم 5)؟

نمرو (للتعديل رقم 6).

المستشارة السيدة مينة حمداني:

احنا ياالاه دابا كيفاش قدمنا (التعديل رقم 5 ورقم 6) ودابا هذا (التعديل رقم 7 و8) هوما اللي غادي نقدمهم، بما أنهم كلهم داخلين في نفس الجدول.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

إذن بالنسبة لهاذ التعديل رقم 7 لفريق الاتحاد المغربي للشغل، فهو كيخص المناصب المالية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، اللي عوض 175 منصب شغل، فاحنا كنقترحو 3175 منصب، وذلك من أجل رفع عدد المناصب، والهدف منو هو إدماج جميع الفئات العاملة بالوزارة من أطر مساعدة وغيرها.

وآخر مناصب مالية اللي كنقترحو الزيادة فيها، وهي المناصب ديال وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، 1252 عوض 252، لأن رفع عدد مناصب الشغل المخصصة، تنعاود نؤكد أن المناصب اللي مقترحة بالنسبة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات هي 1252 عوض 252، وهاذ الاقتراح تيهم رفع عدد مناصب الشغل المخصصة لهاذ الوزارة بـ 1200 منصب إضافي من أجل دعم جهاز تفتيش الشغل بالموارد البشرية الضرورية للقيام بمهامه في مراقبة تطبيق القوانين الجاري بها العمل، بالنظر للخصاص الكبير المسجل فيه، تدعيما لأسس الدولة الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل رقم 9 كذلك تقدموه؟

تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

هنا في هاذ التعديل ضفنا 3 ديال الفقرات:

الفقرة الأولى: "يستمر الموظفون المرسمون والمتدربون العاملون بالمصالح اللاممركزة التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة والمستخدمون في المراكز الاستشفائية الجامعية، والذين يتم نقلهم تلقائيا لدى المجموعات الصحية الترابية، في تقاضي أجورهم من الميزانية العامة"، (فصل نفقات الموظفين)؛

الفقرة الثانية: "يستمر الموظفون المرسمون والمتدربون العاملون بالمركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم والمراكز الجهوية لتحاقن الدم وبنوك الدم التابعون للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة، والذين يتم نقلهم تلقائيا لدى الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، في تقاضي أجورهم من الميزانية العامة للدولة"، (فصل نفقات الموظفين)؛

الفقرة الثالثة: "يستمر الموظفون المرسمون والمتدربون العاملون بمديرية الأدوية والصيدلة، التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة، والذين يتم إلحاقهم تلقائيا لدى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، في تقاضي أجورهم من الميزانية العامة"، (فصل نفقات الموظفين).

الهدف من هاذ التعديل، السيد الوزير، الحفاظ على مركزية الأجور، فصل نفقات الموظفين وصفة الموظف العمومي، لأننا في الجامعة الوطنية للصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، نرفض بتاتا الإجهاز وتهديد المكتسبات الأساسية لرجال ونساء الصحة المتمثلة في الحفاظ على مركزية الأجور.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

إذا كان ممكن نردو على التعديلات 5 و6 و7 و8 و9 ونصوتو عليهم ونمرو للآخرين.

نفس الشيء؟

تفضلوا.. الكل.

إذن تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليهن الكرش:

.. نضيعو الوقت.

ما دام التعديلات كتصب في نفس هذا، كل شي نحطو التعديلات باش يجاوب الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

تفضلوا، التعديل رقم 13.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، هاذ التعديل فيما يخص مناصب الشغل هو طرحناه هو استجابة للخصاص البنيوي في القطاعات الاجتماعية الأساسية، خاصة التعليم والصحة، باعتبارهم رافعتين لخدمة المرفق العام وتحقيق أهداف الدولة الاجتماعية، مما يقتضي تقوية الموارد البشرية بشكل يضمن استمرار وجود الخدمات العمومية.

لذا، احنا تنقترحو أنه من 8000 منصب شغل ديال قطاع الصحة نوصلوها لـ 10.000 منصب شغل، رغم أن هاذ العدد لن يلبي طموحات أسمو.. ولكن نظرا أن الوزير تيقول لك ما كاينش أطر ديال الطب وأطر هذا، نبداو بعدا بعملية أننا نوصلو هاذ العام 10.000 في أفق أننا نوجدو أطر طبية لسد هاذ الخصاص.

بالنسبة للتعليم، قرينا أنه كاينة فقط 379 منصب شغل، في الوقت اللي الوزير الناطق باسم الحكومة تيصرح أنه كاينة 20.000 منصب شغل في هاذ السنة؛ لا يعقل أننا مزال غنعتبرو رجل التعليم ونصنفوه في إطار ميزانية التسيير بحالو بحال طبلة، بحال بيرو، بحال كرسي، وهو أرقى من هاذ الشي، هذي نخبة ديال البلاد وكنحترموها كاملين، ونكن لها كل التقدير والاحترام، وما يمكنش نستخفو بها، وخصنا نطبقو حتى الاتفاقيات الموقعة ما بين الحكومة والنقابات حول مركزة الوظائف.

أيضا، الخصاص الكبير في ظل واحد المغادرة لمجموعة من الأساتذة في التعليم العالي وموظفين مخصصة لو 1759، كنطالبو باش ترفع لـ 3000 منصب شغل، خصوصا في التعليم العالي، لأنه كيعاني فعلا خصاص وكنعرفو حساسية هذا.

بالنسبة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، 640 منصب شغل، في الوقت اللي كيعلن وزير العدل أنه كاينة البنايات، كاين كل شي وما كاينش القضاة، وكاين خصاص كبير في قطاع العدل، اللي كيسبب التأخير في البت في مجموعة من الملفات والقضايا اللي كيكون عندها أثر سلبي واجتماعي على المواطنين؛ كنقولو خص السلطة القضائية

توفر لها 3000 منصب شغل باش نسدو هاذ الباب ويكون التسريع في البت في القضايا والملفات.

وزارة العدل عندها 300 منصب شغل، كنطالبو باش ترفع - غير اسمح لي، السيد الوزير - إيلا كان ممكن لأنه 500 منصب شغل.

أيضا وزارة الصيد البحري الآن كتعاني من واحد الخصاص كبير هي والفلاحة اللي خصها نرفعو مناصب الشغل فيها لـ 1200، ووزارة الثقافة اللي كنعرفو مجموعة من دور الشباب مقفلة لهاذ الأسباب، على الأقل نوفرو الأطر اللي يسيرو هاذ أسمو.

وزارة التشغيل أيضا اللي كتغطي التراب الوطني وكنعرفو أن الدولة ماشية للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص، وهاذ تشجيع القطاع الخاص خصو المواكبة وفك نزاعات الشغل، يعني كتبان لنا 52 منصب شغل غير كافية.

مازال كاين، احنا ما بغيناش نفرقو التعديلات. إذا ممكن تكون واحد المرونة ما بغيناش نفرقوهم، درناهم فتعديل واحد، وكنعتذر من الزملاء المستشارين والمستشارات.

أيضا الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، وكنعرفو الدور الأساسي اللي مقبلة عليه ف 35 منصب شغل غير كافية لأداء أدوارها، والمرحلة المقبلة الآن كترفع محاربة الفساد، لذا ضروري نكونو أيضا كنطالبو بتخصيص منصب شغل لتوظيف أطر متخصصة في اللغة الأمازيغية من الكوطا المخصصة للسيد رئيس الحكومة، 500 منصب شغل يخصصو واحد 100 منصب شغل مالي منها لتوظيف أطر متخصصة في اللغة الأمازيغية وتوزيعها على الإدارات العمومية لمواكبة ترسيم الأمازيغية.

شكرا السيد الرئيس.

وكنشكرك على المرونة في التسيير.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا.

السي خالد تفضلوا، هذا (التعديل رقم 1) عندكم.

المستشار السيد خالد السطي:

غنقدم ثلاث تعديلات السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

(التعديل 1 و2 و3)، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

عندنا (التعديلات 1، 2، 3، 4) نقدموهم دفعة واحدة.

عطينا 8 دقائق.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال التعديل الأول هو يهدف إلى الرفع من عدد المناصب التي خصصتها الحكومة برسم قانون مالية 2026، وحسب الجدول المرفق في المشروع، بالنسبة لوزارة التربية الوطنية مخصص لها 379 منصب مالي، بالإضافة إلى 19.000 منصب خارج الجدول.

نحن نقترح، السيد الوزير، أن تضاف 19.000 إلى الجدول حتى يتمكن هؤلاء أن يكون عندهم مناصب مالية مركزية وبأرقام تأجير، على غرار باقي الموظفين ديال وزارة التربية الوطنية.

صحيح النظام الأساسي أصبح موحدا لجميع الأساتذة ديال التعليم بصفة عامة، لكن نقول على أن إن كانت مناصب مالية مركزية سيكون هذا الأمر أفضل، وبالتالي نؤكد على أن هؤلاء الأساتذة تم إدماجهم في النظام الأساسي، ولم يدمجوا في الوظيفة العمومية.

وفي نفس التعديل، اقترحنا كذلك تخصيص 20.000 منصب لأستاذة التعليم الأولي أو مربيات ومربي التعليم الأولي، حتى هؤلاء يخرجوا من الهشاشة التي هم واقعون فيها؛ عندنا حوالي 36.000 مربي ومربية على المستوى الوطني يقومون بدور أساسي وفعال فيما يخص التعليم في التمهيدي، نعتبرهم مشتل باش يكونوا لنا أبناء المغاربة، لذلك نقترح أن يتم إدماجهم وإخراجهم من الهشاشة، وهذا الإدماج يكون تدريجيا.

بالنسبة للتعديل الثاني، نقترح أن يتم تخصيص 100 منصب من بين المناصب التي يؤهلها السيد رئيس الحكومة وتخصص لأساتذة اللغة الأمازيغية، يتم توزيعها على الإدارات العمومية.

كما نقترح أن تخصص من هذه المناصب 20 منصبا إضافيا لمجلسي البرلمان، 10 مناصب لمجلس المستشارين و10 لمجلس النواب، وخاصة على أن السادة المستشارين والسادة البرلمانيين في حاجة إلى أطر وإلى موظفين آخرين بالنظر للمهام الجسيمة التي يقومون بها.

من طبيعة الحال، هذا في إطار الترافع على المؤسسة التشريعية ديالنا، وهذا نعتبره من الواجب.

ثم كذلك فيما يخص التعديل الثالث، نقترح أن يتم تخصيص 120 منصبا لتسوية دكاترة التربية الوطنية، لماذا اقترحنا 120 منصبا؟ في حين أن الحكومة جابت 600 منصب في 2026، وخصصت 600 منصب في 2025، في حين أن الاتفاق الموقع بين النقابات التعليمية ووزارة التربية الوطنية وتحت إشراف السيد رئيس الحكومة، تحدث عن تسوية ملف الدكاترة على مدى ثلاث سنوات، 2024: 600 منصب؛ سنة 2025: 600 و2026: 600.

لحدود اللحظة 2024 مرت فارغة ولم يتم تخصيص 600 منصب لهيئة الدكاترة، ولو أن المطلب والمبتغى الأساسي هو أن يتم الطي النهائي لهذا الملف، باعتماد الحل الشامل.

لكن في انتظار الحل الشامل، على الأقل أن نوفر المنصب ديال 600 أخرى إضافية، باش يكون عندنا 1800 منصب على مدى ثلاث سنوات، وفق الالتزام اللي كاين في الاتفاق.

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الرابع ستقدمه الأخت لبنى.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الرابع بخصوص المادة 20، تمت إضافة مادة: "كما يحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالشغل 100 منصبا ماليا، تخصص لتسوية وضعية الموظفين حاملي الشهادات المنصوص عليها في المادتين 9 و10 من المرسوم رقم 2.08.69 الصادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، والذين يتم توظيفهم عن طريق المباراة بصفة مفتش الشغل، وتحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بالقطاعات الوزارية أو المؤسسات التي ينتمون إليها".

وذلك، السيد الوزير، من أجل تعزيز جهاز تفتيش الشغل وتمكينه من الموارد البشرية للاضطلاع بمهامه على أكمل وجه، لا سيما وأن بلادنا مقبلة على أوراش كبرى تتعلق بالحماية الاجتماعية.

بهذه المناسبة، السيد الوزير، نلتمس فيها منكم دعم جهاز تفتيش الشغل وإخراج نظام أساسي يكون عادلا ومحفزا لمواكبة هذه المرحلة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأيكم السيد الوزير في كل شي، سالينا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، المادة 20 تخصص لإحداث مناصب نتاع الشغل لكل القطاعات الوزارية والمؤسسات، الأنظمة الخاصة والمعالجة نتاعها تتخضع في غالبيتها لمراسيم، يتم مناقشتها.

والقضية نتاع مفتشي الشغل، السيد وزير التشغيل، راه تيشتغل على هاذ المرسوم، ونحن سنتعامل، بطبيعة الحال، بالإيجابية اللازمة، نظرا لأهمية هذه الفئة، أولا، في إرساء القواعد والقوانين نتاع الشغل.

فيما يخص المناصب أولا تدبير الموارد البشرية في القطاع العام، منذ سنوات عززنا الوثائق التي ترافق مشروع قانون المالية بوثيقة مفصلة، تتعطي كل المعطيات الخاصة، سواء بالدخول نتاع مختلف الفئات أو التطور نتاع هاذ (la masse salariale) عبر السنوات، وأيضا الأعداد لا من سنة إلى أخرى ولا التوقعات حسب، بطبيعة الحال، السن نتاع مختلف الفئات واللي غادي تمشي للتقاعد في السنوات المقبلة.

وبالتالي تيكون واحد التعامل مبني على التموقع الموضوعي لمختلف هذه الفئات والأعداد نتاعها، وهذا معطى أساسي كناخذوه بعين الاعتبار في النقاشات أولا في هاذ المادة 20.

المسألة الثانية اللي هي أساسية هو أننا خصنا نعرفو بأن كاينين أولويات تنسجم مع الأولويات، لا الحكومية ولا ديال بلادنا في هاذ السنة وهاذ الفترة وهاذ الولاية.

بالتالي اعتبرنا ونعتبر أن الشق الاجتماعي بمختلف مؤسساته أولوية، بالتالي مدينا وزارة الصحة بالمناصب التي عبرت عنها وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالمناصب التي عبرت عنها هذه الوزارة، كحاجيات نتاعها خلال سنة 2026، هاذو هوما التعبيرات اللي اعطاتها هاذ الوزارات.

نفس التعامل شملاتو السلطات هي في تحول عميق، وفي مقدمتها السلطة القضائية ضمانا لاستقلاليتها، ونأكد بأن هاذ النقاشات مع مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات تستمر من شهر ماي إلى 20 أكتوبر حتى وضع مشروع قانون المالية بمجلس النواب.

بالتالي الأرقام المسطرة فهاذ المادة 20 فذاك الجدول ما تتجيش بتصور غير هكذا وتنبداو نحطو أرقام، وإيلا لاحظتيو بأن الحكومة وبشكل إرادي ولأن مختلف الإصلاحات وصلت اليوم لمراحل متقدمة وتتحتاج لموارد بشرية بأعداد مهمة، فاحنا حطمنا كل الأرقام فهاذ السنة لخلق مناصب الشغل، غادي نمشيو فالمسار المناسب فالسنوات المقبلة، إن شاء الله، باش مختلف الفئات ومختلف الشرائح نتاع الموظفين في مختلف القطاعات تؤدي الواجب متاعها في الظروف المناسبة اللازمة.

فيما يخص الموضوع نتاع الصحة والانتقال والاقتراحات نتاع نقل من هذا لآخر، احنا اليوم الحوار بين السيد وزير الصحة مع مختلف الممثلين نتاع النقابات داخل الوزارة تيفضيو إلى حوار، إلى نتائج، نترجمها في مشروع قانون المالية.

ونفس الشيء بالنسبة لقطاع التربية الوطنية الذي، الحمد لله، بعد نقاش طويل دام لسنوات وكان توحيد نتاع(le statut) أن رجل التعليم اليوم فين ما كان في أي مدرسة في كل ربوع المملكة كاين نفس النظام الأساسي الذي يخضع له الجميع ويستفيد منه الجميع.

بالتالي، كل نقاش خارج على هاذ الإطار غادي يبقى ماشي خارج الموضوعية التي تستلزمها النصوص التي تمت صياغتها والمصادقة عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.

وبالتالي، فهذه التعديلات المرتبطة بالمادة 20 غير مقبولة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة بالنسبة للتعديل رقم 5، ما هو رأي الفريق؟

التشبث أم السحب؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

بالنسبة لجميع التعديلات وخصوصا التعديل رقم 5، السيد الوزير، هنا كان فعلا حوار وكان نتائج، ولكن النتائج كانت كلها في الاتجاه ديال الحفاظ على مركزية الأجور وليس العكس والمحاضر موجودة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، ما تجاوبوش السيدة المستشارة، فقط..

السيدة المستشارة..

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

وكنتشبثو السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كتشبثو.

الموافقون على هاذ التعديل.

الموافقون= 18؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

الكلمة بالنسبة (للتعديل رقم 6)، التشبث؟

الموافقون= 18؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

بالنسبة (للتعديل رقم 7):

الموافقون= 18؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

(التعديل رقم 8):

الموافقون= 18؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

بالنسبة (للتعديل رقم 9):

الموافقون= 19؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

إذن بالنسبة لمجموعة الكونفدرالية، ما هو رأيكم؟

التشبث.

إذن نفس العدد.

الموافقون= 19؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

بالنسبة (للتعديل رقم 1):

التشبث.

الموافقون= 19؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

نفس الشيء بالنسبة للتعديلات الأخرى:

(التعديل رقم 2):

الموافقون= 19؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

(التعديل رقم 3):

الموافقون= 19؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

نفس الشيء بالنسبة (للتعديل رقم 4):

الموافقون= 19؛

المعارضون= 36؛

الممتنعون= 00.

إذن **أعرض المادة 20 من مشروع قانون المالية**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 19؛

الممتنعون= 00.

أعرض **المادة 21 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 07.

أعرض **المادة 22 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 07.

أعرض **المادة 23 للتصويت**: (كما وردت من اللجنة)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 07.

أعرض **المادة 24** للتصويت:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **المادة 25**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **المادة 25 المكررة** للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **المادة 26 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 36؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **المادة 27 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 07.

أعرض **المادة 28 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 07.

أعرض **المادة 29 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 07.

أعرض **المادة 30 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 07.

أعرض **المادة 31 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **المادة 32 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **المادة 33 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **المادة 34 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **المادة 35 للتصويت**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **المادة 36** للتصويت: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض **الباب الثاني من الجزء الأول** للتصويت:

الموافقون= 37؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة.

أعرض **المادة 37** : (كما عدلتها اللجنة)

أعرض **المادة 37 وضمنها الجدول (أ) المتضمن لمداخيل الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وأصناف الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2026** للتصويت:

وعليه، أعرض أولا للتصويت:

تقديرات مداخيل الميزانية العامة برسم السنة المالية 2026:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض ثانيا للتصويت:

تقديرات مداخيل ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم السنة المالية 2026:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض ثالثا للتصويت:

تقديرات مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة برسم السنة المالية 2026، وذلك بحسب كل صنف منها:

وأبدأ بـ:

تقديرات مداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

تقديرات مداخيل حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

تقديرات مداخيل حسابات العمليات النقدية:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

تقديرات مداخيل حسابات التمويل:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

تقديرات مداخيل حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت **المادة 37 برمتها**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

المادة 38: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

المادة 39: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

المادة 40: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

المادة 41: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

ورد تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 14) تم تقديمه من طرف المجموعة في إطار المادة 45 المكررة في الجزء الثاني من مشروع قانون المالية، وأعيد ترتيبه بعد المادة 41، وهي المعنية بمجال تقديم هذا التعديل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد خليهن الكرش:</u>

شكرا السيد الرئيس.

كنسحبو التعديل، في أفق أننا نجيبوه في السنة المقبلة، ويجيب لنا الوزير رد إيجابي، إن شاء الله.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

إذن، شكرا.

أعرض **الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت**:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 07.

أعرض **الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026** للتصويت:

الموافقون=38؛

المعارضون=12؛

الممتنعون=07.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026**.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 252

التاريخ: الخميس 13 جمادى الآخرة 1447هـ (4 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، ثم المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛
- التصويت على الجزء الثاني؛
- التصويت على مشروع قانون المالية برمته وتفسير التصويت.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، وفق البرنامج التالي:

- أولا، مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛
- التصويت على الجزء الثاني؛
- التصويت على مشروع قانون المالية برمته وتفسير التصويت.

وقبل ذلك، أتقدم بالشكر الجزيل للجان الدائمة، رؤساء وأعضاء وأطر وموظفين، على انخراطهم وتعبئتهم في المناقشة لساعات طويلة، بغية دراسة برامج عمل كل وزارة ومؤسسة واستراتيجيتها في السنة القادمة، وهو ما تم توثيقه في التقارير المحالة على المجلس.

وسنبدأ بمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، وقبل ذلك أطلب من مقرري اللجان الدائمة تقديم ملخصات حول تقارير دراسات الميزانيات الفرعية:

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان: وزع.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: تم توزيعه.

الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنايات الأساسية: وزع كذلك.

الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج: تم توزيعه.

الكلمة لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: سلم كذلك.

الكلمة لمقررة لجنة القطاعات الإنتاجية: سلم كذلك.

والآن نمر للمناقشة.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار: سلمت الكلمة.

فريق الأصالة والمعاصرة: سلمت الكلمة.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: سلم كذلك.

الفريق الحركي: سلم.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: سلم.

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية: سلم كذلك.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: سلم.

فريق الاتحاد المغربي للشغل: سلم.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: سلم.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: سلم.

خالد السطي ولبنى علوي: سلم.

الحكومة، سلمت الحكومة كذلك.

والآن، نمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالية.

الجزء الثاني: وسائل المصالح:

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، "يجري في شأن نفقات الميزانية العامة تصويت عن كل باب وعن كل فصل داخل نفس الباب".

أولا، الميزانية العامة المادة:

المادة: 42 وضمنها الجدول "ب".

سأعرض للتصويت فصول الباب الأول المتعلق بالتوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026، المضمنة

في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية:

وقبل ذلك فقد توصلت الرئاسة بتعديل حول المادة، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 1).

الكلمة لمقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يروم رفع الاعتمادات المفتوحة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية المخصصة للموظفين والأعوان بـ 3.5 مليار درهم.

الهدف من هاذ التعديل هو الاستجابة لواحد المجموعة دالمطالب، السيد الوزير، جاءت في محضر اتفاق 29 دجنبر 2023 و26 يناير 2024 بين الوزارة الوصية والجامعة الوطنية للصحة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

هاذ المطالب كاينة:

- زيادة عامة في الأجور بالنظر لخصوصية القطاع؛

- إقرار سنوات اعتبارية لفائدة أطر هيئة الممرضين وتقني الصحة المرتبين في السلم 9 أو أكثر قبل صدور مرسوم 2017؛

- الزيادة في التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة جميع الفئات؛

- التعويض عن المهام الإضافية المنجزة: البرامج الصحية، المهام عن التنقل ومرافقة المرضى، التعويض عن المهام ديال التدبير الإداري والتعويض عن تأطير الطلبة؛

- الزيادة في التعويض عن المسؤولية، لأن تعويضاتها هزيلة جدا مقارنة بحجم المسؤوليات؛

- التعويض عن التخصص لفائدة خريجي المدرسة الوطنية للصحة العمومية؛

- إحداث الإطار العالي الصحي وتعويض مناسب له؛

- الزيادة في التعويض عن الحراسة والإلزامية بما يتناسب وحجم الخدمات المقدمة للمواطنين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

الميزانية نتاع وزارة الصحة عرفت زيادات مهمة من سنة إلى أخرى، بين 25 و26 عرفت هاذ الميزانية ارتفاع بـ 30% لتلبية كل الحاجيات نتاعها بما فيها: الرفع من نفقات الموظفين وهو الفصل الذي يعني كل الطلبات التي تقدمت به السيدة المستشارة.

وبالتالي فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الادريسي:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبثون.

نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 34؛

الممتنعون= 02.

ونبدأ بالتصويت على الفصلين المتعلقين بنفقات التسيير الخاصة بجلالة الملك:

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالقوائم المدنية:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بمخصصات السيادة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالبلاط الملكي:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بمجلس النواب:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

شكرا السيد الرئيس.

نقطة نظام.

تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

احنا لا تحكمنا السائد والأعراف، تحكمنا مبادئ كل منظمة وكل حزب حر في قراراته، واحنا ما قلنا ضد ما قولنا مع.

احنا قولنا نمتنع عن التصويت عن الميزانية، احنا ما عندناش فيها دخل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نستمر في:

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة الخاصة بمجلس النواب:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بمحلس المستشارين:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة برئيس الحكومة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 02.

إذن، الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 02.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمحاكم المالية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة العدل:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 45؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 45؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الداخلية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 43؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 43؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 03.

إذن، أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

إذن، المعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 34؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 34؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالأمانة العامة للحكومة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 43؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق المعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 43؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التجهيز والماء:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الإخوان ديال الحركة ممتنعون.

إذن:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة النقل واللوجيستيك:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 40؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 46؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 46؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالشباب والثقافة والتواصل:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بإدارة الدفاع الوطني:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: إجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة

بالمندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 08؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: الإجماع.

المعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

المعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: بالإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: بالإجماع.

بعدما صوتنا على جميع فصول الباب الأول الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة حسب كل قطاع ومؤسسة على حدة.

أعرض للتصويت الباب الأول برمته:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 08.

أعرض المادة 42 برمتها للتصويت:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 08.

الآن، المادة 43، وضمنها الجدول "ج"

ويتضمن هذا الجدول الباب الثاني المتضمن للتوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026.

ناقشنا ميزانية التسيير، الآن نمرو إلى الاستثمار.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالبلاط الملكي:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمجلس النواب:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمجلس المستشارين:

الموافقون= 48؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة برئيس الحكومة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمحاكم المالية:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة العدل:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الموافقون= 50؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الداخلية:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون= 43؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة:

الموافقون= 43؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون= 43؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالأمانة العامة للحكومة:

الموافقون= 50؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التجهيز والماء:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة النقل واللوجيستيك:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون= 51؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التضامن الإدماج الاجتماعي والأسرة:

الموافقون= 43؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الباب الثاني برمته المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026:

الموافقون= 39؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 08.

أعرض المادة 43 برمتها للتصويت:

الموافقون= 39؛

المعارضون= 10

الممتنعون= 08

المادة 44 وضمنها الجدول "د"

المتضمن للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2026.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بوزارة الاقتصاد والمالية - فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 07.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بوزارة الاقتصاد والمالية، استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 07.

أعرض للتصويت الباب الثالث برمته الخاص بالنفقات والمتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2026:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 07.

أعرض المادة 44 برمتها للتصويت:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 07.

ثانيا: ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية "يجري في شأن نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تصويت إجمالي بحسب القطاع الوزاري أو المؤسسة التابعة لها هذه المرافق."

المادة 45، وضمنها الجدول "ه"

المتضمن للتوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2026

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الموافقون= 51؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

إذن، أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون= 51؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجيستيك:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون= 51؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

إذن، أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 45 برمتها للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 08.

المادة 46: وضمنها الجدول "و"

المتضمن للتوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2026

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الموافقون= 51؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون= 47؛

المعارضون= 06؛

لممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 06؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 09؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجيستيك:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون= 51؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون= 44؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة 46 برمتها للتصويت:

الموافقون= 34؛

المعارضون= 10؛

الممتنعون= 08.

ثالثا: الحسابات الخصوصية للخزينة:

طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية "يصوت على نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة بحسب كل صنف من أصناف هذه الحسابات."

المادة 47، وضمنها الجدول "ز"

المتضمن لنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2026 (كما عدلتها اللجنة).

ولكن ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل هو التعديل رقم (2).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل كيتضمن رفع ميزانية الحساب الخصوصي الخاص بالنهوض بالفضاء السمعي البصري، وبالإعلانات وبالنشر العمومي بمبلغ 500 مليون درهم، قصد تخصيصه للرفع من الدعم المخصص لشركة الإنتاج السمعي البصري المغربية المسؤولة عن القناة الثانية "صورياد" والتي تعاني من أوضاع كارثية على جميع الأصعدة.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

القطب العمومي للإعلام المغربي كما قلت يتوصل بالدعم من الميزانية العامة الحساب الخصوصي، عندو موارد يعني جايا من (les taxes)، جايا من مجموعة من الرسوم، ومن بينها الرسم اللي مفروض على فاتورة الكهرباء وإيلا بغينا نطلعو لو 500 مليون ولا 400، لابد نطلعو من هاذ الرسوم.

احنا "صورياد 2M" عندنا اجتماعات منتظمة حسب الخصاص اللي تيكون عندها من الموارد نتاعها، تيتعطى لها الإمكانات باش تمشي في أحسن الظروف.

وبالتالي التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق؟

المستشارة السيدة مينة حمداني:

الفريق يتشبث بالتعديل.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق يتشبث بالتعديل.

وأعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 12؛

المعارضون= 33؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 03.

أعرض للتصويت نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 10.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التمويل:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 10.

أعرض للتصويت نفقات حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون= 41؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 10.

أعرض المادة 47 برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 18.

للمادة 47 برمتها كما عدلتها اللجنة.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 06.

أعرض للتصويت مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 برمته:

الموافقون= 36؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 06.

وبذلك، **يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.**

سنمر الآن إلى تفسير التصويت من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وعضوي المجلس غير المنتسبين.

السادة المستشارين.. السادة المستشارين.. السادة المستشارين.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 5 دقائق.

<u>المستشار السيد المصطفى الدحماني:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أتدخل باسم الفريق مسطريا في إطار تفسير التصويت رغم انتفاء الحاجة إلى تفسير التصويت نعتقده منطقيا وطبيعيا أمام المكاسب التي حملها هذا النص.

لا نملك في الحقيقة إلا الدفاع عنه بعد التصويت عليه بالإيجاب، لأجل تنفيذ الإصلاحات الكبرى ببلادنا وتعزيز المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والآثار التنموية الملموسة للمالية العمومية لبلادنا.

فنحن أمام مشروع قانون مالي طموح يندرج في إطار الاستمرارية التي تعرفها بلادنا على مستوى الإصلاحات الجبائية، والمنحى التصاعدي لتحسين موارد الدولة والاتجاه نحو مضاعفة الموارد الضريبية خلال ولاية حكومية واحدة.

نحن كذلك أمام مشروع قانون يستمر في التوظيف التشريعي للتدابير الجمركية بما يضمن حماية المنتوج الوطني وتشجيع التصنيع المحلي، مشروع قانون مالي يستهدف التحكم في العجز في حدود ثلاث نقط مئوية ويضع نصب عينيه الوصول إلى معدل نمو سنوي بـ 4.5 نقط مئوية.

أمام مشروع قانون مالي يستمر في تكريس الطابع الاجتماعي من خلال مؤشرات التمويل العمومي للقطاعات الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم، بتخصيص موارد مالية تناهز 140 مليار درهم وآلاف مناصب الشغل في الميزانية العامة والمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى زيادة اعتمادات مختلف القطاعات الاجتماعية، بما فيها التعليم والتكوين المهني والتضامن والشباب والاقتصاد الاجتماعي.

مشروع قانون مالي يستمر في تعبئة الموارد المائية لبرنامج الحماية الاجتماعية، وخاصة زيادة محمودة للتعويضات الخاصة بالأطفال،

قانون مالي يستمر في تنزيل الالتزام الحكومي بتوافقات الحوار الاجتماعي ويرصد 48 مليار درهم لهذه الالتزامات التي من شأنها تحسين وضعية الموارد البشرية العمومية والمحافظة على القدرة الشرائية وتحسينها.

مشروع قانون مالي يستمر في تعبئة الاعتمادات لبرنامج دعم السكن ويعالج بعض الإشكالات المرتبطة بتنفيذه، مشروع يستمر في دعم الأسعار، من خلال صندوق المقاصة ويحافظ على استقرار ثمن قنينات غاز البوتان المنزلي وأسعار الدقيق والسكر، مشروع قانون يستهدف إنجاز 380 مليار درهم من الاستثمارات العمومية، ستسهم بالتأكيد في تحسين جودة البنيات التحتية الوطنية وتعزيز الأمن الطاقي لبلادنا ومواكبة الاستراتيجيات القطاعية، وتحسين مناخ الأعمال.

ونعتقد أن هذا المشروع من شأنه إطلاق دينامية الاستثمار الخاص لمواكبة الأغلفة المالية التي عبأتها المالية العمومية بشكل مباشر في الميزانية العامة أو المؤسسات العمومية، وخاصة صندوق محمد السادس للاستثمار.

مشروع يرصد الاعتمادات المالية لبرنامج التنمية الترابية المندمجة، والذي يروم تقليص الفوارق وتمكين المناطق الصعبة ببلادنا من بنيات تحتية وخدمات اجتماعية أساسية، والذي يوجه جزء من التمويل العمومي للمجالات الهشة في المناطق الجبلية والمناطق القاحلة وشبه القاحلة.

السيد الرئيس،

ولأن مشروع القانون المالي لسنة 2026 يحمل كل عناصر النجاح في مغرب ما بعد 31 أكتوبر، فإننا ندافع عن التصويت وعنه كذلك، لأنه يتأسس على مقاربة إيجابية وتشاركية، عرفتها المسطرة التشريعية لهذا المشروع، حيث تجاوبت الحكومة مع العديد من تعديلات مكونات البرلمان، حيث قبلت 72 تعديل على مستوى مجلس المستشارين.

كما نشيد بجودة النقاش الذي عرفته مختلف اللجان، سواء أثناء المناقشة العامة والتفصيلية للمشروع أو أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية باللجان المختصة، إنها مكتسبات كبيرة لبلادنا ومجتمعنا ونسيجنا الاقتصادي.

ولهذا صوتنا عليه بالإيجاب وندعمه وندافع عنه، ونسند القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية لتنزيله بالشكل الأمثل لتحقيق التوجهات الأساسية لهذا المشروع، كما صادق عليه المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي ادبدا، تفضلوا.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لتفسير تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية لسنة 2026، وهو تصويت جاء إيمانا منا بأن هذا المشروع يشكل محطة جديدة في مسار ترسيخ خيار الدولة الاجتماعية وتعزيز الدينامية التنموية ودعم الاستقرار الاقتصادي ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن تصويتنا الإيجابي اليوم على هذا المشروع يعد ثمرة قراءة متأنية لمضامين هذا المشروع الذي يوازي بشكل دقيق بين الإكراهات الظرفية والرهانات الاستراتيجية الكبرى.

كما أن تصويتنا اليوم في فريق الأصالة والمعاصرة بالإيجاب يعد ترجمة لاقتناع راسخ بأن الحكومة قدمت مشروعا واقعيا منسجما قابلا للتطبيق، يترجم تعهداتها الواردة في البرنامج الحكومي كما يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات.

كما أن تصويتنا الإيجابي على هذا المشروع جاء لاقتناعنا بأن أجرأة في المستوى للتوجيهات الملكية السامية التي وردت في الخطابات الأخيرة، لاسيما على مستوى الاهتمام بالمناطق الهشة وبالعالم القروي والمراكز الصاعدة وبالتشغيل، وفي نفس الوقت صوتنا بالإيجاب بسبب ترجمة هذا المشروع لمطالب المجتمع وعنايته أكثر بالقضايا الاجتماعية، حيث عزز مشروع قانون المالية 2026 سياق تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وهو ما تجسده الاعتمادات المالية الضخمة التي رصدت لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتوسيع آليات الدعم الاجتماعي المباشر وتعزيز البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة، وهي جهود تثبت الحرص الحكومي الواضح في إرساء منظومة اجتماعية متماسكة تضمن تكافؤ الفرص وتعزز العدالة المجالية والاجتماعية في توافق تام مع دعم الاستثمار وتحفيز المقاولة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

إن تصويتنا بالإيجاب على هذا المشروع جاء بعدما تكونت لدينا القناعة الراسخة بأنه مشروعا واضحا في الأهداف والمقاصد، إذ استحضر الوفاء لدعم السكن الاجتماعي ولإصلاح العدالة وللنهوض بالثقافة والمجال الطاقي والماء الشروب وتقوية البنية التحتية، وغيرها من المجالات.

وفي نفس الوقت أتى المشروع بتدابير واقعية وملموسة للاستجابة لباقي الانتظارات الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، من خلال الرفع من ميزانيات الصحة والتعليم، حيث خصص المشروع اعتمادات إضافية

غير مسبوقة لهذين القطاعين الحيويين، كما جاء بتدابير مهمة، خاصة بتعزيز برامج التنمية القروية ودعم الجماعات الترابية وإطلاق مشاريع جديدة لدعم التشغيل من خلال تحفيز الاستثمار الخاص وخلق بيئة مواتية لمبادرة الشباب واعتماد آليات التمويل المبتكرة تستهدف المقاولات الصغيرة جدا ومشاريع ريادة الأعمال، كلها إجراءات في نظرنا تساهم بكل تأكيد في جعل المواطن في قلب السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2026 يشكل خطوة مهمة في مسار بناء المغرب الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة، بفضل ما يتضمنه من تدابير عملية تتسم بالجرأة والواقعية والبعد الاستشرافي.

وإننا في فريق الاصالة والمعاصرة، إذ نصوت لفائدة هذا المشروع إنما نؤكد ويؤكد دعمه الثابت للحكومة في تنفيذ برامجها والتزاماتها، واقتناعه بأن هذا المشروع يحمل حلولا عملية لتعزيز مناعة الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف العيش وترسيخ العدالة الاجتماعية والمجالية.

وبهذه الروح الإيجابية والبناءة التي تتميز بها الحكومة وهي تسهم بقوة في بناء المغرب الصاعد المتطور نجدد التزامنا الواضح بمواصلة دعم الإصلاحات الكبرى ومواكبة برامج التنمية التي تراهن عليها بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي عبد القادر الكيحل، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

يسرني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن آخذ الكلمة لتفسير تصويت الفريق في هاته المحطة الأساسية، وهي الميزانية الأخيرة لهاته الولاية الحكومية.

والتي نعتبرها فرصة ثمينة للوقوف على الإجراءات التي جاء بها لمواصلة ضمان تنزيل الإصلاحات الهيكلية والأوراش الاستراتيجية التي دعا إليها جلالة الملك، وتضمنها البرنامج الحكومي، بعدما تفاعلت الحكومة بكل مسؤولية وإرادة قوية على إعادة ترتيب الأولويات، حتى تكون في مستوى تطلعات المواطنين وانتظاراتهم وتستجيب لمتطلبات المرحلة بأبعادها السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية، عندما سعت إلى تعزيز استدامة المالية العمومية وتوفير الهوامش المالية الكفيلة بضمان تمويل المشاريع التنموية والإصلاحات المهيكلة.

وذلك بفضل التنزيل المحكم للإصلاح الجبائي، حتى تكون الضريبة في خدمة تمويل السياسات العمومية، والحفاظ على التوازنات المالية والماكرو اقتصادية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز صلابة الاقتصاد الوطني والحفاظ على التوازنات المالية العمومية والماكرو اقتصادية، والتحكم في المديونية، وتعزيز احتياطات المملكة من العملة الصعبة في أفق توسيع أكبر للوعاء الضريبي، بما يضمن تحقيق العدالة الضريبية وتخفيض العبء الجبائي، وكذا ترشيد التحفيزات الضريبية حتى تحقق الأهداف المتوخاة منها.

إن هذه المؤشرات الإيجابية وغيرها، تؤكد الإرادة الحكومية القوية في أن تختتم ولايتها بمشروع قانون مالي يجسد الاستمرارية في تعزيز نجاعة السياسات العمومية الرامية إلى خلق الثروة والقيمة المضافة.

مشروع قانون مالي، لا يمكن إلا أن يكون طموحا ببعده الاجتماعي، من خلال مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية بمختلف مكوناتها بما فيها الزيادة في الاعتمادات المالية المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم، لتصل إلى 140 مليار درهم و27 ألف منصب مالي، بهدف تنزيل إصلاح المنظومة الصحية الوطنية كما جاء بها القانون الإطار وكذا منظومة التربية والتكوين.

مشروع ببعده الاقتصادي، بما حمله من تدابير لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود، بما فيها الرفع من الغلاف المالي المخصص للاستثمارات العمومية، ليصل إلى 380 مليار درهم، يتطلع أن تستفيد منها المناطق النائية بشكل أكبر ليتحقق معه الإنصاف والعدل وتكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة، من أجل تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية أكبر لبناء المغرب الصاعد، الذي لا يمكن أن يظل يسير بسرعتين متفاوتتين، وهذا ما جعلنا في الفريق الاستقلالي، نصوت بإيجابية على هذا المشروع، باعتباره امتداد للميزانيات السنوية التي شكلت نقلة نوعية من المنظور المالي الضيق لهذه المنظومة الميزانياتية إلى تعزيز أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها أدوات حقيقية لمغرب اقتصاده يتطور، مغرب يتحرك نحو القضاء على الفوارق الاجتماعية والمجالية، مغرب التعادلية الاقتصادية والاجتماعية.

وشكرا لكم على حسن التتبع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم السي عبد القادر الكيحل.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد ساهمنا في موقعنا كمكون أساسي في المعارضة الوطنية المؤسساتية والمسؤولة بكل جدية في مناقشة ودراسة مشروع القانون المالي لسنة 2026، في مختلف المراحل سواء داخل اللجن الفرعية او على مستوى الجلسات العامة.

واعتبارا لكون هذا المشروع رغم بعض مستجداته وجوانبه الإيجابية المحدودة، فإنه لم يرق إلى مستوى التطلعات، خاصة وأنه المشروع الأخير في عمر هذه الحكومة، لأنه قانون عاجز عن تقديم إجابات مقنعة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمواطنات، لهذا اخترنا التصويت ضد هذا القانون.

صوتنا ضده لأنه لا يحمل حلولا ناجعة لإشكالية التشغيل والعدالة المجالية والإنصاف الترابي.

صوتنا ضده لأنه لا يحمل تدابير منصفة للمقاولات المغربية، خاصة الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

صوتنا ضده لأنه لا يقدم تصورا واضحا لإصلاح صندوق المقاصة ولا لفائدة المتقاعدين، صوتنا ضد هذا القانون لأنه لا يضبط التوازن، بين التوازنات المالية والتوازنات الاجتماعية.

صوتنا ضده لأنه لا ينصف الأمازيغية ولا باقي التعابير اللغوية والوطنية.

صوتنا ضد هذا القانون برمته رغم تفاعلنا الإيجابي مع بعض القطاعات الاستراتيجية والهيكلية والمؤسسات التي أثبتت نجاحها من حيث الحكامة والمردودية، لأن القانون برمته يؤسس لسياسة عمومية ولا تنسجم مع مرجعيتنا وتوجهاتنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لماذا صوت الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالإيجاب على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026؟

إن الجواب عن هذا السؤال نجده في الأسباب التي سبق أن بسطناها خلال التصويت على 4 مشاريع قوانين المالية السابقة، ونعيد اليوم التذكير بها ونؤكد مرة أخرى على أنه تصويت يجد أولا مرجعيته السياسية في مداخلتنا حول مناقشة البرنامج الحكومي، الذي أكدنا من خلالها على أن بوصلة وهدف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب داخل مجلسنا سيظل دائما هما مصلحة الشغيلة وتحقيق مطالبها.

فكما بدأنا وكنا ولا زلنا على الوضوح والمصداقية وعدم ازدواجية الخطاب التي تطبع الخطاب النقابي والسياسي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وأيضا الشفافية في التواصل مع الرأي العام ومع قواعدنا النقابية التي عهدناها على الصدق معها وأن نظل أوفياء لثقتهم في دعم ما يجب دعمه ونقد ما يجب نقده.

إن هذا المشروع وكما هو الشأن بالنسبة لمشاريع قوانين المالية التي تقدمت بها هذه الحكومة منذ بداية ولايتها تمنح الأمل في المستقبل رغم العديد من الإكراهات والتحديات الداخلية والخارجية.

كما أن هذه الحكومة، وهذا هو الذي يهمنا، لم تنهج سياسة الآذان الصماء اتجاه النقابات، بل اعتبرتها شريكا أساسيا لا خصما، بل إن الحوار الاجتماعي خلال هذه الفترة عرف منعطفا كبيرا حققت من خلاله النقابات إنجازات غير مسبوقة وحصل فيه العمال في القطاعين العام والخاص على مكتسبات مهمة رغم أننا نراها غير كافية.

إن تصويتنا اليوم بالإيجاب على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026 يأتي ترجمة لمواقفنا الداعمة ويدنا الممدودة لهذه الحكومة، وكذلك بالإضافة إلى ما يتضمنه من إجراءات وتدابير إيجابية أتت لتجيب على بعض المطالب الاجتماعية وعلى بعض الخصاص التنموي الذي تعاني منه بعض مناطق المملكة والهشاشة التي تعاني منها بعض الفئات الاجتماعية نذكر من بينها:

- مواصلة تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر لملايين الأسر المغربية والرفع من مبلغ هذا الدعم بالنسبة للأطفال الثلاثة الأوائل، وإن كنا نتطلع إلى أكثر من ذلك؛

- الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاعي الصحة والتربية الوطنية، التي يبلغ 140 مليار درهم، وإحداث 27.433 منصب مالي لفائدة القطاعين؛

- التعهد بمواصلة تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي المركزي والحوارات القطاعية التي ستصل كلفتها سنة 2026 ما يقارب 48 مليار درهم؛

- مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية وتقوية القدرة الشرائية للمواطنين عبر تخصيص 14 مليار درهم هذه السنة للمقاصة؛

- بالإضافة إلى بعض الإجراءات الجمركية والضريبية للتخفيف من أسعار هذه المواد؛

- الارتفاع الذي سيعرفه الاستثمار العمومي الذي سيبلغ 380 مليار درهم السنة المقبلة؛

- الدعم المخصص للمقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة 2 مليار درهم؛

- وإطلاق منظومة التكوين بالتدرج؛

- مواصلة تنزيل مضامين ميثاق الاستثمار عبر تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية والعمل على تحسين مناخ الأعمال.

لقد حرصنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن نتقدم بمجموعة من التعديلات على المشروع قبلت الحكومة بعضا منها، وبصرف النظر عن حجم وأهمية هذه التعديلات بالنسبة للشغيلة والطبقة المتوسطة والضعيفة، فإننا ندعوها إلى أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأفكار والاقتراحات ذات الصبغة الاجتماعية والاهتداء بها عند تنفيذ المشروع.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، يحذونا أمل كبير أن تساهم هذه البرامج والأوراش والإصلاحات الجارية، وخاصة في قطاعي التعليم والصحة وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشغيلة ولعموم المواطنين وتيسير ولوجهم إلى الخدمات العمومية الأساسية وتطوير البنيات التحتية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير المحترم، إن قرار الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية بالتصويت ضد مشروع قانون المالية 2026 لم يكن قرارا تقنيا أو ظرفيا، بل هو موقفا سياسيا نابعا من قناعة راسخة بأن هذا المشروع لا يستجيب لرهانات المرحلة ولا لتوجهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله الداعية إلى تجاوز مغرب السرعتين وتحقيق الإنصاف المجالي والاجتماعي.

فالقانون المعروض علينا يعيد إنتاج نفس الاختلالات التي عرفتها قوانين المالية السابقة دون حلول جريئة لمعضلة التشغيل ودون معالجة بنيوية لقطاعات حيوية كالصحة وكالتعليم التي تشكل أساس الدولة الاجتماعية.

كما أن استمرار الفوارق بين الجهات وضعف الاستثمارات في عدد منها وغياب رؤية واضحة لحماية القدرة الشرائية، كلها مؤشرات على فشل الحكومة في الوفاء بالتزاماتها.

لذلك جاء رفض الفريق تأكيد لدوره كمعارضة اتحادية مسؤولة تدافع عن العدالة الاجتماعية والمجالية وعن سياسات لا تكتفي بالأرقام، بل تضع المواطن في صلب الاختيارات العمومية.

إن رفض الفريق هو موقف سياسي مسؤول أمام محاولة تمرير مشروع يغرق المواطن في الأرقام ويحرمه في الحلول ويتناقض مع التزامات الحكومة مع انتظارات المغاربة.

ولذلك، وقفنا بكل وضوح في جانب الدفاع عن العدالة الاجتماعية ورصد الفوارق المجالية وعن نموذج تنموي يعيد للإنسان مكانته وفي صلب السياسات العمومية ويكرس كذلك روح المواطنة والعيش الكريم، السيد الرئيس حتى نعطيك المداخلة، هذه مداخلة مختصرة فقط، حتى نعطيك المداخلة ونقدمها لك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الفريق الاشتراكي.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 05 دقائق كذلك.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمان الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة الختامية، لتفسير تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

واسمحوا لي في البداية أن أُنَوِّهَ بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجان طيلة مراحل دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية، بكل المسؤولية والجدية التي أبانت عليها كل الفرق والمجموعات البرلمانية.

كما لا تفوتني المناسبة دون أن أتقدم بالشكر للسيدة وزيرة

الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المكلف بالميزانية، والسادة مديري إدارة الضرائب والجمارك والضرائب غير المباشرة والميزانية ومكتب الصرف والخزينة العامة للمملكة وكل أطر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، والتعديلات المقدمة والهادفة في مجملها إلى تجويد وإغناء مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس،

يأتي تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية تقديرا منا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بأن مشروع القانون المالية لهذه السنة يتضمن عددا من التدابير الإيجابية لفائدة المقاولات الوطنية، سواء عبر برامج دعم المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة لتعزيز خلق فرص الشغل، أو من خلال مجموعة من الإجراءات الجبائية الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال وتنافسية المقاولات؛

ولتضمنه أيضا تدابير تروم تعزيز إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم من خلال مراجعة العديد من الهوامش الجبائية التي ينشط فيها القطاع غير المهيكل؛

وكل الأرقام التي جاءت في مشروع قانون المالية والبرامج تعكس إرادة واضحة ومجهود كبير من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية وإلى إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة وبناء اقتصاد تنافسي.

إن تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية، يأتي أيضا اعتبارا لكونه تَضَمَّنَ تعديلات الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إضافة إلى باقي مكونات المجلس، بحيث قبلت الحكومة عدد كبير منها مشكورة.

ولقد حرصنا من خلال هذه التعديلات على:

1. تكريس أسس الدولة الاجتماعية، من خلال التعديل المتعلق بتخفيف العبء الجبائي على متقاعدي القطاع الخاص، من خلال إعفاء المعاشات والإيرادات العمرية المدفوعة لهم في إطار عقود تأمين التقاعد، المدفوعة من طرف الصندوق المهني المغربي للتقاعد؛

2. دعم الصناعة الوطنية والقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، من خلال:

- إعفاء بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع من الضريبة على القيمة المضافة؛

- دعم الصناعة المحلية والمقاولات الوطنية؛

- دعم تنافسية القطاع المهيكل من خلال خفض رسم الاستيراد المطبق على الهواتف الذكية من 17.5% إلى 2.5%.

3. إعادة النظر في التدبير المتعلق بالضريبة المحجوزة في المنبع فيما يخص الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، بشكل تدريجي.

4. تخفيض واجبات التسجيل على تفويت الأسهم أو الحصص في الشركات العقارية أو التي يغلب عليها الطابع العقاري من 6% إلى 5%، وأيضا عدد كبير من التعديلات اللي الهدف ديالها هو خلق القيمة المضافة وفرص الشغل ومواصلة هاذ الإصلاح الجبائي اللي في السنة الخامسة ديالو.

وتنشكرو الحكومة على الالتزام ديالها في انتظار الورش اللي كيخص الجبايات المحلية اللي خصنا نباشروه إن شاء الله في الأسابيع المقبلة بإذن الله.

ولكل هاذ الاعتبارات السالفة، صوتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالموافقة على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

السلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، في حدود 5 دقائق كذلك.

<u>المستشارة السيدة زهرة محسين:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 في ظرف اقتصادي واجتماعي دقيق، يطرح ضغوطا حقيقية على القدرة الشرائية ومنظومة الحماية الاجتماعية والخدمات العمومية.

وإيمانا منا داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل بمسؤوليتنا التشريعية، النقابية والاجتماعية، وبعد دراسة معمقة لمضامين هذا المشروع، خاصة مقتضياته ذات الصلة بالطبقة العاملة وعموم الفئات الشعبية.

خلصنا إلى الاستنتاجات والمواقف التالية:

على مستوى الشغل والحد من البطالة:

تكشف المؤشرات الرسمية عن فقدان مئات آلاف مناصب الشغل خلال السنوات الأخيرة وتفاقم البطالة وسط النساء والشباب، بل حتى حاملي الشهادات، إلا إن المشروع لم يأتي بتدابير عملية لحماية مناصب الشغل ولا برؤية لدمج القطاع غير المهيكل، أو إصلاحات حقيقية لمنظومة برامج التشغيل، التي أثبتت محدوديتها ولا أية تدابير لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة.

على مستوى الحماية الاجتماعية واستدامة التمويل:

إن تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية تتطلب موارد مالية كافية ومستدامة، غير أن المشروع لم يضمن التمويل المستدام ولا إجابات استراتيجية حول العجز الهيكلي لقطاع الصحة، ولا أجوبة حقيقية حول تعميم التأمين الصحي والتأهيل الفعلي للعرض الصحي، فحتى المؤشر لازال يطرح مشكلا حقيقيا ويحد من الولوج إلى الخدمات الصحية، زد على ذلك محدودية الإجراءات لتحسين أوضاع المهنيين داخل القطاع.

ولم يتضمن المشروع أي إجراءات للنهوض بواقع المتقاعدين الذين يتقاضون تقاعدات هزيلة، تجعلهم في واقع الهشاشة أمام الارتفاعات المهولة في أسعار المواد الأساسية والتطبيب والدوية، إن أي إصلاح لنظام التقاعد يجب ان ينبني على العدالة الاجتماعية، لا على تحميل العمال كلفة الاختلالات التقنية والمالية.

على مستوى الصحة والسلامة المهنية:

لم يأتي مشروع قانون المالية بأية تدابير لفرض احترام الصحة والسلامة المهنية، خاصة مع دخول التقنيات الجديدة وتأثيرها على صحة وسلامة العاملات والعمال الجسدية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فالعنف وفقدان الأمن النفسي يمس كرامة الإنسان ويهدد جودة الإنتاج، إن شروط العمل الصحية هي جوهر الكرامة المهنية ضمانها لا يقل أهمية عن ضمان حقوق المالية.

على مستوى الأجراء والطبقة المتوسطة:

يسجل فريقنا أن مراجعة الضريبة على الدخل لم ترق لتطلعات الطبقة العاملة، فالعبء الجبائي يبقى مثقلا فقط على كاهل الأجراء والطبقة المتوسطة، إضافة إلى الملفات العالقة في قطاع الوظيفة العمومية، سواء من مهندسين أو المتصرفين أو التقنيين.

على مستوى الالتزام الاجتماعي بالمشروع:

رغم أن المشروع خصص ميزانيات ومناصب مالية مهمة في قطاع الصحة والتعليم، لكنها تبقى غير كافية لتحسين جودة مجمل الخدمات الاجتماعية.

ويبقى قطاع الشغل وصمة عار، سواء من حيث المناصب المالية المرصودة لمفتشي الشغل أو من حيث الميزانية المخصصة لوضع آليات ملزمة لضمان تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية القطاعية.

على مستوى حكامة الاستثمار ومؤشرات التشغيل:

فرغم أهمية حجم الاستثمار العمومي، فإن المشروع لم يقدم آليات صارمة لضمان الأثر الاجتماعي للاستثمار، لم يشترط مساهمة فعلية للمقاولات المستفيدة من الامتيازات في خلق مناصب الشغل اللائق ومحاربة التفاوتات المجالية، وهنا نسجل ضرورة ربط الامتيازات الضريبية للمقاولات بالأثر الاجتماعي والتشغيلي.

بناء عليه، ورغم تسجيل فريق الاتحاد المغربي للشغل لعدد من الإيجابيات المعلقة بدعم بعض القطاعات ومواصلة عدد من الإصلاحات البنيوية وانفتاح الحكومة الجزئي على بعض التعديلات المقدمة، غير أن الاختلالات لا تزال قائمة.

وانطلاقا من موقف مسؤول وبناء يحمل نقدا صريحا للاختلالات المسجلة، فإن موقفنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لن نصوت لصالح مشروع قانون المالية لسنة 2026، ونترك الباب مفتوحا أمام مواصلة الحوار والعمل المشترك لتصحيح المسار، دفاعا عن مصلحة المواطنات والمواطنين وحقوق الطبقة العاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية المنشودة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 3 دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين لتفسير التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

بعد التصويت لصالح مشروع قانون المالية لهذه السنة، نود أن نذكر بأن الحكومة عازمة على تحقيق النجاح بما يتماشى والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، لكن الأحداث التي مر منها العالم مؤخرا والمغرب خاصة، تدفعنا إلى التذكير مرة أخرى بمضمون ما جاء في خطاب جلالته السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشر، والذي شدد فيه جلالته على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على تحيين مستمر للحاجيات الوطنية بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

وعليه، فالكل مطالب من موقعه بالتعاون من أجل تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من خطابات جلالته، حتى نتمكن من إنجاح هذه المرحلة المرتبطة أساسا بعدة تحديات منها الاقتصادية والاجتماعية والرياضية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتدال والتوازن في جميع النواحي، بما ينسجم وتوجهات وركائز قانون المالية الحالي، والمرتبط بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل لفائدة أبنائنا.

فصوتنا لصالح مشروع قانون المالية اليوم، استند على أسس منطقية، لأنه وبلا شك قادر على مواجهة كل التحديات الداخلية المتعلقة بتعزيز السلم الاجتماعي ومواجهة تداعيات وآثار الجفاف وإنجاز البرامج والاستراتيجيات الكبرى الوطنية، سواء تعلق الأمر بتعزيز الاستثمار وتحريك سوق الشغل والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية كما نصت عليه توصيات التقرير العام الخاص بالنموذج التنموي الجديد.

وفي الأخير، نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، كلنا أمل وثقة في قدرة بلادنا على تجاوز كل الأزمات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ومواجهة الآثار السلبية للجفاف وندرة المياه والفقر والهشاشة والاختلالات الاجتماعية والمجالية، ومواجهة كل التحديات الدولية والإقليمية، وبناء مغرب متضامن وقوي بفضل السياسة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبتضافر جهود كل القوى الحية بما فيها كل مكونات الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم عن مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حدود 3 دقائق.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

أتشرف بتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقديم تفسير واضح وصريح لقرارنا التصويت بالرفض على مشروع قانون المالية 2026، وذلك انسجاما مع مرجعيتنا ومواقفنا التاريخية الداعمة للعدالة الاجتماعية ولحماية الفئات الشغيلة والطبقة المتوسطة.

السيد الوزير،

لقد قمنا داخل اللجنة وخلال الجلسة العامة، بمجموعة من التعديلات الجوهرية التي لم نطرحها من باب المزايدة، بل من باب الحرص على مصلحة البلاد وتقوية الدولة الاجتماعية ومعالجة الاختلالات البنيوية، لكن للأسف واجهت تلك التعديلات رفضا شبه كلي من طرف الحكومة، في غياب انفتاح على مقترحاتنا.

وقد شملت هذه التعديلات على الخصوص تخفيف الضغط الضريبي على الأجراء والطبقة المتوسطة عبر مراجعة الضريبة على الدخل، وتوسيع شريحة المعفيين من الضريبة، لكن الحكومة رفضت ذلك رفضا مطلقا، رغم تآكل القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة.

رفع الميزانية الاجتماعية فالتعليم والصحة، والحماية الاجتماعية وهو جوهر الدولة الاجتماعية الحقيقية التي نطالب بها، لكن الحكومة اكتفت بهوامش لا ترقى إلى حجم الانتظارات.

تحسين أوضاع الشغيلة عبر إدماج فئات هشة، الإنعاش الوطني، الأعوان، الحراسة والنظافة، التعليم الأولي، وهو مطلب عادل وإنساني قبل أن يكون سياسيا، لكن الحكومة لن تتفاعل معه، فرض عدالة جبائية على كبار الثروات والاحتكارات عبر تعديلات مرتبطة بالضريبة على الأرباح، وهو مدخل لتحقيق الإنصاف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا نعتبر أن مشروع قانون المالية 2026، بصيغة نهائية، لا يستجيب لتطلعات الشغيلة ولا لطموح بناء الدولة الاجتماعية الفعلية، لأنه لا يعالج التضخم وغلاء المعيشة بما يكفي، لا يعزز القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل، لا يقدم جوابا على أزمة البطالة، لا يضمن عدالة جبائية حقيقية.

السيد الوزير،

إن رفض الحكومة لتعديلاتنا يعني بكل بساطة رفضها لإجراءات عملية كان يمكن أن تقلص الفوارق الاجتماعية وتحسين الدخل وتمنح أملا للفئات المتضررة من الأزمة.

ومن موقعنا، فإننا نؤكد أن رفضنا للمشروع هو يعني رفضا لمقاربة مالية لا تضع الإنسان في صلب الأولويات.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، صوتنا ضد مشروع قانون المالية، لأنه لا يستجيب لمطالب الشغيلة، ولأن الحكومة رفضت كل التعديلات ذات البعد الاجتماعي والجبائي، ولأن المشروع لا يشكل تحولا حقيقيا نحو دولة اجتماعية عادلة، نمارس موقفنا ومعارضتنا المسؤولة والبناءة وسنظل ندافع عن العدالة الاجتماعية والكرامة والعيش الكريم لكل المواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسي خالد السطي نيابة عن المستشارين غيرالمنتمين.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لا بد بدوري نشيد بالأجواء الإيجابية الذي عرفتها مختلف مراحل الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2026، رغم الضغط في تزامن كذلك انعقاد اللجان الفرعية، أيضا نتوجه إليكم السيد الوزير المنتدب بخالص الشكر والتقدير على الصراحة والوضوح ديالكم، واللي عهدناها فيكم.

بطبيعة الحال أغتنم هذه الفرصة أيضا كي أشكركم السيد الوزير المنتدب بعد تصريحكم صباح اليوم حول عزمكم إخراج نظام أساسي لهيئة مفتش الشغل، وكذلك نتوجه إليكم بملتمس، السيد الوزير المنتدب، بإخراج نظام أساسي عادل ومنصف لشغيلة الجماعات المحلية، النقل واللوجيستيك وشغيلة التجهيز والماء، التعاون الوطني والتعليم العالي، وهذا أعتقد أنكم، السيد الوزير، تلقاو فيهم إن شاء الله الإمكانية باش تعاونو معهم.

بطبيعة الحال، بالرغم من المجهودات اللي بذلتو فهاذ مشروع قانون المالية، السيد الوزير المنتدب، بالنسبة إلينا لم نقتنع، بمعنى مازال خصكم تزيدو تجتهدو أكثر، كما عبرتم أمس، وللأسف وجدنا أنفسنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين مضطرين للتصويت ضد هذا المشروع لمجموعة من الأسباب:

أولا، تغييب الشركاء الاجتماعيين عن الجولة ديال شتنبر اللي تتسمعو الآراء ديالكم، واستمرار، السيد الرئيس الحكومة، في إبعاد وإقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب رغم يعني احتلاله للمرتبة الثالثة في القطاع الخاص.

ضعف تفاعل الحكومة مع التعديلات التي تقدمنا بها كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والتي همت بالأساس:

- تخفيض الأعباء عن عدد من الأجراء، سيارات الاسعاف، تشجيع السياحة الداخلية، حماية المقاولة الوطنية الناشئة وتحسين جودة خدمات بعض القطاعات ذات البعد الاجتماعي كالتربية الوطنية والتعليم الأولي والصحة والتشغيل والأمازيغية؛

- عدم تضمن المشروع لإجراءات ملموسة تهم الطبقة الشغيلة، مقابل إجراءات مهمة لفائدة المقاولة الوطنية، وهذا بطبيعة الحال نحن نثمنه، على اعتبار أن نجاح المقاولة الوطنية هو نجاح لمناصب الشغل ونجاح لبلادنا، فقط يجب أن تكون هذه المناصب هي مناصب يعني مناصب لائقة، يحترم أرباب العمل تنزيل القانون ديال الشغل واحترام الحد الأدنى للأجور والتسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- تضمن المشروع لإجراءات، بالنسبة إلينا اعتبرناها جد محدودة لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير، بخصوص التعليم والصحة والشغل والتنمية الترابية، بالرغم بالاعتمادات المالية التي تم رفعها، نعتقد على أن هذه القطاعات في حاجة إلى مالية أكبر.

ومع ذلك بطبيعة الحال فقد صوتنا في جميع الميزانيات الفرعية، رغم قناعتنا بكونها غير كافية.

كما ندعو الحكومة القادمة إلى إرساء نوع من التوازن في التعامل مع التعديلات، ممثلو الأجراء، مثلا في هذه الدورة 7 تعديلات وأرباب العمل 31 تعديل.

ولهذا نأسف، السيد الوزير المنتدب، أننا لم نستطع يعني الاقتناع بالتصويت لصالح مشروع قانون المالية، ومع ذلك لابد أن نتمنى لكم التوفيق، على اعتبار أن هذا المشروع يهم بلادنا جميعا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار:

أولا: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

1) مداخلة المستشار السيد المصطفى الدحماني باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الأمين العام للحكومة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بداية، لابد أن أتقدم بشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين، الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، والذي ناقشنا فيه الميزانية الفرعية لمؤسسة تعد من ركائز البنيان القانوني المغربي، فقد تم إحداثها كتابة عامة لرئاسة الحكومة بظهير شريف، باعتبارها إدارة قيادة عامة تقوم بإسناد الحكومة ورئاستها في مهام تدبير الحكومة وتنسيق عمل الوزارات.

ونستغل هذه الفرصة لتجديد التواصل مع شخصية من الأعلام

القانونية لهذا البلد، في شخص الأستاذ محمد حجوي، الأمين العام للحكومة المغربية، وهي مهمة تعاقب عليها عدد جد محدود من الشخصيات الوطنية ذات التكوين القانوني الرفيع ونترحم بالمناسبة على الأساتذة امحمد باحنيني وعباس القيسي وعبد الصادق ربيع كما نتمنى دوام الصحة والعافية للأستاذ إدريس الضحاك.

كما نحيي من خلالكم، السيد الأمين العام المحترم، كافة الموظفين والموظفات والمسؤولين الإداريين بالأمانة العامة للحكومة ونشد على أيديهم.

وهذه مناسبة ندعو فيها إلى المزيد من العناية بهذه الفئة من الموظفين، علما أن عددهم الإجمالي جد محدود 444 موظفا 70% منهم من فئة الأطر، فكل الجهود التي تصب في اتجاه تجويد ظروف اشتغالهم تصب في اتجاه تحقيق غايات هذا المرفق الحيوي والذي يساهم بشكل كبير في إشاعة الأمن القانوني ببلادنا بالإضافة إلى مهامه الأخرى المرتبطة بالمهن المنظمة والحياة الجمعوية، وهي مناسبة لتهنئتكم على اعتماد التنظيم الجديد للمديريات العامة والاقسام والمصالح، كما نهنئكم بالمقر الجديد للمديرية المكلفة بالمهن والجمعيات.

نود بهذه المناسبة كذلك، ان نسجل تجاوبكم مع أدوات المراقبة البرلمانية وخاصة الأسئلة الكتابية، حيث أجبتم عن 65 سؤالا كتابيا من أصل 85 سؤالا، وهو معدل مرتفع مقارنة بباقي اعضاء الحكومة، رغم التجاوز المتفهم للأجل الدستوري المحدد في 20 يوما.

السيد الوزير؛

اختصاصات الأمانة العامة لحكومة كثيرة ومتشعبة والوقت لن يسعفنا في تناولها كلها، لذلك سنتناول معكم بعض النقط التي نرى ضرورة إثارتها.

نبدأ المناقشة بملف العمل التشريعي، الذي تتحمل مصالح الأمانة العامة مهام دَسِمَة في مسار تجويد المنظومة التشريعية بما فيها النصوص القانونية والنصوص التنظيمية، ونعبر عن سعادتنا بانخراط الأمانة العامة في معالجة الصعوبات التي سبق لنا إثارتها منذ السنة الأولى من هذه الولاية في ما يخص جودة الصياغة التشريعية، وخاصة تلك الصعوبات الكبرى التي يواجهها المشتغلون بالنص القانوني في الحصول على الصيغ الكاملة الموطدة للنص القانوني، حيث شرعت الأمانة العامة في نشر الصيغ الموطدة للعديد من النصوص، كما توصلنا خلال مناقشة العديد من مشاريع القوانين بصيغ موطدة تشمل النص الموطد ومشروع التعديلات، وخاصة أثناء مناقشة نصوص تشريعية قدمتها وزارة العدل في هذه اللجنة الدائمة.

ونتمنى بمناسبة عرض مشروع قانون المالية لهذه السنة أن تكون هذه السنة الأخيرة التي يقدم فيها المشروع بصيغة تجزيئية لا تشمل النص الموطد، وهو نقاش طرحناه كذلك في إطار المسار التشاوري لإعداد القانون التنظيمي للمالية الذي نتمنى أن يستجيب لهذا المطلب الذي يشكل ضمانة لنجاعة المناقشة البرلمانية. كما نستغل هذه الفرصة لتشجيعكم على تسريع العمل في هذا المشروع وتعميمه على جميع النصوص القانونية والتنظيمية، مع تعبئة باقي القطاعات المعنية بالنصوص للانخراط في هذا الورش الذي سيساهم في تجويد المنظومة القانونية المغربية.

نثير كذلك، مسألة الالتزام بإخراج النصوص اللازمة لتنفيذ القوانين ويمكن أن نعطي مثال على ذلك بالتأخر في إصدار النصوص اللازمة للقانون الإطار للاستثمار، رغم تنصيص هذا القانون على أجل محدد لذلك تم تجاوزه.

كما نذكر أهمية إصدار النصوص التنظيمية للعديد من القوانين، لملاءمة مضامينها مع روح القوانين التي صدرت بعد دستور 2011، ونشير بهذه المناسبة إلى بعض النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون التنظيمي 065.13 لسير اشغال الحكومة والتي تعود بعض النصوص التي يستمر العمل بها في هذا المجال إلى عقود خلت.

نسجل كذلك مسألة تفعيل قوانين بعض المؤسسات الدستورية الواردة في باب الحكامة الجيدة، ومسألة استمرارية بعض المؤسسات التي انتهت الولاية القانونية للأعضاء المعينين بها وضرورة المعالجة التشريعية لهذه المسألة.

نثير كذلك إشكاليات متعلقة بضرورة المعالجة التشريعية لمسألة القانون التنظيمي الخاص بالتعيين في المناصب العليا، والذي شهد عددا هائلا من التعديلات رغم المسطرة المركبة لتعديله، كما يتوقف دخول العديد من قوانين إحداث المؤسسات العمومية على تحيين القانون التنظيمي للتمكن من تعيين المدراء وتفعيل المؤسسات، فهل يستقيم أن يتم إحداث مؤسسة بقانون عادي ويتوقف تعيين مديرها بقانون تنظيمي؟

وفي سعي بلادنا لتعزيز جودة التشريع، تم وضع مقتضيات قانونية لتنظيم دراسات الأثر للنصوص التشريعية، ورغم أهمية هذه الدراسات، فقد كشفت العديد من الأجوبة عن تراجع الوزراء عن تطبيق بعض القوانين بسبب عدم ملاءمتها للواقع، ويكفي أن نورد هنا مثال جواب وزير النقل واللوجستيك عن أسباب امتناع الحكومة عن تحويل المكتب الوطني للسكك الحديدية إلى شركة مساهمة وفق القانون، حيث أكد الوزير على الكلفة المالية المرتفعة للتحويل وعدم قدرة الحكومة على تحملها حاليا، وبالتالي توقف نفاذ القانون، ومن قبيل القانون المتعلق بالمؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية للإدارات والتي يرتقبها موظفو القطاعات غير المتوفرة على مؤسسة للأعمال الاجتماعية بما فيهم موظفو الأمانة العامة للحكومة.

كما سجلنا محدودية اللجوء إلى دراسة في المسطرة التشريعية رغم أهمية ارفاق مشاريع القوانين بدراسات الأثر للاسترشاد بهاأثناء دراسة هذه المشاريع من طرف مجلسي البرلمان، ونتمنى لكم النجاح في تكريس

هذه الممارسة الجيدة التي أبانت عن نتائج حسنة في بعض الدول التي جربتها.

نثير في هذا المحور كذلك، مسألة نشر النصوص القانونية في الجريدة الرسمية وما تقتضيه من جهد لتحيين موقعها الإلكتروني وضمان فعالة محرك البحث وإتاحة إمكانية البحث في متن النصوص المنشورة والنشر الفوري للنسخ الاليكترونية للجريدة الرسمية لتيسير عمل المرتفقين ومستعملي المعلومة القانونية، ويمكن في هذا الإطار الاقتباس من تجارب الدول الأوربية التي تنشر نصوص القوانين بصيغة مفتوحة مع نسخ مرقمنة من الصيغة الورقية.

ندعو كذلك إلى إرفاق مشاريع القوانين المتعلقة بالمصادقة على الالتزامات الدولية، بدراسات تشمل الملائمات التشريعية التي يتعين القيام بها على مستوى القوانين الوطنية، وبالكلفة المالية التي تترتب عن هذه الالتزامات الدولية، لمساعدة المشرع على حسن تقدير الموقف من هذه الاتفاقيات الدولية والتحفظات التي ترفق بها.

ونثير معكم كذلك مسألة تنقيح التشريعات، فالتشريع الوطني يتضمن العديد من النصوص القانونية الخامدة التي لا تعد ملائمة للعصر وللدستور والتي لم يتم نسخها، نذكر هنا قانون الحصانة البرلمانية، وقانون المحكمة العليا للعدل، وظهائر تعود لمرحلة الحماية، ويتعين نسخها بقانون.

السيد الأمين العام المحترم؛

نخصص المحور الثاني من هذه المناقشة لطرح بعض الأفكار والملاحظات المتعلقة بدور الأمانة العامة في الحياة الجمعوية، والذي تتقاسمون السلطة فيه مع مديرية الحياة الجمعوية في وزارة الداخلية ومع عمال العمالات والأقاليم المختصون بتأسيس الجمعيات حسب القانون التنظيمي للجماعات ومع مديرية العلاقات مع المجتمع المدني في وزارة العلاقات مع البرلمان ومع العديد من الوحدات الإدارية المختصة في الجمعيات في العديد من الوزارات، وهو ما يقتضي توضيح دقيق لاختصاصات كل وزارة وتجنب التقاطع والتضارب بينها، وسنركز في هذه المداخلة على النقط الاساسية التالية:

- نتساءل عن أسباب غياب أية أهداف أو مؤشرات للنجاعة متعلقة بالاختصاصات الموكولة للأمانة العامة في مجال الجمعيات والمهن المنظمة في مشروع نجاة الأداء؛

- نستفسر عن حصيلة أداء الأمانة العامة للحكومة فيما يتعلق بوضع منظومة وطنية إعلامية للجمعيات بالنظر إلى أهميتها في معرفة شفافة وواضحة لحجم الظاهرة الجمعوية بالمغرب؛

- نستفسر كذلك عن أسباب محدودية الطلبيات المتعلقة بالمنفعة العامة للجمعيات، وعدم جاذبية هذه الصفة للجمعيات، وهو ما تكشفه محدودية الطلبات ومحدودية الجمعيات الحاصلة على الصفة، مما يقتضي التفكير في أسباب عزوف الجمعيات عن اللجوء إلى هذه المسطرة.

وننتقل إلى موضوع المهن المنظمة سواء المهن الطبية والشبه الطبية أو المهن التقنية، ونتساءل عن الإجراءات الانتقالية التي وصل اليها ملف نقل الاختصاصات من الأمانة العامة للحكومة إلى الهيئة العليا للصحة فيما يتعلق بالأطباء والصيادلة وممارسي المهن شبه الطبية. كما نتمنى تبسيط ورقمنة مساطر الترخيص الخاصة بمهن المهندسين والمهندسين المعماريين والمهندسين المساحين الطبوغرافيين وتقليص عدد الوثائق المطلوبة انسجاما مع توجه تبسيط المساطر الإدارية.

السيد الأمين العام للحكومة؛

يكتسي مرفق المطبعة الرسمية ونشرات الجريدة الرسمية، أهمية كبيرة في الأمن القانوني لبلادنا، فالمطبعة تتولى مسؤولية نابعة من الدستور وهي تفعيل القاعدة المتعلقة بنشر النصوص القانونية وغيرها.

نثير أمامكم بالخصوص مشكل تبسيط مقروئية النشرات المتعلقة بالإعلانات القانونية والقضائية والإدارية واعلانات التحفيظ العقاري في غياب محرك البحث الخاص بهذه النشرات مما يقتضي التعجيل برقمنة الأرشيف الخاص بأعداد هذه النشرات ووضع محرك بحث وطني مفتوح للعموم لتيسير الولوج لهذه المعلومات، فلا يعقل أن يضطر الأشخاص إلى الانتقال إلى مقر المطبعة الرئيسية بالرباط لمعرفة العدد الذي صدر فيه قرار يتعلق بتأسيس شركة أو إعلان متعلق بنزع الملكية أو إعلان تحفيظ عقاري.

كما أن حجم هذه النشرات والتي تحتوي آلالاف الصفحات لا يسهل عملية الوصول إلى المعلومات المنشورة فيها، يكفي أن نذكر أن فهرس عادي لعدد واحد من هذه النشرات قد يحتوي على 50 صفحة، فيحتاج بدوره إلى فهرس.

كما نتساءل عن التوازن المالي لهذه المطبعة باعتبارها مرفقا للدولة مسير بطريقة مستقلة.

السيد الأمين العام للحكومة؛

في ختام هذه المداخلة، لابد أن نحييكم على التعاطي المتميز مع البرلمان وخاصة في مسألة المبادرة التشريعية للبرلمان والتي يتفق الجميع على محدودية القوانين الصادرة بمبادرة برلمانية، رغم أن الدستور يضع المبادرة التشريعية للبرلمان في نفس مستوى المبادرة التشريعية للحكومة، حيث نص الفصل 78 من الدستور على: "لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين". وندعوكم للتفكير في وضع آلية مباشرة لتبادل الرأي بين أصحاب المقترحات والأمانة العامة للحكومة بخصوص مقترحات القوانين خلال مرحلة عرضها على اللجنة بين وزارية المحدثة بموجب مرسوم قبل إعداد موقف الحكومة بخصوصها، كي يساهم ذلك في التعاون بين السلطتين

التشريعية والتنفيذية ويسهم في تحسين الإنتاج التشريعي للبرلمان.

كما ندعوكم بالمناسبة إلى التفكير في صيغ جديدة للنشر المفتوح للجريدة الرسمية بما ييسر مقروئية النصوص واستعمالها من طرف المرتفقين.

ونجدد التأكيد على أهمية الأدوار التي تقوم بها هذه الإدارة التاريخية وعلى توجيه تحية تقدير للأطر العاملة بمصالح الأمانة العامة، ونساند كل الجهود الرامية إلى تحسين وضعيتها المادية والاجتماعية والوظيفية.

أمام هذ الزخم الإيجابي لنشاط عمل الأمانة العامة للحكومة سنوصت على مشروع ميزانيتها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة المستشار السيد محمد بن فقيه باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل:

السيد رئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السادة والسيدات الأطر والمسؤولين المحترمون؛

السادة أطر المجلس؛

أستغل الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، ميزانية وزارة تعتبرها الأمم دعامة مركزية في استمرارية الدول، فالعدل أساس الحكم، لقد اكتسبت وزارة العدل عبر تاريخ بلادنا مكانة مركزية في البناء الحكومي، ورغم سحب العديد من وظائف رئاسة النيابة العامة من وزارة العدل، فمكانة هذه الوزارة تحتفظ بمكانة محورية في منظومة العدالة ببلادنا باعتبارها الحامل المادي لمنظومة العدالة والمسؤول السياسي عن العمل التشريعي المتعلق بمجال العدالة.

فوزارة العدل تتحمل مسؤولية أساسية في تنزيل خارطة الطريق المتخلفة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، وهي ورش استراتيجي عابر للحكومات ومرتكز على مبادئ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وفق التوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله في العديد من خطاباته ورسائله السامية المتعلقة بإصلاح شامل وعميق لمنظومة العدالة لجعل القضاء في خدمة المواطن.

والوزارة كذلك مسؤولة عن الإسهام في تكثيف مجهودات التنسيق وتعزيز آليات التواصل مع كافة المتدخلين في منظومة العدالة، سواء ما يتعلق بالسلطة القضائية أو بالمهن القضائية.

كما يفرض على الوزارة الاستمرار في العمل على تعزيز آليات التعاون والتواصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية لتحقيق المزيد من النجاعة والفعالية في إطار الاستقلالية المكفولة للسلطة القضائية.

ووزارة العدل التي نناقش ميزانيتها الفرعية اليوم، هي الوزارة التي تتحمل المسؤولية السياسية على استكمال تنفيذ التوافق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، وهو توافق تم التوصل اليه عبر حوار وطني شامل بعد دستور 2011 بمباركة ملكية سامية والذي أنتج لنا وحدة الرؤية والهدف حول منظومة العدالة التي نريدها.

ونجدد على أن ورش إصلاح منظومة العدالة يعتبر مثالا واضحا قابلا للتدريس بخصوص المنهجية الناجحة في إنجاز الانتقالات والإصلاحات الكبرى، فقد تم الاشتغال وفق مقاربة تراكمية تدريجية بدأت بصياغة رؤية واضحة مجمعة، ثم تم التنزيل بعمل تشريعي محكم للقوانين التنظيمية المهيكلة، ثم القوانين الكبرى لمنظومة العدالة والانتقال التدريجية نحو القوانين المكملة للمنظومة والإجراءات المؤسساتية والنصوص التطبيقية اللازمة لها، مع مواكبة كل ذلك بالتقييم والإصلاح في ضوء ما تكشفه الممارسة والتجربة العملية من فراغات.

ورغم التركيب المعقد والمتشابك لمنظومة العدالة وتداخل مصالح وتوجهات الفاعلين والتشبث بالمراكز القانونية المكتسبة، فالإرادة الجماعية تظهر دائما الحرص على أن المصلحة العامة والرغبة الجماعية في التوصل إلى توافقات تستحضر تجويد منظومة العدالة وفعلية الحقوق والحريات للجميع مع ما يقتضيه ذلك من استعداد لتبادل التنازلات وردم الفراغات.

لقد واصلت الوزارة في ظل مسؤولية السيد الوزير استكمال ورش إصلاح منظومة العدالة، عبر الانكباب على قوانين جوهرية في المادة القضائية وخاصة قوانين المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية، ورغم ما أثارته هذه القوانين من نقاشات عمومية محتدة، بسبب بعض المواد التي يبدو منها الخروج عن منهجية التوافق الوطني الجامع حول إصلاح منظومة العدالة، فالحوار الصريح والمسؤول ساهم بشكل كبير في تجاوز سوء التفاهم وتكريس التوازن بين مكونات منظومة العدالة بما مكن من المصادقة البرلمانية على هذين القانونيين المهمين، رغبة في تعزيز الضمانات القضائية الموكولة للمرتفقين، ونتمنى التسريع بإعادة تقديم مشروع قانون المسطرة المدنية في المسطرة التشريعية لتدارك الملاحظات التي حملها قرار المحكمة الدستورية بخصوص النص المصادق عليه، وهي فرصة للإشادة بقرار إحالة هذا القانون على القضاء الدستوري ونشجع بالمناسبة على عرض كل القوانين التي تكون لها تأثيرات قوية على الحقوق والحريات على مسطرة المراقبة الدستورية القبلية الاختيارية.

لقد شكلت وزارة العدل الواجهة الأساسية للتنسيق بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في كل المجالات التي تتعلق بالتعاون بين السلطتين الحكومية والقضائية، ولكننا لاحظنا كذلك كيف ساهم السيد وزير العدل في الحوار غير المباشر بين السلطة التشريعية

والسلطة القضائية بخصوص مشاريع القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية، حيث كان حريصا في مناقشة هذه المشاريع على التعبير عن مواقف كل من السلطة التنفيذية ومن السلطة القضائية والحوار بخصوصها مع البرلمان لإيجاد الصيغ التشريعية التي تضمن جودة النصوص المصادق عليها.

وفي هذا الإطار تميزت هذه السنة بالمصادقة البرلمانية على زخم كبير من مشاريع القوانين ونذكر منها المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية والنظام الساسي للقضاة ومهنة المفوضون القضائيون ومهنة التراجمة وقوانين المؤسسات الخاصة بالأعمال الاجتماعية وقانون الوكالة الوطنية لحماية الطفولة.

وننتظر الاشتغال بنفس الجدية على القانون التنظيمي الخاص بالمحكمة الدستورية والقانون التنظيمي الخاص بالدفع بعدم الدستورية والصيغة الجديدة لقانون المسطرة المدنية إذا تيسرت إحالتها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

البرلمان مستعد للتجاوب وضمان النجاعة التشريعية من خلال تكثيف الاشتغال على هذه النصوص واقتصاد الزمن التشريعي، مع ضرورة استحضار المقاربة التشاركية في إعداد كل هذه المشاريع وفاء للدستور.

وعلى مستوى المهام المتعلقة بالسياسة الجنائية، نعتبر أن هذه السنة سنة تاريخية، فهي السنة التي استطعنا فيها كبرلمان ووزارة انجاز إصلاح تاريخي لنظام العقوبات بلادنا، من خلال الدخول الفعلي لنظام العقوبات البديلة حيز التنفيذ في غشت الماضي، تعبيرا عن السعي المستمر لتطوير أنظمة العقاب الجنائي، حيث تطورت هذه العقوبات من اشكال قديمة للعقاب مرتبطة بالعقوبات البدنية كالضرب والإيذاء الجسدي والقتل والأشغال الشاقة وأنظمة عقاب مرتبطة بالحرمان الاجتماعي من قبيل الحصار أو النفي والطرد من المجتمع، ولكن مع تطور المجتمعات البشرية وصلنا في العقود الأخيرة إلى عقوبات مرتبطة بالحرمان من الحرية والعقوبات المالية، فعبر الزمن كانت الهواجس الحاكمة للمشرع تتمثل في تحقيق الردع العام والخاص وتعزيز مستويات الأمن العام وحماية حقوق الأغيار.

لقد استطاع المشرع البرلماني المغربي تحمل مسؤولية الإصلاح الجزئي لنظام العقوبات الجنحية عبر إدراج خيارات بديلة للعقوبات الحبسية تخدم المجتمع وتسهم في تهذيب سلوك المدانين وتقويمه وفي نفس الوقت تواكب مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يشهدها المجتمع، فما كان مقبولا في السابق لم يبق مقبولا في الحاضر، لن يكون مقبولا بالضرورة في المستقبل.

لقد وضع البرلمان منظومة عقوبات بديلة وترك للحكومة الوقت الكاف لتحضير شروط تفعيلها، ومنذ صدور القانون ونشره في الجريدة الرسمية اخذت الإدارة الوقت الكافي للتحضير البشري واللوجستيكي لإنفاذ بعض العقوبات، ومشروع القانون المالي المعروض حاليا يتضمن اعتمادات وموارد إضافية لتمكين السلطات والإدارات المعنية من تدبير هذا النوع الجديد من العقاب للإسهام في التهذيب وإصلاح سلوك الأفراد.

وفي جانب آخر متعلق بالسياسة الجنائية، نتابع مجهودات الوزارة في مكافحة الفساد، ونثمن الجهود المبذولة على مستوى رقمنة العديد من مساطر منظومة العدالة وندعو إلى المزيد منها، وخصوصا تلك المتعلقة بالبيوعات العقارية بالمحاكم فرغم المجهود الكبير الذي يبذل في هذه العمليات مازالت تحتاج إلى معالجة الكثير من العوائق التنظيمية التي تضمن جودتها وشفافيتها ومردوديتها، وخاصة ما يتعلق بتعميم الرقمنة في مختلف مراحل وعمليات البيوعات العقارية وإحداث آليات لضمان التمويل البنكي لهذه البيوعات وتجويد المعطيات المنشورة، وخاصة ما يتعلق بضرورة نشر تقارير الخبرات المرتبطة بتحديد الثمن الافتتاحي وتمكين المزايدين من مهل زمنية معقولة للأداء، وهي اجراءات من شأنها رفع مردودية هذه البيوعات وتقليص البيوعات التي تتم إعادتها بسبب غياب المتزايدين، وتقليص الشكوك المرتبطة بالعديد من عمليات البيع التي يضطر معها رؤساء المحاكم إلى عدم المصادقة.

ونشيد بالمناسبة بالعناصر المهمة التي تضمنها جوابكم السيد الوزير عن سؤالنا المتعلقة بتقدم قطاعكم في انجاز المشاريع الخاصة به ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتقييم تأثيرها على تحسين مؤشرات النزاهة والشفافية، والذي تعهدتم فيه، السيد الوزير، بمواصلة العمل من أجل إصلاح المنظومة القانونية والاجرائية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومحاربته، وترسيخ قيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام.

وفريق التجمع الوطني للأحرار يحرص دائما في مناقشة الميزانيات الفرعية على تشجيع الوزارات على تسريع أوراش التحول الرقمي، مع ما يستتبعه ذلك من تحسين تجربة المرتفقين والمتعاملين بالمنصات الاليكترونية وضمان الأمان المعلوماتي، ويمكننا القول أن تجربة وزارة العدل تجربة رائدة أبانت عن دور الخدمات الرقمية في تيسير ولوج المرتفقين إليها وإعفاءهم من التنقل إلى المحاكم، خاصة فيما يتعلق بالوثائق ذات الاستعمال الواسع من قبيل السجل العدلي، والمنصات التي يستعملها مهنيو العدالة من قبيل المحامين والعدول... كما أظهرت الهجمات السيبرانية التي استهدفت العديد من المنظومات الوطنية قوة المنظومة المعلوماتية لوزارة العدالة ونوده تحية خاصة للأطر المشتغلة بها، والتي نشجعها على مواكبة هذا التحول بجيل جديد من المحاكم يرتكز على مجمعات قضائية متكاملة تراعي التعاضد بينها في البنيات التحتية.

ونختم هذه المداخلة بالإشادة بروح التعاون والحوار التي حكمت

الحوار بين الوزارة والتمثيليات المهنية المعنية بالمشاريع الإصلاحية الجارية، كما نجدد الدعم لكم، السيد الوزير، في باقي المشاريع التي تعتزمون تنفيذها في السنة المالية القادمة، ونجدد الإشادة بموظفي قطاع العدل لما يبذلونه من مجهودات لضمان فعلية الحق في الولوج إلى العدالة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والانتقال الرقمي:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أتشرف بإلقاء هذه المداخلة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والانتقال الرقمي. وتعتبر محطة مناقشة القانون المالي محطة بارزة في مسار ممارسة العمل الرقابي البرلماني، لما تتيحه من إمكانية الاطلاع الواسع والحيز الزمني الكافي للمناقشة المستفيضة لحصيلة تنزيل السياسات العمومية القطاعية والاستراتيجيات والبرامج والأوراش المنبثقة عنها، والرؤية التوقعية للسنة المقبلة.

وفي مستهل هذه المداخلة، لا تفوتني الفرصة، السيدة الوزيرة المحترمة، أن نعبر لكم داخل فريقنا بهذا المجلس الموقر عن بالغ التقدير لشخصكم الكريم، وأن أحيي فيكم روح المثابرة والاجتهاد لضمان نجاعة تنفيذ التوجهات الكبرى للحكومة في هذا القطاع المتجدد والمعاصر، هذا الأخير الذي يأتي في صدارة الأولويات الاستراتيجية لهذه الحكومة، بالنظر للأهمية التي يوليها القائد الأول، جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، لورش إصلاح الإدارة والانتقال الرقمي والذي ما فتئ يحث عليها في العديد من خطبه، معتبرا هذا الورش جسرا مهما لربح التحديات والرهانات الكبرى لبلادنا على جميع المستويات.

ومن أولى بوادر نجاح هذه الحكومة في هذا الباب الهيكلة الحكومية التي جمعت ورش إصلاح الادارة مع الانتقال الرقمي داخل قطب واحد في إطار الانتداب لدى رئيس الحكومة، لما له من أهمية في تيسير التنسيق الأفقي بين مختلف القطاعات الحكومية الأخرى والمؤسسات العمومية، ومن مؤشرات الارادة القوية لهذه الحكومة لتفعيل وإنجاح هذا الورش هو جرأتها في الرفع الاستثنائي للميزانية المخصصة لها خلال هذه الولاية الحكومية مقارنة بباقي الحكومات السابقة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إنكم تسهرون على قطاع يحمل عدة رهانات على عاتقه، من أجل إشعاع الادارة المغربية والارتقاء بها وتجويد خدماتها كما أنه قطاع يقود مصالحة ثقافية لتكريس الطابع الرسمي للأمازيغية.

لذا في مناقشتنا لكم سوف نظل أوفياء لنفس السؤال الإشكالي المركزي الذي نقارب من خلاله واقع هذا القطاع منذ بداية هذه الولاية الحكومية المتمثل في: أي إدارة نريد لمغرب يخطو بثبات نحو التموقع في مصاف الدول الصاعدة؟ وهل إصلاح الادارة وإنجاح الانتقال الرقمي شأن رهين بالسياسة العمومية القطاعية فقط أم رهين أيضا بانخراط فعلي للمواطنات والمواطنين ومختلف الفرقاء أي له أبعاد ثقافية واجتماعية يجب الانفتاح عليها؟ وأية مداخل لمصالحة تاريخية ثقافية فعلية عبر تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؟

في هذا الإطار سوف أتناول هذه المداخلة في ثلاث محاور الأول يهم ورش الإصلاح الإداري والثاني يرتبط بالانتقال الرقمي والثالث يرتبط بتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية؛

فبالنسبة لورش إصلاح الإدارة السيدة الوزيرة المحترمة؛ حظي هذا الملف منذ عقود باهتمام غير مسبوق وخصصت له عدة مناظرات، ليظل أحد الإشكالات العميقة المزعجة، نتج عنه ممارسات بيروقراطية مزعجة جعلت من الادارة العمومية جيبا للمقاومة نتيجة استفحال بعض مظاهر المحسوبية ومظاهر الرشوة والفساد.

صحيح أن الادارة لا تزال فيها بعض الزوايا التي تحتاج للمعالجة والإضاءة لتخفيف هذا الوضع، وهو ما تعزز بالإرادة الصلبة والقوية لهذه الحكومة في التعاطي المباشر ومواجهة الواقع بتحدياته، لأن المرحلة اليوم تقتضي الحسم واتخاذ القرارات بالعمل المضني والمتواصل، وهو ما تقومون به، السيدة الوزيرة المحترمة، بعيدا عن أساليب البهرجة والضجيج التي يحسن البعض إثارتها لا غير.

إن صورة الإدارة المغربية وفقا لبعض التقارير الصادرة توضح بجلاء التحولات الإيجابية من حيث تحسن وتقدم مؤشر مناخ الاعمال حيث أشار تقرير حديث صادر عن مؤشر الأعمال الشهير "Doing Business" لعام 2023، حصل فيه المغرب على تصنيف مشرف بوصوله إلى المرتبة 53 عالميًا ووفقا للتقرير الذي نشره أيضا المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية سنة 2024 الذي يؤكد هذا التطور بناء على مؤشرات جد موضوعية.

ولنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، كامل الثقة فيكم للدفع قدما بهذا الورش في نفس المنحى التصاعدي، والذي حتما ستظهر نتائجه أكثر في غضون السنوات المقبلة، وذلك إيمانا منا بأن الإصلاحات العميقة والجوهرية غالبا ما تنضج ثمارها مع توالي السنوات، لأنه ليس عمل ارتجالي واعتباطي، بل عمل بمقومات استراتيجية واضحة المعالم وإن شاء الله وقوته تواصلون قيادة سفينة هذا القطاع في الولاية القادمة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

يشكل ورش اللاتمكز الاداري بدوره حلقة محورية لإنجاح الإصلاح الإداري، لما يتيحه من تقريب الادارة من المواطن وتيسير المعالجة الانية وتخفيف العبء عن الإدارات المركزية، وبهذا الشأن لا بد أن نثمن جهودكم المتواصلة لتنسيق هذا العمل عبر اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري بغية إعداد النصوص التنظيمية في هذا الباب والاسراع بإخراجها.

وفي نفس الإطار، نسجل بارتياح التوجه اللامتمركز في مجال الاستثمار استنادا لما تضمنه الميثاق الجديد الذي خول صلاحيات واسعة للهيئات اللامتمركزة، وما أحوجنا لمثل هكذا إصلاحات هيكلية، لأنها تؤسس وترسيخ لممارسات فضلى بالإدارة المغربية، وهو الأمر الذي نبه إليه تقرير بنك المغرب والذي دعا فيه السلطات إلى مواصلة العمل من أجل تحسين مناخ الأعمال.

ونعتقد أنه سيكون من الأهمية إحداث مصالح خارجية لهذه الوزارة بصلاحيات موسعة لتكون النموذج في هذا الباب.

وفي سياق تعزيز ورش اللامركزية، باعتباره قطب الرحى على المستوى الترابي نود التنويه والإشادة بجرأة هذه الحكومة، برفعها لحصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات الترابية بشكل غير مسبوق في تاريخ الحكومات المتعاقبة ل 32% إن الإدارات الترابية تعتبر الواجهة الأولى في تعامل المواطنات والمواطنين مع المرفق العمومي في قضاياهم اليومية الاعتيادية، ومن خلالها تترسخ الانطباعات الأولية حول واقع إدارتنا.

وبخصوص هذه الإدارات يلاحظ وجود تفاوتات عدة، بالنظر لمجال تواجدها ووسطها والفرص المتاحة أمامها للتطور، ما يجعل واقعها لا يتماشى ورهان الرقمنة، سواء فيما يتعلق بالوسائل اللوجيستيكية أو الموارد البشرية المؤهلة إضافة إلى إشكالية ضعف تغطية شبكة الانترنيت.

والملاحظ أنكم بادرتم باتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة بهذا الشأن بتأهيل اليد العاملة في المجال الرقمي لضمان انخراطها في الورش الإصلاحي وإنجاحه.

كما نعتبر إرادتكم في تبني حلول مبتكرة لضمان مردودية أكبر، من خلال مشروع القانون المرن لورش جد مهم. ونتمنى خالصين أن تجدوا أيضا حلولا مبتكرة للتصدي لمظاهر التسلط بالإدارات العمومية من قبل بعض المسؤولين الذين يتسببون في غرامات ضدها تنهك المالية العمومية، إذ لا يمكن استمرار تَقَبُل حصة المنازعات ضد الدولة في جانب الشطط في استعمال السلطة تناهز 5,52% بحسب إحصائيات سنة 2023 من حجم الملفات المثارة أمام المحاكم الإدارية، فهل تستمر الدولة في أداء الغرامات نتيجة تهور وعدم مسؤولية البعض؟

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يسعنا في ختام هذا المحور إلا أن ننوه بجهود الحكومة أيضا في مأسسة الحوار الاجتماعي ونجاحها في ضمان استمراريته، وملتزمة بتفعيل الالتزامات المنبثقة عنه في احترام تام للتعهدات المتفق عليها مع المركزيات النقابية، وهذا بدوره يندرج في رزنامة النجاحات التي حققتها هذه الحكومة وإحدى المكتسبات في إطار تعزيز وترسيخ الدولة الاجتماعية ودولة المؤسسات.

السيدة الوزيرة المحترمة بالنسبة لمحور الانتقال الرقمي؛

سبق وأن باشرنا مداخلتنا بإثارة مؤشر مهم هو الانخراط الحكومي الجاد في هذا الورش العميق والأفقي في نفس الآن، وذلك بزيادة غير مسبوقة في الاعتمادات المالية لهذه الوزارة بغية أجرأة عملية لاستراتيجية المغرب الرقمي 2030 وهنا أضيف مؤشرا آخر يبرز بالملموس التقدم الكبير الذي عرفه المغرب في هذا المجال، بانتقاله من المرتبة 126 إلى 90 اليوم.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، قناعتنا راسخة بأن جميع الأوراش الاجتماعية الكبرى والتاريخية ببلادنا رهينة بترسيخ عقيدة الرقمنة لما تتيحه من إمكانية الوصول إلى أبعد نقطة جغرافية في مسار التواصل مع المواطنات والمواطنين ورصد جميع البيانات الضرورية للمعالجة الآنية والفورية للملفات وتبسيط المساطر والإجراءات وتسريع الإجراءات وذلك بإعمال تقنية الذكاء الصناعي، وحسنا فعلتكم بإحداثكم لمديرة خاصة بهذا الشأن.

ومن مداخل إنجاح الانتقال الرقمي ببلادنا، تبقى ضرورة تعميم شبكة الانترنيت في مختلف ربوع المملكة؛ أولا من أجل دمقرطة هذا الحق بين المواطنات والمواطنين، وتخفيف عبء التباينات، المجالية، وثانيا هو مدخل أساس لإنجاح جل باقي الأوراش الاجتماعية الأخرى، خاصة على مستوى التعليم والتكوين والتأهيل بمختلف اصنافه، وبهذا الشأن نجدد لكم مناشدتنا لوضعه ضمن أولى الأولويات.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

بالنسبة للمحور الثالث المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛ فإننا نعي معكم ثقل المهام وأهمية عامل الزمن في تنزيل هذا البرنامج، إلا أننا نعتبره داخل فريقنا كما سبق وأشرنا في البداية أنه قطاع يقود مصالحة ثقافية بتكريس الطابع الرسمي للأمازيغية، ويعكس مسار مهم محمل بتراكم لنضال كبير منذ أزيد من ربع قرن، كما يحظى برعاية وإرادة ملكية، عززتها الوثيقة الدستورية للفاتح من يوليوز وتنظيمها بقانون تنظيمي مكمل للدستور، بالإضافة إلى تتويج اعلان راس السنة الامازيغية كعطلة سنوية، كل ما سبق يجسد الارادة والمصالحة الحقيقية مع موروث ثقافي وحضاري عريق يشكل جزء مهم من هويتنا الثقافية والحضارية.

وإذ نأمل معكم مواصلة هذا المشوار الحافل بالنجاحات لتحقيق

الأهداف المرسومة ومرامي المصلحة العامة بما فيه الخير والازدهار لهذا الوطن الغالي، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لنا تقديم المداخلة في الشق المتعلق بالمجتمع المدني. وقبل الخوض في تفاصيل هذه المناقشة، أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم بتجديد الثقة المولوية في شخصكم على رأس هذه الوزارة هذا التجديد في شخصكم لدليل على المثابرة والاجتهاد والتجديد العلاقات الذي تباشرون به تدبير هذا القطاع المركب، الذي يجمع بين البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة. التهنئة أيضا موصولة للسيد الكاتب العام الجديد الذي نتمنى له بهذه المناسبة مسار محني موفق.

كما يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول موضوع جد متميز يهم مداخل تطوير الممارسة الدستورية والديمقراطية التشاركية ببلادنا وسبل تطويرها لتستجيب للتحديات والرهانات المجتمعية، كما أن التفاعل المستفيض من قبل السيد الوزير المحترم كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين من حيث دقته والإضافة النوعية التي تضمنها.

وهي مناسبة لأعبر لكم السيد الوزير المحترم عن بالغ التقدير لشخصكم الكريم والتنويه بجهودكم الجبارة في سبيل إنجاح وتيسير عمل أحد أهم الأقطاب المؤسساتية في النظام السياسي، الحكومة والبرلمان، إلى جانب الصلاحيات المرتبطة بالعلاقة بالمجتمع المدني ومهام الناطق الرسمي للحكومة.

كما هي فرصة سانحة، لأتقدم من خلالكم بجزيل الشكر لكافة الأطر التي تسهر معكم وتحت توجيهاتكم لإنجاح عمل وأدوار هذه الوزارة.

السيد الوزير المحترم؛

إن القطاع الذي تسهرون على تدبيره يعتبر في وجهة نظرنا قطاعا أولويا في بعده الوظيفي، الذي لولاه لما أمكن تمرير مختلف الأوراش التشريعية والرقابية وفي مقدمتها قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته.

ينضاف إليها أحد أبرز الأدوار في العلاقة مع المجتمع المدني الذي لم يعد أحد يجادل في مكانته كقطب فاعل الأدوار بين الدولة والمجتمع المجتمع المدني الذي تطور نسيجه ليغطي فراغات وأزمة الديمقراطية التمثيلية.

ناهيك عن مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة، والتي بدورها لا تقل أهمية وحساسية عن باقي الوظائف التي تم سردها، خاصة في ظل اتساع رقعة الإشاعات والأخبار الزائفة المصاحبة للثورة المعلوماتية ومواقع التواصل الاجتماعي والتي أصبحت تغرق أمام شبه فوضى عارمة لتداول الأخبار الكاذبة دون أي سند أو ضوابط أو محددات.

وإذ نأسف مقابل ذلك، أن تظل الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع لا تعكس هذه الأولوية الوظيفية، وكم هي محظوظة الحكومة بوضع شخصية من قيمتكم على رأس هذه الوزارة، إذ بحنكتكم وكفاءتكم والأطقم المرافقة لكم توفقتم في تحقيق تدبير أمثل للإمكانات المرصودة لتحقيق أقصى مستويات المردودية والفعالية والنجاعة.

السيد الوزير المحترم؛

ونحن بصدد مناقشة آخر الميزانيات المرصودة خلال هذه الولاية الحكومية، لقد أبينا إلا أن نواصلها معكم في فريق التجمع الوطني لأحرار بمجلس المستشارين بنفس النسق الإشكالي، إلى أي حد توفقت هذه الوزارة المنتدبة من بلورة أسس التعاون والتوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية وترسيخ جسور متينة ووطيدة بين السلطتين لتعزيز البناء الديمقراطي ببلادنا؟ وهل توفقت في ترسيخ مكانة المجتمع المدني كوسيط فعال بين الدولة والمجتمع؟ وكيف أرست وبلورة مقاربة تواصلية لتقليص هامش الاشاعة والاخبار الزائفة؟

فبالنسبة للعلاقات مع البرلمان، بعيدا عن لغة الأرقام والإحصائيات التي تعكس بجلاء الزخم القوي والكبير والدينامية غير المسبوقة في الأنشطة البرلمانية بمختلف مظاهرها التشريعية والرقابية وتقييم السياسات العمومية، فإن كان له من تفسير فهو النفس الإصلاحي الكبير الذي عرفته هذه الولاية الحكومية بقيادة رئيس الحكومية السيد عزيز أخنوش وتحت التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، الذي يسعى منذ اعتلاء عرش أسلافه المنعمين لوضع المغرب في مصاف الدول الصاعدة وتثبيته كقوة إقليمية فاعلة.

التطور الملحوظ في مستويات التجاوب الحكومي مع مطالب البرلمان، وذلك من خلال الارتفاع المسجل في النسب المصرح بها في عرضكم المتعلقة بالرد على الاسئلة الكتابية والشفوية والآنية والتجاوب السلس والفوري مع مختلف المبادرات المعقولة والجادة وذات المصداقية البعيدة عن المحاولات البئيسة لعرقلة وثيرة العمل الحكومي والبرلماني، فأي تأخر في إنجاز المشاريع أو إخراج القوانين باعتبارها آلية من آليات التنفيذ والأجرأة له كلفة على الاقتصاد الوطني.

هذا النفس، الذي افتقدناه لفتراتٍ سابقة جراء البطء والتأخر في تنزيل مشاريع وأوراش جد مهمة، مقابل الاستكانة لخطاب المظلومية والأعذار.

إن الزخم التشريعي والرقابي للبرلمان بجلسيه، لم يكن ليحقق مراميه وغاياته لولا تثبيت أسس متينة ومهيكلة في تدبير هذه الوظيفة وتعزيز مسار التحديث وتطوير مجال الرقمنة في تدبير الاسئلة وتوفير قاعدة بيانات مرقمنة.

إن مطلب حسن تدبير الزمن البرلماني والتشريعي وضمان نجاعته سيظل قائما، ولن يتأتى ذلك إلا برفع المقدرات والظروف المتاحة للبرلمان لتشجيع مبادرات مقترحات القوانين، دعمًا للمبادرة التشريعية للبرلمان التي تظل ضعيفة مقارنة مع الحكومة، هذه الخاصية ليست حصرا على التجربة المغربية، بل هي ظاهرة تعم مختلف التجارب المقارنة الفضلى في مجال الديمقراطية. إن الضعف المسجل في مقترحات القوانين هو أمر يسائلنا جميعا أغلبية ومعارضة، فبلادنا في حاجة ماسة لدينامية تشريعية قوية، خاصةً بعد دستور 2011 وضرورات تحيين وضمان تناغم الترسانة القانونية مع أحكامه الجديدة.

السيد الوزير المحترم؛

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس، المستشارين جد متيقنين بأن الحكومة لها مبرراتها الموضوعية والمعقولة فيما يتعلق بالتجاوب مع مقترحات القوانين، لتفادي التضخم التشريعي وانعكاساته على المساس بمصداقية المؤسسات والدور الضبطي للدولة، وقد لمسنا بشكل واضح تصوراتها الواضحة وقدرتها على تنزيل القوانين بشكل متراص ومتناغم بالقدر الذي يجعل التشريع آلية للإصلاح وتحقيق التنمية.

إن وضوح الرؤية والتمكن لما يجب أن تكون عليه الأوضاع ومعالجة الإشكالات ينعكس رأسا على النص التشريعي، لا من حيث صياغته وبساطته وجعله متناسبا وملائم وقابل للتطبيق والتنفيذ بسلاسة، بل ويحظى بقبول الفئات المستهدفة به من المواطنات والمواطنين.

كما أن المقاربة التشاركية التي اعتمدتها هذه الحكومة في إعداد مشاريع القوانين والنصوص والتي استغرقت حيزا زمنيا محهما، أسهمت بشكل كبير في تعزيز مناخ الثقة بين المؤسسات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم؛

لا يختلف اثنان في أن المجتمع المدني اليوم بالمغرب، قطع أشواطا جد مهمة في مسار تثبيت مكانته كمكون أساس في الحقل المجتمعي بعد ما يناهز أربعة عقود من التراكم والتجربة الميدانية العملية زكته الوثيقة الدستورية، عبر عدة فصول إلى جانب مأسسته وترسيخ الديمقراطية التشاركية كخيار استراتيجي أمام انحسار إن لم نقل أزمة الديمقراطية التمثيلية التي تظل ظاهرة تكتسح أعتد الديمقراطيات في العالم.

كما يحق لنا أن نقول أيضا أن الديمقراطية التشاركية اليوم من أجل التنمية ليست بديل للديمقراطية التمثيلية، بل هي مكملة لها تحقيق الغايات المثلى المنشودة، وهي بناء وطن والديمقراطية، الذي يوفر مقومات الأمن والعيش الكريم لكل أبنائه من مواطنات ومواطنين ولكل المقيمين فيه من المهاجرين من مختلف الجنسيات.

إن التنامي الكبير الذي يعرفه المجتمع المدني كميا يصاحبه سؤال الفعالية والنجاعة والأثر الميداني على المواطنات والمواطنين؟ ناهيك عن العدالة المجالية بهذا الخصوص وهل توهج ودينامية النسيج الجمعوي تلامس المغرب العميق؟

اليوم المغرب بحسب آخر المعطيات الإحصائية تنشط فيه ما يناهز 320 ألف جمعية، هذا الرقم له عدة تفسيرات، في مقدمتها اتساع هامش ومناخ الحرية والديمقراطية بهذا الوطن الغالي، إلى جانب فتح أوراش كبرى محمد لهذا الزخم منذ بداية الألفية، وإطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمختلف أجيالها والبرامج المنبثقة عنها، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، أيده الله ونصره، والذي تعزز بالوثيقة الدستورية للفاتح من يوليوز 2011.

فالمجتمع المدني اليوم أصبح بدوره ورشا مفتوحا في سياق تعزيز الديمقراطية التشاركية والفرص المتاحة التي كرستها مختلف التشريعات المنبثقة عن الدستور بدءا بالقوانين التنظيمية التي تهم الجماعات الترابية والقانون التنظيمي لتقديم الملتمسات والعرائض... الخ.

هذا الأمر يحيلنا معكم لتلمس طريق جديد في تدبير قضايا المجتمع المدني أو النسيج الجمعوي لبلوغ مستويات متقدمة من الاحترافية، بإقرار حكامة تدبير المجتمع المدني عبر الدعم المتواصل والمواكبة والتتبع لتعزيز قدراته وتقويته لجعله في مستوى التحديات والرهانات المستقبلية لبلادنا، وهي مقبلة على أوراش كبرى على مختلف الجهات، ومن جانب آخر دمجه وجعله في صلب تنفيذ البرامج التنموية بما تتطلبه هذه الأخيرة من تفعيل آليات التتبع والمراقبة والمواكبة والتقييم والمساءلة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين نجدد التشبث بمطلب بناء وتطوير مجتمع مدني منبثق من عمق موروثنا الثقافي والحضاري اعتبارا لكون قيم التضامن والتعاون والتآزر فطرة متجذرة لدى المواطن المغربي كل ما تحتاج هو جعل الجمعيات هي نتاج هذا العمق المتجذر لا أن تتم صناعتها أو استيراد نماذجها.

وإذ نثمن النتائج الإيجابية لاستراتيجية "نسيج" 2022-2026 وتنفيذ برامجها لتوحيد جهود المجتمع المدني الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى اليوم إلى تجميع شتاته من خلال الرصد وتجميع المعطيات ولعل السجل الوطني للجمعيات الخطوة ثاقبة تستحقون عليها التنويه والإشادة.

في سياق هذا التحول والتطور الكبير في حجم النسيج الجمعوي نعاود التذكير بمعطى سبق وأن آثرناه السنة الماضية ويتعلق بهاجس مواصلة تدبير هذا الحقل الكبير الذي يتسع يوما بعد يوم من المركز، فالرهان على المجتمع المدني كما سبق وذكرنا، هو رهان ترابي ومجالي بامتياز وبالتالي نعتقد أن وجود أنوية جهوية لوزارتكم أصبح مطلب أساسي لبلورة استراتيجيات تراعي البعد الجهوي فمتطلبات تطوير المجتمع المدني ليست نفسها على الصعيد الوطني فحاجيات المجتمع المدني بالهامش، أعمق مما هي عليه بالمناطق الحضرية والشبه حضرية خاصة بالمحاور الكبرى التي تعرف نهضة اقتصادية واجتماعية كبرى، سواء تعلق الأمر بالنخب المدبرة لهذه الجمعيات أو الإمكانيات المادية المتاحة لها ومجال وظروف اشتغالها.

من هذا المنبر نجدد ملتمسنا لكم السيد الوزير المحترم، توجيه عنايتكم الفائقة نحو الجمعيات المتواجدة بالمناطق النائية بغية تقوية قدراتها ومواكبتها لتأهيلها خاصة تلك التي تنشط في مجال المرأة والشباب في نوع من التميز الإيجابي.

السيد الوزير المحترم؛

وكما سبق وأن عبرنا في محطة سابقة لمناقشة هذه الميزانية أننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر المجتمع المدني مكسب وربح كبير في سبيل خلق مناصب شغل كبيرة وفرص عمل دائمة ومؤقتة ولعل التوجه نحو إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون حول التشغيل الجمعوي، فعلا هذه المبادرة تسير في المسار الإصلاحي المهيكل الذي تبنته هذه الحكومة منذ تعيينها والتي أيضا تسعى لتأسيس منظومات قانونية متكاملة ومتجانسة وعليه إلى تعتقدون أن يتم إدراج هذا المشروع ضمن مدونة التشغيل بإفراد باب خاص بالتشغيل الجمعوي.

وفيما يتعلق بمهام الناطق الرسمي؛

أود أن أنوه بمنهجيتكم التواصلية الرصينة، التي تشكل نافذة أسبوعية لتنوير الرأي العام بالمعطيات الرسمية الصحيحة، إذا أمام سيادة الخطاب الشعبوي والتهريجي وفي غياب أية ضوابط أثر على الخطاب السياسي لفترة ليست بالهينة، أصبح معه هذا الخطاب ملوث ويسوق مفاهيم ومصطلحات غير مضبوطة ومستمدة من قواميس لا ترقى لمستوى العمل والممارسة السياسية التي نتوق إليها، لتظل كما أسلفت هذه النافذة الأسبوعية بارقة أعتقد يتوجب استثمارها عبر عدة آليات التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر قدر من المواطنات والمواطنين.

وقبل أن أختم مداخلتي هاته، أجدد الثناء والتنويه بكل الأطقم الإدارية المواكبة معكم من مختلف الدرجات وعلى اختلاف المهام الموكولة لها على تفانيها ومجهوداتها، فالصلاحيات المخولة لهذا القطاع مقارنة مع حجم الإمكانيات المالية والبشرية المرصودة له يبرز بالملموس ثقل المهام الملقاة على عاتقكم، لذا فمساندتنا ودعمنا لكم في هذا الباب غير مشروط لتطوير القدرات والتحفيز والارتقاء بالحماية الاجتماعية للموظف.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب العام المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نسعد في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر بتجديد اللقاء معكم في هذا الموعد السنوي الهام، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وفي هذا الإطار يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول موضوع يهم فئة اجتماعية تنتظر منا التفاتة خاصة، كما أن التفاعل المستفيض من قبل السيد الكاتب العام المحترم كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين.

السيد المندوب العام المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، على قدر كبير من الوعي بالأهمية والعناية التي يجب أن تحظى بها بقدر وعينا بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها في سبيل توفير أقصى ما يمكن من الظروف التي تحفظ كرامة ساكنة المؤسسات السجنية، بطبيعة الحال وفق الاعتمادات والإمكانات المادية واللوجيستيكية الممنوحة لكم، ولا يسعنا إلا أن نتقدم لكم ومن خلالكم لكل العاملين بالقطاع من مختلف الفئات والدرجات على نظير المجهودات والتضحيات المبذولة.

السيد المندوب العام المحترم؛

إن حقيقة السجون وساكنتها لا تخفى عن أي متتبع ومهتم، بل لا تخفى عن أي مواطن، حيث بالنظر لأعداد المعتقلين والمعتقلات بالسجون فقط خلال عشر سنوات الأخيرة، مثلا قد لا نكاد نجد مواطن أو مواطنة ليس له قريب من إحدى درجات القرب قد قضى عقوبة سجنية ومعها لامس معاناتها جراء واقع الاكتظاظ المهول.

هذا الواقع يسائل في اعتقادنا الجميع وبدون استثناء، الحكومة بمختلف القطاعات المكونة لها، الفاعل السياسي والاقتصادي والمجتمع المدني الأسرة من حيث كيف السبيل لتخفيف هذا الوضع بالمؤسسات السجنية؟ كيف نجعل هذه المؤسسة فعلا مؤسسة لإعادة الإدماج والإصلاح والتأهيل وليس مؤسسة لإعادة تفريخ مجرمين محترفين؟ ما هي بواعث ارتفاع معدلات الفعل الجرمي وكيف نعمل تخفيفها؟ نعم

الكل يتفق على التشخيص العام والشامل، المفضي لاعتماد مقاربات متعددة يتداخل فيها التربوي بالاقتصادي بالاجتماعي بالثقافي بالزجري لكن كيف السبيل لأجرأة عملية ميدانية ناجعة وفعالة؟

المعطيات التي تبسط أمامنا سنويا تسير في اتجاه زيادة الطاقة الإيوائية للوحدات السجنية عبر تعزيز البنية التحتية، ببناء مؤسسات جديدة وفق معايير تراعى فيها شروط وظروف أنسنة الحياة داخلها، وبإعادة التأهيل لجزء منها.

وعلى المستوى الزجري يتوجب الاشادة والتنويه بجرأة الحكومة في شخص رئيسها السيد عزيز أخنوش والسيد وزير العدل في إخراج وسن قانون العقوبات البديلة ومباشرة مساطره الإجرائية لإيجاد الصيغ التقنية لإنجاح تنزيل وتنفيذ هذا القانون، الذي حتما سيغير مفهوم وفلسفة العقاب بتجاوز فلسفة العقوبات السالبة للحرية التي أبانت الممارسة عن محدوديتها وقصورها، بل عمقت ثقافة العنف في المجتمع.

ونحن اليوم بعد مرور أشهر قليلة على بداية العمل بقانون العقوبات البديلة، يلاحظ أن هناك تجاوب إيجابي من قبل المجتمع بالرغم من استمرار بعض التحفظ في اللجوء إلى إعمال هذه العقوبات هذا الأمر قد نعتبره طبيعيا بالنظر إلى حداثة هذه المقتضيات. إن تنزيل قانون العقوبات البديلة، أسهم في رسم معالم جديدة للسياسة الجنائية ببلادنا، والتي نطمح مستقبلا لنرى تبني سياسات جنائية جهوية تراعي البعد المجالي وخصوصياته.

السيد المندوب العام المحترم؛

يلاحظ من البرامج المعتمدة في إعادة تأهيل السجناء، أن المندوبية راكمت تجربة كبيرة متميزة ونوعية، والتي تتجلى في المبادرات المتخذة، ومن حيث الأرقام والإحصائيات الخاصة بأعداد المستفيدين من هذه البرامج المدرجة في عرضكم، وهو ما يجعلنا في اطمئنان على مستقبل تدبير أحد أصعب القطاعات الموجه لفئة اجتماعية ذات حساسية خاصة وتتشكل من الشرائح الاجتماعية نساء مسنين، أمهات أطفال، أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

فالمؤسسات السجنية بساكنتها، وطن بمواطنات ومواطنين من صنف خاص، نعتقد أننا في حاجة لمقاربة شمولية مؤطرة برؤية واضحة تفضي لاستراتيجية مندمجة.

السيد المندوب العام المحترم؛

نعي معكم قصور الاعتمادات المرصودة لتدبير هذا القطاع، لكن الثقة فيكم لاستثمار الفرص والإمكانات المتاحة لتحقيق أقصى مستويات المردودية والنجاعة والفعالية.

وفي هذا السياق نشيد بتنفيذ 54 ألف عملية ترحيل للسجناء خلال هذه السنة بهدف تقريبهم من أسرهم إذ شأن هذه المبادرات المساهمة في تخفيف الوقع على النزلاء وعائلاتهم ماديا ومعنويا.

وكذا مبادراتكم الرامية إلى تعميم آلات الغسيل بمختلف المؤسسات السجنية، وهي خطوة حكيمة تروم تخفيف الأعباء المادية عن أسر النزلاء من جهة، والحيلولة دون إدخال الممنوعات إلى السجون عبر الملابس أو الأمتعة من جهة ثانية، إذ ستسهم - لا محالة - في تعزيز الأمن الداخلي وتحسين ظروف العيش داخل السجون، وفي سياق تعزيز ضمانات الحقوق نطمح معكم لمواصلة التعاون الوثيق مع الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك من أجل تحسين أوضاع السجناء وتوفير بيئة سجنية إنسانية تتماشى مع المعايير الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالمعاملة والوقاية من التعذيب وتمكين هذه الهيئات من أداء مهامها الرقابية عبر الزيارات الميدانية بما يعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات السجنية.

السيد المندوب العام المحترم؛

لقد ظل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، إيجابيا في تعاطيه مع كل المبادرات الرامية لتحسين واقع الموارد البشرية في مختلف القطاعات وبدون استثناء إيمانا منا بمركزية هذا الورش، وكون نجاح أية مبادرات إصلاحية رهين بانخراط واحتضان كلي من لدن الموارد البشرية الذي بدوره لن يصل لدرجات المردودية القصوى إلا بتحفيزه وتيسير ظروف اشتغاله والاعتراف بمجهوداته.

وفي هذا الإطار نثمن مبادرة تعميم تكوين الموظفين في مواضيع حقوق الإنسان والوقاية من التعذيب ومعاملة السجناء، وتعزيز آلية التظلم داخل المؤسسات السجنية من خلال تبسيط مسار الشكايات ومعالجتها في الآجال المناسبة، ومنح الموظفين أقدمية اعتبارية لحوالي 94% منهم.

وكم نحن في حاجة ماسة لترسيخ ثقافة الاعتراف، وتثمين المجهودات وعدم تبخيس المنجزات بخطاب العدمية والتسفيه، من هذا المنطلق نحيي فيكم جهودكم ومراميكم الساعية الهادفة لتحسين وضعية هذه الفئة وضمان الحماية الاجتماعية لكل العاملين بها.

في الختام، نؤكد لكم دعمنا لإرادتكم في مواصلة ورش الإصلاح والتحول الكبير الذي تعرفه المندوبية العامة لإدارة السجون خلال العقد الاخير ولكل مبادراتكم الهادفة لتحديث وتطوير هذه المؤسسة الإصلاحية لجعلها مساهمة في تنشئة جديدة وإعادة إدماج لهذه الفئة الاجتماعية التي هي جزء يتجزأ من أبناء وبنات هذا الوطن العزيز على قلوبنا جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي في هذه الصبيحة المميزة، تناول مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وإذ أغتنم هذه المناسبة للتعبير لكم عن بالغ تقديرنا واحترامنا لشخصكم الكريم لما حباكم به الله من عفوية وجرأة وكفاءة وصراحة والحنكة السياسية، وهو ما انعكس على تدبيركم لهذا القطاع السيادي الذي يشكا أحد أجزاء بنيان النظام السياسي، إذ يجمع الكل على النتائج الجد إيجابية وآثارها الممتدة على كل المتدخلين في قطاع العدل.

إن ورش إصلاح العدالة وضمان استقلالية السلطة القضائية ظل أحد الاختيارات الكبرى في أجندة ترسيخ المسار الديمقراطي ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، وهو الذي يبرر الالتزام الحكومي من خلال البرنامج الذي تعهدت به ووضعه ضمن أولوياتها الاستراتيجية، وعززته بتعيين شخصية سياسية تتمتع بكاريزما استثنائية وتجربة طويلة في الميدان، مكنتكم من سبر دهاليز هذا القطاع. هذا القطاع المتشعب بكثرة المتدخلين والإشكالات المحمل بها، والساهر على ضمان وحماية الحقوق والحريات والفصل في الخصومات.

الأمر الذي يفسر النتائج الايجابية التي تحققت على أرض الواقع، فالثقة فيكم كبيرة لمواصلة تسريع تنزيل ما تبقى من الورش الذي باشرتموه منذ بداية هذه الولاية الحكومية، والأكيد أن بصمتكم استثنائية وستظل بارزة في مسار وزارة العدل.

كما نسجل بافتخار، حضوركم الوازن والفاعل في المنتديات الدولية واستماتتكم في الدفاع عن المكتسبات الوطنية في مجال الحقوق والحريات والنهوض بأوضاع المرأة وضمانات المحاكمة العادلة، فيما قد نسميه ديبلوماسية العدالة، لأن التعريف بالتطور الحاصل ببلادنا في هذا المجال يمنح الضمانات ويرفع منسوب الثقة ويعزز موقع المغرب في المنتظم الدولي، ويجهض محاولات خصومنا الدنيئة للنيل من السمعة المشرقة لبلادنا.

وفي سياق آخر، نتوق أن تتوفق لجنة إعداد مسودة مشروع مدونة الأسرة كأحد الأوراش التشريعية الحساسة الذي يرعاه صاحب الجلالة، أيده الله ونصره، هذا الورش الذي يعنى بنواة مجتمعنا ذي الهوية الإسلامية السمحة، من أجل ضمان أسرة متماسكة وَمُتَرَاصَة وبغية الحفاظ على القيم الفضلى لمجتمعنا، والذي نتمنى مناقشته وتدارسه بعيدا عن كل مزايدات أو خلفيات سياسوية ضيقة.

السيد الوزير المحترم؛

بدون أية مجاملة أو تعاطف، يمكن اعتبار قطاع العدل خلال هذه الولاية الحكومية من القطاعات الأكثر دينامية وبحركية استثنائية، وذلك سواء تعلق الأمر بالإصلاحات الهيكلية عبر تمرير زخم كبير من مشاريع القوانين ذات حمولة كبيرة ومؤسسة بدءا من المسطرة المدنية والجنائية قانون العقوبات البديلة قانون المفوضين القضائيين... إلخ من باقي المشاريع التي لا تزال في طور المناقشة، حيث أصبحت لجنة العدل والتشريع بالمجلس هي الأكثر اشتغالا، وفي انتظار أن تتوصل بباقي مشاريع القوانين الأخرى وفي مقدمتها القانون الجنائي والالتزامات والعقود وبعض المهن القضائية الأخرى.

وعلى ذكر مشاريع القوانين المهنية، وخاصة مشروع القانون المتعلق بمهنة المحاماة نود أن تحمل مقتضياته بعض المداخل لتخفيف أعباء الاشتراكات، سواء تعلق الأمر بالطلبة الأحرار أو حتى المهنيين الملتحقين، فبكل واقعية كيف يمكن أن نطلب من طالب شاب من عائلة متوسطة أو فقيرة تمكن من اجتياز مباراة الأهلية بنجاح أداء اشتراكات تتراوح حاليا - على ما أعتقد - بين 70 ألف درهم و150 ألف درهم وذلك بحسب الهيئات، بالإضافة إلى بعض التدابير الأخرى سنأتي على مناقشتها في إبانه.

وهذه الملاحظة تسري على العديد من المهن القضائية الحرة، ونعتقد معكم أن التوجه نحو تبني نوع من المرونة وبناء الجسور بين المهن القانونية والقضائية، حتما سيخلق دينامية وحركية وظيفية وسيعزز هذه الوظائف بخبرات كبيرة، نأمل معكم في أن يتم ايجاد حلول مبتكرة في هذا الباب.

السيد الوزير المحترم؛

أنتم وكل الساهرين معكم داخل الوزارة أبليتم البلاء الحسن في مواصلة وتسريع ورش البنيات التحتية التي نشاطركم الرأي فيها، فبدون محاكم ببنايات تعكس هبة ومكانة القضاء، ومكاتب كافية للسادة القضاة وكتاب الضبط وفضاءات لمساعدي القضاء بمعدات لوجيستيكية متطورة تساير التغيرات المجتمعية المتسارعة على جميع المستويات، ستظل عدالتنا عرجاء، في هذا السياق، نأسف معكم لتعثر مشروع مدينة العدالة بمدينة الدار البيضاء الذي تطمحون لتحقيقه، بل إن تصور مدينة العدالة نعتبره من الحلول المبتكرة لتطوير العدالة ببلادنا بالنظر لما ستتيحه من سهولة الولوج للمرفق القضائي وتقديم وتجويد خدماته في ظروف تحترم كرامة المرتفقين وكل المتدخلين.

إن سعيكم الدؤوب لتقريب القضاء من المتقاضين، ترجم إلى جانب رفع عدد المحاكم المتخصصة بالمملكة، بإحداث أقسام متخصصة على مستوى عدة محاكم الاستئناف العادية، والتي فبقدر ماهي مبادرة محمودة وجريئة تدخل في خانة الحلول المبتكرة، فإن آثارها ونتائجها يكون وقعها مباشرا على المواطنات والمواطنين من حيث تخفيف العبء عليهم وعلى كل المتدخلين ماديا ومعنويا.

ما يقال على مساعيكم الكبيرة بالنسبة لتطوير البنيات التحتية وتيسير الولوج للعدالة، يقال على المسار المتطور لتنزيل مخطط الرقمنة بقطاع العدل والقضاء، والذي لطالما عبرتم مرارا وتكرارا على

طموحاتكم التي تتجاوز السقف المحقق الآن، لولا بعض الممانعة التي تواجهونها من بعض الفئات التي تعتبر سقف تطلعاتكم يشكل تهديد لبعض مكاسبها.

وفي سياق آخر، نود إثارة معكم أحد الإشكالات العميقة التي يعرفها القضاء ببلادنا، إلى جانب قضايا وإشكالات التبليغ وما يتشعب عنه من تمديد أمد الفصل في الخصومات، هناك إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الإدارة التي أصبحت عنوان بارز للمساس بالأمن القضائي، إننا نعي جيدا حجم القضايا والمنازعات المثارة والمحكوم بها ضد الإدارة وآثارها وعبئها الثقيل على ميزانية الدولة، لكن نعتقد أن الثقة في الأحكام والقرارات القضائية لا يجب تهتز وتتعمق، ونحن جد متيقنين أن الجزء الكبير من بواعث هذه المنازعات والأحكام والقرارات مبعثه استمرار التعنت التدبيري بالعديد من الإدارات العمومية.

السيد الوزير المحترم؛

ارتباطا بموضوع الموارد البشرية بوزارة العدل، فإننا في فريق التجمع الوطني الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، نشيد بجهود هذه الحكومة في توفير المناصب المالية الممكنة لتعزيز رصيد الوزارة من الكفاءات وبما يتماشى وتشعب المهام والصلاحيات خاصة تفعيل البعد اللامتمركز لهذا القطاع والتي تعتبر خطورة جد مهمة، ومفصلية، لما ستتيحه للإدارة المركزية من التفرغ للقضايا الاستراتيجية الكبرى.

وبهذا الشأن دائما ما نحاول نقل هواجس أبنائنا من الطلبة في التخصصات القانونية الذين أضحوا يطالهم التهميش، بعد تقاسم التخصصات التقنية معهم بهذه الوزارة، بل أحيانا نيلهم للحصة الأكبر من المناصب التي تخصصها، علما أن أغلب الوظائف بأقسام وشعب المحاكم تتطلب تكوينا قانونيا، جانب آخر يلاحظ تحويل العديد من المناصب التقنية لمناصب هيئة المنتدبين القضائيين، أليس من الأجدر بإخضاع هؤلاء للتكوينات التقنية اللازمة التي نعتقد أنها لا تتجاوز امتلاك مهارات الرقن على الحاسوب مباشرة بعد نجاحهم.

فأنتم على دراية بمحدودية الفرص أمام هذه الفئة التخصصات التي تظل محصورة في مكونات العدالة وبعض الوظائف المعدودة بالإدارات العمومية، مقابل العدد الكبير للخرجين في هذه التخصصات التي تفوق مئات الآلاف.

وفي سياق مرتبط بوضعية الموارد البشرية، نجدد لكم دعمنا المطلق في جل مساعيكم الرامية لتحسين الوضعية الاجتماعية للأطر العاملة بهذا القطاع، إيمانا منا بأن الموارد البشرية هي قطب وعصب الإدارة، وتستحق كل التحفيز سواء تعلق الأمر بالعلاوات والمنح والترقيات والخدمات الاجتماعية في سبيل الارتقاء بمنظومة العدالة لجعلها محفزة وجذابة قادرة على استقطاب الكفاءات.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بمناقشة ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، لا أجد من مدخل سوى اقتراح وإبداء رأي وتساؤل؛ إذ نحن اليوم على مشارف عقد من الزمن، من استقلال النيابة العامة من كنف وزارة العدل، ألا تعتقدون أن الحاجة ماسة لفتح نقاش واسع وموسع وإجراء تقييمات موضوعية يكون محمل بالمكاسب المحققة، والمآخذ المثارة في هذا الشأن في إطار السعي لرسم هيكلة قضائية مواطنة وضامنة للحقوق والحريات؟

وفي إطار آخر، ونحن على مشارف المسلسل الانتخابي الذي ستشهده بلادنا في غضون السنة المقبلة والتي تليها، نرى أنه آن الأوان لمحاولة تعزيز بعض الضمانات في مواجهة حملات التشهير والوشايات الكاذبة التي تطال الجسم السياسي بمختلف أطيافه، وذلك من أجل وضع ضوابط صارمة ضد أي اتهامات باطلة ومغرضة أمام اتساع موجة "الفساد الانطباعي" مثلما أدليتم به في خرجاتكم الأخيرة وهو مصطلح يعكس بجد ما نحن عليه اليوم بهذا الخصوص.

وفي موضوع تعزيز الجهاز القضائي بالموارد البشرية الكافية، ولطالما تم فقدان بعض المناصب المالية نتيجة عدم حصول المتبارين على المستويات التي تؤهلهم للإلحاق بالمعهد العالي للقضاء، نعتقد أن يتم اعتماد بدائل تحويل المناصب مثلما هو الأمر بالنسبة لقضاة المحاكم الإدارية، وأيضا ما قام به المجلس الأعلى للحسابات ووزارة التعليم العالي بالانفتاح على الكفاءات التي راكمت تجربة وخبرة قانونية في الإدارات العمومية لتعزيز الجسم القضائي، من أجل الوصول لأعداد القضاة الكافي الذي يتوافق وتدابير الآجال الاسترشادية.

كما نود أن نعزز موقفنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر بأننا داعمون بشكل مطلق لكل التدابير الرامية لتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للسيدات والسادة القضاة، بما يجعلهم يزاولون مهامهم في أتم الاستقلالية والنزاهة والاستقامة.

ختاما، يظل مسعانا جميعا السيد الوزير المحترم، أن تنعم بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، بعدالة مستقلة منصفة مساهمة في ترسيخ قيم المواطنة وفي رفع منسوب الثقة لدى المواطنات والمواطنين كافة في منظومتهم القضائية، ومنسوب جاذبية للاستثمار وزيادة فرص الازدهار والتطور الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا. وسوف أترك المناقشة التفصيلية لمحاور هذه الميزانية لباقي أعضاء الفريق بهذه اللجنة الموقرة.

كما نود بهذه المناسبة التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول نشاط هذا القطاع الأساسي في بنيان دولة الحق والقانون وفي ببلادنا، والتعبير عن استعداد جل مكوناتها التعاون مع الأوراش التشريعية المقبلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نَسْعَدُ اليوم بتجديد اللقاء في هذا الموعد السنوي الهام، لتقديم مداخلتنا حول فحوى ومضامين الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الانسان، حيث نادرا ما تتاح الفرص للتواصل معكم خارج إطار هذا الموعد السنوي.

وهي مناسبة لنعبر عن سابغ مودتنا للسيدة رئيسة المجلس الوطني السيدة أمينة بوعياش وكل الأطقم الإدارية المواكبة لعملها الدؤوب والمضني في مجال ذي اعتبار خاص ويتجاوز كل الحساسيات السياسية ويحظى بمكانة دستورية خاصة.

كما يطيب لنا التنويه والإشادة بمناخ التفاعل والنقاش الهادئ الذي ميز اللجنة بمناسبة هذه المناقشة، والتي تجلت فيها مبادئ وقيم العمل السياسي الجاد من قبل مختلف الفرقاء حول موضوع محط إجماع وطني يتقاطع فيها القاصي والداني وتشكل قطب الرحى في بناء النظام الديمقراطي ببلادنا، كما لا يسعنا الإشادة بالتفاعل المستفيض من قبل السيد الكاتب العام المحترم والذي كان له وقع خاص لدى السيدات والسادة المستشارين من حيث دقته والإضافة النوعية التي تضمنها.

السيد الوزير المحترم؛

إن مقاربة القضية الحقوقية ببلادنا نعتبرها مصدر فخر واعتزاز وانتماء لما حققته بلادنا طيلة مسار وعقود من النضال من أجل ترسيخ هذا المكسب الحقوقي، بتضحيات رجال ونساء بصموا التاريخ السياسي لبلادنا بمداد من ذهب.

بمقابل ذلك، وجد نضال هؤلاء نظام سياسي منفتح ومتشبع بروح الحريات والحقوق، حيث ترجم هذا التجاوب من خلال الدسترة والمأسسة بدءا من تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع مطلع التسعينات من القرن الماضي ووصولا للمجلس الوطني اليوم في صيغته الحالية مثلما أقرته الوثيقة الدستورية للفاتح من يوليوز 2011.

إن البعد الحقوقي ومسار الإصلاحات الكبيرة التي دشنها المغرب في هذا المضمار، أصبح اليوم واجهة تضيء مسار البناء والتحول الديمقراطي ببلادنا ومصدر إشعاع أمام المنتظم الدولي بالنظر لحجم الالتزامات والتعهدات التي يقر بها المغرب ويسعى لأجرأتها داخل منظومته القانونية للمزيد من تعزيز ضمانات الحقوق والحريات بجانب الدستور الذي يندرج في خانة الدساتير الحقوقية بالعالم بالنظر للضمانات الحقوقية التي عززها ضمن فصوله.

ولعل في نقل هذه المؤسسة لوصاية رئاسة لخطوة إيجابية تعكس المكانة الاعتبارية لقضايا الحريات وحقوق الانسان لدى الحكومة.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، حريصون كل الحرص على المساهمة في تعزيز المنظومة الحقوقية ببلادنا كلما أتيحت الفرصة بمناسبة دراسة مشاريع القوانين المعروضة من أجل حقنها بجرعات حقوقية كلما أمكن إدخال تعديلات من هذا القبيل.

كما نغتنم هذه الفرصة لإثارة الانتباه إلى أن التطور الكبير الذي تعرفه بلادنا في هذا المجال والذي يشكل عامل جذب استثماري كبير واحترام من لدن الشركاء الاقتصاديين، فإن هذا النجاح يؤرق خصوم بلادنا ويسعون بكل ما لهم جهد إلى استغلال أية ثغرات قد تحدث جراء هذا الانفتاح واتساع هامش الحرية والديمقراطية.

وهنا نود استحضار بعض الاحداث التي اعقبت خروج ابنائنا للتعبير عن مطالبهم التي نعتبرها جد مقبولة وهي التي تسعى هذه الحكومة جاهدة لتحقيقها، بل هي من أولويات برنامجها الحكومي من خلال تعزيز الدولة الاجتماعية، لكن يجب أن نكون جد حذرين من مؤامرات خصومنا الذين لا يكلون ولا يملون من السعي إلى استغلال مثل هذه الأحداث للترويج لأطروحة عدم الاستقرار والعصيان... الخ من الترهات التي سرعان ما تنكشف قبل غروب شمس هذا البهتان.

نحن اليوم أمام مسار إصلاحي كبير وشامل يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، توج بنصر إعلان عيد الوحدة عقب القرار الامي الأخير الذي أنهى فصول نزاع مفتعل عمر لنصف قرن.

فمن الطبيعي أن أعداء الوطن لن يدخروا أي جهد لاستغلال أي منفذ لضرب صورة المغرب والتأثير على منسوب الثقة الكبير الذي أصبح يحظى به في المنتظم الدولي. ولعل الأدوار الكبيرة التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الانسان شاهدة على هذا الإشعاع عبر الدبلوماسية الحقوقية بمجهودات كل من تعاقبوا على رئاسة هذا المجلس، وصولا لرئيسته الحالية الأستاذة بوعياش التي حظيت بتجديد الثقة لولاية ثانية، اعتبارا لأدوارها وديناميتها في تطوير أداء المجلس ليظل منارة وصرح شاهد على المنحى التصاعدي للحقل الحقوقي ببلادنا.

السيد الوزير المحترم؛

لا يسعنا في الختام داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين إلا الدعم والمساندة لكل المبادرات الأنشطة التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الانسان، وسعينا الدائم لمده بكل ما يلزم من الاعتمادات المالية الكافية لتعزيز رصيده اللوجستيكي ومن الموارد البشرية الكافية للقيام بالأدوار المنوطة بها دستوريا، مع تجديد الثناء والتنويه والشكر للسيدة رئيسة هذا المجلس الموقر ولكل الأطقم

الإدارية المواكبة معها من مختلف الدرجات وعلى اختلاف المهام الموكولة لهم على تفانيهم ومجهوداتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

8) مداخلة باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية:

السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي تناول هذه المداخلة باسم التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية السنوية المخصصة للمحاكم المالية برسم سنة 2025.

وفي مستهل ذلك لا بد من التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض، الذي ساد أشغال هذه اللجنة حول الحصيلة المشرفة لهذه الهيئة العليا للرقابة، كما نشكر السيد الكاتب العام المحترم لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وتنويرهم بمختلف الجزئيات التي تهم تدبير هذه المؤسسة الدستورية وآفاق اشتغالها وتطويرها من أجل حماية المال.

ولا تفوت الفرصة، داخل فريقنا، للتنويه والإشادة بالمجهود الجبار الذي تقوم به هذه الهيأة العليا للرقابة في بلادنا لحماية المال العام من جهة، ثم لتوجيه وتصويب البرامج المنبثقة عن السياسات العمومية.

ولا يسعنا إلا التنويه والإشادة بكل ما تقومون به في سبيل تعزيز ضمانات حماية المال العام، سواء من خلال التصدي لكل أساليب التبذير وسوء التدبير بالآليات الرقابية المخولة لكم قانونا، وكذا من خلال آلية إجراء التقييمات الموضوعاتية للاستراتيجيات القطاعية والبرامج المنبثقة عنها لإعمال آلية التوجيه والتصويب بالتوصيات الدقيقة للرفع من فعالية ونجاعة هذه البرامج.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، نقدر عاليا هذه الطفرة النوعية في عمل والتوجهات الرقابية لهذه المؤسسة الدستورية، التي عززت مسار البناء المؤسساتي والديمقراطي ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، الذي ما فتئ يحث على ضرورة التوزيع العادل للثروة بين المواطنات والمواطنين ولعل من أهم مداخل تحقيق هذا المسعى هو حسن توجيه المال العام لخدمة المصلحة العامة.

السيد الكاتب العام المحترم؛

إن جهود بلادنا في بلوغ مصاف الدول الصاعدة، وضمان ريادتها الاقليمية وحضورها الدولي الوازن، مرتبط بشكل كبير أيضا بتقوية وتعزيز المؤسسات الرقابية، لجعلها مساهمة في خلق الثروة.

ومن مداخل خلق هذه الثروة، هناك التصدي للتسربات والثغرات التي تصيب قنوات الإنفاق المالي، الذي يعتبر المحرك للعجلة الاقتصادية والتنموية، بتحصينه وحمايته وتوجيهه على النحو الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية المرجوة، لإتاحة هوامش مالية إضافية للميزانية العامة، بغية تغطية أعباء الأوراش الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا.

وبهذا الشأن، نثير انتباهكم بأننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، نعي حجم التحديات والرهانات التي تواجهونها لتنزيل رؤيتكم واستراتيجيتكم للنهوض وتطوير أداء المحاكم المالية لتضطلع بأدوارها الرقابية العليا، خاصة ما يتعلق بعدم الملاءمة بين الامكانات البشرية المتاحة أمامكم بمقابل حجم الاعباء والصلاحيات المخولة لكم، المتمثلة في تتبع الانفاق العمومي للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني، بالتدقيق والافتحاص وتقييم البرامج العمومية وتلقي التصريح بالممتلكات...

وبهذا الشأن، سنظل مؤيدين لكل التدابير المتخذة لتدعيم ورفع عدد القضاة بهذه المحاكم لضمان تغطية أعمال الرقابة للأكبر قدر من المؤسسات والإدارات العمومية وهيئات المجتمع المدني التي أصبح البعض يتخذها منفذ للاسترزاق ونهب المال العام.

وفي نفس الإطار نثمن جميع مبادراتكم لتعزيز قدرات ومؤهلات الكفاءات بكل ما استجد في ميدان الرقابة وحماية المال للتصدي لكل مساعي تلويث الدورة الاقتصادية ببلادنا وإغراقها بتبيض الأموال.

بل إن دورات وحلقات التدريب وتبادل التجارب، خاصة مع التجارب الفضلى في هذا المجال، سيعزز جودة وأدوار هذه المؤسسة الرقابية العليا، وسيمكنها من تجاوز بعض الاشكالات في التعاطي مع عديد الإشكالات التي قد تواجههم وفي مقدمتها ثقل المهام وحجم الملفات التي تستوجب المعالجة.

السيد الكاتب العام المحترم؛

لا يمكن لأي متتبع للتقارير الموضوعاتية الصادرة عن مؤسستكم إلا أن يثمنها بالنظر لتركيزها على موضوعات حيوية وراهنية بالنسبة للدولة والمجتمع من جهة، مع ما تحمه من إعادة توجيه أعمال الرقابة موضوعيا ومنهجيا نحو قياس مردودية وآثار العمل العمومي على التنمية بمختلف أبعادها وتوازناتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، بعيدا عن أي تأثيرات أو اعتبارات كيفما كان نوعها أو مصدرها.

ما جعلها تشكل مرجعا أساسيا في أشغال البرلمان والمحاججة في مختلف أنشطة العمل البرلماني. كما أن التوصيات الصادرة أثمرت العديد من المبادرات الإصلاحية والتقويمية للسياسات القطاعية والبرامج المنبثقة عنها.

السيد الكاتب العام المحترم؛

لقد دأبنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين،

طيلة مناقشة هذا القانون المالي بمختلف الميزانيات القطاعية الفرعية أن نخصص حيزا خاصا ومتفردا للموارد البشرية، إيمانا منا بمحوريته في إنجاح أي ورش مهما كان.

لنؤكد لكم في هذا الباب عن دعمنا المطلق لكل التدابير والإجراءات الرامية لتحسين وضعيتهم وتعزيز الحماية الاجتماعية لهم، بل وكل بادرة تسعى للتحفيز والتشجيع وترسيخ روح الانتماء للمؤسسة وترفع من منسوب جاذبيتها الوظيفية.

وفي هذا الإطار، لقد جسدتم أحد الحلول المبتكرة لرفع عدد القضاة بمبادرتكم الهادفة لمنح الفرصة لذوي الخبرة والكفاءة والشواهد العلمية العليا بالالتحاق بسلك قضاة المحاكم المالية وفق شروط ترتبط بأقدمية معينة في الإدارات العمومية، لمسايرة التحولات الجديدة وتنزيل استراتيجيتكم الجديدة.

السيد الكاتب العام المحترم؛

إن الممارس لتدبير الشأن العام الوطني أو الترابي، تواجهه العديد من الإشكالات العملية في تدبيره اليومي خاصة ما يتعلق بتدبير الشأن المالي، بل قد يتفاجأ بظروف طارئة وآنية يكون مطالبا فيها بإيجاد حلول آنية يصعب معها احترام بطء المساطر والاجراءات.

في هذا الباب، نقترح عليكم إمكانية اعتماد مقاربة وقائية عبر انخراط المحاكم المالية على المستوى الجهوي، بوضع خلية يقظة وتتبع يمكن اللجوء إليها لأخذ المشورة في بعض الحالات المستعصية وفق مقاربة استباقية لحماية وحسن صرف المال العام وترشيد الانفاق العمومي.

وفي نفس المنحى، نرى وجاهة تبني مقترح الإشراف على دورات تكوينية موجهة للفاعل الترابي ولأطر الجماعات الترابية لمساعدتهم على تَمَلُّك دقيق لأهم الاشكالات المرتبطة في عمليات صرف الاعتمادات، والتي لاحظوا تكرارها عند افتحاص مالية هذه الجماعات الترابية، وأيضا تنويرهم بكل المستجدات التي قد تطرأ على مستوى التدابير المؤطرة لمالية الجماعات الترابية، وكيفية تطبيقها عمليا بشكل سليم.

في الختام، لا يسعنا السيد الكاتب العام المحترم في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، إلا أن ننوه ونشيد بالعمل الكبير والجاد الذي تقومون به على رأس هذه المؤسسة الحيوية والاستراتيجية لحماية المال العام، ومن خلالكم كل الأطر الساهرة معكم من قضاة وكفاءات إدارية من مختلف الدرجات، وفقكم الله لما فيه خير وصالح الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ثانيا: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

1) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع ميزانية مصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أسعد كثيرا بمشاركتكم هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة.

وأود بداية، أن أغتنم هذه المناسبة، لأعبر بكل ما تحمله الكلمات من عميق معانيها، عن فخري واعتزازي بما حققته بلادنا من مكاسب دبلوماسية هامة في ملف قضية وحدتنا الترابية، بفعل مجهود وعمل دبلوماسي متعدد الجهات يقوده جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بحكمة منيرة ورؤية متبصرة.

فمن ثمار هذه الحكمة الملكية، التي نحصي مكاسبها يوما بعد يوم، صدور قرار مجلس الأمن الأخير، الذي يؤسس لتحول نوعي في المقاربة الأممية لملف الصحراء المغربية، ويكرس لسيادة المغرب على صحرائه ويرجح موثوقية ومصداقية مقترح الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي للنزاع الإقليمي المفتعل حول مغربية الصحراء.

قرار توج بخطاب ملكي تاريخي يرسم من خلاله جلالة الملك حفظه الله معالم مرحلة جديدة في مسار الوحدة الوطنية، عنوانها الثقة في المستقبل وأفقها الحسم الوشيك والنهائي لهذا النزاع المفتعل، بما يضمن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية الكاملة ويؤسس لمسار جديد من عهد التنمية.

وفي صلب هذا التتويج، يأتي القرار الملكي السامي باعتماد عيد الوحدة يوما وطنيا ينعش ذاكرتنا التاريخية الحية، ويؤرخ لمغرب السيادة المكتملة والوحدة الوطنية، كما يشكل نافذة نحو المستقبل لبناء المغرب الصاعد، برؤية تنموية متوازنة، وتلاحم متين للأمة المغربية بين العرش العلوي المجيد والشعب.

كما لا تفوتني الفرصة لأعبر كذلك عن فخري واعتزازي بما بلغته بلادنا من مستويات تنموية مهمة نتاج تنزيل أوراش استراتيجية كبرى يقودها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، همت بناء الانسان والمجال على حد سواء.

وبهذه المناسبة، أتوجه إلى العلي القدير أن يحفظ جلالة الملك محمد السادس وأن يبقيه ذخرا وملاذا لشعبه الوفي، وينعم على جلالته بموفر الصحة والعافية قرير العين بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي

الحسن ومشدود الأزر بصاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد وبكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب وبالإجابة جدير.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

ونحن بصدد مناقشة مشروع ميزانية مصالح رئاسة الحكومة، لابد من الإشادة بالمنجزات الكبيرة للحكومة، التي تحققت في زمن قياسي أمام تزايد حاجيات وانتظارات المواطنات والمواطنين وبروز اكراهات وصعوبات متجددة، تعاملت معها الحكومة بمنهجية قائمة على إرساء قنوات وتوطيد جسور الانصات والقرب من الانشغالات اليومية للمجتمع تنفيذا للتعليمات المولوية السامية.

فلقد تمكنت الحكومة بكل مسؤولية وجدية بتدخل وإشراف مباشرين من السيد الرئيس عزيز أخنوش من مواصلة تنزيل الأوراش الملكية من قبيل ورش الحماية الاجتماعية، برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن، تأهيل المنظومة الصحية، النهوض بالتعليم، وغير ذلك من الأوراش التنموية المهمة.

ففيما يهم قطاع الصحة، وأمام الانتظارات المتزايدة للمواطن وعيد الاكراهات التي يعرفها هذا القطاع، فلقد اجتهدت الحكومة في بلورة تصور إصلاحي توج مؤخرا بالرفع من ميزانية هذا القطاع تنفيذا لتعليمات جلالة الملك، حفظه الله، تصور يجمع بين ثالوث من الأولويات لا يمكن الفصل بينها، أولها تحفيز وتوفير الموارد البشرية، ثانيها خلق مؤسسات استشفائية توفر خدمات صحية ذات جودة وتشكل فضاءات ملائمة لعمل الأطر الصحية، وثالثها تحسين حكامة القطاع.

كما نسجل بإيجابية كبيرة رفع الحكومة لميزانية قطاع التعليم وإيلائها أهمية بالغة لهذا القطاع، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، من أجل إحداث تحول نوعي للمنظومة التعليمية تحقيقا لانتظارات المواطنين.

وسيرا على هذه الإرادة الحكومية في الرقي بالخدمات الاجتماعية الأساسية، نثمن مجهود الحكومة للرفع من الاستثمار العمومي الذي بلغ سقفا ميزانياتي استثنائي يقدر ب 380 مليار درهم، بنسبة تجاوزت 65% مقارنة بسنة 2021، وهو ما يعكس الإرادة القوية لبناء مغرب دامج ينتصر للحقوق الأساسية ويصون كرامة المواطنين.

وعلاوة على ذلك، نشيد بالتزام الحكومة بمأسسة الحوار الاجتماعي وجعله ألية لحلحة كل أشكال الاختلاف التي أثارتها المستجدات القانونية التي جاء بها الإصلاح الشمولي الذي تعرفه عدة قطاعات حكومية، حيث بلغت كلفة هذا الحوار 48 مليار درهم، وهو ما يعكس النفس الاجتماعي لهاته الحكومة ومقاربتها التواصلية المستمرة.

ولعل هاته المنهجية التواصلية، تجد تفسيرا لها في الحمولة الإجرائية المهمة للحكومة والانعكاس الايجابي لحصيلتها على عدة مستويات تنفيذا للبرنامج الحكومي الهادف إلى بناء مجتمع متماسك، خلق اقتصاد وطني قوي، وبناء إدارة حديثة في خدمة المواطن.

ومن نفس المنطلق، نثمن حرص السيد رئيس الحكومة على التتبع والاشراف المباشرين لتنزيل الأوراش الاجتماعية الكبرى المندرجة في إطار الخيار الملكي الاستراتيجي للدولة الاجتماعية تنفيذا للتعليمات المولوية السامية في هذا الشأن، تتبع مبني على اشراك القطاعات الوزارية المعنية، واحترام الأجندة الزمنية، بالإضافة إلى تعزيز الفعالية والنجاعة وانسجام التدخلات القطاعية، وهو ما يفسر عقد اجتماعات متتالية للجان وزارية، كاللجنة الوطنية للاستثمارات، اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، اللجنة البين وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وغيرها من اللجن المحدثة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

نثمن من خلالكم تجاوب السيد رئيس الحكومة مع المواضيع التي يقترحها البرلمان بغرفتيه التي تشكل محور مساءلة بالجلسة الشهرية، والتي تشكل في مجملها مواضيع ذات أهمية وراهنية كبرى، شكل موضوع "التنمية الترابية ورهانات تحقيق العدالة المجالية" محور جلسة يوم الأمس، التي سلط من خلالها السيد رئيس الحكومة الضوء على مختلف التدابير والإجراءات الحكومية الرامية إلى تمكين المواطن من حقوقه الأساسية وتعزيز العدالة المجالية والاجتماعية.

وختاما، سأستغل هاته السانحة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لأطلب منكم إبلاغ تحياتنا وتقديرنا للسيد رئيس الحكومة معبرين عن دعمنا التام للحكومة في تنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية الكبرى للمغرب الصاعد التي تعرفها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

شكرا على حسن إصغائكم.

2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترمة؛

السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

سعيد بالتدخل لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، منوها بمقاربة التواصل المستمر والتفاعل الايجابي الذي يطبع العمل الحكومي مع البرلمان بمجلسيه وكذا بالمجهودات المهمة والمتواصلة التي تبذلونها، السيدة الوزيرة والسيد الوزير وكافة أطر

وزارة الاقتصاد والمالية، لتحديث منظومة المالية العمومية خاصة فيما يتعلق بـ:

- برنامج تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك؛
- برنامج تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة؛
- برنامج تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية؛
- برنامج السياسة الاقتصادية وإستراتيجية المالية العمومية؛
- برنامج تدبير الملك الخاص للدولة؛
- برنامج دعم وقيادة الأوراش الأفقية.

نثمن جهود الحكومة في تعزيز التدابير الجبائية واعتماد تدابير تروم تشجيع الصناعة الوطنية ومواصلة إصلاح الطلبيات العمومية كرافعة ومحفز للاقتصاد الوطني والاستهلاك الداخلي وفرص الشغل على المستوى المحلي، فإننا نؤكد أن هذه الاصلاحات السالفة الذكر تبقى في نظرنا رافعات ذات راهنية تساهم بشكل أفضل في الحفاظ على استدامة المالية العمومية وتعزيز هوامشها الميزانياتية، وتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، وتعزيز علاقة الثقة مع الملزمين، والرفع من نجاعة التدبير المالي والإداري.

وفيما يخص الشق المرتبط بتنزيل الإصلاحات المرتبطة بتبسيط المساطر الجمركية ورقمنتها واعتبارا لما يحمله هذا التوجه من أبعاد مهمة في اتجاه تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودعم المقاولة. نود، في هذا الصدد، أن نلفت الانتباه إلى مسألة إعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية الجمركية، لتيسيرها كآلية لدعم الاستثمار وتسهيل العرض التصديري لبلادنا حتى يمكن أن تؤدي دورها كرافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والصناعي بغرض تنمية القطاعات المنتجة الموجهة للتصدير.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم هو مواصلة مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، بحكم الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المقاولات في التشغيل والإنتاج، وتحريك الدورة الاقتصادية، خصوصا في المناطق الأقل نموا وتحديدا في الجوانب المرتبطة بتعزيز المواكبة غير المالية، إلى جانب تحسين الولوج إلى الصفقات العمومية وسلاسل القيمة الوطنية والدولية.

وفي نفس السياق، ننوه بتفعيل آلية دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في ميثاق الاستثمار، والذي يهدف إلى تعزيز تنافسية هذه المقاولات وتحفيز الشغل والتنمية المحلية الذي نعتبره خطوة هامة لتعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نشيد بمساهمة وزارة الاقتصاد والمالية إلى جانب القطاعات الحكومية الأخرى، في تدبير برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، إضافة إلى باقي البرامج الهادفة إلى تحسين المؤشرات المرتبطة أساسا بالتصنيف المالي والائتماني لبلادنا وهو ما عرف تحسنا نوعيا في الآونة الأخيرة.

ومن جهة أخرى، نساند في فريق التجمع الوطني للأحرار مبادرة الحكومة لمراجعة القانون التنظيمي رقم 13 130 لقانون المالية وكذا الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي الشيء الذي يفتح أفاقا واسعة في مجال بلوغ أهداف الحكامة الجيدة بهذا القطاع الهام والرفع من نجاعته التدبيرية.

كما نسجل بكل اعتزاز النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها بفضل المجهودات المبذولة من طرف الوزارة لربح رهان النجاعة الإدارية والمالية واستدامة المالية العمومية، على سبيل المثال لا الحصر، على مستوى معالجة مشكل التضخم واستقرار الأسعار والتخفيف من أثرها على القدرة الشرائية للمواطنين، وعلى مستوى تصفية وحماية الرصيد العقاري وكذا في مجال دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية الشيء الذي يجعلنا نتطلع إلى تحقيق المزيد من المكتسبات في هذا الباب لتثبيت الإنجازات وتحقيق الريادة الاقتصادية.

ننوه كذلك بالاهتمام الذي توليه وزارة الاقتصاد والمالية لموظفيها من خلال العمل على تفعيل مقتضيات النظام الأساسي الخاص بهم وتنزيل استراتيجية مؤسسة الأعمال الاجتماعية، وتحسين ظروف العمل وكذا ترسيخ مقاربة النوع على مستوى الموارد البشرية التي نعتبرها في مجملها مقاربة صائبة للارتقاء بالأوضاع المهنية والاجتماعية للموظفين.

لابد أن نشيد أيضا بمساهمة وزارة الاقتصاد والمالية، إلى جانب القطاعات الحكومية الأخرى، في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يمثل ثورة اجتماعية حقيقية حيث يعتبر نقطة تحول رئيسية في مسار الإصلاح الشامل لنظام الحماية الاجتماعية ببلادنا، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي الختام، ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار بحصيلة برنامج عمل وزارة الاقتصاد والمالية التي حققتها من خلال المؤشرات الرقمية التي تناولتها السيدة الوزيرة في عرضها للميزانية الفرعية للوزارة والأوراش التي ستنخرط فيها برسم سنة 2026، داعين في هذا الباب بمواصلة المجهودات المبذولة لتحقيق هوامش تقدم هامة من شأنها تقوية الاقتصاد الوطني وخلق تناسق ما بين سياسته في مجال جذب الاستثمارات وكذا قدرته التنافسية، موازاة مع المضي قدما في الوفاء بالتزامها بمواجهة إكراهات الظرفية الاقتصادية الراهنة، ومواصلة تسريع ورش اللاتمركز الإداري على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وتنزيل مختلف التدابير ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، والتي من شأنها خلق فرص الشغل وتوطيد دعائم اقتصاد حديث وتنافسي. وسنصوت على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة المستشار السيد إدريس القندوسي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

حضرات السيدات والسادة؛

وقبل الخوض في تفاصيل المناقشة داخل الجلسة العامة أستغل الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، كما لا بد من الإشادة والتنويه بالعمل المتميز والمجهود الجبار الذي تقومون به داخل وزارة الاقتصاد والمالية بجميع مديرياتها حفاظا على الموارد المالية للدولة وضمان استدامتها وتوازنها وحكامتها، بفضلكم السيدة الوزيرة والسيد الوزير مشكور.

عمل متميز تقوم به الهيئات التابعة للوزارة على رأسها مكتب الصرف، الصندوق المغربي للتقاعد، الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة.

عرض مستفيض فيه زخم كبير، وهو ما يؤكد بأن وزارة الاقتصاد والمالية وزارة محورية متواجدة في جميع السياسات العمومية المبرمجة فأنتم تشتغلون على:

1. دعم وقيادة الأوراش الأفقية؛
2. تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية؛
3. تنزيل النفقات العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة؛
4. اعتماد السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية؛
5. تدبير الملك الخاص للدولة؛
6. حماية المنافسة والأسعار والمقاصة؛
7. تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك؛

السيدة الوزيرة؛

ندعم انخراط الحكومة في تنزيل الإصلاحات المرتبطة بـ:

1. تبسيط المساطر الجمركية ورقمنتها؛
2. تعزيز التدابير الجبائية للرفع من علاقة الثقة مع المُلزمين؛
3. اعتماد تدابير تروم تشجيع الصناعة الوطنية؛
4. مواصلة إصلاح الطلبيات العمومية.

مجهودات مُقدرة بُذلت من طرفكم لمحاصرة التضخم (2%)، وهو ما مكن من الحد بشكل فعال من ارتفاع الأسعار على المدى المتوسط، علما أنه يؤثر بشكل سلبي على النمو، والتشغيل، في مجموع التراب الوطني.

تشرفون على تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يمثل ثورة اجتماعية حقيقية، خاصة فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي المباشر والتغطية الصحية الشاملة.

والذي بشرنا السيد رئيس الحكومة البارحة بعزم الحكومة على الزيادة فيه بالرغم من توالي الأزمات.

كما نسجل بكل إيجابية حضور عناصر الشفافية والوضوح والتواصل المستمر الذي يطبع العمل الحكومي على عدة مستويات فيما يخص المجالات التالية:

- تعزيز الشفافية المالية؛
- تعزيز آليات التحكم في مخاطر الدين العمومي؛
- تحسين ولوج المقاولات إلى التمويل.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم مواصلة مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة خاصة الصناعية منها المشكلة للجزء الكبير من النسيج المقاولاتي، اعتبارا لما يحمله هذا التوجه من أبعاد مهمة في اتجاه توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة وتكريس إطار شفاف يستند على احترام وتطبيق القانون وشفافية المساطر الإدارية.

وفي هذا الإطار نطالبكم، السيدة الوزيرة، بإخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة والمرسوم الخاص بها.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

حققتم نتائج إيجابية:

- دعم الاستثمار العمومي (380) مليار درهم؛
- حماية الرصيد العقاري؛
- انخراط إيجابي في التمويلات المبتكرة.

أمام هذا الزخم الإيجابي نقترح:

بالرغم من المناصب المالية المخصصة للقطاع نقترح:

- إضافة مناصب مالية جديدة للقطاع لتعزيز قدراته؛
- الاستغناء عن آلية كراء المصالح الخارجية والعمل على تعبئة العقار لبناء المصالح الخارجية الخاصة بالوزارة؛
- مواصلة تعبئة العقار العمومي لإنجاح الاستثمار الخاص.

تلكم، السيدة الوزيرة، بعض المقترحات التي نراها ضرورية لمواصلة نجاح الوزارة في أداء مهامها الجسيمة.

وفي الأخير، نؤكد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن الوزارة بأطرها وكفاءاتها، ما يميزها أنها تشتغل بنكران للذات ومهنية عالية ووفق استراتيجية مضبوطة لما فيه مصلحة الوطن.

وعليه، فإننا كسياسيين مطالبون بتشجيع أطر وزارة الاقتصاد والمالية بكافة مديرياتها وهيآتها العامة وتحصينهم لأنهم يحافظون على أمننا المالي وهذا هو الأهم بالنسبة لنا ولوطننا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع ميزانية وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي مشاركتكم هذه مناقشة مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026.

وأود بداية، أن أغتنم هذه المناسبة، لأنوه بالحركية التي عرفها هذا القطاع عبر مجموعة من الإجراءات والتدابير التي همت مختلف الاختصاصات والمهام التي تضطلع بها الوزارة، بما يتماشى مع التحول المهم الذي عرفه القطاع في السنوات الفارطة من خلال قيام الحكومة بإصلاحات هيكلية بدأ بإصدار ميثاق الاستثمار، تحسين مناخ الأعمال، تبسيط المساطر الادارية، ثم ترسيخ حكامة موحدة ولامركزية فعالة.

ارتباطا بموضوع مشروع الميزانية، ننوه بالحصيلة المتميزة للوزارة خلال سنة 2025 فيما يخص تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ويظهر ذلك جليا من خلال حزمة الاستثمارات التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات في دوراتها التسعة بقيمة تفوق 414 مليار درهم وما ستخلقه من فرص شغل مهمة، ناهيك عن الإجراءات المهمة التي اتخذتها الوزارة تنفيذا لخارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال.

فكما تعلمون يشكل الاستثمار دعامة أساسية لنهضة الأمم اقتصاديا واجتماعيا، ويساهم في تحقيق رخائها وازدهارها باعتباره رافعة أساسية ومستدامة لخلق التنمية الترابية الشاملة وتسريع الإقلاع الاقتصادي والألية الوحيدة لخلق فرص الشغل.

واستحضارا لمبتغى تحقيق التنمية الترابية ولمبدأ العدالة المجالية، عملت الحكومة على القيام بإجراءات مهمة تهدف أساسا على ضمان التوزيع المجالي العادل لفرص الاستثمار الخاص على امتداد المجال الترابي الوطني خاصة بالمناطق الأقل حظا في جذب الاستثمار، ويتجلى ذلك من خلال تخصيص منح تحفيزية للاستثمار بهذه المجالات الترابية.

حيث سجلت هذه السنة مصادقة اللجنة الوطنية للاستثمارات على مشاريع استثمارية مهمة تهم قطاعات الاستثمار الواعدة من قبيل صناعة السيارات، صناعة الأدوية، الصناعة الغذائية، الطاقة، اللوجستيك، السياحة وترحيل الخدمات، تغطي المشاريع المصادق عليها 29 إقليما وعمالة في 11 جهة بالمملكة.

فسيرا على هذا التوجه، أصبحنا اليوم نتحدث عن تنزيل مشاريع استثمارية مهمة، أخرها مشروع إحداث أول وحدة لإنتاج البوليسيليسيوم الأخضر في المغرب بالطنطان جهة كلميم وادنون بقيمة 8 مليار درهم، حيث سيمكن هذا المشروع من خلق فرص شغل مهمة لأبناء هذه الجهة وسيقلص كذلك من حدة البطالة المرتفعة بها.

السيد الرئيس المحترم؛

نشيد بما قامت به الحكومة فيما يخص دعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، من خلال إطلاق نظام للدعم خاص بهذه الفئة تستفيد بموجبه من ثلاث أنواع من المنح، الأولى مرتبطة بخلق فرص الشغل، الثانية ترابية أما الأخيرة فمرتبطة بالأنشطة ذات الأولوية.

اعتبارها مكوناً أساسياً للنسيج الاقتصادي الوطني، ومحركاً رئيسياً لخلق فرص الشغل وتعزيز الدينامية الاقتصادية المحلية، كما باشرت وزارتكم على إعطاء الانطلاقة للحملات الترويجية لهذه المبادرة، فمن شأن هذا العمل الترويجي، الاسهام في التعريف بأسس هذا البرنامج وكذا معرفة الحاجيات الحقيقية لهذا النوع من المقاولات بما يحسن من وضعيتها عموما.

أما فيما يرتبط بالتقائية وتقييم السياسات العمومية، فلا تخفى عليكم أهمية هذا المحور في ضمان انسجام وتحسين أداء المدبر العمومي، لذلك ندعو إلى بلورة إطار وطني مرجعي للالتقائية السياسات العمومية الترابية، ليس فقط على مستوى تدخلات القطاعات الوزارية مجاليا، بل كذلك على مستوى تدخلات الجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث بما يضمن الالتقائية والنجاعة بين تدخلاتها على المستوى المجالي، وهو ما من شأنه أن يساهم في التنزيل الأمثل للجيل الجديد من برامج التنمية المندمجة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى الانفتاح على تجربة البرلمان بغرفتيه في مجال تقييم السياسات العمومية، لكونه راكم تجربة مهمة في هذا الشأن، جعلت منه شريكا في تجويد وإنجاح السياسات العمومية من خلال التوصيات التقويمية التي قدمتها مختلف التقارير الصادرة عن المجموعات الموضوعاتية.

ختاما، لنا اليقين في أن هذه الوزارة ستستثمر هذا التحول المهم بما يمكنها من القيام بأدوارها لتنمية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

وتحقيق الالتقائية بين السياسات العمومية وتقييمها، بما عهدناه فيكم من جدية ومسؤولية عالية ونكران للذات وروح الوطنية الصادقة في أفق تحقيق الأهداف التي التزمنا بها كأغلبية وعلى رأسها تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق 2026.

فاستنادا لما سبق، سنصوت إيجابا على مشروع ميزانية الوزارة متمنيين لكم التوفيق والسداد في عملكم، تحقيقا لما نطمح إليه جميعا من نمو وازدهار وتقدم لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا على حسن إصغائكم.

5) مداخلة باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب السامي للتخطيط المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط التي تقوم بعمل مهم في تحليل الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، والقيام بإنتاج المعطيات الإحصائية والحسابات الوطنية بما في ذلك إنجاز دراسات إحصائية وموضوعاتية مهمة وتتبع أثرها على المعيش اليومي للمواطنين.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نشيد بمكانتها العلمية المتميزة على الصعيدين الوطني والدولي وأنشطتها المكثفة لتطوير علاقات الشراكة والتعاون للنهوض بعملها ودورها الحيوي والاستراتيجي كمؤسسة مشهود لها بالكفاءة والخبرة العلمية في مجالات متنوعة نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، إنتاج المعلومة الإحصائية البحوث الإحصائية الدائمة، البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر البحث الوطني حول التشغيل.

نثمن العمل المهم والمتواصل الذي تقومون به السيد المندوب السامي للتخطيط المحترم، منوهين بجودة البحوث ودقتها العالية وقيمتها العلمية التي تنتجها المندوبية السامية للتخطيط في المجالات السالفة الذكر خصوصا على مستوى تنزيل أوراش النموذج التنموي الجديد، والحماية الاجتماعية والجهوية المتقدمة وتأثيراتها الإيجابية في تقوية جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني.

كما نقدر عاليا أيضا المجهودات التي تبذلها المندوبية السامية للتخطيط فيما يخص الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية، وتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة والسياسات العمومية والدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط، والدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان.

ومن جهة أخرى، نسجل بكل إيجابية الانخراط الارادي للمندوبية السامية للتخطيط إلى مراجعة شاملة للبحث الوطني حول التشغيل وتطوير أدوات الرصد وفقاً لأحدث المعايير الدولية، تماشيا مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها سوق الشغل الوطنية والدولية، بما يرسخ دورها كمصدر أساسي للمعطيات الموثوقة في مجالات التنمية وسوق الشغل.

ومن جهة أخرى، نساند في فريق التجمع الوطني للأحرار تنزيل التوجهات التي انخرطت فيها المندوبية السامية للتخطيط لتحديث بنيتها الإدارية والتنظيمية، وتبني استراتيجية للتحول الرقمي لتجويد عملها والحفاظ على تموقعها وريادتها في مجال القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية.

نشيد أيضا بالمؤشرات الرقمية الإيجابية لحصيلة عمل المندوبية السامية للتخطيط التي نفتخر بمنجزاتها، مؤكدين على دعمنا لهذه المجهودات المبذولة للرفع من النمو الاقتصادي الوطني وكذا لبرنامج عملها برسم سنة 2026 الذي تسعى إلى تنزيله بكل ارادية وطموح.

وفي الختام، إيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط بالنظر لأدوارها الهامة، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية المخصصة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6) مداخلة باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2026، منوهين في هذا الباب بحصيلة المجلس في مواكبته للعديد من الأوراش والقضايا المجتمعية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والانفتاح على المواطن والجهات والانخراط في الدينامية الدولية مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة.

ومن جهة أخرى، لا بد أن نشيد بالمكانة المتميزة التي يحظى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الصعيدين الوطني والدولي ودوره الحيوي والاستراتيجي كمؤسسة مشهود لها بالكفاءة والخبرة العلمية وحرصه المتواصل على المزيد من إشراك المواطنات والمواطنين في بلورة آرائه وتقاريره بالموازاة مع القيام بزيارات ميدانية من خلال عقد اجتماعات للجمعية العامة للمجلس وبعض أنشطته في الجهات بهدف

تحقيق إدراك أفضل لمختلف الإشكالات التي تكون موضوع دراسة من طرف المجلس.

لقد لامسنا بعمق العمل المهم والأنشطة التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومساهمته المتميزة وأنشطته المكثفة لتطوير علاقات الشراكة والتعاون للنهوض بعمله وتعزيزه بشكل مستمر وهذا ما يجعلنا ندعم التوجهات التي انخرط فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للرفع من قدراته ومكانته العلمية.

وفي نفس السياق، نؤكد أيضا أن تبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمقاربة توسيع نطاق الإنصات والتشاور بشكل كبير مع الجماعات الترابية، والمقاولة، والمؤسسات الدستورية، والقطاعات الحكومية هي مقاربة صائبة تقوي حضوره وقدرته على الإنصات والتفاعل وتعزز شراكاته على المستوى الوطني.

ومن جهة أخرى، نشيد أيضا بالانفتاح الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الوسط الأكاديمي للالتقاء بالطلبة في الجامعات العمومية والخاصة، والتي نعتبرها فرصة للتفاعل والتواصل بشأن عمل المجلس والقضايا التي يشتغل عليها.

نسجل أيضا بكل إيجابية المجهودات التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مستوى التواصل مع الفاعلين والرأي العام والمواطنين على موقعه الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، مما يساهم في نشر تقاريره وأراء المجلس على نطاق واسع ويعزز إشعاعه وتموقعه الريادي وإسهاماته العلمية.

وفي نفس السياق، ننوه عاليا بالعمل المتواصل الذي تقومون به، السيد رئيس المجلس المحترم، بخصوص جودة البحوث ودقتها العالية وقيمتها العلمية التي ينتجها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الأوراش التنموية التي انخرطت فيها بلادنا والتي نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، ورش الجهوية المتقدمة والذكاء الاصطناعي وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات الواعدة، والأمن المائي وحماية البيئة.

وإذ نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار علاقة التعاون المثمرة القائمة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس المستشارين حول العديد من القضايا المرتبطة بالعمل البرلماني ولاسيما المرتبطة منها بالتشريع وتقييم السياسات العمومية، باعتبارها رافدا مهما لإغناء الأدوار التشريعية والرقابية والتقييمية للبرلمان.

وفي نفس السياق، نسجل بكل اعتزاز تنظيم مجلس المستشارين أشغال النسخة التاسعة من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تخليدا باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 17 فبراير 2025، بمقر مجلس المستشارين والمنعقدة حول موضوع تعميم الحماية الاجتماعية في المغرب: رؤية تنموية بمعايير دولية.

إننا نعتبر بكل موضوعية أن حصيلة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2025 هي حصيلة إيجابية ومهمة سواء تعلق الأمر بمختلف الإصدارات والدراسات والإحالات الذاتية التي قام بإنجازها أو في مجالات التعاون الشيء الذي يترجم بالملموس حجم قدراته التواصلية العالية.

ولا تفوتنا بهذه المناسبة التنويه بانخراط المجلس في تحديث وتطوير آليات ونظم المعلوميات بالمجلس باستعمال برامج يقظة معلوماتية تعتمد على الذكاء الاصطناعي كرافعة مهمة لتجويد عمله والحفاظ على ريادته في مجال القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الختام، إيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبالنظر لأدواره الهامة كمؤسسة دستورية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7) مداخلة باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2026، منوهين في هذا الباب بالمجهودات والأدوار الهامة التي تقوم بها هذه الهيئة الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد ببلادنا بمقتضى الفصل 167 من الدستور.

كما لا يفوتني السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها الإشادة بالعرض القيم والمفصل الذي بسطتم من خلاله مجموعة من المعطيات المهمة التي تعكس أهمية الأوراش التي تدبرونها في هذا المجال والمشاريع ذات الأولوية التي تعملون عليها.

لابد أن نشيد بالمجهودات التي تبذلها هذه الهيئة في مجالات الحكامة والتعاون من خلال عقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية والتي من شأنها الرفع من قدراتها لمكافحة الفساد ومحاربته.

وتبعا لذلك، تبقى المؤشرات الوطنية المرتبطة بتطور وضعية الفساد في منحى تصاعدي والتي نعي بعمق آثارها الاجتماعية ووقعها على النمو الاقتصادي داعين في هذا الباب إلى ضرورة إيلاء أهمية كبرى للجوانب المرتبطة بالتنسيق وضمان الالتقائية والفعالية عبر التتبع

والتقييم لجميع القطاعات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.

كما نسجل بكل أسف ارتفاع مؤشرات تطور الفساد المتضمنة في عدد من التقارير الدولية إلى مستويات مقلقة مما يجعلنا نستحضر بقوة التحديات والإكراهات التي يطرحها تفشي الفساد على مستقبل الشعوب بمختلف تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والبيئية.

ومن جهة أخرى، نعتقد بكل موضوعية أن القضاء على آفة الفساد والنهوض بقيم النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة يقتضي المزاوجة بين التدابير الوقائية والزجرية والتوعوية والتواصلية في إطار الانسجام والتكامل بهدف الرفع من قدرات الفاعلين الوطنيين وكذا تجويد ممارسات الأجهزة والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد في مختلف تجلياته وجعلها تأخذ منحى تنازليا لإحداث التغيير المرتقب.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم للرفع من مؤشرات محاربة الفساد هو ضرورة العمل على الأخذ بعين الاعتبار لمسألة إزالة التعقيدات التقنية التي تحول دون تعميم استفادة المرتفقين من الخدمات الإلكترونية، مع تعزيز مؤشرات المواكبة الافتراضية لمستعملي المنصات والبوابات الرسمية.

وعلى هذا الأساس، نعتبر أن انخراط الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في هذا التوجه يعزز إنجازاتها في إطار التراكم والتدرج في هذا المجال.

وفي نفس السياق، نؤكد على ضرورة تعزيز الحوكمة الاقتصادية والمالية، عبر تكريس المنافسة والشفافية في ولوج الصفقات العمومية، والحق في الحصول على المعلومة، ثم مواصلة رقمنة المعاملات الإدارية وتعزيز فرص الولوج المتكافئ إلى الخدمات العمومية وتمكين المرتفقين من الاستفادة منها على الوجه المطلوب، وكذلك مواصلة نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية.

ووعيا منا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعبر عن كامل دعمنا لهذه التوجهات الاستراتيجية للفترة الممتدة بين سنة 2025 وسنة 2030 التي تروم الانخراط في دينامية جديدة ذات أهداف طموحة لمكافحة الفساد ترتكز على التشاور والالتقائية والفعالية، ومنفتحة على جميع المتدخلين بهذا الورش الهام.

وبالموازاة مع ذلك، نساند أيضا تعزيز حكامة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها فيما يخص تدبيرها المالي والاداري، وخصوصا تطوير الأنشطة الوظيفية والتواصلية واللوجيستيكية وتأهيل نظم المعلومات ووضع رهن إشارتها الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير وسائل اشتغالها في أحسن الظروف ومتمنين لكم كامل التوفيق والسداد في مهامكم.

وفي الختام، إيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تقوم به الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالنظر لأدوارها الهامة، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية المخصصة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

8) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع ميزانية مجلس المستشارين:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نجتمع اليوم من خلال هذه الجلسة التي تكتسي بالنسبة لنا طابعا خاصا، لكونها تشكل محطة للوقوف عند حصيلة أداء مجلسنا الموقر، الذي نتحمل جميعا مسؤولية ممارسته لأدواره، كما نتشارك جميعا هدف ومبتغى تحسين وتجويد أدائه.

هذا الأداء الذي تشكل التوجيهات الملكية أسمى مرتكزاته، خاصة تلك الواردة بالخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة من عمر هذه الولاية، أداء قوامه الجدية والتحلي بروح المسؤولية، وجوهره الإسهام في تسريع مسيرة المغرب الصاعد، والدفاع عن انشغالات المواطنين وتأطيرهم، وروحه الاجتهاد والفعالية.

فلا يحدوني أدنى شك، بأن مسعى تجويد الأداء ظل حاضرا في مختلف تمظهرات مزاولة مهامنا البرلمانية طيلة سنة من الاشتغال، سنة يهمنا تقييمها من جانب الحصيلة أكثر مما يهمنا مقاربتها من زاوية المحاسبة المالية والميزانياتية.

على اعتبار أن حصيلة العمل الإيجابية تشكل رصيدا سياسيا مشرفا لنا كممثلين للأمة، رصيدا يبقى محفوظا في الذاكرة البرلمانية كما يرسم الصورة العاكسة لمؤسسة البرلمان لدى الرأي العام.

كما لا تفوتني هذه السانحة، لأشيد بما بذله السيد رئيس المجلس من مجهود معتبر للرقي بالأداء الكلي للمؤسسة، مجهود يعد ثمرة عمل متواصل ساهم فيه السادة أعضاء المكتب بما يتماشى مع ما نطمح إليه جميعا من تحسين الأداء والترافع البناء عن قضايا المواطن والوطن.

ولنا كامل الثقة في أن السيد الرئيس، بدعم من السادة أعضاء المكتب، سيواصل الرفع من وتيرة العمل لما هو معهود فيه من جدية ومسؤولية ووطنية صادقة، بما يتماشى مع مبتغى ترسيخ البناء المؤسساتي وكسب رهان الصعود التنموي والاجتماعي والاقتصادي لبلادنا تحت قيادة جلالة الملك، حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم؛

سجل مجلسنا الموقر أداء مبهرا فيما يرتبط بوظيفة الدبلوماسية البرلمانية، تنزيلا لاستراتيجية المجلس في هذا الشأن، سواء فيما يتعلق

بالمشاركة المتميزة لمختلف بعثات المجلس على المستوى الدولي والقاري، أو فيما يرتبط بنوعية الشركات التي تربط مجلسنا الموقر مع برلمانات مجموعة من الدول، وكذلك في المستوى التنظيم المتميز لتظاهرات ذات أبعاد دولية.

وفي هذا الشق، ننوه بالبعد المجالي والرمزي الذي يضفيه تنظيم بعض المنتديات والمؤتمرات بحاضرة الصحراء المغربية مدينة العيون، لما يتيحه ذلك من إمكانية اطلاع الوفود المشاركة بالمستوى التنموي الذي بلغته أقاليمنا الجنوبية.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أعبر عن مدى فخري واعتزازي بالتنويه الملكي السامي الذي حظيت به الدبلوماسية البرلمانية بالخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة، والخطاب الملكي السامي بعد صدور قرار مجلس الأمن الأخير، الذي نعتبره ثمرة لمسار طويل من العمل الدبلوماسي لبلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله.

وينبغي فيما تبقى من الزمن الانتدابي، العمل بوتيرة أسرع من واجهة الدبلوماسية البرلمانية، مستنيرين بالتوجيهات الملكية السامية، وفي استحضار للتحول التاريخي الذي عرفته القضية الوطنية، بما يستند على اليقظة والاستباق واستثمار المكاسب الدبلوماسية لربح رهان مرحلة جديدة في مسار الوحدة الوطنية، عنوانها الثقة في المستقبل وأفقها الحسم الوشيك والنهائي للنزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، بما يضمن الوحدة الترابية والسيادة الوطنية الكاملة.

لذلك ندعو إلى تفعيل مجموعات الصداقة والأخوة البرلمانية، وفق استراتيجية عمل تستحضر الأولويات ومؤَسَسَة على التنسيق بين الغرفتين ودَاعمَة كذلك لجهود الدبلوماسية الرسمية التي يقودها جلالة الملك، خاصة وأن اتفاقيات الشراكة والتعاون التي أبرمها المجلس بمدينة العيون مع برلمانات دول إفريقية على هامش الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، سيتم تنفيذها عبر مجموعات الصداقة.

السيد الرئيس المحترم؛

ينتظرا عمل مهم فيما يخص ما تبقى من آليات مزاولتنا لمهامنا الدستورية، ففيما يتعلق بالتشريع لا تفوتني الفرصة لأنوه بأدوار الوساطة التي قادها المجلس لتجاوز بعض الإشكالات العالقة فيما بين الحكومة وبعض الهيئات المهنية المرتبطة ببعض مشاريع القوانين، وبنفس القدر من التنويه أتوجه لجهود مكونات المجلس نحو تجويد مشاريع قوانين مهمة وهو ما يعكسه حجم التعديلات المقترحة عليها والمقبولة، كمشروع قانون المسطرة المدنية والجنائية وقانون المالية.

أما فيما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، فلا تفوتني هذه الفرصة لأقف عند صوابية اختيار مواضيع التقييم وغنى تقارير المجموعات الموضوعاتية وجودة توصياتها ومخرجاتها. وينبغي في هذا الشأن العمل على تجديد منهجية اشتغال هذه المجموعات بما ينسجم مع رهان التجويد.

وفي سياق آخر ينبغي الانكباب على مراجعة النظام الداخلي لمجلس المستشارين، في استحضار تام لأولويات ورهانات المرحلة المؤطرة برهان الارتقاء بالعمل البرلماني، خاصة فيما يرتبط بتخليق وتجويد الممارسة التمثيلية وتحديث أليات مزاولة مهمة الدبلوماسية البرلمانية لجعلها في خدمة الدفاع عن قضايانا العادلة وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية. ففي اعتقادنا لن يتأتى ذلك، إلا ببناء إدارة برلمانية حاضنة للكفاءات ومحفزة للأداء الجيد والمردودية والفعالية المطلوبة، بناء تراعى فيه الكفاءة والاستحقاق ويستحضر الحاجيات الإدارية الملحة لمرحلة المغرب الصاعد من تحول إداري ورقمي مهم.

وأود في هذا الباب، أن أشيد بالعمل المهم للإدارة البرلمانية بدأ بالسيد الأمين العام المحترم، بخبرته الطويلة وحنكته الإدارية، والأطر بكافة درجاتهم والأعوان وغيرهم من العاملين بمرافق المجلس، مستغلا هذه المناسبة لأتوجه لهم بالشكر الجزيل نظير ما يبذلونه من جُهدٍ في سبيل تيسير عملنا وضمان حسن سير عمل المجلس.

كما لا تفوتني الفرصة لأشكر السيدات والسادة أفراد الأمن بمختلف رتبهم وتلاوينهم، نظير ما يقومون به من عمل متواصل ومضني بروح من المسؤولية والجدية في سبيل الحفاظ على أمن المؤسسة وضمان سلامة وافديها.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى التسريع بتنزيل منظام إداري جديد يتلاءم مع ما هو معمول به بالغرفة الأولى التي غيرت منظامها الإداري أربع مرات منذ سنة 2007 في حين ظل هذا المنظام جامدا بمجلسنا الموقر منذ سنة 2013.

فغني عن البيان، ما يمثله التنظيم الهيكلي للإدارة من دور أساسي في تيسير عملها وما يشكله أيضا كحافز مهم لموظفي المجلس ويمنحهم فرصا أكبر للترقي وتقلد المسؤوليات الإدارية.

واستحضارا لحسكم الاجتماعي، السيد الرئيس، فإننا ندعو إلى تسريع تنزيل مشروع الوداية السكنية لموظفات وموظفي المجلس، نظرا لما يشكله هذا المشروع الاجتماعي من أهمية بالغة.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة؛

ينتظرنا عمل كبير وتحديات أكبر، تستدعي منا تكثيف جهدنا الجماعي لمواصلة الترافع والتفاعل الايجابي مع قضايا المجتمع، والدفاع والتعريف بعدالة قضيتنا الوطنية ومجابهة خصوم وحدتنا الترابية، بما يعزز من الثقة في مؤسستنا ويحقق إشعاعها وانفتاحها، ويمكننا من الرقي بمزاولة مهامنا التمثيلية تشريفا لبلادنا ومساهمة في مسار بناء المغرب الصاعد تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا على حسن إصغائكم.

ثالثا، مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

1) مداخلة المستشار السيد محمد بودس باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة)، وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستضيفة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة.

وإنه لمن محاسن الصدف، أن تتزامن هذه المناقشة الدستورية مع احتفالات الشعب المغربي بعيد الاستقلال المجيد وعيد المسيرة الخضراء المظفرة. ومع خطاب 31 أكتوبر الفاصل والحاسم في مسار استكمال ملف وحدتنا الترابية. الذي توج بإقرار مجلس الأمن لقرار تاريخي ومنصف لصالح قضيتنا الوطنية الأولى، حيث أقر باعتماد مبادرة الحكم الذاتي للصحراء المغربية في إطار السيادة الوطنية كحل واقعي وجدي وعملي لحل هذا النزاع المفتعل حول هذه الأقاليم.

وجاء هذا الانتصار بفضل الإشراف المباشر لجلالة الملك على العمل الدبلوماسي الكبير الذي خاضته بلادنا داخل مختلف الأروقة الدولية وكبريات العواصم العالمية والقارية والإقليمية.

وفي إطار ترسيخ روح التلاحم بين العرش والشعب للدفاع عن الوحدة الترابية، قررا جلالته جعل يوم 31 أكتوبر عيدا للوحدة تتويجا لمسار نضالي طويل خاضته بلادنا في مختلف المحافل الدولية.

وإذ نشيد عاليا في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذه النجاحات والتطورات الإيجابية التي تعرفها قضيتنا الوطنية، والمتناغمة مع الركب التنموي التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية على جميع المستويات، حولت مدننا الجنوبية إلى قبلة للاستثمارات الوطنية والدولية والتي كان أثرها المباشر والملموس على حياة ساكنتنا بالصحراء المغربية.

السيد الوزير المحترم؛

نغتنم هذه الفرصة لننوه عاليا بالمستوى الكبير الذي أبانت عليه المؤسسة الأمنية الوطنية افي الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل مختلف الجهات والمناطق بمملكتنا الشريفة، حيث تمكنت بكل حرفية عالية من إحباط المؤامرات البئيسة والمخططات التخريبية التي تستهدف أمن الدولة والمجتمع، من خلال سرعة يقظتها التي أفضت إلى تفكيك الخلايا المرتبطة بالمنظمات الإرهابية العابرة للحدود. وهو ما يبين قوة وصلابة أجهزتنا الأمنية اليقظة في التعاطي مع كل التهديدات التي تطال مصالح الأمة المغربية.

وإذ نؤكد في هذا الإطار بأن تدخلات أجهزتنا الأمنية تأتي في احترام تام لروح الدستور ولحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، ولالتزامات وتعهدات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحريات. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ بلادنا وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وهي مناسبة، نتقدم فيها بتحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية ورجال ونساء الإدارة الترابية، ومختلف الأجهزة الأمنية على تضحياتهم وعلى مجهوداتهم الجبارة لحماية مصالح المملكة والقضاء على كل المخططات التي تستهدف وطننا الغالي والمقدس.

السيد الوزير المحترم؛

استمعنا باهتمام كبير لعرضكم القيم الذي بسطتم فيه الخطوط العريضة لمنهجية اشتغالكم في تدبير هذا القطاع المحوري، الذي له دور كبير في المساهمة في برامج التنمية الترابية. وفي هذا السياق، نستحضر بكل افتخار سهركم الشخصي الجاد والمسؤول في إعداد جيل جديد من برامج التنمية المجالية، التي تستحضر البعد الجهوي والخصوصيات المحلية ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية. لضمان استفادة المغاربة من حصاد ثمار التنمية بمختلف المناطق والجهات.

وتماشيا مع هذا التوجه الجديد والمنسجم مع المسار الذي قطعته بلادنا في مسيرة التشييد والبناء، فقد عرفت بلادنا دينامية تعبوية بالغة الأهمية، توجت بعقد اجتماعات تشاورية للمسؤولين الترابيين مع كل مختلف المتدخلين والفاعلين المحليين على صعيد التراب الوطني. مؤكدين في هذا الإطار على أهمية إشراك المجتمع المدني باعتباره قوة اقتراحية مهمة تساهم بدورها في تنزيل برامج محلية للتنمية المندمجة.

إننا مقتنعون جدا، بأن هذه البرامج الجديدة ستمكن إن شاء الله تعالى من تسريع ترسيخ ركاز الدولة الاجتماعية، وخلق مناخ ملائم للاستثمارات، لدعم التشغيل وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية التي تحتاج إلى توجيه المجهود الاستثماري نحو خارطة طريق جديدة قائمة على بناء الطرق وفتح المزيد من المسالك الطرقية. وكذا دعم التشغيل في المجالات القروية من خلال تثمين المنتوجات الفلاحية عبر إنشاء وحدات للصناعة التحويلية.

ونحن على درجة كبيرة من الثقة بأن تنزيل هذا الجيل الجديد من برامج التنمية المندمجة، التي يسهر عليها السيدات والسادة الولاة والعمال في كل الجهات والعمالات والأقاليم بدرجة عالية من المسؤولية

والغيرة الوطنية، ستكون دعامة كبيرة أيضا للمسار التنموي الذي يقوده جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، بكل ثبات. والتي ستقطع بلا شك مع مغرب السرعتين، وستؤسس لمرحلة جديدة من الاستثمار في الإنسان والمجال بما يتماشى مع الطموحات الريادية للمملكة في بناء مغرب متوازن ومتكافئ، منسجم مع طموحات المغرب الصاعد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن بلادنا مقبلة على تنظيم انتخابات تشريعية في وقتها القانوني، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير، والتي بموجبها تم تكليفكم السيد الوزير المحترم من طرف جلالة الملك، بالشروع في الإعداد الجيد لها. وإذ ننوه عاليا بالأجواء الإيجابية التي طبعت المشاورات السياسية التي جمعتكم مع مختلف الأحزاب السياسية الوطنية، لدراسة القضايا المرتبطة بالإطار العام لهذه الانتخابات التشريعية، حيث مكنت هذه المقاربة التشاركية من إعداد ثلاثة نصوص قانونية همت كل من:

1- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بمجلس النواب؛

2- مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالأحزاب السياسية؛

3- مشروع قانون يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومي خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

إننا مقتنعون جدا بأهمية هذه المشاريع القانونية في دعم مسار الإصلاحات السياسية والمؤسساتية لما لها من تأثير ملموس على تعزيز المشاركة السياسية، وتجديد الثقة في المؤسسات المنتخبة بما يخدم تجربتنا القائمة على مبادئ الاختيار الديمقراطي.

السيد الرئيس؛

إن الجهوية المتقدمة تشكل خيارا استراتيجيا لضمان التوازنات الترابية ولتقليص الفوارق المجالية، فهي تشكل دعامة أساسية لترسيخ اللامركزية الإدارية، عبر منح الجهات صلاحيات أوسع لتنفيذ السياسات العامة. وتعزيز المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، علاوة على مساهمتها الواضحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن ورش الجهوية المتقدمة ببلادنا بلغ مستويات مهمة في تنزيل هذا الورش الملكي الطموح، من خلال حرصكم الشديد، السيد الوزير، على ترسيخ آلية التعاقد بين الدولة والجهاتّ، لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها كما نصت على ذلك الوثيقة الدستورية، لذلك نحييكم مجددا على سهركم المتواصل في مواكبة برامج التنمية المرتبطة بالجهات، ونغتنم الفرصة مجددا، لنؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، على ضرورة تمكين الجهات من مضاعفة مواردها المالية الذاتية حتى تتمكن من القيام بجميع اختصاصاتها التي نصت عليها الوثيقة الدستورية. كما لا يسعنا أيضا إلا أن نشيد بما راكمته بلادنا في ورش اللاتمركز الإداري، حيث حققنا نتائج جد مطمئنة في نقل الاختصاصات من المركز إلى المستوى الترابي.

السيد الرئيس؛

أثبتت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ أن أعلن انطلاقتها جلالة الملك، فعاليتها الملموسة للاستجابة للحاجيات المتزايدة للمواطنات والمواطنين بهدف الرفع من مستوى معيشتهم اليومية، وصيانة كرامتهم. حيث تميزت حصيلتها المتعلقة بالشطر الثالث بتوجيه البرامج للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة، وكذا إطلاق جيل جديد من المبادرات الخلاقة لفرص الشغل.

وفي هذا الإطار نجدد دعوتنا لكم السيد الوزير إلى ضرورة:

- تجميع كل الجهود الحكومية لاستهداف تنمية العالم القروي خصوصا الدواوير؛

- مواصلة تنفيذ برامج التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي؛

- دعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالأحياء الهامشية والمراكز القروية الأقل تجهيزا؛

- دعم تشغيل الشباب بالوسط القروي تشجيعا للاستقرار في هذا المجال الترابي.

السيد الوزير المحترم؛

إن الجماعات الترابية باعتبارها مؤسسات دستورية تضطلع بأدوار طلائعية في مخططات وبرامج التنمية المستدامة، وهو ما يفرض توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة لتحقيق رهانات الشأن المحلي، خصوصا بالجماعات القروية والجبلية التي تعاني من نقص كبير في مواردها.

ولا تفوتنا الفرصة إلا أن نهنئكم مجددا على الإجراء الشجاع الخاص بتمكين الجماعات الترابية من الحصول على موارد مالية إضافية لتعزيز التنمية المجالية، إجراء حكومي شجاع رفع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 32%.

ولا شك أن هذا الإجراء سيكون له أثر ملموس ومباشر في تحقيق أهداف التنمية المجالية للوصول إلى تحقيق رهانات التدبير المحكم والفعال، على أمل أن يتم الزيادة فيه مستقبلا. مع العمل على ضرورة إصلاح مدونة الجبايات المحلية، والإسراع في إخراجها إلى حيز الوجود.

السيد الوزير المحترم؛

إن بلادنا لم تسلم من التغييرات المناخية والتي فرضت تحديات كبرى جراء تزايد مخاطر الكوارث الطبيعية، التي تشكل خطرا كبيرا على الأرواح والممتلكات، وإذ نؤكد في هذا الإطار، بالدور الكبير لفرق

الإطفاء التي تعاملت بمهنية عالية مع موجة الحرائق التي عرفتها غابات المملكة، ما يفرض مواصلة كل مجهوداتكم الرامية إلى تأهيل وتقوية قدرات مرفق الوقاية المدنية عبر:

- برامج طموحة لتطوير وإنجاز البنيات التحتية الضرورية؛

- تجهيز المجالات الترابية بالوسائل اللوجستيكية ومعدات الحماية والتدخل وغيرها من المعدات الضرورية لضمان حسن تدخلات فرق الوقاية والإنقاذ؛

- إيلاء عناية خاصة بأفراد الوقاية المدنية والقوات المساعدة، والعمل على الاهتمام بهذا القطاع المهم من خلال تكثيف عدد العاملين به. والملائمة في الأجور عبر إخراج نظام آساسي خاص بالوقاية المدنية يراعي هذه الملائمة؛

- رصد المعدات الكافية والمتطورة التي تستجيب لحاجيات وضروريات المرحلة في بعض المجالات الحضرية التي لا تتوفر على مراكز للوقاية المدنية.

وفي هذا الإطار، نلتمس منكم السيد الوزير التدخل لفائدة ضحايا الحريق الذي شب في المحلات التجارية بقبة السوق بمدينة تازة، والذي أتى على أكثر من 40 محل تجاري بهذا السوق التاريخي، الذي يوجد بقلب المدينة العتيقة، والذي يعتبر مصدر رزق للكثير من العائلات.

ونغتنم الفرصة لننوه بالعمل الكبير الذي قامت به السلطات المحلية وعناصر الوقاية المدنية لإخماد الحريق، الذي كبد التجار وأصحاب المحلات التجارية خسائر كثيرة تعد بالملايين أثرت بشكل كبير على حالتهم المادية، وهو ما يستدعي التفاتة خاصة لهؤلاء المتضررين، تمكنهم من تجاوز هذه الخسائر ومباشرة النشاط التجاري بهذا السوق التاريخي والنابض لمدينة تازة.

السيد الرئيس؛

إن بلادنا تعاني من إجهاد مائي كبير جراء توالي سنوات الجفاف، واليوم هناك ضغط كبير على مواردنا المائية، وفي هذا الإطار نؤكد على نجاح المملكة في تحسين تسيير الموارد المائية، من خلال البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، والذي مكن من تأمين تزويد المجالات الحضرية والقروية من هذه المادة الثمينة.

وأخيرا، نحن واثقون بأن حصيلة هذا القطاع مشرفة بمؤشراتها الملموسة والتي ستمكن من دعم المنجز الحكومي والمسار التنموي الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة المستشار السيد جمال الوردي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة المختصة)، وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستضيفة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة، وكذا نتتبع فيها التطور الحاصل في هذه الميزانية السنوية، وهي كذلك فرصة لتقييم مختلف السياسات العمومية التي يدبرها القطاع. والوقوف أيضا على الإكراهات التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة، اعتبارا بأننا أمام أخر ميزانية سنوية في هذه الولاية التشريعية.

وفي هذا الإطار، نحييكم عاليا السيدة الوزيرة على الروح الوطنية التي تديرينا بها هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي طيلة أربعة سنوات من التدبير السياسي المحكم الذي كان له أثره الإيجابي والمباشر على المغاربة قاطبة.

إن هذه النجاحات والمنجزات والمكاسب التي تحققت جاءت تتويجا لارتفاع منسوب أداء هذه الحكومة الاجتماعية التي لم تختبئ وراء السياقات الدولية المضطربة، ولا وراء الفيضانات، والتضخم العالمي، ولا وراء أي أزمة من الأزمات، بل اختارت هذه الحكومة مواجهة هاته التحديات والأزمات بكل جرأة ومسؤولية سياسية لتحويلها إلى فرص حقيقية للنجاح والمثابرة، مكنتها والحمد لله من الوفاء بالبرنامج الحكومي لتنفيذ كل الالتزامات والتعهدات الحكومية، وتنزيل مختلف الأوراش المفتوحة وعلى رأسها تنزيل أسس وركائز الدولة الاجتماعية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

مرت سنتين على كارثة زلزال الحوز، الذي خلف دمار مهول شمل الإنسان والمجال، غير أنه بفضل الله أولا، ثم بفضل التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك، وبفضل العمل الجاد والمسؤول لهذه الحكومة في تنزيل خارطة الطريق الوطنية لإعادة الإعمار، حيث تمكنت بلادنا ولله الحمد من إحراز تقدم كبير على مستوى إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال، رغم صعوبة التضاريس الوعرة، وقلة اليد العاملة بالمنطقة، علاوة على صعوبة التنقل، وكذا صعوبة إيجاد عقار مناسب للبناء يستحضر طبيعة العقار بالمنطقة، حيث تمكنت هذه الحكومة بروح عالية من المسؤولية من تأهيل البنية التحتية الأساسية والمرافق الاجتماعية، فضلا عن إعادة بناء عدد كبير ومهم من المنازل

المنهارة، والتي سبق أن قدمتموها لنا في عرضكم. بعد سنتين من الدعم المباشر لفائدة الأسر التي فقدت منازلها.

هذا مجهود كبير يحسب لكم السيدة الوزيرة، غير أنه لابد من مضاعفة هاته الجهود لتمكين العديد من الأسر التي لم تستفيد من عملية الإيواء إلى حدود اللحظة من الاستفادة بدورها.

وفي هذا الإطار ندعوكم مجددا السيدة الوزيرة إلى إحداث مؤسسة وطنية تعني بقضايا الجبل، تسهر على التقائية المشاريع فيه، على غرار وكالة تنمية الأطلس الكبير من أجل تأهيل المناطق الجبلية ليكون عملها متواصل ودائم، وليس ظرفي تشرف بشكل مباشر على تنميته، وفق خصوصية المجال الجبلي لدعم برامج التنمية المجالية ودعم استقرار الأسر بهذا الوسط الجغرافي المغربي. وتنظيم مجال العمران وتحسين وتجويد البناء من أجل تدبير حضري متجدد لتبسيط مساطر التعمير بالوسط القروي والجبل. أو على الأقل البقاء في هذه المؤسسة من أجل الاعتناء بقضايا الجبل بدل 5 سنوات.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن التنزيل المحكم للبرنامج الملكي لدعم السكن، قد مكن من تحقيق نتائج جد ملموسة على أرض الواقع، وذلك بفضل توسيع دائرة المستهدفين التي شملت الأسر الفقيرة والمتوسطة، وكذا مغاربة العالم. إنه برنامج طموح يسير بثبات نحو تعزيز أسس وركائز الدولة الاجتماعية، باعتباره يمثل جيلا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، والذي أصبح واقعا ملموسا ينضاف إلى كل المنجزات الكبيرة التي تحققت في العهد المحمدي، عهد البناء والتشييد.

إن المؤشرات والأرقام المعلنة في عرضكم السيدة الوزيرة تؤكد بأن هذا البرنامج الضخم يعد إجراء تاريخيا غير مسبوق، يرقى إلى طموحات المغرب الصاعد، فهو الأول على الصعيد القاري، حيث خلق دينامية اقتصادية مهمة بفضل ارتفاع مبيعات الإسمنت، ومبيعات الأراضي الحضرية، وقروض الإسكان، والمعاملات العقارية وغيرها من المؤشرات الإيجابية.

وفي سياق هذا الزخم الإيجابي، ندعوكم السيدة الوزيرة إلى توسيع دائرة الاستهداف لهذا البرنامج بالعالم القروي والمناطق الجبلية، لتلبية احتياجات السكن بهاته المجالات الترابية، التي ستمكن من المساهمة في خلق بيئة مشجعة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي داخل هاته المناطق. مع ملتمسنا بضرورة رفع شرط 2023 بالنسبة للعقار المتميز المشمول بالدعم وفتحه ليشمل المخزون الكبير الذي لازال راكدا والذي من شأنه فتح المجال الراكد في السكن لتوسيع مجال الاختيارات.

السيد الرئيس؛

ننوه عاليا بمجهودات الحكومة في بلورة مشاريع وبرامج جديدة تنهل من معين النموذج التنموي الجديد ومن مخرجات الحوار الوطني للتعمير والإسكان تماشيا مع التوجهات الملكية السامية لتحقيق الانصاف المجالي والترابي.

وفي هذا الإطار نثمن عاليا داخل فريقنا الارتفاع الحاصل في نسبة التغطية بوثائق التعمير داخل مختلف المجالات الترابية، وهي مناسبة نؤكد فيها على نجاحك السيدة الوزيرة في بلورة مشروع قانون متعلق بالوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، الذي من المنتظر أن نناقشه جميعا داخل مجلسنا الموقر، والذي نأمل داخل فريقنا بأن يشكل أرضية صلبة للارتقاء بالأدوار الاستراتيجية التي تلعبها هذه الوكالات في التخطيط الحضري. وفي هذا السياق نطالبكم بتسريع إخراج تصاميم التهيئة بالعديد من المدن بمختلف المناطق المغربية، لذلك نجدد مطالبتكم مرة أخرى السيدة الوزيرة بالعمل أكثر على:

- استحضار خصوصية المناطق الجبلية والقروية لتسهيل الحصول على رخص البناء؛

- تنزيل سياسات مجالية وترابية تراعي خصوصية الأقاليم والجهات المغربية؛

- تعبئة الموارد البشرية والمالية واللوجستيكية الممكنة لتحقيق التوازنات المطلوبة في تغطية التراب الوطني تكريسا لمبدأ الدولة الاجتماعية؛

- مواصلة تبسيط المساطر القانونية للتعمير بالعالم القروي؛

- تقوية جاذبية المجالات الترابية والجانب المؤسساتي عبر ترسيخ سياسة عمومية ومجالية تضمن الاتقائية في سياسة إعداد التراب؛

- تنزيل برامج جهوية خاصة بتقليص الفوارق المجالية، وسن سياسات تحقق التوازنات بين المدن الكبرى والمراكز الصاعدة والجماعات الترابية التي تنتمي إلى الجبل المغربي؛

- تسريع المصادقة على المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة للمدن لتحفيز الاستثمار في مجال العقار؛

- إشراك المقاولات المتوسطة والصغرى للانخراط في المشاريع التي تشرف عليها وكالة العمران؛

- رد الاعتبار للموروث العمراني المغربي في مشاريع تأهيل المدن العتيقة وإبراز الخصوصية الثقافية المغربية في مشاريع العمران والبناء؛

- توظيف البعد الأمازيغي في مشاريع العمران الذي يتميز بخصوصيته وبجمالية تصاميمه.

ونثير انتباهكم، السيدة الوزيرة، بأن برامج تأهيل المراكز القروية الصاعدة، قد ساهمت في إحداث دينامية مهمة على مستوى خلق أقطاب للتجمعات السكنية، ونغتنم الفرصة لنذكركم بمطالبنا التي سبق لنا أن ناضلنا عليها ولازلنا نناضل عليها داخل مجلسنا الموقر،

والمتعلقة بتغطية العالم القروي والمناطق الجبلية النائية بجيل جديد من وثائق التعمير، مع تسريع منح رخص البناء بالوسط القروي، حتى نقطع مع مغرب السرعتين، ولكي تتمكن هاته المجالات الترابية من الاستفادة من جيل جديد من وثائق التعمير أكثر مرونة وفعالية وبأثر ملموس يستهدف دعم استقرار سكان البادية المغربية في أراضيهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

لقد عجزت البرامج الحكومية خلال العشرية الأخيرة عن معالجة السكن غير اللائق، بعدما تراخى المدبر الحكومي في تنفيذ تعهداته والتزاماته للقضاء على السكن الصفيحي والبناء العشوائي، الذي زحف على ضواحي المدن مشكلا أحزمة اسمنتية تعرقل مخططات التنمية بمختلف المدن المغربية.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في سبيل محاربة السكن غير اللائق اتضحت أنها فشلت في القضاء عليه في بعض المدن المحورية لأنها اصطدمت بعراقيل أعاقت مواصلة تنفيذ هذه البرامج مما جعلنا نقتنع بفشل البرامج السابقة، في أفق بعثه من جديد للقضاء على باقي النقاط السوداء والمنتشرة في بعض المدن الكبرى.

ونحن في منتصف العقد الثالث للألفية، فإنه لم يعد من المقبول بتاتا وجود أي شكل من أشكال هذه المدن الصفيحية، خصوصا وأننا مقبلون على محطات واستحقاقات عالمية، لذلك فإننا في التجمع الوطني للأحرار نعتبر هذا الورش أحد أبرز الاولويات إلى جانب منظومة التكوين والصحة لضمان فرص العيش الكريم لهذا الجيل وللأجيال اللاحقة.

نعم، لقد حقق هذا البرنامج نجاح كبيرا في العديد من المدن، إلا أنه لازالت هناك بعض النقط السوداء التي تشوه المدن المحورية، لذلك نريد منكم السيدة الوزيرة تقديم توضيحات بشأن تصور الوزارة للقضاء نهائيا على هذه التجمعات الصفيحية.

ونطمح أن يكون الشطر الثاني من هذا الورش مخصص لمحاربة البناء العشوائي والاحياء العشوائية والآيلة للسقوط لضمان فرص السكن والعيش الكريم لأبناء هذا الوطن الغالي باعتبارهما أحد الحقوق الدستورية الأساسية المكفولة لكل مواطن.

ونغتنم الفرصة لنحثكم، السيدة الوزيرة، على إشراك القطاعين العام والخاص من أجل توفير سكن لائق بمواصفات جيدة تتيح خدمات القرب لفائدة المستفيدين من تلك المشاريع المزمع إنجازها، بشكل يضمن الجودة ويحقق الاندماج العمراني ويعزز السوق العقاري ويختصر الوقت في الإنجاز لمواجهة الحاجيات على أوسع نطاق.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار متفقون مع المقاربة التي جئتم بها لمعالجة الاختلالات المتوارثة والتي تعوق الاستثمار والتنمية ولك من الشجاعة السياسية ما يكفي لمحاصرة مختلف اللوبيات داخل الإدارة وخارجها، مثمنين التوجه الحكومي الرامي إلى فتح جسور جديدة مع مختلف المهنيين من أجل الإسراع في رفع كل هذه الاختلالات الموروثة الكابحة لتحقيق السكن اللائق للمغاربة.

وفي سياق هذا الزخم الإيجابي، توجت منهجية اشتغالكم المثمرة بالتعاطي الإيجابي مع رخص السكن، حيث مكنت منصة رخص من تقليص الآجال وتبسيط المساطر الحصول على رخص السكن. ونؤكد على ضرورة مواصلة التبسيط.

كما أن تعزيز الرقمنة وتعميمها، ستحسن من جودة الخدمات وستسرع من وتيرة الحصول على الرخص السكنية لفائدة الساكنة. لذلك نجدد مطالبتنا لكم داخل فريقنا بضخ أغلفة مالية إضافية لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية من أجل تحقيق الانصاف والتوازن المجالي المطلوب، تماشيا مع طموحات المغرب الصاعد الذي سيقطع مع مغرب السرعتين.

وفيما يخص مؤسسة العمران فإننا نؤكد بأنها عرفت تراكمات سلبية خلال الفترات السابقة. اليوم الحمد لله بفضل الحكامة التي باتت تعرفها المؤسسة فإنها استطاعت أن تبلور خطة عمل طموحة ورؤية متجددة تضع المواطنات والمواطنين في صلب اهتمامها، توجت بحصيلة جد مشرفة في مجال الإسكان، عكست بشكل ملموس نجاح هذه الحكومة في النهوض وتحسين قطاع السكن ببلادنا.

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيدة الوزيرة التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير للصالح العام، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2026

(كما وافقت عليها اللجنة المختصة). وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستضيفة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة. وكذا لتقييم الحصيلة الحكومية وكل السياسات العمومية التي همت تدبير هذا القطاع الاستراتيجي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورافعة أساسية للتنمية المجالية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار، نستحضر بكل افتخار داخل فريق التجمع الوطني للأحرار حصيلة هذا المنجز الحكومي، الذي طبعه العمل الجاد والمتواصل، تمكنتم من خلاله السيد الوزير من تنزيل سياسة قطاعية فعالة وناجعة تتماشى مع طموحات المغرب الصاعد.

نحن اليوم بصدد مناقشة أخر قانون مالي في عمر هذه الحكومة التي استطاعت الوفاء بالتزامها في تنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، رغم السياقات الدولية المضطربة والظرفية المناخية الصعبة التي تمر منها بلادنا، حيث واصلت بنفس إيجابي تنزيل مختلف البرامج الإصلاحية الكبرى وتنفيذ كل المشاريع الهيكلية في تناغم تام مع مشاريع المونديال، حولت بلادنا إلى ورش مفتوح، ولله الحمد، حيث بدأنا نحصد ثمار هذه الرؤية الملكية المتبصرة من خلال كل المؤشرات والأرقام غير مسبوقة التي حققتها مختلف القطاعات الحكومية.

السيد الوزير المحترم؛

استمعنا بكل اهتمام كبير لعرضكم القيم الذي بسطتم فيه الخطوط العريضة للالتزام الحكومي في تنفيذ التوجهات الملكية السامية في تدبير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، وبحصيلة مؤسساته العمومية وهي:

- الوكالة الوطنية للموانئ حيث تقوم بعمل جبار وسطرت أوراش هيكلية كبيرة؛

- المكتب الوطني للمطارات والمشاريع الاستراتيجية التي سطرها والتي يجب أن تنجز قبل موعد المونديال وعلى رأسها توسعة المطارات التي ستحتضن المونديال.

لذلك، نقول إن هذا القطاع يحظى بأهمية كبرى في ضمان السيادة الوطنية على البر والجو وعلى الماء كمنبع للحياة كورش استراتيجي، أصبح اليوم أمرا ضروريا وملحا لتطوير هذه المنظومة، باعتبارها محركا رئيسيا للدورة الاقتصادية.

نهنئكم السيد الوزير على تنزيلكم الأمثل للبرنامج الوطني للماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، والذي مكننا من ضمان توفير هذه المادة الثمينة رغم أن بلادنا تشهد ظرفية مناخية صعبة نتيجة توالي سنوات الجفاف، حيث أضحت مشكلا هيكليا أثر بشكل واضح على الاحتياطات المائية وعلى ثرواتنا من هذه المادة الحيوية، جراء الإجهاد المائي غير المسبوق، الذي نتج عنه تراجع مهول للمخزون الوطني من المياه.

متفقون معكم، السيد الوزير، بأنكم انتقلتم من سياسة تنمية الموارد المائية الاعتيادية إلى سياسة مندمجة تعتمد على الجمع بين ما هو اعتيادي وغير اعتيادي، حيث انتقلتم من تدبير الثروة المائية على المدى القريب إلى تدبير هذه الموارد المائية على المدى البعيد لضمان السيادة المائية الوطنية.

إن هذه الالتزامات الحكومية الجادة والمسؤولة، أعادت هيكلة منظومتنا المائية من أجل ضمان العدالة المجالية والتوزيع العادل للثروة المائية من خلال سياسة الربط بين الأحواض المائية، حيث أطلقت هذه الحكومة مشروع الطريق السيار المائي هم في مرحلته الأولى، ربط حوض سبو بحوضي أبي رقراق وأم الربيع، حيث تمكنت في ظرفية قياسية لا تتجاوز ثمانية أشهر من الانتهاء من أشغال الشطر الأول من هذا الورش الكبير، حيث تدفق فائض مياه حوض سبو عبر الطريق السيار المائي إلى حوض أبي رقراق. وقد مكن هذا المشروع من تأمين مياه الشرب والسقي ومختلف حاجيات ساكنة محور الرباط الدار البيضاء، التي يناهز تعدادها عشرة ملاين نسمة.

وفي السياق ذاته، أطلقتم السيد الوزير برنامج الربط بين سد واد المخازن وسد خروفة لتأمين احتياجات ساكنة طنجة الكبرى من الماء الشروب وكذلك لتوفير مياه السقي بهذا المجال الترابي.

صحيح، السيد الوزير، بأننا نتوفر على 156 سدا كبيرا، إضافة إلى العشرات من السدود التلية والصغيرة ساهمت بشكل كبير في تلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب وفي ضمان الري وسقي المناطق الفلاحية، غير أنه رغم هذا المجهود الكبير والمتواصل، إلا أنه لازالت العديد من المجالات الترابية بالعالم القروي والمناطق الجبلية تعاني من صعوبة كبيرة في الحصول على الموارد المائية جراء توالي سنوات ولسوء الاستعمال غير المعقلن لمواردنا المائية.

نغتنم الفرصة السيد الوزير لنطالبكم بمضاعفة الجهود الحكومية من خلال تسريع تنفيذ كل البرامج المائية التي تستهدف العالم القروي والمناطق الجبلية، حتى تتمكن هذه المجالات الترابية من مسايرة طموحات المغرب الصاعد، ولكي نقطع مع مغرب السرعتين.

إن المجالات القروية، وخصوصا الدواوير، لازالت تعاني من نقص متواصل في البنية التحتية المرتبطة بشبكة توزيع المياه، لذلك فقد أضحت بحاجة إلى مضاعفة كل الجهود الممكنة، لسن برامج محلية وجهوية تراعي الخصوصيات المجالية لتحقيق التوازنات الترابية المطلوبة، وكذا لدعم ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية على الاستقرار في هذه المجالات لتنشيط الدورة الاقتصادية بهاته المناطق التي ترتبط بالماء كعنصر أساسي للحياة والاستقرار بالبوادي المغربية.

لأجل بلوغ هذا المبتغى المشروع والطموح، ندعوكم السيد الوزير مجددا إلى مواصلة سياسة بناء السدود المتوسطة والصغيرة والتلية

لتجميع الحمولة الزائدة للأنهار والوديان في المناطق التي تعرف اضطرابات جوية قوية، لتغذية الفرشة المائية وللحفاظ على استقرار الساكنة بالعالم القروي للحد من ظاهرة الهجرة القروية، كما ندعو أيضا إلى ترشيد استعمال الماء في الأنشطة السقوية عبر برامج محلية وجهوية تراعي خصوصيات كل جهة.

وأمام هذا الضغط المتوالي على الموارد المائية الاعتيادية، يبقى من الضروري مضاعفة حجم الموارد المائية غير اعتيادية من خلال تسريع تنفيذ برامج تحلية مياه البحر، لتخفيف الضغط على الموارد السطحية والجوفية. ولتحقيق النجاعة المطلوبة في تدبير هذا القطاع، لا سيما بعد الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية، جراء استعمالها المكثف في الأنشطة الفلاحية والصناعية والسياحية ومختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وفي هذا السياق، ندعوكم، السيد الوزير، إلى مواصلة تعبئة المياه العادمة المعالجة لسقي المناطق الخضراء والملاعب الرياضية والمنتجعات السياحية، حتى نتمكن من تحقيق نتائج ملموسة في السياسة المائية الوطنية تضمن العدالة المجالية في الاستفادة من ثروتنا المائية.

السيد الوزير المحترم؛

لا نختلف معكم بأن المغرب يواصل بثبات ربح رهان تحسين وتطوير البنية الطرقية، خصوصا بعد القرار المولوي السامي بتعزيز شبكة الطرق السيارة لتبلغ 3 آلاف كيلومتر بحلول 2030.

والأكيد أن هذه الحكومة عملت منذ تنصيبها إلى اليوم على تطوير الرصيد الطرقي ببلادنا، حيث أن المؤشرات والأرقام المعلنة في عرضكم تؤكد بالملموس الانخراط الجاد والمسؤول لهذه الحكومة الاجتماعية في هذه الدينامية الكبيرة، والتي نريدها بالمناسبة أن تساهم في تحقيق التوازنات المجالية المطلوبة في الخريطة التنموية حتى تتمكن جميع المناطق من الاستفادة من ثمار هذا المسار التنموي بأبعاده المختلفة. وهي مناسبة نعبر فيها داخل فريقنا عن اعتزازنا بالتقدم الكبير للكفاءة الوطنية في مجال الطرق ونفتخر أن أغلب المشاريع الطرقية الكبيرة نفذتها مقاولات مغربية بكفاءات مغربية.

ونستغل الفرصة كذلك لطرح الإشكالات المقلقة التي يتعين البحث لها عن حلول خصوصا ما يتعلق بالارتفاعات المتوالية في كلفة انجاز الطرق وصيانتها، فالملاحظة البسيطة تكشف أن كلفة انجاز الكلومتر الواحد من الطرق ارتفعت بشكل كبير، ونفس الشيء بالنسبة لكلفة الصيانة، علاوة على استفحال المشاكل البنيوية في بعض المقاطع الطرقية المهمة والتي لا تسعفها الصيانة الاعتيادية (مثال المقطع المحادي لنفق أركانة، والمقطع فاس تازة...)، دون أن نغفل عن استمرار مشكلة البرامج التعاقدية مع الجهات والجماعات الترابية والتي يتأخر تنفيذها.

لذلك نطالبكم السيد الوزير بـ:

- مواصلة تعزيز وتطوير البنية الطرقية للربط الجهوي بشبكة الطرق السيارة، حتى تتمكن جميع الجهات من التغطية بهذه الشبكة التي تلعب أدورا مهمة في الدورة الاقتصادية لربطها بالمحاور الطرقية الاستراتيجية ببلادنا؛

- مضاعفة المجهود الاستثماري للقطاع المخصص للعالم القروي والمناطق الجبلية من خلال سن برامج محلية وجهوية لتلبية متطلبات هاته المجالات الترابية الكبيرة؛

- تسريع تعميم استعمال الأمازيغية في عملية التشوير الطرقي بالمحاور الطرقية الوطنية؛

- تسريع وتيرة صيانة المنشئات الفنية بالعديد من المحاور الطرقية وخاصة بالمحاور الجهوية والإقليمية.

السيد الرئيس المحترم؛

نستحضر داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بكل افتخار المبادرة الملكية الأطلسية، والتي تشكل فرصة كبيرة لتطوير الموانئ المغربية وتحديث الأسطول المغربي، لأننا نتوفر على واجهة أطلسية استراتيجية وكبيرة ستتحول إلى منصة دولية للتبادل التجاري والاقتصادي والإنساني مع دول غرب إفريقيا والفضاء الأمريكي اللاتيني، خصوصا تمكين دول الساحل والصحراء من الاستفادة من هذه المبادرة المغربية للاندماج والتكامل الاقتصادي، دون أن ننسى الأدوار الكلاسيكية للموانئ المغربية المتوسطية في تسهيل انفتاح المغرب على محيطه المتوسطي والدولي.

مستحضرين في هذا الإطار تجربة ميناء طنجة المتوسط الذي حول الواجهة المتوسطية المغربية إلى منصة دولية ضخمة للتبادل التجاري والاقتصادي. وهي مناسبة لنهنئكم السيد الوزير على قراركم الشجاع في فتح ميناء الناظور غرب المتوسط لكي يتمكن المستثمرون والشركات الكبرى التي يحتضنها محيط الميناء من مباشرة عمليات التصدير من هذا الميناء الضخم، مشيدين بدينامية تطور حركية النقل البحري الذي يلعب أدوارا مهمة في الاستراتيجية التنموية، خصوصا أن قطاع الموانئ يساهم بشكل كبير في تنويع أنشطته الاقتصادية، من خلال إعادة توظيفها وفق المساحات المطلوبة لكل قطاع وأهميته، وهو ما يفرض توسعته بالشكل المطلوب والمدروس وهنا نسوق نموذج ميناء الدار البيضاء.

وهو ما يفرض علينا الإسراع في تطوير كل البنيات التحتية المرتبطة بالملاحة وعلى رأسها:

- تسريع وتيرة إنجاز الموانئ المغربية، خصوصا ميناء الناظور غرب المتوسط، ميناء القنيطرة الأطلسي، ميناء الداخلة الأطلسي؛

- وإعادة تهيئة المحطات البحرية للنقل لربط بلادنا بمجموعة من

الدول وتعزيز حضورها إقليميا ودوليا؛

- توسعة الموانئ والمنشآت الفنية المرتبطة بالملاحة المغربية؛

- تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بهذا القطاع واعتماد الرقمنة ضمانا للسرعة والنجاعة المطلوبتين لدعم تنافسية أسطول الملاحة البحرية ببلادنا.

وأخيرا، لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب.

وفقكم الله لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك، محمد السادس، أدام الله عزه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد كمال صبري باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة المختصة). وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستضيفة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة.

وهي مناسبة نتتبع فيها حصيلة تطور الميزانية السنوية ولتقييم مختلف السياسات العمومية التي يدبرها هذا القطاع، اعتبارا بأننا أمام أخر ميزانية في هذه الولاية التشريعية.

وإذ نستحضر بكل افتخار الرؤية الجديدة والمقاربة التشاركية لتدبيركم لهذا القطاع منذ مجيئكم على رأس هذه الوزارة الاستراتيجية، مكنتكم من تحقيق حصيلة إيجابية تنسجم مع طموحات المغرب الصاعد والدولة الاجتماعية، كما أرادها جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، رغم حجم ضغوطات الظرفية الدولية وتنامي التوترات في محيط إقليمي ودولي ملتهب، فضلا عن توالي سنوات الجفاف ببلادنا.

السيد الوزير المحترم؛

استمعنا إلى عرضكم القيم، الذي بسطتم فيه أرقام ومؤشرات مهمة تعكس الإرادة القوية للحكومة لتطوير القطاع وتعزيز جاذبيته، على رغم من توجيهها وتخصيصها لثلث الميزانية نحو القطاعات الاجتماعية بغية توطيد وترسيخ ورش الدولة الاجتماعية لفائدة المواطنات والمواطنين في مختلف المناطق والجهات بالمغرب.

وإذ نعتبر في فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذه المؤشرات الإيجابية تؤكد بالملموس نجاح هذه الحكومة في رفع ميزانية هذا القطاع تلبية للاستثمار في البنيات الأساسية، تماشيا مع الرغبة الملكية لتطوير المنظومة اللوجستية والنقل بالمغرب. خصوصا وأننا مقبلون على تنظيم تظاهرات رياضية تاريخية، أبرزها الحدث الرياضي الضخم المتمثل في كأس العالم والاستحقاق القاري المتمثل في كأس أمم افريقيا، حيث ستكون بلادنا صلة وصل بين جميع الشعوب والأمم، ما يفرض مضاعفة الاشتغال والمثابرة من أجل كسب هذا الرهان الوطني، لتسريع وتيرة بناء نقل شمولي ومستدام ولوجستيك تنافسي يدعم النمو الاقتصادي، باعتباره يمثل شريان وعصب الاقتصاد الوطني، بالنظر لدوره الأساسي في كسب كل رهانات التنمية الشاملة بكافة المجالات الترابية بالمملكة الشريفة، تماشيا مع طموحات بلادنا في بناء مغرب قوي متكافئ يضمن التوازنات المجالية والعدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

إن هذا التحول الاقتصادي الذي بات يعرفه المغرب يشكل بالنسبة إلينا لحظة حاسمة لتحسين النقل الطرقي ببلادنا، وفي هذا السياق لا يسعنا السيد الوزير إلا أن ننوه بحرارة بالمنجز الحكومي المتعلق بارتفاع عدد أرقام كل من المسافرين ومعالجة البضائع وتحسن الربط الطرقي بين المدن، تحسين النقل العمومي في المدن المتوسطة والصغرى، تحديث برامج النقل المهني، انخفاض حوادث السير ببلادنا. مؤشرات تؤكد على ارتفاع منسوب أدائكم لتطوير مردودية هذا القطاع.

وتعزيزا لهذا التراكم الإيجابي في مسار تحسين بنية النقل الطرقي، نطالبكم السيد الوزير بفك العزلة عن المناطق الجبلية والمناطق النائية، من خلال تحسين النقل القروي لأن هذا المجال يعاني من خصاص كبير في خدمات النقل العمومي لذلك يجب السيد الوزير إيجاد حلول بديلة لتمكين ساكنة هذه المناطق من نقل يستجيب لتطلعات المغرب الصاعد.

السيد الوزير المحترم؛

وإذ نستحضر بكل اعتزاز الخطاب الملكي السامي الذي دعا فيه جلالته إلى التفكير في تكوين أسطول بحري وتجاري قوي ومحطات اللوجستيك لتحويل الواجهة الأطلسية للمملكة إلى فضاء للتواصل الإنساني والاقتصادي والتجاري مع دول إفريقيا الأطلسية ومع الفضاء الأمريكي اللاتيني.

وهي مناسبة نذكركم فيها، السيد الوزير، بأننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، قد دعونا في أكثر من مناسبة، داخل مجلسنا الموقر إلى بناء أسطول بحري تجاري وطني وتنافسي، يعزز السيادة المينائية للمملكة. خصوصا أن بلادنا لها موقع استراتيجي تطل من خلاله على واجهتين بحريتين تمتد على 3500 كيلو متر ستمكننا من نقل

المسافرين والبضائع والسلع والمواد الطاقية، لتطوير الاقتصاد الأزرق والساحل المغربي. والاستفادة أيضا من الفرص الواعدة لمبادرة المغرب الأطلسي التي ستفتح واجهتنا الأطلسية أمام المعابر البحرية الدولية مما ستمكننا من مضاعفة حجم المبادلات التجارية في هاته الخطوط التجارية المهمة.

السيد الرئيس المحترم؛

لا شك أن قطاع النقل الجوي ببلادنا يعرف تطورا ملحوظا، حيث يسجل أرقام غير مسبوقة من خلال الإقبال المتزايد على وجهة المغرب بفضل ما يزخر به من جاذبية سياحية كبيرة، فضلا عن التطور الكبير الذي عرفته البنية التحتية لمطاراتنا خلال هذه الولاية الحكومية. حيث سجلنا بكل ارتياح داخل فريقنا كل الإجراءات والتدابير الحكومية لتوسيع أسطول النقل الجوي حيث من المرتقب أن يصل إلى 200 طائرة، خلال السنوات القادمة، وذلك تلبية للطلب المتزايد على الوجهة السياحية المغربية بفضل السياسة المولوية لتطوير النقل الجوي باعتباره البوابة رقم واحد للدخول والخروج من المملكة المغربية.

وفي إطار مواكبتنا للتطورات التي يعرفها النقل الجوي ببلادنا ولتحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين نطالبكم السيد الوزير ب:

- فتح المطارات المغلقة لتعزيز الجاذبية السياحية وإرجاع الحركية لهاته المدن؛

- تعزيز الربط الجهوي بين جميع الجهات؛

- مواصلة تأهيل وتحديث وصيانة المطارات المغربية وإعادة ضخ دماء جديدة في المكتب الوطني للمطارات؛

- الحفاظ على الهوية الثقافية المغربية للمطارات من خلال إبراز البعدين العربي – الإسلامي والأمازيغي لهويتنا الوطنية؛

- مضاعفة توظيف الصناعة التقليدية في كل عمليات البناء والإصلاح التي تشهدها المطارات المغربية؛

- تخفيض أثمنة التذاكر وضبط توقيت الرحلات الجوية؛

- ربط المطارات المغربية بين الجهات لتسهيل الربط الجهوي لحركة المسافرين؛

- الارتقاء بأنشطة الشحن الجوي لسد مختلف حاجيات الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مخطط السكك الحديدية 2040 يشكل بالنسبة إلينا استراتيجية طموحة تساهم في تعزيز البنية السككية الوطنية، من خلال توسعة الربط السككي بين المدن المغربية، تماشيا مع الدينامية الاقتصادية والتنموية التي تعرفها بلادنا.

وفي هذا الإطار، نستحضر كل المجهودات الكبيرة والمتواصلة لهذه الحكومة لتطوير المنظومة السككية، من خلال تحديث الأسطول وتهيئة محطات القطار وخطوط السكة الحديدية، وكذا عزم المملكة تصنيع القطارات داخل بلادنا لتقوية المنظومة الصناعية ولتطوير النقل السككي.

ولا شك أن هذه الدينامية التي بات يعرفها القطاع تفرض عليكم، السيد الوزير، تسريع تثنية وكهربة خطوط السكك الحديدية التي تربط مدينة فاس بمدن جهة الشرق بالنظر لحجم العرض السياحي، الذي تتميز بها الجهة الشرقية التي تحتضن محطتين سياحيتين (محطة السعيدية، ومحطة مارتشيكا)، فضلا عن احتضان جهة الشرق لميناء الناظور غرب المتوسط الذي تراهن عليه بلادنا لتحقيق التنمية المستدامة بجهة الشرق والمناطق المجاورة لها.

وكما نطالبكم، السيد الوزير، بالربط بشبكة السكة الحديدية بين جهة مراكش - آسفي وجهة درعة - تافيلالت، وكذلك ربط جهة الشرق بجهة طنجة– تطوان- الحسيمة، مع بلورة مشاريع للربط السككي الجهوي بين أقاليم الجهة.

ونغتنم الفرصة لنؤكد على ضرورة المحافظة على الهوية الثقافية المغربية في عمليات تهيئة المحطات السككية واستعمال الأمازيغية في الهوية البصرية والسمعية وفي جميع المصالح التابعة للمكتب الوطني للسكك الحديدية.

السيد الرئيس المحترم؛

وإذ نعتبر أن قطاع اللوجستيك يعرف دينامية كبيرة على مستوى المبادرات وحجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، حيث يساهم بشكل كبير في دعم تنافسية اقتصادنا الوطني.

ما يفرض عليكم، السيد الوزير، مضاعفة الجهود لتأهيل المناطق اللوجيستيكية واستحضار التوازنات المجالية، حتى تتمكن جميع مناطق المغرب من الاستفادة من الفرص الواعدة التي يوفرها المغرب الصاعد.

وأخيرا، لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رابعا: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية:

1) مداخلة المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

الحضور الكريم؛

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في لحظة سياسية ودبلوماسية فارقة، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2026، في سياق وطني ودولي مطبوع بتحديات متشابكة، لكنه زاخر بالفرص التي يقتنصها المغرب بثقة واقتدار، وبالأخص ما تحقق من نجاحات دبلوماسية وطنية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

واسمحوا لي بداية، السيدات والسادة، أن أنوه باسمي وباسم كافة أعضاء

فريق التجمع الوطني للأحرار بتفضل صاحب الجلالة، نصره الله، بتخصيص يوم 31 أكتوبر عيدا وطنيا أطلق عليه جلالته اسم عيد الوحدة، وهذا دليل على أن اللحظة التي تعيشها بلادنا في ملف الصحراء المغربية لحظة استثنائية بكل المقاييس، فهذا كاف لكي يشعرنا باستثنائية اللحظة التي وصفها جلالة الملك بالتحول العميق والفتح العظيم.

كما أستغل هاته اللحظة التشريعية الهامة لكي أجدد لجلالة الملك حفظه الله وأيده ولعموم الشعب المغربي الأبي بأحر التهاني والتبريكات، بمناسبة الإنجاز التاريخي الأخير الذي حققته بلادنا من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2797، والذي أكد وبشكل نهائي وواضح ولا رجعة فيه على مغربية أقاليمنا الجنوبية وأقر المبادرة الملكية للحكم الذاتي كإطار وحيد لأية مفاوضات مقبلة، وذلك تحت سيادة المملكة المغربية الشريفة.

إن هذا التحول الدبلوماسي العميق في مسار قضيتنا الوطنية، الذي ينضاف إلى ما تحقق من مكتسبات ديبلوماسية وسياسية يصادف تخليد الشعب المغربي للذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة، التي أطلقها الملك الراحل المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه.

وللتاريخ نقول، أنه منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله عرش أسلافه الميامين قبل 26 سنة، شكلت الدبلوماسية الملكية نموذجا فريدا في إدارة هذا الملف المتشعب، الذي استمر كأحد أطول النزاعات الإقليمية في العالم ولمدة أكثر من نصف قرن.

هذه العبقرية الدبلوماسية الملكية اتسمت على الدوام بالرؤية الاستراتيجية والهادئة، التي لم تعتبر قضية الصحراء المغربية قضية تفاوضية محدودة بزمن أو ظرف سياسي، بل إن هذا الإدراك المبكر لطبيعة الصراع جعل الديبلوماسية الملكية الرشيدة تتبنى نهجا ذكيا يختلف عن المقاربات الكلاسيكية، نهج عرف كيف يستند إلى المزاوجة بين المنطق الواقعي والتدبير المبدئي المبني على طول النفس وتجاوز ردود الفعل غير المنتجة والتدرج والتراكم في بناء المواقف وكسب المصداقية وموثوقية دول العالم.

إن هذه الحنكة الديبلوماسية والكاريزما الكبيرة، التي يتمتع بها جلالة الملك مكنت بلادنا من إقناع المجتمع الدولي، بما فيه القوى الكبرى بنهج حل سياسي واقعي، من خلال مبادرة الحكم الذاتي، التي اقترحها المغرب سنة 2007، هذا المقترح تحول من مبادرة وطنية إلى مرجعية سياسية دولية في حل النزاعات داخل الأمم المتحدة، بفضل عملية تراكمية متدرجة أعادت تعريف أدوار الدبلوماسية المغربية ووظائفها، وبذلك ربحت بلادنا ثقة شركائها واستفادة من صورة الدولة المستقرة المتوازنة والعاملة على بناء الحلول بدل إنتاج الأزمات، وبذلك، تغير سؤال المجتمع الدولي من "هل يملك المغرب الحق؟" إلى "هل يملك الحل؟"، وهذا ما صرحتم به، السيد الوزير المحترم، بعد صدور القرار.

إن جلالة الملك كان مقتنعا ومؤمنا أشد الإيمان أن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها، لذلك بنا لأكثر من عقد مشروعا تنمويا واعدا في الأقاليم الجنوبية حولها إلى ورش مفتوح للتنمية، مدعومة بمشاريع استراتيجية كبنية الطريق السريع تزنيت – الداخلة، وميناء الداخلة الأطلسي، وبرنامج فوس بوكراع الصناعي، إلى جانب محطات للطاقة الشمسية والريحية، ومشروع أنبوب الغاز ومراكز تعليمية وصحية وثقافية متطورة.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

وإذ نجدد اعتزازنا بالمسار الديمقراطي، الذي قطعته بلادنا خلال 26 سنة الماضية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، فلابد من التنويه بتوجيه جلالة الملك، نصره الله، للأحزاب السياسية برفع مذكراتها حول الحكم الذاتي إلى السدة العالية بالله من أجل تحيين المبادرة كما جاء في الخطاب الاستثنائي ل 31 أكتوبر.

إن هذه التوجيهات الملكية السديدة، بقدر ما أنها تعكس إعمال الخيار الديمقراطي كأحد الثوابت الدستورية الجامعة، فإنها بالقدر نفسه تؤكد بالملموس على أن قضية الوحدة الترابية هي قضية المقدس الوطني وعلى الجميع، دولة ومجتمع، الانخراط والمساهمة في هذا التحول العميق، كما وصفه جلالة الملك. ولا ريب أن العالم يتابع كيف أن المغرب الديمقراطي، الذي اقترح مبادرة ديمقراطية يساهم في تحيينها وملاءمتها مع السياق في انسجام تام مع الديمقراطية التشاركية.

إن الانخراط المسؤول والقناعة الراسخة للأحزاب السياسية

والمؤسسات الدستورية في إنجاح ما بعد 31 أكتوبر سيعزز أواصر اللحمة الوطنية، ويؤكد بالملموس أن المغاربة قاطبة جنود مجندون وراء جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وما يعزز هذا الطرح ما تضمنه مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ترجمها عرضكم، السيد الوزير، والذي يرتكز على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، وخطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 10 أكتوبر 2025، والذي ينسجم مع الرؤية الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، مما يجعل ميزانية هذه السنة أداة فاعلة لمواصلة تعزيز مكانة المغرب دوليا وإقليميا.

خطاب الذكرى السبعين لعيد الاستقلال المجيد، الذي شدد على ضرورة تحصين المكتسبات الاستراتيجية للمملكة وترسيخ مكانتها كقوة إقليمية صاعدة في محيطها الإفريقي والأطلسي، وهو ما تجسد في المبادرة الملكية الرائدة لإرساء فضاء تعاون بين دول إفريقيا الأطلسية ودول الساحل، حول مبادئ الأمن الجماعي والتكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن الدينامية المتواصلة التي تعرفها الدبلوماسية المغربية، والتي تجلت في المرتكزات التالية:

- تعزيز الحضور الفاعل للمملكة داخل المنظمات الدولية والإقليمية، عبر ترشيحات مغربية لمناصب قيادية، لاسيما عبر استمرارية واستقرار المساهمات المالية للمملكة في الهيئات متعددة الأطراف. ودور تأطيري واضح للدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الشعبية من خلال مواكبة الأحزاب السياسية الوطنية وجمعيات المجتمع المدني؛

- تنظيم تظاهرات دولية كبرى، من قبيل المؤتمر العالمي حول الذكاء الاصطناعي واتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية والدورة العشرين لمنتدى التعاون الصيني العربي والمؤتمر الدولي للإنتربول، الذي عقد دورته الثالثة والتسعين للجمعية العامة لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية بمدينة مراكش، الذي امتدت فعاليته من 24 إلى 27 من نونبر الجاري؛

- توسيع شبكة التمثيليات الدبلوماسية، باستكمال بناء مركبات دبلوماسية جديدة في المنامة وكوتونو ودكار، ومواصلة الأشغال في أبوجا وكوناكري، مع إعادة تأهيل عدد من السفارات والقنصليات في لندن ومدريد ودمشق وبوردو وغيرها؛

- تسريع التحول الرقمي داخل المصالح القنصلية، عبر رقمنة التسجيلات القنصلية، وإطلاق خدمات متنقلة، وإحداث مركز للأمن المعلوماتي.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى ضرورة تعزيز الدبلوماسية، عبر مواصلة الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية والثقافية وتنويعها، عبر:

- إحداث ملحقات اقتصادية وتجارية جديدة في الأسواق الواعدة، خاصة في روسيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛

- دعم الدبلوماسية الثقافية عبر توسيع شبكة المراكز الثقافية المغربية بالخارج وربطها بمبادرات إشعاعية رقمية تستهدف الشباب المغربي في المهجر. مع إحياء البعثات الثقافية؛

- تطوير آليات الترافع الرقمي لمواجهة حملات التضليل، وتكوين أطر الوزارة في تقنيات التواصل الاستراتيجي.

السيد الوزير المحترم؛

وإذ نحييكم على المجهودات المبذولة في مجال مواكبة مغاربة العالم، بعد الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2024، بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء، الذي شكل امتداداً لخطاب 20 غشت 2022، الداعي إلى إعادة هيكلة السياسة العمومية الموجهة للجالية، بما يضمن فعالية أكبر واستجابة أدق لتطلعاتهم.

وتفاعلا مع هذه التوجيهات، يؤكد فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، على أن مشروع الميزانية برسم السنة المقبلة، يأتي مستجيبا لهذه الطموحات من خلال حزمة من الإجراءات المواكبة، والتي تشمل على الخصوص:

- دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية الموجهة لأبناء الجالية المغربية بالخارج؛

- مواكبة الكفاءات وحاملي المشاريع من مغاربة العالم وتعزيز اندماجهم في الدينامية التنموية الوطنية؛

- تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة من الجالية؛

- دعم المراكز الثقافية بالخارج، وتطوير برامج الجامعات الصيفية؛

- تمكين الجالية من الاستفادة من مختلف البرامج العمومية التي تنزلها الحكومة، بما في ذلك آلية الدعم المباشر للمقاولة، ضمانا لتكافؤ الفرص وتعزيز الاستثمار.

وتأسيسا على هذه الرؤية نقترح في هذا الصدد ما يلي:

- تسريع إصلاح مجلس الجالية المغربية بالخارج، بما يضمن ملاءمة مهامه مع التحولات الراهنة وتمكينه من الاضطلاع بدوره الاستشاري والتأطيري بشكل أكثر فعالية؛

- تفعيل المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج كإطار وطني موحد لتنسيق وتدبير مختلف المبادرات والبرامج الموجهة للجالية؛

- إحداث منصة رقمية وطنية موحدة تجمع مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين بخدمة الجالية، لتيسير الولوج إلى المعلومات،

وتبسيط المساطر وتوفير خدمات عن بُعد تستجيب لتطلعات مغاربة العالم.

السيد الوزير المحترم؛

على الرغم من التوترات الجيوسياسية، واصلت المملكة تعزيز التزامها بقيم العدل والسلم، من خلال مقاربة دبلوماسية نشطة ومتعددة الأبعاد تشمل:

- التمسك بالقضية الفلسطينية ودعم مسار السلام، عبر تعزيز مكانة المملكة كوسيط موثوق به وتفعيل المبادرات الدبلوماسية لجلالة الملك، رئيس لجنة القدس، بما يضمن حماية الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتعزيز الاستقرار الإقليمي؛

- تقديم مساعدات إنسانية وتنموية موسعة للدول المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية، تشمل الدعم الصحي والغذائي والتعليمي والبنية التحتية، مع الانخراط في برامج التنمية المستدامة لدول إفريقيا جنوب الصحراء؛

- تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية عبر مبادرات مشتركة لمواجهة الهجرة غير النظامية، ومكافحة الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية ودعم الأمن الجماعي والتنمية المستدامة، بما يعكس التزام المملكة بمبادئ التعاون جنوب–جنوب ومسؤوليتها كقوة إقليمية صاعدة وملتزمة بالقيم العالمية.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤكد أن الحصيلة الدبلوماسية لسنة 2025، وما تضمنته ميزانية 2026 من تدابير طموحة، تعكس بجلاء نجاعة الرؤية الملكية في جعل الدبلوماسية أداة لخدمة التنمية والدفاع عن السيادة، وتعزيز مكانة المغرب كقوة إقليمية وازنة.

وعليه، نعلن دعمنا التام والمطلق لمجهودات وزارتكم، وثقتنا في قدرتها على مواصلة هذا المسار الطموح، بما يكرس إشعاع المملكة ويخدم مصالحها العليا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

سُعداء بتجديد اللقاء بكم في هذا الموعد السنوي المتميز، لتناول مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية. وفي مستهل ذلك، لا بد من التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي الهادئ والهادف والمستفيض، الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول الحصيلة المشرفة لهذه الوزارة، كما نشكر السيد الوزير المحترم لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وتنويرهم بمختلف الجزئيات التي تهم تدبير هذه الوزارة السيادية.

كما نغتنم هذه الفرصة لنعبر لكم عن مشاعر التقدير والاحترام والمودة لشخصكم الكريم، لما حباكم به الله من نُبل خصالكم وسمو القيم وشيم الحكمة والتبصر والنباهة، التي جعلت منكم نبراسا على رأس هذه الوزارة التي تتولى مهام وصلاحية تدبير الحقل الديني والروحي بهذه المملكة الشريفة تحت التوجيهات السديدة والنيرة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

فبصدق مراميكم، السيد الوزير المحترم، والحكمة والحنكة التي متعكم الله بها، توفقتم في تدبير أحد المجالات الأكثر حساسية والأكثر ارتباطا بوجدان المغاربة أجمع، من خلال الحفاظ على توهج المؤسسات الدينية من مؤسسات ومعاهد ومساجد ودور القرآن وكتاتيب لتظل ساهرة وملتزمة بأدوارها، بل لتظل المصباح الذي ينير الطريق أمام أبناء هذا الوطن بتأن وسؤدد، في ظل عالم الماديات والانسياق المحموم، بل والانجراف المتاهات الدنيوية الممتدة.

السيد الوزير المحترم؛

المؤكد أن تدبير الحقل الديني ببلادنا، يشكل أحد أهم الركائز والدعائم في ضمان الاستقرار والأمن المجتمعيين، بعيدا عن أية مقاربات أمنية، على اعتبار أن الأمن الروحي يشكل في ذاته ذاك الاتزان والهدوء المفضي لإعمال العقل والمنطق، فالأمن الروحي هو الضامن لحفظ كيان المجتمع، وتحصينه وحمايته من الممارسات الماسة بقيمه وأخلاقه، ويحفظ ويعزز تماسك اللبنة الأساس والكيان الجوهري للمجتمع، وهو الفرد والأسرة.

فتحصين هذه اللبنة، وتمكينها من جرعات قيم ديننا السمحة وفقا لأحكام الفقه المالكي يجعلها في منأى من كل تأثير ذي حمولة تتعارض وتهدد هذا الكيان وبالتالي استقرار المجتمع.

ونحن اليوم أمام اجتياح واكتساح غير مسبوق، لممارسات دخيلة غذتها فَوْرَة الثورة التكنولوجية غير المسبوقة وما وفرته من إشاعة ثقافات دخيلة، بل وممارسات تتنافى في غالب الأحيان والقيم الإنسانية المشتركة، يجعلنا في حاجة أكثر من أي وقت مضى لرؤية وتصور ديني محكم متعدد، بمقاربة استباقية ووقائية لحماية أجيالنا والتصدي لكل ما من شأنه التأثير على كيان وهوية المجتمع المغربي السمحة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، لنا فيكم والطاقم الذي يشتغل معكم، كامل الثقة فيما تقومون به وتسهرون عليه فإنجازات ومجهودات ونتائج عمل هذه الوزارة، نعايشها ونتلمسها اعتياديا على امتداد اليوم والأسابيع والأشهر والسنوات، لأنها لصيقة

بهذا الأمن الروحي الذي نعيشه، يكفي على سبيل المثال لا الحصر أن تتنقل حيثما شئت في هذا الوطن الغالي وحيثما تدركك مواعيد أهم أركان ديننا الحنيف،وعماده، وهي الصلاة، إلا وتحاصرك أصوات المآذن من كل صوب، وأي من هذه المساجد التي تتوجه إليها لتأدية هذه الفريضة في وقتها بما تحمله لك من طمأنينة وسكينة روحية، فإنك تجدها في أحسن حلة وتوفر لك كل ما يلزم لأداء هذه الفريضة، بوجود من يؤذن ومن يؤم الناس للصلاة، هذا التمثل هو جزء يسير من الكل، الذي تسهرون على تحقيقه للمواطنات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم؛

إننا لجد واعون ومقدرين لحجم وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم، ونعرب لكم عن التزامنا ومساندتنا المطلقة لكم في كل ما تسعون لتحقيقه من أجل المصلحة العليا لبلادنا.

ولا يسعنا إلا تثمين كل مبادراتكم وبرامجكم المتعددة الموجهة لجميع الفئات الاجتماعية داخل أرض الوطن وخارجه، عبر سلسلة البرامج التكوينية والتحسيسية والتوعوية بمبادئ ديننا السمحة المبنية على قيم الاعتدال والتسامح والرحمة.

وفي هذا الإطار، نلتمس منكم مواصلة تكثيف هذه البرامج بمختلف ربوع المملكة، وبالأخص بالمجالات الترابية المهمشة، التي تجد فيها بعض التوجهات المتطرفة ملاذها للتعشيش والتكاثر واستغلال الشباب والشابات، وشحنهم بأفكار وتصورات متطرفة وعدمية. ونفس الأمر ينطبق على أبناء جاليتنا بالخارج وخاصة بأوروبا، من الجيل الثاني والثالث اللذين أصبحوا عرضة للاستيلاب والاستقطاب من طرف هذه الحركات.

السيد الوزير المحترم؛

لقد كان ولا يزال الحقل الديني، أحد مفاتيح قوة ديبلوماسيتنا الناعمة القادرة على اختراق العمق الإفريقي، ونعتقد أن هذا التوجه له تأثير جد مهم، ويجد أسسه في الجذور التاريخية للدولة المغربية، التي تمتد إلى هذا العمق الإفريقي منذ قرون، ولعل حسن تدبير استثمار هذا المكسب من قبلكم تحت التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة أسهم كثيرا في خدمة القضايا العادلة لبلدنا وصيانة المكتسبات الدينية والروحية.

والاستمرار في نجاح هذا المسعى يقتضي منا جميعا المزيد من الالتفاف والتوافق والتعاون والتنسيق بين جل المكونات والفرقاء بالمجتمع المغربي، وراء أمير المؤمنين الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

السيد الوزير المحترم؛

لقد أفضت سياسة التكوين بمؤسسات التعليم العتيق على اختلافها وخاصة بالمعاهد والمؤسسات العليا الدينية إلى تخرج أفواج مهمة من رجال الدين والعلماء والمرشدين الدينيين بحمولة علمية قوية قادرة على التصدي لكل الأفكار المتطرفة والهدامة.

وبهذا الشأن نلتمس منكم زيادة حصة المناصب المالية لخريجي هذه المؤسسات للتشبيب وزيادة فرص التأطير والتواجد بمختلف الربوع. وفي هذا الباب، سبق وأن أثرنا معكم في السنة الماضية وضعية خريجي مؤسسة دار الحديث الحسنية، خاصة بالأسلاك العليا، إذ يلاحظ أن الآفاق المتاحة أمامهم، نسبيا جد محدودة، إن لم نقل منعدمة، فباستثناء مباراة المرشدين الدينيين بعدد مناصب محدود سنويا تظل الفرص المتاحة خارج هذا الإطار ضعيفة إن لم نقل منعدمة، ما يجعلنا نتساءل معكم، حول الغاية من تكوين خريجين على هذا المستوى العالي من التمكين العلمي في مجال الفقه والحديث في غياب آفاق لإدماجهم.

السيد الوزير المحترم؛

إننا نثمن مسعاكم في مختلف برامج التهيئة والصيانة والتشييد لمختلف المؤسسات والمنشآت الدينية لضمان استمرارية أنشطتها وتواجدها وقربها من الساكنة، وبهذا الشأن نولي انتباهكم إلى أهمية مراعاة العدالة المجالية بهذا الخصوص لتغطية جميع أرجاء المملكة. وبقدر وعينا بالكلفة المالية لهذا لتحقيق هذا الورش، فإننا ندعم كل المبادرات للرفع من ميزانية القطاع واعتباره من الأولويات الكبرى ببلادنا.

وكملاحظة تقنية بخصوص برامج التشييد والتهيئة والصيانة، نقترح عليكم مراعاة فوارق العمران بين الوسط الحضري والقروي وبعض الخصوصيات العمرانية لبعض مناطق المملكة، فالحفاظ مثلا على بعض المساجد المبنية بالطين وترميمها وفق المعايير العصرية للبناء الطيني قد يكون أقل كلفة من الهدم وإعادة البناء بالإسمنت.

وبخصوص تدبير أملاك الأحباس، نعتقد معكم محاولة إيجاد حلول مبتكرة لحسن استغلال واستثمار هذا الرصيد الهام والكبير الذي تدبره هذه الوزارة لجعله أحد فرص خلق الثروة وتشجيع المبادرات الاستثمارية، ولعل جهودكم لتحصين هذه الأملاك من خلال عمليات التحفيظ التي تشملها تندرج في هذا السياق.

وفي سياق آخر، يرتبط بفئة الأئمة والعاملين بالشأن الديني في مختلف مساجد المملكة، والتي تمثل فئة عريضة وواسعة من الموارد البشرية، نثمن مبادراتكم الرامية لتحسين ظروفها وأوضاعها الاجتماعية.

في هذا المنحى، أود أن أستحضر معكم واقع بعض القيمين الدينيين، الذين أدوا بإخلاص وأمانة لعقود طويلة من الزمن رسالتهم في التكوين بالمسيد والقيام بالشعائر الدينية، وامتدت في أحيان أخرى للتحكيم والفصل في الخصومات بين الساكنة، الغالبية منهم وافتهم المنية، ومنهم ما لا يزالون قيد الحياة في عمر متقدم ولم يستفيدوا من فرص التقاعد يضمن لهم ولو قسط ضئيل لمواجهة أعباء الحياة، ومنهم من

تركوا أراملهم بدون معين.

نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، الالتفاتة لهذه الفئة ونعتقد أن أعدادها جد محدودة.

وفي الختام نجدد لكم في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين خالص مودتنا وتقديرنا لشخصكم الكريم والودود وكل الكفاءات والأطر المواكبة معكم لهذا الورش الحيوي والاستراتيجي، ونسأل الله أن يوفقكم لما فيه خير لبلدنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة المستشار السيد مصطفى مشارك باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني:

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة وسعداء بالمشاركة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم سنة 2026، منوهين بالعرض الذي قمه السيد الوزير المحترم داخل اللجنة المختصة، وأبرزتم من خلاله السيد الوزير أهم إنجازات هذه الإدارة الوطنية المكلفة بميزانية الدفاع الوطني، وكذا الخطوط العريضة لبرنامج عملكم خلال السنة المالية القادمة.

نناقش هذه الميزانية ونستحضر السياق الدولي والمحيط الإقليمي المضطرب الذي يعرف اضطرابات جيوسياسية تضع بلدان المنطقة أمام تحديات أمنية متزايدة، وهو السياق الذي أبانت فيه بلادنا عن قدرة كبيرة على التموقع الجيد وكسب الاحترام الدولي بفضل القيادة الحكيمة والرؤية الاستراتيجية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

هذه فرصة لنجدد فيها تقديم أسمى عبارات الولاء والإجلال الأمير المؤمنين القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، عرفانا بعنايته السامية ورعايته الخاصة لكافة مكونات المؤسسة العسكرية، برا وجوا وبحرا، والدرك الملكي ومصالح الصحة العسكرية.

وفي هذا الإطار، نشيد بالجهود الجبارة والتضحيات المتواصلة التي تبذلها القوات المسلحة الملكية في صون الوحدة الترابية للمملكة، وتأمين الحدود الوطنية، والتصدي لمختلف التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك الهجمات السيبرانية والأعمال الإرهابية والاعتداءات الجبانة، ونشيد بالأدوار البطولية الحاسمة الذي تضطلع به القوات المسلحة الملكية في صون الوحدة الترابية للمملكة، وتأمين الحدود الوطنية، والتصدي لكل المناورات العدائية، بما يثبت كفاءة المؤسسة العسكرية ومهنيتها العالية لحماية السيادة الوطنية في الأقاليم الجنوبية.

ونستغل هذه الفرصة لنطلب منكم السيد الوزير، إبلاغ فخرنا وتهانينا واعتزازنا لأفراد القوات المسلحة الملكية لما يتحلون به من انضباط وتفان ونكران للذات في أداء واجبهم الوطني المقدس، وفاء الشعار المغاربة الخالد: الله، الوطن، الملك.

لقد كشف عرضكم، السيد الوزير، عن مؤشرات أداء مرتفعة ودالة على نجاعة التدبير الإداري والمالي، الذي يؤكد الاجماع الوطني على المؤسسة العسكرية، وهو الاجماع الذي سنحتفل به بمناسبة مرور 70 سنة على تأسيس هذه القوات المسلحة الملكية في يونيو المقبل.

كما تتزامن هذه المناقشة مع الإنجاز الوطني الكبير الذي حققته بلادنا بمناسبة صدور القرار الأممي رقم 2797 عن مجلس الأمن، الذي أكد من جديد على وجاهة مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كحل واقعي وعملي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.

لقد عملت هذه الحكومة وهذه الأغلبية طيلة هذه الولاية على تعبئة كل الإمكانات الممكنة لتمويل القوات المسلحة الملكية، ويستمر مشروع قانون المالية لسنة 2026 في تفعيل التوجيهات الملكية السامية في مسار تحديث منظومة الدفاع الوطني، انسجاما مع الرؤية الملكية الهادفة إلى تعزيز القدرات الدفاعية للمملكة من خلال الرفع من الاعتمادات المخصصة لإدارة الدفاع الوطني، بهدف تطوير العتاد والمعدات العسكرية ودعم الصناعة الدفاعية الوطنية وتقوية السيادة الصناعية المغربية وتعزيز الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية.

لقد تميزت هذه الولاية بالتحولات التي عرفتها وضعية بلادنا العسكرية، حيث انخرطت القوات المسلحة في مسلسل التصنيع الدفاعي الحديث، بما يعزز السيادة الدفاعية والاستقلال العسكري وتقليص الارتباط بالخارج في المسائل الدفاعية.

ونجدد بالمناسبة، انخراط البرلمان في القيام بكل التشريعات اللازمة لدعم هذه الصناعة والاستمرار في توسيع نطاق الاعفاء المؤقت من الضريبة على الشركات ليشمل أنشطة الصناعة الدفاعية وكذا استكمال نطاق الإعفاءات الضريبة لفائدة الشركات الحاصلة على تراخيص التصنيع في هذا المجال وتحفيز الشركات التي تبرم صفقات مع إدارة الدفاع الوطني، عن طريق آلية التعويض الصناعي على القيام باستثمارات مهمة في المغرب ونقل التكنولوجيا في أفق تقوية الصناعة الدفاعية وتطويرها ببلادنا.

كما نشيد بالتدابير الحكومية المتعلقة بإحداث منطقتين للتسريع

الصناعي للدفاع لمواكبة المستثمرين إداريا ولوجيستيا وضريبيا وجمركيا.

كما ندعو إلى تنويع الشركاء الأجانب وتطوير البحث العلمي الوطني في مجال الصناعة الدفاعية.

نشيد كذلك بالجهود التي بذلتها المؤسسة العسكرية لحماية المنظومات المعلوماتية الوطنية ومواجهة الهجمات السيبرانية خلال هذه السنة التي عرفت تكرار الهجمات العدائية، والتي قامت فيها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني بدور وطني كبير في تفعيل الحماية السيبرانية الوطنية وضمان الامتثال للقواعد التشريعية والتنظيمية الوطنية الكفيلة بضمان استمرارية المرافق الحيوية والتصدي الفعال لمختلف التهديدات السيبرانية.

وهي فرصة لندعو مختلف الهيئات الوطنية، لاسيما المؤسسات ذات الطابع الحيوي إلى إرساء أنظمة متقدمة للرصد والكشف عن الحوادث السيبرانية.

السيد الوزير المحترم؛

نستغل هذه المناقشة لنجدد الاشادة بالعناية المولوية السامية التي يخص بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله الموارد البشرية للقوات المسلحة الملكية وعائلاتهم، وخاصة التحسين الدائم للوضعية الاجتماعية والخدمات الصحية والبرامج السكنية... كما نشيد بالنجاح الكبير الذي تعرفه عمليات التجنيد في الخدمة العسكرية والاقبال الكبير للشباب على هذا الورش مما يعكس السمعة الطيبة التي تتمتع بها القوات المسلحة الملكية.

مناقشة هذه الميزانية فرصة كذلك لتهنئة القوات المسلحة على أدائها المتميز في ميادين التعاون الدولي والعمل الإنساني، من خلال الحملات الإنسانية التي قامت بها داخل المغرب وخارجه، وكذا تلك المهام التي تقوم بها القوات المسلحة في إطار قوات حفظ السلام.

وبخصوص هذه الميزانية التي تم بموجبها تخصيص غلاف إجمالي يقدر بمبلغ 73 مليار درهم برسم سنة 2026، بالإضافة إلى اعتمادات حساب اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع، بمبلغ يناهز 157 مليار درهم.

وندعو للعمل على تعبئة المزيد من الموارد المالية لدعم مجهودات الدفاع الوطني واستثمار كل إمكانات تثمين الأصول العقارية وغيرها في عذا الاتجاه، كما ندعو إلى مختلف المؤسسات إلى الانخراط في المجهود الوطني لتحسين الوضعية المادية لأفراد القوات المسلحة الملكية ولمتقاعديها وقدماء المحاربين، من خلال إسناد مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين في البرامج الموجهة للشهداء والمتقاعدين وقدماء العسكريين والمحاربين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خامسا: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

1) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لا بد من أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة.

وفي مستهل ذلك لا بد من التنويه والإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض، الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول نشاط هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي في تكوين النخب والأطر ببلادنا وإشاعة قيم المعرفة والبحث في المجتمع، والذي يعتبر أحد مفاتيح قيادة قاطرة التنمية الشاملة والمستدامة، كما نشكر السيد الوزير لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين وتنويرهم بمختلف الجزئيات التي تهم تدبير هذه الوزارة وسبل تطوير الجامعة المغربية.

وإذ أغتنم هذه المناسبة لأهنئكم على الثقة المولوية السامية التي منحت لكم لتولي حقيبة هذه الوزارة.

إن تعيينكم على رأس هذه الوزارة السيد الوزير المحترم تتجسد فيها بالملوس مقولة الشخص المناسب في المكان المناسب واجتمع فيكم ما تفرق في غيركم، أولا من المسار العلمي الذي تتوفرون عليه كدكتور في الفيزياء، وثانيا من التجربة والخبرة الطويلة في المجال والتدرج عبر مسؤوليات مهمة بالقطاع آخرها رئاسة جامعة ابن طفيل، والتي عرفت طفرة نوعية على جميع المستويات عند توليكم رئاستها ورئيسا لندوة رؤساء الجامعات ومساهمتكم في تدبير العديد من القضايا والملفات الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي كعضو بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وإسهاماتكم المتميزة في ميدان البحث العلمي، لاسيما في مجال تحلية المياه وتدبير الموارد المائية، ثم ثالثا كونكم سليل أسرة مقاومة ومناضلة ومكافحة عريقة، أنجبت خيرة الأطر ممن تقلدوا مناصب عليا وأثبتوا جدارتهم وحنكتهم إخلاصهم وتفانيهم في خدمة هذا الوطن العزيز.

إن تعيينكم السيد الوزير المحترم على رأس هذا القطاع، شكل بارقة أمل في هذا القطاع، انتظرتها كل الهيئات المنتمية لهذا القطاع بشغف

كبير من أساتذة جامعيين وأطر وطلبة، نظرا لحالة الاختناق غير المسبوقة التي وصل إليها هذا القطا القطاع الاستراتيجي، والذي كادت تسبب في شلل كلي وانهيار آمال عريضة من خيرة شباب هذا الوطن.

ولعل حالة الانفراج التي عرفها ملف طلبة كلية الطب والصيدلة، الذي عمر السنة كاملة، وكاد يعصف بآمال جيل من خيرة الأطر بهذا البلد الغالي، والجرأة في حسم ملفات عالقة خاصة ما يتعلق بتعيينات رؤساء الجامعات ومن بينها رئاسة جامعة محمد الخامس باعتبارها إحدى أهم المنارات العلمية التاريخية ببلادنا التي ظلت بدورها متأرجحة لفترة زمنية طويلة لخير دليل على كونكم رجل الميدان والمواقف والقرارات بامتياز.

إن القدرة والجرأة في اتخاذ القرارات والحسم فيها، تعكس بجلاء وبالملموس أنكم رجل المرحلة العالم بتفاصيل منظومة التعليم العالي القادر على قيادة سفينة هذه الوزارة التي يقع على عاتقها تدبير المشتل الذي ينتج النخب والأطر العليا، والمختبر الذي تقع على مسؤوليته تحليل وتشخيص جل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتقديم الإجابات عنها، من خلال مختلف التخصصات العلمية ومراكز البحث إن النهوض الحقيقي والتنمية لأي مجتمع رهين بمدى قدرة الجامعة على الاستجابة لتحدياته ورهاناته، عبر انفتاح حقيقي للجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وهي مطالبة بوضع أسس مجتمع المعرفة.

ولن نخفيكم مقدار الارتياح الذي شمل مختلف مكونات فريقنا بهذا التعيين، وأملنا وثقتنا فيكم كبيرة في قدرتكم على تبصموا على نقلة نوعية بهذا القطاع.

وطالما أننا بمناسبة مناقشة ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي، ارتأينا مناقشتكم في فريقنا وفق منظور منهجي مؤطر بإشكالية عميقة حول مدى قدرة الجامعة المغربية من تحقيق التنافسية إقليميا وجهويا ودوليا في ظل التطور الكبير للرقمنة والتعليم عن بعد وتكوين خريجين بمواصفات وجودة عالية؟ وهل مشتملات البرنامج الحكومي في الباب ملائمة لهذا التحدي وهل هناك من مداخل إضافية لتخطي العقبات المتراكمة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، جد واعون بثقل وحجم الإشكالات التي تعرفها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا، والتي هي نتاج متراكم منذ عقود من الزمن.

بالرغم من أن الجامعة المغربية ظلت على الدوام، ولادة للأطر والكفاءات والنخب من مستوى جد عال، كما أسهمت أيضا بأبحاث علمية جد رصينة في مختلف المجالات والميادين. إلا أنه في العقود الأخيرة أصيبت جامعتنا بالعديد من الأعطاب أثرت بشكل كبير على مستويات التكوين بها وانتاجاتها العلمية، بل وأصبحت تنخرها بعض الممارسات الماسة بسمعتها.

إن قدرة بلادنا على مقارعة وإيجاد موقع قدم بين مصاف الدول الصاعدة رهين بقدرتها التنافسية على جميع الأصعدة وفي مقدمتها مجال العلم والمعرفة فأمام السباق المحموم نحو استقطاب الكفاءات والأدمغة لم يعد أمامنا سوى أن نكون في قلب التحول وأن نرفع التحدي.

إننا نعي معكم جيدا أن المنافسة مع اتساع دائرة التعليم العابر للحدود تتطلب الإمكانيات المالية واللوجيستيكية الكافية نعم، إلا أننا نعتقد أنه بإعمال آليات التدبير المحكم والرشيد وحسن استثمار الطاقات الخلاقة بجامعتنا وحسن توجيهها وتأطيرها سيمكن لا محالة من تقليص الفجوة والهوة.

إننا نطمح معكم لإنشاء جيل جديد من الجامعات المغربية، التي تشتغل بمعايير التميز وبنماذج متجددة للحكامة.

السيد الوزير المحترم؛

لقد كان رهان النهوض بالجامعة المغربية والبحث العلمي في صلب البرنامج الحكومي المعزز بإجراءات ملموسة، تهم تطوير والارتقاء بأهم المكونات فيها المتمثلة في الطالب والأستاذ والملف البيداغوجي. وبالنظر لكون الجامعة المغربية توجد في قلب الدينامية التنموية ببلادنا، فقد أولتها الحكومة عناية خاصة، من خلال مراجعة أهم التحديات التي تطرحها منظومة البحث العلمي، وما يستلزمه ذلك من إعادة للنظر في مختلف الجوانب التنظيمية والتأطير والبشرية المرتبطة بها، وتجسدت الإرادة القوية لهذه الحكومة في رسم معالم جيل جديد من الجامعات عبر:

ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي:

نتيجة استفحال ظاهرة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا وبالأخص من المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، مقارنة بباقي الشباب المتخرج من معاهد ومؤسسات الاستقطاب المحدود من جهة وكذا مقارنة بباقي الشباب إجمالا، ناهيك عن إشكالية الاكتظاظ والهدر الجامعي، التي تتنامى سنويا بهذه المؤسسات وهذا الأمر لا ينطبق فقط على مستويات الإجازة فقط بل امتدت لتشمل المستويات العليا وبالأخص على مستوى الدكتوراه بالرغم من اختلاف الأسباب، أعاد طرح رهان ربط الجامعة بمحيطها وموضوع العدالة المجالية في هذا الباب كأحد المداخل الأساسية لتطويرها وتجاوز العديد من الاختلالات البنيوية التي تتخبط فيها.

وإذ نشيد عاليا بالمخطط المديري للتعليم العالي، الذي يشمل إعادة النظر في أولويات التكوين وفي الهندسة الجامعية لمؤسسات التعليم العالي الخاص والعام والمؤسسات الأجنبية، إضافة إلى المخطط المديري للبحث العلمي، الذي يهدف إلى إعادة تحديد أولويات عروض البحث العلمي وتعزيز مختبرات البحث، مع إعادة النظر في نظام براءات

الاختراع العلمي. وارتباطا بما سبق بالنسبة للإصلاح البيداغوجي، السيد الوزير المحترم، فإننا نثمن عاليا النموذج البيداغوجي الجامعي الجديد، الذي يتوق إلى الارتقاء بنظام LMD المتعلق بالإجازة والماستر والدكتوراه، للتأكيد على أن الجامعة ليست فقط فضاء لإعداد خريجين من أجل سوق الشغل، إنما الفضاء الأساسي لإنتاج المعرفة وتطوير مهارات الشباب.

كما نؤكد على أهمية مسار هذا الإصلاح البيداغوجي للجامعة، والنهوض بمستوى مواردها البشرية، والذي تم منحه نفسا طويلا باعتماد المخططات المديرية الأربع التي ستشكل في مجملها أسسا مرجعية لقيادة تحول المنظومة في أفق 2030.

نفس الأمر ينطبق على المخطط المديري للابتكار، الذي يعمل على تجديد مواضيع الابتكار مع وضع هندسة جديدة للفاعلين المعنيين، لاسيما عبر تعزيز دور الحاضنات ومراكز التحول التكنولوجي، وتحديث منظومة براءات الاختراع.

إضافة إلى المخطط المديري للتحول الرقمي، الذي يستهدف مراجعة وتجويد المسارات الجامعية، لكل من الطالب والأستاذ الباحث وكافة الأطر الإدارية والتقنية، ناهيك عن تحفيز مسار المشاريع الناشئة والمستثمرين وباقي الشركاء.

نعتقد جازمين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر، أنا مسار الإقلاع الصحيح لبلادنا يجب أن يكون منطلقه جامعة قوية بخريجيها وجودة أبحاثها بمنظومة بيداغوجية متكاملة ومتماسكة من أجل تسليح أجيالنا بما يكفي من القيم والكفايات والمهارات لصقل قدراتهم المعرفية وطاقاتهم.

السيد الوزير المحترم؛

بالنسبة لإنجاح الحوار الاجتماعي: لقد تجسدت الإرادة القوية للإصلاح لدى هذه الحكومة من خلال فتح ورش النظام الأساسي لأساتذة التعليم العالي والذي ظل لسنوات يعاني الجمود، حيث ترتب عن جولات الحوار الاستجابة لزيادة غير مسبوقة في أجور الأساتذة بما مجموعه 3000 درهم، بالإضافة إلى الإجراءات الموازية الأخرى التي همت منظومة الضريبة على الدخل والتي ستسفر على زيادة مرتقبة، والتي شملت جميع الموظفين بالقطاع العام والخاص، مع إقرار نظام أساسي عادل ومنصف لأساتذة التعليم العالي الذين يستحقون كل التحفيز والدعم جراء مجهوداتهم في سبيل تطوير وتعزيز مجتمع العلم والمعرفة.

إن النتائج المحققة في هذا الباب هذا التحول في المسار جاءت ثمرة ونتاج مقاربة تشاركية وديمقراطية مع مختلف الفرقاء، كما أن محطات الحوار الاجتماعي لا تزال متواصلة ومستمرة ومنتظمة لمعالجة باقي الجزئيات المنبثقة عن النظام الأساسي.

السيد الوزير المحترم؛

نحن جد واعون بجسامة المسؤولية التي على عاتقكم، وأيضا واعون بحجم الإشكالات العميقة التي تتخبط فيها جامعتنا على جميع المستويات، والتي لا تتسع هذه المداخلة للتفصيل فيها، لكننا واثقون في حنكتم وتجربتكم وفي الإرادة القوية للسيد رئيس الحكومة على قدرتكم في تلمس الطريق للأجرأة الصحيحة لهذا الورش الإصلاحي الاستراتيجي لجعل الجامعة قاطرة للتنمية ورافعة لها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة المختصة).

وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستضيفة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة.

وهي أيضا مناسبة سنوية نتتبع فيها حصيلة تطور الميزانية السنوية ولتقييم مختلف السياسات العمومية التي يدبرها هذا القطاع، اعتبارا بأننا أمام أخر ميزانية في هذه الولاية التشريعية.

إن إصلاح منظومة التربية والتكوين تشكل بالنسبة إلينا التحدي الأكبر والرهان الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن ورش اصلاح هذه المنظومة تقتضي الاستثمار في الرأسمال البشري الذي نعتبره ثروتنا الوطنية الاستراتيجية لمواجهة مختلف التحديات التي تفرضها العولمة والتنافسية والسباق نحو امتلاك الخبرات والعلوم والتقنيات الحديثة.

ونحن على ثقة كبيرة في شخصكم السيد الوزير بأنكم قادرون على المساهمة في مواصلة الإصلاح الذي تنشده بلادنا لمنظومتنا التعليمية، مطالبينكم بعدم الالتفاف لأعداء النجاح الذين يحاولون يائسين محاربة رجال الأعمال من حق ممارسة الفعل السياسي باعتباره حق مقدس يكفله الدستور، حيث أرادو أن يتركوا المجال للشعبوية والعدمية التي أساءت للخطاب السياسي وللمؤسسات بشكل عام في بلادنا. بعدما فشلوا في كل مخططاتهم، أصبحوا يترصدون الشكليات للتأثير على عزيمتكم وإرادتكم في مباشرة الإصلاحات الكبرى.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار مقتنعون جدا بأن قطاع

التعليم يشكل جوهر التدخلات الحكومية، من خلال التعاطي الجاد والمسؤول لهذه الحكومة مع ملف إصلاح المنظومة التعليمية، باعتباره خيار سيادي واستراتيجي يضمن بناء مدرسة عمومية تخرج أجيال من الكفاءات والأطر التي ستحمل مشعل مواصلة مسيرة مغرب النهضة التنموية.

وهو ما ترجمه مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته داخل مجلسنا الموقر، والذي خصص ميزانية غير مسبوقة للقطاع تمثلت في 97.1 مليار درهم. فهذه الأرقام والمؤشرات المهمة نريدها بالمناسبة أن تقطع مع الإرث الثقيل الذي خلفه هذا القطاع مع كل أشكال التهاون والتراخي في تدبير الزمن التنموي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن النهوض بأوضاع المدرسة العمومية لم يكن مجرد شعار سياسي عابر أو محض بروباغاندا للاستهلاك الإعلامي، بل هو رهان حقيقي لهذه الحكومة، التي نزلت بكل ثقلها وبروح عالية من المسؤولية السياسية لتنزيل برنامج طموح وبأهداف واضحة مكنتها من إحداث تغييرات جوهرية في منظومة التربية والتكوين.

إن ورش إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا مكن من تنزيل عملي وفعلي لنموذج بيداغوجي جديد قائم على توسيع العرض المدرسي وجعله في متناول أبناء وبنات المغاربة أينما تواجدوا عبر التراب الوطني، في إطار عدالة مجالية ما فتئت بلادنا تعمل على جعلها في صلب مشاريعها التنموية.

وفي هذا الإطار ننوه بإرساء مشروع مؤسسات الريادة، باعتباره مدخلا أساسيا للإصلاح البيداغوجي المنشود للمنظومة التعليمية ببلادنا عبر تحسين التعلمات الأساسية لدى المتعلمين، وهو المشروع الطموح الذي أبان وبشكل مبكر وبشهادة عدة متدخلين في العملية التعليمية عن نجاعة كبيرة في تقليص الفوارق التعليمية بين التلاميذ، عبر تقديم الدعم لفائدة التلميذات والتلاميذ بشكل مجاني بمختلف المؤسسات التعليمية الرائدة.

وشمل هذا الإصلاح البيداغوجي إطلاق مبادرة تعليمية ضمن مشروع مدرسة المستقبل في المغرب، التي ترنو إلى تحسين جودة التعليم والحد من الهدر المدرسي في السلك الاعدادي. وهو ما يؤكد هذه الرغبة الحكومية الكبيرة في تحويل إصلاح التعليم من مجرد شعار، إلى إجراءات حقيقية وبأثر مالي مهم لبلوغ الأهداف المرجوة.

السيد الوزير المحترم؛

نسجل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نجاح هذه الحكومة في إخراج النظام الأساسي لموظفي الوزارة إلى حيز الوجود، وذلك بعد عقود من الجمود والانتظارية التي خلفت ضحايا بالجملة؛ حيث عملت الوزارة الوصية على القطاع بنفس تشاركي مع النقابات المهنية، مكن من إقرار نظام أساسي عادل ومنصف لمختلف الفئات التعليمية ومعالجة مختلف الملفات المتفرعة عن النظام الأساسي؛ انسجاما مع مأسسة هذا الحوار. منها ما كان عالقا لعقود من الزمن، حيث استطاعت وزارتكم، السيد الوزير، إنصاف أصحابها تجسيدا لمنهج الدولة الاجتماعية الذي رسمته بلادنا؛ والذي أضحى واقعا ملموسا؛ وذلك من خلال استفادة أسرة التعليم من زيادة عامة في الأجور وصلت إلى 1500 درهم؛ في أكبر زيادة عرفها قطاع التربية والتكوين منذ الاستقلال.

حضرات السيدات والسادة؛

نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن عقود نجاعة الأداء ساهمت بشكل ملحوظ في إرساء حكامة جديدة ترتكز على الأثر والنتائج المحققة لفائدة التلاميذ، وفق مقاربة تشاركية ستمكن من تجسيد المسؤوليات المشتركة بين كل المتدخلين في العملية التعليمية، ما سيضمن النجاعة المطلوبة للمدرسة العمومية التي أخرجت أجيال عديدة من أبناء الوطن.

وهي مناسبة لنؤكد فيها على ضرورة تحسين التعليم الأولي الذي كان مطلب ملك وشعب من خلال معالجة مشاكل نقص الموارد المالية والاكتظاظ داخل الأقسام الدراسية، فضلا عن استفحال مشكل النقل المدرسي، حيث يواجه التلاميذ مشاكل عميقة ويزيد من معاناتهم وأسرهم، خصوصا بالعالم القروي الذي يعاني من نقص حاد في الحافلات مقارنة بعدد المستفيدين من التلاميذ.

وفي هذا السياق نلفت نظركم، السيد الوزير، بأن هناك اختلالات في تدبير هذا المرفق الحيوي، لأنه يتم فرض رسوم مالية على الأسر المعوزة والتي تعجز عن تحمل تكاليف النقل المدرسي، لذلك نطالبكم السيد الوزير بإعادة النظر في الدعم المخصص للجمعيات التي تتولى الاشراف على هذه العملية، ومن هذا الموقع نطالبكم بوقف هذا الدعم المخصص لجمعيات المجتمع المدني، وأن تتولى مصالح الوزارة الإشراف على عملية النقل المدرسي. لأنه من غير المقبول أن تستمر هذه الاختلالات التي تسيئ إلى المنظومة التعليمية.

ننوه، السيد الوزير، بما أثرته داخل مجلس النواب بعدما كشفتم على أن أزيد من 4000 مؤسسة تعليمية بالعالم القروي لاتزال غير مزودة بالمراحيض والماء الشروب، وهو ما نعتبره أمر غير مقبول وشجاع في نفس الوقت، ونحييكم، السيد الوزير، على التزامكم المباشر وأمام الرأي العام الوطني على حل هذه المعضلة من خلال مسارعتكم على اعداد خطة استعجالية شاملة لتزويد المؤسسات التعليمية بالماء والمراحيض قبل نهاية السنة الجارية. لإنهاء هذه المأساة.

وإذ نثير انتباهكم أيضا السيد الوزير إلى معالجة نقص الموارد البشرية، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية. نؤكد أن هذا الفضاء يحتاج إلى التفاتة خاصة لتحسين جودة التعليم الأولي بهته المناطق. تماشيا مع المجهودات الكبيرة التي اتخذتها هذه الحكومة في تحسين جودة التكوين الأولي والتكوين المستمر، وكذا الرفع من نسب

إحداث المدارس الجماعاتية، بغية توفير عرض مدرسي جيد ولمحاربة إشكالية الهدر المدرسي، التي تبقى تحديا كبيرا يفرض عليكم، السيد الوزير، محاصرته والقضاء عليه بصفة نهائية، لتقوية أداء وفاعلية المدرسة المغربية، والارتقاء بمنسوب العملية التعليمية برمتها. والتي تحتاج إلى جعل المتعلمات والمتعلمين في صلب العملية التعليمة، مع ضمان تحسين جودة التعليم الأولي والتكوين المستمر، دون أن نغفل عن الاستثمار في العنصر الرقمي وتوظيفه في العملية التربوية.

السيد الوزير المحترم؛

نستحضر معكم حصيلة المنجز الحكومي في تدريس الأمازيغية، خصوصا أن هذا الورش الوطني المهم عرف طيلة عقدين من الزمن الحكومي تراخيا كبيرا، حيث ظل يراوح مكانه.

وإدراكا لأهمية هذا المكون الوطني في ترسيخ التعددية الثقافية واللغوية وفي ترسيخ ثوابت أمتنا المغربية، تعمل هذه الحكومة بكل غيرة وطنية صادقة على تسريع تعميم الأمازيغية داخل المنظومة التعليمية.

اليوم، نستحضر السيد الوزير هذا التطور الإيجابي الذي عرفه ملف تدريس الأمازيغية داخل المنظومة التربوية، وفي هذا الإطار نثمن عاليا الإجراء الحكومي الذي هم تخصيص ألف مدرس للأمازيغية، إجراء غير مسبوق في العملية التربوية، غير أننا، السيد الوزير، نطالبكم بمضاعفة المجهودات حتى يتم تعميم الأمازيغية أفقيا وعموديا، لأن هذا الورش سيدعم أجرأة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية داخل جميع المؤسسات، وخصوصا داخل المدرسة المغربية التي نريدها أن تعكس بوضوح التعددية الثقافية واللغوية التي تميز أمتنا المغربية العريقة. حتى تتمكن الأجيال الحالية من نيل شرف تعليم وتدريس هذه اللغة المغربية الأصيلة إلى جانب اللغة العربية.

السيد الوزير المحترم؛

إن تعزيز البنيات الرياضية باعتبارها رافعة أساسية للتنمية البشرية المستدامة. وهي مناسبة نغتنم فيها الفرصة لنستحضر إنجاز كرة القدم الوطنية التي وصلت اليوم إلى العالمية، إنجازات غير مسبوقة جاءت لحصاد ثمار الرؤية الاستراتيجية التي أطلقها جلالة الملك في سنة 2008، عندما وجه رسالته السامية إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول الرياضة بالصخيرات، كانت بمثابة خارطة طريق شاملة لتطوير بنياتنا التحتية، توجت بتوهج منتخبنا الوطني بقطر وبتتويج الفريق الوطني لأقل من 20 سنة بكأس العالم بالشيلي.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن نهنئ الحكومة على سرعة تقدم الأشغال في بناء واصلاح الملاعب الكروية التي ستحتضن التظاهرات الرياضة القارية والعالمية المقامة ببلادنا.

وفي سياق هذا الزخم الإيجابي نستحضر الأدوار الطلائعية التي أضحت تسجلها الجامعة الملكية المغربية للفروسية وبهذه المناسبة نحيي بكل حرارة، الشريف مولاي عبد الله العلوي، رئيس الجامعة الملكية المغربية للفروسية، على العمل المتواصل والمجهود الكبير، الذي يقوم به لتطوير إشعاع هذه الرياضة التاريخية، التي تعزز التميز المغربي وتساهم في حماية موروثنا الثقافي اللامادي الأصيل. الذي يبرز "تمغربيت ديالنا".

وحرصا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على تطوير قطاع الرياضة المغربية، نطالبكم، السيد الوزير، بالاشتغال بمنطق احترافي مع كل الجامعات الرياضية حتى تتمكن من تحقيق نفس النتائج المشرفة التي حققتها الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، ومطالبون بمباشرة اصلاح أوضاعها والفصل في النزاعات القائمة في هياكلها.

كما نطالبكم أيضا بتنزيل برامج جديدة لتطوير الرياضة المدرسية التي تلعب دورا مهما في إعداد الأجيال الرياضية، لذلك ندعوكم السيد الوزير بالاشتغال أكثر على رد الاعتبار للرياضة المدرسية والمنشآت الرياضية التابعة لها خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية، حيث تفتقر هاته المناطق إلى بنى تحتية رياضية وإلى مؤطرين تربويين في مجال الرياضة، خصوصا الرياضات الجماعية.

في السياق ذاته، نجدد مطالبتنا داخل الفريق بضرورة تسريع وتيرة انجاز مشاريع القرب بالمجال القروي والشبه الحضري والمناطق النائية وتوفير الفضاءات الرياضية للشباب المتعطش لهذه الفضاءات الرياضية والترفيهية.

وأخيرا نحن واثقون بأن حصيلة هذا القطاع مشرفة بمؤشراتها الملموسة والتي ستمكن من دعم الحصيلة الإيجابية للحكومة ولكل المنجزات الوطنية.

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة المستشارة السيدة هند الغزالي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين؛

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية برسم السنة المالية 2026 (كما وافقت عليها اللجنة المختصة).

وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستضيفة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة.

ولا شك أن هذا القطاع، قطاع بالغ الأهمية لكونه يُؤَمِّن خدمة

اجتماعية أساسية لصيقة بالحياة اليومية للمواطنات والمواطنين. لذلك لا طالما حظي باهتمام كبير من قبل متتبعي الشأن العام وعلى الخصوص خلال المناقشات السنوية لقانون المالية

الاحتكاك اليومي بالمنظومة الصحية جعلها تخضع وبشكل مستمر ومتواصل للتقييم من طرف المواطنات والمواطنين.

فكانت محط انتقاد حاد لأدائها وموضوع مطالب شعبية بالإصلاح الفوري، والحكومة كانت واعية بهذا الأمر منذ اليوم الأول لتوليها مسؤولية تدبير الشأن العام وعبرت عن ذلك بشكل واضح وصريح فجعلت النهوض بالقطاع الصحي أولوية من أولوياتها في البرنامج الحكومي، انسجاما مع ما قام به حزبنا في أكبر عملية تشاورية قام بها في لقاءاته المباشرة مع المغاربة في المدن الكبرى والصاعدة جعلت من النهوض بقطاع الصحة أولى الأولويات.

إنه قطاع حيوي وحساس، بل وركيزة من ركائز الاستقرار المجتمعي ولعل الكل يتذكر اللحظات العصيبة التي عشناها إبان جائحة كورونا.

الجميع، وبدون استثناء، (سواء الذي ينتمي إلى الطبقات الأكثر هشاشة أو الذي له من الإمكانات المادية ما تمكنه من الاستشفاء في أحسن المستشفيات العالمية) قد وجد نفسه، في ظل هذه الأزمة، رهين خدمة استشفائية عمومية تقدمها مستشفيات عمومية وموارد بشرية من القطاع العام فكانت المنظومة الصحية الوطنية الحاجز الواقي من تداعيات صحية كانت ستكون مدمرة لولا لطف الله.

ومن حسنات هذه الجائحة أنها أفرزت العديد من النقائص والاختلالات والإشكالات وبينت الحاجة الماسة والملحة، بل والمستعجلة إلى إعطاء جرعة زائدة وقوية لإصلاح شامل وعميق يمس مختلف جوانب المنظومة لتجاوز إشكالات من قبيل:

1. ضعف العرض الصحي ومحدودية الطاقة الاستيعابية للمنظومة الصحية والإشكالية المتعلقة بضعف التغطية المجالية للخريطة الصحية خاصة بالمناطق القروية وشبه الحضرية بالإضافة إلى تدني جودة الخدمات الطبية المقدمة؛

2. النقص الحاد في الموارد البشرية العاملة في القطاع العام من أطباء وممرضين وتقنيين وهي نتيجة طبيعية لمحدودية العرض التكويني وهجرة الأطر الطبية والتمريضية نحو الخارج ونحو القطاع الخاص؛

3. غياب مسار منظم وواضح للعلاجات مما أثر على جودة التشخيص والعلاج؛

4. الاعتماد على الاستيراد في توفير حاجيات المنظومة الصحية من التجهيزات الطبية والأدوية مما يطرح مسألة السيادة الوطنية في المجال الصحي؛

5. غياب التكامل بين القطاعين الخاص والعام في ضمان الولوج إلى رعاية صحية شفافة وذات جودة، ولكن بتكاليف معقولة.

بالإضافة إلى الإشكالات الأخرى التي ما تزال تؤرق مرتفقي المؤسسات الصحية من قبيل النقص في بعض التجهيزات الطبية الأساسية وسوء الاستقبال والاكتظاظ وطول المواعيد...

إنه تشخيص موضوعي قدمتموه لنا، السيد الوزير، بكل نجاعة أثناء حضوركم معنا داخل هذا المجلس الموقر، ولا تختبؤون وراء هذا التراكم السلبي والإرث الثقيل الذي كبل تطور المنظومة الصحية.

رغم هذا التشخيص الدقيق، ولنكون موضوعيين ومنصفين، المنظومة الصحية الوطنية ليست بالمستوى المتدهور والمتدني كما ينبغي لبعض المتحاملين أن يصوروه لنا، بل لدينا منظومة صحية قائمة بمعايير معتبرة وتشتغل لتوفير خدمات صحية بشكل مستمر ومنتظم لجميع المواطنين في مختلف ربوع المملكة، ويقوم عليها أطباء وأطر صحية في المستوى لتقدم خدمات جليلة في إطار ممارسة وظيفتها التي لا يمكنها أن نصفها إلا بالنبيلة، ولكن تبقى بعض الإشكالات، كما أسلفت الذكر، تحتاج إلى معالجة في إطار مخطط استعجالي عملتم عليه وتسيرون بخطى حثيثة في تنزيله. وهذا هو المهم لهذه المرحلة.

إذن أمام هذا التشخيص الموضوعي الذي نعرف جميعا تفاصيله، فلا أحد يجادل في أن تجاوز كل إشكال من الإشكالات التي ذُكرت، يحتاج مدة معتبرة من الوقت ليظهر آثاره على أرض الواقع، لأن الإصلاح المطلوب، والذي تعكف الحكومة على تنزيله إصلاح بنيوي وشامل يمس جميع جوانب المنظومة الصحية (ويتجاوز الإجراءات الترقيعية والتدخلات المحدودة) التي ألفناها مع كل الوزراء الذين تعاقبوا عليها والمغاربة يعرفونهم جيدا كل واحد باسمه وصفته. وقد رصدت له موارد مالية غير مسبوقة، فما بين سنة 2021 وسنة 2025، انتقلت الميزانية الإجمالية من 19.7 مليار درهم إلى 32.6 مليار درهم أي بزيادة قدرها 65% وبرسم مشروع قانون المالية لهذه السنة تم رصد ما يناهز 42.4 مليار درهم، بزيادة تفوق 30% مقارنة مع سنة 2025.

ونحن كممثلين للأمة نعتز في المؤسسة التشريعية بمساهمتنا المعتبرة والمقدرة من خلال المدخل التشريعي والرقابي في هذا الإصلاح الذي يقوم على:

- اعتماد فلسفة جديدة في البنية التنظيمية للمنظومة الصحية عبر إرساء المجموعات الصحية الترابية ما يعكس أهمية البعد اللامركزي الجهوي والمحلي في تدبير القطاع، وننوه بالمجهود الذي تبذله الحكومة لإعطاء الانطلاقة الفعلية لعمل هذه المجموعات في مختلف جهات المملكة، بناء على ما أفرزته التجربة النموذجية لأول مجموعة صحية بجهة طنجة تطوان الحسيمة؛

- بالإضافة إلى إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته والذين تم تفعيلهما مؤخرا وقد شرعا في ممارسة مهامهما ولا شك أن مساهمتهما ستكون مفصلية في تعزيز حكامة المنظومة.

في الجانب المتعلق بالموارد البشرية: ساهمنا كذلك في المؤسسة التشريعية في الإصلاح الجوهري الذي تخضع له عبر:

- إخراج القانون المتعلق بإحداث الوظيفة الصحية وقد واكبه إجراءات حكومية بإقرار تحفيزات مادية همت تحسين الدخل لفائدة الأطباء والأطر التمريضية في انتظار تفعيل مبدأ التعويض بناء على التدخلات الطبية؛

- إصدار القانون رقم 33.21. القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب في المغرب والذي يضع مجموعة من التحفيزات لتشجيع الأطباء الأجانب وكذا المغاربة المقيمين بالخارج إلى اختيار المغرب كوجهة من أجل مزاولة مهنة الطب بهدف تدارك الخصاص الحاصل على مستوى عدد الأطباء؛

- وإذ ننوه بعمل الحكومة لتعزيز العرض التكويني للرفع من عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وزيادة عدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، نؤكد أن طموحنا أكبر في بلوغ الحد الأدنى الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية والمتمثل في 45 مهني صحي لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030.

وارتباطا بتأهيل العرض الصحي فالمجهود الذي بذلته الحكومة يستحق التنويه والتقدير:

- تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية (1400 مركز صحي ثلثها بالعالم القروي)؛

- تسريع إحداث عدد من المراكز الاستشفائية منها المستشفيات الجامعية (الرباط، أكادير، العيون، بني ملال، الرشيدية) وبعضها شارف على الانطلاق الفعلي لتقديم خدماتها للمواطنين هذه السنة أو السنة المقبلة) والمستشفيات الإقليمية (طرفاية – كلميم)، وكلها مشاريع تنضاف إلى الرصيد المتوفر من المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب والتي يتم تأهيل معظمها وتحديث تجهيزاتها وهو ما من شأنه تعزيز العرض الصحي وتقريب الخدمات الصحية للمواطنين وبالجودة المطلوبة.

وفيما يخص السيادة الدوائية التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يدعو إليها، ننوه بالدينامية التي تعرفها بلادنا من إرساء لعدد من البنيات الهامة في مجال صناعة اللقاحات، بشراكة من شركات عالمية رائدة في هذا المجال، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز السيادة الوطنية وجعل المملكة قطبا أساسيا للتكنولوجيا الحيوية في القارة، قادرا على الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ الصحية وقطبا أفريقيا لإنتاج وتصدير اللقاحات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص الحماية الاجتماعية، نعتبر داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن ورش الحماية الاجتماعية يعد أحد ركائز الدولة الاجتماعية، لأنه يمثل تعاقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن، يؤسس لمرحلة جديدة في مسار الدولة المغربية، مرحلة تجعل من الاستثمار في الإنسان سياسة تنموية شاملة لا ظرفية، تجعل كذلك من العدالة الاجتماعية أفق استراتيجي لا مجرد مطلب شعبي جماهيري ملح وأساسي في هذه المرحلة الدقيقة من مسارنا.

وإذ يستهدف هذا الورش غير المسبوق تحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية لكل المواطنات والمواطنين، والتي تبقى من الحقوق الأساسية والدستورية من الطبيعي النضال من أجلها. اليوم أصبح المغاربة يلمسون ثمار هذا المشروع المجتمعي، مشروع نرفض المزايدات السياسوية فيه، لأنه مشروع ملكي بأهداف واضحة وطموحة، تؤسس لمرحلة جديدة من تطور الدولة الاجتماعية التي يرسخها جلالته بكل حكمة وتبصر.

ويحق لنا جميعا أن نفتخر بهذا المنجز الحكومي وبثمار النجاحات الحكومية المحققة والمتواصلة في تعميم هذا الورش المغربي الخالص، من خلال سن هذه الحكومة لإصلاحات شجاعة، غير مسبوقة في مسار العدالة الاجتماعية ببلادنا، حيث تمكنت حكومة الأستاذ عزيز أخنوش من إرساء دعائم أكثر عدلا وإنصافا وإدماجا لورش الحماية الاجتماعية. بما يتماشى مع رهانات المغرب الصاعد، وذلك من خلال:

- تنزيل ورش تعميم التغطية الصحية في زمن قياسي في التاريخ السياسي المغربي، وفق الأجندة الملكية؛

- إخراج ترسانة من النصوص والقوانين التنظيمية التي تهم ورش الحماية الاجتماعية (إصدار مراسيم التغطية الصحية الاجبارية لمختلف شرائح المجتمع، والتي بلغت 28 مرسوما)، جعلت من المغاربة يجدون أنفسهم وبكل مستوياتهم الاجتماعية في هاته المراسيم، بما فيها مختلف المهنيين أينما وجدوا أو الذين كانوا في منظومة متهالكة اسمها الرميد؛

- توفير الموارد المالية اللازمة لاستدامة تعميم هذا الورش الاستراتيجي.

هذا المجهود الاستثنائي مكن بلادنا من حصد نتائج جد متقدمة في هذا الورش الملكي الطموح من خلال:

- 5.3 مليون أسرة مسجلة بالسجل الاجتماعي الموحد. بما يفوق 19 مليون شخص؛

- ما يقارب 11 مليون شخص مستفيد من أمو تضامن؛

- ما يقارب ب 72 مليار درهم حجم الموارد المالية التي تم صرفها من أجل تغطية النفقات المباشرة لورش تعميم الحماية الاجتماعية؛

- تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي بلغ 44 مليار درهم. رقم كبير يمثل التوجهات الاجتماعية لهذه الحكومة في استهداف

المواطنات والمواطنين.

وإذ نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن كل هذه المؤشرات والأرقام تبين بالملموس أهمية هذه المبالغ المرصودة، مؤكدين في هذا الإطار بأن هذه الحكومة تمكنت من إرساء دعائم سياسة اجتماعية وطنية أكثر إنصافا واستدامة، بحيث أن ورش الحماية الاجتماعية لم يعد مجرد مشروع مرحلي، بل أصبح قاعدة صلبة لبناء مغرب اجتماعي حديث يضع الرأسمال البشري في صميم برامج التنمية الحقيقية، والتي أصبحت واقعا معيشيا ملموسا ترك أثره الواضح على حياة المغاربة بمختلف المناطق والجهات بمملكتنا الشريفة.

السيد الوزير المحترم؛

وختاما، أود التأكيد على أن جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا كأعضاء في المؤسسة التشريعية وكممثلين للأمة، تحتم علينا جميعا، وبغض النظر عن انتماءاتنا السياسية، مناقشة القضايا الكبرى التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، ومن ضمنها قطاع الصحة، بكل أمانة وصدق وموضوعية بما يخدم مصلحة الوطن أولا وأخيرا، ولكن بنوع من الهدوء والرصانة وبعيدا عن اللغط والمزايدات السياسوية والحسابات الضيقة وبعيدا كذلك عن هاجس الرهانات الانتخابوية.

فنجاح إصلاح المنظومة الصحية وغيرها من الأوراش الإصلاحية الأخرى رهين بتضافر الجهود والانخراط الجدي والبناء في المجهودات التي تبذلها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتعزيز تقدمها في المسار التنموي.

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم، السيد الوزير، التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

السيد رئيس اللجنة المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السادة والسيدات الأطر والمسؤولين المحترمون؛

السادة أطر المجلس؛

لا بد من أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، في سياق مفعم بالانتصارات الدبلوماسية التي نجحت بلادنا في تحقيقها وفي سياق كذلك ما يعيشه مجتمعنا من حراك شبابي سلمي مفروض علينا الاستماع والانصات له، وزارتكم اليوم، السيد الوزير المحترم، تجمع ثلاثة قطاعات استراتيجية في المقياس الوطني، وهي الشباب بما تشكله السياسة العمومية للشباب من أداة لتطوير فئة مهمة من المجتمع، الثقافة بما يُمثله الفعل الثقافي من ثروة وطنية أساسية ومحددة للمستقبل، قطاع التواصل الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنظر لمسؤولياته المرتبطة بالتزامات الإعلام العمومي وبصورة المملكة في الإعلام وبالتكوين في مهن الصحافة والاعلام وبتحسين مناخ الممارسة الصحفية في بلادنا، إذن قطاعات استراتيجية ومحورية لها أدوارها داخل المجتمع ونعي جيدا حجم وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بمسؤوليات هذه الوزارة في الميادين المتعلقة بتأطير الشباب والطفولة وتفعيل دور الشباب والتنمية على العمل الجمعوي، وكذا تنفيذ البرامج المرتبطة بالنوادي النسوية وتلك المتعلقة بالطفولة، في انتظار تفعيل الوكالة الوطنية للطفولة ونقل جزء من الاختصاصات من هذه الوزارة إلى هذه الوكالة، لذا لابد أن نحثكم على ضرورة الاستمرار في تجويد خدمات دور الشباب لفائدة الشباب والأطفال مع إطلاق جيل جديد من البرامج يواكب انشغالاته والعمل على تزويدها بالأطر الكافية من أجل التكوين، عبر عقد اتفاقيات شراكة مع الجماعات الترابية التي لازالت تعيش على وقع الاكتظاظ وتوظيف الكفاءات المهدورة فيها والأشباح من خلال إدماجهم في برامج هذه الوزارة، مع إطلاق جيل جديد أيضا من برامج التخييم وبرامج الاصطياف والأسفار المخصصة للطفولة والشباب وهي وسائل فعالة لترسيخ قيم الهوية الوطنية والدينية وترسيخ الشخصية الإيجابية وتحفيز طاقات المستقبل، ومن المؤكد أن التعاون والتشارك مع المجتمع المدني من شأنه تطوير العرض التربوي في مجال التخييم، ويساعد في تأهيل فضاءات التخييم وتأمينها وتجويد الخدمات المقدمة فيها.

ونطرح معكم في هذه المناقشة الإجراءات والاستعدادات التي تقوم بها الوزارة لمواكبة إحداث الوكالة الوطنية للطفولة وخاصة ما يتعلق بإجراءات نقل المراكز والموظفين إلى الوكالة، بعد مصادقتنا على النص التشريعي الخاص والذي ستؤطره بكل تأكيد نصوص تنظيمية لتسهيل هذه العملية.

وندعو بالمناسبة إلى إعطاء دفعة قوية لبرنامج جواز الشباب وتعزيز باقة الخدمات المتاحة لفائدة حاملي الجواز، كما نحث على تكثيف برامج الوزارة الخاصة بالتطوع والأوراش المفتوحة للشباب لصقل الشخصية وتنمية الكفاءات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

وإذ نستحضر في هذه المناقشة كذلك مسؤوليات الوزارة في كل التدابير المتعلقة بالتواصل العمومي والصحافة والاتصال السمعي البصري والسينما وصناعة الألعاب الإلكترونية والإشهار وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، نؤكد أنها مسؤوليات جسيمة تشتغل عليها الوزارة.

في هذا الصدد، نثير أهمية التكوين في مجال الصحافة وتطوير العمل بالمعهد العالي للإعلام والاتصال باعتباره مؤسسة مرجعية وطنية في مجال تكوين المتخصصين في مهن الصحافة والتواصل، وندعو إلى مزيد من الجهود للتنسيق بين التكوين المرجعي الذي يقدمه المعهد والتكوينات التي تتم على مستوى العديد من الجامعات العمومية وكذا تلك التكوينات التي تتم في المعاهد الخاصة، ومن الأكيد أن انخراط المعهد العالي للإعلام والاتصال في برامج للتكوين المستمر والتكوين التكميلي واعتماد نظام للإشهاد على الكفاءات والتجارب La certification des compétences لفائدة المشتغلين في القطاع الإعلامي ببلادنا من شأنه النهوض بالمشهد الإعلامي وتحسين مستويات المهنية وإشاعة قيم وأخلاقيات الممارسة الصحفية النبيلة.

ونستغل هذه الفرصة كذلك لفتح النقاش معكم حول مسالة تطوير الإعلام العمومي عبر إطلاق جيل جديد من دفاتر تحملات الإعلام العمومية وتشجيع القطب العمومي على تجويد الخدمة العمومية السمعية البصرية وإطلاق مسلسل التحول الرقمي للقطاع، يكفي الوقوف مثلا عند الحاجة إلى إعلام وطني باللغة الانجليزية ما يؤدي إلى ضرورة التفكير في تفريع أكبر للقنوات التلفزية لتقديم منتوجات تلائم مختلف الفئات، وخاصة أن بلادنا مقبلة على أحداث رياضية كبرى.

ونطرح في هذا السياق النقاش العمومي حول ولوج القطاع الخاص إلى الاستثمار في الإعلام التلفزي وضرورة بحث أسباب غياب استثمارات، خاصة في هذا المجال على غرار الاستثمار الخاص في الإعلام الإذاعي. وفي هذا الإطار ندعو كافة مكونات مجلسنا الموقر إلى الانخراط بروح وطنية لمناقشة مشروع القانون رقم 026.25 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، بهدوء وبروح وطنية عالية نستحضر فيه المصلحة العامة للوطن مع العمل على تهدئة المشهد الإعلامي والصحفي لما فيه الصالح العام.

تمثيل المواطنين أمانة عظمى علينا أداءها جميعا، هذه المسؤولية الوطنية تقتضي من الجميع الارتقاء على مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا، فليس أمامنا إلا خيار واحد وهو مواصلة إقامة مؤسسات ناجعة حتى لا يخلف المغرب هذا الموعد الهام والتاريخي، غير أن ما ينبغي أن ترتكز على الأشخاص وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات، فالأشخاص كيفما كانوا فهم راحلون، أما المؤسسات فهي دائمة وهي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين وللخدمات التي يحتاجون إليها، والتي نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار لا نقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم.

نحن نرفض أن تبقى الصورة في ذهن عدد من المواطنين في الصراعات والمزايدات بين مكونات المجلس معارضة وأغلبية، الخطاب السياسي يجب أن يرقى دائما إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن، فالتوجه نحو الصراعات يدون دائما على حساب القضايا المحلة والانشغالات الحقيقية للمواطنين، فالقضايا الوطنية الكبرى يجب أن تكون فوق كل اعتبار.

ونحن على يقين بأننا سننجح في إخراج قانون متوافق عليه إذا تمت التنازلات عن كل الحسابات السياسية الضيقة، لبناء جسم صحافي جديد متجدد يقطع كل شيء قديم رغم تراكماته الإيجابية في بعض القضايا.

السيد الوزير المحترم؛

تتحملون مسؤولية السياسة العمومية في المجال الثقافي، ولا تخفى عليكم أهمية الثقافة باعتبار مكانتها في الهوية والحضارة المغربية المتميزة بالغنى والتنوع التراثي واللغوي والحضاري، وهو ما يقتضي سياسة عمومية تعالج العوائق الكبرى للنهوض بالثقافة ببلادنا وخاصة العوائق المرتبطة بضعف البنية التحتية الثقافية وتعبئة التمويلات الضرورية وتعزيز فرص الولوج إلى الفعل الثقافي خاصة في المناطق الهشة والاستجابة لإكراهات العولمة والقدرة على صمود المنتوج الثقافي المغربي وتثمينه اقتصاديا على المستوى الداخلي والخارجي.

في هذا السياق، نذكر بالطموح القوي للبرنامج الحكومي بخصوص سياسة ثقافية مندمجة ترمي إلى الاهتمام بالثقافة من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب، وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الابداع، من خلال إحداث مشاريع كبرى مهيكلة للقطاع وتقريب الخدمات الثقافية من المواطنين.

ونستغل هذه المناقشة لتقييم مستويات تقدم العمل الحكومي في الإجراءات المتعلقة بالاهتمام بالصناعة الثقافية وتحفيز الاستثمار الموجه للقطاع والإجراءات الهادفة إلى تحسين وضعية المبدعين والفنانين والمثقفين والرفع من التمويلات العمومية الموجهة لتحقيق العدالة المجالية في الخدمة الثقافية العمومية.

لقد كانت الحكومة جريئة في إعلان نيتها مواجهة الاكراهات التي تواجه المشهد الثقافي، وإطلاق سياسة ثقافية جديدة للنهوض بالقطاع وتعزيز دوره في التنمية الشاملة، استنادًا إلى التوجيهات الملكية السامية التي تؤكد على ضرورة جعل الثقافة محورًا استراتيجيًا في التنمية.

ونستغل هذه المناقشة للتذكير بالمحاور الأساسية لهذه السياسة الثقافية الجديدة، وخاصة ما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتطوير البنية

التحتية الثقافية الوطنية وسبل تحسين أداء المؤسسات الثقافية الحالية، وتحسن وضعية الفنانين والمبدعين وتعزيز تسويق الإنتاجات الثقافية المغربية في الأسواق الدولية، كما نركز على سياسة الوزارة في حماية التراث المادي واللامادي من الاندثار، وإدماج هذا التراث ضمن المنظومة التعليمية.

في هذا الإطار، لم يتأخر البرلمان بمجلسيه في مواكبة الأوراش الإصلاحية التي أطلقتها الحكومة في المجال الثقافي، وخاصة ما يتعلق بتعزيز الحماية القانونية للتراث، حيث ساهم مجلسنا في إخراج قانون طموح نتمنى منكم التسريع بإخراج نصوصه التنظيمية وضمان التفعيل الأمثل للمقتضيات الواردة فيه بما يسهم في حماية التراث بمختلف أشكاله وتثمينها.

لابد أن نذكر هنا كذلك بالاستثمارات الكبيرة للوزارة في الترويج للكتاب من خلال المعرض الدولي للكتاب والنشر والمعارض الجهوية والمعارض الموضوعاتية ومواكبة الناشرين المغاربة للمشاركة في المعارض الدولية، كما نشجع على المزيد من دعم الطباعة والنشر والتوزيع وتقليص الضغط الضريبي على المجال الثقافي بشكل عام والكتاب بشكل خاص.

إن مساهمة الوزارة في الحركة الثقافية ظاهرة مؤثرة جدا وغير مسبوقة عن طريق دعم كل المهرجانات والفضاءات الثقافية والإنتاج الثقافي، هنا لابد أن نوصي في هذا الصدد بوضع قواعد الحكامة والشفافية في كل ما يتعلق بالدعم العمومي للنشاط الثقافي من خلال دفاتر تحملات وبرامج تعاقدية واضحة وشفافة.

نستثمر الفرصة، كذلك للتذكير بأهمية الفنان والحماية الاجتماعية له وتعزيز مكانته الاعتبارية وتيسير مساطر الحصول على بطاقة الفنان.

كما نوصي الوزارة بالاهتمام بالثقافة المحلية سواء التعبيرات الثقافية الأمازيغية أو الحسانية وغيرها من التعبيرات المحلية التي تشكل رصيدا مشتركا للمغاربة جميعا، ونذكر هنا بأهمية التراث الثقافي الحساني ضرورة تعزيز انخراط الوزارة في موسم طانطان وغيره من المحطات الثقافية بأقاليمنا الجنوبية.

وهنا لابد أن نستحضر كذلك هنا أهمية الإسراع في تفعيلا الفصل 5 من الدستور والقانون التنظيمي رقم 04.16 الذي يحدد صلاحيات المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتركيبته وكيفيات سيره، وهو ما يقتضي الاستعداد الجيد لتفعيل الهيئات التي ينص عليها القانون وخاصة الهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية الأخرى، والهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث، والهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية والترجمة.

وإذ نخصص حيزا من هذه المداخلة للحديث عن أهمية التكوين، نؤكد أن الوزارة تتوفر اليوم على قطب متكامل للتكوين العالي في مجالات الصحافة والاعلام والسينما والمسرح والفنون الكوريغرافية والفنون الجميلة، وهي مناسبة للدعوة للتفكير والتأمل في إمكانية تجميع هذه المؤسسات لتشكل جامعة ثقافية متكاملة خاصة بعد اعتماد جل المؤسسات لنظام LMD المماثل للنظام المعتمد في الجامعات الوطنية.

ونختم هذه المداخلة بالإشادة بتثمين التعاون والحوار بين الوزارة والتمثيليات المهنية المعنية بالمشاريع الإصلاحية الجارية، كما نجدد الدعم لكم، السيد الوزير، في باقي المشاريع التي تعتزمون تنفيذها في السنة المالية القادمة، كما نجدد الإشادة بموظفي القطاعات الثلاث والمؤسسات المنضوية تحت وصايته لما يبذلونه من مجهودات لضمان فعلية الحقوق الأساسية للشباب وحماية الثقافة وتنميتها وتحسين التواصل الحكومي والعمومي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سادسا: مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

1) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أسعد كثيرا بمشاركتكم هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2026، حيث نعتبر هذا اللقاء فرصة مواتية للتواصل ولتقاسم الأفكار حول قطاع من أهم القطاعات المنتجة.

قطاع تبرز أهميته من خلال وقعه الملموس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى المعيشية، حيث يجمع بين المساهمة في الناتج الداخلي الخام، وبين تأمين المقومات الأساسية للمعيش اليومي للمواطن الذي يرتبط بالأرض وما جادت به، دون الحديث عن محورية هذا القطاع في رسم الأهداف الاستراتيجية الكبرى، وتحديات الأمن الغذائي والمائي.

وحتى نكون أكثر موضوعية في مناقشة مشروع هذه الميزانية، يجب أن نقف عند عديد الاكراهات التي واجهها ولازال يواجهها هذا القطاع المنتج وفي مقدمتها الاضطرابات المناخية، توالي سنوات الجفاف، وشح المخزون المائي.

فقياس حجم هذه التحديات وحدتها، يجعلنا ندرك أهمية ما بلغناه اليوم من وفرة للمنتجات الفلاحية والبحرية بفعل التنزيل الأمثل لبرامج

نختزلها في مخطط المغرب الأخضر واستراتيجية أليوتيس، اللذان يشكلان قاعدة أساسية مكنت من التخفيف من حدة هذه التحديات التي غلبت وفرة المنتوج وجودته على ثمنه.

حيث شكلت النتائج المحصلة على مدى سنوات من الرخاء وسنوات من الاكراهات المناخية وغيرها، موضوع التزام لمختلف البرامج التي عرفها قطاع الفلاحة والصيد البحري ولم تكن يوما إلزاما فرضته الرغبة في الترقي السياسي.

هذا الالتزام المتواصل، أحدث اليوم نتائج إيجابية مكنت من تحقيق القطاع الفلاحي لنسبة نمو مهمة مقارنة بالموسم الفلاحي، ويتواصل كذلك برؤية جديدة متمثلة في استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 الذي يروم مواصلة دينامية التنمية الفلاحية ويرتكز على أولوية العنصر البشري بتأهيل الفلاح والرفع من مستواه الاجتماعي والاقتصادي وخلق جيل جديد من رواد الأعمال الشباب في المجال الفلاحي.

وكلنا يقين بأن تنزيلكم لهذه الاستراتيجية سيساهم في بلوغ مقاصدها، خصوصا على مستوى تثمين وتحويل الإنتاج الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية والنهوض بالمهن المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

وفي نفس السياق، نشيد داخل الفريق التجمعي بالتدابير والإجراءات المتخذة على مستوى برنامج الحد من آثار قلة التساقطات المطرية وأثرها على المدخلات الفلاحية في السوق الوطنية، بالإضافة إلى المساهمة الإيجابية للوزارة في تنفيذ برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني في مواجهة آثار الجفاف، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

هذا وننوه بالإجراءات الاستباقية للوزارة في مواجهة مختلف التحديات المائية وتأثيراتها السلبية على القطاع الفلاحي، خصوصا مع تنامي الصراعات الجيوسياسية التي اثرت على سلاسل التوريد العالمية في الأسواق الدولية، حيث اضطلعت وزارة الفلاحة بدور مهم في تخطيط وإنجاز مشاريع مهيكلة كبرى في ظرف قياسي تعزيز العرض المائي عبر تعبئة أزيد من 1.7 مليار متر مكعب من المياه المحلات.

كما نجح المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في الاضطلاع بدوره المتمثل في حماية جودة المواد الغذائية المستهلكة داخليا أو تلك الموجهة نحو التصدير وفي حماية الرصيد النباتي والحيواني للمملكة والوقاية من الأمراض النباتية والحيوانية التي قد تسبب خسائر مادية واقتصادية جسيمة على غرار برنامج مكافحة الحشرة القرمزية الذي استهدف غرس الصبار المقاوم لها على الصعيد الوطني، وهو ما مكن من إنعاش انتاج الصبار الذي يعد مصدر دخل أساسي للفلاحين الصغار خاصة بمناطق آيت بعمران.

هذا دون أن نغفل مجهودات الوزارة لخدمة الاستثمار وخلق فرص شغل حقيقية في المجال الفلاحي، بالأخص على مستوى تثمين الأوعية العقارية والرفع من التحفيزات في هذا المجال بما يسمح بمضاعفة القدرات الإنتاجية وخلق الثروة بالرغم من وقع التحديات التي سبق ذكرها.

مما يحتم التفكير في وسائل تضمن استدامة هذه الاستثمارات وحماية قدرتها على التشغيل الفاعل، سواء من خلال البحث عن نماذج استثمارية حديثة لتأطير الفلاحة الوطنية أو عبر تطوير بعض السلاسل الفلاحية القادرة على الصمود أمام التقلبات المناخية.

ولأن التنمية مسار واختيار لا يكتمل الا بالعمل الجاد والتجديد المستمر، ننوه بالحصيلة الإيجابية لتدخلات صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي مكنت من إحداث 26.500 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية، أزيد من 4000 تدخل في قطاع التعليم والنقل المدرسي، ربط أكثر من 1100 دوار بشبكة الكهرباء.

وهي بالتأكيد حصيلة مشرفة كان لها الاسهام الإيجابي في الرقي بالمجال القروي وستشكل لا محالة أرضية ملائمة للتنزيل الأمثل للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة تنفيذا لتعليمات جلالة الملك، حفظه الله.

السيد الوزير المحترم؛

ونحن نناقش الميزانية الفرعية للقطاع وأمام هذا المجهود المبذول لتطويره، نلفت انتباهكم إلى التغيير الإيجابي الذي خلفته حركة التعيينات في المسؤوليات على المستوى الترابي والتي لقيت استحسان جل الفاعلين المحليين من منتخبين وغيرهم، تعينات لامسنا من خلالها تغيرا نوعيا في أليات اشتغال البنيات الإدارية التابعة لوزارتكم على المستويات الترابية الثلاث.

كما نلفت الانتباه إلى ضرورة مواصلة العمل على حماية الغابة المغربية لأهميتها الاستراتيجية في حماية الثروة الايكولوجية للمملكة والتشكيلة الغابوية ببلادنا.

وفي هذا الصدد نسجل بكل إيجابية الجهود التي تقومون بها، ومن خلالكم الوكالة الوطنية للمياه والغابات من أجل تنزيل استراتيجية غابات المغرب 2020-2030 التي تكرس الرؤية الملكية السديدة لتنمية مستدامة لهذا القطاع، ونشكر تفاعلكم الايجابي مع مختلف الشركاء لإنجاح هذا المخطط الهادف إلى التكيف مع تغير المناخ وتعزيز التنوع البيولوجي والقدرات المؤسسية لهذه الوكالة.

كما نأمل أن تكون البرمجة المالية لهذا القطاع برسم هذه السنة كفيلة بمواجهة آثار مجموعة من الظواهر على رأسها التصحر والاستنزاف غير القانوني للغطاء الغابوي، بما يسمح بحماية موروثنا الطبيعي الوطني وبما يؤهلنا لرفع الهشاشة عن ساكنة المناطق الغابوية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

ينبغي التذكير بالأهمية البالغة لقطاع الصيد البحري بالنظر

لمساهمته في انتاج الثروة وفي الناتج الداخلي الخام مع ما يستتبع ذلك من أدوار مهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وخلق فرص قارة للشغل.

كما أن التطور الملحوظ الذي عرفه قطاع الصيد البحري قد ساهم في تحقيق اقلاع تنموي حقيقي على صعيد هذا القطاع، حيث نجحت استراتيجية "أليوتس" في جعل بلادنا رائدة في مجال حماية البيئة البحرية وخلق التوازن في ثروتها، بما يؤسس لضمان الأمن الغذائي في هذا المجال.

هذا ونشيد كذلك بالمجهودات التي بذلت في مجال تسويق المنتوجات البحرية، حيث تعتبر من المسالك التسويقية الأكثر شفافية.

وفي هذا الباب، فإننا ندعم سياستكم التواصلية مع مختلف الفاعلين في القطاع من خلال سلسلة الزيارات الميدانية لعدد من الوحدات الصناعية للصيد البحري، كان أخرها بجهة سوس ماسة.

هذا التواصل الفعال مع المهنيين ساهم في ضمان استقرار انتاجي وتوازن مهم بين الحفاظ على القدرة الإنتاجية والتشغيلية وبين تثمين وحماية الموارد البحرية.

كما أن التدبير الرشيد لهذا القطاع قد سمح بتحقيق نوع من العدالة المجالية فيما يتعلق باستهلاك الثروة البحرية الذي لم يعد مقتصرا على المدن الساحلية.

كلها معطيات ساهمت بإيجابية في السنوات الأخيرة في جعل القطاع أحد اهم ركائز الاقتصاد ببلادنا من خلال عدد من المؤشرات المسجلة، حيث ارتفعت العديد من المؤشرات المرتبطة بهذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إذ نثمن عاليا المنجزات المحققة على مستوى هذه الوزارة، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعبر لكم عن مساندتنا المطلقة لجميع المبادرات الهادفة إلى النهوض بالقطاعات التي تشرفون عليها.

وإدراكا منا لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم والرهانات التي تنتظركم، فلنا كامل الثقة في مؤهلاتكم وخبرة أطر الوزارة للتجاوب مع مختلف الإشكالات المطروحة، وتوفير كل الشروط الضرورية لخلق القيمة المضافة ولتعزيز مكانة القطاع في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، بما يتماشى مع الدينامية الكبيرة التي أصبحت تطبع العمل الحكومي لمواصلة ترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية واستكمال مسار الاستراتيجيات الكبرى والمشاريع المهيكلة، انتصارا للمصلحة العامة وبما يعزز مكانة بلادنا على المستوى الإقليمي والدولي، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

شكرا على حسن اصغائكم.

2) مداخلة المستشار السيد مصطفى الميسوري باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

في البداية أشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه القطاعات في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأمنين الغذائي والمائي، وتعزيز التنمية القروية المستدامة.

ويسعدنا أن نؤكد مرة أخرى على الدور الكبير الذي لعبه القطاع الفلاحي في تنزيل الأوراش الملكية الكبرى، خاصة ما يرتبط بتعبئة الموارد المائية وتأهيل البنيات القروية وإدماج التحول الرقمي في الفلاحة لضمان إدارة أكثر نجاعة واستدامة للمنظومة الإنتاجية.

كما ننوّه بعمل السيدة كاتبة الدولة المكلفة بقطاع الصيد البحري، التي تمثل نموذجاً بارزاً للريادة النسائية في الإدارة المغربية، بفضل جهودها في تطوير حكامة القطاع البحري والنهوض بالاقتصاد الأزرق، انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية التي تؤكد على تمكين المرأة وتعزيز حضورها في مواقع المسؤولية. فضلا عن دورها الجوهري في دعم التنمية الشاملة والمستدامة.

السيد الوزير المحترم؛

لقد قدم مشروع قانون المالية لسنة 2026 رؤية متقدمة تعكس بوضوح الإرادة الحكومية في جعل القطاع الفلاحي محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والمائي، وذلك انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى ترسيخ أسس تنمية مستدامة ومندمجة تعزز مكانة العالم القروي ضمن الدينامية الوطنية للتنمية.

إذ تُجسد هذه الرؤية استمرار تنزيل الاستراتيجية الوطنية "الجيل الأخضر 2020-2030"، التي أرساها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، كإطار شامل لتحديث القطاع، وتثمين سلاسل الإنتاج، وتشجيع الابتكار والرقمنة، وتحسين النجاعة في استعمال الموارد الطبيعية.

نؤكد أنها اعتمدت على دعامتين أساسيتين:

الأولى: إعطاء الأولوية للعنصر البشري من خلال إدماج الشباب ودعم المقاولات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة بالوسط القروي.

الثانية: ترسيخ استدامة التنمية الفلاحية عبر تحسين الإنتاج وتثمين الموارد المائية والطبيعية وضمان تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الداخلية والخارجية.

إضافة إلى ذلك خصص هذا المشروع موارد مهمة لدعم الأعلاف والبذور والأسمدة، وتطوير آليات التأمين الفلاحي لمواجهة آثار الجفاف والتقلبات المناخية، إلى جانب توسيع برامج الفلاحة التضامنية الهادفة إلى العدالة المجالية وتحسين مستوى العيش في الوسط القروي وهو ما تم التأكيد عليه أثناء إعطاء انطلاقة الموسم الفلاحي الأسبوع الماضي من إقليم العرائش.

وبالرغم من الصعوبات المناخية المرتبطة بتوالي سنوات الجفاف وهنا ندعو الله سبحانه وتعالى أن يرحمنا بالمطر بالرغم من ذلك تمكنت بلادنا، بفضل تعبئة مختلف الفاعلين والمؤسسات، من الحفاظ على توازن المنظومة الإنتاجية ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بفضل جهود الوزارة ومهنيي القطاع، الذين ساهموا في استمرار الإنتاج وتحسين المردودية وتثمين الموارد.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

تندرج استراتيجية غابات المغرب 2020-2030، التي أطلقتها التوجيهات الملكية السامية، ضمن رؤية متكاملة للتنمية المستدامة، تهدف إلى مواجهة تحديات القطاع الغابوي، لا سيما الاستغلال المفرط للموارد وضعف القدرة الإنتاجية، مع التركيز على حماية وتأمين المجال الغابوي، تهيئة وتنمية الغابات، ومحاربة التصحر والحفاظ على الطبيعة، بما يضمن استدامة هذا القطاع الحيوي.

وعلى صعيد الموارد المائية، تشكل حكامة المياه قضية استراتيجية كبرى، تستوجب الإسراع في تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، إلى جانب تحديث وتوسيع شبكات الري الجماعي بالمدارات الكبرى واعتماد التكنولوجيا الحديثة في الري، وتوسيع استخدام مياه التحلية وإعادة التدوير، خاصة في المناطق التي تعاني من ندرة الموارد المائية، مع تشجيع البحث العلمي والابتكار في الاقتصاد المائي والتدبير المستدام للموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار، يواصل الفاعلون في المنظومة الفلاحية والقروية، بما يتحلون به من التزام ومثابرة، الاضطلاع بدور محوري في تأمين حاجيات المواطنين من المواد الأساسية، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاقتصاد الوطني، وهو ما يستوجب مزيدا من الدعم والمواكبة التقنية والمالية لضمان ديمومة الإنتاج وتحسين الظروف الاجتماعية للعاملين في الوسط القروي.

كما نثمن المكتسبات المهمة المحققة في برامج دعم الفلاحة والتنمية القروية، من خلال إطلاق آليات تمويل جديدة لفائدة الفلاحين الصغار وتقديم تعويضات استثنائية خلال فترات الجفاف، فضلا عن دعم التجميع الفلاحي وتعزيز التكوين المهني والبحث التطبيقي، خاصة في المناطق الجبلية والواحات والأطلس، قصد تحسين المردودية والرفع من تنافسية المنتوج الوطني.

ويأتي كل ذلك تنزيلا عمليا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تحقيق السيادة الغذائية والمائية، وتوفير فرص الشغل لفائدة الشباب، وتحسين ظروف العيش في الوسط القروي، بما يجعل من القطاع الفلاحي رافعة أساسية لبناء نموذج تنموي متوازن ومستدام، يقوم على العدالة المجالية والتكامل الترابي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

لا يفوتنا في مستهل هذه المداخلة، أن نعبر عن تقديرنا للمجهودات الكبيرة التي تبذلها وزارتكم في إطار برنامج الإعمار والتنمية بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز، والتي تجسد التزاماً حقيقياً بروح المسؤولية والتضامن الوطني. فقد تميز تدخل الوزارة بسرعة الاستجابة ودقة التنسيق الميداني، مما مكّن من إعادة الحياة إلى القرى والمراكز القروية المتضررة وتحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وتعبيد المسالك الفلاحية وتأهيل شبكات الري والسواقي ونقط الماء، وتوسيع برامج استصلاح الأراضي الفلاحية وتحسين المراعي وتنمية القطاع الغابوي.

نقدر دعم الوزارة للمزارعين والرحل عبر برامج التمويل والتحفيز والاستشارة التقنية، وتشجيع الاستثمار القروي والمشاريع المدرة للدخل، نؤكد على ضرورة إدماج الحلول الرقمية في التتبع والإنتاج. وهو ما سيمكن من استعادة النشاط الفلاحي والرعوي وخلق فرص جديدة للشغل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

إن المؤشرات والأرقام المدرجة في مشروع ميزانيتكم يعكس حجم الإنجازات وفاعلية السياسات والإجراءات المتبعة لتحسين ظروف عيش سكان المناطق المنكوبة، وضمان استمرارية الدعم المخصص لهم.

إن هذه الجهود لم تقتصر على الإعمار فحسب، بل شكّلت نواة نموذج تنموي قروي جديد يرتكز على العدالة المجالية والاستدامة والتضامن. ومن هذا المنطلق، تظل ضرورة مواصلة الدينامية الإيجابية وتسريع المشاريع المبرمجة ومعالجة الحالات العالقة لضمان استفادة جميع المتضررين من هذا الورش الوطني الكبير، ضمن برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 120 مليار درهم على مدى 5 سنوات 2024-2028، والذي سيستفيد منه حوالي4.2 مليون نسمة في النفوذ الترابي للستة أقاليم والعمالة المتأثرة به.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

نُعبر عن تقديرنا العميق للمجهودات الكبيرة التي تبذلها الوزارة لتطوير القطاع الفلاحي، الركيزة الأساسية للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني والتنمية المجالية.

وفي هذا الإطار، انتقلت الوزارة لاعتماد آليات دعم حديثة ومبتكرة، تواكب التحولات الراهنة وتستجيب لأولويات المرحلة، وعلى رأسها:

- تفعيل منظومة "السجل الوطني الفلاحي" كآلية رقمية دقيقة لتوجيه الدعم إلى الفلاحين الحقيقيين وضمان عدالة وشفافية في توزيع المساعدات العمومية؛

- إطلاق منصة (E-tadbir) لتسهيل تتبع المشاريع والخدمات الفلاحية عبر منظومة إلكترونية موحدة؛

- اعتماد برامج "الجيل الأخضر 2020-2030" التي تركز على بروز جيل جديد من الفلاحين المقاولين ودعم الشباب القروي عبر آليات تمويل جديدة مثل برنامج "المقاول القروي" ومبادرة "انطلاقة" لتمويل المشاريع الفلاحية الصغرى والمتوسطة؛

- تعزيز الدعم الموجه لتدبير الموارد المائية من خلال توسيع برامج الري الموضعي والتقنيات المقتصدة للماء، في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027؛

- تطوير التأمين الفلاحي المتعدد المخاطر المناخية لتغطية مختلف الأصناف الزراعية، بما يضمن استقرار الدخل الفلاحي في مواجهة الجفاف والفيضانات والتقلبات المناخية؛

- توسيع برامج الرقمنة والابتكار في الفلاحة عبر إدماج الحلول الذكية في تتبع الإنتاج والتسويق، ودعم استعمال الطاقات المتجددة في الضيعات والمشاريع الفلاحية؛

- مواصلة جهود تمليك الأراضي السلالية لفائدة ذوي الحقوق في إطار الرؤية الملكية، بما يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار المنتج ويساهم في خلق طبقة فلاحية متوسطة قوية؛

- إرساء آلية "العقد الفلاحي الجهوي" كإطار جديد لتفعيل الجهوية المتقدمة في المجال الفلاحي، وضمان انسجام السياسات المحلية مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

السيد الوزير المحترم،

فإذا كنا نثمن كل هذه المبادرات الطموحة، فإننا نؤكد على أهمية تعزيز الالتقائية بين مختلف البرامج والمؤسسات الفاعلة في الميدان الفلاحي، لتفادي تشتت الجهود وضمان توجيه الدعم نحو الفئات المستهدفة، خاصة صغار الفلاحين والنساء القرويات والشباب المقاول.

كما نؤكد على ضرورة مواصلة الإصلاحات البنيوية في مجالات الحماية الاجتماعية للفلاحين وتأهيل التعليم والتكوين الفلاحي، وتوسيع الشراكات مع الجماعات الترابية والمؤسسات التمويلية على غرار ما تم إنجازه في قطاع الصيد البحري.

إن الرهان اليوم لم يعد فقط تحقيق الإنتاج الوفير، بل بناء فلاحة مغربية مستدامة وعصرية، قادرة على مواجهة التغيرات المناخية وضمان الأمن الغذائي والمائي للأجيال القادمة، في انسجام تام مع النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

وبقدر ما نُثمن المجهودات الكبيرة والنتائج المعتبرة التي تحققت بفضل السياسات العمومية الطموحة التي تنفذها وزارتكم في إطار الاستراتيجية الوطنية "الجيل الأخضر 2020-2030"، فإن المرحلة الراهنة تفرض الانتقال إلى جيل جديد من آليات الدعم والسياسات المندمجة، أكثر نجاعة واستدامة، يأخذ بعين الاعتبار التحولات المناخية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، نود التأكيد على مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية الحديثة الكفيلة بتعزيز موقع القطاع الفلاحي ضمن الدينامية الوطنية للتنمية المستدامة:

- إرساء منظومة وطنية للسيادة الغذائية تعتمد على تنويع الإنتاج المحلي، وتثمين سلاسل القيمة الفلاحية، من خلال تشجيع الزراعات الموجهة للاستهلاك الداخلي وتقليص التبعية للأسواق الخارجية في المواد الأساسية؛

- تطوير منظومة الابتكار والبحث العلمي الفلاحي عبر تعزيز دور معاهد التكوين والبحث الزراعي، وتشجيع التعاون بين الجامعات والمراكز الجهوية للاستثمار والقطاع الخاص لإنتاج حلول تكنولوجية ملائمة للمناخ المغربي؛

- تسريع الانتقال نحو الفلاحة الذكية والمستدامة من خلال توسيع رقمنة الخدمات الفلاحية، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في التتبع والإرشاد الفلاحي، وتشجيع الاستثمار في الزراعة الدقيقة والري بالتنقيط المراقب رقمياً؛

- توسيع استعمال الموارد المائية غير التقليدية عبر تسريع مشاريع تحلية مياه البحر في المناطق الساحلية، واستعمال المياه المعالجة في السقي، في إطار التكامل بين الاستراتيجيات الفلاحية والمائية الوطنية؛

- تعزيز منظومة التمويل الفلاحي المبتكر بخلق آليات تمويل مرنة لصالح صغار الفلاحين والتعاونيات، وتوسيع برامج القروض الخضراء

والتأمين ضد المخاطر المناخية، مع تسهيل ولوج الشباب والنساء القرويات إلى التمويل؛

- إرساء منظومة وطنية حديثة لتسويق المنتوج الفلاحي ترتكز على إنشاء منصات رقمية ولوجستية جهوية تربط الفلاح مباشرة بالمستهلك، وتدعم المنتوج المغربي في السوق الداخلية والخارجية عبر علامة "منتوج بلادي" المحدثة في نسختها الجديدة؛

- تعزيز اللامركزية الفلاحية بتمكين الغرف الفلاحية الجهوية من أدوار تنفيذية واستشارية موسعة، ودعمها مالياً وبشرياً لتصبح رافعة حقيقية لتفعيل البرامج الجهوية ضمن رؤية "الجيل الأخضر"؛

- دعم إدماج المرأة والشباب في الدورة الإنتاجية الفلاحية عبر برامج التمكين الاقتصادي والتكوين المهني في مجالات الزراعة الحديثة والتثمين والتسويق الرقمي، لتقوية دورهم في قيادة التغيير داخل العالم القروي؛

- تحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر الفلاحي بدعم مشاريع الطاقات المتجددة في السقي والتخزين والتبريد وتقوية مسارات التدوير وإعادة استعمال المخلفات الزراعية لإنتاج الطاقة الحيوية والأسمدة العضوية.

السيد الوزير المحترم؛

إن تفعيل التوصيات المقترحة يستلزم مواصلة العمل على:

- تعزيز الالتقائية المؤسساتية بين مختلف المتدخلين في المجال الفلاحي، لضمان الانسجام في التخطيط والتنفيذ والتقييم؛

- إرساء نظام تتبع وتقييم رقمي لبرامج الدعم الفلاحي، قائم على مؤشرات دقيقة لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للاستثمارات العمومية؛

- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات التثمين، التخزين، والتسويق، لخلق قيمة مضافة وضمان استدامة المشاريع الفلاحية المندمجة؛

- مواصلة تأهيل العنصر البشري الفلاحي عبر تطوير منظومة التكوين المستمر للفلاحين وتوسيع برامج الإرشاد المواكِب للتحول الرقمي في الفلاحة.

وفي الأخير، يعرب فريق التجمع الوطني للأحرار عن إشادته العميقة بهذا المشروع الطموح، ويجدد دعمه الكامل للمجهودات الجبارة التي تبذلها الوزارة في مواجهة تداعيات الجفاف، وتعزيز قدرات القطاع الفلاحي، وتطوير آليات الدعم الموجهة للفلاحين، إلى جانب الاستثمار المتواصل في العنصر البشري لضمان الاستدامة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ونؤكد داخل فريقنا، بكل مسؤولية واقتناع، بأننا سنصوت بالإيجاب على مشروع ميزانية هذا القطاع الحيوي، ايمانا منا بأهمية مواصلة الإصلاحات ودعم الدينامية التنموية التي يشهدها، خدمة للفلاحين، وللاقتصاد الوطني، ولمستقبل الأجيال القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة المستشار السيد جواد الهلالي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

قطاع الصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السادة أطر المجلس؛

نجتمع اليوم لمناقشة ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، مغتنما الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، وتهنئتكم على هدوء وزارتكم في التعاطي مع الإشكاليات منوهين بعروضكم القيمة السيد الوزير، السيدة الوزيرة، سأقتصر في هذه المداخلة على مناقشة عرض السيدة الوزيرة في قطاع الصيد البحري ومشاريعه المستقبلية، إذ لا تخفى عليكم جميعا أهمية هذا القطاع وأدواره الحيوية في بلادنا، حيث يقوم بوظائف مهمة على مستويات أربع:

- مستوى اجتماعي بمساهمة معتبرة في فرص الشغل؛

- مستوى اقتصادي بمساهمة معتبرة في الناتج الداخلي الخام؛

- مستوى صحي بمساهمته في توفير حاجيات غذائية أساسية للمغاربة؛

- مستوى بيئي بمسؤوليته في المحافظة على المنظومات الايكولوجية البحرية لبلادنا.

هذه الأهمية تحفزنا أولا على توجيه تحية تقدير وإشادة إلى مختلف العاملين بهذا القطاع وخاصة البحارة بأصنافهم المختلفة الذين يشتغلون في واحدة من أصعب المهن التي تحتاجها بلادنا.

وثانيا، التحية موصولة كذلك الهيئات المهنية وغرف الصيد البحري على مجهودات تأطير القطاع وتمثيله.

نشكر كذلك العاملين في كتابة الدولة في الصيد البحري وفي المؤسسات التابعة لها خاصة الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية والمعهد الوطني للتكوين في الصيد البحري.

المشتغلون في الصيد البحري المغربي ساهموا في تحقيق مؤشرات مشجعة، نذكر هنا:

- مساهمة القطاع في مبادرة الأطلسي والتي أعلن عنها جلالة الملك السنة الماضية في خطاب المسيرة الخضراء في نوفمبر 2023، والتي فتحت آفاق واعدة للقطاع لجعله على سكة التنمية بحيث أن مساهمته مهمة لتطوير الاقتصاد الأزرق عموما، في الناتج الداخلي الوطني كذلك بدون أن ننسى انخراط بلادنا في العديد من الاتفاقيات الدولية مع الاتحاد الأوربي وروسيا؛

- مساهمة القطاع بما يناهز 16 مليار درهم (1% من الناتج الداخلي الخام)؛

- مساهمة في التصدير بما يناهز 28،8 مليار درهم؛

- مساهمة في التشغيل بما يقارب 260 ألف منصب شغل مباشر.

الوزارة عبرت عن طموح مشروع بالوصول إلى إحداث 18000 منصب شغل مباشر ومضاعفة القيمة المضافة للقطاع بمقدار 1.2 مرة في أفق 2027 من خلال:

- زيادة رقم معاملات التصدير بمقدار 1،2 مرة؛

- 65% من مخططات التهيئة تتضمن تحديد رسو الأساطيل في موانئ استغلالها الأصلية؛

- 500 مليون درهم رقم معاملات مزارع تربية الأحياء المائية البحرية؛

- 4000 منصب شغل مباشر في المزارع ووحدات الإنتاج ومدخلاتها.

هذه أمور إيجابية نسجلها ونثمنها ونشجع على مواصلة هذا المسار الإصلاحي الكبير الهادف إلى تحسين كل هذه المؤشرات.

لكن وظيفتنا البرلمانية تفرض علينا كذلك رصد مظاهر الضعف التي يتعين النقاش حول سبل تجاوزها بشكل جماعي. فالقطاع يواجه صعوبات يمكن تلخيصها في النقط التالية:

- هناك مجهود كبير ومقدر تقوم به الوزارة لتخفيض أسعار السمك في الأسواق الوطنية، وعلى رأسها مبادرة الحوت بثمن معقول، وبالتالي نطلب منكم السيدة الوزيرة مواصلة هذا الإنجاز؛

- الاشتغال على الأسواق التي توجد في وضعية غير مقبولة، ولكن من واجبنا إخراج لجان المراقبة من أجل محاربة المضاربين والمتاجرين بالأثمنة، وهذا ورش يبقى مفتوحا يجب علينا أن نتعاون جميعا، حكومة، برلمان ومهنيين على الاشتغال عليه في المستقبل؛

- الضغط الكبير على التوازن الايكولوجي بسبب الإفراط في استغلال بعض المصايد (خاصة الأخطبوط والسردين والسمك الأبيض)؛

- الصعوبات الحقيقية في الرقابة الفعلية على كل مناطق الصيد 3500 كلم من السواحل (خاصة التقليدي والساحلي)؛

- الحاجة الملحة إلى تحسين مستوى التأهيل المهني للموارد البشرية والنظم المهنية في شق الصيد التقليدي؛

- تباين في قيمة الخدمات والمنتجات المصدرة مقارنة بالأسواق العالمية نتيجة هيمنة المنتجات الأولية وقلة التصنيع؛

- مشكلات اجتماعية للبحّارة بسبب العمل الموسمي وعدم توفر أنظمة حماية اجتماعية شاملة؛

- قطاع الصيد التقليدي يواجه صعوبات في الاندماج داخل المنظومة التجارية والصناعية.

السيد الوزير المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لا بد أن نتوقف كذلك عند أهم عناصر الصيد البحري المغربي وعنصر صيد السردين هذه الثروة المغربية التي تصنف فيها بلادنا على قائمة أكبر المنتجين والمصدرين العالميين للسردين.

- الإنتاج الوطني السنوي للسردين يفوق 1.1 مليون طن وفق آخر الإحصائيات لسنة 2024، بقيمة تتجاوز 3.8 مليار درهم؛

- صادرات السردين تمثل حوالي 90% من إجمالي صادرات قطاع الصيد البحري المغربي؛

- نمو في استثمارات التحويل والتصنيع المحلي لمنتجات السردين، مما يعزز القيمة المضافة اقتصاديا.

وبالنظر إلى أهمية منظومة صيد السردين والأسماك الصغيرة، نوصي الوزارة بالعمل المكثف من خلال مؤسساتها وأدوات التدخل التي تتوفر لها لمعالجة الصعوبات التي يعرفها القطاع وخاصة التذبذب الكبير والمقلق في مخزون السردين وارتهان القطاع للعوامل المناخية والبيئية التي تؤثر على الإنتاج والتصدير، وكذا العمل على تسريع وثيرة التصنيع، فما زالت نسبة كبيرة من السردين توجه للتصدير كمنتج خام وليس كمنتج نهائي عالي القيمة.

كما نوصي الوزارة خيرا بالعاملين بالقطاع، ونحثكم على مساندتهم في تجاوز التحديات الاجتماعية والمهنية التي تعترضهم وخاصة في المناطق الساحلية الأقل استفادة.

وفي إطار تحسين وضعية العاملين بالقطاع، تتحمل الوزارة مهام مرتبطة بالحماية الاجتماعية للعاملين في قطاع الصيد البحري والذين ساهم البرلمان في إصلاح وضعية العلاقة التي تربطهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤخرا بسبب الطبيعة الخاصة لعقود الشغل البحري، ونتمنى من السيدة كاتبة الدولة أن تكشف لنا وضعية الحماية الاجتماعية ومؤشرات الدخل الخاصة بالعاملين في البحر بمختلف فئاتهم من الصيد التقليدي إلى الصيد في أعالي البحار، ولا

نغفل ضرورة الاهتمام بفئة مهمة تتعلق بالصيد الفردي بالقصبة والتي شكلت ملاذ العديد من الأشخاص لكسب قوتهم بفضل ما تتيحه من مدخول يومي بسيط.

وزارة الصيد البحري تتحمل كذلك المسؤولية المتعلقة بمهام البحث وإنقاذ الأرواح البشرية في عرض البحر، في هذا الإطار ننوه السيدة الوزيرة بما تضمنه عرضكم حول هذا الموضوع، مؤكدين أن الإمكانيات المرصودة له ستعمل بكل تأكيد على تأهيل التدخل وتنسيق العمليات وعمليات التدريب على السلامة البحرية وحصيلة عمليات الإنقاذ تسعى بإيجابية في هذا الإطار.

في الأخير، وإذ نشيد بأدائكم داخل القطاع ومساهمتكم الفعالة في تأهيله بما يخدم مصلحة المهنيين ومساعدتهم على الإنتاج والابداع وتوفير القيمة المضافة لهم، نؤكد أننا سنكون دائما رهن اشارتكم ومن الداعمين لكم في كل ما من شأنه الارتقاء بمنظومة قطاع الصيد البحري في أبعادها المتعددة والشاملة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد كمال آيت ميك باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

قطاع الصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يُسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع الصيد البحري، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة هذا القطاع الاستراتيجي الذي يحتل مكانة محورية في الاقتصاد الوطني، لما يوفره من فرصٍ هامة للشغل، ومداخيل للتصدير، ومساهمة فعالة في تحقيق الأمن الغذائي للمغاربة.

لقد عرف قطاع الصيد البحري خلال السنوات الأخيرة دينامية نوعية وتحولاً عميقاً بفضل التوجيهات الملكية السامية والسياسات العمومية الطموحة الرامية إلى تحديث البنيات التحتية وتعزيز الحكامة وتحقيق الاستدامة في استغلال الموارد البحرية، فقد تم إطلاق مجموعة من البرامج والمخططات التنموية، أبرزها تعزيز الاستراتيجية الوطنية لتثمين المنتوجات البحرية، وتطوير منظومة اللوجستيك البحري وتأهيل أسطول الصيد الساحلي والتقليدي، وهو ما ساهم في تحسين مردودية الصيادين، والرفع من جودة المنتوج الموجه للأسواق الوطنية والدولية.

كما عرف القطاع توسيع شبكة الموانئ ومراكز التفريغ بمختلف جهات المملكة، مما ساهم في تحسين ظروف عمل المهنيين، وتنظيم سلاسل التوزيع والتسويق وضمان ولوجهم إلى بنيات تحتية عصرية تراعي معايير الجودة والسلامة البحرية.

في هذا الإطار، ننوه بالجهود الكبيرة التي تبذلها السيدة كاتبة الدولة المكلفة بقطاع الصيد البحري، والتي تُجسد نموذجاً متميزاً للريادة النسائية في الإدارة المغربية، بفضل كفاءتها العالية وتفانيها في تطوير حكامة قطاع الصيد البحري الذي سيلعب دوراً رائداً في تطوير الاقتصاد الأزرق، انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تمكين المرأة وتعزيز حضورها في مواقع المسؤولية.

كما نُثمن بشدة المجهودات المبذولة في مجال البحث العلمي البحري، عبر دعم المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري في مهامه الرامية إلى تتبع حالة المصايد وتدبيرها وفق مقاربة بيئية توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الثروة البحرية.

ومن بين المنجزات البارزة التي تستحق الإشادة:

1. تطوير الصيد في أعالي البحار؛

2. توسيع اتفاقيات التعاون الدولي التي تعزز مكانة المغرب كشريك موثوق في مجال الصيد المستدام؛

3. تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية البحرية وتحفيز مقاولات الشباب على ولوج مشاريع تثمين المنتوج البحري والتصنيع الغذائي؛

4. إعادة النظر في طريقة تدبير بعض المؤسسات العمومية التابعة للقطاع والتي تعيش أوضاع كارثية وعلى رأسها المكتب الوطني للصيد.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

إننا نُقدّر عالياً الدينامية الجديدة التي أطلقتموها منذ توليكم مسؤولية القطاع، والتي طبعتها روح التواصل والانفتاح على المهنيين عبر لقاءات مباشرة مع غرف الصيد البحري والهيئات المهنية، في إطار مقاربة تشاركية تستجيب لانتظارات الفاعلين أعادت الثقة لمؤسسات التدبير والاعتبار للقطاع الذي عاش فترة فراغ سابقا.

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

يُعدّ قطاع الصيد البحري من الركائز الحيوية للاقتصاد الوطني، إذ يساهم بما يقارب2% من الناتج الداخلي الخام، ويوفّر أزيد من3% من فرص الشغل المباشرة على المستوى الوطني، مما يجعل المغرب الفاعل

الأول قارياً في إنتاج وتصدير المنتوجات البحرية وضمن أهم البلدان العشرة عالمياً في هذا المجال.

وقد عرف القطاع، خلال السنوات الأخيرة، تحولاً نوعياً وإصلاحات عميقة بفضل التوجيهات الملكية السامية والسياسات العمومية التي أشرفتم على تنزيلها السيدة كاتبة الدولة المحترمة، حيث مكنت من تعزيز تنافسية المنتوج البحري، وترسيخ الاستدامة البيئية، وتحسين ظروف العمل بالقطاع.

كما تم خلال سنة 2025 إطلاق الجيل الجديد من موانئ الصيد الذكية، المعتمدة على التحول الرقمي في التدبير البحري، مما يساهم في تحسين الشفافية وتطوير منظومة التتبع والمراقبة، وضمان استدامة استغلال الموارد.

وفي إطار تعزيز البعد العلمي والابتكار، تم إحداث وحدات بحث متخصصة في تكنولوجيا المحيطات وتحديث أسطول البحث العلمي بنسبة 40%، مع الرفع من وتيرة التنقيب البحري لتوسيع قاعدة المعرفة بالثروات البحرية ومواجهة آثار التغيرات المناخية على المنظومة الإيكولوجية.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

لقد أولت وزارة الصيد البحري اهتماماً متزايداً بالعنصر البشري، من خلال توسيع برامج التكوين والتأهيل المهني البحري بنسبة تفوق 30%، لتتلاءم مع التحولات الرقمية والبيئية الحديثة، إلى جانب تعميم التغطية الصحية والاجتماعية لفائدة كافة المهنيين، وهي مكاسب اجتماعية تستحق كل التقدير والتثمين والتنويه.

ونستغل هذه الفرصة كذلك لدعوتكم السيدة كاتبة الدولة المحترمة إلى إنجاز إصلاح حقيقي وعميق للمكتب الوطني للصيد والذي يتولى مهام حيوية ترتبط بها مداخيل هؤلاء البحارة، في ظل تزايد الشكوك حول شفافية عمليات البيع التي تتم في الأسواق التي يشرف عليها المكتب الوطني للصيد.

وبخصوص وضعيته، نؤكد لكم أنها مزرية عرفت تراجعا ملحوظا، لا سيما على مستوى الأداء، مما يطرح بشكل مباشر مسؤولية هذا المكتب في هذه الوضعية سواء على مستوى الكميات المصطادة، وهو ما يثير قلقا كبيرا حول استدامة المخزون السمكي أو بالنسبة لتراجع الإيرادات من الصيد الساحلي والتقليدي بحوالي 3%، دون أن ننسى التفاوت الكبير في جغرافية الأداء وهو ما يعكس ضغطا خاصا في بعض المناطق، البحرية سواء من الناحية البيئية أو التشغيلية، ناهيك عن الحكامة الداخلية المفقودة تماما في المكتب الوطني للصيد البحري لذلك أصبح من الضروري اعتماد إدارة تدبير بأفق استراتيجي مستدام تلائم الظرفية، وتذهب في اتجاه إعادة تخطيط للموارد السمكية ودعم الصيادين وتحديث البنية التحتية واللوجيستية لضمان استقرار طويل الأمد، والعمل على القضاء على جميع الاختلالات التي يتخبط بها.

لذلك ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى تأجيل تحويل المكتب الوطني للصيد إلى وكالة وطنية أو شركة مساهمة حسب ما تم التداول فيه إلا بعد معالجة كل الاختلالات التي يتخبط فيها.

السيد الوزير، السيدة الوزيرة؛

وضعية تبقى مزرية بكل المقاييس، مما يستدعي إقرار الحكامة في هذا المكتب، وسنقف عند هذا الحد إلى حين صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات لمناقشة الموضوع بإسهاب كبير.

بالرغم من ذلك نسجل بإيجابية النتائج التي حققها القطاع بفضل الاستراتيجية الوطنية "أليوتيس2030 "، والتي ساهمت في الرفع من الإنتاج وتحسين الجودة، نؤكد على أن الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية كمؤسسة ساهمت بشكل كبير في هذا الإنجاز ما يفرض التنويه بأداء هذه المؤسسة وبأطرها على قلتهم منوهين بحسن التدبير والحكامة التي يشتغلون بها وهو ما ساهم في ترسيخ موقعها كفاعل مؤسسي فعال في تنفيذ هذه السياسة العمومية، من خلال دعم مشاريع الاستزراع البحري وتشجيع الاستثمار في هذا المجال الواعد.

إننا اليوم في حاجة إلى مرحلة تقييم وتثمين لهذه التجربة الرائدة وتزويدها بالأطر الكافية وتأسيس فروع لها في مختلف الجهات المعنية بهذه المشاريع، بهدف تطوير رؤية استراتيجية جديدة لما بعد "أليوتيس"، ترتكز على الاستدامة، الابتكار، لدعم الاقتصاد الأزرق عموما، بما يضمن استمرار تنافسية قطاع الصيد البحري في الأسواق العالمية.

في الجانب المالي، نُسجّل بإيجابية اعتماد إصلاحات جبائية محفزة ضمن قانون المالية، مكّنت من تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسية قطاع الصيد البحري، عبر إعفاءات هادفة شملت المنتجات البحرية ومعدات العمل، بما يدعم استمرارية النشاط المهني ويخفف الأعباء على الفاعلين، ونؤكد على ضرورة الاستمرار فيها إلى حين وضع القطاع على سكته الصحيحة.

كما نُثمّن البرامج الداعمة للشباب حاملي المشاريع في الصيد التقليدي والمهن الموازية له، لما تمثّله من رافعة حقيقية للتشغيل المحلي والتنمية الساحلية، وتكريس لمبدأ العدالة الاقتصادية والاجتماعية الذي يتبناه التوجه الوطني الجديد.

السيد الوزير المحترم؛

السيدة كاتبة الدولة المحترمة؛

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يولي أهمية بالغة لتعزيز دور الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية، ويعتبر أن تطوير البنيات التحتية وخلق مشاريع نموذجية على مستوى كل الجهات الساحلية يشكل دعامة أساسية لرفع كفاءة القطاع وتوسيع نطاق استثماراته الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، يقترح الفريق ما يلي:

1. تبني رؤية متجددة تتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة، وتواكب التحولات في قطاع تربية الأحياء المائية البحرية، بهدف تعزيز الاستدامة ورفع تنافسية المنتوج الوطني وفتح آفاق جديدة للتنمية؛

2. توظيف أطر قانونية وتنظيمية متقدمة لتنظيم التمويلات المالية المتعلقة بمشاريع تربية الأحياء المائية البحرية، مع إعطاء الأولوية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لضمان عدم ضياع فرص استثمارية مهمة، خصوصا وأن مناطق مغربية ساحلية لازالت (vierge)؛

3. إعادة النظر في استراتيجية تدبير المكتب الوطني للصيد البحري وضحه بدماء جديدة حيث يحتاج إلى دينامية جديدة؛

4. اعتماد استراتيجية تشريعية وتمويلية متكاملة تُسهل ولوج المستثمرين، لا سيما الشباب، إلى التمويلات المبتكرة، مع تبسيط المساطر وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

5. التحول نحو نموذج إنتاج مستدام وذكي بيئياً من خلال إدماج التقنيات الحديثة والرقمنة في إدارة المزارع البحرية وتعزيز منظومة مراقبة الجودة؛

6. تهيئة مناطق بحرية مؤهلة وجاذبة للاستثمار تضمن استغلال الموارد البحرية بكفاءة وتحافظ على التوازن البيئي؛

7. تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية عبر مراجعة الحوافز الجبائية وتوسيع آليات التمويل والضمان لدعم سلاسل الإنتاج والتسويق؛

8. تعزيز مشاركة الأبناك وشركات التأمين في تمويل المشاريع وتأمينها، مع اعتماد آليات مبتكرة لتغطية المخاطر البحرية؛

9. تحقيق العدالة المجالية والإنصاف الترابي في توزيع المشاريع، لضمان تنمية متوازنة للجهات الساحلية وتعزيز فرص الشغل المستدامة على المستوى المحلي.

وفي الأخير، يجدد فريق التجمع الوطني للأحرار تأكيد موقفه الإيجابي تجاه الميزانية الفرعية لقطاع الصيد البحري، مشيراً إلى أن التصويت بالإيجاب يعكس الثقة التامة في كفاءتكم السيدة كاتبة الدولة بمعية أطر الوزارة مبرزين قدرتكم على تعزيز هذا القطاع الاستراتيجي، وتطوير إمكاناته الاقتصادية والاجتماعية، بما ينسجم مع التوجهات الملكية السامية الرامية إلى النهوض بالقطاع، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز العدالة المجالية، فضلاً عن تحسين الظروف المعيشية للفلاحين والمهنيين بالمناطق القروية والساحلية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والنمو الاقتصادي في هذا المجال الحيوي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5) مداخلة المستشار السيد كمال بن خالد باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة:

قطاع الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

في مستهل هذه المداخلة، أستغل الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، كما لا يسعنا إلا أن نعبر عن تقديرنا الكبير لمجهوداتكم المستمرة السيد الوزير ولكاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية على الدينامية المتجددة التي يعرفها قطاعي الصناعة والتجارة بشقيها الخارجي والداخلي، بفضل الرؤية الملكية السامية التي سعت منذ سنوات إلى تحقيق السيادة الصناعية والاقتصادية للمملكة المغربية وجعلها فاعلاً محورياً في سلاسل الإنتاج الإقليمية والعالمية، لتعزيز مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي، طبقا للنموذج التنموي الجديد وبناء اقتصاد تنافسي، أكثر تنوعا وانفتاحا وذلك في إطار ماكرو اقتصادي سليم ومستقر.

مشروع قانون المالية لسنة 2026، الذي نناقشه اليوم، يأتي في سياق اقتصادي وطني ودولي حافل بالتحديات، لكنه يحمل في طياته مؤشرات إيجابية تؤكد استمرار الدولة في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتسريع الصناعي وتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، الذي لازال يعرف بعض التعثرات، مع توسيع دور صندوق محمد السادس للاستثمار لدعم المشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، مع تركيز خاص على دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار، وتحقيق العدالة المجالية في توزيع الاستثمار وفرص الشغل.

السيد الوزير المحترم؛

لقد تابعنا باهتمام كبير المجهودات التي تبذلها وزارتكم في تنزيل مخطط التسريع الصناعي 2021-2030، والذي أعطى نتائج ملموسة خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً في قطاع السيارات، الذي أصبح العمود الفقري لصناعتنا الوطنية، بالرغم من الانخفاض الطفيف الذي عرفه هذا القطاع بحوالي 2.7%، وهو مؤشر يجب تداركه واستدراكه السيد الوزير عبر تعزيز الرأسمال البشري وخلق فرص شغل مستدامة، للوصول إلى مليون سيارة خلال سنة 2026.

هذا الأداء الاستثنائي جعل بلادنا تحتل المرتبة الأولى قارياً في صناعة السيارات، ووجهة مفضلة للشركات العالمية بفضل استقرارها السياسي وتنافسية يدها العاملة وتحفيزاتها الجبائية.

السيد الوزير المحترم؛

لا يمكن الحديث عن الصناعة دون الإشارة إلى ما تحقق من إنجازات ملموسة خلال السنة الجارية 2025:

- الملكية الصناعية والتجارية: والتي سجلت نمواً بنسبة 57% ما بين 2021 و2025، وهو تطور غير مسبوق على الصعيد الإفريقي؛

- الصناعات الدوائية: ارتفعت صادرات المغرب من الأدوية من 1.1 مليار درهم إلى 1.5 مليار درهم سنة 2024، ليصبح رابع أكبر مصدر إفريقي للمنتجات الصيدلانية؛

- خارطة طريق التجارة الخارجية (2025-2027): تم إطلاقها من طرف السيد عمر حجيرة، وتركز على تنويع الأسواق، دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة بنسبة دعم تصل إلى 80% وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛

- الصناعات الجديدة: تفعيل عرض المغرب للهيدروجين الأخضر، وتعزيز شراكات مع الفاعلين الصناعيين في أوروبا وإفريقيا؛

- التعاون الدولي: تكثيف اللقاءات الثنائية مع دول إفريقية خصوصا الانفتاح على دول شرق افريقيا مثل ليبيا، كينيا، وجزر القمر استعداداً للمنتدى الثاني لفضاء التجارة الحرة القارية الإفريقية.

كما نثمن عاليا الإجراءات الجبائية والجمركية التي جاء مشروع قانون المالية الجديد والتي تواصل محاصرة التهرب الضريبي والاقتصاد غير المهيكل حماية المنتوج الوطني ودعم الإنتاج المحلي في مواجهة المنافسة، عبر:

- رفع رسم الاستيراد على أقمشة الجاكار من 10% إلى 30% لحماية الصناعة الوطنية للنسيج؛

- تخفيض الرسوم على العلب الحديدية من 30% إلى 17.5% لتقليص كلفة الإنتاج في الصناعات التحويلية؛

- تخفيض الرسوم على مقاطع الألمنيوم الدقيقة من 30% إلى 17.5% دعماً للصناعات المعدنية والتغليف؛

- رفع الرسوم الجمركية على آلات الغسيل والمجمدات المستوردة إلى 17.5% لحماية الصناعة الكهرو منزلية الوطنية؛

- تعديل الفصل 30 من التعريفة الجمركية للمنتجات الصيدلانية لدعم توطين صناعة الأدوية؛

- رفع الرسوم على بعض الألياف الصناعية إلى 17.5% حماية للصناعات التقليدية المحلية؛

- رفع الرسوم على راتنج الـ (PVC) من 2.5% إلى 10% للحد من تدفق الصادرات الآسيوية نحو السوق المغربية المعروفة في هذا المجال؛

- تخفيض الرسوم الجمركية على خشب الحور الخام من 12% إلى 6% دعماً لصناعة الخشب الوطنية؛

- تأجيل تطبيق العلامة الجبائية على المحروقات إلى يناير 2028 في إطار ملاءمة الإصلاحات مع قدرات المقاولات.

السيد الوزير المحترم،

هذه الإجراءات نعلم جيدا أنكم اشتغلتم عليها مع وزارة الميزانية وعلى رأسها المديرية العامة للجمارك وإذا كنا نثمنها لما لها من أثار إيجابية في تحصين السوق الوطنية والمقاولة الوطنية المطالبة اليوم بمواصلة الاشتغال على الجودة وتطوير أدائها ومواكبتها لكل التحولات والمستجدات العالمية لأنها إذا لم تنظم فإنها وبكل تأكيد ستنهار.

وكذلك إن التنزيل الفعلي لميثاق الاستثمار الجديد يشكل ركيزة أساسية لتحقيق العدالة المجالية وجذب الاستثمار في كل جهات المملكة، خصوصاً تلك التي تعاني من ضعف في البنية التحتية الصناعية، وهي فرصة لننوه فيها بمجهودات الحكومة عبر بداية تفعيل ميثاق الاستثمار الذي أعلن عنه السيد رئيس الحكومة من الرشيدية والذي سيشجع على الاستثمار على المستوى الجهوي وتشجيع الاستثمار المنتج بكل جهات المملكة والرامي إلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، في هذا الاطار نطالبكم السيد الوزير بضرورة إخراج المرسوم الخاص بهذه المقاولات ونتساءل متى سيتم إخراجه؟

لذلك، نؤكد في فريقنا على ضرورة:

1. تسريع إحداث الجيل الجديد من المناطق الصناعية القادرة على استيعاب المقاولات الصغرى والمتوسطة في المدن المتوسطة والصاعدة؛

2. محاربة المضاربة العقارية داخل العقارات المخصصة للأنشطة الصناعية؛

3. تعزيز البنية التحتية الصناعية من حيث الكهرباء والماء والتطهير، لجعلها قابلة للاستغلال الفعلي؛

4. إحداث أحياء صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، يبقى مطلب أساسي لتشجيع الاستثمار الخاص وإيجاد فرص شغل لمحاصرة البطالة وتعزيز المقاربة المجالية المنشودة؛

5. تعميم برامج التكوين المهني الموجه نحو الصناعة لرفع جاهزية الشباب والنساء للاندماج في سوق الشغل؛

6. دعم رقمنة المقاولات وتبسيط مساطرها الإدارية والجبائية لدمج القطاع غير المهيكل؛

7. بخصوص غرف التجارة والصناعة والخدمات والتي تعتبر الشريك الأساسي لوزارتكم والتي تلعب دورا مهم عبر قربها بالتاجر والمشغل والمستثمر، تواكب كل صغيرة وكبيرة وصمام للأمان، التي يجب ان تأخذ حقها والرقي بها وبالخدمات المقدمة بها، يجب إعادة النظر في المنظومة الانتاجية والسعي نحو فتح مشاورات منذ الأن قبل استحقاقات 2027

لجعلها مؤسسات دستورية قادرة على مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها مجتمعنا المغربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الوزير المحترم؛

كما لا يجب أن نغفل عن وضعية تجارة القرب التي تكتسي أهمية بالغة، وتلامس حياة شريحة واسعة من مواطنينا، ويعيشون وضعية حرجة.

إننا نتحدث هنا عن قطاع حيوي، لا يقتصر دوره على توفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين في أحيائهم، بل يتعداه ليكون ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني ومشغلا رئيسيا لليد العاملة، فضلا عن أدواره الاجتماعية النبيلة في نسج الروابط وتقوية التضامن المجتمعي.

لكن للأسف، هذا القطاع الحيوي يعاني اليوم في صمت، ويواجه تحديات جسيمة تهدد بقاءه.

السيد الوزير؛

إن المعطيات الواقعية التي نتوصل بها من الميدان تدق ناقوس الخطر. فرقم معاملات تجارة القرب يعرف تراجعا سنويا مقلقا، في ظل منافسة غير متكافئة تفرضها أشكال التجارة الحديثة والعشوائية.

لقد أصبح التاجر الصغير محاصرا بين مطرقة تراجع المبيعات وسندان ضعف هامش الربح في معظم المواد الأساسية التي يبيعها، حتى لم يتبق له في كثير من الأحيان سوى "كارني الكريدي" الذي يثقل كاهله ويزيد من هشاشته.

وإننا في الوقت الذي نثمن فيه المجهودات التي تبذلها وزارتكم من خلال البرامج والمبادرات الهادفة إلى تطوير القطاع، لا يسعنا إلا أن ننقل إليكم وبكل أمانة، تظلمات العديد من التنظيمات والجمعيات المهنية التي تشكو من عدم توسيع دائرة المشاورات واكتفاء الوزارة في تعاملها مع بعض التنظيمات دون غيرها.

إن إشراك جميع الفاعلين هو السبيل الوحيد لضمان نجاعة أي سياسة عمومية موجهة لهذا القطاع.

السيد الوزير؛

من جهة أخرى، تلقينا شكاوى عدد كبير من منتسبي القطاع بخصوص طريقة تفعيل ورش الأداء الإلكتروني. ففي الوقت الذي نعتبر فيه هذا الورش خطوة مهمة نحو التحديث والشفافية، نجد أن تطبيقه على أرض الواقع قد أضاف أعباء جديدة على التاجر الصغير، مما يعيق انخراطه الفعلي. فكيف يعقل أن يتقاسم التاجر هامش ربحه الهزيل أصلا مع المؤسسات المالية بنسب تصل أحياناً إلى 2%، بالإضافة إلى مصاريف الانخراط الشهرية، ناهيك عن التأخر في تحويل المبالغ إلى حسابه البنكي، خاصة في نهاية الأسبوع؟

إن هذه الإجراءات، بدل أن تكون حافزا، أصبحت عائقا حقيقيا. لذا، فإننا نطالب وزارتكم بالتدخل العاجل لدعم التجار في الانخراط في هذا الورش الوطني المهم.

ولا يمكننا في هذا السياق أن نغفل عن إشكالية أخرى تؤرق بال التجار، وهي المتعلقة بالرخص وتصاريح المزاولة، ففي الوقت الذي نسعى فيه لرقمنة الإدارة وتبسيط المساطر، نجد أن منصة "رخص" قد أصبحت مصدرا لمعاناة حقيقية لهؤلاء التجار. فمن غير المعقول أن نجد تجارا يمارسون مهنتهم منذ عقود، بعضهم لأزيد من ثلاثين سنة، ويؤدون واجباتهم الضريبية بانتظام، يجدون أنفسهم اليوم مطالبين بإجراءات معقدة لتسوية وضعيتهم، وكأنهم سيبدؤون من الصفر.

لذا، ندعوكم السيد الوزير إلى التدخل العاجل للعمل على إيجاد حل منصف وعملي لهذه الفئة، عبر تسوية وضعية المحلات التجارية المزاولة حاليا لنشاطها، على أن يتم تطبيق الإجراءات الجديدة على المحلات التي ستفتح أبوابها مستقبلا، تشجيعا للاستثمار وحفاظا على مصادر الرزق القائمة.

السيد الوزير المحترم؛

إن إنقاذ تجارة القرب ليس مجرد ضرورة اقتصادية، بل هو واجب وطني للحفاظ على نسيجنا الاجتماعي. لذا، فإننا ندعوكم إلى تبني مقاربة تشاركية حقيقية ووضع استراتيجية وطنية واضحة ومندمجة لدعم وحماية هذا القطاع وتأهيله لمواجهة تحديات المستقبل.

وفي الأخير وأمام هذ الزخم الإيجابي لنشاط عمل الوزارة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6) مداخلة المستشار السيد إبراهيم أخراز باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة:

قطاع التجارة الخارجية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السادة والسيدات الأطر والمسؤولين المحترمون؛

السادة أطر المجلس؛

بدايةً أستغل الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، السيد الوزير المحترم، لا تخفى عليكم أهمية هذا القطاع وأدواره الحيوية في بلادنا، حيث يقوم بوظائف مهمة على مستويات السعي نحو توازن الميزان التجاري ومواكبة المصدرين المغاربة

وإحداث فرص الشغل في نشاط التجارة الخارجية، وتحسين الاشعاع التجاري لبلادنا.

ورغم الأهمية الوطنية للنشاط الاقتصادي المرتبط بالتجارة الخارجية، فالملاحظ أن مكانتها المؤسساتية تراجعت بشكل ملحوظ، فالتجارة الخارجية التي كانت قطاعا إداريا مستقلا وتتبع له عدة مؤسسات عمومية صارت بعد التعديلات التي عرفتها بنية الوزارة مجرد مديرية فرعية في المديرية العامة وكاتب الدولة الذي أسند له تفويض لممارسة بعض الاختصاصات في يناير الماضي بموجب القرار رقم 156.25 يتلقى الدعم اللازم من مديريتي التجارة والتقنين، وندعو بالخصوص لمواكبة أهمية هذا القطاع بتقوية الهياكل المؤسساتية للتجارة الخارجية دون الاخلال بقواعد النجاعة والمردودية، خاصة وأن جزء من الخدمات التي يحتاجها المصدرون المغاربة تقوم بها كذلك الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات التي تقع تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار، وهو ما يفرض تقوية التنسيق بين الوزارة والوكالة لتقديم خدمات مواكبة جيدة للمصدرين المغاربة، من خلال التواجد المباشر لمصالح الوزارة والوكالة في الجهات والأقاليم لنشر ثقافة التصدير على المستوى الترابي، حتى تكون ثقافة السعي نحو التصدير ثقافة راسخة في دهن كل منتج مغربي أينما كان.

السيد الوزير المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نعلم من خلال تتبعنا للسياسة القطاعية المتعلقة بالتجارة الخارجية أن الحكومة اعتمدت برنامج عمل طموح للفترة 2025-2027 تسعى من خلاله إلى تحسين المؤشرات المرتبطة بالتجارة الخارجية لبلادنا، وخاصة رفع قيم مؤشرات التصدير والتحكم في مؤشرات الواردات، ونتمنى أن ينجح هذا البرنامج في تحقيق الآمال المعقودة عليه، خاصة تلك المتعلقة بنمو قيمة الصادرات وإحداث مناصب الشغل في القطاع، من خلال تشجيع المقاولات المغربية على التصدير والتواجد في الأسواق الدولية.

السيد كاتب الدولة؛

المناسبة شرط من أجل أن نضع بين أيديكم العديد من الإشكالات التي تواجه هذا القطاع:

فالمقاولات المغربية المصدرة تواجه صعوبات مرتبطة من جهة بمحدودية المعرفة بالأسواق والاقتصار على الأسواق التقليدية، كما تواجه صعوبات مرتبطة بالكفاءات البشرية المتمكنة من قدرات التسويق الدولي، وتواجه صعوبات مرتبطة بالمعاملات المالية المرتبطة بنظام الصرف والتي تقتضي مرونة أكبر لمسايرة التطور الذي تعرفها التكنولوجية المالية عالميا، وتواجهها المقاولات المصدرة كذلك إشكالات مرتبطة بالتنافسية في الأسواق التي تعتمد أنظمة حمائية...

نثير معكم كذلك الإشكالات المرتبطة بخدمات الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية (portnet)، وخاصة ارتفاع مبلغ الاشتراك السنوي مما يؤثر سلبا على وضعية الفاعلين الاقتصاديين وحاجياتهم.

ونعتقد أن مسار العمل الحكومي يتجه بشكل تصاعدي لمعالجة العديد من هذه الصعوبات من خلال التركيز على المقاولة المصدِّرة باعتبارها المحرك الأساسي لعملية التصدير، وتحسين شروط وظروف اشتغال هذه المقاولات، ومواكبتها في الولوج إلى أسواق جديدة في مختلف القارات.

إشكالات أخرى يجب أن تشتغلوا عليها السيد الوزير والتي سبق تناولها في جلسات الأسئلة الشفوية وخاصة المتعلقة بإشكالات التأمين على الصادرات والتأمين التكميلي، فلا تخفى عليكم المخاطر التي تتعرض لها المقاولات المصدّرة بالأسواق الصاعدة، خاصة مع توسيع مجال تواجد منتوج "صُنع في المغرب" على الصعيد الدولي وفي المناطق شديدة الخطورة والصعوبات التي يواجهها المصدرون في ضمان وصول المنتوجات المغربية إلى العديد من الأسواق، خصوصا الأسواق الافريقية رغم التحديات والصعوبات والحوادث الأمنية الخطيرة التي تعرضت لها العديد من الشاحنات المغربية في الطرق الافريقية الصعبة.

السيد الرئيس المحترم؛

نتمنى منكما، السيدان الوزيران المحترمان، توضيح الإجراءات التي قمتم بها لتأمين الصادرات ومسار تفعيل نظام التأمين العمومي التكميلي للتصدير، الذي من شأنه الإسهام في حل الإشكالات المرتبطة بتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات المصدرة للأسواق الخطرة التي تتعذر تغطيتها من طرف شركات التأمين الخاصة.

- إخراج المرسوم الخاص بالمناطق الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا أمر ضروري وملح ولا زلنا ننتظره لحد الساعة؛

- إقرار أحياء صناعية لهاته المقاولات الصغرى والصغيرة كذلك أمر ضروري وملح يجب إخراجه.

نذكر كذلك بضرورة التسريع بتفعيل نظام الدعم المنصوص عليه في القانون الإطار للاستثمار والخاص بمنحة التواجد الدولي وتشجيع التصدير (نحتاج تفسيرات أكبر وسياسة تواصلية للتحسيس به).

ولابد من التوقف أثناء مناقشة هذا العرض المتعلق بحصيلة قطاع التجارة الخارجية عند أهمية الأدوات الحمائية التي توفرها المدونة العامة الجمارك لحماية المنتوجات الوطنية من المنافسة ودعم القطاعات الإنتاجية الناشئة لتعزيز ثقافة استهلاك المنتج المغربي، وخاصة تفعيل مقتضيات مكافحة الإغراق والتقييم الدوري للاتفاقيات المتعلقة بالتبادل الحر، والتي تحددونها، لذلك من الواجب عليكم الاخبار بها وتوزيعها على كل حال عبر خلق آلية لذلك، لأنه عادة

ما نطرح العديد من الإشكاليات لدى المصدرين ولدى إدارة الجمارك.

ونستغل الفرصة كذلك لطرح إشكالية الأنشطة البديلة المتضررة من إغلاق المعابر التجارية سواء في الفنيدق، سبتة أو الناظور مليلية أو وجدة والحدود الشرقية وضرورة التفكير والبحث عن سبل إطلاق ديناميات للتجارة الخارجية في هذه المناطق تعوض الأثار السلبية لإغلاق هذه المعابر التجارية مع تقييم آثارها، علما أننا قطعنا أشواط مهمة في تحرير هاته المناطق الحدودية من الاقتصاد غير المهيكل، حيث استطاعت مقاولاتنا المغربية هناك رغم الصعوبات المطروحة أن تصمد وتقاوم من أجل البقاء والحضور، وتحتاج منكم اليوم دعما أكبر ومواكبة أكبر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7) مداخلة المستشارة السيدة جليلة مرسلي باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أتقدم بالشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، وإذ نثمن بشكل خاص الدور الديناميكي والجهود المتميزة التي تم بذلها منذ توليكم مسؤولية تدبير القطاع، والتي ساهمت في تحويل الخطط الاستراتيجية إلى برامج عملية ونتائج ملموسة، مع تعزيز دور القطاع كمحرك اقتصادي واجتماعي محلي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

ونحن ندرك تمامًا أن الدينامية التي شهدها القطاع خلال السنوات الأخيرة أسهمت بشكل ملموس في تحديث منظومة التكوين المهني وتعزيز قدرات التعاونيات وتوسيع قاعدة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلاً عن تطوير الرقمنة والخدمات المرافقة. وكل هذه الإنجازات تعكس العمل الجاد والمتواصل للكتابة المكلفة بالقطاع، مما جعل الصناعة التقليدية نموذجًا ناجحًا يجمع بين التنمية المستدامة والابتكار الاجتماعي، ويبرهن على فعالية الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال.

كما نثمن مجهوداتكم المتميزة في إرساء برامج ميدانية طموحة، وإطلاق المبادرات الجهوية والوطنية، التي ساهمت في تحفيز الاستثمار، وحماية الحرف المهددة بالاندثار، وتشجيع الشباب والنساء على الانخراط الفعّال في الاقتصاد الاجتماعي، بما يعكس حرصكم على إشراك كل الفئات في التنمية المحلية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

لقد شكّلت الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية في أفق 2030 إطارًا شاملًا لبناء صناعة حرفية عصرية، مبتكرة ومستدامة، تراعي الهوية الوطنية وتحافظ على الموروث الثقافي، مع خلق قيمة اقتصادية واجتماعية مضافة.

وبالموازاة، مع ذلك مكنت خارطة الطريق التنفيذية 2023-2026 من إطلاق برامج ومشاريع مهيكلة على الصعيدين الجهوي والوطني، مع التركيز على:

- تحديث الإطار المؤسساتي لضمان الشفافية وتسهيل الإجراءات؛

- إدماج الرقمنة في سلسلة القيمة الحرفية لتحسين الأداء وتعزيز الإنتاجية؛

- دعم التمويل الموجّه للحرفيين والتعاونيات لضمان استدامة مشاريعهم؛

- تطوير منظومات التكوين المهني الجهوي لتأهيل الكفاءات وضمان استمرارية المهارات.

إن هذه الإنجازات تعكس جهدًا متميزًا من قطاع كتابة الدولة في تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى برامج عملية قابلة للقياس، مع أثر ملموس على تشغيل الشباب والنساء وتحسين مستوى الإنتاجية والحفاظ على التراث الحرفي، ما يجعل القطاع اليوم نموذجًا يُحتذى به في التنمية المستدامة والابتكار الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

لقد أصبح التحول الرقمي ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية قطاع الصناعة التقليدية، وقد تم اعتماده من خلال عدة مبادرات استراتيجية، على رأسها:

- رقمنة مساطر التصدير بالتعاون مع إدارة الجمارك ومنصة PortNet، مما ساهم في تقليص آجال المعاملات، وتحسين فعالية الأداء للمقاولات الحرفية، كما أسهم في تسهيل وصول المنتجات الوطنية إلى الأسواق الدولية بسرعة أكبر؛

- إطلاق منصات إلكترونية للتسويق الرقمي للمنتوجات الحرفية، ما ساعد على توسيع قاعدة الأسواق وزيادة حجم الصادرات؛

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتمكين الحرفيين من الوصول المباشر إلى الخدمات الحكومية والدعم المالي، بما يعزز روح المبادرة لدى الشباب

والنساء ويحفز المشاريع الجهوية الناشئة.

وإذ نثمن الدور القيادي في هذا التحول الرقمي، نؤكد أن ذلك ساهم بشكل ملموس في تعزيز القدرة التنافسية للمنتوج الوطني.

السيد الرئيس المحترم، السيد كاتب الدولة المحترم،

لقد أوليتم اهتمامًا بالغًا لتعزيز قدرات التعاونيات الشبابية والنسائية ودعم برامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال مجموعة من المبادرات المهيكلة، أبرزها على وجه الخصوص:

- برنامج "مؤازرة 2" الذي يهدف إلى تمويل التعاونيات ومشاريع ذات أثر محلي مستدام، مع ضمان استمراريتها الاقتصادية والاجتماعية؛

- إحداث صناديق جهوية مصغرة لدعم التعاونيات في العالم القروي والمجال الجبلي، ما يتيح توسيع قاعدة الاستثمار المحلي وتحفيز ريادة الأعمال؛

- إدماج الفئات الهشة والمستضعفة في الدورة الاقتصادية الوطنية، مع تشجيع المبادرات الشبابية والنسائية وتمكينها من الانخراط الفعّال في الاقتصاد الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

في إطار الحفاظ على التراث الحرفي الوطني وضمان استمراريته، تمت مواصلة تنفيذ برامج مهيكلة لحصر الحرف المهددة بالزوال وإطلاق برامج تكوين مهني متخصصة للشباب والنساء، إلى جانب تنظيم جوائز وطنية تحفز الإبداع والابتكار الحرفي، بما يضمن نقل المهارات والخبرات للأجيال الصاعدة، والحفاظ على جودة المنتوج التقليدي وثراء الموروث الثقافي.

كما أن هذه المبادرات تسهم في إشراك الشباب والنساء في النشاط الاقتصادي والإبداعي ودعم الاستدامة المجالية للقطاع، بما يجعل من الحرف التقليدية رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز مكانة المنتوج التقليدي الوطني على الصعيدين المحلي والدولي، ومن بين هذه الإجراءات:

- توفير دعم مالي للمعارض المحلية والدولية، لتعزيز مكانة المنتوج الوطني وتشجيع الترويج الفعال له؛

- إقامة شراكات استراتيجية مع المكتب المغربي للتجارة الخارجية لتوسيع الأسواق وتحقيق نفاذ أوسع للمنتجات المغربية التقليدية؛

- تحقيق زيادة متوقعة بنسبة 15% في صادرات الصناعة التقليدية خلال سنة 2026 مقارنة بسنة 2025، بفضل البرامج الترويجية المهيكلة والمبادرات الرامية لدعم المقاولات الحرفية؛

- تعزيز أدوار غرف الصناعة التقليدية حيث بصم السيد الوزير المحترم بإعطائها دينامية جديدة واهتمام غير مسبوق بأدوارها واشراكها في صنع برامج ومشاريع الوزارة وهذا أمر يحسب لكم.

ونحن نثمن الجهود المبذولة لتعزيز تنافسية المنتوج الوطني على المستوى الدولي وإبرازه كرافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعكس الالتزام المتواصل بالارتقاء بالقطاع وحماية مكانته التاريخية والثقافية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2026 محطة استراتيجية لتطوير قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يربط بين خارطة الطريق 2023-2026 والرؤية الوطنية 2030.

وبفضل المجهودات المحمودة التي تقومون بها السيد كاتب الدولة المحترم رفقة أطر كتابتكم، والتي تجلت في تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى برامج ومشاريع ملموسة، أصبح القطاع اليوم أكثر قدرة على إحداث تأثير اقتصادي واجتماعي ملموس، وتعزيز التماسك المجتمعي، ودعم الاستثمار التضامني، وخلق فرص شغل مستدامة، مع إبراز قدرة المغرب على أن يكون نموذجًا للابتكار الحرفي والاقتصاد الاجتماعي على الصعيدين الإفريقي والعربي.

وانطلاقًا من هذا التوجه، يقترح فريق التجمع الوطني للأحرار مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز مساهمة القطاع في التنمية الوطنية:

- تعزيز التمويل الموجّه للتعاونيات والمقاولات الصغرى والحرفيين، لضمان استدامة المشاريع وتشجيع الابتكار؛

- توسيع برامج التكوين المهني والتدريب الميداني للشباب والنساء، مع التركيز على المهارات الرقمية والتسويق الدولي للمنتوجات الحرفية؛

- تطوير الشراكات الدولية لتسهيل تصدير المنتجات التقليدية، وفتح أسواق جديدة، بما يعزز القدرة التنافسية للقطاع؛

- التركيز على حماية المهن والحرف المهددة بالاندثار من خلال برامج تكوين مستدامة وجوائز وطنية تشجع الإبداع والحفاظ على التراث؛

- تفعيل مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني لزيادة مساهمة القطاع في التنمية المحلية والجهوية، وضمان إشراك كافة الفئات المجتمعية في النشاط الاقتصادي.

وعليه، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يعرب عن تصويته

الإيجابي على مشروع الميزانية الفرعية، دعمًا لهذه الدينامية وتعزيز مساهمة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الوطنية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

8) مداخلة المستشار السيد الحسين ودمين باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

قطاع السياحة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أتناول الكلمة مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، مستحضرًا بكل تقديرٍ واعتزازٍ الدينامية المتميزة التي تقودها السيدة الوزيرة المحترمة بكل كفاءة واقتدار، والتي استطاعت بفضل بلورة استراتيجيتها أن تُحدث تحولًا نوعيًا داخل القطاع السياحي الوطني، سواء على مستوى تأهيل البنية التحتية السياحية، أو تحسين جودة الخدمات والمنتوج السياحي أو تحفيز الاستثمار وتشجيع المبادرات الجهوية.

لقد برهنت السيدة الوزيرة، من خلال التزامها العملي ومقاربتها التشاركية، عن روح قيادية عالية تجمع بين النجاعة والابتكار، مما مكن من إعادة الثقة في القطاع بعد الظرفيات الصعبة التي مرّ بها، وجعلت من السياحة المغربية نموذجًا في التعافي والازدهار على المستويين الإقليمي والدولي.

كما نُثمن عالياً حرصها على تنزيل خارطة الطريق 2023–2026 بحسٍّ تنموي متجدد، يربط بين السياحة والثقافة والبيئة والابتكار، ويجعل من العنصر البشري محورًا أساسياً لأي نهضة حقيقية.

لقد استطاعت السيدة الوزيرة أن تترجم التوجيهات الملكية السامية إلى برامج واقعية ذات أثر ملموس، تسعى إلى جعل السياحة رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية ومجالاً واعدًا لخلق فرص الشغل وتعزيز إشعاع المملكة على الصعيد الدولي.

إن فريق التجمع الوطني للأحرار، إذ يُشيد بهذه الجهود الوطنية الجادة والمثمرة يعبّر عن فخره واعتزازه بالعمل النموذجي الذي تقوم به السيدة الوزيرة المحترمة في قيادة هذا القطاع الاستراتيجي، ويؤكد دعمه الكامل لنهجها القائم على التخطيط الواقعي والالتقائية المؤسساتية والنتائج الملموسة التي تشهد بها المؤشرات الوطنية والدولية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

تأتي هذه المداخلة في سياقٍ يعرف فيه القطاع السياحي الوطني دينامية إيجابية وانتعاشًا غير مسبوق، بفضل الخطة الاستراتيجية المتكاملة التي تشرفين عليها بكفاءة عالية، والتي جعلت من السياحة رافعة أساسية لتحقيق التنمية الجهوية المستدامة، وتعزيز جاذبية الوجهة المغربية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2026 ليؤكد هذا التوجه الطموح من خلال تخصيص دعم مالي واستراتيجي متزايد للقطاع، يُترجم التزام الحكومة الراسخ بمواصلة تنفيذ خارطة الطريق الوطنية 2023-2026، التي تستهدف رفع عدد السياح إلى مستويات قياسية وتعزيز العرض السياحي الوطني من حيث الجودة والتنوع، مع تحفيز الاستثمارات المبتكرة في مجالات السياحة الثقافية والإيكولوجية والرقمية.

إنّ هذا الزخم الإيجابي يُجسِّد ثمرة سياسةٍ قطاعية متناسقة ومبنية على التخطيط العلمي والنتائج الملموسة، حيث أصبح المغرب اليوم من بين أبرز الوجهات السياحية في إفريقيا والعالم العربي، بفضل ما تحقق من تحسين للبنيات التحتية، وتأهيل للموارد البشرية ودعم للمقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، إلى جانب تطوير وجهات سياحية جديدة تُواكب متطلبات السياحة المستدامة والمواطنة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

شهد قطاع السياحة خلال سنة 2025 أداءٌ متميزا، حيث بلغ عدد السياح الوافدين نحو 15 مليون زائر، وارتفعت عائدات السفر بالعملة الصعبة إلى حوالي 87.6 مليار درهم، كما سجل صيف 2025 تدفّقًا سياحيًا قياسيًا بلغ 4.6 ملايين سائح، مما يعكس نجاح السياسات السياحية وتنويع العروض وتحسين جودة الخدمات.

وتتجسد هذه النتائج الملموسة في إطار رؤية استراتيجية متكاملة شملت:

- تطوير البنية التحتية للسياحة وتعزيز الاستثمار في الوجهات الناشئة وتوسيع الرحلات الداخلية؛

- تنويع الأسواق وتثمين المنتجات السياحية الموضوعاتية، مع تعزيز الحملات الترويجية الوطنية والدولية.

كما تهدف الاستراتيجية الوطنية 2026-2030 إلى ترسيخ مكانة المغرب بين أفضل 15 وجهة سياحية عالميا، واستقبال 26 مليون سائح بحلول 2030، من خلال الابتكار الرقمي والاستدامة البيئية، وإطلاق مشاريع مهيكلة في السياحة القروية والثقافية والترفيهية، مما يعكس

قوة القطاع السياحي كرافد رئيسي للاقتصاد وخلق فرص الشغل والعملات الصعبة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون؛

بفضل القيادة الرشيدة والرؤية الاستباقية للسيدة الوزيرة المحترمة، حقق القطاع السياحي الوطني خلال السنوات الأخيرة قفزة نوعية تجلت في سلسلة من الإنجازات الملموسة التي أعادت رسم معالم السياسة السياحية بالمغرب، وجعلت من هذا القطاع ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني ومصدرًا متناميًا لجلب العملة الصعبة وخلق فرص الشغل.

وقد تميزت المرحلة الراهنة بتحقيق مجموعة من المكتسبات البارزة، على رأسها:

- استمرار نمو عدد الوافدين والعائدات المالية مدعومة بتدابير هيكلية لتعزيز العرض السياحي؛

- تطوير السياحة الجهوية والمستدامة عبر دعم المقاولات المحلية والصغرى، وتشجيع المنتجات القروية والثقافية والإيكولوجية، لضمان تنميةً منصفةً ومتوازنة بين مختلف جهات المملكة.

كما شملت الإنجازات تطوير البنية التحتية السياحية من مطارات، وطرق، ووحدات فندقية، وإطلاق مشاريع مهيكلة مثل برنامج "GO سياحة"، لتحسين جودة الخدمات، وجاذبية الوجهات السياحية، وتسهيل الاستثمار في القطاع، إضافة إلى التحول الرقمي للقطاع واعتماد برامج تكوين وتأهيل الكفاءات البشرية، للرفع من جودة الاستقبال وتعزيز تجربة السائح. إلى جانب ذلك، تم توسيع نطاق الحملات الترويجية الوطنية والدولية، مع التركيز على الأسواق الناشئة، وترسيخ العلامة السياحية المغربية كوجهة عالمية تجمع بين الأصالة والتنوع والاستدامة.

وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز مكانة المغرب السياحية ورفع تصنيفه في المؤشرات العالمية، وزيادة الطلب على الوجهة، ما يعكس بناء قطاع سياحي تنافسي، ومستدام على المدى المتوسط والبعيد.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2026 خطوة جديدة لدعم الدينامية الإيجابية للقطاع السياحي الوطني، من خلال مجموعة من التدابير العملية، التي تهدف إلى تعزيز الاستراتيجيات الوطنية وجعل السياحة المغربية رافعة للتنمية الشاملة ومجالاً واعدًا للاستثمار وخلق فرص الشغل.

ومن بين أبرز هذه الإجراءات ذات الأثر المباشر ما يلي:

- تمويل مشاريع البنية التحتية السياحية الكبرى، ودعم برامج التأهيل الترابي لرفع جاذبية الوجهات، وتحسين الخدمات الأساسية في المناطق ذات الإمكانات العالية؛

- تخصيص حوافز ضريبية وتسهيلات تمويلية للمقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، لتشجيع الاستثمار المحلي وتحفيز ريادة الأعمال في المجال السياحي؛

- رصد اعتمادات مهمة للتحول الرقمي وكفاءة الطاقة، بما يتوافق مع التوجه نحو السياحة الذكية والمستدامة، ويعزز تنافسية القطاع وجودة الخدمات؛

- اعتماد برمجة مالية ثلاثية الأفق (2025–2027) لضمان استمرارية إنجاز المشاريع المهيكلة وتثمين المكتسبات المحققة في ظل خارطة الطريق 2023-2026.

وتعكس هذه التدابير المالية والإجرائية التزام الحكومة بدعم المسار التنموي للقطاع، كما ترسل إشارات قوية للمستثمرين، وتساهم في تعزيز التنمية الجهوية المستدامة، وتنويع المنتوج السياحي، وترسيخ مكانة المغرب كوجهة عالمية رائدة في المستقبل القريب.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون؛

رغم النتائج المشجعة والمكتسبات الهامة التي حققها القطاع السياحي بفضل الرؤية المتبصرة للسيدة الوزيرة المحترمة، فإنه ما يزال يواجه جملة من التحديات الموضوعية والهيكلية التي تتطلب مواصلة الإصلاح وتضافر الجهود على المستويين الوطني والجهوي.

وعلى رأس هذه التحديات نذكر منها على وجه الخصوص:

- تذبذب الطلب الدولي نتيجة التقلبات الاقتصادية العالمية والتحولات الجيوسياسية والمناخية؛

- تفاوت جاذبية الاستثمار السياحي بين الجهات، خصوصا في المناطق الصاعدة ذات المؤهلات الطبيعية والثقافية الواعدة والتي تحتاج إلى مزيد من البنيات الداعمة؛

- ضعف التمويل الموجه للمبادرات الصغرى والمتوسطة في المجالات المرتبطة بالسياحة القروية والبيئية؛

- الحاجة إلى تعزيز الكفاءات البشرية المؤهلة في المهن السياحية الجديدة المرتبطة بالرقمنة والابتكار والاستدامة.

ولتجاوز هذه التحديات، يقترح فريق التجمع الوطني للأحرار الإجراءات التالية:

- توجيه جزء أكبر من اعتمادات قانون المالية نحو المشاريع الجهوية ذات الأثر المباشر على التشغيل وتحفيز الاستثمار المحلي؛

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى وضمان استدامتها؛

- إرساء آليات تمويل مبتكرة وميسّرة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في القطاع، لتقوية النسيج الاقتصادي المحلي؛

- تطوير برامج التكوين المهني والتأهيل السياحي في الجهات الناشئة، لتوفير يد عاملة مؤهلة تلبي حاجيات السوق وتضمن جودة الخدمات.

إن تبني هذه الإجراءات من شأنه أن يعزز من قدرة القطاع السياحي على الصمود والتكيف، ويُرسخ مكانة المغرب كوجهة سياحية مستدامة ومنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

انطلاقاً من حرص فريق التجمع الوطني للأحرار على تثبيت المكتسبات التي راكمها القطاع السياحي خلال السنوات الأخيرة وتسريع وتيرة التحول نحو نموذج أكثر جاذبية واستدامة، فإننا نقترح مجموعة من الإجراءات العملية والآنية الكفيلة بدعم تنافسية الوجهة المغربية وتعزيز أثرها الاقتصادي والاجتماعي:

- إحداث خطوط تمويل ميسّرة ومبتكرة لفائدة المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، مع تحفيز المؤسسات البنكية على اعتماد آليات ضمان مرنة لدعم الاستثمار المحلي والمبادرات الشبابية في المجال؛

- إطلاق حملة ترويجية دولية واسعة النطاق تركز على الأسواق الناشئة والمنتوجات المتخصصة مثل السياحة الثقافية، الإيكولوجية، وسياحة المغامرة، لتعزيز تنويع الأسواق وتوسيع قاعدة الزوار؛

- تنفيذ برنامج جهوي متكامل لإدماج الوجهات الأقل استقطابًا ضمن خارطة الجذب السياحي الوطني، عبر تطوير البنيات التحتية ودعم الفاعلين المحليين وتشجيع الاستثمارات الجهوية؛

- تعزيز الربط الجوي والبري والبحري من خلال توسيع اتفاقيات النقل مع شركاء دوليين وإطلاق خطوط جديدة نحو الوجهات الصاعدة، لرفع الطاقة الاستيعابية وتحسين ولوجية الوجهات؛

- تبنّي منظومة رقمية شاملة تشمل أنظمة الحجز والدفع الإلكتروني وإدارة البيانات السياحية، بما يُسهم في رقمنة الخدمات وتحسين تجربة الزوار ومواكبة التحول العالمي نحو السياحة الذكية؛

- إطلاق مخطط وطني للتكوين والتأهيل السياحي يستهدف الشباب والنساء في المناطق القروية والجبلية، لتمكينهم من الولوج لسوق الشغل وتعزيز التشغيل الذاتي والمستدام، انسجاماً مع الرؤية الوطنية للتنمية المجالية المتوازنة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن منهجية الحكامة التي اعتمدتها السيدة الوزيرة وجهودها الدؤوبة والمتميزة كانت ولا تزال حجر الزاوية في هذا المسار الطموح الذي يشهده قطاع السياحة. وقد أسهمت هذه الجهود بشكل فعّال في تعزيز مكانة المغرب كوجهة سياحية رائدة والارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف ربوع المملكة.

وفي هذا الصدد، لا يسع فريقنا إلا أن يُعبر عن أعمق تقديره وثنائه للجهود المتواصلة التي تبذلها السيدة الوزيرة وطاقمها الوزاري، والتي تجسدت في نتائج ملموسة عززت من تنافسية القطاع وأثره التنموي.

وفي الأخير، يجدد فريق التجمع الوطني للأحرار دعمه الكامل لمشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة ويصوت عليه بالإيجاب، لضمان استمرارية تنفيذ البرامج المهيكلة وتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للقطاع السياحي على مستوى المملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

9) مداخلة المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الانتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة.

في مستهل هذا التدخل، نود أن نعرب عن بالغ تقديرنا للجهود الجبارة التي تبذلها السيدة الوزيرة في قيادة هذا القطاع الحيوي، والتي تعكس رؤية استراتيجية متبصرة، وحرصًا متواصلاً على ترسيخ مكانة المغرب كفاعل إقليمي ودولي في مجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، انسجامًا تامًا مع التوجيهات الملكية السامية.

لقد أثبتت الوزارة، قدرتها على تحويل التحديات الطاقية والبيئية إلى فرص واعدة للنمو الاقتصادي والاستثمار المسؤول. ويُعد هذا التوجه دليلاً على إرادة سياسية قوية، تسعى إلى بناء منظومة طاقية متكاملة، قائمة على الابتكار وتطوير البنية التحتية وتحفيز الاستثمار الوطني والدولي، بما يضمن التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وإذ نثمن عالياً هذه الدينامية الإصلاحية، بعد إصدار القانون رقم 40.19 لتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائي، عبر

اعتماد مقاربة تشاركية من خلال التشاور والانفتاح على المهنيين، نؤكد دعمنا الكامل لكل المبادرات الرامية إلى تعزيز الانتقال الطاقي وترسيخ أسس الاستدامة البيئية، بما يضمن مستقبلاً آمناً ومزدهراً للمملكة.

إلا أن تنزيله، السيدة الوزيرة، لازالت تتملكه العديد من التعثرات في عالم يسارع إلى اعتماد الطاقات المتجددة والاستغناء تدريجيا عن كل الطاقات الملوثة.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

عرفت بلادنا خلال السنوات الأخيرة دينامية نوعية في مسار الانتقال الطاقي، تجسدت في إطلاق استراتيجيات وطنية مندمجة تُشكل ركائز أساسية لتحقيق الأمن الطاقي والاستقلال المستدام، وترسيخ مكانة المملكة كفاعل رئيسي في مجال الطاقات النظيفة.

ومن أهم الأوراش الوطنية التي تعكس هذا التحول النوعي:

- استراتيجية الطاقة المتجددة 2030: التي تهدف إلى انتاج ما نسبته 52% من الطاقة المنتجة من مصادر متجددة في أفق سنة 2030. وقد تمكنت بلادنا من تحقيق نسبة مساهمة تقارب 45% سنة 2024، بقدرة مركبة تجاوزت 4.3 جيغاواط، وهو ما يُعدّ إنجازًا يؤكد فعالية السياسة الطاقية الوطنية والتزامها بأهداف الحياد الكربوني.

- الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر: ترأس من خلالها السيد ريس الحكومة اجتماعات مارطونية منذ أن اعطى انطلاقتها جلالته الملك محمد السادس حفظه الله وسارع إلى حث الوزارة وكل الفاعلين على ضرورة تسريع وتيرة الإنجاز، حيث تسعى هذه الاستراتيجية إلى إرساء صناعة جديدة للطاقة النظيفة تقوم على إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر، وربطها بالبنية التحتية للطاقات المتجددة، بما يعزز موقع المغرب كمركز إقليمي ودولي للطاقة الخضراء.

- استراتيجية النجاعة الطاقية: الهادفة إلى خفض استهلاك الطاقة بنسبة 20% بحلول سنة 2030، من خلال اعتماد التكنولوجيا الذكية وتشجيع القطاعات الاقتصادية والصناعية على تبني حلول مبتكرة لترشيد الاستهلاك وتحسين الأداء الطاقي.

- مشروع المغرب الرقمي 2030: الذي يُعد رافعة أساسية للتنمية المستدامة، بالنظر إلى دوره في رقمنة إدارة الطاقة وربطها بالابتكار والذكاء الصناعي، مما يساهم في تطوير منظومة طاقية ذكية وعالية الكفاءة.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

واصل قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة خلال سنة 2025 تحقيق نتائج ملموسة ومؤشرات إيجابية على مستوى المشاريع الاستراتيجية، ومن أبرز هذه المنجزات:

- إضافة أكثر من 500 ميغاواط من مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع برمجة مشاريع مائية جديدة لتعزيز المزيج الطاقي الوطني؛

- توقيع شراكات دولية مع فاعلين من أوروبا وإفريقيا لتطوير إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر؛

- استفادة أكثر من 1200 مؤسسة صناعية من برامج دعم التحول الطاقي لاعتماد التقنيات النظيفة وتقليص الانبعاثات؛

- تحسين النجاعة الطاقية بالمؤسسات العمومية بنسبة تجاوزت 15%، من خلال تنفيذ مشاريع ناجعة لترشيد استهلاك الطاقة بالمباني والإدارات العمومية والمطلوب منكم السيدة الوزيرة العمل على تعميمها على مختلف الإدارات العمومية.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

يؤكد مشروع قانون المالية لسنة 2026 التزام الحكومة الراسخ بمواصلة مسار تسريع الانتقال الطاقي ودعم الاقتصاد الأخضر، من خلال مجموعة من التدابير النوعية، من بينها:

- تخصيص 2.5 مليار درهم لتسريع تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة وتوسيع البنية التحتية للهيدروجين الأخضر؛

- تحفيز المقاولات الخضراء عبر دعم مالي يصل إلى 80% من كلفة الاستثمار المخصصة للمشاريع النظيفة؛

- تشجيع الصناعات منخفضة الكربون من خلال مواصلة تخفيض الرسوم الجبائية على المعدات الطاقية المستدامة؛

- تمويل برامج البحث والابتكار الطاقي، قصد مواكبة التحولات التكنولوجية وتعزيز تنافسية المغرب في الأسواق الإقليمية والدولية.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

انطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأن الانتقال الطاقي يمثل رافعة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، يؤكد فريق التجمع الوطني للأحرار على ما يلي:

- التعجيل في تنزيل مشروع قانون رقم 72.24 القاضي بتعديل القانون 33.13 المتعلق بالمناجم، لتيسير تسويق الخدمات المعدنية دون معالجتها او تثمينها وعصرنة تدبير ورقمنة مستطر منح التراخيص المنجمية لتسهيل الولوج إلى المعلومة وتعزيز الشفافية، مع إقرار سياسة منجمية مشجعة على الاستثمار في قطاع المناجم خاصة في المناطق التي تعرف مستويات متدنية من نسب الاستثمار وارتفاع نسبة البطالة، الشرق والجنوب الشرقي نموذجا؛

- الارتقاء بأوضاع الصناع التعدينيين الذين تؤطرهم مؤسسة

"كاديطاف" مع مطالبتنا المستمرة بضرورة إعادة الروح لهذه المؤسسة وإصلاح هياكلها وتوجهاتها واستراتيجيتها المستقبلية حيث ستساهم في التقليص من البطالة مع إشراك أبناء كل المناطق التي تتواجد بها شركات استغلال الثروات المنجمية للاستفادة من ثرواتها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ومجالية بهذه المناطق؛

- تسريع تنزيل مشاريع الهيدروجين الأخضر وتوسيع الشراكات الوطنية والدولية في مجالي التمويل والبحث العلمي، بما يضمن ثموقع المغرب كقطب إقليمي للطاقة النظيفة ما سيعزز قدراته التصديرية في هذا المجال الواعد؛

- تعزيز الاستقلال والسيادة الطاقية من خلال مواصلة الاستثمار في قدرات التخزين وتوسيع الربط الكهربائي الإقليمي مع أوروبا وإفريقيا، لضمان استقرار الإمدادات وتنويع مصادر الطاقة، بما يرسخ مكانة المملكة كمحور استراتيجي للطاقة في المنطقة؛

- تحيين الإطار القانوني والمؤسساتي لدعم المقاولات الخضراء وتسهيل ولوجها إلى التمويل، مع مواصلة تبسيط المساطر وتحسين مناخ الأعمال لخلق بيئة استثمارية محفزة وجاذبة للمشاريع الطاقية المبتكرة؛

- توسيع برامج التوعية والتحسيس بالاستهلاك المسؤول للطاقة، سواء في المؤسسات العمومية أو داخل النسيج المجتمعي والاقتصادي، مع إدماج البعد البيئي في المناهج التعليمية لترسيخ ثقافة الاستدامة لدى الناشئة؛

- تسريع رقمنة قطاع الطاقة وربطه بمبادرة المغرب الرقمي 2030، من خلال اعتماد الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تتبع الأداء الطاقي، لضمان حكامة مستدامة وشفافة تقوم على النجاعة والتتبع المستمر؛

- تشجيع البحث والابتكار الطاقي عبر دعم الجامعات ومراكز البحث وتمويل مشاريع علمية مرتبطة بالطاقات المتجددة والتكنولوجيا منخفضة الكربون، لمواكبة التحولات العالمية وتعزيز الريادة المغربية في الابتكار الطاقي؛

- دعم المبادرات الموجهة للعالم القروي من أجل تعميم استعمال الطاقات المتجددة الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً الطاقة الشمسية والريحية، بما يساهم في تقليص الفوارق المجالية وتحسين ظروف العيش في المناطق النائية؛

- تعزيز البعد الاجتماعي للسياسات الطاقية، من خلال إدماج الفئات الهشة في مشاريع الاقتصاد الأخضر، وخلق فرص شغل جديدة في مجالات الصيانة، والتجهيزات المستدامة، والابتكار البيئي.

السيد الرئيس؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن ما تحقق من منجزات نوعية في مجال الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة يجسد نجاح الرؤية الوطنية الطموحة التي تسير بخطى ثابتة نحو اقتصاد أخضر تنافسي قائم على الابتكار والسيادة الطاقية والاستغناء تدريجيا عن الطاقات الأحفورية وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والمقاصة.

كانت تلك بعض الاقتراحات التي يراها فريق التجمع الوطني للأحرار لتعزيز المسار الإصلاحي المتواصل الذي يعرفه القطاع والذي سيعزز بكل تأكيد المسار التراكمي الإيجابي الذي يعرفه.

ومن هذا المنطلق، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار سيصوت بشكل إيجابي على مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم سنة 2026، تعبيراً عن دعمه لمجهودات الحكومة في هذا الورش الاستراتيجي الحيوي، ومساندته لكل المبادرات الرامية إلى تسريع التحول الطاقي وتحقيق العدالة البيئية والمجالية.

كما يؤكد حرصه على مواكبة وتتبع تنفيذ هذه المشاريع داخل اللجنة البرلمانية المختصة، ضماناً لنجاعة السياسات العمومية وتحقيق الأهداف الوطنية في مجال التنمية المستدامة على أرض الواقع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

II- مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية:

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات الوزارية، وفق اللجان البرلمانية المختصة، وذلك وفق ما يلي:

أولا: مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

1- البلاط الملكي برسم سنة 2026:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بهذه المناسبة، لا تفوتنا في فريق الأصالة والمعاصرة الفرصة من أجل الإشادة بالدينامية الدبلوماسية التي تعرفها قضية الصحراء المغربية بفضل حكمة وتبصر رؤية جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، حيث نعتز بما جاء به القرار الأممي الأخير المتعلق بالصحراء المغربية، وما تضمنه الخطاب الملكي السامي من مضامين استراتيجية، يشكلان معا محطة فاصلة في مسار ترسيخ السيادة الوطنية على كامل

التراب الوطني وتعزيز الحضور المغربي داخل المنتظم الدولي، هذا التلازم بين العمل الدبلوماسي الرصين والتوجيه الملكي المُتبصر يعكس نجاعة السياسة الخارجية للمملكة، التي تقوم على الثقة والمصداقية والانفتاح على الشركاء.

فالتحول الذي عرفته مواقف المنتظم الدولي، خاصة بعد تصويت مجلس الأمن على القرار رقم 2797، يترجم من جهة صواب المقاربة المغربية لحل النزاع المفتعل حول الصحراء، ومن جهة ثانية المكانة المتميزة التي بات يحتلها المغرب كفاعل استراتيجي في استقرار المنطقة المغاربية والإفريقية.

إن هذه المكتسبات العظيمة لم تكن لتتحقق لولا الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي جعل من قضية الوحدة الترابية أولوية وطنية مطلقة، وأحاطها بمسار متكامل يجمع بين الدفاع الدبلوماسي والتنموي، فالأقاليم الجنوبية أصبحت اليوم فضاء منتجا للفرص ومركزا متقدما للاستثمار والنمو الاقتصادي، بفضل المشاريع المهيكلة التي أطلقت في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

إن الخطاب الملكي الأخير جاء ليؤكد أن الانتصار الدبلوماسي لا يعني غلبة طرف على آخر، بل هو انتصار لمنطق الحكمة والشرعية، وللخيار الوطني الذي يصون كرامة جميع أبناء المنطقة، فالقرار الأممي يشكل تتويجا لمسار طويل من التضحيات التي خاضها الشعب المغربي بقيادة العرش العلوي من أجل صون وحدة الوطن وتماسكه الترابي.

لذلك يحق لنا أن نثمن الخطوة التاريخية، بمنح جلالة الملك محمد السادس ليوم 31 أكتوبر مكانة رمزية خاصة بإعلانه "عيد الوحدة الوطنية"، تخليداً لحدث شكل منعطفاً في مسار القضية الوطنية، بعد أن اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار الذي كرس سيادة المغرب على صحرائه، واعتبر مبادرة الحكم الذاتي الأساس الواقعي والوحيد للحل.

إن هذا القرار الملكي لا يقتصر على بُعده الرمزي فحسب، بل يجسد تتويجاً لانتصار دبلوماسي حاسم مكّن المغرب من طي صفحة النقاش القانوني حول النزاع المفتعل، وثبت السيادة الوطنية الكاملة على كافة التراب الوطني، ليواصل المغرب ثورته التنموية الوطنية المتميزة تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

2- رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

اسمحوا لي في البداية أن أؤكد أن رئاسة الحكومة تعد قطب الرحى في هندسة وتنسيق السياسات العمومية من خلال الإشراف على تفعيل التوجيهات الملكية السامية والسهر على ضمان الالتقائية بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية، مواكبة لعمل المؤسسات الدستورية في تنزيل الإصلاحات الكبرى، وفي مقدمتها ورش الحماية الاجتماعية وإصلاح التعليم والصحة والنهوض بالاستثمار، وتعزيز الشفافية والحكامة الجيدة.

وعلى هذا الأساس، فإن مناقشة هذه الميزانية الفرعية لا تقتصر على الجوانب التقنية فقط، بل تتعلق في جوهرها بتقييم الأداء الحكومي العام، ومدى فعالية التنسيق المؤسساتي، وجودة القيادة السياسية للأغلبية الحكومية والتنفيذ الجيد للمشاريع الإصلاحية.

السيد الوزير المحترم؛

لقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات عميقة على مستوى العمل الحكومي ساهم خلالها حزبنا عبر الأغلبية في تطوير العمل الحكومي، سواء من حيث بنية التنظيم، أو من حيث منهجية إعداد وتتبع السياسات العمومية. ورغم التحديات، فإننا نسجل بإيجابية ما تحقق خلال هذه الولاية الحكومية، ومن ذلك:

- مواصلة تفعيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يعد مشروعا مجتمعيا غير مسبوق في تاريخ المغرب الحديث؛

- تسريع إخراج ميثاق الاستثمار ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية في مجال الرقمنة وتبسيط المساطر؛

- وضع أسس متينة لإصلاح منظومة التخطيط الاستراتيجي والتتبع والتقييم عبر المندوبية الوزارية المكلفة بالاستثمار والالتقائية.

هذه الخطوات تؤكد العمل الدؤوب للحكومة في اتجاه بناء إدارة عصرية فعالة، تحسن الإصغاء للمواطن، وتضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

غير أن فريق الأصالة والمعاصرة، وهو يثمّن هذا التوجه، يرى أن المرحلة القادمة تقتضي نقلة نوعية في الفعل الحكومي، قوامها الشجاعة في اتخاذ القرار، والمواكبة الدقيقة لتنفيذ الإصلاحات الكبرى والتقييم الموضوعي للأثر الحقيقي للسياسات العمومية على حياة المواطن.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن نجاح رئاسة الحكومة في مهامها التنسيقية جاء بفضل إرساء ثقافة التقييم والمشاورة، عبر قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكل سياسة حكومية، بدل الاكتفاء بعرض المؤشرات الكمية. وهذا سيمكن من تصحيح الاختلالات وتوجيه الجهود نحو الأولويات الحقيقية.

إن القيادة الاستباقية والتواصل السياسي، ضرورة لعمل الحكومة، لذلك فإننا نؤكد أن التواصل يعتبر جسر الثقة بين المؤسسات والمجتمع.

إن تعزيز الالتقائية المجالية والاقتصادية ضرورة، فالتنمية لا يمكن أن تكون متوازنة إلا بتقوية قدرات الجهات والعمالات والأقاليم على التخطيط والتنفيذ، في انسجام مع التوجهات الوطنية الكبرى.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن مسؤولية رئاسة الحكومة في ضمان انسجام الفعل العمومي وتحقيق التكامل بين السياسات القطاعية، خصوصا في مجالات التعليم، التشغيل، الصحة، والماء، وهي القطاعات التي تمس الحياة اليومية للمواطن المغربي تنسجم مع جوهر الرؤية الملكية السامية، حيث دعا جلالته في أكثر من مناسبة على ضرورة الانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة الإنجاز، ومن منطق البرامج إلى منطق النتائج.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين فيما تبقى من الولاية الحكومية الحالية العمل على:

1. إطلاق آلية وطنية لتتبع تنفيذ الالتزامات الحكومية، تنشر نتائجها بشكل دوري ضمانا للشفافية والمساءلة.

2. تحفيز الكفاءات الوطنية داخل المرفق العمومي وتشجيع التجديد الإداري والابتكار؛

3. مواصلة تطوير المنظومة الرقمية لتبسيط علاقة المواطن بالإدارة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن رئاسة الحكومة مطالبة اليوم بلعب أكثر من أي وقت مضى دور المنسق الوطني للإصلاحات، ليس فقط من حيث إصدار التوجيهات، بل أيضا عبر المرافقة الميدانية وضمان التقائية الجهود بين مختلف القطاعات والجهات. لذلك فالحكومة برمتها مطالبة بفتح فضاءاتها للحوار الوطني حول القضايا الكبرى باعتبارها رهانات المستقبل التي يجب أن يبنى حولها التخطيط الاستراتيجي للدولة.

السيد الوزير المحترم؛

إن فريق الأصالة والمعاصرة، وهو جزء من الأغلبية الحكومية، يجدد دعمه لعمل رئاسة الحكومة ولكل المبادرات الهادفة إلى الرفع من نجاعة العمل الحكومي. وفي الوقت نفسه، نعبر عن تطلعنا إلى مزيد من الجرأة في الإصلاح، ومزيد من التواصل مع المواطن.

كما أن ميزانية رئاسة الحكومة ليست مجرد وثيقة مالية، بل هي مناسبة للإشادة بالانسجام الحكومي الكبير، وكذلك أداة لتقوية القيادة السياسية والتدبيرية لمؤسسة رئاسة الحكومة وللتحالف الحكومي، ولترسيخ نموذج حكومي قائم على الفعالية، الشفافية والالتقائية، في خدمة مشروع وطني يقوده جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، نحو مغرب الكرامة والتنمية والعدالة المجالية...

3- مجلس المستشارين:

إن مناقشة الميزانية الفرعية المخصصة لمجلس المستشارين برسم سنة 2026، مناسبة نجدد فيها التقدير والاعتزاز بالمجهودات القيمة التي يبذلها السيد رئيس المجلس وأعضاء مكتب المجلس، والسيد الأمين العام وكافة أطر المؤسسة البرلمانية، في سبيل الارتقاء بعمل هذه المؤسسة الدستورية وضمان شروط الاشتغال المثلى لأعضاء المجلس في مختلف مجالات العمل البرلماني.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مجلس المستشارين يعد فاعلا أساسيا في السلطة التشريعية وفي المشهد المؤسساتي الوطني عموما، باعتبار تركيبته التي تضم مختلف التعبيرات السياسية والنقابية والاقتصادية والمهنية مما يجعله فضاء للتفكير الجماعي، وللتقاطع بين مختلف الرؤى والتيارات، في انسجام تام مع روح الدستور ومع الرؤية الملكية السامية لبناء برلمان قوي وفاعل ومؤثر.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة من أجل تعزيز دور المجلس في مجالات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية وتطوير عمل أجهزته وهيئاته، وكذا تحديث أساليب تدبيره الإداري والمالي. هذا التطور النوعي ساهم بكل تأكيد في تحسن الأداء التشريعي للمجلس، وقد بدا ذلك جليا في جودة النصوص التي صادقنا عليها وفي حجم التعديلات الكثيرة التي يدخلها المجلس العلى مشاريع القوانين، وكذا المبادرات التشريعية التي قدمها السادة المستشارون، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضايا المجتمعية والاقتصادية التي تحظى بالأولوية. ولم يكن ذلك ليتأتى لولا حرص رئاسة المجلس على توفير الدعم التقني واللوجستيكي الضروري لمواكبة المستشارين في مهامهم، بما يعزز النجاعة والجودة في صناعة القرار التشريعي.

السيدات والسادة المحترمون؛

بالموازاة مع ذلك، ساهم الدور الذي يقوم به المجلس على مستوى مراقبة العمل الحكومي، في جعل مجلس المستشارين فضاء حيويا للنقاش العمومي المسؤول والبناء، نقاش جدي مختلف بشهادة الجميع، وهو آلية لإغناء الحوار المؤسساتي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما يعكس النضج المؤسساتي الذي بلغته تجربتنا الديمقراطية.

كما شهدنا جميعا الدور المتنامي للمجلس في مجال تقييم السياسات العمومية، باعتباره آلية أساسية لتحسين جودة القرار العمومي وضمان فعالية السياسات الحكومية، ولعل نوعية مضمون

التقارير الأخيرة خير شاهد على الجهود النوعية التي يبذلها مختلف السيدات والسادة المستشارين رفقة رئاسة وأطر المجلس.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نسجل بإيجابية كبيرة الانخراط المتميز لمجلس المستشارين في الدبلوماسية البرلمانية، سواء عبر مشاركاته النوعية في الاتحادات البرلمانية الجهوية والدولية أو من خلال اللقاءات الثنائية مع برلمانات الدول الصديقة والشقيقة أو من خلال الندوات الوطنية والدولية التي يحتضنها، حيث أبان المجلس عن دور دبلوماسي متميز ساهم في الدفاع عن القضية الوطنية الأولى قضية وحدتنا الترابية، وتعزيز التعاون جنوب - جنوب والانفتاح على الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين في مختلف القارات، كل ذلك جعل مجلسنا الموقر يضطلع بدور حاسم في نقل صورة مشرقة ومشرفة عن المغرب وعن دينامية مؤسساته الدستورية وعن ثوابت الأمة التي أرسى دعائمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

رغم ما تحقق من مكتسبات، فإننا نرى بأن تطوير عمل المجلس يظل ورشا مفتوحا ومستمرا، يتطلب مواصلة الإصلاح والتجديد والتحديث، بما يستجيب للتحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع والدولة، عبر تسريع وتيرة المبادرة التشريعية، خاصة القوانين ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير الرقابة البرلمانية لتتحول من مجرد أسئلة إلى أدوات لتصحيح وتقويم السياسات العمومية، إلى جانب إعطاء بعد ميداني لتقييم السياسات العمومية، من خلال لجان استطلاع ومواكبة دائمة للبرامج الحكومية.

وفي هذا الإطار، نقترح جملة من التوصيات العملية التي نرى أنها كفيلة بتعزيز أداء المجلس ورفع نجاعته المؤسسية كما يلي:

أولاً: تعزيز مكانة الفرق والمجموعات البرلمانية باعتبارها الركيزة الأساسية في هيكلة العمل البرلماني، من خلال تمكينها من الإمكانيات البشرية والتقنية الكافية للقيام بمهامها التشريعية والرقابية على الوجه الأكمل، من خلال إقرار منظام منصف يراعي العمل النوعي الذي يقوم به أطر وموظفي الفرق البرلمانية، وكذا توسيع فضاءات التنسيق والحوار بين الفرق وبين رئاسة المجلس.

ثانياً: مواصلة الرقمنة والتحديث الإداري داخل المجلس وتعزيز التواصل مع المواطنين ووسائل الإعلام، بما يكرس مبدأ الشفافية والانفتاح.

ثالثاً: إرساء سياسة مؤسساتية قارة في مجال التكوين والتكوين المستمر لفائدة السادة المستشارين وأطر المجلس، تشمل مستجدات تحليل الميزانيات، وتقييم السياسات العمومية، والتواصل المؤسساتي، والدبلوماسية البرلمانية، قصد تعزيز الكفاءة والخبرة داخل المجلس.

رابعاً: دعم التواصل المؤسساتي للمجلس مع المؤسسات الدستورية والهيئات الاستشارية، في أفق بناء منظومة منسجمة للحكامة الجيدة والتقييم والمساءلة، كما نص على ذلك دستور المملكة.

السيد الرئيس المحترم؛

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، إذ نعبّر عن دعمنا الكامل لهذه الميزانية الفرعية رغم ضعفها بالمقارنة مع التحديات المطروحة، نؤكد استعدادنا الدائم للمساهمة في تطوير هذه المؤسسة والنهوض بأدوارها، وتجويد أدائها، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية التي جعلت من البرلمان ركيزة أساسية في البناء الديمقراطي، وأداة فاعلة في خدمة المواطن والتنمية الشاملة.

وختاما، نشيد بحرارة وبكل اعتزاز بكل الأطر الإدارية والتقنية لمجلس المستشارين، الذين يواكبون السادة المستشارين بجدية وكفاءة عالية، كما نثمن جهود رئاسة ومكتب المجلس في ترسيخ ثقافة الحوار والانفتاح والتعاون بين مختلف مكونات المجلس...

4- وزارة الاقتصاد والمالية:

فيما يخص مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم سنة 2026 فهي تأتي في ظرفية وطنية ودولية حاسمة، تتسم بتحديات اقتصادية وتزايد الانتظارات الاجتماعية، والتي تجسدت في المطالب التي خرج من أجلها الشباب المغربي للمطالبة بالشغل والصحة والتعليم.

كما يأتي هذا المشروع قانون في ظل استمرار انعكاسات التحولات الجيوسياسية الدولية وارتفاع كلفة المواد الطاقية، وهي إكراهات، رغم حدتها إلا أن بلادنا استطاعت، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن تحافظ على توازناتها الماكرو اقتصادية وتصمد في وجه هذه التقلبات، وأن تواصل تنفيذ الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تشكل دعامة أساسية للنموذج التنموي الجديد، وفي مقدمتها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح المنظومة الجبائية، وتحديث المالية العمومية وتنزيل خارطة صحية كبيرة، وبنية تحتية رياضية وطرقية هائلة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

في هذا الصدد نسجل بإيجابية قيام الحكومة خلال السنوات الأخيرة بأدوار محورية في تدبير الشأن المالي والاقتصادي الوطني، عبر القيام بإصلاحات هيكلية همت مجالات متعددة، نجملها فيما يلي:

1. التحكم في مؤشرات التوازن المالي من خلال التحكم في عجز الميزانية ومستوى المديونية، دون المساس بالاستثمارات وبالبرامج الاجتماعية ذات الأولوية؛

2. دعم الاستثمار العمومي، باعتباره حجر الزاوية ورافعة أساسية

للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز فرص الشغل، حيث ثم رفع حجمه إلى مستويات قياسية هذه السنة؛

3. تسريع تنزيل الإصلاح الجبائي وفق مبدأ العدالة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي، هذا الإصلاح الذي جاء بالتدريج خلال الأربع سنوات الماضية أعطى أكله المجسد في رفع غير مسبوق من حجم المداخيل الجبائية.

كما نؤكد أهمية انخراط الحكومة في الإصلاح الشمولي لمنظومة الوظيفة العمومية والأجور في انسجام مع التزامات الحوار الاجتماعي، وفي تحسين مناخ الأعمال وتيسير ولوج المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، إلى التمويل والمواكبة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نلاحظ أن مشروع ميزانية سنة 2026 يكرس التوجه الحكومي نحو اقتصاد مغربي أكثر إنتاجية وعدالة، قادر على مواجهة الصدمات الخارجية، عبر تنويع مصادر النمو وتحسين تعبئة الموارد، وفي نفس الوقت يواصل تنزيل مخططاته الاجتماعية الداخلية وإصلاحاته وأوراشه الاستراتيجية بكل دقة وعزم.

إن فريق الأصالة والمعاصرة، وهو يواكب باهتمام متزايد الجهود الحكومية في تدبير المرحلة التي يمر منها الاقتصاد الوطني، فإنه يؤكد دعمه المبدئي لكل المبادرات الرامية إلى استدامة المالية العمومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي.

وفي هذا الصدد، فقد شكلت سنة 2021، والتي صادفت تفعيل دور اللجنة الوطنية للاستثمار لحظة مهمة مكنت من إرساء قواعد جديدة لدعم المقاولات وتشجيع الاستثمار المنتج، عبر عقد اتفاقيات مع المقاولات التي وضعت بدورها برامج عمل وشرعت في تنفيذها من بينها مجموعة من الشركات التي وقعت اتفاقيات مع وزارة الصناعة والتجارة في إطار صندوق التسريع الصناعي، غير أن إقرار ميثاق الاستثمار الجديد سنة 2023 والذي أرسى آلية جديدة للاستثمار أدت إلى توقف عدد من الاتفاقيات الموقعة السالفة الذكر واعتماد منهجية جديدة تضمن استفادة أكبر للمقاولات، إلا أن استفادة الشركات في إطار ميثاق الاستثمار أصبح مشروطا بقبول المشاريع والاتفاقيات التي تم توقيعها بعد دخول ميثاق الاستثمار الجديد حيز التنفيذ، بحيث أصبح سريان أي اتفاقية يبدأ من لحظة التوقيع الفعلي للاتفاقيات. هذا التغيير خلق وضعية خاصة بالنسبة لأزيد من 23 شركة التي وجدت نفسها إما غير مؤهلة أو فاقدة لحق الاستفادة بسبب غياب الشروط التي يفرضها الميثاق الجديد، وبالتالي لم تستفيد من امتيازات ميثاق الاستثمار.

لذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، فإن حل هذا الإشكال يعد ضرورة قصوى من أجل تجاوز المعيقات التي تواجهها هذه الشركات ضمانا للتنزيل السليم لميثاق الاستثمار الجديد بما يساهم في تطوير المقاولة المغربية وتنزيل المشاريع الاستثمارية بسلاسة ودون صعوبات، انسجاما مع التوجه الجديد الذي يجعل الاستثمار المنتج ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى، ومع دخول ميثاق الاستثمار الجديد حيّز التنفيذ، وبغية تشجيع إحداث فرص الشغل، تم اعتماد منحة خاصة موجهة لدعم خلق مناصب الشغل، شريطة احتفاظ المقاولة بالشخص الذي تم تشغيله لمدة لا تقل عن 18 شهراً. غير أن هذه الصيغة، رغم نُبل أهدافها، تظل مُجحفة بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعات الغذائية وصناعة النسيج وصناعة السيارات، حيث يظل معدل دوران اليد العاملة مرتفعاً بحكم طبيعة هذه الأنشطة، مما يجعل الاحتفاظ بنفس الشخص في نفس المنصب أمراً بالغ الصعوبة، وبالتالي يحرم هذه المقاولات من الاستفادة من المنحة رغم التزامها بخلق المنصب نفسه. ومن ثَمَّ، نقترح اعتماد معيار "المنصب المُحدَث" عوض "الشخص المستفيد"، بما يضمن تحقيق هدف خلق فرص الشغل دون الإضرار بالمقاولات النشيطة في القطاعات ذات الخصوصية الإنتاجية العالية.

السيدة الوزيرة المحترم؛

في الوقت الذي نثمن فيه مختلف الجهود والنجاحات التي حققتموها في الحكومة الحالية، فإننا في ذات الوقت، نسجل بعض الملاحظات التي نراها ضرورية لتحسين الأداء المالي والاقتصادي من بينها:

1. التعجيل بتنزيل إصلاحات الجباية المحلية لتقوية موارد الجماعات الترابية والوصول إلى الاستقلالية المالية الفعلية؛

2. الاهتمام بالطبقة المتوسطة أكثر عبر تخفيف العبء الضريبي عنها وعن المقاولات الصغرى باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني؛

3. تعزيز الحكامة في تدبير المال العام، وربط المسؤولية بالمحاسبة في تنفيذ البرامج المالية كآلية أساسية لتحقيق الأهداف التنموية الكبرى، فالنجاح المالي يقاس بقدرة الميزانية على تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة المجالية؛

4. ضرورة تقييم موضوعي لمختلف برامج الدعم التي تم الاستيلاء عليها من الوسطاء وإفشال أهدافها وتقليص آثارها على الفئات الاجتماعية الهشة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن ما نطمح إليه جميعا هو مالية عمومية مواطِنة، تجعل من العدالة الضريبية، والنفقات الاجتماعية، ركائز أساسية لاقتصاد قوي ومنتج، فالنجاح المالي يقاس بقدرة الميزانية على تحقيق التنمية

المتوازنة والعدالة المجالية، وهو ما يدعونا إلى مواكبة التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي وتعميق الإصلاح المالي، لا سيما في مجالات الحكامة، والنجاعة، والتحول الرقمي، بما يجعل وزارة الاقتصاد والمالية فاعلا أساسيا ومحوريا في قيادة هذا التحول وتحقيق الأثار المنتظرة للسياسات العمومية.

5- المندوبية السامية للتخطيط:

وفيما يتعلق بمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2026، فإنها تأتي في ظرفية وطنية ودولية دقيقة، تتسم بتحديات اقتصادية واجتماعية متشابكة، وتستدعي تعزيز آليات التتبع والتقييم وضمان دقة المعلومة الإحصائية باعتبارها قطب الرحى لكل قرار عمومي صائب.

السيد الرئيس المحترم؛

إن أي سياسة تنموية يجب أن تبنى على قراءة علمية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وليس على الحدس أو الانطباع. وعلى هذا الأساس أصبح من البديهي أن تنبني جودة القرار العمومي على معطيات دقيقة وموثوقة، وهنا تبرز المندوبية السامية للتخطيط كفاعل مؤسساتي استراتيجي، تضطلع بمسؤولية وطنية في إنتاج المعرفة الإحصائية، وتحليل التحولات المجتمعية، وتقييم أثر السياسات العمومية بموضوعية واستقلالية.

السيد المندوب السامي؛

لقد تابعنا بإيجابية حصيلة عمل مؤسستكم سواء تعلق الأمر بالإحصاء العام أو باقي المبادرات الرائدة، ونذكر منها:

- نجاح تنظيم عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى في ظروف مهنية وتقنية، عززت مصداقية المعطيات الديموغرافية والاجتماعية؛

- إصدار تقارير وتحليلات قطاعية ودورية حول مؤشرات التشغيل والفقر والنمو الاقتصادي، وهو ما مكن من إغناء النقاش العمومي بالأرقام والحقائق؛

- تطوير منظومة الإحصاء الجهوي في انسجام مع ورش الجهوية المتقدمة، بما يسمح بتوجيه السياسات الترابية بشكل أكثر دقة؛

- تعزيز التعاون المؤسسي مع القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية في مجال تبادل البيانات وتحليلها؛

- مواصلة تحديث المنظومات المعلوماتية واعتماد المقاربات الرقمية في جمع وتحليل المعطيات، مما ينسجم مع التحول الرقمي الذي تعرفه بلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

إن هذه المجهودات تبرهن على تطور عمل المندوبية، ويتطلب أكثر الانتقال من منطق الإحصاء الوصفي إلى منطق التحليل الاستباقي الذي يواكب دينامية الإصلاحات الكبرى، ويستشرف أثرها على المدى المتوسط والبعيد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن فريق الأصالة والمعاصرة، وهو يثمن عاليا المسار الإيجابي للمندوبية السامية للتخطيط، يسجل في المقابل بعض الملاحظات التي يرى أنها ضرورية لتقوية أداء المندوبية خلال سنة 2026، وفي مقدمتها:

1. تسريع أكبر لرقمنة قاعدة المعطيات الإحصائية الوطنية، وضمان انفتاحها بشكل أكبر أمام الباحثين والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني، بما يعزز الشفافية ويكرس الحق في الولوج إلى المعلومة؛

2. توسيع نطاق الإحصاءات القطاعية والجهوية، حتى تستجيب لحاجيات التخطيط الترابي وتمكّن الجماعات الترابية من الاعتماد على مؤشرات دقيقة في برمجة مشاريعها التنموية؛

3. تحيين المؤشرات الاجتماعية بصفة دورية لتقييم أثر البرامج العمومية على الفئات الهشة، خصوصاً في مجالات التعليم، الصحة، والتشغيل مع إدماج البعد الديموغرافي للشباب في التحليلات المستقبلية، لما لهذه الفئة من وزن ديموغرافي وثقافي متزايد، وتأثير مباشر على سوق الشغل والتحولات الاجتماعية؛

4. إعطاء أهمية أكبر للبعد البيئي ضمن منظومة الإحصاء الوطني، بالنظر إلى التحديات المناخية التي تواجه بلادنا ومشاريعها الاستراتيجية في الطاقات المتجددة والماء.

السيد المندوب السامي؛

إن مشروع ميزانية سنة 2026 يشكل لحظة مهمة لترسيخ المندوبية كمؤسسة وطنية مستقلة للخبرة، مواكبة للأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، سواء تعلق الأمر بتعميم الحماية الاجتماعية، أو بتقوية منظومة الاستثمار العمومي، أو بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفق معايير جديدة للجودة والنجاعة. لذلك نطالب في فريق الأصالة والمعاصرة بدعم المندوبية السامية للتخطيط أكثر، لأن من شأن ذلك تعزيز الاستثمار في المعلومة وفي العقل الوطني المنتج للمعرفة وفي التخطيط الناجح للمستقبل، وذلك من خلال:

- تعزيز الموارد البشرية والتقنية للمندوبية؛

- تحسين شروط عمل الباحثين الميدانيين؛

- دعم الابتكار في مجال جمع وتحليل المعطيات؛

- تكثيف الجهود لتبسيط لغة الأرقام وتوصيلها للمواطن بطريقة ميسّرة ومفهومة.

السيد الرئيس المحترم؛

في الختام، نعبّر عن تقديرنا العميق للسيد المندوب السامي ولجميع

أطر المندوبية السامية للتخطيط على ما يبذلونه من جهد وتفانٍ في خدمة الوطن، ونتطلع إلى أن تشكل ميزانية سنة 2026 مرحلة جديدة لترسيخ ثقافة التقييم والتخطيط المبني على المعطيات، في ظل التحديات التنموية التي تواجه بلادنا اليوم والتي لا يمكن أن تواجه إلا بتحليل علمي استباقي، بما يساهم في بناء مغرب العدالة المجالية والتنمية المستدامة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده...

6- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

إن هذا المجلس أضحى في السنوات الأخيرة منارة للرأي الدستوري والمشورة، ليس فقط بما يقدمه من آراء وتقارير، بل بوصفه مؤسسة للملاحظة والتحليل للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقديم التوصيات الدقيقة للمؤسسات والدارسين، توصيات تنير الطريق نحو قرارات السياسات العمومية الصائبة.

ونسجل في فريقنا الدور الكبير الذي قام به المجلس في عام 2025، والذي تناول قضايا جوهرية، في مجالات متعددة كالاقتصاد الأخضر والتحول الطاقي، الذي يمثل المحرك الأساسي لمستقبل التنمية المستدامة. إلى جانب قضايا العدالة الاجتماعية والمجالية باعتبارها حجر الزاوية في مشروع المغرب الجديد ونظام الحماية الاجتماعية ومستقبل التشغيل في ظل الثورة الرقمية وقضايا الشباب والمرأة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نقدر جهود المجلس وتنوعه، ونشيد بما اتسم به عمله من مهنية وموضوعية واستقلالية وفعالية، كما نقدر انفتاح المجلس على المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى الإعلام الذي اعتبره بحق شريكا أساسيا في نشر ثقافة الحكامة والنزاهة.

ومع ذلك، وانطلاقا من مسؤوليتنا، نرى أن المرحلة القادمة تتطلب عملا دؤوبا لتعزيز تأثير المجلس على أرض الواقع، وعدم الاكتفاء بالتقارير التي قد تظل حبيسة الرفوف، بل يتعين ربطها مباشرة بالقرارات والسياسات العامة، كضرورة حيوية للاستفادة من المجهود القيم الذي يقوم به المجلس.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون أولوياتنا واضحة في تعزيز آليات التفاعل والتنسيق بين المجلس والحكومة والبرلمان، لضمان تحويل التوصيات إلى إجراءات ملموسة، ومتابعة تطبيقها بشكل منتظم.

كما يتعين بالموازاة مع ذلك، إرساء نظام تقييم دوري لأثر آراء المجلس على السياسات العامة، لكي يرى المواطن النتائج في حياته اليومية، ويشعر بتأثير هذه المؤسسة، بالإضافة إلى إدماج الشباب والاستفادة من الثورة الرقمية في تطوير منظومة الاستشارة يبقى ضروريا من خلال آليات رقمية تفاعلية، وفضاءات حوارية مباشرة، فالشباب هم مستقبلنا، وهم شركاء أساسيون في التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده بلادنا. فالشباب المغربي اليوم يسعى للمشاركة، لإسماع صوته، وليكون فاعلا في رسم ملامح السياسات العامة.

لذا، ندعو المجلس رغم استقلاليته فقط نريده أن يعزز السياسات العمومية إلى:

- إصدار رأي استشاري سنوي حول وضعية الشباب المغربي، يسلط الضوء على تطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- تطوير منصة رقمية مفتوحة للاستشارة والمشاركة المباشرة؛

- اعتماد مقاربات استباقية لفهم التحولات المرتبطة بالجيل الجديد، خاصة في سوق الشغل وفي القيم الاجتماعية والثقافية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بهذه المناسبة ولكي يضطلع المجلس بدوره على أكمل وجه ولكي يتحول إلى محرك لتعزيز التحليل والتقييم والتواصل وليتمكن المجلس من أداء مهامه الاستشارية بأعلى مستويات الكفاءة، خاصة في مجالات الاقتصاد الأخضر، والتحول الرقمي، والاستثمار الاجتماعي والعدالة المجالية، ندعو إلى تزويده بالموارد البشرية والتقنية اللازمة لتحديث أدوات التحليل والتنبؤ وإعداد دراسات استشرافية تدعم الحكومة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية العمومية الصائبة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ليس فقط مجرد هيئة استشارية، بل هو رمز للتطور الديمقراطي، ومصدر ثقة المواطن في قدرة الدولة على إدارة الشأن العام بكفاءة وعدالة.

في الختام، يؤكد فريق الأصالة والمعاصرة دعمه الكامل للمجلس، ويشيد بجهوده في إثراء النقاش العام، وفي دعم الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبرى، خاصة وأن هذه المؤسسة تعتبر ركيزة أساسية للحكامة والحوار الاجتماعي البناء والابتكار في السياسات العامة، في خدمة جميع المواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

7- الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

إن مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، تأتي في سياق دقيق وحاسم، تتقاطع فيه رهانات الإقلاع الاقتصادي مع انتظارات اجتماعية ملحة، خاصة لدى فئة الشباب الذين يعبرون بطرق جديدة عن طموحاتهم في التشغيل والمبادرة والمشاركة الفعلية في الدورة الاقتصادية.

في ذات السياق تأتي سنة 2026 كمرحلة مفصلية في تنزيل التوجهات الاستراتيجية للمملكة، التي جعلت من الاستثمار حجر الزاوية للنمو

والتنمية المجالية وركيزة لا محيد عنها لتحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا الإطار، تضطلع الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية بدور محوري في تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية وتوجيهها نحو تحقيق أثر ملموس على حياة المواطن، من خلال العمل على تحفيز الاستثمار، وتقييم نجاعة التدخلات العمومية.

السيد الوزير المحترم؛

لا بد من التنويه بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها الحكومة خلال فترة ولايتها، سواء على مستوى تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، أو في مجال تقوية التنسيق المؤسساتي بين الفاعلين العموميين، أو في دعم المراكز الجهوية للاستثمار باعتبارها الواجهة الترابية للسياسات الاستثمارية. وقد ساهمت هذه الدينامية في تعزيز الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين وفي تحسين مناخ الأعمال، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية التي أكدت في أكثر من مناسبة على ضرورة جعل الاستثمار العام والخاص في صلب الدينامية الاقتصادية للمغرب.

كما نثمن المجهودات الحكومية الرامية إلى تبسيط المساطر باعتبارها خطوات أساسية نحو تحقيق النجاعة المطلوبة في تدبير الموارد العمومية. ونسجل هنا بإيجابية كبيرة، وبفضل هذه الجهود، ظهور ملامح تحسن المؤشرات العامة لجاذبية الاستثمار، وتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب بعد الاستقرار التشريعي والتنظيمي الذي وفره الميثاق الجديد.

غير أن فريقنا، وهو يقدر هذه المكتسبات، يرى في الوقت ذاته أن رهانات المرحلة المقبلة تتطلب نفسا أقوى وأسرع من طرف الوزارة، حتى تترجم هذه الإصلاحات على أرض الواقع وبأثر ملموس ينعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، خاصة في الجهات التي ما تزال تعاني من ضعف في الاستثمارات المنتجة ومحدودية في فرص الشغل، انسجاما مع التوجيهات الملكية خاصة تلك الواردة في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، خاصة وأن الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب في مجال الاستثمار لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا استحضرت البعد الترابي والبعد الاجتماعي والعدالة المجالية، فالاستثمار في نظرنا ليس مجرد رقم في قانون المالية، بل هو أداة لإعادة توزيع فرص التنمية وضمان عدالة مجالية حقيقية باعتبارها وسيلة لبناء مغرب جديد، مغرب الفرص المتكافئة، والمبادرة، والكرامة.

في هذا الصدد، نشير إلى مجموعة من الملاحظات الموضوعية التي ينبغي معالجتها، وعلى رأسها:

1. بطء تفعيل الميثاق الجديد على المستوى الجهوي، حيث لا تزال بعض الجهات، وخاصة تلك ذات الأولوية التنموية، لم تستفد بعد من الدينامية الاستثمارية، رغم الإمكانات الاقتصادية التي تزخر بها؛

2. ضعف التنسيق الميداني بين المتدخلين في منظومة الاستثمار، خاصة على المستوى الترابي، وهو ما يحد من فعالية الالتقائية التي تشكل أحد أعمدة رؤية الوزارة؛

3. بلادنا اليوم في حاجة إلى تفعيل نظام متكامل لتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للسياسات الاستثمارية، لأن نجاح أي إصلاح لا يقاس فقط بالمؤشرات المالية، بل بمدى انعكاسه على حياة المواطن وتحسين قدرته على العمل والإنتاج؛

4. ضرورة إدماج فئة الشباب، في الاستراتيجية الاستثمارية الوطنية، ليس كفئة مستهدفة فقط، ولكن كشريك فاعل ومبدع في صناعة الثروة الوطنية.

السيد الوزير المحترم؛

جيل اليوم هو جيل المبادرة والإبداع، جيل يملك العديد من الآليات والمعارف الجديدة، ويبحث عن فضاء يتيح له التعبير والمشاركة، جيل يسعى إلى أن يكون فاعلا اقتصاديا من خلال مشاريع صغيرة، أو مقاولات ناشئة، أو مبادرات مبتكرة.

ومن هذا المنطلق، ندعو وزارتكم إلى بلورة رؤية أكثر جرأة وشمولاً تجاه الشباب، من خلال:

1. إحداث برامج استثمارية موجهة للشباب في مجالات الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والصناعات الثقافية والإبداعية؛

2. تفعيل حوافز خاصة بالمقاولات الناشئة تسهل الولوج إلى التمويل وتوفر المرافقة التقنية والإدارية اللازمة؛

3. تطوير شراكات استراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث والابتكار لربط المعرفة بالاقتصاد وتحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة؛

4. إرساء مقاربة تواصلية حديثة تعتمد على التفاعل الرقمي والتقارب مع الشباب، لتقريب السياسات العمومية من نبضهم وتطلعاتهم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نعتبر في فريقنا أن الالتقائية بين السياسات العمومية تظل المفتاح الضروري لنجاح أي سياسة استثمارية، لأنها الضمانة لعدم هدر الموارد، ولتحقيق التكامل بين الجهود القطاعية. وهذا يتطلب مزيدا من التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والفاعلين الترابيين، في إطار رؤية منسجمة وواضحة المعالم.

ولذلك ندعو إلى إعطاء الأولوية للجهات التي تعاني من خصاص في البنيات التحتية الاقتصادية، ودعم المشاريع التي تخلق القيمة المضافة محلياً وتشغل الشباب والنساء، لأن الاستثمار الناجح هو الذي يخلق الثروة ويصون الكرامة.

السيدات والسادة الكرام؛

إن مشروع ميزانية سنة 2026، الذي رفع من حجم الاستثمار العمومي، بما يتضمنه من توجهات وأهداف، يقدم فرصة حقيقية لتكريس رؤية جديدة للاستثمار الوطني، قائمة على النجاعة، والشفافية، والعدالة المجالية، والابتكار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، نجدد دعمنا الكامل لجهود الحكومة في هذا الورش الاستراتيجي، مع التأكيد على أهمية تعزيز البعد التشاركي في التخطيط والتنفيذ، والانفتاح على اقتراحات الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني والمجالس الترابية، بما يضمن نجاح هذا المسار. وندعو إلى أن تكون سنة 2026 محطة حاسمة لتسريع التحول الاستثماري، وضمان التوزيع العادل لعوائده، مع جعل الشباب في صلب هذا التحول باعتبارهم الثروة الحقيقية ورافعة لمستقبل مشرق...وشكرا.

-8الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

فيما يتعلق بمناقشة الميزانية الفرعية للهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2026، فإنها تأتي في سياق وطني دقيق يتسم بتسارع الإصلاحات المهيكلة وبارتفاع سقف الانتظارات المجتمعية بخصوص تعزيز قيم الشفافية والنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما نعتبرها مرحلة جديدة من بناء الثقة بين المواطن والدولة، تؤشر على وعي جماعي متزايد بأن مكافحة الفساد ليست مجرد شعارات سياسية، بل هي رهان مؤسساتي وتنموي حاسم يرتبط بالاستجابة لانتظارات المواطنين، وخاصة فئة الشباب التي خرجت للتعبير عن مطالب اقتصادية واجتماعية تتقاطع في مجملها مباشرة مع تحسين وتجويد الخدمات العمومية وجاذبية الاستثمار واستدامة النموذج التنموي الوطني الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في أكثر من مناسبة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن فريق الأصالة والمعاصرة يسجل بكل تقدير، الجهود الملموسة التي تبذلها الهيأة في توسيع مجالات تدخلها وتعزيز حضورها الميداني والمؤسساتي. في هذا الإطار شكلت سنة 2025 محطة مفصلية في مسار ترسيخ مكانة الهيأة ضمن منظومة الحكامة الجيدة، من خلال تفعيل مجموعة من الأوراش المهمة، من أبرزها:

1. تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للنزاهة، بما يسمح بتحديد أدوار المتدخلين وتوضيح مجالات التقاطع والتكامل بين الهيأة ومختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية؛

2. تطوير المنظومة الرقمية للتصريح بالممتلكات وتدبير التبليغات، وهو ورش نوعي يرسخ الشفافية الرقمية ويساهم في تتبع الثروات غير المبررة؛

3. دعم التعاون والشراكة مع القطاعين العام والخاص، انسجاما مع المقاربة التشاركية التي تجعل من محاربة الفساد مسؤولية جماعية؛

4. الانفتاح على المجتمع المدني والإعلام، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في نشر ثقافة النزاهة وتعزيز الرقابة المجتمعية.

لكننا، من موقعنا كفريق مسؤول، نؤكد أن هذه الدينامية الإيجابية تحتاج إلى نقلة نوعية ثانية توازي حجم التحديات المطروحة، خاصة على المستوى الترابي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن محاربة الفساد ليست فقط مسألة قوانين أو نصوص، بل هي قضية ثقافة وسلوك ومواطنة. ولهذا، فإن فريقنا يدعو إلى:

1. تطوير المنظومة القانونية المؤطرة للتصريح الإجباري بالممتلكات بغية تجاوز النقائص التي تعتريها والارتقاء بها إلى نظام أكثر فعالية في الإسهام في الوقاية من الفساد ومكافحته. ونسجل هنا بإيجابية كبيرة مبادرة وزارة الانتقال الرقمي والإصلاح الإداري بخصوص إعداد مسودة لمراجعة قانون التصريح بالممتلكات، وذلك تفاعلا مع المذكرة الاستعجالية التي وجهتها رئيسة المجلس الأعلى للحسابات للوزارة في شهر يوليوز من السنة الماضية؛

2. تسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنزاهة على المستوى الترابي، عبر إحداث آليات جهوية ومحلية للتنسيق والتتبع، تمكن من تنزيل مضامينها في الإدارات والمجالس الترابية والمؤسسات العمومية؛

2. تعزيز التنسيق بين الهيأة وباقي المؤسسات الدستورية والقطاعية، لأن تعدد الفاعلين دون وضوح في الاختصاصات قد يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف الأثر؛

3. إدماج مقاربة تواصلية رقمية أكثر تفاعلية، تُمكّن المواطنين، وخاصة الشباب، من المشاركة الفعلية في تعزيز النزاهة من خلال منصات سهلة الاستعمال وآمنة قانونيا؛

4. توسيع برامج التحسيس والتربية على النزاهة في المناهج التعليمية، وغرس قيم الاستقامة والمسؤولية منذ المراحل الدراسية الأولى، لأن بناء جيل واع بخطورة الفساد هو أقوى وسيلة لمحاربة الظاهرة في المستقبل.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أبانت التجربة على أن الرشوة والفساد ليس مجرد انحراف فردي، بل هو أبرز العوائق البنيوية أمام التنمية، يضعف الثقة، ويُقوّض مجهودات الاستثمار العمومي والخاص، ويخلق شعورا بالإحباط لدى المواطن.

ولهذا فإننا نرى أن عمل الهيأة يجب أن يتجه نحو تقييم الأثر الميداني لتدخلاتها وليس فقط حصرها في تقارير أو حملات توعوية. لذلك نحتاج اليوم إلى مؤشرات كمية ونوعية دقيقة تقيس مدى تراجع مظاهر الفساد ونجاعة آليات التبليغ وسرعة البت في الملفات ومدى

تفاعل الإدارات العمومية مع توصيات الهيأة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن تحصين المال العام والصفقات العمومية يشكل المدخل الأساسي لبناء نموذج تنموي جديد قائم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

في هذا الصدد، ندعو الهيأة إلى إرساء شراكات استراتيجية مع البرلمان من جهة، وبينها وبين مؤسسات المراقبة المالية كالمجلس الأعلى للحسابات من جهة أخرى، من أجل ضمان تكامل الأدوار وتبادل الخبرات والمعطيات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن التحديات المطروحة على بلادنا لم تعد تقبل بالمساطر الغامضة أو التبريرات البيروقراطية، وهذا ما يستدعي من الهيأة أن تواكب التحول الرقمي والاجتماعي من خلال أدوات تواصل حديثة، تضمن التفاعل المباشر مع قضايا الرأي العام، عبر وسائط التواصل الاجتماعي، لأن الفضاء الرقمي أصبح اليوم ساحة حقيقية للمعركة ضد الفساد رغم تسجيلنا لانحرافات عديدة في هذا المجال، حيث لم يعد فضح الفساد هو الهدف، بل الابتزاز والاغتناء من هذا الابتزاز الذي يكون باطلا أحيانا.

وفي الختام، يؤكد فريق الأصالة والمعاصرة دعمه الثابت والمبدئي لكل الجهود التي تبذلها الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ويدعو إلى تعزيز جهود التعاون التي تجمعها بمؤسسات الدولة والحكومة والمجتمع المدني.

كما نؤكد أن ترسيخ النزاهة والشفافية هو مشروع مجتمعي لبناء دولة الثقة وليس فقط مجرد التزام إداري، خاصة وأن الشفافية والنزاهة تعد دعامة أساسية لتحقيق العدالة المجالية والتنمية الشاملة التي يتطلع إليها جميع المغاربة.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نعبر عن ثقتنا في قدرة الهيأة على أن تجسد، من خلال برامجها وأدواتها إلى جانب جميع المؤسسات المعنية، طموح جلالة الملك محمد السادس نصره الله في بناء إدارة حديثة نزيهة في خدمة المواطن والتنمية...

ثانيا: قطاعات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:

1- إدارة الدفاع الوطني:

إن مناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، تشكل مناسبة مواتية نستحضر من خلالها الرمزية الوطنية الرفيعة للمؤسسة العسكرية ودورها المحوري في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، وصون السيادة الوطنية، والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، تحت القيادة الحكيمة لأمير المؤمنين، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم؛

يأتي عرض هذه الميزانية في سياق وطني يتسم بتعزيز المكتسبات التي حققتها بلادنا على مستوى قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية، والتي عرفت خلال السنة الجارية دعماً دولياً متزايداً لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الحل الجدي والواقعي والوحيد للنزاع الإقليمي المفتعل. كما نثمن قرار مجلس الأمن يوم 31 أكتوبر الماضي الذي شكل يوما تاريخيا فاصلا، أقره صاحب الجلالة، حفظه الله، عيدا وطنيا للوحدة، وحدة الوطن ووحدة الشعب تحت قيادة جلالة الملك.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود الجبارة التي تبذلها القوات المسلحة الملكية في حماية الحدود الجنوبية للمملكة، والتصدي بحزم لأي استفزازات تمسّ بأمنها واستقرارها، في التزام تام بضوابط القانون الدولي.

كما نعبر عن اعتزازنا الكبير بالمستوى العالي من الجاهزية والانضباط والاحترافية التي تتميز بها قواتنا المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها البرية والجوية والبحرية، والتي بفضل توجيهات جلالة الملك، نصره الله، أصبحت نموذجاً يحتذى به في إفريقيا والعالم العربي من حيث التنظيم، والتكوين، والالتزام بالمبادئ الإنسانية.

السيد الوزير المحترم؛

إن ما حققته المملكة خلال السنوات الأخيرة من تحديث شامل للمنظومة الدفاعية، يعكس رؤية استراتيجية بعيدة المدى لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تقوم على إرساء سياسة دفاعية استباقية تواكب التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية على المستويين الإقليمي والدولي.

ونثمن في هذا الإطار المجهودات الكبيرة المبذولة في مجال تطوير الصناعة الدفاعية الوطنية، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تحقيق الاستقلالية الدفاعية التدريجية وإدماج هذا القطاع في النسيج الصناعي والاقتصادي الوطني، بما يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار والبحث العلمي والابتكار.

كما نسجل بإيجابية برامج التكوين والتأهيل العسكري التي تواكب التطور التكنولوجي الحديث في مجالات الاتصالات والمراقبة والطيران والأمن السيبراني، وهي برامج جعلت من المؤسسة العسكرية مدرسة وطنية للتفوق والانضباط والكفاءة، تساهم في تكوين أطر متميزة داخل وخارج الميدان العسكري.

وفي هذا السياق، نثمن كذلك جهود إدارة الدفاع الوطني في تطوير المنظومة المعلوماتية والأمن السيبراني، في ظل التحديات الرقمية

المتزايدة، مما يعكس حرص المملكة على تأمين فضائها السيادي الرقمي وضمان حماية بنياتها التحتية الاستراتيجية من أي تهديدات إلكترونية محتملة.

السيد الوزير المحترم؛

لا يمكن الحديث عن دور القوات المسلحة الملكية دون التوقف عند مساهماتها الإنسانية والاجتماعية داخل وخارج الوطن.

فمن خلال تدخلاتها السريعة والفعالة أثناء الكوارث الطبيعية، كما رأينا في زلزال الحوز سنة 2023، أثبتت هذه القوات من جديد أنها قوة وطنية رائدة تجسد قيم التضامن والتكافل الإنساني.

كما أن انخراطها المستمر في عمليات حفظ السلام الأممية في إفريقيا، يعكس وفاء المغرب لالتزاماته الدولية في دعم الأمن والاستقرار العالميين، وفق الرؤية الملكية السديدة القائمة على التعاون جنوب - جنوب.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا ندعم جهود القوات المسلحة من خلال دعم هذه الميزانية فقط، بل نحييها عاليا ونقدر تضحياتها الجسام في مختلف المحطات.

وفقكم الله لما فيه خدمة وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله ونصره...

<u>2- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:</u>

وبخصوص مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، فإنها تشكل مناسبة مواتية لنثمن في فريق الأصالة والمعاصرة العرض القيم والشامل الذي تفضلتم به، السيد الوزير المحترم، بمناسبة تقديم مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على أنظارنا وهو ما مكننا من الإحاطة بأهم المنجزات التي راكمتها الوزارة والوقوف عند مختلف السياسات العمومية الموجهة لهذا القطاع واستحضار الرسالة النبيلة التي تضطلع بها هذه الوزارة في صون القيم الدينية والروحية للأمة المغربية وترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال وحماية الهوية الوطنية في بعدها الديني الأصيل، تحت الرعاية السامية لأمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم؛

لقد تابعنا في فريقنا بكل تقدير واهتمام حصيلة عمل وزارتكم خلال السنة المنصرمة، حيث سجلنا تقدما ملموسا في مجالات متعددة، سواء على مستوى تدبير شؤون الأوقاف أو تأهيل المساجد أو تحسين وضعية القيمين الدينيين، إضافة إلى تعزيز إشعاع المملكة في مجال تكوين الأئمة والمرشدين داخل المغرب وخارجه.

وفي هذا الإطار، نثمن عالياً السياسة الحكيمة التي تنتهجونها في ترشيد تدبير الأملاك الوقفية، عبر اعتماد مقاربة تجمع بين المحافظة على الطابع الديني للوقف وبين استثماره في مشاريع ذات بعد اجتماعي وتنموي، بما يضمن استدامة هذا المورد الحيوي، ويعزز مكانته كرافعة من روافع التنمية الوطنية.

كما نسجل بإيجابية استمرار البرنامج الوطني لتأهيل البنيات التحتية للمساجد، والذي عرف خلال السنوات الأخيرة دينامية ملحوظة، سواء من حيث بناء المساجد الجديدة في مختلف جهات المملكة، أو من حيث ترميم وتأهيل المساجد المغلقة، بما يحافظ على طابعها المعماري الأصيل ويضمن سلامة المصلين.

وننوه كذلك بالجهود الرامية إلى الرقمنة الإدارية داخل الوزارة، خصوصا ما يتعلق بتدبير الأملاك الوقفية وإعداد الخرائط العقارية، وهو توجه ينسجم مع مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما وردت في دستور المملكة وتوجيهات جلالة الملك نصره الله.

السيد الوزير المحترم؛

إن الحقل الديني ببلادنا، كما تعلمون، هو ركيزة أساسية في حفظ الأمن الروحي للمغاربة، وفي تحصين المجتمع من نزعات التطرف والانغلاق.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود الملكية السامية التي جعلت من المغرب نموذجا يحتذى به في إدارة الشأن الديني، عبر إعادة هيكلة مؤسسات هذا الحقل وضمان استقلاليتها ونجاعتها في أداء مهامها.

كما نؤكد على أهمية الدور الريادي لمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، الذي أصبح اليوم قبلة للعديد من الدول الإفريقية والعربية، لما يوفره من تكوين رصين يجمع بين المعارف الدينية الأصيلة والانفتاح على القضايا الراهنة، مما يعزز إشعاع المملكة كمنارة دينية عالمية تدعو إلى الوسطية والاعتدال ونبذ الغلو والتطرف.

وفي هذا السياق، نسجل بإيجابية البرامج المسطرة لتأهيل الأئمة والخطباء والمرشدات داخل المملكة، مع التركيز على التكوين المستمر والتأطير الميداني، بما يضمن حضور الخطاب الديني المتوازن، القائم على الثوابت الدينية والوطنية للمملكة.

السيد الوزير المحترم؛

إن القيمين الدينيين، بما يتحملونه من مسؤوليات جسيمة في التوجيه والإرشاد ونشر القيم الإسلامية السمحة، يستحقون كل التقدير والدعم.

ونود هنا أن نعبر عن تثميننا للجهود المبذولة لتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية، من خلال الرفع من التعويضات، وتمكينهم من

التغطية الصحية والاجتماعية، معبرين في الوقت ذاته عن أملنا في تسريع وتيرة الإصلاح في هذا المجال حتى يشمل جميع الفئات دون استثناء.

كما نؤكد على ضرورة تعزيز برامج الدعم الموجهة لأسر القيمين الدينيين، لا سيما في مجالات التعليم والتغطية الاجتماعية والسكن، تجسيدا للمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل المجتمع، وكذلك عرفاناً وتقديراً لما يقدمونه من خدمات في سبيل نشر الوعي الديني السليم وخدمة بيوت الله.

السيد الوزير المحترم؛

لقد أبان قطاع التعليم العتيق عن دوره الحيوي في الحفاظ على الذاكرة الدينية والثقافية للمغرب، وهو ما يستدعي مواصلة دعمه وتطوير برامجه التعليمية وتمكين مؤسساته من الوسائل المادية والبيداغوجية الكفيلة بتحسين جودة التعلمات وضمان إدماج خريجيه في النسيج العلمي والدعوي الوطني. وهنا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، ومعكم الحكومة برمتها، إلى تيسير الإحسان العمومي الموجه للمدارس العتيقة، حيث لا يستهدف العمل الخيري هنا سوى وجه الله تعالى فلماذا نعقد مساطره ونخضه للتضريب؟

السيد الوزير المحترم؛

إننا نثمن عالياً ما حققته برامج محو الأمية بالمساجد، التي ساهمت في تمكين مئات الآلاف من النساء والرجال من اكتساب مهارات القراءة والكتابة، مما انعكس إيجاباً على مستوى الوعي المجتمعي والمشاركة المدنية. ونوصي في هذا السياق بتوسيع قاعدة المستفيدين وتحديث المناهج والوسائل التعليمية لتتلاءم مع التحولات الرقمية الراهنة.

السيد الوزير المحترم؛

نُدرك تماماً حجم التحديات المالية التي تواجه وزارتكم، في ظل تعدد القطاعات التابعة لها واتساع مجال تدخلها، ومع ذلك نُثمن حرصكم على الترشيد الأمثل للإنفاق وتوجيه الموارد نحو المجالات ذات الأثر المباشر على المواطنين.

ونعتبر أن تثمين الرأسمال الوقفي عبر مشاريع استثمارية اجتماعية واقتصادية، يمثل توجهاً استراتيجياً، يجب تعزيزه في السنوات المقبلة، لما له من دور في تحقيق العدالة المجالية وتمويل مشاريع التنمية المحلية ودعم الفئات الهشة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، إذ نعبر عن ارتياحنا لحصيلة الأداء الإيجابي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ونثمن ما تحقق من منجزات في ظل التوجيهات الملكية السامية، بما فيها النتائج الطيبة لبرنامج المصالحة والمراجعة الذي يتم داخل السجون المغربية لفائدة المتشددين دينيا، فإنه يؤكد دعمه التام لهذه الميزانية الفرعية لما تحمله من رؤية إصلاحية متوازنة تستحضر البعد الديني والروحي والتنموي في آن واحد...

3- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

أما مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، فإنها مناسبة نقف فيها بإجلال وتقدير أمام رموز النضال الوطني والمقاومة والتحرير، الذين قدموا أسمى صور التضحية والفداء في سبيل حرية الوطن واستقلاله ووحدته الترابية.

إنها لحظة وطنية بامتياز، نستحضر فيها تاريخا مجيدا كتبه رجال ونساء صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فوهبوا أرواحهم دفاعا عن كرامة الشعب المغربي وعن السيادة الوطنية، وساهموا ببطولاتهم في ترسيخ أسس الدولة المغربية الحديثة تحت القيادة الحكيمة للمغفور له جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، ورفيقه في الكفاح جلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله بواسع رحمته، وعلى نهجهما السديد يواصل جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مسيرة الوحدة الوطنية.

السيد المندوب السامي المحترم؛

لقد ظلت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وفية لرسالتها النبيلة المتمثلة في صون الذاكرة الوطنية وتخليد ملاحم المقاومة والتحرير وترسيخ قيم الوطنية والمواطنة في صفوف الأجيال الصاعدة.

ونثمن في هذا الإطار مجهوداتكم في تأهيل الفضاءات التاريخية للمقاومة وجيش التحرير عبر مختلف جهات المملكة وتحويلها إلى مراكز إشعاع وطني وثقافي، تساهم في نشر الوعي التاريخي وترسيخ الانتماء الوطني، خصوصاً في صفوف الشباب والتلاميذ والطلبة.

كما نسجل بإيجابية الأنشطة المكثفة التي تقوم بها المندوبية السامية على مدار السنة، من ندوات وملتقيات ومعارض واحتفالات وطنية، احتفاءً بالمناسبات التاريخية الكبرى، كذكرى تقديم وثيقة الاستقلال وذكرى انطلاق عمليات المقاومة المسلحة، وغيرها من المحطات المشرقة في مسار الكفاح الوطني.

إن هذا العمل المتواصل في مجال حفظ الذاكرة الوطنية، يشكل أحد أهم أركان التربية على المواطنة الحقة، ويساهم في تحصين المجتمع ضد كل محاولات طمس التاريخ الوطني أو التشكيك في رموزه.

السيد المندوب السامي المحترم؛

في هذا السياق، نثمن الجهود التي تبذلها المندوبية السامية في تحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية والسكنية لهذه الفئة التي نكنّ لها كل الاحترام والإجلال.

ونقدر عالياً ما تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة من توسيع لبرامج

المساعدة الطبية والاجتماعية ومنح الدعم المالي والسكني، إضافة إلى مواصلة تفعيل آلية صندوق العمل الاجتماعي لفائدة قدماء المقاومين، والذي يسهر على تقديم الإعانات والمساعدات العاجلة عند الحاجة.

كما نثمن مواصلة المندوبية لسياسة اللامركزية الإدارية والاجتماعية من خلال فتح مندوبيات إقليمية ومراكز جهوية للمقاومة وجيش التحرير، مما قرب الخدمات من المستفيدين ورفع من فعالية التدبير الميداني.

وندعو إلى مزيد من الإنصاف وتحسين الخدمات الاجتماعية، خصوصاً لفائدة ذوي الحقوق من أبناء وأرامل المقاومين الذين يعيشون أوضاعاً اجتماعية صعبة، ونقترح تعزيز برامج الدعم المباشر والتغطية الصحية الشاملة لهم.

لقد استطاعت المندوبية السامية أن تحول مفهوم الذاكرة الوطنية من مجرد تخليد رمزي إلى مشروع مواطن متكامل يخدم التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي، عبر إشراك المقاومين وذويهم في مبادرات ذات بعد تنموي وتربوي وثقافي.

وفي هذا السياق، نثمن الجهود المبذولة في إدماج قيم الوطنية والتضحية في البرامج التربوية والتكوينية، بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية ووزارة الشباب والثقافة، حتى يتعرف الجيل الجديد على رموز الكفاح الوطني ويستلهم من تضحياتهم دروس الإخلاص والعطاء.

كما نقدر المجهودات المتواصلة لتحديث إدارة المندوبية واعتماد الرقمنة في تدبير الملفات الاجتماعية والإدارية، وهو ما يعكس الانخراط الفعلي في مسار الإصلاح الإداري والحكامة الجيدة الذي تسير فيه بلادنا.

السيد المندوب السامي المحترم؛

إن قراءة بنود الميزانية الفرعية للمندوبية السامية برسم سنة 2026 تظهر حرصكم على تحقيق التوازن بين حفظ الذاكرة الوطنية والعناية الاجتماعية بالمستفيدين، رغم محدودية الموارد المالية المرصودة.

ونعتبر أن تخصيص اعتمادات إضافية لبرامج الرعاية الاجتماعية، خصوصا في مجال السكن والعلاج، يمثل استثماراً في الاعتراف الوطني المستحق لهذه الفئة التي ضحت بالغالي والنفيس من أجل المغرب الحر والمستقل.

كما نؤكد على ضرورة مواصلة التنسيق مع باقي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية لتكامل الجهود وتحقيق فعالية أكبر في تنفيذ البرامج الموجهة لهذه الفئة العزيزة.

في ضوء ما سبق، ولتجويد المنجز نتقدم بجملة من التوصيات أبرزها:

1. مواصلة النهوض بالأوضاع الاجتماعية والصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم، مع تسريع رقمنة الخدمات؛

2. إحداث برامج تكريمية وتوعوية في المؤسسات التعليمية لتعريف الناشئة بتاريخ المقاومة والتحرير؛

3. تعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية من أجل إدماج البعد التذكاري في السياسات المحلية؛

4. توسيع شبكة المندوبيات الإقليمية لتقريب الخدمات من المستفيدين، خاصة في المناطق النائية؛

5. إعداد خطة وطنية لتثمين الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير وربطها بالثقافة السياحية الوطنية.

السيد المندوب السامي المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، إذ نعبر عن تقديرنا العميق للمجهودات الجبارة التي تبذلونها بمعية كافة أطر المندوبية السامية، ونُثمن ما تحقق من منجزات في سبيل حفظ الذاكرة الوطنية والعناية برجالاتها، فإننا نعلن عن دعمنا الكامل لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية برسم سنة 2026، ويجدد العهد على مواصلة الوفاء لرسالة المقاومة والتحرير، ترسيخاً لقيم الوطنية الحقة.

4- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

وفيما يرتبط بمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج فهي مناسبة للوقوف على أهم المستجدات التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2026 وحجم الاعتمادات المرصدة لهذا القطاع الواعد.

السيد الوزير المحترم؛

ونحن اليوم نناقش الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، نستحضر الظرفية الوطنية والدولية الدقيقة، ظرفية تتسم بتوالي التحولات الجيوسياسية وتزايد التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية، كما نستحضر قيمة وأهمية العمل الدبلوماسي والأدوار المنوطة به لحماية المصالح العليا للوطن والترافع والدفاع عن قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية.

وهي مناسبة كذلك لنجدد تقديرنا للمجهودات المقتدرة التي بدلتها وتبدلها الوزارة، تحت التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تعزيز تموقع بلادنا في محيطها الإقليمي والدولي وضمان حضور فاعل ومتوازن في مختلف المحافل الدولية.

السيد الوزير المحترم؛

لقد شكل القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي رقم 97-27 حول

الصحراء المغربية منعطفا تاريخيا وتحولا كبيرا في المنهجية التي طبعت مسار هذا النزاع المفتعل الذي طال أمده، لننتقل من مرحلة تدبير النزاع إلى حل جدري وواقعي من خلال مبادرة الحكم الذاتي، مبادرة جاءت لتؤكد للمنتظم الدولي، وبشكل جلي، وجاهة وحصافة الموقف المغربي ومصداقيته، باعتبارها الحل الواقعي والجاد والوحيد لإنهاء هذا النزاع الإقليمي المفتعل، في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

السيد الوزير المحترم؛

من المؤكد أن هذا القرار لم يكن إلا تتويجا لمسار طويل من الجهود الدبلوماسية الرصينة والمتواصلة، التي يقودها جلالة الملك نصره الله، بحكمة وتبصر ورؤية استشرافية فقط، بل هو ما مكن بلادنا من حشد الدعم الدولي وفرض المنطق الواقعي في معالجة هذا النزاع، وإقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتنا الوطنية، بفضل وضوح المواقف وتماسك الجبهة الداخلية، وكذا انخراط كل المؤسسات الوطنية في الدفاع عن مغربية الصحراء.

السيد الوزير المحترم؛

لقد واصلت الدبلوماسية المغربية، بقيادة جلالة الملك، ترسيخ مكانة بلادنا كفاعل إقليمي مسؤول وشريك موثوق، سواء على الصعيد الإفريقي أو في علاقاتها مع الشركاء التقليديين والجدد.

فالمغرب اليوم يعد فاعلا محوريا في القارة الإفريقية، بفضل سياسة التعاون جنوب-جنوب التي أرسى دعائمها جلالة الملك منذ اعتلائه العرش، والتي تقوم على التضامن والتنمية المشتركة والاحترام المتبادل.

ونثمن في هذا السياق الانخراط الفعال للمغرب في دعم قضايا الأمن والاستقرار والتنمية في القارة، وكذا الدور المتنامي الذي أصبح يلعبه في ملفات الهجرة والطاقة المتجددة والأمن الغذائي. كما نثمن المجهودات الرامية إلى تعزيز حضور المغرب في المنتديات الإقليمية والدولية، وتوسيع شبكة تمثيلياته الدبلوماسية لتشمل مناطق جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل بتقدير المجهودات التي تبذلها الوزارة، من أجل تحسين الخدمات القنصلية وتبسيط المساطر الإدارية، وتعميم الخدمات الرقمية لتسهيل الولوج إلى الوثائق والمعلومات، ونستحضر في هذا الإطار التوجيهات الملكية السامية بإعادة هيكلة السياسة العمومية الموجهة إلى المغاربة المقيمين بالخارج باعتبارهم رصيدا استراتيجيا للوطن، ومصدر فخر واعتزاز لكل المغاربة وذلك عبر تطوير الخدمات العمومية الموجهة لهم وتحسين مستوى التدبير والحكامة.

لكننا نؤكد في المقابل على ضرورة مواصلة ورش التحديث القنصلي لاسيما وأن وضعية مجموعة من القنصليات لا ترقى إلى انتظارات أفراد الجالية وتستدعي التدخل العاجل لتقديم خدمات متميزة، كما ندعو إلى تسريع رقمنة الخدمات، مع تعزيز الموارد البشرية واللوجستيكية في البعثات الدبلوماسية والقنصلية، بما يتناسب مع مطالب الجالية المغربية وسقف انتظاراتهم.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لطالما دعونا إلى مواكبة الكفاءات المغربية بالخارج وتحفيزها على الاستثمار في وطنها الأم، عبر تبسيط المساطر وتوفير المواكبة القانونية والمؤسساتية اللازمة، بما يساهم في نقل الخبرات والمعارف ودعم النمو الاقتصادي الوطني. وهنا نجدد الدعوة للحكومة برمتها بتنزيل التوجيهات الملكية المتعددة التي توجهت إلى مغاربة العالم سواء بخلق مؤسسات جديدة تستجيب لتطلعاتهم أو مشاريع القوانين التي تهمهم، وبالتالي يجب تدارك التأخر الحاصل في هذا المجال.

السيد الوزير المحترم؛

من المؤكد أن التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم تفرض على بلادنا توسيع مفهوم الدبلوماسية ليشمل المجالات الاقتصادية والثقافية والبيئية. ومن هنا، نثمن التحركات لدعم الدبلوماسية الاقتصادية وجعلها أداة لجذب الاستثمارات وتعزيز موقع المغرب كقطب إفريقي ودولي في مجالات الطاقة الخضراء والصناعة والتجارة والخدمات؛ لا سيما في مناطق الصحراء المغربية.

في هذا الإطار، نحث على أهمية الانفتاح الثقافي والحضاري كرافعة موازية للدبلوماسية السياسية، من خلال تعزيز التواصل الثقافي والفني مع الشعوب الصديقة، واستثمار الصورة الإيجابية للمغرب كبلد التسامح والانفتاح والاعتدال.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن الجهود المبذولة من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، سواء في تأهيل أطرها البشرية أو في تحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين الدبلوماسيين، الرسميين والبرلمانيين والاقتصاديين وكل المهتمين بالمجال الديبلوماسي.

كما نؤكد على أهمية الاستثمار في تكوين الأطر الدبلوماسية الشابة، وتعزيز الكفاءات اللغوية والتقنية بما يتناسب مع متطلبات الدبلوماسية الحديثة القائمة على الإبداع والسرعة والتفاعل الرقمي، باعتبارها من التحديات الراهنة والمعارك التي يجب كسبها...

-ثالثا: قطاعات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

1- وزارة الداخلية:

إن هذا القطاع الحيوي يلعب دورا محوريا في حفظ الأمن والنظام العام وتدبير الشأن الترابي وفي الربط بين السلطة المركزية ومختلف المستويات المحلية والسهر على تنفيذ السياسات العمومية وضمان انتظام المرفق العام، إضافة إلى تأطير الجماعات الترابية ومراقبة أعمالها.

وإلى جانب بعدها الأمني والإداري، تطورت وزارة الداخلية خلال العقود الأخيرة إلى فاعل أساسي في التنمية المحلية والمجالية، إذ أصبحت تشرف على برامج ومشاريع تنموية كبرى في مجالات البنية التحتية، ومحاربة الهشاشة، وتحسين الخدمات الأساسية، من خلال آليات مثل صندوق التجهيز الجماعي وصندوق التنمية القروية. كما تضطلع بدور محوري في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واللامركزية، بما يضمن توازن العلاقة بين الدولة المركزية والجماعات الترابية، وتعزيز مبادئ الحكامة الترابية الجيدة. كما تواكب الوزارة تحولات المشهد السياسي والاجتماعي من خلال إشرافها على تنظيم العمليات الانتخابية، كما تعمل على تحديث الإدارة الترابية واعتماد مقاربة جديدة تقوم على القرب من المواطن.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أبرزنا الاختصاصات أعلاه لنؤكد بأن وزارة الداخلية ركيزة أساسية في العمل الحكومي وفي بلادنا عموما، وجهازا جامعا بين الوظيفة الأمنية والتنموية، يترجم التوجهات الملكية الهادفة إلى ترسيخ دولة حديثة قائمة على الكفاءة والمسؤولية والإنصاف.

كل هذه المهام والتي تتطلب ميزانية مناسبة وتتطلب موارد بشرية ولوجيستيكية، لمواكبة حجم المهام وتسارعها ومواصلة تفعيل المخططات الهيكلية والبرامج الاستراتيجية الرامية إلى تسريع دينامية التحديث والتنمية الشاملة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

السيد الوزير المحترم؛

نثمن عاليا شروع الوزارة خلال الأيام القليلة الماضية في إعداد جيل جديد من برامج وأوراش التنمية الترابية المندمجة، التي تروم تنسيق جهود كافة المتدخلين حول مشاريع نوعية ذات أولوية ووقع ملموس ومستدام على نمط عيش الساكنة المستهدفة، خاصة بالمناطق الجبلية والقرى النائية والمراكز القروية الناشئة، مع دعم أوراش التشغيل وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي.

وهو ما يجعل الوزارة ضمن دينامية تفعيل ومواكبة المشاريع الوطنية الكبرى، سواء تلك المرتبطة بالبنى التحتية أو بإشكالية الإجهاد المائي الناجمة عن ندرة مياه الشرب والسقي أو بالسيادة الغذائية وإعادة تكوين قطيع الماشية، فضلا عن المشاريع الهيكلية للنقل الحضري والسككي.

وفي الجانب الأمني، نقدر عاليا التزام الوزارة بمواصلة تحديث وتعزيز موارد وقدرات الإدارة الترابية والأمنية، للرفع من نجاعة الحكامة الأمنية بصفة عامة، وجعلها في مستوى التحديات الراهنة والمستقبلية، ضمانا للأمن والاستقرار وحماية للأرواح والممتلكات.

السيد الوزير المحترم؛

لقد تابعنا مضمون عرضكم، وإذ ننوه بما جاء فيه من إجراءات تنفيذية وأخرى استباقية، تؤكد أن بلادنا بلاد مؤسسات وأن مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ليس شعارا، بل مبدأ دستوريا قائما.

كما ننوه بدفاعكم الدائم عن المجالس المنتخبة بمختلف تشكيلتها وحرصكم على استدامتها وتطوير عملها ومواكبتها، وبهذه المناسبة لابد من شكركم على دفاعكم عن المنتخب المحلي القريب من المواطن رغم كل الانتقادات التي تمس هذه الهيئة، إلا انكم بقيتم في صفها تدافعون عن أدوارها المعقولة والقانونية وفي نفس الوقت التذكير بمعاقبة كل مفسد.

كما ولابد أن نشيد بحجم التدابير الاستباقية التي تتخذونها من أجل مواجهة الأزمات والمخاطر في ظل سياق إقليمي ودولي يعاني من تداعيات الحروب والإرهاب والهجرة غير المنظمة والاتجار في البشر والمخدرات، موازاة مع تنامي التهديدات السيبرانية امر ضروري, فجسامة التحديات ذات الصلة بالمجالين الأمني والتنموي تقتضي مواصلة تسريع عجلة تحديث منظومة المرفق العمومي باستغلال وسائل الرقمنة وتبسيط الإجراءات والمساطر، بما يحقق خدمات نوعية تساير الانتظارات الحقيقية للمواطن والمقاولة والاستثمار في الرأسمال البشري يظل حجر الزاوية لهذه المنظومة، مع مواكبة ذلك بترسيخ ثقافة المساءلة وتعميم آليات المراقبة والتخليق.

السيد الوزير المحترم؛

لا بد أيضا أن نقر بأن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية مسؤولية الجميع، أحزاب ودولة ومجتمع، وفي هذا الإطار ندعو إلى ضرورة تضافر الجهود لكي تمر العملية الانتخابية خلال السنة المقبلة في أحسن الظروف، ونعتز بما قامت به الوزارة في إطار الإعداد الجيد للاستحقاقات المقبلة. فكما تعلمون أن انتخابات السنة المقبلة ستكون هامة، سواء من حيث الظرفية الوطنية التي تأتي فيها، أو بالطريقة التي تم الإعداد لها، ويجب المضي بنفس الروح التي طبعت المشاورات بشأن التحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وذلك من أجل إخراج نصوص قانونية جيدة تكون في مستوى اللحظة الوطنية والتاريخية التي تعيشها بلادنا، مما يشكل اسهاما إيجابيا في تعزيز مسلسل الديمقراطية الذي جعلته بلادنا خيارا تابتا لا رجعة فيه.

السيد الوزير المحترم؛

نثمن عاليا حرصكم على استكمال الأوراش الكبرى بكل مسؤولية، حيث وفرتم مبالغ مالية مهمة وفق جدولة زمنية محددة، ولعل أبرز هذه الاوراش ورش الماء الصالح للشرب، فقد شرعتم في تنفيذ برنامج استعجالي تكميلي لضمان تزويد المناطق المتضررة من الإجهاد المائي بالماء الصالح للشرب، بكلفة تصل إلى 14.9 مليار درهم، في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، هذه المبادرة تأتي لمواجهة العجز المائي المسجل، لذلك فهذه المشاريع تأتي لتأمين المياه للمناطق القروية والحضرية المتضررة، مع تعزيز قدرة المملكة على مواجهة أي تحديات مائية مستقبلية.

ولابد من تثمين كذلك مواصلة الوزارة جهودها بالتنسيق مع الجماعات الترابية والفاعلين المحليين لضمان حسن تسيير "الموارد المائية"، حيث أن مساهمة الوزارة في إنجاز وتتبع مجموعة من المشاريع الكبرى لتعزيز الأمن المائي، منها برمجة 6 مشاريع لنقل المياه من محطات تحلية مياه البحر على مستوى ست جهات بكلفة 20.8 مليار درهم، وإنجاز الشطر الثاني من الربط بين اللوكوس وطنجة عبر مشروع الربط المائي بين سد وادي المخازن وسد دار خروفة بسعة تحويلية 100 مليون متر مكعب سنويا، وكذا إنجاز قناة تحويل المياه المحلاة من محطة الجرف الأصفر إلى محطة الدورات بسعة 60 مليون متر مكعب سنويا، مما يبرز الدور المحوري للوزارة في معالجة أهم القضايا التي تمس حياة المواطن المغربي وهو أيضا دليل على حسن تنزيل تعليمات صاحب الجلالة نصره الله.

فتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب شهد تقدما ملموسا في عهدكم السيد الوزير، حيث تم تجهيز 83 مركزا و10.532 دوارا، بينما يظل 98 مركزا و4.226 دوارا قيد التجهيز، كما تمت برمجة اقتناء 402 شاحنة صهريجية و4.271 خزان مائي بتكلفة 360 مليون درهم من الميزانية العامة و12.5 مليون درهم من الضريبة على القيمة المضافة لتغطية جميع الدواوير التي تعرف خصاصا في الماء الصالح للشرب".

وفي مجال التطهير السائل، سجل القطاع قفزة نوعية، إذ تم تجهيز 223 مدينة ومركز حضري بشبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة لفائدة 21 مليون نسمة، مع مواصلة الأشغال بـ 72 مدينة لفائدة 1.25 مليون نسمة، وبرمجة 90 مدينة للفترة 2025-2034، ما مكن من بلوغ معدل ربط بـ 84% والحد من التلوث بنسبة 60%.

كما تم تجهيز 43 مركزا قرويا على المستوى القروي لفائدة 105 آلاف نسمة، والشروع في تجهيز 170 مركزا إضافيا لفائدة 442 ألف نسمة.

هذه المشاريع تشكل دعامة أساسية لتعزيز الأمن المائي بالمملكة، وحماية الموارد المائية، وتخفيف الضغط على السكان في ظل تحديات الإجهاد المائي المتزايد، ونثمن حرصكم والتزامكم بمواصلة تعزيز قدرات بلادنا لضمان استدامة الماء لكل المواطنين.

السيد الوزير المحترم؛

يطول الحديث والنقاش نظرا لحجم المهام التي تقوم بها وزارة الداخلية، لكننا اخترنا بعض النقط فقط أما مجال تدخل الوزارة ومنجزاتها فعديدة ومتشعبة وبصمت بكل صدق على نتائج ملموسة ولعبت أدوارا حاسمة ومساعدة هامة لفائدة العديد من الجماعات الترابية في مجالات الصحة والتعليم الأولي وتجديد الأسواق والنقل الحضري والتعمير وتطهير السائل وفي الدعم الأخير الشفاف الموجه للفلاحين وغيرها والتي لا يسعنا الوقت لذكرها بتفصيل.

وقبل الختام، السيد الوزير المحترم، لا بد من توجيه الشكر الخاص لكل رجال ونساء السلطة بمختلف هيئاتهم ورتبهم على المجهودات الجبارة التي يقومون بها من اجل خدمة الوطن والمواطنين، كما نشكر كل القوات المسلحة الملكية ورجال ونساء الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على مجهوداتهم التي لا ينكر أحد قيميتها في حفظ أمن بلادنا تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

2- وزارة النقل واللوجيستيك:

إن وزارة النقل واللوجستيك، التي تناط بها مهمة السهر على إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بميادين النقل الطرقي والملاحة البحرية والطيران المدني والسكك الحديدية، يعطي لهذه الوزارة مكانة خاصة ورقما مهما داخل معادلة التنمية والاستثمار.

ففي العقود الأخيرة، واصل المغرب مسيرة التحديث الشامل في قطاع النقل من خلال الاستثمار في مشاريع ضخمة للبنية التحتية. تم إنشاء مئات الكيلومترات من الطرق الجديدة والمزدوجة، وصيانة الطرق القروية، وتوسيع الطرق السيارة لتستجيب لحجم حركة المرور المتزايدة، كما تم تحديث البنية التحتية للموانئ عبر رقمنة الخدمات وإنشاء مناطق لوجيستيكية حرة مرتبطة بها لتسهيل عمليات التصدير والاستيراد. تزامن ذلك مع مشاريع كبرى في مجالات النقل السككي والجوي، مثل القطار فائق السرعة مما يعكس مدى تطور البنية التحتية المغربية، وجعلها نموذجا يحتذى به على الصعيد القاري.

السيد الوزير المحترم؛

من جهة أخرى، ترافق هذا التطور إصلاحات مؤسساتية وتشريعية همت تنظيم قطاع النقل وتحريره من الاحتكار، وتشجيع المنافسة والاستثمار الخاص.

كما تم اعتماد استراتيجيات وطنية مثل "الاستراتيجية الوطنية للنقل الطرقي واللوجستيك" و"مخطط الموانئ في أفق 2030"، وكلها تهدف إلى جعل المغرب منصة لوجستية إقليمية ودولية تربط إفريقيا بأوروبا.

إن التطور الذي عرفه قطاع النقل في المغرب لم يكن مجرد نتيجة للسياسات الحكومية، بل هو ثمرة رؤية استراتيجية بعيدة المدى قادها الملك محمد السادس منذ توليه العرش، حيث جعل من البنية التحتية محركًا أساسياً للتنمية الجهوية المتوازنة.

السيد الوزير المحترم؛

إن ذكرنا لحجم ما أنجز، لا يجعلنا في مكان راحة بعيدا عن التحديات التي يعاني منها القطاع، والتي حملتم اليوم من خلال عرضكم أرقاما وإجراءات تهدفون من خلالها لتجاوز هذه التحديات أو التقليص على الأقل من حدتها، خاصة وبلادنا تسير نحو تنظيم تظاهرات دولية ينتظرها العالم بأسره.

نعم نجحتم في تحديد مجموع استثمار الوزارة والمؤسسات والشركات العمومية التابعة لها برسم ميزانية سنة 2026 والذي يبلغ حوالي 29 مليار درهم. هذا المبلغ يتوزع على 1.8 مليار درهم كاستثمارات للوزارة، و27 مليار درهم كاستثمارات للمؤسسات والشركات العمومية التابعة لها. لكنها تبقى غير كافية بتاتا بالنظر لحجم الانتظارات الكبيرة التي يعيشها القطاع.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بقطاع النقل الجوي، نثمن وضعكم لبرنامج استثماري "طموح" يمتد إلى أفق سنة 2030، يهدف إلى تعزيز القدرة الاستيعابية والتنافسية للمطارات الرئيسية من خلال تطويرها وتوسعتها. ويتعلق الأمر بمطارات الرباط-سلا وسانية الرمل بتطوان (قيد الإنجاز)، والدار البيضاء ومراكش وأكادير وطنجة وفاس (مبرمجة)، بكلفة اجمالية ستبلغ 38 مليار درهم في أفق 2030. غير أن ذلك غير كاف، بحيث على الأقل يجب القيام بإصلاحات عميقة داخل مختلف مطارات المدن التي ستحتضن كأس العالم، بالإضافة لمطارات المدن المجاورة حتى لا تتكرر صورة الازدحامات الجماهيرية التي عاشها مطار مراكش من قبل في صور جابت العالم وأساءت لسمعة المغرب، مع التركيز كذلك على النجاعة في تنزيل هذه المشاريع في وقتها.

وفيما يخص قطاع النقل السككي، ذكرتم بالبرنامج الاستثماري الذي تقدر تكلفته الإجمالية بنحو 96 مليار درهم، والذي يشمل تمديد الخط فائق السرعة من القنيطرة إلى مراكش على طول 430 كيلومترا، مع وصلة ربط في اتجاه فاس، إلى جانب تطوير خدمات القطار الجهوي، وصيانة وتحسين أداء الشبكة السككية، مبرزا أن تمويل هذا البرنامج تم تأمينه بالكامل من خلال اتفاقيات تشمل المكتب الوطني للسكك الحديدية ووزارة الاقتصاد والمالية والجهات المعنية بالمشروع وعدد من بنوك التنمية والبنوك المحلية.

كما توقفتم عند مشروع تمديد خط القطار فائق السرعة إلى أكادير الذي يمتد على طول 240 كيلومترا، وسيمكن من تقليص مدة الرحلة إلى ساعة واحدة فقط، موضحا أنه تم الانتهاء من الدراسات التعريفية والتنفيذية وعمليات نزع الملكية ذات الأولوية.

واشرتم إلى مشروع الربط السككي لمدينة الصويرة عبر شيشاوة على طول 120 كيلومترا، الذي سيقلص مدة الرحلة بين مراكش والصويرة إلى ساعة واحدة، وبين أكادير والصويرة إلى حوالي ساعة و22 دقيقة، مبرزا أن نسبة تقدم الدراسات القبلية التفصيلية بلغت حوالي 60%. وهي برامج واعدة لا يمكننا إلا الإشادة بها فقط نودكم الاهتمام بالعدالة المجالية في هذا الباب، فلا يعقل مثلا القيام بهذه المشاريع الحديثة الضخمة ويستمر خط الفحم الحجري بين فاس ووجدة! وكذلك وجب التذكير بكارثية بعض مقطورات السكك الحديدة وبتأخر مواعدها وبالازدحام الشديد ببعض الرحلات.

طبعا ونحن نثمن عاليا مشاريع توسعة النقل السككي والطرق السيارة والمطارات فلابد من التسوية العقارية في جميع هذه المشاريع حيث ندعو إلى المزيد من الجهود من اجل تسوية العقار حتى لا يصبح عائق امام استثمارات هذه الحكومة.

السيد الوزير المحترم؛

على صعيد قطاع اللوجستيك، أوضحتم أن الوزارة تسعى إلى بلوغ 750 هكتارا في مجال العقار اللوجستيكي في أفق سنة 2028، لتغطية جميع جهات المملكة، ولاسيما المحاور ذات الحاجيات الملحة، حيث تم تأمين متطلبات إنجاز 500 هكتار، وتحقيق تقدم ملموس في المشاريع المندرجة في هذا الإطار الزمني. وأبرزتم أن تطوير العرض اللوجستيكي يشمل أيضا الأقاليم الجنوبية للمملكة، مثل منطقة الأنشطة الاقتصادية واللوجيستيكية العركوب، والمركز الطرقي بالكركرات، والمنطقة اللوجيستيكية بالداخلة. وهو أمر محمود لكنه غير كاف إذ بعض المناطق الأخرى في حاجة إلى التفاتة مماثلة.

السيد الوزير المحترم؛

كل هذه الأرقام لا يشك أحد ولو لوهلة على أهميتها وعلى الإضافة النوعية التي ستضيفها من أجل تطوير القطاع برمته، لكنها تبقى أرقام وفرضيات في السماء، وتنزيلها بشكل جيد على أرض الواقع يتطلب تسريع التحول الرقمي للوزارة؛ وتطوير وتعزيز رأس المال البشري في الوزارة؛ وتعزيز الروابط مع المصالح الترابية للوزارة وتطوير وتنفيذ الحلول الرقمية لمكننة المساطر الإدارية والتقنية وتحسين الكفاءة وتقديم خدمة أفضل للمهنيين والمرتفقين والاستثمار في تنمية المهارات والتدريب وتحفيز موظفي الوزارة؛ وتعزيز التعاون والتواصل بين المصالح المركزية للوزارة ومصالحها الخارجية ووضع وتنفيذ استراتيجية للتواصل على مستوى الوزارة.

السيد الوزير المحترم؛

لن نتطرق معكم إلى النقل في العالم القروي فأنتم ابن هذا العالم وتعرفونه حق المعرفة وتعرفون المشاكل التي يعاني منها، وإذ ننوه بما قمتم به من إجراءات فإننا ندعو إلى المزيد من التدابير لتحديث هذا

القطاع فلا يعقل أن تستمر صور حمل سيارات مهترئة ومخصصة لنقل البضائع المواطنين في العالم القروي والجبلي، فلابد من تقنين وتسوية وضعية النقل السري وتحويله إلى قطاع مهيكل لحماية سلامة المواطنين وتحسين ظروف نقلهم.

السيد الوزير المحترم؛

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة نؤمن أن للحكومة الإرادة السياسية لحل إشكاليات النقل واللوجيستيك، ونحن من هذا المنطلق لا يمكننا إلا أن ننوه بما انجز مع الدعوة إلى تكثيف الجهود على المستوى الوطني والانفتاح على التجارب الدولية في هذا المجال لجلب ما يمكنه أن يتماشى مع خصوصيات المغرب وما يمكنه أن يسهم في تجويد خدمات هذا القطاع الذي يعتبر رقما صعبا في معادلة التنمية..

3- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة، هذه الوزارة التي لا يختلف اثنان على أنها نجحت في عملها خلال هذه الولاية، بصمت على منظور جديد في إعداد وتنفيذ سياسة القطاع، تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في إعداد التراب الوطني بشكل جيد، قوامه اعتبار التهيئة الترابية أحسن وسيلة للحد من التفاوت الجهوي، وأداة للتطوير العقلاني للمشهد الحضري وإنعاش المراكز الصاعدة والعالم القروي، وأمثل طريقة للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية وحماية الثروات من جهة، وبين العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة من جهة أخرى.

هذا المنظور الذي حرصتم السيدة الوزيرة المحترمة على أن يدخل في اعتباره الارتباط المتين بين تهيئة التراب الوطني والتعمير، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، لذلك نجدكم سخرتم ما يمكن من الوسائل للنهوض بالمناطق الهشة وإدماجها في مسار التنمية تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمجالية التي يتوخاها صاحب الجلالة لرعاياه الأوفياء بتحسين ظروف عيشهم أينما كانوا، عن طريق ضمان سكن لائق وبنية تحتية متطورة وفرص الشغل متساوية والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية على قدم المساواة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

ترفضون في كثير من الأحيان كشف منظور نجاحكم في تدبير القطاع، لذلك سنتقاسمه اليوم مع الكثير من زملائنا في البرلمان، حيث نجمع أن السر في نجاحكم في السياسة التعاقدية التي اعتمدتم عليها يكمن في كونكم ابتعدتم كل البعد عن منطق الولاء السياسي كما يحصل جهرا في بعض القطاعات الحكومية التي يعتمد بعضها في توزيع استثماراته على منطق القرب السياسي. لذلك انفتاحكم على كل الجماعات بغض النظر عن لونها السياسي، مكنكم من بلورة تصور مجالي توافقي لمواجهة الرهانات عبر التفعيل التام لدور الجهة والجماعة كمؤسسة وإطارا في تحديد استراتيجية ناجعة لإعداد التراب الوطني، لأن نجاح أي مشروع للتنمية الترابية والاقتصادية والاجتماعية رهين بتبني البعد الجهوي المنصوص عليه في دستور المملكة، ذلكم البعد الذي يتوقف بدوره على تدعيم الامكانيات الذاتية للجهة مع ضرورة توفرها على مسؤولين جهويين أكفاء.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد اجتهدتم في السياسة الجديدة لإعداد التراب الوطني بالتوجه نحو تصحيح الاختلالات الكبرى الناتجة عن تراكمات التاريخ وعوامل الجغرافية والاقتصاد التي طبعت المجال الوطني كملك مشترك للأمة.

ولا شك أن مرجعيتكم السياسية المبنية على ثقافة تقوية الجهة، جعلكم واعون بهذا الاختيار الذي تجدد مؤخرا ضمن التوجيهات الملكية السامية الأخيرة، لذلك نثمن اعتمادكم في إعداد التراب الوطني على مقاربة متأنية تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها التراب الوطني في مجالات التوازنات الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية، وتتوخى تفادي الصعوبات التي واجهت إعداد التراب الوطني في الماضي.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

في مجال التخطيط الحضري والتعمير، نفتخر أنكم حققتم تقدماً ملموساً ونتائج غير مسبوقة خلال الفترة الممتدة من2021 إلى 2025، نتائج اعترف به الخصوم قبل الأصدقاء، نتائج معززة بلغة الأرقام الشفافة، حيث تمت المصادقة على405 وثائق تعميرية و49 تصميم تهيئة يهم المدن الكبرى، في حصيلة تُعد الأكبر مقارنة مع الولاية الحكومية السابقة التي لم تتجاوز خمسة تصاميم تهيئة.

كما واصلتم تعزيز وتيرة متابعة المشاريع الحضرية وتسريع المصادقة على الوثائق التعميرية، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تأهيل المجال الترابي وتحسين جاذبية المدن المغربية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

على مستوى الرخص السنوية فنسجل بإيجابية كبيرة المجهودات الجبارة المبذولة في هذا المجال، بحيث أن عدد الطلبات يبلغ نحو100 ألف طلب، فيما تمت خلال الأربع سنوات الأخيرة دراسة 450 ألف مشروع، وتمت الموافقة على 259 ألفاً منها، أي بنسبة إنجاز بلغت58%، مما يعكس نجاعة المقاربة الجديدة في تدبير منظومة التعمير ورخص البناء.

كما أن 29 ألف مشروع خضع للدراسة القبلية من طرف الوكالات الحضرية، وأن 80% من هذه المشاريع تُصنف ضمن فئة المشاريع الصغيرة، 99% منها سكنية، في حين تمثل المشاريع الكبرى 20% من مجموع المشاريع المعالجة.

السيدات والسادة الكرام؛

قال أحد السياسيين الغربيين الكبار "في وقت الخداع يصبح قول

الحقيقة عملا ثوريا".

ربما ينطبق هذا المثل على زمن الخداع الذي نعيشه هذه الأيام في حق حزبنا، والذي ترك ضجيجا قد يشوش على البعض ممن لا يملك الكافي من الحصانة في التحليل لما تروجه وتفرزه غزارة وسائل التواصل الاجتماعي، لذلك نقول بكل صدق الحقيقة التالية: إن الأرقام التي تحققها الوزارة تعكس التحول الكبير الذي يشهده قطاع التعمير بالمغرب، بفضل الإصلاحات التنظيمية والرقمية التي تم إدخالها على منظومة الترخيص والدراسة والمصادقة، وكذا اعتماد مقاربة تشاركية بين مختلف المتدخلين المحليين والجهويين، مما ساهم في تحسين جودة الخدمات وتسريع وتيرة الاستثمار في المجال العمراني. ونحن متيقنون أنكم واعون بنوعية التحدي المقبل، والذي يتمثل في ضمان التوازن بين التنمية الحضرية والعدالة المجالية، عبر مواصلة الجهود لإعداد وثائق تعميرية شاملة لمختلف الجماعات والمراكز الصاعدة، بما يضمن توزيعاً عادلاً للمشاريع السكنية والاقتصادية، واستدامة للتهيئة الحضرية في المدن والمناطق القروية على حد سواء.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نحن نعلم سر نجاحكم، إنه يكمن في القدرة على الإنصات، يكمن في خبرتكم وتجربتكم في مدرسة تدبير الشأن المحلي الذي جعل منكم المسؤول الحكومي الملم بخبايا وتحديات القطاع، وساعدكم في اختصار زمن الفهم ومسافة التشخيص، والانتقال مباشرة إلى الإصلاح بآليات واقعية ومناسبة، لذلك ارتاح للعمل معكم أغلب رؤساء الجماعات، نظرا لاعتمادكم قدرا أكبر من المرونة في وثائق التعمير، مما أسهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمار وتحفيز المبادرات الاقتصادية، فقطاع التعمير شهد تطورا ملحوظا خلال السنوات الأربع الأخيرة، إذ هذه الدينامية همّت المصادقة على 269 تصميماً للتهيئة و135 تصميما لنمو التكتلات القروية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يسعف الزمان لتعداد حصيلة قطاعكم بكل التفاصيل، فقط نشير بسرعة إلى باقي خطوطها العريضة وعناوينها الكبرى دون تفاصيل والمجسدة جليا في خدمة المجالات القروية والحضرية على السواء من قبيل:

- تفعيل الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية لتبسيط مساطر البناء بالعالم القروي وتعميم برامج التهيئة القروية وخرائط القابلية للتعمير على مستوى مجموعة الأقاليم؛

- تفعيل برنامج وطني لدعم المراكز الصاعدة للتنمية (مراكز قروية صاعدة) مع برمجة مالية وإبرام اتفاقيات شراكة لتعبئة الموارد، وإعطاء أولوية للمناطق الجبلية والهشة؛

- إنجاز وتوسيع برامج "مدن بدون صفيح" ومعالجة السكن غير اللائق، بما شهدته هذه البرامج من تقدم في أعداد الأسر المستفيدة وتوسعة نطاق المستفيدين، إلى جانب اعتماد منهجية جديدة للتدخل في إطار البرنامج الخماسي -2024 2028؛

- إطلاق آليات ومشاريع طموحة لمعالجة المباني الآيلة للسقوط عبر الوكالة الوطنية للتجديد الحضري كأداة للتماسك الاجتماعي، مع إحصاءات وجرد جديد وعمليات معالجة جارية على مستوى التراب الوطني؛

- مواصلة تنفيذ برنامج الدعم المباشر للسكن القائم على مبدأ منح دعم مباشر للشباب والنساء والمواطنين المؤهلين، مع تركيز على الشفافية والرقمنة في مساطره عبر منصة إلكترونية مخصصة؛

- وضع برامج لتثمين القصور والقصبات بإطار نموذجي وميزانية مخصصة لإعادة تأهيل عدد كبير من القصور التاريخية.

وهنا لابد أيضا أن نشيد وننوه أيضا بالتحول الملموس الذي طرأ على مؤسسة العمران في عهدكم، إذ انتلقت من مؤسسة خمول إلى مؤسسة نجاعة، حيث بدأت تلعب أدوارها بسرعة وفعالية، ومن بينه دورها الهام في تنفيذ برنامج "دعم السكن"، الذي انطلق في يناير 2024، والذي حقق نتائج مشجعة، ضمن رؤية ترسّخ مبادئ الدولة الاجتماعية تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. كما ننوه بالنتائج المالية المتميزة التي حققتها المجموعة، بارتفاع في رقم المعاملات بنسبة 27% مقارنة بسنة 2023، وبأداء تنموي مهم مكن من إطلاق وإنهاء آلاف الوحدات السكنية عبر مختلف جهات المملكة. ولنا اليقين أنها تحت إشرافكم وبفضل دعمكم السيدة الوزيرة المحترمة ستواصل المجموعة جهودها خلال هذه السنة من خلال الرفع من استثماراتها الترابية، مع الحرص على احترام خصوصيات كل جهة.

وفي هذا السياق "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" لا يمكن أن نخص مؤسسة العمران بالثناء دون باقي أجهزة ومؤسسات الوزارة، وعلى رأسها كتابة الدولة التي شكلت سندا آخرا لنجاعة عمل الوزارة، والكتابة العامة والمفتشية العامة، وكافة السادة المدراء وأعضاء الديوان المحترمون الذين يشكلون فريق عمل سياسي وإداري منسجم يستمد قوته من الرؤية السياسية العميقة للسيدة الوزيرة.

وختاما، الحضور الكرام؛

قد تكذب الكلمات، لكن النتائج والتصرفات دائما تقول الحقيقة المطلقة، لذلك لا يمكن أن ينكر أي أحد أن القطاع على عهد الوزيرة تحول إلى قطاع عمومي يدبر برؤية سياسية واضحة، بمنطق وطني مسؤول، يدبر من طرف -امرأة دولة- لها من الحكمة والشجاعة والبعد الوطني والسياسي الشمولي وليس الضيق والحرص التام على خدمة الوطن والمواطن، ما يميزها عن آلاف الرجال، لذلك نجد هذا الشبه إجماع على تقدير ما أنجزتم شهادة سيقولها التاريخ كما قالها رؤساء جهات ورؤساء جماعات لا تربطكم بهم أي صلة أو انتماء سياسي،

فقط ربطتكم بهم خدمة المواطن والوطن، كجهة درعة - تافيلالت وجهة كلميم - وادنون. وفي الحقيقة لم تفاجئنا هذه الشهادات ونحن الذين نشتغل بالقرب منكم سياسيا داخل حزب الأصالة والمعاصرة، وندرك أكثر من أي طرف آخر مدى تحليكم بحكمة الإنصات، وبعد النظر والإنصاف والإيمان بالعمل الجماعي والشجاعة في قول الحق وإسناده مهما كان الثمن...

4- وزارة التجهيز والماء:

وبالنسبة لوزارة التجهيز والماء، وهي الوزارة التي تتكلف بمجموعة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، من خلال ارتباطها الوثيق والمباشر بعوامل ومؤشرات التنمية. فإنها تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في إعداد التراب الوطني وتقليص الفوارق الجهوية، وخلق مناخ للاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي. كما تساهم أيضا في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتكثيف التكافل الاجتماعي وتوزيع الثروة الناتجة عن النمو الاقتصادي على سائر التراب الوطني.

السيد الوزير المحترم؛

بهدف ضمان تنزيل سليم للسياسات العمومية التي تدخل ضمن اختصاصاتها على الصعيد الوطني، نثمن تسطير الوزارة لخمسة توجهات استراتيجية وثلاث دعائم تغطي العديد من الجوانب المتعلقة بتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والشغل والتنمية البشرية والحفاظ على الرصيد الوطني من البنيات التحتية والإصلاحات المؤسساتية والإدارية، مع ترجمتها إلى 25 محورا استراتيجياً و15 محورا للحفاظ على الرصيد الوطني للبنيات التحتية ولضمان أمن الموارد المائية وتوفير بنيات تحتية عالية الجودة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وإنجاح تحديث وزارة التجهيز والماء وإدارتها، مع التحسين الدائم للأداء.

فيما همت الدعائم الأساسية لتسهيل التنزيل الأمثل لهذه التوجهات: الموارد البشرية والتحول الرقمي والرقمنة وكذا التواصل والمشاركة.

السيد الوزير المحترم؛

ونحن كفريق مسؤول داخل الأغلبية، لا يمكننا الا أن نقول بأن هناك مجهودات جبارة والتزام مهم بتنزيل استراتيجيتكم على أحسن وجه، رغم التحديات والمعيقات المالية أحيانا والتقنية أحيانا أخرى، الا أننا نلمس حرصكم على تقديم نتائج أفضل.

فعلى مستوى الرصيد الوطني للبنيات التحتية، نؤكد أنه في ظل التحولات المناخية المتسارعة تبرز الحاجة الملحة إلى إرساء بنية تحتية مستدامة ومرنة، قادرة على التكيف مع الأزمات ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

إن بلادنا حرصت، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على تبني رؤية طموحة في هذا المجال، ترجمت إلى برامج استراتيجية كبرى تشمل إنجاز ملاعب رياضية بمعايير دولية وتشييد سدود ومنشآت مائية وتوسيع وتحديث شبكات الطرق والطرق السيارة والنقل السككي إلى جانب تطوير الموانئ والمطارات وتعزيز البنية التحتية الرقمية، باعتبارها مرتكزا أساسيا لأي نموذج تنموي واعد ومتكامل، هذه المنشآت لا تمثل فقط بنى مادية، بل هي أدوات حيوية لخدمة المواطنين، وحماية الموارد وتحفيز الاستثمارات، وخلق فرص الشغل، وفتح المجال أمام الابتكار.

غير أن السيد الوزير المحترم هناك تحديات تكاد تصبح بنيوية تواجه كل هذا المجهود، وعلى رأسها ضرورة تحسين جودة البنية الطرقية ببلادنا وضرورة رفع الحكامة ومحاربة الغش ناهيك عن العدالة المجالية في صيانة وإصلاح وبناء الطرق لاسيما الإقليمية منها، فرغم أن 46% من الميزانية المخصصة للطرق تُوجه لأعمال الصيانة، في إطار حرص الوزارة على ضمان استدامة الشبكة وتحسين جودتها، غير أن هذه الصيانة في كثير من الأحيان تشكل مصدر استفادة وريع لبعض المقاولات والتي لا تقوم أحيانا بعملها بالجودة المطلوبة خاصة بالمناطق البعيدة والهامشية..

السيد الوزير المحترم؛

نعم إن الوزارة تركز على تحسين الطرق التي تعرف نسباً مرتفعة من حوادث السير، في إطار جهودها لتعزيز السلامة الطرقية وجودة الخدمات لفائدة مستعملي الطريق، غير أن طرق إقليمية أخرى والتي قد لا تعرف حالة اكتظاظ الا انها تعتبر شريان حياة للعديد من المواطنين وانقطاعها أحيانا بسبب الفيضانات وغياب المنشآت الفنية يسبب كوارث وأوضاع مأساوية للساكنة يؤثر سلبا على حياة واقتصاد المنطقة.

السيد الوزير المحترم؛

بالنسبة للطرق بالعالم القروي هناك مجهودا استثنائيا بذل لتقليص الفوارق المجالية، حيث تمت برمجة 22 ألف كيلومتر في الطرق القروية، وتم إنجاز 21.7000 كيلومتر منها خلال السنوات الماضية بتكلفة إجمالية بلغت 36 مليارا ففي مجال التأهيل، تم الاشتغال، ولأول مرة، تخصيص ميزانية خاصة لصيانة الطرق القروية، وهذه مبادرة حميدة نثمنها ونتمنى أن تستمر.

فقط نخشى أن تتحول عملية الصيانة في بعض الأقاليم إلى برامج سياسية لا تراعي التوزيع العادل للمشاريع بين الجماعات القروية الأكثر تضررا.

إننا نثمن التدابير المتخذة بخصوص إشكال ضعف الآليات بالنسبة للجماعات الترابية، حيث تم إرجاع "وحدات التدخل السريع" التي كانت في الماضي، وأصبحت كل جهة تتضمن وحدة. غير اننا نوصي بإعطاء الأهمية في إطار الجيل الجديد للتأهيل الترابي والبرامج المندمجة،

للطرق التي تؤدي للمدارس والمستوصفات وكذلك الطرق ذات الصبغة السياحية والاقتصادية.

السيد الوزير المحترم؛

أما فيما يخص البنية التحتية المائية للمملكة، فلا يمكن أن يجادل أحد في الجهود غير المسبوقة التي قامت بها هذه الحكومة في هذا المجال والذي كان بالأمس القريب من باب الخيال أو المستحيل من قبيل الطرق السيارة للماء لنقله من حوض إلى آخر، بل من إقليم وجهة إلى أخرى حتى تحقق اليوم وجنب مدنا وجهات من العطش بعد سنوات الجفاف التي لا زلنا نعيشها، كما أن هذه الولاية الحكومية الحالية من المقرر ان تشهد إنجاز وإطلاق 155 سداً جديداً، وهو ما يوازي إجمالي ما تم بناؤه منذ استقلال المغرب عام 1956.

فبلادنا قد أنجزت 150 سدا منذ استقلاله، ليضيف اليوم 155 سدا إضافياً ضمن برنامج وطني واسع النطاق. وتتوزع هذه السدود الجديدة بين 40 سداً تم إنجازها بالفعل، و80 سداً آخر في طور الإنجاز، بالإضافة إلى عدد من المشاريع المبرمجة التي سيتم إطلاقها قريباً.

هذه المنشآت المائية تلعب دورا في ضمان الأمن المائي للمواطنين، حيث ستساهم بشكل فعال في توفير المياه الصالحة للشرب، ودعم الفلاحة عبر مياه السقي، فضلاً عن حماية الساكنة والممتلكات من مخاطر الفيضانات.

غير أن إشكالية التوحل السيد الوزير تقف عائقا امام السعة التخزينية لهذه السدود، مما يتطلب إيجاد حلول عاجلة ومستدامة للحد من تداعيات هذا التوحل.

وبخصوص الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، والتي مكنت من رفع نسبة الولوج إلى الماء الشروب لفائدة حوالي 13.55 مليون نسمة بمختلف مناطق المملكة، هذا التقدم تحقق بفضل الاستثمارات الكبيرة التي رصدتها السلطات العمومية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتنفيذ هذا البرنامج الطموح، الرامي إلى تقليص الفوارق المجالية وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية.

السيد الوزير المحترم؛

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة، وإذ نثمن كل المجهودات التي أعطت نتائج مهمة، فإننا ندعو للمزيد من الاجتهاد والعمل حتى تكون بلادنا في مستوى التحديات والأوراش المقبلة، مع متمنياتنا لكم، السيد الوزير المحترم، بالتوفيق في أداء مهامكم.

رابعا: قطاعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

1- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

لا يفوتنا خلال هاته المناسبة، تسجيل إيجابية الحكومة في علاقتها مع المؤسسة التشريعية، فإذا كانت العلاقة تقوم على مبدأ فصل السلط، فإنها تؤسس، من جهة أخرى، للتعاون الذي تتم مأسسته عبر هذه الوزارة، بما يعزز التعاون التشريعي والرقابي، وتحسين آليات المساءلة.

السيد الوزير المحترم؛

لابد أن نسجل بكل اعتزاز الدينامية البرلمانية المتصاعدة في طرح الأسئلة سواء الكتابية منها أو الشفوية على الحكومة، حيث تم رصد ارتفاع ملحوظ في عدد الأسئلة المطروحة برسم السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحالية سواء الكتابية أم الشفوية، بحصيلة 8255 سؤالا كتابيا 70% منها مجاب عنها، وحوالي 2843 سؤالا شفهيا عاديا، منها 2091 سؤالا موجها من السادة والسيدات المستشارين بالغرفة الثانية و752 من النواب.

وحصل 980 سؤالا منها على جواب الحكومة، كان نصيب مجلس المستشارين 612 سؤالا مجابا عنه، وهذا يعكس بوضوح المكانة المتميزة لمجلسنا الموقر في عملية الرقابة، وحرص مجلس المستشارين على الانخراط الكامل في تتبع ومراقبة عمل الحكومة وآثار سياساتها العمومية على المواطنين بشكل لافت مما يجعل دوره أساسيا في المؤسسة التشريعية ببلادنا.

ورغم ما نسجله من تجاوب الحكومة مع أسئلة البرلمانيين، بما يعزز جودة الرقابة والمساءلة، ويساهم أيضا في تحسين أداء السلطة التنفيذية، من خلال الرد السريع وتقديم المعلومات المطلوبة، لتمكين ممثلي الأمة من ممارسة مهامهم الرقابية بالفعالية والجودة المطلوبين. فإننا نسجل التفاوت في هذه العملية بين القطاعات الحكومية، حيث هناك قطاعات تتجاوب داخل الآجال الدستورية وهناك قطاعات لا تحترم هذا الآجال مع كامل الأسف، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلونها داخل الوزارة لحث الحكومة على الأجوبة في وقتها والحضور للبرلمان.

السيد الوزير المحترم؛

نثمن عدد التشريعات الصادرة عن البرلمان بمبادرة من الحكومة، غير أننا نشعر بنوع من الحيف في تعامل الحكومة مع مقترحات السيدات والسادة البرلمانيين، إما بالمبالغة في الرفض أو اللامبالاة في دراستها والقبول بها، رغم أنها تكون في صميم الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، لذلك لابد من نفس إيجابي من الحكومة أثناء تعاملها مع المبادرة التشريعية الصادرة عن البرلمان.

وفيما يتعلق بمشاريع القوانين الصادرة نهائيا عن البرلمان، فإننا ونحن نثمن عددها الكبير، فإن السؤال الذي يطرح حول مدى أهمية هذه القوانين حين تتأخر المراسيم اللازمة لتفعيلها؟

فلا معنى للقوانين دون صدور المراسيم التطبيقية لها، بل إن التأكيد على ضرورة إنجاز دراسات أثر معمقة على مشاريع النصوص التشريعية للتعرف على تأثيرها عند دخولها حيز التنفيذ، لضمان

جودتها، وتجنب الآثار السلبية المحتملة على الحقوق الأساسية للمواطنين، بما يعزز الأمن القانوني ببلادنا.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لا بد أن نؤكد على أهمية المجتمع المدني ودوره كشريك أساسي في التنمية والحكامة، حيث يقدم خدمات مختلفة من تأطير المواطنين ودفاع عن حقوقهم، بما يشجع المشاركة المدنية الفعالة، ويعزز الديمقراطية التشاركية.

فلا يخفى على أحد أن المواطنين المغاربة معروفون تاريخيا بقيم التضامن والتطوع المستلهمة من التقاليد المغربية الأصيلة، سواء من خلال المبادرات الفردية أو الجماعية التي يتم تقديمها، خصوصا في المناطق النائية والجبلية، حيث لازالت الكارثة الطبيعية لزلزال الحوز شاهدة على مظاهر التضامن والتآزر من المجتمع المدني المغربي، من تبرعات ومساعدات عينية، ومالية، وتكاثف للجهود في عمليات الإنقاذ والتكافل الاجتماعي من مختلف شرائح المجتمع المغربي، مما يؤكد تفرد المجتمع المغربي بهذه الخصائص منذ قرون.

وإذ نؤكد على التوجه العام للدولة، ونشيد بالمجهودات المبذولة من أجل دعم جمعيات المجتمع المدني، وتمكينها لتكون شريكا أساسيا في التنمية، من خلال العمل على ضمان استقلالية وتقوية النسيج الجمعوي، لتأهيله من أجل المشاركة بفعالية في التنمية الشاملة والمستدامة، ورغم أننا نسجل بإيجابية ارتفاعا مهما لدعم الجمعيات مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما يبرز مستوى الثقة العالي الذي تأسس بين الدولة والمجتمع المدني، انطلاقا من التزام كل طرف من جهته في تنفيذ التعاقد الذي تأسست عليه آليات التمويل للعمومي؛

فإننا ندعو إلى المزيد من الدعم للجمعيات وتتبعه ومراقبته بصرامة، حتى يحقق أهدافه الاجتماعية الخالصة، مع ضرورة مواجهة مجموعة من التحديات التي لازالت قائمة في مجال التمويل الذي يبقى محدودا، أمام ضعف الولوج إلى المعلومة المتعلقة بالدعم العمومي والإجراءات اللازمة للحصول عليه.

والمناسبة شرط كذلك، لتسليط الضوء على مجموعة من التحديات التي لازالت تعيق العمل الجمعوي، حيث لازالت العديد من الجمعيات تعاني من نقص حاد في الموارد البشرية والكفاءات المؤهلة، مما يؤثر على جودة الأداء والاستدامة، بالاعتماد على العمل غير المنظم وغير المبني على النتائج.

كما تعاني العديد من الجمعيات كذلك من نقص التجهيزات الأساسية لممارسة أنشطتها، بالإضافة إلى إشكالية عدم توفر المتطوعين بالعدد الكافي، وصعوبة إقناعهم بالاستمرار في العمل الجمعوي، مما يقتضي المزيد من العمل على تنمية ثقافة العمل التطوعي وروح المبادرة، عبر برامج ومبادرات وطنية ومحلية، من أجل مراكمة رصيد عددي مهم للشباب في العمل الجمعوي، من خلال تنمية المهارات وتعزيز الهوية والانتماء للوطن، وبالتالي بناء جيل متوازن قادر على المبادرة والمشاركة الفعالة في تنمية بلاده...

2- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

يطيب لنا في فريق الأصالة والمعاصرة، خلال هذه المناسبة السنوية، المتمثلة في مناقشة قانون المالية، أن نناقش اليوم مشروع الميزانية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2026. وفي هذا الإطار، فإننا نسجل بارتياح كبير المجهودات المبذولة على مستوى هذا القطاع، والتي جاءت في العرض المفصل الذي عرض أمامنا، الذي يبرز حجم الجهود المبذولة الذي تقوم بها المندوبية وفقا القانون لتطبيق العقوبات السالبة للحرية، والتدابير الأمنية والعقوبات البديلة.

وإننا لنعتبر هذه المسؤولية الجسيمة، تستحق كل التنويه بمجهودات أطر وموظفي إدارة السجون، التي تتجلى في العمل على ضمان التوازن بين العقوبة والتأهيل، بين الردع وإعادة الإدماج، عبر برامج تعليمية ومهنية لتطوير المهارات وزيادة فرص إدماج السجناء في العمل بعد الإفراج.

السيدات والسادة المحترمين؛

لا يمكن لنا سوى الإشادة بالجهود المبذولة على مستوى تنزيل استراتيجية المندوبية العامة لإدارة السجون من أجل تحسين تدبير هذا القطاع، في بعدها الاجتماعي والإنساني، من خلال ترجمة التوجيهات الملكية السامية التي تؤكد على أن العدالة لا تكتمل إلا بما توفره من كرامة إنسانية للساكنة السجنية، وهي الكرامة التي لا ينبغي بالمطلق أن تجردها الأحكام القضائية السالبة للحرية من السجناء.

هي جهود مقدرة في تفعيل شعار "أنسنة السجون" من خلال مجهودات تحسين ظروف الاعتقال والإيواء داخل المؤسسات السجنية رغم التحديات والإكراهات التي تفرضها ظاهرة اكتظاظ السجون في بلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

من منطلق أهمية التشريعات في إعادة النظر في فلسفة العقاب، نثمن عاليا قانون العقوبات البديلة الذي يعد من بين أهم الأوراش التشريعية ومحركا أساسيا لمراجعة منظومة العدالة الجنائية ببلادنا، لارتباطه المتين بمجال حقوق الإنسان وصيانة الحريات، ومواكبة التطور الحاصل على مستوى الأنظمة الجنائية المعاصرة.

فهذا القانون الذي دخل حيز التنفيذ في 22 غشت من السنة الجارية، لا زال في مراحله الجنينية الأولى، وبالتالي سيكون من الإجحاف في حق الأهداف المنتظرة منه، التسرع في التكهن بمحدودية نتائجه، حيث أن الأجل المعقول يعتبر مبدأ أساسي في القانون للحكم على نجاعة ونتائج أي نص قانوني. وعموما يعتبر هذا القانون جزءا مهما

من الاستراتيجية الوطنية لإصلاح المنظومة الجنائية في المغرب، والتي تتجلى أهدافها الكبرى في تحديث وتطوير المنظومة القانونية وانعكاسها بشكل مباشر على المعتقلين والوضع العام داخل السجون.

السيدات والسادة المحترمين؛

رغم النقاش الذي لا يزال قائما حول مدى كفاية العقوبات البديلة في معالجة إشكالية الاكتظاظ في المؤسسات السجنية، والدعوة إلى أهمية انخراط جميع الفاعلين سواء في مجال العدالة أو الفاعلين الحكوميين والمؤسساتيين كل من موقعه ووفق اختصاصاته في تنزيل قانون العقوبات البديلة، مع التقييم المستمر للنتائج، فإننا نسجل بإيجابية، تراجع عدد الساكنة السجنية في المغرب سنة2025، حيث كشفت معطيات رسمية عن تسجيل انخفاض في منسوب الاعتقال الاحتياطي بنسبة 30% من الساكنة السجنية خلال شهر ماي الماضي، وهو رقم لم يسبق تحقيقه خلال السنوات السابقة، رغم أن هذا التراجع العددي لا يعني القضاء على الاكتظاظ الذي لازال يشكل تحديا قائما في المؤسسات السجنية المغربية تحديا مؤرقا ومكلفا بسبب توسيع مجالات العقوبات والاعتقال الاحتياطي.

وهي مناسبة لنجدد في فريق الأصالة والمعاصرة إشادتنا بمجموع المستجدات التي تضمنها قانون المسطرة الجنائية، وخصوصا الإجراءات المتعلقة بترشيد الاعتقال الاحتياطي من خلال عقلنة اللجوء إليه كتدبير استثنائي بما يضمن عدم المس بقرينة البراءة، وهي الإجراءات التي ستساهم – لا محالة - مع دخول قانون المسطرة الجنائية حيز التنفيذ شهر دجنبر المقبل في تخفيض عدد الساكنة السجنية وبشكل ملموس في انتظار مشروع القانون الجنائي الجديد الذي – لا محالة - سيسهم في تخفيض عدد المعتقلين من خلال تقوية العدالة التصالحية وإفراغها من كثرة الملفات.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نظرا للأدوار المهمة والجسيمة لموظفي وموظفات إدارة السجون، وما يتحملون من مهام أمنية وإدارية وتنظيمية، تشمل ضمان أمن وسلامة المؤسسات السجنية، من خلال إدارة السجناء والإشراف على تنظيم حياتهم اليومية وتطبيق القوانين المنصوص على العمل بها في السجون، وكذلك أدوارهم المهمة في المساهمة في برامج إعادة الإدماج والمرافقة بعد الإفراج، فقد استقبلنا بارتياح كبير مراجعة النظام الأساسي لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، حيث تم إقرار نظام أساسي جديد لهذه الفئة من الموظفين، والذي صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 يناير 2025، وعرف مستجدات إيجابية في التعويضات المالية، مع إعادة النظر في نظام الترقي، بما يعمل على تحفيز الموظفين وتعزيز انتمائهم الوظيفي، والنهوض بأوضاعهم المادية والاجتماعية، مقابل ما يقومون به من مهام كبيرة وأعباء محفوفة بالمخاطر، من أجل مواكبة التحديات الجديدة خاصة بعد صدور القانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية وقانون العقوبات البديلة.

السيدات والسادة المحترمين؛

إذا كانت المؤسسات السجنية تلعب دورا مهما في تعزيز الأمن الإنساني داخل المجتمع، من خلال وظيفتها الزجرية والرادعة، بالنظر لدورها في تنفيذ العقوبات السالبة للحرية التي تصدر عن السلطات القضائية، فإنها بالموازاة مع ذلك تقوم بمجموعة من المهام الاجتماعية والتربوية التي تساهم في تقويم سلوك نزلاء السجون، وتأهيلهم للاندماج داخل المجتمع وعدم سقوطهم في متاهات الجريمة والإرهاب مرة أخرى.

من هذا المنطلق، لابد أن نشيد بالمجهودات المبذولة داخل السجون في مجال الرعاية الصحية والتعليم والتأهيل، حيث تم تسجيل ارتفاع في عدد المستفيدين من برامج التعليم بمختلف المستويات، كما نسجل بإيجابية كبيرة أيضا استفادة 94% من السجناء الأميين من برامج محو الأمية بمجموع 6284 سجين.

ولا تفوتنا الفرصة دون التنويه الكبير ببرنامج المصالحة والمراجعات الفكرية الهامة بالنسبة للمعتقلين في قضايا التطرف الديني والإرهاب.

وختاما إذ نسجل بإيجابية رفع عدد مناصب الشغل لفائدة المندوبية خلال المشروع بالمقارنة مع السنوات الماضية، فإنها تبقى غير كافية إذا ما نظرنا إلى الأعباء القديمة والجديدة التي طرحها قانون العقوبات البديلة على موظفي السجون، متمنين النظر من جديد في رفع الميزانية ومناصب الشغل بالنسبة لهذا القطاع الحيوي.

3- وزارة العدل:

بهذه المناسبة لا يسعنا سوى التعبير عن الاعتزاز والفخر الكبيرين بمناسبة الحدث الوطني التاريخي، الذي يقر ويدعم فيه المجتمع الدولي الحكم الذاتي على الأقاليم الصحراوية للمملكة تحت السيادة المغربية، والذي جاء تتويجا لمسار دبلوماسي رفيع المستوى بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، حيث يحق لنا اليوم كمغاربة أن نبتهج ونحتفل بهذا المنعطف التاريخي الذي يؤسس لمرحلة فاصلة في تاريخ المغرب. وبهذه المناسبة نهنئ جلالة الملك، نصره الله، بهذا الحدث الوطني الكبير، ونهنئ الشعب المغربي قاطبة بعيد الوحدة، عيد المغرب الموحد.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نناقش اليوم الميزانية الفرعية لوزارة العدل، ونحن ندخل السنة الخامسة من عمر الحكومة الحالية، وبالتالي لابد أن نتوقف قليلا، أمام هذه الدينامية المتتالية التي عاشها قطاع العدل والتي يحق لنا أن نفخر ونعتز بها، بل نعتبرها نموذجا يحتذى به في العمل الحكومي الناجح، دينامية حقيقية سواء على مستوى تحديث القوانين والمنظومة القضائية، أو على مستوى تطوير وتحديث البنية التحتية والارتقاء بأداء محاكم المملكة، أو التوجه نحو التحول الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية والبرامج المعلوماتية اللازمة للمحاكم،

طبعا دون الحديث عن التطور النوعي في مجال تكوين وتوظيف الموارد البشرية، وكذلك عن تعزيز التعاون الدولي في مجال العدالة.

السيد الوزير المحترم؛

إن الإشادة والتنويه بعملكم على رأس وزارة العدل، ليس من باب المجاملة المجانية أو من باب الثناء، بل من باب الشهادة عن حق في أدائكم، ومن ثم الاعتراف الصادق بالمجهودات المبذولة رفقة طاقمكم الإداري، والذي خلف نتائج ملموسة لا يجادل فيها حتى خصومكم فما بالنا بحلفائكم.

السيد الوزير المحترم؛

إن حصيلة وزارة العدل ناطقة بالمنجزات والإصلاحات المهمة منذ حلولكم على رأس الوزارة، ففي مجال الثورة التشريعية، نتوقف عند مجموعة من النصوص القانونية التي نهنئكم ونهنئ أنفسنا كبرلمانيين على شرف المساهمة في المصادقة عليها، والتي صدرت في الجريدة الرسمية، منها القانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي يكتسي أهمية بالغة ضمن الترسانة القانونية التي تمت مراجعتها، نظرا للدور الهام الذي يحققه في ضمان التوازن بين سلطة العقاب التي تحوزها الدولة وضمان حماية الحقوق والحريات للأفراد، إضافة إلى قانون العقوبات البديلة الذي دخل حيز التنفيذ في غشت 2025، والذي جعل من أهدافه الكبرى التخفيف من اكتظاظ المؤسسات السجنية، وتيسير إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع عبر عقوبات غير سالبة للحرية، حيث دافعتم بنفس حقوقي عالي على هذا النص القانوني والذي شكل ركيزة من ركائز السياسة الجنائية الحداثية، التي ترمي إلى تحقيق التوازن بين حق المجتمع في العدالة وإعادة إدماج الجانبين. ونؤكد، في فريق الأصالة والمعاصرة، أنه رغم البطء في التنفيذ الذي رافق النص، فسرعة التفعيل مستقبلا تبقى مطلبا مهما بما يدعم تشجيع التركيز على إصلاح الجاني بدلا من الاقتصار على العقاب، بما يعزز الثقة في العدالة.

السيد الوزير المحترم؛

لا يمكن المرور دون الحديث عن قانون المسطرة المدنية، الذي جاءت مراجعته بعد ما يعادل نصف قرن من صدور أول قانون، حيث يحسب لكم، فتح ورش المراجعة الشاملة لهذا القانون، استجابة للمعطيات الدستورية والتشريعية المستجدة، حيث تسلحتم بروح المسؤولية والشجاعة المعهودة فيكم عندما طرحتموه للنقاش بتشبثكم بمعالجة مظاهر الخلل التي أبانت عنها الممارسة القضائية وبمحاربة هدر زمن التقاضي بسبب التعقيدات والإجراءات والبطء في المساطر وتنفيذ الأحكام، مع اعتماد حلول تشريعية تراعي خصوصية المجتمع المغربي، ونحن ننتظر مشروعكم الجديد بعد قرار المحكمة الدستورية لإخراجه للوجود نهائيا.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نقف أمام حصيلة، لا يسعفنا الوقت لجردها بالكامل، حيث تناولنا هذه النصوص على سبيل الذكر لا الحصر، دون أن نغفل المجهودات الجبارة التي يشتغل بها هذا القطاع الحيوي والرئيسي في النسق الحكومي من أجل تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة في شموليته، انطلاقا من الشق المتعلق بالنصوص القانونية الاستراتيجية الأخرى التي تمت معالجتها والمصادقة عليها خلال الولاية التشريعية الحالية مثل قوانين السلطة القضائية والمعهد العالي للقضاء والخبراء القضائيين، السجون أو النصوص التي لازالت قيد المناقشة أو في مراحلها النهائية مثل قانون التراجمة وقانون حوادث السير وقانون الشيك وقانون الدفع بعدم الدستورية وقوانين المؤسسات الاجتماعية للعدالة وغيرها من القوانين التي تنتظر استكمال مسطرة المصادقة الحكومية كالقانون الجنائي وقانون المحاماة والعدول والموثقين، والتي نتمنى من الحكومة تملك الشجاعة السياسية في الإفراج عنها وجعلها في صلب الإصلاح البنيوي المتعلق بمنظومة العدالة.

حضرات السادة والسيدات؛

إن المجهودات المبذولة على مستوى رقمنة الإدارة القضائية أصبح المواطنين يقطفون ثمارها، من خلال الاستفادة من منصات إلكترونية مثل منصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين وبوابة إيداع طلبات العفو والإفراج المشروط، وكذلك تطبيقات طلب السجل العدلي وتطبيق(mahakim mobile) الذي يقدم خدمات قضائية آنية، والمنصة الرقمية للوثيقة العدلية، ومنصة التبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارات والمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى بوابات إلكترونية تقدم خدمات متنوعة مثل استقبال الشكايات والتفاعل معها، مما ساهم في تسريع وتيرة معالجة الملفات والطلبات وهذا له دور كبير في تحقيق عدالة ناجعة شفافة.

السيد الوزير المحترم؛

إن تحدي الموارد البشرية المؤهلة من الملفات التي اقتحمتموها بما تملكون من موارد مادية محدودة، وهي مناسبة للإشادة بمجهوداتكم في هذا المجال، حيث نسجل بارتياح كبير حرص وزارة العدل على تدعيم القطاع بالموارد البشرية المؤهلة، ونحييكم على مكسب النظام الأساسي لموظفي وزارة العدل الذي حقق الكثير من المطالب ظلت عالقة لسنوات، كما نحيي حرصكم خلال سنة 2025 على اعتماد المقاربة الاستباقية في تحديد التخصصات المطلوبة لتغطية حاجيات الوزارة من الموارد البشرية، بانفتاحكم على تخصصات مهنية تشمل مجالات تواكب التطور الرقمي كالإعلاميات وهندسة البرمجيات والشبكات، بما يساعد على تجاوز التحديات، وإرساء لبنات المحكمة الرقمية، كطموح أصبح واقعا بفضل المجهودات المبذولة.

وعلى مستوى البنية التحتية، فإننا نعبر عن اعتزازنا بالمجهودات

الكبيرة والمتمثلة في الارتقاء بفضاءات المحاكم والمباني الإدارية، سواء من خلال التشييد والبناء خلال سنة 2025 بمجموع 84 مشروع بمختلف الدوائر القضائية، وهو إنجاز لا يمكن إلا تثمينه والاعتزاز به، ونهنئكم، السيد الوزير المحترم، على المشاريع التي انتهت بها الأشغال وأصبحت جاهزة للتدشين والتي بلغت 18 مشروعا حاليا موزعة على تسع دوائر قضائية، برؤية تستحضر البعد الترابي والعدالة المجالية وحقوق المعتقلين.

وفي مجال تعزيز حقوق الطفولة، فإننا نعتز بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة لما ستلعبه من أدوار في مجال حماية الطفولة، من خلال الإجابة على مجموعة من الإشكاليات القانونية والعملية التي تواجه الحماية المؤسساتية للطفولة، وسد الفراغات التشريعية، بما سيحقق الحماية الناجعة للأطفال في وضعية صعبة ويضمن حقوقهم الإنسانية.

وختاما، السيد الوزير المحترم، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، الاعتزاز بالنتائج الجبارة الملموسة التي حققتموها داخل قطاع العدل، ونؤكد أنه خلال هذه السنة الحاسمة سنظل معبئين إلى جانبكم حتى كسب باقي المشاريع الهامة التي نأمل من الأمانة العامة للحكومة الإفراج عنها، حتى ندخل معكم التاريخ من بابه الواسع كأحد البرلمانيين المساهمين إلى جانبكم في ثورة إصلاحية حقيقية وغير مسبوقة عاشها قطاع العدالة في الولاية الحكومية الحالية، مع مطالبتنا وبإلحاح الحكومة برفع ميزانية هذا القطاع والمناصب المالية المرصودة له، كي يستطيع مواجهة التحديات والرهانات المطروحة على عدالة بلادنا ومحطة المونديال.

4- المجلس الوطني لحقوق الانسان:

يطيب لنا في فريق الأصالة والمعاصرة، خلال هذه المناسبة السنوية، المتمثلة في مناقشة قانون المالية، أن نستثمر الفرصة للتوقف عند جهود بلادنا في مجال ترسيخ حقوق الإنسان، من خلال الإصلاحات الدستورية والقانونية والتعاون مع الآليات الدولية، وهي جهود تشمل ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصادقة عليها، بالإضافة إلى جهود ترسيخ ثقافة الوعي الحقوقي لدى المواطنين وتعزيز مشاركتهم في الحياة الديمقراطية والمؤسسية.

السيد الرئيس المحترم؛

بداية، ونحن نتناول الوضع الحقوقي ببلادنا، لابد أن نشيد بالتطور الهائل الذي قطعته الحقوق السياسية والمدنية ببلادنا والتي احترامها سار ممنهجا وسارت بلادنا فيه نموذجا دوليا يحتذى به، ومن ثم فالنقص الحاصل يمكن تحديده في بعض الحقوق الاجتماعية التي لاتزال تتطلب الاجتهاد أكبر لتحقيقها على أرض الواقع، كالحق في الصحة الجيدة وفي تعليم جيد وفي الشغل وفي العدالة المجالية والاجتماعية وحقوق المرأة والطفل وغيرها.

وفي هذا الإطار، أي إطار تعزيز الحقوق الاجتماعية، لابد من التطرق إلى ورش مراجعة مدونة الأسرة كورش حقوقي اجتماعي كبير يهدف إلى تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، وتقوية الأسرة المغربية من خلال بلورة مقترحات تعديل في مبادرة تشريعية جديدة.

حيث نعتز بمضامين المذكرة التكميلية التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اللجنة المكلفة بصياغة مشروع مدونة الأسرة، وذلك مساهمة منه في إغناء هذا الورش الإصلاحي المجتمعي الذي يحظى بنقاش مجتمعي كبير وبمتابعة دولية مهمة.

كما أن قانون المسطرة المدنية وما جاء به من تعديلات، يمكن اعتباره ورشا حقوقيا أساسيا شهده المغرب، نظرا لتنظيمه للإجراءات القضائية المدنية، وإشرافه على إنفاذ القانون، بما يساهم في تحديث المنظومة القانونية المغربية، وتقديم حلول قضائية عادلة وفعالة في مواكبة تامة للتحولات الاجتماعية والرقمية وبما يضمن تعزيز حماية حقوق الأطراف المتنازعة، وضمان تطبيق العدالة بشكل عادل وسريع.

بالإضافة إلى قانون المسطرة الجنائية الذي يعتبر ورشا حقوقيا آخرا عرفه المغرب، حيث شهد عملية إصلاح مهمة تهدف إلى مواكبة تطورات حقوق الإنسان، بما يعكس التزام المغرب ببناء دولة الحق والقانون، عبر توفير ضمانات المحاكمة العادلة للمواطنين، وذلك من خلال تحديث الإجراءات الجنائية لتتوافق مع المعايير الدولية، وتحقيق عدالة جنائية ناجعة وفعالة.

السيدات والسادة المحترمين؛

ونحن نسجل بإيجابية كبيرة الجهود التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كهيئة دستورية مستقلة تعنى بحماية والنهوض بحقوق الإنسان وزيارة أماكن الاحتجاز والمؤسسات السجنية، وتلقي الشكاوى، فإننا نثمن العمل الذي يقوم به المجلس، لاسيما على مستوى تقديم مجموعة من المذكرات وتنظيم ورشات تكوينية للشباب لتعزيز معارفهم حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والتحديات الراهنة، وهي جهود امتدت كذلك إلى متابعة قضايا الشباب وحقوقهم، وكذلك المشاركة في النقاشات الدولية حول التغيرات المناخية والهجرة وغيرها من القضايا التي يكون المجلس حاضر بها.

السيدات والسادة المحترمين؛

نؤكد اعتزازنا في فريق الأصالة والمعاصرة، بالإصلاحات الدستورية والقانونية التي كرسها دستور 2011، من خلال التنصيص على الحريات الأساسية مثل الحق في الاجتماع والتظاهر السلمي، وكذلك تطوير الإطار التشريعي بما يضمن حماية الحقوق والنهوض بها، مع التأكيد على أن النتائج التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان لا يمكن إلا الاعتزاز بها، سواء في مجال حقوق المرأة والطفل أو التربية على حقوق الإنسان أو تحديث الترسانة القانونية أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية.

وختاما، وبالقدر الذي نثمن فيه عاليا العمل الكبير الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الانسان فيما يختص فيه، فإننا ندعوه للتواصل أكثر مع الرأي العام حول هذا العمل الجبار الذي يقوم به، وكذلك إلى توسيع أكثر لتمثيليته في الجهات والأقاليم وإلى التدخل الفوري في عدد من القضايا وشهات الانتهاكات التي تطرأ أحيانا أو التي تنتشر صورها في وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم عليه إبداء رأيه فيها بسرعة معقولة كي نحد من الانزلاقات في النقاش داخل وسائل التواصل الاجتماعي الذي يزيغ عن أهدافه في كثير من الأحيان.

5- المحاكم المالية:

إن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم سنة 2026 هي مناسبة نؤكد من خلالها اعتزازنا بالجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات في مجال تعزيز وترشيد تدبير الموارد المالية العمومية، وكذلك في جانب مكافحة الجرائم المالية، من خلال التدقيق في الحسابات العمومية وإحالة التقارير ذات الصلة، حيث أن القضاء المالي هو صمام الأمان في منظومة تخليق الحياة العامة، بما يعيد الاعتبار للعدالة.

ومن هذا المنطلق، لا بد أن نشيد بعمل قضاة وموظفي المحاكم المالية، لما يبذلونه من جهود من أجل نشر ثقافة ترشيد تدبير المال العام وكذلك محاربة الجرائم المالية، التي هي ليست مجرد خروقات قانونية، بل تمتد خطورتها إلى جريمة الاعتداء على ثقة المواطنين في مؤسسات بلادهم.

السيد الرئيس المحترم؛

وإذ نؤكد على الدور المهم والأساسي الذي يلعبه المجلس الأعلى للحسابات في تخليق الحياة العامة، من خلال الرقابة على المالية العمومية، بما تمارسه هذه المؤسسة من رقابة عليا على تنفيذ قوانين المالية وتحقق من سلامة العمليات المالية للأجهزة العمومية، فإننا نثمن كذلك دورها الكبير في تقييم تدبير المؤسسات العمومية لشؤونها، مع تعزيز الشفافية والمحاسبة، بالعمل على نشر تقارير المجلس التي تعتبر وسيلة مهمة للتواصل مع الرأي العام، بما يعزز ربط المسؤولية بالمحاسبة، ومما يؤدي حتما إلى تعزيز ثقة المواطنين في النظام المالي والإداري لبلادهم.

السيدات والسادة المحترمين؛

لا يمكن أن نؤسس لمغرب صاعد وعادل تفتخر به الأجيال القادمة، دون القطع مع ممارسات الفساد التي تعبث بالمالية العمومية، وتحول خيرات الوطن إلى غنائم، بدل أن تكون رافعة وركيزة لبناء مستقبل البلاد، وفي هذا الإطار نثمن الجهود العقلانية والمهنية التي يقوم بها المجلس في محاربة الفساد المبنية على تحليل المعطيات باحترافية وقانونية ورصد الخروقات بشكل محترف، بل إلى رصد التوصيات الهامة المساعدة على الإصلاح في الموضوع، مثل ما كشف عنه التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات والذي عرض أمام البرلمان في يناير 2025، حيث أكد مثلا وبوضوح أن المشكلة ليست في الموارد، بل في سوء تدبيرها وضعف الحكامة.

السيد الرئيس المحترم؛

بعيدا عن الشعارات الفايسبوكية المجانية في قضايا محاربة الفساد وحماية المال العام، فإننا نسجل اعتزازنا بالتنسيق المؤسساتي لحماية المال العام وتخليق الحياة العامة بين مؤسسات الدولة المعنية، حيث تكامل الأدوار الدستورية بين قضاة المحاكم المالية وقضاة العدالة، كما نعتز بعمل النيابة العامة على التنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية من أجل تأهيل القضاة العاملين بأقسام الجرائم المالية وتقوية قدراتهم المهنية عبر تنظيم دورات تكوينية متخصصة، مما يدفعنا إلى التأكيد على دور الموارد البشرية في المحاكم المالية بما تملكه من قدرات مهنية عالية، في دعم الأداء الفعال لهاته المحاكم.

وفي هذا الإطار، فإننا ندعم مطلب توفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة للقضاة المحاكم المالية من أجل مواكبة التشريعات المالية والمحاسبية وتقنيات الرقابة، مع تطوير مهاراتهم في مجال التدقيق المالي والإداري لتحسين عملية تقييم الهياكل الداخلية للمؤسسات، مع تأكيدنا مرة أخرى وبإلحاح على ضرورة ضمان تعزيز المجلس الأعلى للحسابات بالموارد البشرية اللازمة والكافية وفي مختلف التخصصات، قصد القيام بمهامها على النحو المطلوب، ولكي تتناسب مع المهام المتزايدة والمتنوعة للمجلس، والتي تتمثل في التوسع في مراقبة الجماعات المحلية ومراقبة قطاعات حيوية أخرى كبرامج التنمية والمجالات المتعلقة بالصحة، بالإضافة إلى التدقيق في حسابات الأحزاب السياسية ونفقاتها وفي التصريحات بالممتلكات وغيرها من المجالات.

6- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2026. مناسبة نغتنمها للتنويه بالجهود المبذولة في مجال الاتصالات الرقمية، حيث دخل المغرب عصرا رقميا جديدا بإطلاق شبكة الجيل الخامس 5G بشكل رسمي الجمعة الماضية في المرحلة الأولى على أن يتم الانتقال التدريجي إلى باقي المناطق، حيث ينتظر أن يفتح هذا الحدث آفاقا جديدة أمام الشباب المطورين والبرمجيين المغاربة، لاستثمار أفكارهم وطموحاتهم في مجال الرقميات وتحويلها إلى ابتكارات تخدم قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والنقل والسياحة الذكية، وبالتالي الانتقال من مرحلة الاستهلاك الرقمي، إلى مرحلة الإنتاج والابتكار التكنولوجي.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

بقدر ما يمثل إطلاق شبكة الجيل الخامس بالمغرب، خطوة مهمة في مسار التحول الرقمي والتطور التكنولوجي، بقدر ما يطرح سؤال العدالة المجالية وسؤال مغرب السرعتين الذي نبه إليه جلالة الملك

محمد السادس، نصره الله. وهنا نستحضر المفارقة بين استفادة المدن الكبرى والمراكز الحضرية من أحدث الخدمات، وبين صعوبة ولوج المناطق القروية والجبلية إلى شبكة الانترنيت ومقومات الاتصال الرقمي.

وهذا ما يدعونا في فريق الأصالة والمعاصرة إلى المطالبة بالمزيد من الجهود الحكومية للضغط على المتعهدين والفاعلين الخواص في قطاع الاتصالات من أجل تعميم خدمات الاتصال والانترنيت على كافة ربوع التراب الوطني وكافة المواطنات والمواطنين، بما يرسخ مبدأ المساواة في الاستفادة من الفرص المتاحة التي تقدمها الخدمات الرقمية، وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس تكريس الفوارق المجالية.

ولن تفوتنا الفرصة في هذه المناسبة دون التطرق إلى الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" كخطة تهدف إلى رقمنة الخدمات العامة وتنمية الاقتصاد الرقمي ودعم الشركات الناشئة وتعزيز الخدمات في المملكة المغربية، من أجل تعزيز السيادة الرقمية واللحاق بركب الذكاء الاصطناعي، لنقف عند أهم النتائج المتوخاة من هذه الخطة الوطنية التي عملت الحكومة على توفير الدعم المالي لها بما قيمته 11 مليار درهم، من خلال الطموح إلى وصول 100 ألف موهبة رقمية في أفق 2030، بالاستعانة بمعسكرات التدريب المكثفة ومدارس البرمجة مع جذب المواهب الأجنبية، وكذلك وعود بتمكين المغرب من إمكانيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين والشركات، والطموح أيضا إلى بلوغ 3000 شركة رقمية ناشئة، ومواكبتها واستفادتها من مختلف الحاضنات المغربية، مع جلب حاضنات أجنبية ذات القيمة المضافة. وكذلك مساعدة هذه الشركات الناشئة على ولوج الأسواق الوطنية والدولة وتمكينها من تمويل شامل في مختلف مراحل نشاطها.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لعل أولى ثمار تعزيز المواهب الرقمية التي قطفناها هي أن مسالك الرقمنة بالجامعات العمومية المغربية شهدت إقبالا كبيرا من قبل الطلبة، كما تم اعتماد 393 مسلكا جامعيا في مجال الرقمنة من بينها 183 مسلكا جديدا، وهذا ما سيرسم معالم تحول بنيوي في الأداء الإداري المغربي، والذي يعد العنصر البشري عنصرا حاسما في إصلاح المرافق الخدماتية بالابتعاد عن النموذج التقليدي بتفعيل الرقمنة والارتقاء بجودة الخدمات.

كما حقق قطاع الشركات الناشئة تطورا ملحوظا حيث ارتفع حجم التمويل، مع نمو ظاهر في قطاعات التكنولوجيا المالية والخدمات اللوجيستيكية، والتكنولوجيا الزراعية، لكن لاتزال هناك تحديات تتعلق بالمنافسة الشرسة التي تواجه الشركات الناشئة في السوق، خاصة في المراحل الأولى وهو ما يستدعي المزيد من المواكبة والدعم، كما نسجل استمرار الفجوة بين الجنسين حيث أن نسبة التمويل الذي تحصل عليه الشركات التي تقودها نساء تبقى ضئيلة مقارنة بالشركات بقيادة رجالية، دون إغفال التحدي الثالث المتمثل في المساواة من الفرص في توزيع التمويل على نطاق جغرافي واسع، حيث يتركز التمويل في المدن الكبرى كالدار البيضاء في حين تعاني مدن أخرى من محدوديته.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نسجل بارتياح المجهودات المبذولة في قطاع ترحيل الخدمات، الذي يشهد نموا ملحوظا، حيث ارتفع إجمالي الصادرات إلى 26,2 سنة 2024 حسب إفادة مكتب الصرف مع تسجيل نمو بنسبة 3.5% في النصف الأول من سنة 2025. هذا القطاع الاستراتيجي الواعد والمهم في المغرب، من خلال قدرته على خلق فرص الشغل وجذب الاستثمار.

ولا يسعنا إلا الإشادة بمجهوداتكم السيدة الوزيرة المحترمة، في هذا المجال، وتثمين حصيلتكم المشرفة، من خلال الإجراءات التي حرصتم على اتخاذها من أجل تطوير التشغيل في قطاع ترحيل الخدمات وتصدير الرقمنة، وذلك بتوقيع اتفاقيات مع فاعلين دوليين، سيكون له الأثر الإيجابي في توفير الكثير من فرص الشغل في أفق 2030.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إننا في مجال إصلاح وتحديث الإدارة، نسجل بإيجابية في فريق الأصالة والمعاصرة السعي المتزايد من الوزارة لتبسيط المزيد من المساطر الإدارية، وتحسين كذلك الأنظمة الأساسية لعدد من القطاعات العمومية، وكذلك تحسين مستوى الحوار الاجتماعي القطاعي، وكذلك التعاون البناء مع باقي القطاعات الوزارية، من أجل تحديث الإدارة العمومية ورقمنتها وضمان تكامل الأنظمة الرقمية بينها، بتوحيد الجهود لتحسين خدمات المرفق العام المقدمة للمواطنين وكذلك المستثمرين.

حيث يعتبر التحول الرقمي عنصرا أساسيا في تحديث الإدارة العمومية وجعلها أكثر كفاءة، من خلال بناء الأنظمة الرقمية الموحدة لتسهيل تبادل المعلومات وتحسين جودة الخدمات، وهي مجهودات ملحوظة لقطاع الانتقال الرقمي المهم، والذي يلعب دور المنسق والمحفز لدعم باقي القطاعات العمومية في انتقاله من الأنظمة التقليدية إلى رحابة الأنظمة الرقمية من خلال مواصلة العمل على تعميم منصات رقمية تمكن المواطنين من الوصول إلى الخدمات العمومية الرقمية بسهولة ويسر وهي مسؤولية جميع القطاعات الحكومية وهو كذلك أمر ومطلب مستعجل للمواطنات والمواطنين وليس ترفا...

7- الأمانة العامة للحكومة:

نستهل هذه المداخلة أولا بالترحاب بكم السيد الوزير المحترم في هذا اللقاء الذي يجمعنا بكم كل سنة ورد التحية بمثلها لكم ولكل أفراد الطاقم المرافق لكم، كل واحد باسمه وصفته والاحترام الواجب لقدره، كما نود أن نشكركم على المجهودات المبذولة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، والتي جاءت مسطرة بكل تفصيل داخل طيات العرض التي

تقدمتم به أمام هذه اللجنة الموقرة.

السيد الوزير المحترم؛

عرفت سنة -2025 والتي تقترب من نهايتها- زخما تشريعيا مهما، حيث تمت المصادقة على مجموعة من النصوص القانونية المهمة جسدت التعاون الوثيق بين الحكومة والبرلمان، ومنها قوانين استراتيجية كبرى مثل قانون المسطرة الجنائية، نظرا لدوره المهم في التشريع المغربي وما يضمنه من توازن بين حق المجتمع في بسط سلطة العقاب وحق الفرد في حماية حريته من خلال ضمان المحاكمة العادلة، من خلال تعزيز حقوق الدفاع وحماية حقوق الضحايا، كما تكمن أهمية هذا القانون في أنه عرف أكبر عملية تعديل منذ إقراره في 2002 بتعديل أكثر من 420 مادة تهدف إلى تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع وتحديث الإجراءات القضائية.

السيد الأمين العام للحكومة المحترم؛

إن الزخم التشريعي الذي شهدته الولاية التشريعية الحالية في مختلف المجالات والقطاعات، يستحق كل التنويه والإشادة، حيث رافقت الأمانة العامة للحكومة هذا المد الإصلاحي التشريعي بتقديم المشورة القانونية، بصفتها الذاكرة القانونية للدولة والمستشار القانوني للحكومة، من هذا المنطلق، لابد أن نسجل بارتياح كبير المجهود التنسيقي للأمانة العامة للحكومة بين القطاعات الحكومية، لضمان تلك الأرضية المشتركة والنسق القانوني للنصوص التشريعية المقترحة، وكذلك نثمن الجهود المبذولة في مراجعة مسودات النصوص القانونية في مراحلها الأولى لضمان عدم وجود ازدواجية تشريعية، أو تعارض مع الدستور.

وفي سياق حديثنا عن دينامية النصوص التشريعية والتنظيمية، يجدر التذكير بأن الأمانة العامة للحكومة تضطلع بدور محوري ودقيق يستلزم كثيرا من التريث والتنسيق بين مختلف القطاعات. ولعل هذا الحرص على الجودة والدقة يفسر، في عدد من الحالات، المدد التي تستلزمها بعض مشاريع القوانين قبل الوصول إلى صيغتها النهائية.

ومع ذلك، لا يخفى أن عددا من المتابعين يطرحون أحيانا تساؤلات حول طول فترات الانتظار، مما يخلق انطباعا بوجود "بطء مؤسساتي".

ولربما أحيانا قد يكون التأخير ضرورة موضوعية لما تتطلبه مراجعة القوانين من دقة، ومن إجراءات ومساطر للتشاور، تستدعي في أغلبيتها تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات، غير أنه في لحظات أخرى يكون التأخر أكثر من اللازم.

السيد الوزير المحترم؛

انطلاقا من كل ما أتينا على ذكره، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة ارتياحنا للمستوى المتقدم للأمانة العامة للحكومة في مواكبتها للأوراش الإصلاحية الكبرى، والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها، وذلك بالخبرة الكبيرة التي راكمها أطر الأمانة العامة للحكومة، والدقة المكتسبة في مجال صناعة وصيانة النصوص التشريعية بتجويدها ومراجعتها.

وإن المؤشرات والأرقام التي تضمنها العرض الذي تفضلتم به السيد الأمين العام للحكومة المحترم، تؤكد المستوى المتقدم للقطاع الذي تشرفون عليه، في السهر على تناسق المنظومة القانونية الوطنية، وفي تنسيق العمل القانوني للحكومة.

ويستند هذا العمل القانوني للحكومة، للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مما يتطلب ترسانة قانونية محكمة وناجعة لاسيما في المجال الاجتماعي، حيث أكد جلالته في الكثير من المناسبات إلى توطيد أسس الدولة الاجتماعية من خلال تحسين ظروف عيش المواطنين، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، وإدماج الفئات الهشة كالشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة، والتي حددها مشروع قانون المالية لسنة 2026 في توطيد المكتسبات الاقتصادية وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية المجالية المندمجة ومواصلة ترسيخ الدولة الاجتماعية والدعم المباشر ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية، ولا يتأتى كل هذا إلا بترسانة قانونية محكمة الصياغة والتنزيل.

السيد الوزير المحترم؛

بقدر ما نؤكد على جودة القوانين، ونعتز بزخم الانتاج التشريعي خلال هذه الولاية الحكومية، بقدر ما نؤكد على اهمية وحيوية إرفاق مشاريع القوانين بدراسات الأثر التقييمية الكافية، حتى لا نجد أنفسنا أمام نصوص تشريعية تصطدم بصعوبة تطبيقها، وبالتالي أمام عدد كبير من القوانين صعبة التتبع.

كما نشاطركم الرأي السيد الأمين العام للحكومة المحترم، النظرة الاستشرافية حول أهمية الأثر التحويلي للقوانين الذي أكد عليه جلالة الملك، نصره الله، لحاجتنا اليوم إلى نصوص قانونية متكاملة ومتماسكة وذات جودة، ومصحوبة بنصوص تنظيمية تستجيب لتطلعات المواطنين، تفاديا للتضخم التشريعي، وحرصا على الانخراط في جهود المغرب الناشئ.

كما نسجل للأمانة العامة للحكومة، وهي تعرض معالم ميزانيتها لسنة 2026، أنها تقدم رؤية متقدمة تتوخى الارتقاء بفعالية ونجاعة أداءها، عبر مسارات متعددة ومتكاملة: رقمنة الخدمات والمساطر، تعزيز الحكامة داخل الطلبيات العمومية، تطوير القدرات القانونية والإدارية، وتحسين جودة إنتاج النصوص، وتيسير الولوج إليها. هذه الأبعاد، في مجموعها، تؤشر على إرادة مؤسساتية واضحة للانتقال من منطق التدبير التقليدي، إلى منطق الإدارة الذكية، المنفتحة، المؤسسة على المعرفة، وعلى التكنولوجيا، والقائمة على ترشيد الإنفاق ورفع منسوب الشفافية.

ولا يمكننا كذلك إلا ان تثمين الجهد الذي يبرز في تخصيص اعتمادات مهمة لتعزيز الموارد البشرية، وتطوير البنية الرقمية، وتحسين أدوات الاستشارة القانونية، إلى جانب توجيه واضح نحو عقلنة الطلبيات العمومية بما يدعم الثقة، ويقوي التنافسية، ويحسن نجاعة الإنفاق العمومي.

كما يحسب للأمانة العامة ربطها للرقمنة بتحسين مقروئية النصوص القانونية، وتجويد إنتاجها، وهو -في نظرنا - بعد جوهري له أثر مباشر على جودة التشريع، وعلى مسار الإصلاح الإداري برمته.

غير ان إرادة الانخراط في مسار التحديث والرقمنة - في اعتقادنا - سيرورة معقدة تتطلب جاهزية بشرية وتقنية وقانونية. ورصد اعتمادات مهمة لوحدها لا تكفي لضمان تحول هذه الروية الطموحة إلى إثر فعلي وملموس

بل يظل من الضروري التأكيد على اهمية العمل على توجيه جهود الرقمنة نحو تبسيط المساطر وتحسين جودة الخدمات مع قياس أثرها بشكل دوري، وتقوية التكوين المستمر للموارد البشرية لضمان استعمال فعال للمنصات الرقمية، حرصا على ان لا تتحول الأنظمة الرقمية إلى أدوات غير مستغلة، فنجاعة الرقمنة مرهونة بقدرة الموظف على استعمالها.

كما ان مسالة تحقيق تعزيز حكامة وشفافية الطلبيات العمومية تتطلب مقاربة تعتمد منظومة موشرات دقيقة، ومعلنة للتقييم وذلك من اجل تفادي اعادة انتاج الإشكالات التقليدية في قالب رقمي.

كما ان الأمر يتطلب ايضا وضع إطار محكم للأمن المعلوماتي لحماية المعطيات، بحكم حساسية البيانات المتداولة

وضمانا لان تسفر استثمارات الرقمنة عن تبسيط المساطر وتخفيف الكلفة الزمنية، وتيسير الولوج إلى الخدمات فإنه لا بد من ارساء اليات لقياس إثر هذه الرقمنة على الأداء الإداري

وتلكم، السيد الوزير، بعض مقترحاتنا نتقاسمها معكم في هذه المحطة السنوية الهامة ونعتبر بان التحدي اليوم ليس في الاستثمار في الأدوات وحدها، بل في الاستثمار في القدرة على تحويلها إلى قيمة مضافة مؤسسية.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص الشق المتعلق بالجمعيات ذات المنفعة العامة، فرغم تسجيل زيادة في عددها، وفي دعمها المالي وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بها، فلازال عددها محدودا داخل إجمالي عدد الجمعيات بالمغرب، كما لا زالت مجموعة من التحديات المطروحة أمامها تتعلق بمحدودية التمويل، وضعف الولوج إلى المعلومة، مما يعيق تحقيق أهداف الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني. وبالتالي يبقى طموحنا كبير من أجل تبسيط المساطر، والرفع العددي، من اجل تقوية المشاركة المدنية كحاجة مجتمعية، وتعزيزا لخيار الديموقراطية التشاركية.

وفي الختام، نؤكد تقديرنا للمجهود المبذول، وللخيارات الاستراتيجية التي تتضمنها ميزانية 2026، ونتطلع إلى أن يشكل هذا المسار لبنة جديدة في تعزيز الفعالية والحكامة والشفافية، وترسيخ ثقة المواطن في الإدارة من خلال تحديث آلياتها ورفع مستوى أدائها.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص الشق المتعلق بالجمعيات ذات المنفعة العامة، فرغم تسجيل زيادة في عددها، وفي دعمها المالي وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بها، فلازال عددها محدودا داخل إجمالي عدد الجمعيات بالمغرب، كما لا زالت مجموعة من التحديات المطروحة أمامها تتعلق بمحدودية التمويل، وضعف الولوج إلى المعلومة، مما يعيق تحقيق أهداف الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني. وبالتالي يبقى طموحنا كبير من أجل تبسيط المساطر، والرفع العددي، من اجل تقوية المشاركة المدنية كحاجة مجتمعية، وتعزيزا لخيار الديموقراطية التشاركية.

وفي الختام، نؤكد تقديرنا للمجهود المبذول، وللخيارات الاستراتيجية التي تتضمنها ميزانية 2026، ونتطلع إلى أن يشكل هذا المسار لبنة جديدة في تعزيز الفعالية والحكامة والشفافية، وترسيخ ثقة المواطن في الإدارة من خلال تحديث آلياتها ورفع مستوى أدائها.

خامسا، قطاعات لجنة القطاعات الإنتاجية:

1-وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

تشكل الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، من القطاعات المهمة في الحياة المعيشية اليومية لعموم المواطنين. حيث يمثل هذا القطاع ركيزة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام التي تقارب 12%، والتشغيل بنسبة تقارب ثلث مناصب الشغل. وذلك من خلال دينامية قوية تضع هذا القطاع الاستراتيجي بكل مكوناته في قلب أهداف التنمية المجالية المستدامة.

ويأتي هذا النقاش في ظل استمرار تداعيات الجفاف وندرة المياه، الناتجة عن التحولات المناخية العميقة التي تعرفها بلادنا في السنوات الاخيرة، والتي انعكست بوضوح على تراجع معدلات التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة في مختلف الجهات. إذ أصبحت إشكالية الماء تتصدر اليوم قائمة التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، ليس فقط كمعطى بيئي ظرفي، بل كواقع استراتيجي يفرض إعادة النظر في النموذج الفلاحي المعتمد.

فالتغيرات المناخية المتسارعة لم تعمل فقط على تقليص حجم

المياه السطحية والباطنية، بل أدت كذلك إلى تقليص المساحات الصالحة لإقامة السدود الكبرى، وهي مشاريع كانت لسنوات طويلة العمود الفقري للسياسة المائية الوطنية.

السيد الوزير المحترم؛

إلى جانب هذا المعطى الطبيعي، هناك أيضا عوامل حكماتية وتدبيرية تساهم في تعميق الأزمة، كالاستعمال غير المعقلن للموارد المائية داخل بعض الأنشطة الفلاحية، والذي أدى في فترات سابقة إلى استنزاف الكثير من المياه، وخلق ضغطا إضافيا على جزء كبير من الفرشات الجوفية، بشكل أصبح يهدد التوازن البيئي والقدرة الإنتاجية للقطاع مستقبلا.

وهو ما يفرض اليوم ضرورة مضاعفة الجهود لمواجهة تداعيات هذه الوضعية المناخية التي يبدو أنها مرشحة للاستمرار في السنوات المقبلة، بما تحمله من انعكاسات مباشرة على منظومتنا الغذائية وعلى استقرار الأسعار داخل الأسواق الوطنية. إذ كلما تراجعت الموارد المائية واشتد الجفاف، وجدنا أنفسنا أمام ارتفاع ملحوظ في أسعار عدد من المواد الأساسية، وهو ما ينعكس بشكل واضح على القدرة الشرائية للأسر المغربية، خاصة الفئات الهشة التي يرتبط معيشها اليومي بشكل مباشر بالموسم الفلاحي.

ومن هذا المنطلق، يصبح تشجيع الفلاحة المعيشية خيارا مهما لا غنى عنه، لما لها من دور محوري في تعزيز أمننا الغذائي، وتخفيف الضغط على المواد المستوردة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجات أساسية. فالفلاحة المعيشية ليست نشاطا بديلا أو ثانويا، بل هي صمام أمان غذائي واجتماعي لآلاف الأسر القروية، ومكون أساسي في التوازن المجالي والاستقرار الاجتماعي.

إذ رغم كل الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة، وعلى رأسها الدينامية التي أحدثتها الاستراتيجية الوطنية "الجيل الأخضر"، والتي نجحت في عصرنة جزء مهم من القطاع، إلا أن الواقع يكشف أن هذه الاستراتيجية ما تزال تعاني من بعض المحدوديات التي تحتاج إلى معالجة دقيقة وتقييم موضوعي. ونحن على يقين أنكم قادرون، بما تتوفرون عليه من رؤية وتخطيط، على تجاوز هذه الاختلالات، وجعل الفلاحة الوطنية أكثر قدرة على الصمود، وأكثر مساهمة في التسريع بالتنمية المجالية ببلادنا.

السيد الوزير المحترم؛

هل قدر الفلاحين، لاسيما الصغار منهم، هو المواجهة بصدر عار مع الشناقة والوسطاء؟ إذ عانوا سابقا بشكل كبير مع السماسرة والوسطاء والشناقة الذين اعترضوا طريق العلف المدعم وتمكنوا مع الأسف من اختراق مصالحكم الإقليمية والظفر بالحصة الأسد من الأعلاف المدعمة التي يعيدون لها التغليف ويبيعونها في الأسواق السوداء، واليوم السيد الوزير المحترم ابتهجنا لتحويل الدعم مباشرة لجيوب الفلاحين في عملية استحسنها الكل انطلقت بداية الشهر الجاري، ولكن مرة أخرى الشناقة دخلوا على الخط وشرعوا في رفع مهول في أثمان الشعير "والنخالة" والأعلاف المركبة، هل قدرنا في هذا البلد السعيد هو العيش تحت رحمة الشناقة؟ هل نسلم نهائيا بأن الشناقة باتوا دولة داخل الدولة؟

السيد الوزير المحترم؛

إن قطاع الصيد البحري يعد من بين الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، فهو ليس مجرد نشاط مهني فقط، بل يشكل أحد القطاعات الأساسية المنتجة للثروة، كما أنه مساهم أساسي في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، بقيمة مضافة تفوق 16 مليار درهم، بنسبة مساهمة 1% في الناتج الداخلي الخام.

كما أن هذا القطاع الحيوي يضطلع بدور محوري في توفير فرص الشغل، ويستقطب نسبة كبيرة من اليد العاملة الوطنية، حيث يشغل ما يفوق 250 ألف يد عاملة، موزعين على نحو ما يقارب 137ألف عامل بالبحر، وأكثر من 128 ألف يد عاملة باليابسة، مما يعكس الأهمية الكبرى لهذا النشاط في دعم المجتمعات الساحلية وتأمين سبل عيش آلاف الأسر، حيث نسجل بإيجابية المجهود المستمر في تطوير البنيات التحتية وتهيئة الموانئ وتجويد مسالك التسويق، بالإضافة إلى تحسين أدوات المراقبة ومحاربة الصيد غير القانوني، لكننا في المقابل ندعو إلى مزيد من الاهتمام بالمهنيين، خاصة الذين يشتغلون في الصيد التقليدي، حيث أن هذه الأرقام، رغم دلالتها الواضحة على حجم القطاع، لا تحجب حقيقة الظروف المعيشية والمهنية الصعبة للبحارة ومهنيي الموانئ.

وفي هذا الإطار، فإن الوزارة مطالبة بتكثيف الجهود لمواجهة التحديات المستمرة التي يعيشها قطاع الصيد البحري، خاصة في ظل التغيرات البيئية والمناخية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة السمكية وعلى استقرار الأسواق المحلية. بالإضافة إلى ارتفاع كلفة الإنتاج التي انعكست بشكل مباشر على أسعار الأسماك، وهو ما أثر بدوره على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى التوازن الاجتماعي للبحارة والمستثمرين في هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا السياق، أصبح تعزيز الصيد الساحلي والتقليدي أولوية استراتيجية، لما له من أثر مباشر على الاستقرار المعيشي لآلاف الاسر المغربية، كما يساهم في ضمان الأمن الغذائي ببلادنا. إذ يعد شريان اقتصادي واجتماعي بالنسبة للعديد من المناطق الساحلية، حيث يوفر فرص الشغل المباشر وغير المباشر، ويساهم في الحفاظ على التوازن الإيكولوجي للمناطق الساحلية، واستدامة الثروات البحرية، مما يتطلب معه التدخل الصارم للقطاع الحكومي الوصي من أجل فرض العدالة التنموية داخل القطاع، من أجل إنصاف البحارة الصغار وحمايتهم من الحيتان الكبيرة لاسيما التي تغولت سياسيا والتي

سيطرت والتهمت القطاع، وتستفرد بكل عائداته دون أن تضحي بجهد مادي او بأرواحها كما يفعل البحارة التقليديين، لذا وجب التحذير من الاحتقان الذي يتركه التغول داخل القطاع عوض التنمية والتضامن الذي من المفروض أن يطرحه.

وبالنسبة للتنمية القروية، نسجل بإيجابية العديد من المشاريع التي تهدف إلى فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية، بالعمل على توسيع مجموعة من الطرق والمسالك القروية لتسهيل تنقل الساكنة وربطها بالمراكز الحضرية، بالإضافة إلى توفير الماء الصالح للشرب بشكل أوسع، وهو عنصر أساسي لتحسين الظروف المعيشة وضمان الاستقرار بهذه المناطق. هذا بالإضافة إلى دعم التعاونيات النسائية والشبابية، كوسيلة لتمكين الفئات الأكثر هشاشة من ولوج الأنشطة الانتاجية، والمساهمة في خلق فرص شغل محلية وتعزيز روح المبادرة في العالم القروي، ثم العمل على تقوية البنية التحتية للطرق عبر الصندوق الذي تشرفون عليه والذي سلفكم حوله إلى خدمة جماعات محددة دون أخرى، غير أن هذه المجهودات، بالرغم من أهميتها، مازالت في حاجة إلى استثمارات أعمق وأشمل في مجالات حيوية أخرى، من أجل كسب تحدي التشغيل القروي المستدام. فالاعتماد على الفلاحة وحدها لا يكفي لاستيعاب طموحات الشباب، ولا يحد من ظاهرة الهجرة الداخلية، التي تهدد التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمناطق القروية.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بالمياه والغابات، لا يخفى عليكم أن بلادنا تعيش منذ سنوات تحديات مناخية صعبة، بفعل الجفاف وتراجع التساقطات وارتفاع الطلب على الموارد الطبيعية.

لكنه رغم هذه الظروف، نسجل بكل موضوعية الجهود الملموسة التي تبذلها وزارتكم من أجل الحفاظ على الثروة الغابوية، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله. رغم ما تطرحه الغابة من إشكالات واقعية لعدد من المواطنين في عدد من المناطق المجاورة للغابات...

2- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يعد قطاع السياحة والصناعة التقليدية من الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، ومن المحركات البارزة للتنمية الاجتماعية والجهوية، إذ لا يقتصر دوره فقط على كونه مصدرا للعملة الصعبة أو مجالا لجذب الاستثمارات الخارجية فحسب، بل يشكل في جوهره رافعة حقيقية لتشغيل الشباب، وإنعاش الاقتصاد المحلي، وإبراز الصورة الحضارية لبلادنا.

لقد شهد قطاع السياحة خلال السنوات الأربع الأخيرة دينامية ملحوظة بفضل المجهودات الحكومية والمهنية المبذولة، مكنت من تحقيق نتائج باهرة، ساهمت فيها بشكل أساسي المقومات السياحية الاستثنائية والمتنوعة التي تتميز بها بلادنا، خاصة الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وما تتوفر من مؤهلات طبيعية وثقافية، من سواحل الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط إلى قمم الأطلس، ومن الواحات والصحاري إلى المدن العريقة الغنية بالموروث الثقافي والحضاري.

غير أن هذه النجاحات، مهما كانت مشرفة، والتي ساهم فيها بشكل كبير عودة الجالية المغربية بقوة إلى بلادنا، لا ينبغي أن تكون الشجرة التي تخفي مجموعة من الاختلالات البنيوية التي ما تزال تعيق تطور السياحة الوطنية بالشكل الذي نطمح إليه جميعا.

فمن الواضح السيدة الوزيرة المحترمة، أن جزءا كبيرا من الجهود ما زال يتركز على الوجهات السياحية التقليدية الكبرى مثل مراكش وأكادير وفاس وطنجة، بينما تبقى مناطق أخرى .لا تقل جمالية وغنى وتنوعا، في حالة انتظار دائم. كالسياحة الجبلية، والقروية، والواحاتية والصحراوية على سبيل المثال، إذ لا تحظ بعد بما تستحقه من اهتمام واستثمار، سواء على مستوى البنية التحتية أو على مستوى الترويج والتأطير المهني.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن بلادنا تمتلك كل المقومات لتصبح وجهة سياحية عالمية رائدة، من موقع جغرافي استراتيجي، واستقرار سياسي وأمني، بالإضافة إلى التنوع الطبيعي وثقافي متميز، وشعب مضياف بطبعه. ما ينقصنا اليوم هو الوقوف على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الهيكلية للبنية التحتية السياحية، وضمان العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، واعتماد رؤية تشاركية بين الوزارة والجهات والقطاع الخاص والمجتمع المحلي. أي أننا في حاجة إلى سياحة يكون لها وقع على الإنسان قبل المكان، وتعيد الحياة إلى القرى الجبلية والواحاتية، وتوفر للشباب فرصا حقيقية للعيش الكريم في مناطقهم، وهو ما ينسجم مع الدعوات الملكية المتكررة من أجل العدالة المجالية والتنموية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

تعد إشكالية البنية التحتية السياحية أكبر التحديات التي تواجهنا اليوم. فما الجدوى من امتلاك مناطق طبيعية خلابة إذا كان الوصول إليها محفوفا بالمشاق؟ وما الفائدة من تراث معماري وإنساني غني إذا لم تؤهل المسالك والطرق والمرافق الضرورية لاحتضانه؟ كما أن ضعف الشبكة الطرقية الهشة للقرى الجبلية والمناطق الواحاتية والصحراوية يجعل عددا من هذه الوجهات خارج نطاق الجذب السياحي، رغم ما تزخر به من مؤهلات طبيعية خلابة. بالإضافة إلى نقص التجهيزات الأساسية، من ماء وكهرباء وصرف صحي واتصالات، في عدد من المناطق السياحية الواعدة، يحرمها من فرص استثمارية مهمة بإمكانها أن تغير وجهها الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

صحيح أن خارطة طريق السياحة للفترة 2023–2026 تعد إنجازا استراتيجيا، لأنها تحدد أهدافا واضحة فيما يخص رفع عدد السياح وزيادة الإيرادات وتحسين جودة الخدمات. إلا أن هذه الاستراتيجية تبقى رهينة بتوفير البنية التحتية الملائمة، إذ لا يمكن لأي برنامج ترويجي أو استثماري أن ينجح في غياب الأساس المادي الذي يضمن انسيابية الحركة ويعزز جاذبية الوجهات السياحية.

كما نود التأكيد على أن تطور السياحة ببلادنا يظل رهينا بتأهيل العنصر البشري والرفع من جودة الخدمات المقدمة. وهو ما يستوجب التكثيف من برامج التكوين المستمر، وتحسين الكفاءات اللغوية والتقنية، وتوفير ظروف عمل لائقة تشجع على الاستقرار وتحد من الخصاص المسجل في تخصصات معينة في بعض المدن. إضافة إلى الرقابة الصارمة من دخول الوسطاء والسماسرة بالقطاع وتشويهه بعمليات نصب يتم نشرها من مؤثرين عالميين داخل وسائل التواصل الاجتماعي تمس بشكل مباشرة بصورة المغرب وصورة سياحته وسمعة شعبه المضياف.

إذ لا يمكن أن نتحدث عن تطوير السياحة دون الحديث عن العنصر البشري الذي يشكل العمود الفقري لهذا القطاع. وفي هذا السياق، ندعو الحكومة إلى العمل على الرفع من عدد مؤسسات التكوين المتخصصة في السياحة والفندقة، خاصة في الجهات التي تعرف نموا ونهضة سياحية، مع تشجيع الشراكات والتشاور بين هذه المؤسسات والفاعلين الاقتصاديين لضمان ملاءمة حقيقية بين التكوين ومتطلبات سوق الشغل. إذ أنه بدون عنصر بشري مكون، يصعب على القطاع تحقيق أهدافه الاستراتيجية وجلب المزيد من الاستثمارات وتحسين جاذبية الوجهة السياحية المغربية.

ومن جهة أخرى، لابد من إعطاء أهمية أكبر لتطوير السياحة الداخلية لتصبح رافعة موازية للسياحة الدولية، وتشجيع المواطن المغربي على اكتشاف بلاده من خلال عروض سياحية مناسبة، وبأسعار في متناول الأسر.

وفيما يخص الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يشكل هذين القطاعين إحدى الركائز الأساسية والجوهرية للاقتصاد الوطني، ليس فقط بما يمثلانه من قيمة ثقافية وتراثية متجذرة في الهوية المغربية وفقط، بل أيضا لما يوفران من فرص الشغل المباشرة وغير المباشرة، وما يخلقان من دينامية اقتصادية محلية في عدد من المناطق، خاصة منها القروية والجبلية التي في حاجة للمزيد من المجهودات لمسايرة الإيقاع التنموي الذي تعرفه بلادنا. وهو ما يتطلب المزيد من الدعم لهذين القطاعين اللذان يلعبان دور الحارس للذاكرة الحية لتراثنا الوطني.

وانطلاقا من هذا الوعي، نود في فريق الأصالة والمعاصرة أن نثمن المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومة، في تنزيل توجيهات جلالة الملك نصره الله، للنهوض بهذين القطاعين، باعتبارهما يشكلان رافعة أساسية للتنمية المحلية والوطنية.

السيد كاتب الدولة المحترم؛

كما نعلم جميعا أن وضعية الحرفيين لا تزال دون مستوى التضحيات التي يقدمونها، ودون مستوى القيمة المضافة الثقافية والاقتصادية لهذا القطاع. فالصناعة التقليدية مكون أساسي من مكونات الهوية المغربية، باعتبارها ذاكرة وتاريخ تعطي لبلادنا مكانة عالمية. لذلك فهي في حاجة إلى برامج مستدامة بعيدة عن منطق المواسم الذي يظهر فقط عند المعارض والمناسبات، ويختفي بعدها الدعم والمواكبة.

السيد كاتب الدولة المحترم؛

مجموعة من الحرف مهدد بالانقراض، نعتقد أنها في حاجة إلى دعم كبير واستثنائي بمنح ملموسة، لتحفيز الشباب على الولوج إليها. شباب اليوم يعزفون عن هذه الحرف، ليس لأنها غير جذابة، بل بسبب هشاشة أوضاع العاملين فيها، وضعف أنظمة الحماية الاجتماعية بها، وضعف قنوات التسويق. حيث إن حماية هذا التراث الحرفي الغني ليست مجرد شعار، بل مسؤولية وطنية لحماية مهارات تنتقل من جيل إلى جيل.

إذ يجب تشجيع الابتكار داخل الحرف التقليدية، مع المحافظة على خصوصيتنا التراثية الأصيلة. فالعالم يتغير، والسوق أصبح تنافسيا، ولا بد من تطوير التصميم والإنتاج، دون التفريط في الروح الثقافية المغربية.

ونؤكد على ضرورة تعزيز التكوين والحماية الاجتماعية والتأهيل والتسويق، ووضع حلول عملية لإشكالية الأجور، لأن الصانع التقليدي اليوم يعيش هشاشة لا تتناسب مع القيمة المضافة لمنتوجه وخدماته.

وفيما يخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يشكل هذا القطاع في دول عديدة محركا أساسيا للتشغيل والإدماج الاقتصادي، في وقت لا يزال يعاني في بلادنا من ضعف تنزيل سياسات ميدانية بفعالية وبحس مقاولاتي واجتماعي حقيقي. فعدد من التعاونيات والجمعيات تتحول إلى كيانات ورقية لا تؤتي ثمارها، بسبب غياب الحكامة والتمويل والمواكبة.

حيث يشكل الولوج إلى التمويل والدعم المالي أكبر إشكال أمام تطور هذا القطاع، في غياب آليات مواكبة قبلية للمشاريع. وأي دعم بدون مواكبة محكوم عليه بالفشل. والعديد من المبادرات توقفت لأنها لم تتلق التوجيه والتأطير الضروريين.

كما نسجل استمرار الفوارق المجالية بشكل واضح في توزيع المشاريع والدعم. هناك مناطق شبه غائبة عن خريطة الاقتصاد التضامني، رغم

توفرها على موارد بشرية ومجالية وقطاعات صناعة تقليدية مهمة.

السيد كاتب الدولة المحترم؛

إن بلادنا تتوفر على ثروة بشرية وثقافية ضخمة، لكن هذه الثروة تحتاج إلى رؤية استراتيجية، وجرأة سياسية، وميثاق حقيقي لإنصاف الحرفيين والتعاونيات. للارتقاء بهذا القطاع إلى قطاع منتج، مقاوم للهشاشة وجاذب للشباب، ومنافس دوليا، لا مجرد قطاع ذا طبيعة اجتماعية موسمية خيرية...

3- وزارة الصناعة والتجارة:

يتواصل ورش الإصلاحات الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل بناء اقتصاد وطني قوي ومنتج، قادر على الاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية، وعلى خلق الثروة وفرص الشغل، وتحسين القدرة التنافسية لبلادنا.

في البداية أود أن أنوه بالعرض الذي تقدمتم به، والذي حمل في طياته مجموعة من الإنجازات الحكومية التي نفتخر بها، والتي تشكل تنزيل لالتزامات الحكومة في برنامجها الحكومي. والتي تم ترجمتها بالأرقام التي تؤكد النمو المستمر للقطاع، من خلال ارتفاع رقم المعاملات بنسبة 9%، ليصل إلى 898 مليار درهم. والصادرات بأكثر من 5%، 400 مليار درهم، حيث تجاوزت نسبة الاستثمار 30%، لتصل إلى 90 مليار درهم، إلى غير ذلك من التشغيل الذي عرف تحسنا بنسبة تقارب 5%، و240 مليار درهم كقيمة مضافة بنسبة أكثر من 11%.

السيد الوزير المحترم؛

إن هذا القطاع لايزال يعرف نموا متواصلا وقويا، إذ لا يمكن إنكار أن بلادنا حققت خلال السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في المجال الصناعي، جعل المغرب محطة ثقة للفاعلين الوطنيين والدوليين. حيث تم تحقيق إنجازات مهمة، بدءا من صناعة السيارات والطائرات، مرورا بالصناعات الميكانيكية الكهربائية وصولا إلى مشاريع التكنولوجية المبتكرة ذات البعد المستقبلي. ومع ذلك السيد الوزير المحترم، فإن سقف الطموح الذي يحمله المغاربة، وخاصة شباب الوطن، أكبر اليوم من أي وقت مضى.

لذلك نؤكد أن نجاح النموذج الصناعي الوطني يتطلب تسريع وتقوية مسار الانتقال من تصدير المواد الأولية إلى تصنيعها وتصديرها بعد تثمينها، لأن هذا هو الطريق لبناء سيادة صناعية حقيقية، وخلق الثروة.

وفي هذا السياق نؤكد، على الحاجة إلى تشجيع الرأسمال الوطني على الاستثمار في الصناعات المتطورة وذات القيمة التكنولوجية العالية.

كما نؤكد على العدالة المجالية في توزيع البنية التحتية المستقبلة للاستثمارات الصناعية، تساهم في تحسين مناخ الاعمال بجميع المناطق المغربية. وعندما نتحدث عن العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات الصناعية نعني بذلك تقريب المصانع والمقاولات الصغيرة والمتوسطة من المواطنات والمواطنين بجميع المناطق والقرى لاسيما النائية، من أجل خلق فرص الشغل داخل محيط المواطن، لا خارج مدينته وقريته. وأيضا خلق نسيج صناعي جهوي محلي يحرك الاقتصاد المحلي، ويحد من البطالة، ويمنح للجهات حقها في التنمية. لذلك لابد من دعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا التي تمثل أزيد من 95% من مجموع المقاولات، وضرورة تسهيل موارد دعمها ماديا، وكذلك مواكبتها ومصاحبتها لأن تقويتها واستمرار اشتغالها هو أساس بناء الاستقرار الاجتماعي المنشود.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص قطاع التجارة، فإنه كذلك يشكل أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، وفضاء حيويا مرتبط بشكل يومي ومستمر بحياة المواطن، وبالقدرة الشرائية للأسر وقدرتها على مواجهة تكاليف العيش، واستقرارها الاجتماعي.

ولا يمكننا إلا أن نشيد بالمنجزات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، والتي تظهر بالملموس أن هناك إرادة حقيقية لإعادة هيكلة القطاع والنهوض به، وتحسين تنافسيته، وتنظيم سلاسل التوزيع، وتسهيل حياة التاجر والمستهلك على حد سواء، إذ أنه على مستوى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع التجاري، نسجل بإيجابية المجهودات الهادفة إلى تحسين التوريد المحلي وتخفيف كلفة اقتناء السلع، من خلال استفادة أزيد من 35.000 تاجر من مراكز الشراء المشترك، وهو إجراء مهم مكن آلاف التجار من الولوج إلى سلع بأسعار أفضل وهوامش ربح معقولة، وخلق نموذجا أكثر تنظيما في عمليات التموين والتوزيع.

كما نحيي الجهود المبذولة في إطار رقمنة القطاع التجاري، وهي خطوة أساسية في تحديث الاقتصاد الوطني ومحاربة العشوائية والاحتكار. إذ تم إدماج 93.000 تاجر في المنظومة الرقمية، الأمر الذي سمح بربطهم بمنظومات أداء حديثة، وتمكينهم من تطوير معاملاتهم وفق الضوابط المالية والقانونية.

كما نسجل بإيجابية انخراط 483 تاجر في نظام التغطية الصحية، وهو مكسب اجتماعي مهم ينسجم مع التوجهات الملكية الهادفة إلى تعميم الحماية الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم؛

مع تأكيدنا على أهمية هذه المكتسبات، يبقى من الضروري أن نطرح وإياكم، بكل موضوعية، عددا من الإشكالات التي لا تزال تعيق القطاع التجاري، وتحد من أثر الإصلاحات على الواقع اليومي للتجار والمستهلكين. إذ أن العديد من الأسواق لا تزال تشتغل في ضعف شروط التنظيم والجودة والمراقبة، مما له من انعكاس سلبي على القدرة

الشرائية للمواطن، حيث يفتح المجال للمضاربة والاحتكار.

كما لا يزال جزء مهم من التجار الصغار والمتوسطين يعانون من المنافسة الشرسة ومن صعوبات الولوج إلى التمويل، وتعقيد المساطر والتهديد المستمر من المنافسة غير المتكافئة مع شبكات التوزيع الكبرى. وهنا أتحدث عن "مول الحانوت" الذي يعاني الأمرين مع المتاجر الكبرى التي تنتشر اليوم بشكل أسرع في كل درب وشارع. بالإضافة إلى أنه رغم جهود الرقمنة، ما تزال فئات واسعة من التجار خارج أي نظام حديث لتدبير معاملاتهم، بسبب نقص المواكبة وضعف التكوين والتأطير. هذا طبعا دون الحديث عن إغراق الأسواق الحضرية بمحلات تجارية غارقة في سلع خارجية لاسيما من الحلويات والمعلبات من السردين والمربى وغيرها ومن أدوات النظافة يتضح أن جودتها رديئة جدا انطلاقا من أثمنتها التي لا تتعدى خمسة دراهم، فهي لا تنافس التجارة الوطنية فحسب، بل تهدد صحة المواطنات والمواطنين كذلك...

4- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

تأتي مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم سنة 2026، في سياق خاص ومتميز، باعتبارها آخر سنة في عمر هذه الحكومة، وهو ما يمنح هذا النقاش بعدا تقييميا لحصيلة القطاع، واستشرافيا لما تبقى من تحديات وآفاق نتشاركها وإياكم، خصوصا هذا القطاع الاستراتيجي الذي يمس الأمن الطاقي والتنمية المستدامة، كعنصرين هامين في إرساء ركائز الدولة الاجتماعية، ومحركين أساسيين للتنمية الاقتصادية والمجالية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يسعنا في مستهل هذه المداخلة إلا التعبير عن اعتزازنا بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها وزارتكم في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، خاصة ما يتعلق بتنزيل جيل جديد من برامج التنمية الترابية التي تتوخى العدالة المجالية والاستدامة في المجال الطاقي، وهي مشاريع أصبحت اليوم واقعا ملموسا في عدة جهات، ولبنة أساسية في تنزيل النموذج التنموي.

كما نجدها مناسبة للإشادة بالمجهودات التي قمتم بها على رأس هذه الوزارة، حيث عملتم على تحيين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ووضعها كأساس مرجعي لتنزيل المشاريع البيئية والطاقية في أفق سنة 2035، في إطار مقاربة تشاركية وتوافقية، نراهن على استمرارها كقاعدة ثابتة في جميع مراحل تنزيلها.

كما ننوه بتبني بلادنا للنموذج الطاقي الذي يقوم على الاعتماد على الطاقات المتجددة، والابتكار في إنتاج الهيدروجين الأخضر، وتطوير الصناعة المغربية في هذا المجال. حيث أثبتت التحولات الدولية، أن هذا الاختيار لم يكن مجرد قرار تقني مرحلي، بل رؤية استراتيجية صائبة وذكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إذ استطاعت وزارتكم، وفي فترة وجيزة مقارنة بحجم الأوراش المفتوحة والتحديات المطروحة، أن تضع أساسا متينا لبناء مغرب طاقي جديد، مغرب يقطع تدريجيا مع التبعية الطاقية ويؤسس لنموذج سيادي يعتمد على موارده النظيفة والمتجددة. ولعل أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا الباب هو تنزيل جيل جديد من برامج التنمية الترابية ذات البعد الإيكولوجي، في انسجام تام مع التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك نصره الله، الذي يؤكد بوضوح وباستمرار على العدالة المجالية والتنمية المستدامة كأساس للعدالة الاجتماعية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لقد عرف القطاع خلال هذه الولاية الحكومية الحالية تحولا تنظيميا ومؤسساتيا مشرفا، سواء على مستوى الهيكلة الداخلية أو على مستوى الإطار التشريعي المواكب للانتقال الطاقي، إذ لمسنا بوضوح إرادة جادة في تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمار، من خلال تبسيط المساطر وتحيين النصوص القانونية وتوفير تحفيزات واضحة للمستثمرين، خاصة في مجال إنتاج الكهرباء، والطاقة النظيفة.

كما أثبتتم خلال توليكم زمام هذه الوزارة أن بلادنا لا تنظر إلى الطاقة كشأن اقتصادي فحسب، بل كرافعة استراتيجية للسيادة وللتنمية تعزز موقعنا الإقليمي والدولي، وخيار حضاري يقوم على حماية البيئة، بالانتقال نحو اقتصاد أخضر نظيف يحترم التزامات المملكة الدولية وأن الانتقال الطاقي ليس مجرد مشاريع، بل ثقافة مستقبلية قائمة على الاستهلاك الرشيد والاستدامة.

وقد أضحت نتائج هذه المجهودات واضحة وملموسة على أرض الواقع، حيث تمكننا من بلوغ نسبة 45% من الطاقة المنشأة من مصادر متجددة، مع طموح معلن وواضح لتجاوز عتبة 52% قبل متم سنة 2030. وهي مؤشرات لم تعد مجرد طموحات، بل تمت ترجمتها على أرض الواقع، من خلال 56 مشروع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى أزيد من ستين مشروعا آخر في طور الإنجاز أو التطوير، في إطار الوصول إلى هدف صفر كربون في أفق 2050.

كما أن هذا التوجه لا يهدف فقط للوصول إلى نسبة 52% من مزيج الكهرباء نظيفا بحلول 2030، بل إلى بناء اقتصاد قائم على النجاعة الطاقية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتقوية تنافسية المقاولات الوطنية، وتحسين العدالة المجالية عبر تزويد المناطق الصناعية ومحطات تحلية مياه البحر بطاقة نظيفة بتكلفة أقل.

كما عملت الوزارة على تعميم إجراءات النجاعة الطاقية وترشيد الاستهلاك داخل القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة، وعلى رأسها قطاع النقل والمباني، ثم الصناعة والفلاحة بالإضافة إلى الإنارة العمومية. وهي خطوات تعكس وعيا واضحا بأن الاستثمارات الكبرى لا تكفي وحدها، بل يجب أن ترافقها ثقافة عقلانية في الاستهلاك لضمان النجاعة والاستدامة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لقد ثبت بالملموس أن خيار بلادنا في الانتقال الطاقي، كان خيارا استراتيجيا، لم يهدف فقط إلى تأمين الاكتفاء الوطني فحسب، بل أصبح يروم إلى تثبيت مكانة المغرب في الأسواق الدولية الواعدة، بما فيها سوق الهيدروجين الأخضر الذي يعول عليه عالميا كوقود للمستقبل.

لذلك فإن الطريق ما يزال مفتوحا أمامنا، والفرص ما تزال واسعة، وثقتنا كبيرة أن بلادنا قادرة ليس فقط على ضمان سيادته الطاقية داخليا، بل أيضا على التموقع كمصنع ومصدر للطاقة النظيفة نحو العالم. وما تحقق إلى حدود اليوم، خير دليل على أن الانتقال الطاقي لم يعد مجرد شعار، بل أصبح سياسة دولة، وخيارا مجتمعيا.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يمكن أن ينكر أحدا جهود الوزارة في مجال التنمية المستدامة باعتبارها من التحديات المعاصرة التي تعيشها بلادنا، وجهودكم في تنزيل الشراكات الملموسة مع الجماعات الترابية، ونقول في هذا الإطار بأن قضية التنمية المستدامة والبيئة من التحديات الطارئة الكبرى التي تجاوزت المدن إلى القرى مما يفرض استراتيجية كبيرة بشراكات أفقية مع مختلف القطاعات والمؤسسات والمنتخبين للتغلب على هذا الإشكال الجديد...

سادسا، قطاعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

1- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

تأتي مناقشة ميزانية هذا القطاع في مرحلة تميزت بنزول شريحة مهمة من الشباب المغربي تحت عنوان جيل (Z) إلى الشارع بهدف إيصال رسالة مفادها أن المواطنين يريدون من المسؤولين والحكومة أن يصغوا إليهم، وأن يتعاملوا بجدية مع مطالبهم العادلة والمشروعة، ويفتحوا الباب للنقاش والحوار البناء والهادف.

ومن بين أهم المطالب التي رفعها هؤلاء الشباب، هو النهوض بقطاعي الصحة والتعليم، وتطويرهما بما يستجيب لمتطلبات وتطلعات الشباب المغربي بمختلف المناطق المغربية بما فيها العالم القروي والمناطق الجبلية النائية.

وهي في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة تبقى مطالب عادلة ومشروعة، طالما طالبنا بها أيضا داخل مجلس المستشارين.

وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نعبر عن اعتزازنا بالعناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد سادس، نصره الله، للقطاعات الاجتماعية، سواء من خلال خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، الذي قدم من خلاله توجهاته السامية للفاعلين السياسيين بمختلف مواقعهم مؤكدا على ضرورة تحقيق التنمية المحلية الملموسة وضمان العدالة المجالية باعتبارها خيارا استراتيجيا وكذا ضرورة للنهوض بالقطاعات الاجتماعية خاصة الصحة والتعليم، أو كذلك من خلال رئاسته حفظه الله للمجلس الوزاري الأخير الذي أكد على رفع ميزانية الصحة والتعليم بـ 140 مليار درهم، وهو ما ترجمته الحكومة خلال مشروع قانون المالية الحالي الذي رفع ميزانية التعليم إلى 97.1 مليار درهم أي بزيادة قدرت بـ 11.5 مليار درهم مقارنة بالسنة المالية السابقة، وهو إنجاز نراه بالغ الأهمية من شأن توظيفه بالطريقة الصحيحة أن يعالج جملة من الإشكالات التي يعانيها قطاع التعليم.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

كما جاء في البرنامج الحكومي، وفي مختلف قوانين المالية التي قدمتها الحكومة، تشكل خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، خطة استراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، تقوم على ثلاث محاور أساسية هي محور التلميذ ومحور الأستاذ ومحور المدرسة، لهذا فنحن أيضا خلال ما سيأتي من مداخلتنا سنناقش إنجازات الحكومة وفق نفس التقسيم.

ففي الشق المتعلق بمحور التلميذ، عرف الدخول المدرسي 2026-2025 إحداث أزيد من 2.500 قسم للتعليم الأولي، ليبلغ عدد الإجمالي لأقسام التعليم الأولي 34.624 قسم، وهو ما مكن من رفع عدد التلاميذ إلى حوالي 985.375 تلميذا، بزيادة قدرها 4.5% مقارنة بالسنة السابقة، منهم 663.000 في التعليم الأولي العمومي، أي ما يمثل67% من مجموع التلاميذ، وتجدر إلى الإشارة إلى أن التوزيع الجهوي لهذه الأقسام كان جد متوازن بحيث استجاب نوعا ما إلى متطلبات مختلف الأقاليم على امتداد التراب الوطني، وهي نقطة إيجابية جدا، تعكس حرص الحكومة على تمكين أبناء المغاربة بمختلف مناطق المغربية من تعليم جيد وذو جودة، في أفق تعميم التعليم الأولي مع العمل على تجويده أيضا.

وبخصوص النقطة المتعلقة بالدعم الاجتماعي، نسجل أيضا في فريق الأصالة والمعاصرة، أن الحكومة بدلت مجهودات كبيرة جدا في هذا الباب، بحيث سجلت نتائج جد إيجابية تمثلت في رفع عدد المستفيدين من الداخليات إلى 216.959 مستفيد، والمطاعم المدرسية إلى 80.245 مستفيد خلال السنة الدراسية 2026-2025؛ غير أننا لا نجد بدا من أن نلتمس من الحكومة بذل مجهودات أكبر علاقة بالدعم الاجتماعي لأننا لا زلنا بعيدين بعض الشيء عن تمكين جميع أبناء المغاربة المنحدرين من المناطق القروية والنائية من متابعة دراستهم في أحسن الظروف، خاصة بالنسبة للتعليم الإعدادي والثانوي التأهيلي.

السيد الوزير المحترم؛

على المستوى البيداغوجي، نسجل في فريق الأصالة والعاصرة بارتياح كبير نموذج "مدارس الريادة" لتحسين التعلمات الأساسية، والهادفة إلى تقليص الهدر المدرسي، وتعزيز تنمية التلاميذ، غير أن نموذج مدارس الريادة يعاني الكثير من الأعطاب منها التأخر الحاصل

في التوصل بالمطابيع وضعف المناهج وغيرها من المشاكل، مما يدفعنا للتأكيد مرة أخرى في فريق الأصالة والعاصرة على ضرورة إصلاح أعطابه قبل تعميمه ليشمل مختلف التراب الوطني وكذا جميع المدارس بالمستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

من المؤكد أن الاهتمام بالموارد البشرية على جميع المستويات، سواء من حيث التكوين والتكوين المستمر، أو من حيث ضمان الاستقرار المهني أو من حيث الرفع من الأجور والتحفيزات والمكافئات، يعد المدخل الأساسي للنهوض بأي قطاع وتطويره، خاصة قطاع التعليم، حيث يعتبر رجال ونساء التعليم الفاعل رقم واحد في بناء الأجيال وتكوينهم وتطور قدراتهم، فلا يمكن الحديث عن معالجة المنظومة التعلمية خارج الاهتمام برجال ونساء التعليم والاستجابة لمتطلباتهم.

وفي هذا السياق نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، من بينها توظيف 16.000 إطار، من بينهم 14.450 أستاذ، و1.550 إطار للدعم الإداري والبيداغوجي، بالإضافة إلى 344 منصبا مخصصا للأساتذة المبرزين، مع ترسيم جميع أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، الذين أصبحوا خاضعين للنظام الأساسي الخاص والموحد الجديد، يضمن لهم حقوقهم كاملة ويحقق لهم الاستقرار المهني؛ إضافة إلى إقدام الحكومة على منح مكافأة سنوية بقيمة 10.000 درهم، لمرة واحدة، لفائدة أطر المؤسسات التعليمية "مدارس الريادة" ابتداء من هذا الموسم الدراسي تجسيدا لرغبة الحكومة في تثمين الالتزام وتشجيع جودة التدبير التربوي والإداري. ورغم ذلك ندعو لتسوية بعض الملفات المطلبية العالقة وربط هذا الدعم بالنجاعة والمسؤولية في تدريس أبناء الشعب.

أما فيما يخص المحور الثالث المتعلق بالمدرسة، فإننا نثمن أيضا الإجراءات المتخذة المتمثلة في توسيع العرض التعليمي: من خلال إنشاء 169 مؤسسة جديدة، وكذا إنشاء 2.461 قسم دراسي جديد في إطار عملية توسيع المؤسسات التعليمية؛ مع تأهيل 1.443 مؤسسة تعليمية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية للمؤسسات التعليمية، وإنشاء مختبر رقمي بموجب اتفاقية شراكة استراتيجية مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ووزارة الاقتصاد والمالية، وصندوق الإيداع والتدبير؛ وغيرها من الإجراءات والتدابير التي نراها بالغة الأهمية وستمكن لا محالة من تعزيز البنية التحية للمدرسة العمومية وتمكينها من لعب أدوارها في توفير فضاء صحي ومناخ تعليمي جيد لتربية وتكوين النشأ الصاعد وبناء جيل مفعم بالروح الوطنية والعالية وقادر على قيادة مستقبل البلاد، غير أن ذلك لا يعفينا من الإشارة إلى الأعطاب الكثيرة التي تعيشها البنايات المدرسية لاسيما في العالم القروي حيث تفتقد في كثير من الأحيان للماء والمراحيض والتطهير السائل مما يهدد لاسيما الفتيات بالهدر المدرسي.

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارين؛

نأتي الآن إلى قطاع الرياضة، من المؤكد أن المغرب اليوم، بات يحتل مكانة مهمة ومتقدمة في المجال الرياضي وخاصة على مستوى كرة القدم، سواء من حيث النتائج التي تحققها المنتخبات الوطنية والفرق المغربية والتي جاءت تتويجا للمجهودات الكبيرة التي بدلها المغرب بقيادة جلالة الملك على مدى سنوات بهدف الرقي بكرة القدم المغربية، والتي ولله الحمد بدأت تعطي ثمارها، عبر تحقيق نتائج تاريخية كانت إلى سنوات مضت محض أحلام بالنسبة للمغرب، كان أخرها فوز المنتخب المغربي لأقل من 20 سنة بكأس العالم بالشيلي، في إنجاز تاريخي ينضاف إلى برونزية المنتخب الأولمبي بالألعاب الأولمبية بباريس، واحتلال المنتخب المغربي للرتبة الرابعة في كأس العالم الأخير قطر 2022، وكذا ما حققه المنتخب الوطني للسيدات، كل ذلك هو نتاج عمل كبير جدا وسياسة كروية ناجعة سارت عليها الجامعة الملكية المغربية منذ سنوات، وأعطت أكلها في مختلف المنافسات الكروية.

إن النتائج المهمة التي تحققها منتخبات بلادنا، يوازيها نجاحات رياضية أخرى، تتمثل في تألق بلادنا في تنظيم تظاهرات رياضية إفريقية وعالمية، الشيء الذي جعل بلادنا تحظى بثقة الجامعة الدولية لكرة القدم "فيفا" وتمنحنا شرف تنظيم كأس العالم 2030 بشكل مشترك مع الجارتين الأوروبيتين اسبانيا والبرتغال، لذا من الواجب علينا جميعا أن نكثف جهودنا كل من موقعه من أجل توفير جميع الشروط والظروف المواتية لإنجاح هذا الرهان الكبير.

ونتمنى منكم السيد الوزير العمل على تقديم كل الدعم لباقي الأصناف الرياضية الأخرى، وتوفير الإمكانيات الضرورية حتى تأخذ هي الأخرى نفس المسار الذي أخذت كرة القدم، مسار النجاحات والتألق...

2- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

نفتخر بالعرض القيم الذي قدمه السيد الوزير باللجنة المختصة، ونعتز غاية الاعتزاز بالمنجزات التي حققتموها على رأس القطاع الذي تدبرونه، ونثمن عاليا الدينامية المتجددة والتحول النوعي الذي شهده القطاع في عهدكم بفضل المجهودات التي تبدلونهم في تنفيذ السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز فرص الشغل والإدماج الاقتصادي في إطار مقاربة تشاركية وتشاورية تستند إلى الإنصات لمختلف الفاعلين على المستوى الترابي. وهنا نذكر بنجاحكم البين في تعزيز وتطوير الترسانة القانونية وفي مقدمتها القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، فهو كما تعلمون قانون غير عادي، حيث شكلت مناقشته لحظة سياسية وتاريخية بالغة الدلالة، إذ جاء بعد أكثر من 60 سنة من فراغ تشريعي في هذا المجال، وغياب لأي قانون ينظم العلاقة بين المشغل والعامل. وقد استطعتم السيد الوزير

المحترم، بفضل جرأتكم السياسية أن تخرجوه إلى حيز الوجود، بعد أن ظل قابعا برفوف البرلمان منذ سنة 2016.

السيد الوزير المحترم؛

لا يمكن إنكار حجم الجهود غير المسبوقة التي بذلتها الحكومة الحالية على مستوى الحوار الاجتماعي، والذي أصبح ممأسسا لأول مرة، حققت الشغيلة المغربية زيادات في الأجور غير مسبوقة شملت أجور جل الموظفين وتحسين التعويضات العائلية، كما همت تخفيضات من ضرائب أجور المتقاعدين بكلفة مالية مهمة، همت كذلك استمرار الحكومة الحالية في الوفاء بالتزامات الحكومات السابقة في مجال الحوار الاجتماعي. فنحن نعبر عن اعتزازنا بتنفيذ الحكومة لمخرجات الاتفاق الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2023، مما عزز السلم الاجتماعي وأعاد الثقة بين مختلف الأطراف الاجتماعية، في انسجام تام مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى جعل الحوار الاجتماعي ثقافة مؤسساتية دائمة.

وفي هذا السياق نثمن عالياً ما بذلتموه من جهد خلال هذه المحطة وما تبذلونه من جهد حاليا من خلال المشاورات الجارية حول مدونة الشغل أو عبر التفاوض بشأن الأنظمة الأساسية للعديد من الفئات.

لقد لمسنا منكم روح الانفتاح والاستعداد الدائم للإصغاء إلى مختلف المقترحات النقابية والمهنية، وهو يؤشر على وعي حكومي عميق بأهمية تحديث الترسانة القانونية المؤطرة لعلاقات الشغل، بما يضمن التوازن بين حقوق الأجراء واستقرار المقاولة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة مضامين حصيلة عملكم المعززة بالأرقام والمعطيات الدقيقة، سواء فيما يخص قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل، أو فيما يتعلق بمنظومة التكوين المهني.

فمن خلال عملكم لمسنا، السيد الوزير المحترم، رؤية شمولية ومنهجية متكاملة تعكس الجهود المبذولة لتفعيل السياسات العمومية في مجالات التشغيل والتكوين والإدماج الاقتصادي، وفق مقاربة تنموية منسجمة مع توجيهات جلالة الملك.

لقد أبرزتم بوضوح أن برامج الوزارة تمكنت من تحقيق مكاسب هامة، سواء على مستوى ارتفاع نسب الشغل المؤدى عنه، أو تزايد عدد الأجراء والمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو ارتفاع أعداد المستفيدين من البرامج النشيطة للتشغيل، ناهيك عن توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين المهني والخدمات الاجتماعية المرتبطة به، مع الحرص على ترسيخ العدالة المجالية في توزيع مؤسسات التكوين المهني عبر مختلف جهات المملكة.

كما أن إطلاق التكوين في نحو 80% من مدن المهن والكفاءات المنجزة، إلى جانب انطلاق التكوين في المعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض، يشكل خطوة رائدة في تنفيذ خارطة الطريق لتأهيل منظومة التكوين المهني.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نؤمن بأن إشكالية التشغيل مسألة معقدة ومركبة، وهي قضية أفقية تهم القطاعات الحكومية برمتها، بل تهم القطاعين العام والخاص على السواء، وأن عوامل هيكلية تشكل السبب الرئيسي وراء معدلات البطالة المرتفعة، لاسيما في صفوف الشباب، رغم تحسنها، وأن حلها يكمن في تقوية دينامية الاقتصاد الوطني بهدف إحداث مناصب شغل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل والحفاظ على مناصب الشغل المحدثة،

وفي هذا السياق؛ نثمن تنزيل منحة دعم التشغيل والتي تهدف إلى:

- تلبية حاجيات المقاولات من الموارد البشرية مع تقديم منح للتحفيز على التشغيل؛

- تعزيز حظوظ الإدماج داخل المقاولات لاسيما في صفوف غير حاملي الشواهد والديبلومات؛

- تعزيز التكوين الهادف إلى تحسين قابلية التشغيل

- المساهمة في تخفيف وطأة البطالة وكذلك التخفيف من تداعيات الجائحة على فئات اجتماعية متعددة؛

- تأطير المستفيدين داخل المقاولات بهدف تطوير المهارات والكفايات؛

ومن أجل بلوغ البرنامج أهدافه المتوخاة منه فلا يخامرنا أدنى شك في أنكم ستحرصون على:

- ضمان العدالة المجالية بين مختلف جهات المملكة؛

- تمكين المقاولات الصغيرة والناشئة والتعاونيات والجمعيات المتواجدة بالعالم القروي والجبلي من حصتها من هذا البرنامج؛

- الحرص على مبدأ المناصفة في الاستفادة من هذا البرنامج الطموح، والحرص التام على استفادة الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل الذين لا يتوفرون على ديبلومات وشواهد.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص قطاع التكوين المهني الذي يُعتبر العمود الفقري لأي سياسة تنموية شاملة، فقد تابَع فريقنا باهتمام كبير المجهودات الكبيرة التي تبذلها الوزارة من أجل تنفيذ خارطة الطريق الهادفة إلى تطوير التكوين المهني.

فالتقدم الحاصل في إنجاز مدن المهن والكفاءات، وإطلاق التكوين في 7 منها كما جاء في عرضكم وانتظار انطلاق التكوين في اثنين منها،

يمثل تحولا نوعيا في ربط التكوين بسوق الشغل، وتحقيق العدالة المجالية في الولوج إلى فرص التأهيل.

كما نثمن إطلاق برنامج التدرج المهني وبرنامج التأهيل، لما لهما من أثر مباشر في إدماج الشباب غير المتمدرسين والفئات الهشة، وتزويدهم بالمهارات الحياتية والرقمية والمهنية الكفيلة بتسهيل إدماجهم المهني.

وختاما، السيد الوزير، نؤكد لكم في فريق الأصالة والمعاصرة، على أن الشغل من مسؤولية جميع القطاعات التي يجب أن تتعاون معكم، لذلك نجدد دعمنا الدائم لكم ولبرامجكم الطموحة، ونشيد بكل ما تقومون به في سبيل النهوض بالتشغيل ومحاربة البطالة وخلق المقاولات ودعم والمتواجدة منها وتنويع عرض التكوين المهني المستمر وبالتدرج، وغيرها من الإجراءات الهامة تنزيلا للسياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

3- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

نشكر السيد الوزير على عرضه القيم ونثمن ما تفضلتم به من معطيات دقيقة في عرضكم أمام لجنتنا الموقرة، سواء بخصوص المنجزات المحققة أو الأوراش المستقبلية، وكذا مختلف التدابير والإصلاحات التي تباشرها وزارتكم، والتي تعكس جميعها إرادة حكومية واضحة في إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وإعادة الثقة في خدماتها.

وهذه مناسبة نثمن خلالها عاليا تدشين جلالة الملك محمد السادس نصره الله للمركب الاستشفائي الجامعي الدولي محمد السادس بالرباط، وإعطاء تعليمات جلالته لافتتاح المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بأكادير، وهي معالم صحية كبرى ستضيف الكثير للقطاع الصحي وستساهم بكل تأكيد في تعزيز العرض الصحي ببنيات في المستوى العالي وبالتالي تجويد الخدمات لفائدة المواطنين المغاربة

كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمجهودات الكبيرة التي بذلتموها السيد الوزير المحترم منذ توليكم تدبير هذا القطاع، حيث لمسنا تحسنا ملحوظا ورغبة صادقة في الرفع من مستوى الخدمات الصحية وتعزيز الولوج إليها، فقد عملتم على الوقوف شخصيا وبشكل مباشر على الارتقاء بجودة الاستقبال والعلاج، ودعم الموارد البشرية وتطوير تكوينها.

كما ننوه بالعمل الجبار المرتبط بإطلاق مجموعة من الأوراش الإصلاحية المرتبطة بتحديث المنظومة الصحية وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية. ولعل ما يبعث على التفاؤل هو حجم المشاريع والبرامج التي تعتزمون تنفيذها بهدف تعزيز حكامة القطاع ورفع مستوى وجودة الخدمات.

وهنا لا بد من الإشادة العالية بالأدوار التي يقوم بها أطر الوزارة والأطباء والممرضين والأطر الإدارية وعلى تفانيهم وخدمتهم المتواصلة لتعزيز وتجويد الخدمات الصحية بغية ضمان الولوج العادل والمتكافئ للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

السيد الوزير المحترم؛

نثمن في فريقنا بلوغ ورش تعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية مراحل متقدمة ومشرفة، وفقا للمعطيات التي قدمتموها برسم السنة المالية 2026، كما نشيد بالعديد من المنجزات التي حققتها المرتبطة بإعادة هيكلة الخريطة الصحية الوطنية (2022-2024) بالاعتماد منطق العدالة المجالية والكثافة السكانية لتوزيع الموارد والخدمات، وإحداث المجموعات الصحية الترابية كنموذج جديد لتجميع المؤسسات الصحية جهويا وتنسيقها بطريقة ناجعة.

وتوسيع عدد كليات الطب والصيدلة، حيث تم إحداث كليات جديدة في عدد من المدن (العيون، بني ملال، كلميم، الرشيدية) لتقريب التكوين من الجهات.

إضافة إلى إقرار خطة وطنية للرقمنة الصحية، من خلال إنشاء ملف طبي رقمي موحد، ونظام إلكتروني لحجز المواعيد، وربط المستشفيات بنظام معلوماتي موحد.

السيد الوزير المحترم؛

إن مشروع قانون المالية لسنة 2026 يكرس أولوية وطنية لقطاع الصحة، حيث ارتفعت ميزانيته إلى 42.4 مليار درهم، بزيادة تقدّر بـ 10 مليارات درهم مقارنة بسنة 2025، ما يمثل إحدى أكبر الزيادات المسجلة في تاريخ الميزانية الصحية بالمغرب.

كما تم اتخاذ إجراءات عملية لإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية، حيث تم إطلاق مشروع إصلاح وتحديث 90 مستشفى في مختلف جهات المملكة.

بالموازاة مع ذلك تم تخصيص 8000 منصب مالي جديد لقطاع الصحة، بزيادة 1500 منصب عن السنة الماضية، وهو ما يعكس توجها واضحا نحو تثمين الموارد البشرية وتطوير حكامة القطاع الصحي، من خلال تفعيل الوكالات الجديدة كـ "الوكالة المغربية للأدوية" و"الوكالة المغربية للدعم"، وتعميم النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج على مستوى مستشفيات المملكة.

السيد الوزير المحترم؛

إن هذه الأرقام، على أهميتها، لا تكفي وحدها لقياس نجاعة السياسات الصحية، لأن المعيار الحقيقي هو الأثر الملموس على حياة المواطن اليومية: جودة الاستقبال، سرعة العلاج، وعدالة الولوج إلى الخدمات الصحية في مختلف مناطق المملكة.

إننا لا ننكر الجهود التي تقومون بها لتجاوز الإرث الثقيل في هذا القطاع، فالمطلوب اليوم هو بناء نظام صحي وطني متكامل ومنصف، يقوم على العدالة في الولوج وجودة الخدمة، ويواكب التحولات التي

يشهدها ورش الحماية الاجتماعية.

فالرهان الحقيقي يتمثل في تحويل المنظومة الصحية إلى رافعة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنات والمواطنين.

في هذا الصدد نقترح ضرورة التركيز على ما يلي:

1. مواجهة ضعف الحكامة والتنسيق داخل المؤسسات الصحية، وغياب آليات تقييم فعالة؛

2. مواجهة هجرة الكفاءات الطبية نحو الخارج، إذ يغادر ما يقارب 7000 إطار طبي ومهني سنوياً، بسبب ضعف التحفيزات؛

3. مواجهة هشاشة البنيات التحتية في عدد من المستشفيات، خاصة أقسام المستعجلات؛

4. مواجهة قلة التأطير الطبي بالعالم القروي، حيث لا يتجاوز المعدل 1.51 مهني صحة لكل 1000 مواطن، مقابل 4.45 حسب توصية منظمة الصحة العالمية؛

5. مواجهة ضعف العناية بالصحة النفسية والعقلية وقلة الموارد المخصصة لها؛

6. مواجهة ضعف تتبع النساء الحوامل والولادة الآمنة في المناطق النائية؛

7. ضرورة مراجعة التعرفة المرجعية الوطنية لتخفيف العبء المالي عن الأسر؛

8. دعم البحث العلمي في مجالات الأوبئة والفيروسات.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن ما تحقق من منجزات، ونعي حجم التحديات، ونجدد دعمنا للجهود الإصلاحية التي تباشرونها في هذا القطاع الحيوي. ونؤكد أن بلوغ الأهداف المنشودة يتطلب مواصلة التنسيق والتعبئة والانخراط الجماعي لكل الفاعلين، بروح وطنية صادقة، حتى نضمن خدمات صحية عادلة وذات جودة عالية لفائدة جميع المواطنات والمواطنين في مختلف جهات المملكة.

4- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة برسم السنة المالية 2026.فإننا نؤكد أن هذه المناسبة تشكل العمود الفقري للدولة الاجتماعية التي يحرص صاحب الجلالة على تقعيدها واستدامتها، لما تشكله من صمام أمان لمختلف السياسات العمومية المعتمدة ببلادنا، وكلنا نعلم، السيدة الوزيرة المحترمة، الأهمية الكبيرة للقطاع الاجتماعي الذي تشرفون على تدبيره، بالنظر للدور الأساسي الذي تعلبه الأسرة بصفتها نواة للمجتمع، وكذا بالنظر لطبيعة الفئات الاجتماعية التي يستهدفها ولمجالات تدخلها المتعددة والمتشعبة، مما يجعل من مجال عملها أفقي أكثر منه عمودي.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

ان مداخلتنا تنهل من مجموع الخطب الملكية التوجيهية، وتستحضر المقتضيات الدستورية والقانونية والمرجعيات الاتفاقية التي صادقت عليها بلادنا، كما يشكل البرنامج الحكومي وثيقة تعاقد سياسية على اساسها نتفاعل مع المنجز الحكومي، مع استحضار لغة التقارير لاسيما الصادرة عن هيئات الحكامة، كما أن تركيبة مجلسنا الموقر تسمح لنا من ملامسة الفعل العمومي على المستوى الترابي- المجالي.

وفي هذا الصدد نرى أن تحسين الأوضاع وتعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي، لا يمكن أن يتحقق من خلال وضع استراتيجيات عمودية وتنزيلها من طرف وزارة التضامن لوحدها، بل إن تحقيق هذه الأهداف يفرض استحضار البعد الاقتصادي والتنموي والمجالي للحد من مؤشرات الفقر والهشاشة والقطع مع مغرب السرعتين، وبالتالي وضع استراتيجيات أفقية من خلال سياسة تنسيقية حقيقية بين مختلف القطاعات والمتدخلين.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نود أن نتقاسم معكم بعض القضايا، والتي نحن على يقين انها ضمن اولوياتكم التدبيرية، لكن واجبنا السياسي يقتضي منا طرحها بشكل أخلاقي في إطار الالتزام بميثاق الاغلبية، لا سيما أن هذا الملف يتجاوز حسابات الاغلبية والمعارضة، كونه مشروع مجتمعي يقتضي تحصين بنيته التحتية واستدامته ايجابا:

وقبل عرض نقاطنا، هناك نقطة مفتاح ونحن مستعدين للترافع حولها وهي عدد المناصب الممنوحة للوزارة، والتي تظل ليست قليلة، بل محدودة امام التحديات، فـ 30 منصب هو رقم هزيل لا يساعد على تطوير العرض القطاعي، ومن بين النقاط كذلك نجد أنه على مستوى تعزيز تواجد النساء، لا زلنا نجد ان المعطيات الرسمية المقدمة لا ترقى لتطلعات بلدنا، رغم أن بلادنا استثمرت رصيدا ماليا وترسانة قانونية مهمة لتمكين النساء سواء في الشق الاقتصادي او السياسي او الاداري وهو ما يقتضي مضاعفة الجهود.

وفيما يخص العنف ضد النساء، ننوه بالمنجز من لدن مختلف القطاعات الحكومية وعلى رأسها وزارتي العدل والداخلية وكذلك رئاسة النيابة العامة، غير أن الظاهرة لاتزال تتفشى أكثر، بل أصبحت لها مظاهر اخرى اذ لم نعد امام ما يمكن تسميته بالعنف الكلاسيكي القائم داخل الوسط العائلي أو فضاء العمل أو الفضاء العام، بل أصبحنا أمام عنف مستجد منه الاقتصادي والهدر المدرسي والرقمي، وهذا الاخير يتسارع بوثيرة كبيرة في اطار الثورة التكنولوجية، كما

نلمسه من خلال تزويج القاصرات والذي نأمل ان يلغى ويجرم ضمن مدونة الاسرة القادمة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

فيما يتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة والذين يشكلون حوالي 6.8% على المستوى الوطني، نجدها تصادفها عدة تحديات على مستوى الفضاء العمومي، وتتفاقم على مستوى المناطق القروية والفضاءات الهامشية، وهو ما يقتضي الرفع من الدعم المخصص للجمعيات المهتمة بهذه الفئة كشريك حقيقي للحكومة، كما نثمن عملية توظيف هذه الفئة من خلال مباراة موحدة بتنسيق بين وزارة التضامن ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ونأمل من رفع حصة المقاعد لأكثر من الرقم المخصص في حدود 200 منصب مالي، كما نحث على تعزيز مجانية مجوعة من الخدمات وتبسيط مساطر الحصول عليها مع ضرورة توفير الولوجيات على مستوى المرافق العمومية والبنايات الخاصة وفق معايير هندسية تلبي حاجياتهم لا ان تشكل معيقا امامهم.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لقد سمعنا كثيرا على بطاقة الشخص في وضعية إعاقة، صرحتم بان المرسوم صدر وأن الوزارة جاهزة وأن الانطلاقة ستكون من الرباط قبل تعميم هذه البطاقة على المغرب برمته، وإلى حدود اليوم لا أثر لهذه البطاقة فماذا يجري بالوزارة وبالحكومة تحديدا حول هذا الموضوع الذي يسائلنا جميعا كأغلبية منسجمة متضامنة، إننا نتمنى أن يتم تفعيل حقيقي لمرسوم بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة في القريب العاجل بدل هذا التأخر غير المفهوم.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا يشك اثنان على أن هذه الحكومة اجتماعية بالدرجة الأولى، من خلال دعمها الواضح للكثير من البرامج الاجتماعية، غير أننا نسجل تعامل غير اجتماعي مع قطاعكم الذي هو القطاع الأكثر اجتماعية بحكم تخصصه في التضامن والأسرة والمرأة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة، وهذه الفئة الأخيرة نتساءل حول مآل دعمها بصندوق التماسك الاجتماعي الذي جاء خاليا من البند الواضح لدعم المعاقين على أربع مستويات وعلى رأسها مستوى الإدماج في التعليم، فما مآل برامجكم في ظل هذا الإقصاء بين قوسين؟ نريد توضيح بالخطوات التي قمتم بها وبمآل هذا الدعم الذي يشكل رسالة سلبية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

ان الفضاءات العمومية ببلادنا خاصة المتواجدة بالمدن الكبرى بالإضافة للأماكن السياحية والمحاور والمدارات الطرقية والأسواق الأسبوعية وأبواب المساجد وأمام المقابر بل وبباحات الاستراحة بالطرق السيارة والمنتزهات، بل يمكن القول ان أي مكان يعرف تجمع لعدد من الافراد يعرف انتشار ظاهرة مسيئة لصورة بلادنا وهي مقبلة على كأس العالم وهي ظاهرة التسول ولاسيما الأطفال والأمهات بأطفالهن، وهي فرصة لننوه بتدخل رئاسة النيابة العامة بتنسيق مع العديد من الشركاء الآخرين إلى إطلاق خطة وطنية لحماية استغلال الأطفال من التسول، لان مكانهم الطبيعي هو المدرسة والتواجد بين احضان اسرتهم، وتمتعهم بالتطبيب والعناية الاقتصادية والنفسية والحماية القضائية والادارية.

كما نود ان نتقاسم معكم عدد من الاكراهات التي تصادفها مؤسسات الرعاية الاجتماعية، منها هشاشة بنيات الاستقبال وتأخر وعدم انتظامية صرف المنح دون الحديث عن الخصاص الذي تعرفه على مستوى الموارد البشرية المتخصصة وعدم معيارية تدبير هيئات المجتمعات المدنية للمؤسسات رغم انها شريك فعلي في هذا الورش وعامل من عوامل الحد من البطالة ببلادنا.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة لنا كامل الثقة في قدرات الحكومة الحالية على تجاوز كل الإكراهات والإشكاليات التي تواجه معيش المغاربة، كونهم امام حكومة للإنصات وللإنجاز لكن ما يعاب هو تسويق المنجز بشكل جماعي او فردي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد كاتب الدولة المحترم؛

لا تفوتنا الفرصة دون التأكيد على أن الوزارة تعاني من نقص واضح في الإمكانيات البشرية والمادية والتي أشرنا إليها أعلاه، يزيدها استفحالا عدم تمتع السيد كاتب الدولة في الإدماج بممارسة اختصاصاته كاملة فيما انتدب من أجله، فلا يعقل أن تستمر الوزارة المنتدبة المكلفة بالإدماج الاجتماعي وما أدراك ما الإدماج الاجتماعي دون آليات للعمل ودون حتى موظفين، فمصلحة الأشخاص المعاقين والفئات الهشة والأسرة المغربية أكبر من صراع الكراسي، بل فوق الحكومة برمتها.

5- وزارة الثقافة والشباب والتواصل:

أود في البداية أن أهنئكم على عرضكم القيم السيد وزير الثقافة وعلى كل ما تحقق من منجزات في هذا القطاع الحيوي الهام.

وهي مناسبة سعيدة لنثمن فيها المنجزات الكبرى التي قامت بها وزارة الشباب والثقافة والتواصل طيلة أربع سنوات، حيث بات واضحا أنكم استطعتم السيد الوزير المحترم وضع الأصبع على مكامن الاختلالات التي كانت تعتري القطاعات التي تشرفون على تسييرها، وتوفقتم في تصحيح المسارات وبث الأمل في نفوس المواطنات والمواطنين وخاصة فئة الشباب.

السيد الوزير المحترم؛

بالنسبة للشباب، الذي يشكل شريحة واسعة في الهرم السكاني المغربي ويعتبر الفئة المجتمعية الأكثر حساسية لتأثيراتهم الكبيرة على الاستقرار الاجتماعي وعلى مستقبل البلاد، نسجل بكل اعتزاز أن حصيلة الوزارة في هذا القطاع كانت جد مشرفة، وتبعث على الفخر، حيث نجحتم في تنزيل مجمل الالتزامات التي تضمنها البرنامج الحكومي وبنسب مأوية كبيرة، بل في بعض الأحيان الإنجازات تجاوزت ما تم الالتزام به، حيث تم تطوير البنيات التحتية الخاص بالشباب والطفولة وكذا الأندية النسوية ومراكز التخييم، وتم تهييئ وتجهيز وبناء العديد من مراكز التخييم، وبناء وتهيئة العديد من دور الشباب وكذا مراكز للطفولة، والمراكز النسوية، كل هذه المشاريع موزعة بشكل متناسب على جميع جهات المملكة، وهو ما يعكس سعيكم الحثيث لتحقيق العدالة المجالية باعتبارها خيارا استراتيجيا لبلادنا، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال خطابه الأخير المتعلق بافتتاح السنة التشريعية الحالية.

السيد الوزير المحترم؛

كما جاء في عرضكم، يلاحظ أنكم عازمون المضي قدما نحو تنزيل المشاريع والبرامج المتبقية خلال السنة المالية القادمة بكل جدية ومسؤولية، من خلال توسع برنامج "متطوع" ليشمل 5000 مستفيد، وبرمجة جملة من المشاريع الرامية لبناء وتهيئة وتجهيز البنية التحتية للشباب بجهات بني ملال - خنيفرة، ودرعة - تافلالت، وفاس - مكناس، فضلا عن إحداث دور الشباب والأندية النسوية ودور الحضانة بجهة كلميم واد نون بوابة الصحراء المغربية، بالإضافة إلى العمل على تعميم التجربة الفريدة والمتميزة لبرنامج "جواز الشباب" على كامل التراب الوطني حتى يتسنى للشباب المغربي الاستفادة من الخدمات التي يقدمها، بعد النجاح الكبير الذي حققته النسخة التجريبية على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بخصوص قطاع الثقافة، ننوه في فريق الأصالة والمعاصرة بالمجهودات الجبارة التي قمتم بها في هذا القطاع، عبر زيادة الاعتمادات المرسومة للقطاع، ورفع ميزانية الاستثمار في المجال الثقافي إلى أكثر من 682 مليون درهم، منها 80 مليون درهم مخصصة لاستكمال المشاريع الثقافية المدرجة ضمن الاتفاقيات الموقعة بين يدي جلال الملك، و201 مليون درهم كإعانات لفائدة المؤسسات التابعة لقطاع الثقافة، وهو ما سيمكن لا محالة من تحقيق تطور كبير يرقى لطموحات جميع المتدخلين والمهتمين بالشأن الثقافي المغربي.

إن المتتبع لعمل الوزارة على مستوى قطاع الثقافة، سيلاحظ دون أدنى شك، أنكم تشتغلون وفق رؤية استراتيجية مندمجة تهدف إلى تعزيز التكامل بين السياسات العمومية، وحماية وتثمين الموروث الثقافي الوطني المادي واللامادي، فبلادنا تزخر، ولله الحمد، بتنوع ثقافي وتراثي منقطع النظير ما يجعلها وجهة مهمة للسياحة الثقافية، فضلا عن تركيزكم على تقليص الفوارق المجالية في العرض الثقافي عبر استهداف جميع جهات وأقاليم المملكة وفق ما تتميز به من مؤهلات ثقافية وحضارية. وهنا وبكل صدق نقول إنكم أعدتم الاعتبار للثقافة المغربية بكل مكوناتها وهوياتها، وأعدتم الاهتمام المجتمعي والسياسي والدولي لها، فهنيئا لنا جميعا بهذا النجاح في إشعاع جل مكونات الثقافة الوطنية الأصيلة.

السيد الوزير المحترم؛

نلاحظ أيضا أنكم أوليتم أهمية كبيرة جدا لتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، وتحديث الإدارة وتطوير الخدمات والثقافة الرقمية، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين، وتقوية الشراكات مع المؤسسات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني، فضلا عن الدعم المهم للدبلوماسية الثقافية بهدف الترويج للثقافة المغربية وقضايا الوحدة الوطنية.

وعلى مستوى قطاع الكتاب وفعل القراءة، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة النجاح الباهر الذي حققه المعرض الدولي للنشر والكتاب بمدينة الرباط، فضلا عن تنظيم العديد من المعارض الجهوية الرامية إلى تطوير الكتاب والقراءة العمومية وإنعاش الإبداع الثقافي والفني، إلى جانب تبسيط المساطر الإدارية ورقمنة الإدارة، وتحديث البنيات التحتية الثقافية.

أما المآثر التاريخية، فنلاحظ كفريق الأصالة المعاصرة أنكم نفضتم عليها غبار النسيان، من خلال الأهمية الكبيرة كذلك التي أعطيتموها لهذا المجال، سواء على المستوى التشريعي عبر تقوية الترسانة القانونية بهدف حماية التراث المادي وأيضا اللامادي، أو عبر إنجاز العديد من المشاريع والبرامج الرامية إلى تثمين المآثر التاريخية وحمايتها، من قبيل مشروع ترميم وتثمين الموقع الأثري سجلماسة بالريصاني، ومواصلة بناء وتهيئة مركز التعريف بالتراث الأثري بجبل إيغود باليوسفية، إضافة إلى أشغال الترميم والتأهيل وتثمين المعالم والمواقع التاريخية المتضررة جراء زلزال الحوز... وغيرها من الإجراءات والبرامج المهمة.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

علاقة بقطاع الاتصال، نود في البداية الإشادة بالمجهودات التي يبذلها نساء ورجال الإعلام بمختلف أصنافهم على الأدوار المهمة التي يقومون بها، في نقل الخبر بكل مصداقية وموضوعية، كما نحييكم على الدعم الكبير الذي تقدمونه لقطاع الصحافة الوطنية لأجل النهوض بوسائل الإعلام والحفاظ على استدامة المقاولات الإعلامية ومناصب الشغل وكذا ضمان استمرارية الخدمة الإعلامية العمومية. وهنا نحيي

شجاعتكم في اقتحام إصلاح قوانين مجال الصحافة التي ظلت جامدة لسنوات طوال.

وبالاطلاع على مشروع ميزانية المخصصة للقطاع نسجل، زيادة ملحوظة في الميزانية الإجمالية للقطاع، ويؤكد تحليكم بالإرادة الحقيقية لاستمرار في نزيل مختلف المشاريع والبرامج الرامية إلى تطوير قطاع التواصل، سواء بالنسبة للإنتاج السمعي البصري الوطني الذي لقي اهتماما بالغا من خلال اطلاق دراسة استراتيجية سنة 2025، تهدف إلى إعادة تموقع القطب السمعي البصري العمومي حتى يتسنى له تجويد الخدمة العمومية بما يتلاءم مع التظاهرات الدولية التي يستعد المغرب لاحتضانها، وكذا دعم الانتاجات التلفزية والسينمائية ودعم تنظيم المهرجانات السينمائية، وتأهيل وإحداث القاعات السينمائية على المستوى الوطني.

كما نحيي فيكم إصراركم وطموحكم الكبير لتطوير صناعة الألعاب الإلكترونية في المغرب، حيث نسجل قفزة نوعية في الميزانية الموجهة لهذا المجال، بحيث يهدف مشروع قانون المالية 2026 إلى رصد 170 مليون درهم لهذا القطاع، مقارنة بـ 40 مليون درهم فقط كانت مرصودة كقيمة مرجعية سنة 2022، وهو ما سيمكن من إنجاح مختلف المشاريع المرتبطة بهذا المجال، وسيمكن المغرب من احتلال مركز جد متقدم إلى جانب الدول الرائدة في قطاع صناعة الألعاب، باعتباره قطاعا حديثا وله مستقبل واعد، سواء على مستوى خلق فرص شغل جديدة ومتنوعة أو على مستوى خلق مجال جديد للاستثمار سيساهم في الرفع من معدل نمو الاقتصاد الوطني.

خلاصة القول، إن جديتكم، السيد الوزير المحترم، وربما حتى سنكم الشبابي ومسؤوليتكم وطموحكم الكبير لجعل المغرب من الدول الرائدة في المجالات التي تشرفون عليها واضح جدا، وتؤكده الحصيلة المشرفة التي حققتموها طيلة أربع سنوات الماضية، ولا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى أن نؤكد لكم مرة أخرى على اعتزازنا بالعمل الذي تقومون به، وعلى استعدادنا الدائم لدعمكم الكامل من أجل إنجاح جميع المبادرات التي تتخذونها..

6- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

قبل الشروع في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، التي تفضلتم بتقديمها أمام أعضاء لجنتنا الموقرة، اسمحوا لي في البداية التأكيد على أن التعليم العالي شكل دوما الرهان الأساس لكل الدول من أجل تأهيل العنصر البشري القادر على رفع التحديات التنموية، وعلى قيادة المجتمع نحو غد أفضل، لهذا دائما ما نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على أن التنمية الشاملة للبلاد تقتضي العمل على تطوير منظومة التعليم العالي والارتقاء بمخرجاتها، وترسيخ نموذج بيداغوجي يمكن من ملاءمة التكوينات مع متطلبات الارتقاء بالمجتمع ومع الحاجيات الوطنية والجهوية ومع مهن المستقبل، والرفع من جودة التكوينات في مختلف الأسلاك الجامعية وخاصة بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، والارتقاء بمنظومة البحث العلمي بما يضمن للباحثين المغاربة تموقعا أفضل داخل حقل البحث العلمي الدولي.

السيد الوزير المحترم،

إن التعليم العالي هو كلمة السر في نجاح أي دولة اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وسياسياً، لذا فإن أي دولة إن هي أرادت الارتقاء بمستوى مجتمعها يجب عليها الاهتمام بمستوى التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، سواء عبر تخصيص ميزانية كافية من شأنها أن تساعد على النهوض بقطاع التعليم العالي وتشجيع البحث العلمي والابتكار، أو من حيث اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة أثناء تنزيل المشاريع المبرمجة، وكذا من خلال تسيير وتدبير مؤسسات التعليم العالي بمختلف أصنافها.

ونعتقد أنكم على دراية تامة بحجم التحديات التي تواجه التعليم العالي، حيث استطعتم اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ونجحتم، على مستوى إصلاح منظومة التعليم العالي في تجسيد أحد أركان تصور حكومي متكامل لتنمية الرأسمال البشري عبر تجويد التكوين الجامعي.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بخصوص حصيلة إنجازات سنة 2025 أو الإنجازات التي تحققت خلال الأربع سنوات الماضية، يمكن القول أنها كانت إيجابية وحققت نتائج جد مهمة، من قبيل مواصلة إحداث مسارات جديدة للتميز على مستوى المؤسسات ذات الولوج المفتوح، مع تفعيل 19 مركزا جديدا للتميز، ليصل إجمالي عدد هذه المراكز إلى أزيد من 76 مركزا، وعلى مستوى مهننة العرض الجامعي وتكييفه مع الحاجيات السوسيو اقتصادية، تم اعتماد برامج تكوينية تهدف إلى توفير موارد بشرية مكونة ومؤهلة على أعلى المستويات التي تمكنها من أداء مهامها على أحسن وجه، حيث تم اعتماد برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي، مكن من تسجيل 19.614 طالبا في هذا البرنامج برسم الموسم الجامعي 2025-2024، والذي سيتعزز في القادم من السنوات خاصة وأنكم في طور بناء وتجهيز ستة مدارس عليا جديدة بكل من القنيطرة، أكادير، برشيد، الجديدة، وبني ملال.

أما بخصوص برنامج تعزيز كثافة مهني قطاع الصحة في أفق 2030، فهو الأخر يعرف تقدما ملحوظا، حيث بلغ عدد المسجلين برسم الموسم الجامعي المنصرم 5426 طالب وطالبة، كما تم إطلاق أشغال بناء كليتي الطب والصيدلة بكل من مدينتي الرشيدية وبني ملال ومن المتوقع بناء كلية ثالثة بمدينة كلميم، ونرجو منكم السيد الوزير المحترم، أن تعطوا أهمية قصوى لهذا البرنامج وأن تعملوا على إنجاحه

لأنه في نظرنا في فريق الاصالة والمعاصرة هو برنامج ذو أهمية كبيرة جدا، وهو عامل أساسي للإجابة عن إحدى المعضلات الحقيقية التي يعاني منها قطاع الصحة، والمتمثلة في قلة الموارد البشرية خاصة على مستوى الأطباء والممرضين.

السيد الوزير المحترم؛

أما بخصوص البرنامج الثالث، والمتعلق بتعزيز الكفاءات الرقمية في أفق 2027، نرى أيضا أن الوزارة حققت نتائج جد إيجابية حيث تم تسجيل 22.258 طالب وطالبة خلال الموسم الجامعي المنصرم بمختلف الجامعات العمومية المغربية وتمكينهم من تكوينات تتلاءم ومتطلبات سوق الشغل، وهو أيضا برنامج مهم، فكما نعلم جميعا فالعالم اليوم يشهد تطورات متسارعة جدا، خصوصا على مستوى التكنولوجيا والرقمنة، فالعالم اليوم عبر بوابة الذكاء الاصطناعي الذي يعد بمثابة ثورة في عالم الرقمنة، أصبح من الواجب على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مواكبة هذه التطورات عن طريق تكوين جيل جديد من النخبة المتملكة للمعرفة الرقمية.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لا شك أنكم واعون بأهمية الجانب الاجتماعي للطالب، وتعلمون أكثر منا أهمية توفير الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها السكن الجامعي والإطعام والمنحة؛ في تحديد مستقبل الطالب المغربي وفي الحد من الهدر الجامعي، فأغلب الطلبة المنحدرين من المناطق النائية والمدن التي لا تتوفر على جامعات يكون هاجسهم الأول هو الاستفادة من السكن الجامعي، بل إن أغلبهم يعتبر أن الحي الجامعي هو المحدد الرئيسي لإمكانية متابعة دراساتهم العليا، ويمكن لغيابه أن يقبر أحلاهم ويحكم عليهم بالضياع، لذا دائما ما كنا في فريق الأصالة والعاصرة نؤكد على ضرورة إيلاء الدعم الاجتماعي للطلبة أهمية كبيرة، ونحث جميع الوزراء الذين تعاقبوا على تدبير القطاع على الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية، ونشيد من خلالكم بالمجهودات التي قام بها سلفكم في هذا الجانب إذ تم خلال السنة المالية الحالية الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية لتصل إلى 60.118 سرير بزيادة تقدر ب 7.712 سرير وافتتاح ثلاثة مطاعم جامعية في القنيطرة وتازة والمحمدية، وتحسين نظام البحث العلمي والابتكار، عبر مواصلة تنزيل برنامج تكوين طلبة الدكتوراه المؤطرين، مع الاستفادة من منح تقدر ب 7000 درهم... وغيرها من الإجراءات الهامة.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن النجاح في تطبيق أي استراتيجية للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة يتطلب بالضرورة القيام بمجموعة من الإجراءات القبلية أو المواكبة لها، وفي هذا السياق نثمن استراتيجيتكم في العمل والمبنية على:

- مناقشة تصور الوزارة مع الفاعلين والشركاء من أجل الاقتناع المشترك بأهمية الإصلاح وملاءمة التصور المقترح لانتظارات الجميع والإجابة على الإشكالات الكبرى التي تعاني منها خاصة المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛

- التواصل مع الطلبة عبر مختلف الوسائل المتاحة من أجل تحضيرهم لتملك الرؤية الجديدة واستيعابها على أحسن وجه؛

- تقوية التنسيق أكثر مع وزارة التربية الوطنية في التوجيه وهندسة الباكالوريا والمناهج، وهذا الأمر في نظرنا مهم جدا لأنه في أخر المطاف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، تعتمد على الأسس الذي وضعتها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

وقبل كل ذلك، وكلامي الآن موجه إلينا جميعا، اغلبية ومعارضة ولكل المتدخلين في القطاعات المتعلقة بالتعليم، تبقى الضرورة ملحة لتحقيق تلاقي الإرادة السياسية مع الإرادة المجتمعية وتضافرهما في سبيل تحقيق الإصلاح الشمولي المنشود. وذلك يتطلب من الجميع إدراك الرهانات الحقيقية للإصلاح من أجل إحداث تغيير حقيقي على صعيد الممارسات، وعلى التمثل الصحيح للإصلاح من أجل الانخراط الملتزم في تطبيقه، وعلى المعرفة الدقيقة بالإشكالات الحقيقية التي تعرقل التغيير. وطبعا لن ينجح الإصلاح في النهاية إلا بتوفير الموارد الضرورية لتحقيق الطفرات الممكنة، وبتوحيد الرؤى وتجميع الجهود في إطار مقاربة تشاركية لتحقيق التغيير المطلوب...

III- مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

أولا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

- الميزانية الفرعية لوزارة العدل والسلطة القضائية؛

- الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛

- الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

- الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛

- الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛

- الميزانية الفرعية للمحاكم المالية؛

- الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2026.

السيد الرئيس المحترم؛

تشكل مناقشة ميزانية وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية فرصة سنوية نتوجه من خلالها بالشكر والتقدير للسيد الوزير ولكل الأطر والموظفين العاملين في هذا القطاع على مجهوداتهم المبذولة لإغناء الترسانة القانونية بالنصوص التشريعية والعمل على الحفاظ على الأمن القضائي والقانوني ببلادنا.

من خلال دراسة مضامين هذه الميزانية، نتمكن من الوقوف على المنجزات وتقييمها واستشراف آفاق البرامج المستقبلية لهذا القطاع، كما نطلع على مختلف القضايا التي يطرحها تدبير هذا القطاع، خاصة في ظل مرحلة تسعى فيها بلادنا إلى ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، من خلال النهوض بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليا وتعزيز الحريات الأساسية الجماعية منها والفردية وتوطيد دعائم البناء الديمقراطي وتكريس ركائز المحاكمة العادلة، قوامها ضمان استقلال السلطة القضائية وتمكين المواطنين من الولوج الميسر للتقاضي وحقهم في الدفاع، وذلك من أجل دحض الاعتقاد السائد بكون العدالة غير فعالة، مما يسهم في تعزيز الثقة في القضاء واستقلاليته.

ونحن في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن من بين المداخل الأساسية لتنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة ضرورة التنسيق والتعاون والدعم المطلق لاستقلالية السلطة القضائية، ذلك أن تنزيل المقتضيات الدستورية لسنة 2011 المتعلق بالاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية عن وزارة العدل وإحداث مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومؤسسة رئاسة النيابة العامة شكل طفرة بارزة في مسار الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة ببلادنا، وهي تجربة رائدة تحتاج لمواصلة تضافر كافة الجهود لإنجاح الإصلاحات الكبرى للتشريع وتطوير وإصلاح المنظومة.

وبهذه المناسبة، فإننا نثمن ما حققته بلادنا من إنجازات تاريخية على مستوى إصلاح منظومة العدالة، مع التأكيد على ضرورة تسريع وتيرة هذا الإصلاح، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لضمان ترسيخ دولة الحق وسيادة القانون، ولتفادي هذا التأخر الملحوظ في إخراج بقية النصوص التشريعية إلى حيز الوجود، أساسا مجموعة القانون الجنائي وباقي القوانين ذات الصلة بالإصلاح والمرتبطة بتأهيل المهن القضائية وقضاء الأعمال، علما أن القضاء النزيه والمستقل هو الضامن لمناخ الأعمال، حيث يسهم في جذب وتشجيع الاستثمارات، كما يكرس البناء الديمقراطي، ويوطد دعائم الاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي ويحمي الحقوق والحريات المكفولة دستوريا لكل المواطنين.

كما نؤكد على ضرورة إيلاء مزيد من العناية والاهتمام بالجانب المتعلق بأنسنة التشريعات، سواء الجنائية أو المدنية أو الاجتماعية، حتى تتماهى مع الوعي الحقوقي في المجتمع واعتماد مقاربة النوع في إعدادها وصياغتها، وهي إرادة تجسدت ولا شك في قانون خطة العدالة الذي أتاح للمرأة المغربية، ولأول مرة، الحق في ولوج مهنة العدول، وكان قرارا شجاعا، منسجما مع الشريعة الإسلامية السمحة، ومكرسا لحقوق المرأة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

وفيما يتعلق بالنجاعة القضائية نثمن المجهودات المبذولة لتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم وكذا تحديث الإدارة القضائية وتطويرها التكنولوجي، من خلال إنجاز المحكمة الرقمية وتعزيز حكامتها عن طريق تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة، تستجيب لمتطلبات العصر ومستلزمات المرحلة في ظل التحولات التي يعرفها العالم.

والمحكمة الرقمية إجمالا هي منهجية تسيير تعتمد التكنولوجيا الحديثة ومسايرة كل تطورات وسائل الاتصال في إصدار الأحكام وأداء الرسوم ومتابعة أطوار الدعوى من البداية إلى النهاية، عن طريق العمل بنظام الالكتروني عوض النظام الورقي.

ونحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه ونشيد بهذا الورش الإصلاحي الهام الذي اعتمدته بلادنا، إلا أننا نود التنبيه إلى عدة ملاحظات، والتي تتجسد أساسا في غياب النص القانوني المنظم للمحاكمات عن بعد، إلا من بعض القوانين التي تتعلق فقط بالجانب الموضوعي مثل القانون 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية والقانون رقم 08.09 المتعلق بالمعطيات الشخصية.

ولاستكمال بناء هذا الورش بشكل متين وناجح، لابد من تجهيز المحاكم، إذ لا يمكن تصور قيام إدارة إلكترونية بدون بنية تحتية لازمة، ويدخل هذا الأمر في إطار توفير الوسائل المادية لاشتغال الإدارة القضائية، من خلال تعميم الإعلاميات في كل محاكم المملكة وتوفير التجهيزات والحواسيب والهواتف وشبكات الاتصال، بالإضافة إلى ضرورة التوفر على برامج معلوماتية متطورة لها القدرة على معالجة البيانات ونقلها وتبادلها بشكل تفاعلي بين مختلف الفاعلين.

ولعل هذا يطرح إشكالا على مستوى تدبير مرفق القضاء، من تباين مستويات المحاكم في التوفر على التكنولوجيات الحديثة وصعوبة

استعمالها، كما يواكب ذلك غياب التواصل الرقمي بين الإدارة القضائية والمهن القضائية، بمعنى أن هناك تحدي تقني يتطلب تأهيل المحاكم بالشكل المطلوب.

وكل هذه التحديات المتعلقة بالمحكمة الرقمية لا شك أن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لحل هذه الإشكالات، في إطار مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة والذي جعلته الحكومة من أولوياتها وعملا بالتوجيهات الملكية السامية والتي مفادها تعميم محاكم الأسرة على الصعيد الجهوي وتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة، وهذا البرنامج يستحق التنويه والإشادة، كما نسجل ونثمن التزام الحكومة بتطوير البنية التحتية للمحاكم من خلال تشييد بنايات جديدة وتهيئة وتوسعة وتجديد البنايات الموجودة.

وفي نفس السياق نود الاهتمام أكثر بالعنصر البشري، على اعتبار أنه الأداة الأساس لتفعيل الإصلاح المنشود، وهنا لا بد أن نثمن مبادرة الحكومة في مراجعة قانون المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي العدل، والذي تمت المصادقة علية مؤخرا بمجلسنا الموقر.

كما يجب على الحكومة العمل على إعادة النظر في الخريطة القضائية لتستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين في إطار إدارة قضائية حديثة ومواطنة، تروم تكريس التواصل واحترام معايير الجودة والشفافية وخلق فضاء للثقة والاطمئنان في منظومة العدالة لتجاوز كل الصعوبات والتحديات تفاديا لهذر الزمن القضائي.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد دائما على ضرورة تكثيف كل الجهود وبشكل جماعي لرسم معالم جديدة لعدالة قوية ومتطورة، مع العمل على الانطلاق نحو عدالة ذكية رقمية تضمن الحقوق وتحقق الأمن القضائي، عملا بالتوجيهات الملكية السامية، حيث ما فتئ جلالة الملك، نصره الله، يؤكد، ضمن مجموعة من خطبه السامية، على ضرورة ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون وجعل إصلاح منظومة العدالة من بين أولويات ورش الإصلاح الشمولي للبلاد.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

قبل الشروع في مناقشة ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، لا بد من الحديث عن العلاقة بين المؤسسة التشريعية والحكومة، والتي تجد مرجعيتها في مضامين دستور 2011، حيث تنص على إحداث نوع من التوازنات بين السلطات وخصوصا تجسير الفجوة بين الحكومة والبرلمان، عبر جسور التواصل والتعاون المشترك، علما أن الدستور تضمن جملة من التعديلات التي من شانها تحقيق هذا الهدف، والتي تجلت أساسا في التوسيع من اختصاصات البرلمان في مجال التشريع ومراقبة عمل الحكومة، وقد تجلى هذا المنحى أيضا في التوجيهات السامية لجلالة الملك، مما جعل الحكومة ممثلة في الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان مدعوة اليوم لمواصلة العمل على تفعيل التزاماتها مع المؤسسة البرلمانية لتعزيز تعاونهما البناء وتواصلهما المستمر، في إطار الاحترام التام لفصل السلط، عن طريق تفاعلها الإيجابي مع ممثلي الأمة، لكون البرلمان يشكل صرحا دستوريا لدراسة ومناقشة مختلف القضايا التي تشغل الأمة، على اعتبار أن رفع منسوب الثقة بين الناخب والمنتخب يكمن في تطوير الأداء المؤسساتي للبرلمان والعمل على تحسين صورته ورد الاعتبار للعمل السياسي بشكل عام.

وباستقراء مضامين العرض الذي تقدمتم به، السيد الوزير، بشأن هذه الميزانية التي نحن اليوم بصدد مناقشتها، نسجل في الفريق الاستقلالي أن الحصيلة التشريعية كانت مهمة وذات بعد اجتماعي بامتياز، والتي جاءت إجمالا تصب في اتجاه وفاء الحكومة بالتزاماتها المتضمنة في برنامجها الحكومي، وهذه المبادرات المثمرة والمعززة لمقومات الدولة الاجتماعية بامتياز كما أرادها جلالة الملك نثمنها وننوه بها، بيد أننا وككل مناسبة مناقشة الميزانية السنوية لهذا القطاع، نود من الحكومة في هذا الإطار العمل على إرفاق مشاريع القوانين بمذكرات تقديمية والوثائق الضرورية المتعلقة بها، حتى يتسنى لنا تحليل ودراسة هذه النصوص بشكل أعمق ويكون العمل التشريعي ذا جودة عالية وأكثر دقة.

وفي هذا السياق، نحن في الفريق الاستقلالي، نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة في التفاعل الإيجابي مع مبادرات البرلمان بغرفتيه، سواء على المستوى الرقابي أو التشريعي وحتى بالنسبة للعمل الدبلوماسي.

فالملاحظ أن هذه الحكومة بكل مكوناتها منذ تنصيبها وهي تعمل على تعزيز التعاون البناء والتواصل المستمر مع المؤسسة التشريعية، في إطار يسوده الاحترام التام لمبدأ فصل السلط.

وبالرجوع إلى حصيلة الإنتاج التشريعي والرقابي وتقييم السياسات العمومية، يظهر حجم الجهد المبذول من قبل كل مكونات الحكومة، في تفاعل مثمر مع مؤسسة البرلمان من أجل تعاون فعال وإيجابي في مسار تعزيز البناء المؤسساتي والديمقراطي لبلادنا.

إلا أن الملاحظ هو أنه وبالرغم من هذه المجهودات يظل التفاعل مع مقترحات التشريعية للبرلمان متواضعا بالمقارنة مع المنتوج التشريعي للحكومة، وهذا ما يتأكد بالأرقام، حيث إن مقترحات القوانين التي تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب.

فكان لابد أن تبذل الحكومة مجهودًا أكبر في التفاعل وأن تعطي أهمية بالغة للمبادرات التشريعية بالبرلمان، سيما وقد تمت مأسسة التعاون بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية بتعزيز دور اللجنة التقنية لدراسة مقترحات القوانين والبت فيها.

وانطلاقا من هذه العلاقة الإيجابية والبناءة بين الحكومة والبرلمان، وبعد إحداث هذه اللجنة التقنية التي تعمل على تتبع المبادرات التشريعية، نؤكد في الفريق الاستقلالي على ضرورة مواصلة العمل على

تقوية التعاون المثمر بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية بما يوطد المسار الديمقراطي ببلادنا، ويحقق التقدم والتنمية وفق الثوابت الدستورية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره.

أما فيما يتعلق بالحصيلة الرقابية، ننوه بالتعاطي الإيجابي للوزارة مع مجمل الأسئلة الشفهية التي يتم طرحها، إلا أننا نود التنبيه إلى ضرورة تبني احترام القطاعات الوزارية للآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنيتها وعدم اكتفاء الأجوبة في بعض الأحيان بمعطيات عامة، وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية.

السيد الوزير المحترم،

نلاحظ أن الحكومة قد أعطت الكثير من العناية للمجتمع المدني، باعتماد مجموعة من البرامج تنزيلا لاستراتيجيتها الجديدة في مجال المجتمع المدني "نسيج" للفترة 2022-2026، وقد توجت هذه المبادرة بإعطاء الانطلاقة للبرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية لجمعيات المجتمع المدني، وهذا توجه نثمنه عاليا ونؤكد على ضرورة مواصلة تنزيل مضامينه.

لا شك أن المجتمع المدني يشكل مجالا خصبا للمساهمة القوية في التغيير الاجتماعي وفضاء للتفاعل وممارسة المواطنة، على اعتبار أنه صلة وصل بين الدولة والمجتمع. ولعل دستور 2011 يعد دعامة رئيسة للتأصيل الدستوري للديمقراطية التشاركية في المغرب، حيث نص على الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، وأكد على حقه في تقديم العرائض والملتمسات والمساهمة في بلورة السياسات العمومية.

وبالنظر إلى جملة الإصلاحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي انخرطت فيها بلادنا لا يمكن استثمارها استثمارا حقيقيا إلا من خلال الإشراك الحقيقي لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني، وكذلك بتوظيف مجموعة من الآليات والتي يمكن تحديدها إجمالا في:

- العمل على الزيادة في حصص الدعم المادي، اللوجستي والتكويني المخصصة لمنظمات المجتمع المدني؛

- الاهتمام بضرورة استعمال منظمات المجتمع المدني لوسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة لتقديم برامجها، مما سيمكن فئات عريضة من المجتمع من الانخراط في الحياة الاجتماعية؛

إن بلادنا مطالبة اليوم بتوسيع صلاحيات منظمات المجتمع المدني، علما أن دستور 2011 قد تضمن توسيع حقل الحريات العامة، حتى تصير قوة فاعلة وفعالة هدفها مواصلة بناء مغرب الديمقراطية الحقة.

كما يلاحظ وبالرغم من أن الجمعيات قد سجلت حضورها ودورها الفعال في التوجهات الجديدة للتنمية المحلية بالمغرب، نظرا لقدرتها على العمل عن قرب وتعبئة مشاركة الساكنة في المشاريع التنموية المحلية، إلا أن الواقع يؤكد أن معظمها يفتقر إلى الكفاءة والمهنية الضروريتان لجعلها قوة اقتراحية. كما تواجه مشكل جوهري يتمثل في ضعف العنصر البشري المؤهل لخوض غمار العمل الجمعوي بكل حرفية ومسؤولية. كما نجد جل المنخرطين في الجمعيات، وإن توفروا على مستوى تعليمي عال، إلا أنهم يفتقرون للخبرة والتجربة المطلوبة.

لكل هذه الاعتبارات، تبقى الوزارة الوصية على القطاع مدعوة اليوم لمواصلة تنزيل مضامين البرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية لجمعيات المجتمع المدني ومضاعفة الجهود للنهوض بهذا المجال وبذل المزيد من العناية لتأطير الجمعيات، حتى تتمكن من القيام بأدوارها الإنسانية، إن على المستوى الوطني أو الخارجي كشريك في الدفاع عن قضايا بلادنا في المحافل الدولية.

وفي نفس السياق، نود العمل على تشجيع المشاركة المكثفة لجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، على اعتبار أن هذا الورش لازال من أولويات وتحديات هذه المرحلة التي تتطلب مزيدا من العمل لتعزيز ولوج المجتمع المدني للتمويل العمومي، مع تكاثف الجهود لتهيء مجال قانوني ملائم لجمعيات المجتمع المدني، مع الإشادة بفكرة إحداث هيئة حكامة تشتغل على الدور الحكومي في مجال النهوض بالمجتمع المدني.

كما نؤكد مرة أخرى أن المجتمع المدني بحاجة ماسة إلى مزيد من الحكامة والتأهيل وإعطائه مزيدا من الاهتمام وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

في إطار مناقشة ميزانية المؤسسة التي تعنى بقطاع حقوق الإنسان ببلادنا، لا بد أن نسجل أن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي تجربة متميزة، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية، حيث تنبني على مجموعة من الأسس تجسدت عبر جملة من الإصلاحات كإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الانفتاح أكثر على المجتمع المدني، تركيز الاهتمام على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: مثل الحق في التعليم والصحة والسكن وتعزيز حقوق المرأة بتعديل قانون الأسرة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن مختلف المبادرات التي تم فيها إشراك المؤسسة البرلمانية في إطار إعداد التقارير الوطنية، سواء تعلق الأمر بالتقارير الوطنية المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل أو التقارير الوطنية الموجهة إلى هيئات المعاهدات، وهذه من بين الآليات اللازمة لمد جسور التعاون البناء بين السلطة التشريعية والهيئات المكلفة بحقوق

الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، ندعو إلى تمكين البرلمان بمختلف التقارير التي تعدها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفاعل مع التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا.

لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ببلادنا لابد من انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكلاته، القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

ونحن نناقش اليوم ميزانية هذا القطاع نشدد على ضرورة إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل، ولابد من الإشارة هنا إلى تنامي ظاهرة اغتصاب الأطفال، وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي، طبقا للمواثيق الدولية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا شك أن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة هي محطة سنوية، لابد أن نثمن عاليا من خلالها مجهودات الحكومة، بحرصها وعزمها على مواصلة الإصلاحات العميقة لنمط اشتغال الإدارة العمومية ببلادنا، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية ولمضامين البرنامج الحكومي، وعملا بتوصيات النموذج التنموي الجديد، عن طريق تسريع التحول الرقمي، مع الحرص على بناء ترسانة تشريعية وتنظيمية لتدعيم وتكريس دينامية الإدارة الرقمية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

أصبحت بلادنا اليوم مدعوة إلى الاشتغال على حاجيات الإدارة، وهو أمر ناجم عن مكانتها الوازنة في الارتقاء الاقتصادي، عن طريق جلب الاستثمارات الأجنبية، تحسين مناخ الأعمال، إرساء علاقة الثقة بين الجهاز الإداري والمواطنين وتخليق الحياة العامة، في ظل عصرٍ يتميز بعولمة الأسواق والتنافس الحاد بين الدول والمؤسسات الاقتصادية وانتشار وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات وضرورة السرعة في اتخاذ القرار وتحدي المخاطر، علما أن الإدارة هي ركيزةً أساسيةً في دفع عجلة التنمية من خلال محاربة الريع والفساد وضمان النزاهة والشفافية وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر سيادة القانون وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لا شك أن هذا القطاع قد حقق إنجازات متقدمة، نتجت عن مختلف المبادرات الاستراتيجية الحكومية في مجال تنظيم الإدارة وتتبع تنفيذها، من خلال إعداد السياسة الحكومية في مجال اللاتمركز الإداري وتتبع تنفيذها والسهر على ترشيد الهياكل الإدارية، لا سيما عبر اقتراح الإجراءات الهادفة إلى تحسين تنظيمها وتسييرها وإعداد الاستراتيجية الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والسهر على مواكبة وتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بها وتقييم حصيلة منجزاتها.

ولعل أهم مداخل إصلاح الإدارة العمومية وتحسين أدائها وتجويد خدماتها العمومية يأتي من خلال إصلاح شمولي، عبر تطوير وسائل عملها القانونية والمادية والبشرية، والأهم من ذلك هو تحسين علاقتها بالمرتفقين وتجديد ثقته بها، لتصبح رافعة للتنمية الشاملة وأداة لمواجهة التحديات المستقبلية.

وتستند المقاربة الإصلاحية للإدارة العمومية على المبادئ والمقتضيات التي كرسها دستور2011، والتي تتحدد في التوجهات العامة للمملكة والمبادئ الموجهة للحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتحقيق مبادئ الإنصاف المجالي والشفافية والنزاهة والحياد، مع احترام مبدأ المساواة بين المواطنين ترسيخا للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

يكتسي العنصر البشري أهمية قصوى في مجال تطوير وتحديث الإدارة العمومية، وعلى هذا الأساس فالتدبير الحديث للموارد البشرية يستلزم تحسين مردودية الأداء الإداري عبر تأهيل العنصري البشري، باعتباره المرتكز الأساس لأي تنمية إدارية، حيث إن السير الجيد للمرفق العمومي ومدى قدرته على الاستجابة إلى متطلبات المرتفقين تبقى متوقفة بشكل كبير على كفاءة العنصر البشري وعلى تأهيله ودرجة تحفيزه.

وبناء على هذه المعطيات يبقى النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية محط مساءلة في ظل المقتضيات الجديدة الواردة بالوثيقة الدستورية لسنة 2011، مما يفرض ضرورة مراجعته لمواكبة التحولات التي يشهدها التدبير العمومي الحديث، حيث وجب الرفع من كفاءات الرأسمال البشري للإدارة العمومية من أجل خدمة تليق بالمرتفقين، لأن أي إصلاح هو مرتبط حتما بتطوير الموارد البشرية في الإدارات العمومية، وتمكينها من التكوين والتكوين المستمر وتحفيزها، مقابل الابتكار والإبداع، دون إغفال تطوير منظومة الترقي، سواء في الرتبة أو الدرجة وتوحيد الأنظمة الأساسية بما يضمن العدالة بين مختلف الفئات والعمل على البحث عن الكفاءات وتثمينها، مع الحرص على انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية والأجور والتعويضات وبالاحتياط الاجتماعي لموظفي إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم؛

لا شك أن بلادنا قد اعتمدت استراتيجية ممتدة لسنوات لتعزيز

البنية التحتية الرقمية (استراتيجية المغرب الرقمي 2030)، لرقمنة الخدمات الإدارية والتشجيع على خلق فرص الشغل وزيادة المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نثمن هذه التوجه، حيث عندما نستحضر التحولات التي شهدها ورش الرقمنة بالمغرب، نجد أن هذا القطاع قد حقق نموا كبيرا خلال السنوات الماضية، وهو ما جسّدته العديد من الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة، من قبيل استراتيجية "المغرب الرقمي" لسنة 2013 ومخطط "المغرب الرقمي" لسنة 2020 ولقد تأكدت فعاليته في ظل جائحة كوفيد 19 وهذا أمر بالغ الأهمية.

كما نجد أن بلادنا شرعت فعلا في الانتقال من إدارة كلاسيكية إلى إدارة مواكبة للتحول العالمي، على اعتبار أن الانتقال الرقمي بات المدخل الأساس لتحقيق الشفافية والقضاء على والفساد، إلا أن هذا التحول يتطلب موارد بشرية ذات خبرة وكفاءة عالية، فالتحول من الإدارة الورقية إلى الرقمية، يتيح التحكم في الأهداف ويضمن السرعة في إنجاز المهام، ويمكن من تقلص المسافة بين المرتفق والإدارة.

كما نود أن نؤكد أيضا - وكما أكدنا في أكثر من مناسبة - على ضرورة الاشتغال على وضع إطار قانوني رقمي يضمن ثقة المستخدمين، وتعزيز مرونة الخدمات، وتشجيع "الاستثمارات الرقمية" في القطاعين العام والخاص، كما يجب العمل على إنشاء جيل جديد من البنية التحتية الرقمية بمختلف أنحاء البلاد، مع تسجيل أنه في المناطق النائية نجد الكثير من الدواوير لازالت بعيدة كل البعد عن هذه المعطيات.

ومن هذا المنطلق، تظل بلادنا ملزمة بالاستعداد الجيد لتطورات العالم المتقلب والموسوم بالتحولات التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي يفرض تطوير النظام البيئي- الرقمي المرتبط بالشركات والمقاولات بشكل متواصل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا شك أن الذكاء الاصطناعي يشكل آلية قوية لتحويل الاقتصاد وتحسين الخدمات العامة وتقليص الفوارق الاجتماعية، إلا أن الوعي العام بهذه التكنولوجيا لازال محدودا نسبيا في المغرب.

وبلادنا جعلت هذا التوجه كأولوية رئيسية ضمن رؤية وطنية شاملة للتحول الرقمي، إلا أن برنامج تطوير الذكاء الاصطناعي في المغرب تواجهه عدة تحديات، من قبيل غياب الإطار التشريعي المُناسب ومحدودية الوصول إلى البيانات العامة، صعوبة حصول الشركات الناشئة على التمويل ونقص الكفاءات والمهارات.

ولهذا ومن أجل تعزيز الابتكار وتطوير بيئة ملائمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال، لابد أن يكون هناك تعاون بين القطاعين العام والخاص، من أجل المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

من هذا المنطلق، فإن المستقبل يبدو واعدًا في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، باعتماد استراتيجية لتسريع وتيرة الاشتغال بالذكاء الاصطناعي لمجاراة الطفرة الرقمية التي يعرفها العالم، مع العمل على تأطيره قانونا من أجل الحفاظ على الأمن الرقمي لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

تتجسد أهمية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في الأدوار التي تضطلع بها، فيما يتعلق بالأمن الإنساني والعام داخل المجتمع، على اعتبار أن مهمة بناء السجون يجب أن تتأسس على مبادئ العدالة والإنسانية. وعلاوة على الوظيفة الردعية التي تباشرها هذه المؤسسات كآليات لتنفيذ العقوبات التي يصدرها القضاء، فإنها تحظى أيضًا بمهام وقائية، من حيث السعي لتقويم سلوك الجناة وإدماجهم داخل المجتمع وترسيخ تنشئة اجتماعية تدعم تحصينهم من السقوط في براثن الجريمة من جديد.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد حظي قطاع السجون ببلادنا بأهمية بالغة، نظرا لما يمثله من بعد حقوقي وقانوني وإنساني، حيث شهد خلال السنوات الأخيرة جملة من التطورات في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله وأيده، وللمقتضيات الدستورية التي تحث على النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، والتزاما ببنود الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان التي تم الانخراط فيها، تحقيقا للأمن والسلامة وأنسنة ظروف الاعتقال وإعادة إدماجهم في المجتمع،إلا أن هذا الورش الإصلاحي الهام بالرغم من المكتسبات التي راكمها لا زال يعاني من بعض التعثرات.

ولعل أهم هذه التعثرات تتجلى أساسا في ظاهرة الاكتظاظ وكل ما يترتب عنها من تداعيات خطيرة، فالاكتظاظ داخل السجون أضحى يشكل معضلة حقيقية تطرح أكثر من إشكال قانوني وحقوقي؛ لتداعياته الخطيرة على المعتقلين وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام، فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء، سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه.

وقد أثرنا في أكثر من مناسبة أن الاكتظاظ هو نتاج طبيعي للمقاربة الأمنية التي تتعاطى بها المؤسسة القضائية ومختلف المؤسسات المعنية مع الظاهرة الإجرامية، المتمثلة أساسا في اللجوء المكثف للاعتقال الاحتياطي وبطء المحاكمات والتطبيق شبه المنعدم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيد، إضافة إلى الإعمال المحدود لمسطرة الصلح بالشروط، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة

السجناء في إطار الاعتقال الاحتياطي تتزايد باضطراد بالمقارنة مع مجموع المعتقلين.

لا شك أن تفعيل المقتضيات الجديدة التي حملتها السياسية الجنائية فيما يتعلق بفلسفة العقوبات البديلة اليوم جاءت من أجل إصلاح الأعطاب الموجودة في السياسة الجنائية ورفع التجريم عن بعض الجرائم التي أضحت متجاوزة، كما تم تمكين المحكمة من صلاحيات الحكم بالعقوبة البديلة المتمثلة في المراقبة الإلكترونية، والتي تقوم على تتبع حركة وتنقل المحكوم عليه بوسائل إلكترونية معتمدة، على أن تحدد المحكمة مكان المراقبة ومدتها، بما يراعي خطورة الجريمة والظروف الشخصية والمهنية للمحكوم عليه وضمان سلامة الضحايا، دون المساس بحقوق الأشخاص الذين يعيشون معه.

وفي هذا الإطار نود فعلا لو أن هذا التوجه سيحد نسبيا من ظاهرة الاكتظاظ في تدارك لإعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي، ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد واعتداء على الموظفين ومختلف مظاهر العنف والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها.

السيد الرئيس المحترم؛

ولكي لا تفوتنا الفرصة ونحن نناقش مضامين ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، نود تثمين توجه الحكومة إلى اعتماد استراتيجية النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم عن طريق حزمة من التدابير والإجراءات الدامجة لعدة مقاربات، بغية أنسنة الاعتقال ومواكبة إعادة إدماجهم وتحديث الإدارة السجنية.

وهنا لا بد أن نثمن عاليا المنجزات التي اعتمدتها المندوبية وتتمثل في مبادرة إحداث وتجهيز مراكز بيداغوجية مؤهلة بعدد من المؤسسات لتكوين النزلاء في عدة شعب مختلفة، وتمكنهم من اكتساب مهارات وحرف، تساعدهم عند الإفراج عنهم على الانخراط في سوق العمل وتحقيق الاندماج السوسيو مهني والاقتصادي بشكل يحقق الأمن العام للمجتمع، ويحتوي السجناء الذين استفادوا من إعادة الإدماج، وهذا الأمر هو نتاج اعتماد فلسفة إعادة التأهيل عبر تكوين السجناء وتمكينهم من معرفة مهنية عند خروجهم من المؤسسة السجنية، تمكنهم من العثور على عمل شريف ووسيلة كسب مشروعة تبعدهم عن سبل البحث عن أسباب العيش بطرق غير مشروعة وهذه هي أهداف العملية الإدماجية.

ونحن بصدد مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، نؤكد دائما على ضرورة تحسين وضعية الموظفين والعاملين بالمؤسسات السجنية ببلادنا، إداريا وماديا مع العمل على تحسين وضعيتهم النفسية بالتحفيزات المادية، نظرا لجسامة العمل الذي يقومون به لأن مستوى التأطير داخل السجون يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام، وهنا لا بد أن نثمن تفاعل الحكومة مع هذا المطلب حيث جاءت بالمرسوم رقم 2.24.1096 الصادر بتاريخ 6 يناير 2025 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، تقديرا للمهام الحساسة والمخاطر المهنية التي يتعرضون لها يوميا، وبنص تشريعي يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج لتعزيز البعد الاجتماعي داخل هذه المؤسسة عن طريق تمكينهم من خدمات نوعية ومنظمة تستجيب لتطلعاتهم وبقانون جديد ينظم المؤسسات السجنية، نتمنى أن يحل تطبيق هذه النصوص الإشكالات المطروحة في هذا الإطار.

كما نناشد كل المهتمين والفاعلين والمسؤولين على هذا القطاع بذل المزيد من العناية بالمؤسسة السجنية ولساكنتها، وهنا لا بد أن ننوه بتحسن جودة الخدمات الطبية المقدمة للسجناء والتي تتجلى في افتتاح وحدات طبية عصرية وإحداث قاعات الفحص الطبي ووحدات طبية لتصفية ادم... كما نؤكد مرة أخرى على مواصلة الاهتمام بالجانب النفسي للنزلاء وتكثيف الجهود والعمل على إيجاد الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية، في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

السيد الرئيس المحترم؛

إجمالا، لا بد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين وحتى المجتمع المدني من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهذيب والإدماج في حقهم، فالكل مدعو اليوم إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية تمثل مناسبة، نود من خلالها أن نتوجه بالشكر الموصول والتقدير للسيدة الرئيس الأول ولقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في الفحص والتدقيق والدراسة.

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا كل المجهودات المبذولة من طرف المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية في تخليق الحياة العامة وربط المسؤولية بالمحاسبة والعمل عل ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، خاصة في ظل السياق الوطني الاستثنائي ومختلف التحولات على المستوى الدولي الذي يتطلب تدبيرا أكثر عقلانية للموارد المالية.

السيد الرئيس المحترم؛

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2026، نستغل هذه فرصة لكي نثمن عاليا التواصل الإيجابي

للمجلس مع المؤسسة التشريعية عبر جملة من التقارير التي يصدرها ويقدمها للمجلسين، حيث تشكل مجالا مثمرا للتعاون المؤسساتي لتخليق المجال العام.

لا شك أن هذه التقارير لها دور فعال بالنسبة للمؤسسة التشريعية تتجسد في الاستعانة بها في تقييم السياسات العمومية ومراقبة العمل الحكومي، كما تسهم في خلق نقاشات عمومية بناءة.

وفي هذا الاتجاه نؤكد على ضرورة توسيع مجال نشر هذه التقارير والعمل على متابعة مآل ومدى التزام المعنيين بتوصياتها، عن طريق وضع دليل لها، لكي يتم الوقوف على تنزيل وتفعيل مقتضيات هذه التقارير مع التأكيد على ضرورة تحيينها.

وبناء عليه، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد دائما على ضرورة العمل على توسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية من موارد مالية وبشرية كفئة، نظرا لكونه يعد أهم آليات الرصد والمساءلة في ما يتعلق بصرف المال العام ومحاربة الفساد، وبالأخص على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

كما نؤكد على مواصلة نشر المجلس للبرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتزم القيام بها، وكذا كل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها، طبقا للفصل 248 من الدستور، على اعتبار أن من بين المهام الأساس للمحاكم المالية تكمن في استعمال الوسائل القانونية، التي منحت لها مثل نشر التقرير السنوي ونشر أحكامها وقراراتها القضائية، وهي وسيلة للتواصل والانفتاح على مختلف فعاليات المجتمع، لأن من خصائص الرقابة والمساءلة المالية العصرية الفعالية والشفافية والعقلنة والانفتاح على الرأي العام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الأمين العام للحكومة المحترم؛

في البداية، نود أن نتقدم إلى السيد الأمين العام للحكومة بالشكر والتقدير ولكل الأطر والموظفين على العمل الجاد، الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في صناعة القوانين وحرصهم على دراستها وتدقيقها وإخراجها لحيز التنفيذ، من خلال نشرها ضمن تقنية متطورة بالجريدة الرسمية.

وفي هذا الإطار، وبعد الإطلاع على مضامين الميزانية المتعلقة بالأمانة العامة للحكومة، نجد أنها قد انخرطت بكل مكوناتها وصلاحياتها في الورش الإصلاحي الكبير والهام الذي اعتمدته بلادنا، عملا بالتوجيهات الملكية السامية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية ولتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل، كما عملت على مواجهة التحديات المطروحة على كل الأصعدة، ضمن مشروع إغناء الترسانة القانونية بنصوص تستجيب للتطورات والتحولات التي تتطلبها المرحلة.

فهذه المؤسسة توجد كما نعلم عند ملتقى جميع مؤسسات الدولة، حيث تسهر على تأمين حسن سير العمل الحكومي، وتقوم بمهام تنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية والقيام بمهمة تتبع مسار كل مشروع نص قانوني والتحقق من مطابقته لأحكام الدستور وعدم تناقضه مع النصوص التشريعية الجاري بها العمل، وهي مهمة نثمنها عاليا، نظرا لتميزها بالخبرة والدقة في مجال التشريع، من خلال صياغة القوانين وتجويدها ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية.

كما نسجل في الفريق الاستقلالي احترافية وديناميكية الأمانة العامة في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد، فإلى جانب هذه الأدوار المتميزة التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة، فإننا نؤكد دائما، وكلما كنا بصدد هذه المناقشة خلال هذا اللقاء السنوي الهام، على الإشادة بانخراطها في الورش الإصلاحي الذي يروم التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية لبلادنا التي لم تعد تتلاءم ومقتضيات الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، علما أن هذه الفترة التي تمر منها بلادنا هي مرحلة تأسيس بامتياز لتنزيل المضامين الكبرى للنموذج التنموي وإرساء لأسس الدولة الاجتماعية، وهو ما يستدعي بالضرورة المواكبة القانونية الورش الكبير من تسريع وتيرة إنتاج النصوص التشريعية والحرص أيضا على ملاءمة وانسجام الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني، والتقييم المستمر لوجاهة وفعالية القوانين، ضمانا للأمن القانوني.

السيد الرئيس المحترم؛

ولكي لا تفوتنا الفرصة، لابد أن نثمن التدابير التي تم الانخراط فيها والمتمثلة أساسا في اعتماد الأمانة العامة الاستراتيجية العمل الممتدة إلى سنة 2027، حيث تم إحداث مديرية خاص بجودة القانون، مع العمل على مواصلة رقمنة الجريدة الرسمية وهذا التوجه هو المطلوب حاليا.

وكلما كنا بصدد هذا اللقاء السنوي، إلا ونطلب من الأمانة العامة مواصلة انفتاحها على محيطها السياسي، عن طريق عقد مزيد من اللقاءات مع ممثلي الأمة وتكثيف التواصل لمد جسور التعاون في المجال التشريعي بين البرلمان بغرفتيه والأمانة العامة للحكومة للاستفادة من خبرتها وكفاءتها في مجال الإنتاج القانوني، مما سينعكس إيجابا على المبادرة التشريعية البرلمانية والرفع من وتيرة إنتاج التشريع ببلادنا.

في إطار تطوير ومواكبات التحولات الرقمية التي شهدها العالم، كانت الأمانة العامة مسايرة لكل هذه التطورات، عبر رقمنة الجريدة الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونية، وهذه المبادرة نثمنها عاليا، إذ تمثل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين، والتي نسجل أنها

تمتاز بالدينامية وسهولة الاستخدام. ومن هذا المنطلق، نود التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، وفتح المزيد من الخدمات لكافة المواطنين بمختلف تخصصاتهم واهتماماتهم وشرائحهم.

وفي هذا السياق لا بد أن نثمن المبادرات القيمة التي تم اعتمادها فيما يتعلق بعملية دمج مديرية الجمعيات مع مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية، حتى تتأتى مواكبة المهن وتأطير الهيئات المهنية، إلا أننا نؤكد على ضرورة تبسيط المساطر والإجراءات القانونية والإدارية المرتبطة بمنح رخص مزاولة العديد من المهن، سيما المتعلقة بالمجال الطبي.

أيضا نود المصادقة على الشهادات المحصل عليها بالجامعات والمعاهد الأجنبية في إطار ملاءمتها ومعادلتها مع الشهادات الوطنية.

وفي مجال النشر، لابد، السيد الأمين العام للحكومة، أن نثمن عاليا العمل الدؤوب والسهر على إصدار جملة من الوثائق القانونية على شكل سلاسل تروم الحفاظ على القاعدة القانونية من التحريفات التي قد تتعرض لها النصوص القانونية.

وفي نفس الاتجاه نثمن عمل الأمانة العامة للحكومة على إصدار الدلائل المرجعية والتأطير القانوني للإدارات العمومية، وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة مواصلة هذا العمل لنشر الثقافة القانونية وتطوير وتأهيل العمل التشريعي عامة، وأن تعمل على تجميع النصوص المتفرقة وذات وحدة الموضوع على شكل مدونات، مع التأكيد على ضرورة وضع دليل للمراسيم الصادرة في كل ولاية تشريعية.

كما نود في هذه المناسبة من الأمانة العامة أن تعمل على تسريع إصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الضرورية لتنفيذها، حتى لا تفرغ هذه النصوص من محتواها وتبقى المبادرة التشريعية بدون جدوى.

أما في مجال الجمعيات والمنفعة العامة، فإن جمعيات المجتمع المدني أضحت من المكونات الأساس لكل مجتمع ديمقراطي حداثي، لذلك متعها الدستور الجديد بحق ممارسة أنشطتها بحرية في إطار احترام الدستور والقانون. وفي هذا الإطار لابد أن من الاهتمام النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجمعيات، ومنها على وجه الخصوص ظهير 1958 الذي أصبح متجاوزا وصار من الضروري إعادة النظر في مضامينه ومراجعتها، على ضوء المرجعية الدولية المعمول بها والتزاما بأحكام الدستور، مع التأكيد على ضرورة تضمين هذه المراجعة في نص قانوني تجمع فيه جميع المقتضيات الخاصة بالحياة الجمعوية والمتعلقة بكل المقتضيات والأحكام العامة لتأسيس الجمعيات.

ونظرا للدور المتنامي للمجتمع المدني الذي يمكن أن يشكل رافعة ودعامة لباقي المؤسسات ويسهم في حل إشكالات ومعضلات اجتماعية، التي يقع حلها على عاتق الدولة أساسا، فإن الحكومة اليوم مدعوة إلى تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالمجتمع المدني، وتسطير عدة برامج للرفع من قدرات أطر المجتمع المدني وسن قوانين تنظم مجال العمل التطوعي؛ وقد تم بالفعل إصدار القانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، عملا بالأوامر الملكية السامية ومراعاة لتحولات المجتمع المغربي بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إجمالا، فإن هذا المجال تتقاطع فيه اختصاصات عدة قطاعات حكومية من أمانة عامة للحكومة ووزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وأيضا وزارة الداخلية والسلطات الترابية، مما يستلزم إيلاءه مزيدا من العناية وتخصيص ميزانيات مهمة لدعم هيئات المجتمع المدني الجادة بالتزام الشفافية الضرورية في صرف الدعم العمومي وإعادة النظر في الدعم الأجنبي وتقييم النتائج المحصل عليها، عن طريق اعتماد رؤية شاملة لإرساء منظومة متكاملة لتتبع الاتفاقيات مع المجتمع المدني في إطار المشاريع والبرامج الممولة إن على المستوى الوطني أو الأجنبي.

وفي الختام، وبعد مناقشة هذه الميزانيات ودراستها، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ثانيا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

نقف أمامكم اليوم لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تناقش داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم السنة المالية 2026.

إن هذه اللحظة، بالنسبة لنا، ليس مجرد إجراء روتيني عابر، بل هو محطة مفصلية لممارسة دورنا الرقابي والتشريعي بمنتهى الجدية والمسؤولية، فهي فرصة سانحة لنتعمق في تحليل هذه الوثائق المالية وتقارير نجاعة الأداء، ليس فقط في أرقامها، بل في دلالاتها الاستراتيجية، ولنفهم بوضوح كيف تترجم الإرادة السياسية العليا إلى آليات عمل ملموسة على أرض الواقع وكيف يتم توزيع الموارد الوطنية لخدمة الأهداف الكبرى لبلادنا.

لا يخفى على أحد أن بلادنا تمر بظرفية استثنائية، تتطلب تضافر الجهود والطاقات لتحقيق نمو اقتصادي شامل وتعزيز التنمية الاجتماعية وترسيخ العدالة المجالية وتوطيد السيادة الوطنية

الاستراتيجية. كلها أهداف محورية رسم معالمها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في خطاباته السامية، وتعد بوصلة عمل حكومتنا في مختلف القطاعات.

إن إدراكنا المشترك لهذا السياق الشامل هو المدخل الأساسي لأي نقاش بناء ومسؤول حول تفاصيل هذه الميزانية ولضمان أن تعكس هذه المخصصات التطلعات الوطنية الكبرى التي تؤطر عملنا.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نشيد بالتماسك الحكومي الذي يميز أداء أغلبيتنا اليوم، حيث يمثل هذا الانسجام محركاً أساسياً لتنفيذ البرامج الطموحة التي ينتظرها المواطنون، ويمنح حكومتنا القدرة على المضي قدماً في الإصلاحات الجريئة، ويضمن التقائية السياسات العمومية.

إن هذا التلاحم، الذي يلتف حول العرش العلوي المجيد، هو الضامن لوحدتنا واستقرارنا وتقدمنا، وهو ما يؤكد على أن العمل الجماعي المنظم هو السبيل لتحقيق الإنجازات الكبرى.

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

أقف أمامكم اليوم لفتح نقاش بناء ومسؤول حول مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026.

إن هذا اللقاء ليس مجرد إجراء روتيني بالنسبة لنا، بل هو فرصة سانحة لممارسة دورنا الرقابي والتشريعي، ولتحليل هذه الوثيقة المالية بعمق، ولنفهم كيف تترجم الإرادة السياسية إلى آليات عمل ملموسة، وكيف يتم توزيع الموارد لخدمة الأهداف الوطنية العليا.

نتفق جميعا بخصوص الظرفية التي تمر بها بلادنا، وهي مرحلة تتسم بتضافر الجهود نحو تحقيق نمو اقتصادي شامل وتعزيز للتنمية الاجتماعية وترسيخ للعدالة المجالية وتوطيد للسيادة الإستراتيجية. هذه كلها أهداف محورية رسم معالمها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطاباته السامية، والتي تشكل بوصلة عمل حكومتنا في جميع القطاعات.

إن إدراكنا لهذا السياق الشامل هو المدخل الأساسي لأي نقاش حول التفاصيل المالية. وفي هذا الإطار، لا يسعني إلا أن أشيد بالتماسك الحكومي الذي يميز أداء أغلبيتنا اليوم.

إن هذا الانسجام ليس مجرد عنوان، بل هو محرك أساسي لتنفيذ البرامج الطموحة التي ينتظرها المواطنون. هذا التماسك يمنح حكومتنا القدرة على المضي قدماً في الإصلاحات الجريئة، ويضمن التقائية السياسات العمومية. وهنا، يجب أن نسجل بكل تقدير الدور الفعال الذي يلعبه حزب الاستقلال داخل هذه الأغلبية. إن التزامه بمبادئه الأصيلة، وحرصه على دعم البرنامج الحكومي، ومساهمته البناءة في التنسيق وصناعة القرار، يمثل قيمة مضافة حقيقية تعزز من ثماسك الحكومة ونجاعة عملها، وتؤكد على أن العمل الجماعي المنظم هو السبيل لتحقيق الإنجازات الكبرى. إن هذا التلاحم، الذي يلتف حول العرش العلوي المجيد، هو الضامن لوحدتنا واستقرارنا وتقدمنا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

الآن، دعونا نتعمق في تفاصيل مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

إن أول ما نلاحظه في هذه الوثيقة هو طابعها التسييري والتنسيقي؛ إنها ميزانية مصممة لدعم الدور المحوري لرئاسة الحكومة كمركز قيادي وتنسيقي، وليس كجهاز تنفيذي مباشر للمشاريع الكبرى، فالمشاريع الحكومية الضخمة تُنجز وتتبع من قبل مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات التابعة لها، بينما تضمن رئاسة الحكومة الانسجام العام وتوجيه الجهود. هذا التمايز في الأدوار أمر أساسي لتفهموا بنية هذه الميزانية.

لقد بلغت الاعتمادات المرصودة لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026 في مجموعها 2.004.254.000 درهم. هذه الاعتمادات شهدت زيادة نسبتها 14.98% مقارنة بسنة 2025. هنا يطرح تساؤل مهم لكم: هل هذه الزيادة، رغم أنها قد تبدو مبررة في سياق توسع مهام التنسيق، تتناسب فعلاً مع الطابع الإداري والتسييري لهذه الميزانية؟ وكيف يمكنكم ضمان أن كل درهم من هذه الزيادة يصب في تعزيز الفعالية التنسيقية لرئاسة الحكومة، وليس في مجرد توسع إداري؟

وبالانتقال إلى ميزانية التسيير، تجدون أنها تستحوذ على الجزء الأكبر، بمبلغ 1.107.174.000 درهم، بزيادة بلغت 15.80% عن السنة الماضية. ضمن هذا الباب، يشكل بند المعدات والنفقات المختلفة الحصة الأكبر بمبلغ 908.704.000 درهم، مسجلاً زيادة قدرها 17.83%. هذه الأرقام تدعونا إلى التساؤل عن نوعية هذه المعدات والنفقات: هل هي موجهة لتعزيز البنية التحتية الرقمية لمصالح رئاسة الحكومة أم لتطوير آليات التنسيق بين القطاعات؟ وكيف يمكن لنا، كبرلمانيين، أن نتحقق من أن هذه الزيادات تنعكس إيجاباً على جودة الحكامة وتيسير العمل الحكومي ككل؟

أما باب الموظفين، فقد خُصص له مبلغ 198.704.000 درهم، بزيادة 6.54% عن السنة الجارية. وهنا أستوقفكم عند نقطة جوهرية: إحداث 125 منصبًا ماليًا جديدًا. هذه المناصب، وإن كانت قليلة في العدد، إلا أن توزيعها يعطي إشارات قوية. 50 منصبًا للمدرسة الوطنية العليا للإدارة، و40 للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات والولوج

للمعلومة، و10 للهيئة الوطنية للمعلومات المالية، و5 للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان. هذا التوزيع يشي بأن هناك وعيًا بأهمية تعزيز القدرات البشرية في مجالات الحكامة، حماية المعطيات والشفافية. لكن يبقى السؤال: هل هذه الأعداد كافية لسد الخصاص في هذه المؤسسات الاستراتيجية؟ وهل يتم استقطاب الكفاءات المطلوبة فعلاً لضمان أفضل استثمار لهذه المناصب؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

هذه الميزانية لا تقتصر على مصالح رئاسة الحكومة وحدها، بل تمتد لتدعم عدداً من الهيئات الدستورية والتابعة لها، وهو ما يؤكد على الدور التنسيقي والدعم الشامل الذي تضطلع به الرئاسة. تجدون تخصيصات مثل 50.815.000 درهم للمحكمة الدستورية، و70.000.000 درهم للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، و85.000.000 درهم للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، و73.000.000 درهم لمجلس المنافسة. هذه الأرقام تعكس التزام الدولة بدعم استقلالية هذه المؤسسات وأدوارها الحيوية في ترسيخ الديمقراطية وحماية الحقوق وضمان بيئة تنافسية عادلة.

كما أن هناك دعماً لهيئات أخرى مثل اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات (40.000.000 درهم)، والهيئة الوطنية للمعلومات المالية (24.422.000 درهم)، والمدرسة الوطنية العليا للإدارة (30.000.000 درهم)، والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي (39.000.000 درهم)، والمرصد الوطني للتنمية البشرية (27.000.000 درهم)، والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء (68.953.000 درهم). هذه المبالغ، التي يتم تخصيصها عبر ميزانية رئاسة الحكومة، تبرهن لكم على أن الرئاسة تقوم بدور حيوي في تفعيل عمل هذه المؤسسات ودعمها لتحقيق أهدافها.

ناهيك عن دعم مؤسسات ثقافية وعلمية مثل أكاديمية المملكة المغربية (80.500.000 درهم) وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات (30.000.000 درهم)، وجامعة الأخوين (74.000.000 درهم)، ودعم لمشاريع استراتيجية كزيادة رأسمال الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق (5.000.000 درهم)، ووكالة تنمية الأطلس الكبير (56.755.000 درهم). هذه التخصيصات تعكس لكم النظرة الشمولية للدولة في دعم جميع الروافد التنموية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

أما فيما يتعلق بميزانية الاستثمار، والتي بلغت 897.080.000 درهم بزيادة 13.97%، فهنا يجب أن نتوقف عند نقطة بالغة الأهمية. إن معظم هذا المبلغ ليس مخصصًا لاستثمارات مباشرة تقوم بها رئاسة الحكومة. فمثلاً، 556.000.000 درهم مخصصة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، الذي تديره وزارة الداخلية. وكذلك 80.000.000 درهم لكل من وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال المملكة والأقاليم الجنوبية والجهة الشرقية. هذا النهج يثير تساؤلاً حول مدى كفاءة تمرير هذه المبالغ الكبيرة عبر ميزانية رئاسة الحكومة، بدلاً من تخصيصها مباشرة للمؤسسات المعنية. هل هو اختيار إداري لتبسيط المساطر، أم يعكس دوراً تنسيقياً مركزياً في الإشراف على هذه المشاريع؟

واللافت للنظر أن المبلغ الأساسي المرصود لميزانية الاستثمار المباشر لمصالح رئاسة الحكومة نفسها لا يتجاوز 3.500.000 درهم. هذا الرقم يعيد تأكيد الطابع الإداري والتنسيقي لرئاسة الحكومة بالنسبة لنا، حيث إنها ليست الجهة التنفيذية للمشاريع الاستثمارية الكبرى، بل هي المايسترو الذي يدير الأوركسترا الحكومية، ويوجهها نحو تحقيق الانسجام والتناغم في الأداء العام.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن هذه الميزانية، بمجملها، تعكس فعلاً الدور التنسيقي والإشرافي الذي تضطلع به رئاسة الحكومة. لكن النقاش البرلماني يقتضي منكم أن ترفعوا صوت التساؤل: هل تترجم هذه الموارد المالية، بحجمها وتوزيعها، إلى أقصى درجات الفعالية في تحقيق هذا الدور التنسيقي؟ هل تعزز قدرة رئاسة الحكومة على المتابعة والتقييم، وعلى ضمان انسجام السياسات العمومية، وتطبيق البرامج الحكومية بكفاءة؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

أيها الحضور الموقر؛

لابد من تجديد التأكيد على أن هذا النقاش يهدف إلى دعم العمل الحكومي وتعزيز أدائه. إن تماسك الأغلبية الحكومية، بقيادة السيد رئيس الحكومة، وبمساهمة قوية من حزب الاستقلال وباقي مكونات الأغلبية، يمثل ضمانة قوية لاستمرار مسيرة التنمية والإصلاح. ولكن هذا التماسك لا يعفيكم من واجب التحليل والتدقيق والمطالبة بالمزيد من الفعالية والشفافية.

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون الأفاضل؛

أيها الحضور الكريم؛

يشرفني أيما تشريف، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أقف أمامكم اليوم، في هذه الجلسة المباركة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين لسنة 2026.

إنها لمناسبة جوهرية لا لمجرد عرض أرقام وإحصائيات مالية، بل هي فرصة سانحة لنؤكد جميعاً، من هذا المنبر التشريعي الرفيع، التزامنا الراسخ بالوطن، ولنستشرف معاً الأدوار المتعاظمة لمؤسستنا الدستورية في سياق وطني وإقليمي ودولي بالغ التعقيد والتحول.

في سياق عالمي مضطرب ومغرب صامد ومتطلع:

لا يخفى على أحد منا حجم التحولات العميقة التي يشهدها العالم اليوم، فمن الاضطرابات الجيوسياسية المتصاعدة، إلى استمرار النزاعات المسلحة في أوكرانيا وغزة، وما تخلفه من تداعيات وخيمة على الأمن الطاقي والغذائي، مروراً بتفاقم الأزمات في منطقة الساحل والصحراء، وما تطرحه من تحديات أمنية وإنسانية. يضاف إلى كل ذلك الثورة التكنولوجية الهائلة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتسارع وتيرة الانتقال الطاقي. إنها بيئة عالمية تتميز بالهشاشة وعدم اليقين، وتفرض على الدول إعادة النظر في استراتيجياتها وأولوياتها.

في خضم هذا المشهد المضطرب، يبرز المغرب، بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وبفضل استقرار مؤسساته ونسيجه الاجتماعي، كنموذج للاستقرار والحكمة، وقطب فاعل في تعزيز السلم الإقليمي والدولي. هذه المكانة المرموقة التي اكتسبها المغرب، لم تأتِ من فراغ، بل هي ثمرة عمل دؤوب، وتراكم لمكاسب متعددة، ومصداقية تاريخية وجغرافية، تؤهله للاضطلاع بأدوار طلائعية في بناء مستقبل المنطقة والعالم. وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا أن نثمن عالياً الدور المحوري الذي اضطلع به جلالة الملك في قيادة البلاد نحو بر الأمان، وتعزيز مكانتها كشريك موثوق به على الساحة الدولية.

الأداء التشريعي والرقابي: دعامة أساسية لبرلمان قوي:

لقد أوردت الكلمة حصيلة تشريعية مهمة لمجلس المستشارين خلال السنة المنصرمة، تمثلت في المصادقة على 46 نصاً تشريعياً، منها 45 مشروع قانون ومقترح قانون واحد. إن فريقنا الاستقلالي للوحدة والتعادلية يرى في هذه الأرقام مؤشراً على حيوية العمل التشريعي داخل المجلس. ونثمن عالياً الجهود المبذولة من قبل السيدات والسادة المستشارين في تجويد هذه النصوص، وهو ما تجلى في عدد التعديلات المقترحة والمقبولة، والتي تهدف إلى ملاءمة القوانين مع انتظارات المواطنين ومتطلبات التنمية.

ولكن، وكما أشارت الكلمة، فإن دور البرلمان الحديث يتجاوز مجرد التصويت على القوانين. إنه يتطلب قراءة أعمق لدور المؤسسة التشريعية، بما يجعلها فاعلاً حقيقياً في إعداد السياسات العمومية وتقييمها. هنا تكمن القيمة الحقيقية للعمل التشريعي، في قدرته على الاستجابة لتحديات التنمية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق طموحات المواطنين.

وفي الجانب الرقابي، نسجل بارتياح كبير دينامية العمل التي عرفها المجلس، من خلال عقد ستة وخمسين جلسة عامة، وأكثر من مائة وستة اجتماعات للجان الدائمة. إن هذه الأرقام تعكس التزام المجلس بمسؤولياته الدستورية في مساءلة الحكومة وتقييم أدائها. ونؤكد، من جانبنا، على ضرورة مواصلة هذا الزخم، بل وتكثيفه، مع التركيز على جودة الأسئلة المطروحة وعمق النقاش وضمان التزام الحكومة بتقديم الأجوبة الشافية والمقنعة واتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على ملاحظات وتوصيات المجلس.

إن آلية تقييم السياسات العمومية، التي باتت محورية في عمل مجلس المستشارين، تستحق كل الثناء والدعم. إن إحداث مجموعات موضوعاتية اشتغلت على ملفات استراتيجية كبرى مثل الاستثمار والتشغيل والتنمية الترابية، يعتبر خطوة نوعية نحو تفعيل دور المجلس كقوة اقتراحية ومراقبة ذات مصداقية. فريقنا يدعو إلى تعزيز هذه الآلية، وتوفير كل الإمكانيات اللازمة لها، بما يضمن أن تكون خلاصات هذه التقييمات وتوصياتها، ليس مجرد تقارير، بل خارطة طريق لتقويم الاختلالات، وتحسين فعالية السياسات العمومية، وجعلها أكثر استجابة لتطلعات المغاربة.

الدبلوماسية البرلمانية، صوت المغرب الحكيم في العالم:

يعد تعاظم دور مجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية أحد أبرز المكاسب التي أشار إليها التقرير، وهي مكاسب نفخر بها جميعاً. لقد تحول المجلس، بحق، إلى فاعل دبلوماسي مؤثر، يساهم بفعالية في الدفاع عن قضايانا الوطنية العادلة، وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية. إن المخطط الاستراتيجي للدبلوماسية البرلمانية للفترة 2024-2027، الذي يقوم على مرتكزات واضحة، هو خارطة طريق طموحة يجب أن نعمل جميعاً على إنجاحها.

إن جعل قضية الصحراء المغربية في صدارة كل المرافعات البرلمانية الدولية وتوسيع الحضور المغربي في مختلف الفضاءات القارية والدولية وتحويل العلاقات البرلمانية إلى شراكات استراتيجية، هي توجهات تتناغم تماماً مع الثوابت الوطنية والرؤية الملكية السامية. ولقد أثبتت هذه الدبلوماسية فعاليتها في تعزيز موقع المغرب وكسب المزيد من التأييد لمبادرة الحكم الذاتي، باعتبارها الحل الوحيد والواقعي والنهائي للنزاع المفتعل حول صحرائنا.

لقد تجلت ثمار هذا العمل في استصدار بيانات وقرارات داعمة للوحدة الترابية للمملكة من قبل عدد من الهيئات البرلمانية وفي تعزيز الاعتراف الدولي بمصداقية الطرح المغربي. كما أن الزيارات الميدانية لوفود برلمانية رفيعة المستوى إلى أقاليمنا الجنوبية، وعلى رأسها زيارة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي إلى مدينة العيون، قد بعثت برسائل سياسية قوية تؤكد أن الصحراء المغربية لا يمكن تصور مستقبلها إلا في إطار السيادة المغربية الكاملة. إن فريقنا الاستقلالي يؤكد دعمه المطلق لهذا التوجه، ويدعو إلى مزيد من التنسيق بين مختلف الفاعلين

الدبلوماسيين، برلمانيين وحكوميين، لتعزيز هذا المكسب الاستراتيجي.

الدبلوماسية الاقتصادية والمبادرة الأطلسية، رؤية تنموية شاملة:

لم تكن الدينامية البرلمانية بمعزل عن التحولات الاقتصادية العالمية، بل واكبتها بتفعيل مفهوم الدبلوماسية البرلمانية الاقتصادية. إن تحويل رأس المال السياسي والرصيد الدبلوماسي إلى فرص استثمار وتنمية مشتركة، هو توجه سليم وضروري. وقد أثمر ذلك تنظيم منتديات برلمانية اقتصادية جمعت برلمانيين ومسؤولين ورجال أعمال، وعرضت المؤهلات الاقتصادية للمغرب. إننا نرى في هذا التوجه رافعة حقيقية لتعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات، وتعميق شراكته مع مختلف القوى الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد، تبرز المبادرة الأطلسية التاريخية التي أطلقها جلالة الملك لفائدة دول الساحل الإفريقي، كمشروع تنموي واستراتيجي غير مسبوق. إنها ليست مجرد مبادرة لوجستية، بل هي تصور شامل لإعادة رسم الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للمنطقة، وتحريرها من إكراهات الماضي. إن تحويل منطقة الساحل والصحراء من فضاء للتوتر والهشاشة إلى فضاء للفرص والتنمية والاستقرار هو هدف نبيل وطموح يستحق كل الدعم. وقد اضطلع مجلس المستشارين بدور مهم في شرح هذه المبادرة وتقديمها كنموذج للتعاون جنوب-جنوب، مما يعكس ريادة المغرب والتزامه بالتنمية المشتركة.

إن فريقنا يرى في هذه المبادرة فرصة تاريخية لتعزيز الروابط مع عمقنا الإفريقي وتأكيد مكانة المغرب كبوابة استراتيجية بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية. وندعو إلى تفعيل أكبر للدبلوماسية البرلمانية لدعم وتجسيد أهداف هذه المبادرة على أرض الواقع، وتسليط الضوء على إمكانياتها التحويلية للمنطقة.

الأقاليم الجنوبية، نموذج للتنمية والكرامة:

لا يمكن الحديث عن استراتيجية المغرب التنموية والدبلوماسية دون الإشارة إلى النموذج التنموي الفريد الذي تجسد في أقاليمنا الجنوبية. لقد تحولت هذه الأقاليم، بفضل الرؤية الملكية المتبصرة، إلى أوراش حقيقية للتنمية، شملت البنية التحتية من موانئ وطرق ومشاريع الطاقات المتجددة، ومؤسسات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية التي عززت كرامة المواطنين.

إن مدن العيون والداخلة والسمارة وباقي أقاليمنا الجنوبية أصبحت اليوم نماذج حية للاستقرار والاندماج والعيش الكريم. إن ما تحقق هناك هو خير دليل على أن مبادرة الحكم الذاتي هي الحل الأمثل والأكثر واقعية، وهي السبيل الوحيد نحو تنمية مستدامة ومشاركة فعالة للسكان في تدبير شؤونهم. إن هذا النموذج التنموي، الذي يجسد مضامين مبادرة الحكم الذاتي، يمثل ورقة قوة حقيقية للمغرب في المحافل الدولية، ويدحض كل المزاعم المغرضة التي تحاول التشكيك في مغربية الصحراء.

وقد كان لمجلس المستشارين دور محوري في جعل هذه الأقاليم فضاءات دائمة للنقاش الدولي، واستقبال الوفود البرلمانية من مختلف القارات. إن هذه الزيارات واللقاءات تتيح للضيوف فرصة لمعاينة حجم المشاريع التنموية، والاستماع إلى شهادات ممثلي الساكنة وشيوخ القبائل والفاعلين الاقتصاديين، مما يساهم في نقل صورة حقيقية عن واقع الصحراء المغربية، وتفنيد الأطروحات الانفصالية.

ميزانية 2026، استثمار في برلمان المستقبل:

أيها السيدات والسادة المستشارون؛

إن مشروع ميزانية 2026 لمجلس المستشارين، والذي بين أيدينا اليوم، لا ينبغي أن ننظر إليه كمجرد وثيقة محاسباتية لتقدير النفقات، بل هو، في جوهره، استثمار استراتيجي في الدور المستقبلي لمؤسستنا البرلمانية. إن الأهداف التي يتضمنها هذا المشروع، من تعزيز قدرات المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية وتمويل المشاركة الفعالة في المحافل الدولية واستضافة المؤتمرات والمنتديات وتطوير الشراكات البرلمانية، كلها تصب في صميم رؤيتنا لبرلمان قوي ومؤثر.

كما أن تحديث البنية التكنولوجية والرقمية للمجلس واعتماد أدوات حديثة في إدارة الجلسات واللجان وتعزيز التواصل مع المواطنين وتطوير قواعد البيانات ومراكز الأبحاث البرلمانية، هي خطوات أساسية نحو تحديث عمل المجلس وجعله أكثر فعالية وشفافية وقادراً على مواكبة التطورات المتسارعة. إن فريقنا يدعم هذا التوجه نحو الرقمنة والابتكار.

ولا يفوتنا أن نثمن تخصيص اعتمادات لتقوية قدرات التحليل والاستشراف ودعم وحدات الدراسات والبحث، وتعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز التفكير. إن التكوين المستمر للسادة المستشارين والأطر، في مجالات التشريع المتقدم وتقييم السياسات العمومية، والاقتصاد السياسي والقانون الدولي والدبلوماسية البرلمانية والتواصل السياسي، هو استثمار في العنصر البشري، الذي يعد رأسمال المجلس الحقيقي. كما نؤكد على أهمية الأمن السيبراني لحماية معطيات المجلس، وضمان حصانة بنيته المعلوماتية.

ختاماً، عهد جديد برلماني لخدمة الوطن:

أيها السيدات والسادة المستشارون،

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة العمل الجاد والدؤوب داخل مجلس المستشارين، لنكون صوتاً للمواطنين ورافعة للتنمية ودرعاً منيعاً للدفاع عن مصالح الوطن العليا. إننا نجدد ولاءنا المطلق للعرش العلوي المجيد، ونؤكد دعمنا اللامشروط للرؤية السديدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي تهدف إلى بناء مغرب قوي وموحد ومزدهر ومؤثر في محيطه الإقليمي والدولي.

إن تصويتنا على مشروع ميزانية 2026 سيكون تصويتاً على هذه

الرؤية الشاملة وتأكيداً على عهد جديد، نضعه أمام الوطن، لترسيخ دور البرلمان كرافعة للسيادة، والتنمية والاستقرار. برلمان يمكنه من الانخراط الفعال في صون الوحدة الترابية وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتحويل الرؤى الوطنية إلى مشاريع ملموسة ترفع من مناعة المغرب وتنمي قدراته.

وختاماً، لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى مكتب المجلس إلى السيدات والسادة أطر وإداريي المجلس، على تفانيهم في خدمة هذه المؤسسة، فهم الجنود المجهولون الذين يسهرون على سلاسة العمل البرلماني.

نسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير هذا الوطن، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة النواب؛

السيدات والسادة المستشارون؛

أيها الحضور الكريم؛

نتشرف اليوم بأن نقف أمامكم لنشيد بالدور المحوري الذي يلعبه برلماننا المغربي بمجلسيه، مجلس النواب ومجلس المستشارين، في مسيرة البناء والتنمية التي تشهدها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

إن الحديث عن برلماننا هو حديث عن مؤسسة دستورية عريقة، تتجسد فيها قيم الديمقراطية والتمثيلية، وتضطلع بمهام جسام في التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية. وفي صميم هذه المؤسسة، يبرز مجلس النواب كرافعة أساسية لمشروعنا الديمقراطي، فهو المعبر الصادق عن نبض الشارع وهموم المواطنين وتطلعاتهم المشروعة.

مجلس النواب، صوت الشعب وضمير الأمة:

إن مجلس النواب، بصفته الغرفة الأولى في برلماننا، والتي يمثل أعضاؤها الأمة تمثيلاً مباشراً، هو الحارس الأمين على السيادة التشريعية والقلب النابض للحياة السياسية في بلادنا. منذ فجر الاستقلال ومروراً بالمحطات التاريخية الفارقة، وصولاً إلى دستور 2011 الذي عزز صلاحياته، أثبت هذا المجلس قدرته الفائقة على التكيف مع التحديات والتفاعل مع التحولات، ليبقى دائماً في صلب عملية اتخاذ القرار.

لقد اضطلع مجلس النواب بمهامه التشريعية بكفاءة واقتدار، حيث كان وما زال منطلقاً للعديد من القوانين التي غيرت وجه بلادنا، ومست في العمق حياة المواطنين، فمن التشريعات الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة إلى القوانين المحفزة للاستثمار ومواكبة التحولات الاقتصادية، وصولاً إلى النصوص التي تهدف إلى تحديث الإدارة وتكريس الحكامة الجيدة، كان مجلس النواب دائماً في الطليعة، يناقش ويصوت ويعدل ويصادق، بروح المسؤولية الوطنية العالية. النقاشات المستفيضة التي تشهدها قاعاته، والتعديلات العديدة التي يتم إدخالها على مشاريع القوانين، ليست مجرد إجراءات شكلية، بل هي تعبير عن سعي دؤوب لتجويد النص القانوني، وجعله أكثر ملاءمة لمتطلبات الواقع وأكثر استجابة لانتظارات الشعب.

ولم يقتصر دور مجلس النواب على الجانب التشريعي فحسب، بل امتد ليشمل الدور الرقابي البالغ الأهمية، فمن خلال جلسات المساءلة الشهرية للحكومة والأسئلة الشفوية والكتابية ولجان تقصي الحقائق، أظهر مجلس النواب التزاماً راسخاً بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وحرصاً شديداً على الشفافية والحكامة الرشيدة. لقد كانت هذه الآليات الرقابية ولا تزال صمام أمان للديمقراطية، تضمن مراقبة أداء الحكومة وتقييم سياستها العمومية، وتصحيح الاختلالات وتحفز على الإبداع والنجاعة في تدبير الشأن العام. إن التفاعل الحيوي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما يمارسه مجلس النواب، يعكس نضجاً ديمقراطياً يزداد رسوخاً يوماً بعد يوم.

كما أن هذا المجلس كان دائماً منبراً لطرح القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها قضيتنا الأولى، قضية الصحراء المغربية، حيث كان أعضاؤه سفراء للمغرب في المحافل البرلمانية الدولية، يدافعون عن الوحدة الترابية للمملكة، ويشرحون للعالم عدالة موقفنا، ومصداقية مبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي ونهائي للنزاع المفتعل.

التنسيق بين مجلسي النواب والمستشارين، قوة برلمانية موحدة:

إن قوة برلماننا لا تكمن فقط في حيوية كل مجلس على حدة، بل تتجلى أيضاً في التنسيق المحكم والتعاون المثمر والتكامل البناء بين مجلس النواب ومجلس المستشارين. فهما، وإن كان لكل منهما اختصاصاته وتركيبته، يسيران في خط متوازٍ ومتناغم نحو تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى.

إن الدستور المغربي، بحكمته وبعد نظره، قد وضع إطاراً مؤسسياً يضمن هذا التنسيق، فعملية التشريع، على سبيل المثال، تمر عبر مسار يتطلب التفاهم والتوافق بين المجلسين، فمشروع القانون الذي يصادق عليه مجلس النواب، يحال على مجلس المستشارين، الذي بدوره يناقشه ويصوت عليه، وقد يدخل عليه تعديلات. هذا المسار المزدوج، ليس مجرد تكرار، بل هو فرصة لإثراء النص القانوني وبلورته في شكل يراعي جميع الزوايا والاعتبارات، سواء كانت شعبية أو جهوية أو قطاعية، ليخرج القانون في صيغته النهائية، معبراً عن أوسع توافق

وطني.

هذا التنسيق يمتد إلى الجانب الرقابي أيضاً. فبينما يمارس مجلس النواب رقابته على الحكومة من منظور تمثيلي واسع، يضطلع مجلس المستشارين، بصفته ممثلاً للجماعات الترابية والهيئات المهنية، برقابة مكملة ومتخصصة، تمس في العمق السياسات العمومية الجهوية والقطاعية. هذا التنوع في التمثيل والرؤى يضمن تغطية أشمل وأعمق لأداء الحكومة، ويسهم في تقديم تقييمات أكثر دقة وشمولية.

وفي مجال الدبلوماسية البرلمانية، يعتبر التنسيق بين المجلسين حجر الزاوية في بناء صوت مغربي موحد وقوي على الساحة الدولية، فكلا المجلسين يشاركان بفعالية في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، ويساهمان في الدفاع عن المصالح العليا للمملكة وشرح مواقفها وتعزيز مكانتها. هذا العمل المشترك يظهر للعالم صورة برلمان مغربي ناضج، متراص، يعمل بتناغم لخدمة قضاياه الجوهرية. إننا نثمن عالياً هذا التنسيق الذي يعكس وعياً عميقاً بأن الوحدة في العمل البرلماني هي مفتاح النجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبلادنا.

إن التنسيق بين مجلسي النواب والمستشارين ليس مجرد آلية إجرائية، بل هو فلسفة عمل، تجسد رؤية ملكية سامية تؤمن بأن بناء الوطن يتطلب تضافر جهود جميع المؤسسات وتكامل أدوارها. هذه الشراكة المتينة بين المجلسين هي التي تمنح البرلمان المغربي قوته، وتجعله قادراً على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بفعالية والمساهمة بجدية في بلورة النموذج التنموي الجديد، وترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية.

خاتمة، نحو مستقبل برلماني أكثر إشراقاً:

أيها الحضور الكريم؛

إن ما حققه برلماننا بمجلسيه وما يشهده من تنسيق وتكامل هو مصدر فخر واعتزاز. إنه يبرهن على أن المغرب يسير بثبات على درب الديمقراطية وأن مؤسساته الدستورية قادرة على مواكبة التغيرات والتحديات.

إننا، من هذا المنبر، نجدد التأكيد على التزامنا المطلق بمواصلة العمل الجاد والدؤوب لتقوية برلماننا وتعزيز دوره التشريعي والرقابي والدبلوماسي، ولجعله دائماً في خدمة الوطن والمواطن، تحت القيادة النيرة والرؤية الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي ما فتئ يولي عناية خاصة لمؤسساتنا الدستورية، ويدعو دائماً إلى الارتقاء بأدائها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مداخلة الفريق في مناقشة مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية:

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

نقف اليوم أمام مسؤولية وطنية جسيمة، تستدعي منا أقصى درجات التدقيق والتحليل لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، هذه الوزارة التي تمثل العصب الحيوي لاقتصادنا الوطني والمحرك الأساسي لسياساتنا المالية والاقتصادية، وهي بذلك ليست مجرد هيئة إدارية بل هي واجهة الدولة الاقتصادية والمالية ومحور استراتيجيات التنمية المستدامة، لذا فإن كل بند وكل رقم في ميزانيتها الفرعية يحمل دلالات عميقة وتأثيراً مباشراً على حاضر ومستقبل هذا الوطن ومواطنيه.

إننا ندرك تمام الإدراك حجم المهام الموكلة لهذه الوزارة، من إعداد الميزانية العامة للدولة وإدارة الدين العام إلى الإشراف على القطاع المالي وتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وكل هذه المهام تتطلب بطبيعة الحال موارد مالية وبشرية ضخمة لضمان سير العمل بكفاءة وفعالية، ولهذا السبب تحديداً، فإن تمحيص ميزانيتها الفرعية يصبح ضرورة قصوى لضمان أن كل مخصص مالي يخدم الأهداف العليا للدولة ويحقق قيمة مضافة حقيقية للمواطن.

إن هذه الميزانية الفرعية، في جوهرها، هي انعكاس للفلسفة الاقتصادية للحكومة، ومرآة تعكس أولوياتها وتوجهاتها. ومن هنا، فإننا نتطلع إلى فهم أعمق للكيفية التي تترجم بها هذه المخصصات إلى سياسات وبرامج ومشاريع ملموسة تلامس احتياجات الناس وتطلعاتهم، فالميزانية الفرعية لا يمكن أن تكون مجرد أرقام جامدة، بل هي أداة ديناميكية لتمكين الوزارة من أداء أدوارها المحورية بكفاءة، ولقد أولينا اهتماماً خاصاً لمصادر تمويل هذه الميزانية، حيث يتضح أن الجزء الأكبر منها يعتمد على المخصصات التي تأتي من الميزانية العامة للدولة، وهي أموال دافعي الضرائب والموارد الوطنية، مما يضع على عاتق الوزارة مسؤولية مضاعفة لضمان الإدارة الحصيفة والإنفاق الرشيد، ونتساءل هنا عن مدى وجود إيرادات ذاتية للوزارة من خدمات متخصصة تقدمها، وكيف يتم استغلالها لتعزيز استقلاليتها المالية وتقليل الاعتماد على الخزينة العامة، وهل هناك أي دعم أو منح خارجية تتلقاها الوزارة لمشاريع محددة، وكيف يتم دمج هذه الموارد في التخطيط العام والرقابة المالية، ففي بعض الحالات، يمكن أن تشكل الإيرادات الذاتية للوزارة نسبة تصل إلى 5% من ميزانيتها التشغيلية، وهو ما يجب استثماره في تعزيز كفاءة العمل. إن مبدأ التمويل المركزي له مزاياه بالطبع في ضمان التنسيق والتحكم، ولكنه يتطلب أيضاً آليات رقابية صارمة لمنع أي هدر أو سوء استخدام للموارد.

وعند الانتقال إلى أبرز بنود الإنفاق في الميزانية الفرعية، نجد أن نفقات الموظفين، وهي الرواتب والأجور والبدلات، تشكل بنداً رئيسياً وضرورياً لضمان استمرارية العمل الإداري والتنفيذي، ولكننا نتطلع إلى رؤية تحليل معمق لهذه النفقات، والتي عادة ما تشكل بين 60%

إلى 70% من إجمالي الميزانية التشغيلية للوزارة. فهل هذه النفقات مرتبطة بشكل مباشر بأداء الموظفين وبتطوير كفاءاتهم؟ وهل هناك برامج واضحة لإعادة هيكلة بعض الإدارات أو دمجها لزيادة الفعالية وتقليل التكاليف غير الضرورية؟ وهل يتم استثمار هذه النفقات في بناء القدرات وتطوير المهارات المتخصصة التي تتناسب مع التحديات الاقتصادية والمالية المعاصرة؟ فنحن نعلم أن الكادر البشري هو رأس المال الحقيقي لأي مؤسسة، ولكن هذا لا يعني أن الإنفاق عليه يجب أن يكون بلا حدود أو بلا تقييم لأثره الفعلي على الأداء العام للوزارة. كما أن النفقات التشغيلية والخدمات اليومية للوزارة من إيجارات وفواتير صيانة ومستلزمات مكتبية وتقنية يجب أن تخضع لرقابة صارمة، فهل يتم البحث عن أفضل الصفقات، وهل يتم تطبيق معايير الكفاءة والجودة في شراء هذه الخدمات والمستلزمات؟ أم أن هناك مجالاً للترشيد والبحث عن بدائل أكثر كفاءة واقتصادية؟ إن كل دينار يوفر في هذه البنود يمكن أن يوفر لنا وفورات تشغيلية يمكن أن تصل إلى 10% سنوياً، والتي يمكن توجيهها نحو مشاريع تنموية ذات أولوية أعلى.

إن بند نفقات الاستثمار والتطوير هو ما يستقطب اهتمامنا بشكل خاص، لأنه يعكس رؤية الوزارة للمستقبل ومدى استعدادها لمواكبة التطورات العالمية، فتمويل مشاريع تحديث البنية التحتية التقنية، مثل تطوير أنظمة معلوماتية متكاملة لإدارة الميزانية أو أنظمة الضرائب والجمارك الإلكترونية، هو أمر حيوي ولا يمكن الاستغناء عنه في عصر الرقمنة. هذه المشاريع قد تستحوذ على 20% إلى 30% من ميزانية الاستثمار في السنوات القادمة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو عن مدى كفاءة هذه الاستثمارات، وما هو العائد المتوقع منها؟ وهل هناك دراسات جدوى واضحة لكل مشروع استثماري، وهل تتم المتابعة والتقييم المستمر لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في الوقت المحدد وضمن الميزانية المحددة؟ فنحن نشهد الكثير من المشاريع التي تبدأ بطموح كبير ولكنها تتعثر أو تتجاوز ميزانيتها الأصلية، مما يتطلب شفافية أكبر ومساءلة أشد. وكذلك برامج التدريب وبناء القدرات للموظفين، وهي استثمار في رأس المال البشري، يجب أن تكون موجهة نحو سد الثغرات المعرفية والمهارية، وتزويد الكوادر بالمهارات اللازمة للتعامل مع تحديات الاقتصاد الرقمي والتغيرات في السياسات المالية الدولية. نستهدف زيادة نسبة الموظفين الحاصلين على تدريب متخصص بنسبة 15% كل عام. فهل يتم قياس أثر هذه البرامج التدريبية على أداء الموظفين وعلى جودة الخدمات التي تقدمها الوزارة؟ وهل هناك تقييم دوري لمدى ملاءمة هذه البرامج لاحتياجات سوق العمل ولأهداف الوزارة الاستراتيجية؟

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أما بالنسبة للبرامج والمشاريع الخاصة، مثل مبادرات تعزيز الحوكمة والشفافية أو برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقع ضمن اختصاص الوزارة، فإننا نؤكد على أهميتها القصوى، ولكن يجب أن تكون هذه البرامج محددة الأهداف، قابلة للقياس، وأن تكون هناك آليات واضحة لتقييم أثرها على الفئات المستهدفة وعلى الاقتصاد الوطني ككل. على سبيل المثال، قد تستهدف الوزارة زيادة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 3% و5% سنوياً. فهل يتم نشر تقارير دورية ومفصلة عن إنجازات هذه المشاريع وتحدياتها، وهل هناك مؤشرات أداء واضحة لتقييم فعاليتها وكفاءة الإنفاق عليها؟ إن الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ بعض هذه المشاريع يمكن أن يكون له دور إيجابي في تحقيق الأهداف بكفاءة أعلى، ولكن يجب أن تحكم هذه الشراكات معايير واضحة للنزاهة والشفافية وتوزيع المخاطر والفوائد بشكل عادل.

وفي سياق مؤشرات الأداء والنتائج المتوقعة، وهو ما يترجم الإنفاق إلى قيمة ملموسة، فإننا نتطلع إلى أرقام واضحة ومقنعة تبين لنا كيف تسهم هذه الميزانية الفرعية في تحقيق أهداف استراتيجية ملموسة.

فلا يكفي أن نعرف كم أنفقنا، بل الأهم هو ماذا حققنا بهذا الإنفاق. فكيف تقاس كفاءة الوزارة في تنفيذ ميزانيتها، وهل هناك وفورات في التكاليف التشغيلية والإدارية دون التأثير على جودة الخدمات؟ وما هو الأثر الملموس لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات نتيجة لسياسات الوزارة وإجراءاتها؟ وهل نرى انعكاساً إيجابياً مباشراً على مؤشرات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي الكلي للدولة؟

فهدفنا هو تحقيق نمو في رضا المستفيدين بنسبة تتجاوز 25% خلال العامين القادمين، وخفض نسبة الأخطاء التشغيلية بنحو 20% من خلال التحول الرقمي.

وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة، هل يتم قياس رضا المستفيدين من القطاعين العام والخاص عن الخدمات المالية والضريبية والجمركية؟ وما هو زمن الاستجابة لإنجاز المعاملات؟ وهل تساهم الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والإدارية فعلاً في تبسيط الإجراءات وتسهيل التعاملات، مع هدف تقليل زمن إنجاز المعاملات المالية بنسبة 30% إلى 40%؟

أما بالنسبة لتنمية رأس المال البشري، فكيف نقيس فعالية برامج التدريب والتطوير ونسبة الاحتفاظ بالكفاءات المؤهلة ومدى تحسن الأداء العام للموظفين في تطبيق السياسات الجديدة؟ وماذا عن الشفافية والمساءلة؟ هل نتائج مراجعات الحسابات الداخلية والخارجية مرضية؟ وهل يتم الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة؟ وهل هناك مستوى كافٍ من الوصول العام إلى المعلومات المالية لتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية؟

إن هذه المؤشرات لا يجب أن تكون مجرد أرقام تُقدم في تقارير، بل يجب أن تكون محركاً لاتخاذ القرارات وتصحيح المسار عند الضرورة.

لا شك أن الوزارة تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية والتحديات

المستمرة، فالتحديات الاقتصادية العالمية، مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية والتضخم والاضطرابات الجيوسياسية، تفرض ضغوطاً متزايدة على استقرارنا المالي وتتطلب يقظة وتكيفاً مستمرين في السياسات. فكيف تخطط الوزارة لمواجهة هذه التقلبات التي قد تؤثر على إيراداتنا بنسبة 15% إلى 20% في سيناريوهات معينة أو تسبب تضخماً قد يتجاوز 5%، مما يضغط على القوة الشرائية للمواطنين؟ وما هي السيناريوهات البديلة التي وضعتها للتعامل معها؟ كما أن التطورات التكنولوجية المتسارعة تتطلب استثمارات ضخمة ومتواصلة في البنية التحتية الرقمية وتطوير الأنظمة لمواكبة أحدث الابتكارات في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، لضمان الكفاءة والأمن السيبراني، وهل المخصصات في هذه الميزانية كافية لتحقيق هذا الطموح، أم أننا بحاجة إلى رؤية أوسع وأكثر جرأة في هذا المجال؟ ويظل جذب الكفاءات المتخصصة والاحتفاظ بها في سوق عمل تنافسي تحدياً كبيراً، خاصة مع الحاجة المتزايدة لخبراء في المالية والاقتصاد الرقمي، فما هي استراتيجية الوزارة لاستقطاب أفضل الكفاءات وتوفير البيئة المحفزة لهم للاستقرار والإبداع؟ وهل المخصصات لهذا البند كافية؟ إضافة إلى ذلك، قد تواجه الوزارة تحديات داخلية تتعلق بضرورة التغلب على أي مقاومة للتغيير وتوحيد الإجراءات الإدارية المعقدة لزيادة الكفاءة، ولهذا فإننا نتطلع إلى خطط واضحة ومحددة لمعالجة هذه التحديات الداخلية.

ولكن - وكما يقال - ففي كل تحدٍ فرصة، والتحول الرقمي يمثل فرصة ذهبية لتبسيط العمليات وتحسين جودة الخدمات الحكومية، وزيادة الشفافية، وتقديم تحليلات دقيقة تدعم صناعة القرار، فهل تستغل الوزارة هذه الفرصة بشكل كامل أم أنها تكتفي بالمشاريع الجزئية؟ إننا نطمح إلى رؤية تحول رقمي شامل يلامس كل جوانب عمل الوزارة وينعكس إيجاباً على حياة المواطنين والشركات، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة بنسبة تصل إلى 35% من خلال تطبيق حلول الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات. كما أن تعزيز التعاون الدولي يفتح آفاقاً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والحصول على الدعم الفني والمالي للمشاريع التنموية، فما هي استراتيجية الوزارة في تعزيز هذا التعاون؟ وكيف يتم استثمار العلاقات مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية لخدمة أجندتنا الوطنية؟ وتتيح الشراكة مع القطاع الخاص الاستفادة من خبراته وقدراته التمويلية لتنفيذ مشاريع كبرى بكفاءة أعلى، فهل هناك خطط واضحة لتوسيع نطاق هذه الشراكات لتشمل مجالات أوسع، وما هي الضمانات التي تقدمها الوزارة لجذب القطاع الخاص وتوفير بيئة استثمارية محفزة؟ ويمثل الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال برامج التدريب المتخصصة والتطوير المستمر، فرصة لبناء جيل جديد من القادة والخبراء القادرين على قيادة التحول الاقتصادي والمالي للمستقبل، وهذا يتطلب استثماراً حقيقياً ومستمراً في هذا الجانب.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

وبناءً على هذه التحديات والفرص، فإننا نتطلع إلى أن تكون الأولويات الاستراتيجية المستقبلية لوزارة الاقتصاد والمالية واضحة ومحددة وأن تترجم في بنود الميزانية الفرعية بشكل مباشر، فهل تسريع وتيرة التحول الرقمي الشامل لجميع عمليات الوزارة وخدماتها هو أولوية قصوى؟ وما هي المخصصات التي رصدت لذلك، وما هي الأهداف الزمنية لتحقيقه؟ وهل ستستثمر الوزارة في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وتقنيات البلوك تشين، وما هو الإطار الزمني لتطبيقها؟ كما نؤكد على أهمية تعزيز الاستدامة المالية، وذلك من خلال تطبيق سياسات مالية حصيفة تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وترشيد الإنفاق العام وإدارة الدين العام بكفاءة لضمان الاستقرار المالي للأجيال القادمة، مع التركيز على خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك بهدف تقليل الاعتماد على مصدر إيراد رئيسي بنسبة 10% سنوياً وجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة مليار دولار إضافي سنوياً. فما هي الأطر الزمنية لتحقيق هذه الأهداف، وما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها الوزارة لخفض الدين العام وتخفيف الأعباء المستقبلية؟

ومن الأولويات الجوهرية أيضاً، تعزيز الحوكمة والشفافية في جميع التعاملات المالية والإدارية وتطبيق أعلى معايير المساءلة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما يسهم في بناء الثقة وتعزيز سمعة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فهل هناك آليات جديدة لتعزيز الشفافية والمساءلة؟ وهل ستكون الوزارة سباقة في نشر بياناتها المالية وتقارير أدائها بشكل دوري ومبسط للجمهور؟ ونتطلع إلى رفع مؤشر الشفافية العالمي للدولة 5 مراكز على الأقل في السنوات القادمة. ولا يقل أهمية عن ذلك، الاستثمار المستمر في تطوير القدرات البشرية لموظفي الوزارة، من خلال توفير برامج تدريبية متقدمة ومتخصصة، واستقطاب أفضل الكفاءات، وخلق بيئة عمل محفزة للإبداع والابتكار، وذلك لضمان وجود كوادر وطنية مؤهلة لقيادة عجلة التنمية، فكيف سيتم رصد ميزانية كافية لهذا الهدف الحيوي، وما هي الضمانات لعدم هجرة هذه الكفاءات بعد تأهيلها؟ إضافة إلى ذلك، تلتزم الوزارة بدعم جهود تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته، من خلال صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية محفزة للقطاعات الواعدة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، فكيف ستنعكس هذه الأهداف في ميزانية الوزارة الفرعية، وما هي المبادرات المحددة التي ستطلقها الوزارة لدعم هذه القطاعات؟ وأخيراً، تسعى الوزارة إلى تعزيز التكامل المالي الدولي والانفتاح على الأسواق العالمية، من خلال التفاعل الإيجابي مع المنظمات المالية الدولية وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير العالمية، لتعزيز مكانة الدولة كمركز مالي واقتصادي رائد، فما هي المخصصات لتعزيز تواجد الوزارة في المحافل الدولية، وما هي

النتائج المتوقعة من هذا الانفتاح؟

إن هذه الميزانية الفرعية ليست مجرد وثيقة محاسبية، بل هي أداة استراتيجية لتحقيق رؤية وطنية شاملة، لذا، فإن مسؤوليتنا جميعاً هي التأكد من أنها تخدم مصالح الوطن والمواطن على أكمل وجه، وأن كل درهم يُنفق يُحقق أقصى عائد ممكن، مع العلم أن الأرقام الدقيقة لهذه الميزانية وتفاصيلها الحقيقية ترد في الوثيقة المرفقة، والتي لم يتسن لي الاطلاع عليها مباشرة.

إننا ندعو الوزارة إلى مزيد من الشفافية والتفاصيل في عرض بنود هذه الميزانية، وتقديم تقارير أداء دورية توضح مدى تحقيق الأهداف المرجوة، وتجاوباً مع التحديات وتلبية للتطلعات، ونؤكد على أننا سنكون سنداً لكل جهد مخلص يهدف إلى تعزيز اقتصادنا وتحقيق الرخاء لشعبنا، ولكننا في ذات الوقت سنكون عيناً ساهرة على المال العام، نحاسب على التقصير وندعم الإبداع، وكلنا ثقة في قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الجسام، متمنين لها كل التوفيق في تحقيق الأهداف المنوطة بها لما فيه خير ومصلحة وطننا العزيز.

وفي الأخير ندعو السيدة الوزيرة والسيد الوزير المنتدب إلى ودعم مؤسسة الأعمال الاجتماعية كمؤسسة فتية والأخذ بيدها لتحقيق أهدافها، خصوصا أنها حديثة النشأة، ويعقد عليها الموظفات والموظفون آمالا عريضة وجمعية نساء وزارة المالية كجمعية هادفة وجدية تهتم بتثمين مقاربة النوع وإضفاء الطابع الاجتماعي على أنشطتها كفعل مواز يحفز الموظفات.

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

نقف لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026، هذه الوزارة التي تُعد ركيزة أساسية في تنفيذ الرؤى الاستراتيجية للمملكة ومحركاً حيوياً لتعزيز جاذبية بلادنا للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وضمان التقائية السياسات العمومية وتناغمها وتقييم آثارها لضمان فعاليتها على أرض الواقع، وبالتالي، فإن كل درهم يخصص لهذه الوزارة يجب أن يُترجم إلى قيمة مضافة حقيقية، وإنجازات ملموسة تخدم التطلعات الوطنية الكبرى.

لقد شهد عام 2025 منجزات هامة في مجال الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وذلك بفضل التفعيل المحكم للميثاق الجديد للاستثمار، فقد صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات، خلال تسع دورات لها، على مشاريع استثمارية تجاوزت قيمتها الإجمالية 414 مليار درهم، ومن المتوقع أن تُمكن من خلق ما يزيد عن 179 ألف منصب شغل جديد، هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل هي شهادة على الدينامية الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها المغرب، وتعكس الثقة المتزايدة في قدراته وإمكاناته كمحور استثماري إقليمي ودولي، وعلى وجه التحديد، خلال عام 2025، عقدت ثلاث لجان وطنية للاستثمارات، أسفرت عن المصادقة على 76 اتفاقية وملحقاً لمشاريع استثمارية في إطار نظام الدعم الأساسي، بقيمة استثمارية بلغت 100 مليار درهم، ويتوقع أن تخلق 35 ألف منصب شغل، كما تمت المصادقة على ثلاثة مشاريع استراتيجية وملحقاً بقيمة 21 مليار درهم، مع توقع خلق 21 ألف منصب شغل، إضافة إلى ذلك، مُنح الطابع الاستراتيجي لـ خمسة مشاريع استثمارية إضافية بقيمة تفوق 30 مليار درهم، من شأنها خلق 15 ألف و600 منصب شغل، هذا التوزيع يعكس مقاربة متكاملة تستهدف كافة أنواع المشاريع، من كبرى الاستثمارات الاستراتيجية إلى تلك التي تستفيد من أنظمة الدعم الأساسية.

ولم يقتصر دعم الاستثمار على نوع محدد من الفاعلين، فقد أظهرت البيانات أن 60% من الاستثمارات المصادق عليها خلال سنة 2025 سيتم إنجازها من طرف المقاولات المغربية، مما يعكس الثقة في القدرات الوطنية والارتقاء بدور القطاع الخاص المحلي كشريك أساسي في التنمية، كما أن الاستثمارات تأتي من 18 بلداً مختلفاً، مما يؤكد الانفتاح الدولي الواسع وجاذبية المغرب المتزايدة كوجهة استثمارية عالمية، هذه المشاريع تشمل جميع جهات المملكة، حيث استفادت 29 إقليماً و11 جهة من المشاريع المصادق عليها، مما يضمن توزيعاً عادلاً ومنصفاً للتنمية الاقتصادية وتثميناً للمؤهلات الترابية المتنوعة، وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد شهد عام 2024 تحسناً ملحوظاً، إذ تُعد ثاني أفضل سنة في تاريخ المغرب من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات 43.8 مليار درهم، ومع نهاية شهر شتنبر 2025، بلغت الإيرادات 42.5 مليار درهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 39.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024، مما يبشر بأن تكون سنة 2025 أفضل سنة على الإطلاق في تاريخ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا التحسن يؤكد نجاعة السياسات المعتمدة وخصوصاً تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار.

وإلى جانب هذه المنجزات، قامت الوزارة بتفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للاستثمار، لاسيما المرسوم رقم 2.25.342 المتعلق بدعم المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز لامركزية الاستثمار، حيث أصبحت المشاريع التي تقل قيمتها عن 250 مليون درهم تُعالج على المستوى الجهوي، مما ييسر الإجراءات ويقرب الإدارة من المستثمرين، كما لعبت الوزارة دوراً محورياً في تفعيل عرض المغرب لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، حيث تتابع تنفيذ مشروع "شبيكة" التابع لـ (Total Energies) بجهة كلميم - واد نون، وتوقيع العقد التمهيدي لحجز العقار، إضافة إلى انتقاء 6 مشاريع إضافية للشروع

في التفاوض حول عقود تمهيدية لحجز العقار، مما يعكس رؤية استشرافية نحو الطاقات المتجددة.

ولتعزيز هذه المكتسبات ومواجهة التحديات المستقبلية، يرتكز برنامج عمل الوزارة لسنة 2026 على محاور استراتيجية واضحة، تتجلى في مواصلة تنزيل وتفعيل النصوص التطبيقية لميثاق الاستثمار، وتحديث المرسوم المتعلق بأنظمة الدعم، مع التركيز على التفعيل الكامل للمرصد الوطني للاستثمار خلال عام 2026 ونشر أولى لوحات القيادة الموحدة الخاصة بالاستثمار الخاص ومناصب الشغل، بالإضافة إلى مواصلة الترويج للعرض المغربي محلياً ودولياً، ومواكبة المستثمرين لحل المشاكل التي قد تعترضهم، كما تهدف الوزارة إلى تحسين مناخ الأعمال، من خلال مضاعفة الجهود لبلوغ أهداف خارطة الطريق 2026، وإنجاز وتقييم خارطة الطريق 2023-2026، مع إشراك جميع الفاعلين، ومواصلة تبسيط مسارات المستثمر وتفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال في بقية الجهات.

ولا يقل أهمية عن ذلك، تعزيز توظيف الإطار الوطني للالتقائية وتقييم السياسات العمومية، ووضع الخبرة اللازمة رهن إشارة القطاعات الوزارية لمواكبتها وتنظيم برامج تكوينية لنشر ثقافة التقييم وعقد لقاءات لتبادل الخبرات، إضافة إلى تدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات، من خلال مواصلة التعيين في مناصب المسؤولية والتوظيف تماشياً مع الهيكلة الجديدة للوزارة والشروع في تنفيذ برنامج تكويني شامل برسم 2026، يهدف لتعزيز مهارات الموظفين، ومواصلة تأهيل البنية التحتية لتكنولوجيا ونظم المعلومات وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير المنصة الرقمية (CRI-Invest) والمنصة المعلوماتية الخاصة بالمرصد الوطني للاستثمار، وأخيراً، تعزيز التواصل والتعاون الدولي عبر مواصلة العمل على الترويج لعرض "المغرب الآن" وتطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للوزارة وقنوات التواصل وتحضير اجتماعات اللجان المشتركة، والمشاركة في المنتديات الاقتصادية العالمية مثل منتدى دافوس 2025.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

إن الرأسمال البشري للوزارة هو المحرك الأساسي لتحقيق كل هذه الأهداف، وتُولي الوزارة اهتماماً بالغاً لتطويره، إذ يتكون كادرها من 140 موظفاً، منهم 77% أطر عليا وأطر، و23% موظفو إشراف، ما يميز هذا الكادر البشري هو أن 70% من الموظفين هم دون سن 40 عاماً، مما يشير إلى كوادر شابة وديناميكية قادرة على مواكبة التغيرات والتحديات، كما تتميز الوزارة بمقاربة النوع الاجتماعي الفعالة، حيث تبلغ نسبة النساء في مناصب المسؤولية 53%، وهذا يعكس التزام الوزارة بالمساواة وتكافؤ الفرص في التوظيف والترقية. ولتعزيز هذا الرأسمال البشري، ستستمر الوزارة في عام 2026 في توفير 30 منصباً مالياً جديداً، مما يمكنها من استقطاب الكفاءات الجديدة ومواصلة التوظيف بما يخدم استراتيجيتها.

وبالنظر إلى مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026، نجد أن إجمالي ميزانية التسيير يبلغ 394.141 مليون درهم، بزيادة قدرها 2% مقارنة بسنة 2025، وهي زيادة معقولة تعكس التوسع في المهام وتوظيف الكفاءات، ويتوزع هذا المبلغ بحيث يرتفع فصل الموظفين من 33.745 مليون درهم في 2025 إلى 39.555 مليون درهم في 2026، بزيادة ملحوظة قدرها 17%، وتعزى هذه الزيادة إلى إتمام عمليات التوظيف برسم 2025، وإعداد برنامج لاستعمال المناصب المالية المقررة برسم 2026، مما يدعم تعزيز الرأسمال البشري للوزارة، بينما تظل ميزانية المعدات والنفقات المختلفة (الخاصة بالوزارة) مستقرة نسبياً، حيث ترتفع بشكل طفيف من 87.173 مليون درهم في 2025 إلى 87.386 مليون درهم في 2026، بزيادة قدرها 0.25%، أما إعانة التسيير للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE) فينخفض هذا البند من 120.6 مليون درهم في 2025 إلى 102.510 مليون درهم في 2026، بنسبة 15%، وقد يعزى هذا الانخفاض إلى إعادة هيكلة بعض البرامج أو ترشيد النفقات التشغيلية، مع التركيز على الكفاءة والفعالية، في المقابل، ترتفع إعانة التسيير للمراكز الجهوية للاستثمار (CRI) من 251.2 مليون درهم في 2025 إلى 267.200 مليون درهم في 2026، بزيادة قدرها 6%، وهذه الزيادة تتماشى مع سياسة اللامركزية وتعزيز دور المراكز الجهوية في دعم الاستثمار، كما ورد في منجزات عام 2025 وبرنامج عمل 2026.

أما فيما يخص ميزانية الاستثمار لسنة 2026 (اعتمادات الأداء)، فيبلغ إجمالها 3.452 مليار درهم، بانخفاض طفيف قدره 0.55-% مقارنة بعام 2025، الذي بلغ 3.471 مليار درهم، هذا الانخفاض الطفيف لا يقلل من حجم الاستثمار الموجه، بل قد يشير إلى إعادة توزيع للموارد أو استكمال بعض المشاريع الكبرى في الفترة السابقة، وتظهر تفاصيلها أن الميزانية الخاصة بالوزارة (اعتمادات الأداء) تنخفض من 18.213 مليون درهم في 2025 إلى 15 مليون درهم في 2026، بنسبة 18-%، بينما يظل دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات (في إطار المصاريف المتعلقة بإنعاش الاستثمارات) مستقراً عند 2 مليار درهم، مما يؤكد استمرارية الدعم المالي لإنعاش الاستثمارات، كما يظل دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات (في إطار دعم المنظومات الصناعية) مستقراً عند 1.353 مليار درهم، مما يعكس الالتزام بدعم القطاع الصناعي الحيوي، في حين تنخفض إعانة التجهيز لفائدة المراكز الجهوية للاستثمار من 100 مليون درهم في 2025 إلى 84 مليون درهم في 2026، بنسبة 16-%.

إن ميزانية 2026، على الرغم من بعض التعديلات في بنودها، تؤكد

التزام الوزارة بمواصلة دعم الاستثمار وتفعيل سياسة اللامركزية، ففي الوقت الذي تشهد فيه بعض البنود تراجعاً نسبياً، فإن البنود الأساسية لدعم الاستثمار الكلي (صندوق إنعاش الاستثمارات ودعم المنظومات الصناعية) تظل مستقرة وذات قيمة عالية، مما يضمن استمرارية الدعم الحكومي للمشاريع التنموية الكبرى، كما أن زيادة مخصصات أجور الموظفين تأتي لتمكين الوزارة من الوفاء بالتزاماتها تجاه الكفاءات البشرية اللازمة لتنزيل هذه السياسات الطموحة.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

في الختام، السيد الرئيس، السادة أعضاء المجلس، إن هذه الميزانية الفرعية ليست مجرد وثيقة إدارية، بل هي خارطة طريق لوزارة حيوية، ترسم معالم مستقبل الاستثمار والتنمية في بلادنا. إن الأرقام والإنجازات التي قدمتها الوزارة لسنة 2025، وبرامج عملها الطموحة لعام 2026، تبعث على التفاؤل وتؤكد المسار الصحيح الذي تسلكه المملكة نحو تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل، ولكن، تبقى الحاجة ماسة إلى اليقظة المستمرة والتقييم الدقيق والشفافية التامة في تتبع تنفيذ هذه الميزانية، لضمان أن كل مخصص مالي يُنفق يُحقق أقصى الأثر الإيجابي الممكن، ويعزز من جاذبية المغرب للاستثمار، ويُحسن من مناخ الأعمال، ويضمن تقييمًا فعالًا للسياسات العمومية لصالح المواطن والاقتصاد الوطني.

إننا، كبرلمانيين، ندعم كل جهد مخلص يصب في مصلحة الوطن، ونؤكد على دورنا في الرقابة والمحاسبة لضمان حسن تدبير المال العام وتحقيق الأهداف المسطرة.

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون؛

أيها الحضور الكريم؛

أود في مستهل هذه المداخلة أن أعرب عن بالغ سعادتي واعتزازي بالمشاركة في هذا اللقاء الهام لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2026، واستعراض حصيلة منجزات سنة 2025.

إن المندوبية السامية للتخطيط تضطلع بدور حيوي ومحوري في صياغة السياسات العمومية واتخاذ القرارات الاستراتيجية ببلادنا، مستندة إلى معطيات إحصائية دقيقة وموثوقة.

السيدات والسادة المستشارون الكرام؛

إننا نثمن عالياً ما جاء في تقرير المندوبية السامية للتخطيط، الذي يؤكد أن سنة 2025 كانت "سنة تعبئة وإنتاج ومردودية"، ونشيد بالمنعطف التاريخي الذي شهدته قضية وحدتنا الترابية، والقرار الأممي الداعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، والذي يمثل تتويجاً لمسار طويل من النضال والمجهودات التنموية، وذلك بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله. هذا السياق الوطني الخاص يفرض علينا أن ندعم بكل قوة المؤسسات التي تساهم في تثبيت هذه المكتسبات وتعزيز التنمية الشاملة.

لقد قامت المندوبية بجهود جبارة خلال سنة 2025، ونتوقف عند أبرزها:

1. في مجال الإصلاح وتطوير النظام الإحصائي:

لقد تم اعتماد مقاربة قائمة على الذكاء الجماعي والبناء التشاركي لرؤية إصلاحية شاملة للنظام الإحصائي الوطني، مع السعي لتعزيزها بترسانة قانونية وهيكلة مؤسساتية ملائمة.

نشيد بتنظيم اليوم العالمي للإحصاء 2025، الذي كان محطة لتعزيز جودة المعلومة الإحصائية ودعم القرار العمومي والإعلان عن انطلاق عملية مراجعة النظراء للنظام الإحصائي الوطني، بشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الإحصائي الأوروبي، وهو ما يعكس التزام المغرب بمبادئ الجودة والاستقلالية والشفافية.

2. في مجال الإحصاءات والبحوث:

نهنئ المندوبية على النجاح الميداني للإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 واستغلال نتائجه في 2025 من خلال إعداد التقرير الوطني حول الخصائص الديمغرافية والاقتصادية وإصدار أطالس جهوية وخرائط تفاعلية، بالإضافة إلى دراسات موضوعاتية حول قضايا محورية مثل حظيرة المساكن وظروف العيش والتغطية الصحية (ص5).

كما نثمن مواصلة البحوث الإحصائية البنيوية والدائمة، التي تشكل العمود الفقري للنظام الإحصائي، ومنها البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر (2022-2023) والذي شمل 18 ألف أسرة والبحث حول القطاع غير المنظم (2023-2024) والبحث البنيوي لدى المقاولات، وهي بحوث أساسية لتغذية الحسابات الوطنية ومؤشرات النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة.

يبرز بشكل خاص مشروع إصلاح البحث الوطني حول التشغيل وتحديث مفاهيمه ومنهجياته وتوسيع عينته لتشمل 132 ألف أسرة ورقمنة شاملة لعمليات جمع المعطيات ومعالجتها باستخدام التطبيقات الذكية والحوسبة السحابية. هذا التوجه نحو الرقمنة والشمولية أمر بالغ الأهمية لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثورة الرقمية.

3. في مجال الحسابات الوطنية والدراسات الاقتصادية والديموغرافية:

نقدر الجهد المبذول في إعداد الحسابات الوطنية والجهوية الفصلية والسنوية، وتحديث سنة الأساس إلى 2022، مما سيعزز دقة وواقعية المؤشرات الاقتصادية (ص12-14).

كما أن إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2025 والاستشرافية لسنة 2026، بمعدلات نمو إيجابية (4.4% لـ 2025 و4% لـ 2026)، يعكس الدينامية الاقتصادية لبلادنا.

مجهودات المندوبية في إعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والجهوي، وتقرير الأجندة الإفريقية 2063، تعكس التزامنا بالتنمية المستدامة.

السيدات والسادة المستشارون؛

على الرغم من هذه المنجزات القيمة، فإن هناك تحديات تستدعي منا التوقف عندها بجدية، خاصة وأننا نتطلع إلى أن تكون سنة 2026 "سنة ترسيخ لهذا التحول وتعميق للإصلاح وبناء المؤسسة المرجعية المنفتحة القادرة على خدمة ومواكبة التنمية والعدالة المجالية".

1. تحدي الموارد البشرية: التقرير يشير بوضوح إلى إحالة 430 موظفاً على التقاعد خلال السنوات الخمس الأخيرة، مقابل إحداث 195 منصباً جديداً فقط، مع توقع إحالة 307 موظفين إضافيين على التقاعد خلال الفترة 2026-2028 (ص24). هذه الفجوة الكبيرة بين أعداد المتقاعدين والموظفين الجدد تُشكل تحدياً حقيقياً لاستدامة أداء المندوبية، خاصة في مجالات تتطلب كفاءات عالية التخصص مثل الإحصاء التطبيقي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

ولهذا نوصي بوضع خطة استعجالية ومعززة لاستقطاب وتكوين الكفاءات الشابة والمتخصصة، مع التركيز على الكفاءات النوعية في مجالات الإحصاء المتقدم والتحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي، بما يضمن استمرارية نقل المعرفة والخبرة داخل المؤسسة.

2. تحدي الاستفادة من المعطيات: رغم الجهود المبذولة في إنتاج المعطيات ونشرها، يبقى السؤال مطروحاً حول مدى الاستفادة الفعلية من هذه المعطيات الدقيقة في صياغة السياسات العمومية وتقييمها على جميع المستويات، وخاصة على المستوى الترابي.

وعليه فمن الضروري تعزيز آليات التواصل وتبسيط المعطيات الإحصائية لتمكين مختلف الفاعلين (الإدارات، الجماعات الترابية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الباحثين) من الولوج إليها واستخدامها بفعالية أكبر، مع تطوير أدوات تحليلية مبسطة وموجهة لاحتياجاتهم.

3. تحدي التنسيق والالتقائية: على الرغم من إشارة الوثيقة إلى توقيع عدة اتفاقيات تعاون وطنية (ص21)، يبقى التنسيق بين مختلف مكونات المنظومة الإحصائية الوطنية أمراً حيوياً لضمان التقائية البيانات وتكاملها وتجنب الازدواجية.

ندعوكم إلى العمل على تعزيز آليات الحكامة الإحصائية الوطنية وتفعيل اللجان الجهوية للتنسيق الإحصائي بشكل أكبر، بما يضمن تدفقاً سلساً للمعلومات وتوحيد المنهجيات بين جميع الفاعلين في مجال الإحصاء.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون؛

إن المندوبية السامية للتخطيط هي رافعة أساسية لتحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد، ونجاحها رهين بقدرتها على مواكبة التحولات المتسارعة وتعبئة رأسمالها البشري وتطوير مهاراته. إننا على ثقة تامة بقدرة قيادتها وأطرها على رفع هذه التحديات.

في الختام، أدعو الحكومة إلى توفير الدعم الكافي للمندوبية السامية للتخطيط، سواء على المستوى المالي أو البشري، لتمكينها من أداء مهامها الجسيمة بكفاءة وفعالية، بما يضمن استمرارها كمرجعية وطنية ودولية في إنتاج الإحصاءات والمعطيات الدقيقة التي تخدم التنمية الشاملة والمستدامة ببلادنا.

مناقشة مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

نتناول اليوم موضوعاً ذا أهمية بالغة يتعلق بمشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) برسم سنة 2026، وهو موضوع يلامس عمق الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا. إن المجلس، بموجب الدستور والقوانين المنظمة، لا يمثل مجرد هيئة استشارية، بل هو فضاء حيوي للحوار البناء، والتعبير المسؤول والتفاعل الإيجابي مع تطلعات مختلف فئات المجتمع وأجياله، كما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيبه في 21 فبراير 2011. دوره يتجاوز كونه غرفة ثالثة ليصبح آلية دستورية فاعلة في إيجاد إجابات جماعية وخلاقة للقضايا التنموية الكبرى. وبالتالي، فإن مشروع ميزانيته لعام 2026 ليس مجرد أرقام محاسبية، بل هو انعكاس لأولويات وطموحات وطنية، ووسيلة لتمكين المجلس من أداء مهامه الجسام بكفاءة وفعالية.

يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مهاماً استشارية محورية لدى الحكومة والبرلمان بمجلسيه، النواب والمستشارين، في جميع القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة. هذا الدور يرتكز على تحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية وتقديم الاقتراحات وتدعيم التشاور بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وإنجاز الدراسات والأبحاث المرتبطة بصلاحياته، كما يمارس صلاحيات استشارية بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين

التي تضع إطاراً للأهداف الأساسية للدولة وتلك المرتبطة بالاختيارات الكبرى للتنمية والسياسة العامة، ناهيك عن تنظيم العلاقة بين الأجراء والمشغلين وأنظمة التغطية الاجتماعية. كل هذه المهام تستوجب هيكلاً إدارياً مؤهلاً وآليات عمل محكمة، وهو ما تسعى الميزانية لدعمه.

إن مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2026، والبالغ إجماليها 150.245 مليون درهم، يمثل زيادة بنسبة 3.12% مقارنة بميزانية عام 2025 التي بلغت 145.705 مليون درهم. هذه الزيادة تعكس الإرادة في تعزيز قدرات المجلس البشرية والتشغيلية والاستثمارية لمواكبة حجم المهام الموكلة إليه والتحديات المستجدة. وتتوزع هذه الميزانية على أربعة بنود رئيسية:

أولاً، تعويضات الأعضاء: بقيمة ثابتة تبلغ 30 مليون درهم لكل من 2025 و2026، مما يشير إلى استقرار في هذا البند؛

ثانياً، أجور الموظفين: وهي البند الأكبر، حيث ترتفع من 53.245 مليون درهم في 2025 إلى 54.155 مليون درهم في 2026، بنسبة زيادة قدرها 1.71%. هذه الزيادة تهدف بشكل أساسي إلى تمكين المجلس من 10 مناصب مالية جديدة، مما يعزز موارده البشرية لدعم العمل الإداري والتنفيذي للجان ومختلف هياكل المجلس. هذا الاستثمار في الرأسمال البشري يعد حجر الزاوية لضمان استمرارية وكفاءة الأداء؛

ثالثاً، المعدات والنفقات المختلفة: يشهد هذا البند زيادة ملحوظة، حيث يرتفع من 48.460 مليون درهم في 2025 إلى 52.090 مليون درهم في 2026، بزيادة قدرها 7.49%. هذه الزيادة تعكس الحاجة المتزايدة لتغطية النفقات التشغيلية اليومية، وتحديث المعدات، ودعم الأنشطة المتنوعة للمجلس من دراسات، وورش عمل، ولقاءات، بالإضافة إلى متطلبات رقمنة العمل وتطوير المنصات التفاعلية، مثل منصة "أشارك" (oucharikо.ma) المخصصة للمشاركة المواطنة؛

رابعاً، الاستثمار: يظل هذا البند مستقراً عند 14 مليون درهم لكلتا السنتين. يعكس هذا الاستقرار التزام المجلس بمواصلة تطوير بنيته التحتية وتحديث آليات عمله، مع التركيز على استثمارات نوعية تخدم الأهداف الاستراتيجية، مثل رقمنة المساطر الإدارية، وتطوير أنظمة المعلومات، وتمكين الموظفين من أدوات عمل حديثة.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

تبرر هذه الميزانية، بما تتضمنه من مخصصات، سعي المجلس الحثيث لتعزيز إنجازاته ومخرجاته.

فقد أنجز المجلس منذ تأسيسه سنة 2011 حوالي 146 إصداراً ما بين تقارير موضوعاتية وتقارير سنوية وآراء ودراسات. وفي سنة 2025، على سبيل المثال، قام المجلس بإنجاز 4 إحالات، و8 إحالات ذاتية (منها 4 منجزة و4 في طور الإنجاز)، بالإضافة إلى التقرير السنوي لعام 2024 الذي تناول مواضيع محورية كالإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المسنين. كما ركزت إصدارات 2025 على قضايا مهمة مثل "تحديات المقاولات الصغيرة جداً"، "مساهمة البحث العلمي في الابتكار"، "ضياع وهدر المواد الغذائية"، و"تأثير آلية تعديل الكربون على الصادرات المغربية"، وهذه كلها تعكس تفاعل المجلس مع القضايا الراهنة والمستقبلية.

كما تسهم هذه الميزانية في دعم انخراط المجلس الفعال في الديناميات الدولية، لاسيما على الصعيد الإفريقي، حيث يرأس المجلس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بإفريقيا (UCESA).

وقد تكللت جهوده بتوقيع اتفاقية المقر واحتضان المملكة لمقر الاتحاد في 19 أكتوبر 2025 وحصول الاتحاد على صفة عضو ملاحظ لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC).

هذا الانخراط الدولي يشمل أيضاً تعزيز التعاون مع الجمهورية الفرنسية، حيث تمت زيارة مؤسساتية للمجلس الفرنسي في الفترة من 24 إلى 26 نونبر 2025، توجت بتوقيع وثيقة توجيهية لتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجالات مثل تعزيز القدرات والمشاركة المواطنة. هذه الشراكات تفتح آفاقاً لتبادل الخبرات وتوطيد مكانة المملكة على الساحة الدولية.

إلى جانب هذه الأنشطة، تخصص الميزانية جزءاً مهماً لدعم تفاعل المجلس مع الديناميات الشبابية والمشاركة المواطنة. فالمجلس يولي اهتماماً خاصاً لقضايا الشباب، وقد خصص أحد أولى تقاريره لتشغيل الشباب. كما أطلق مبادرات لتعزيز إشراك المواطنين، عبر منصات إلكترونية وتنظيم زيارات ميدانية وورشات عمل تفاعلية، وتهدف هذه الجهود إلى تعبئة الذكاء الجماعي وبلورة مسالك عمل وإصلاح ممكنة لتطوير الإمكان الشبابي.

السيد رئيس المجلس الموقر؛

السادة أعضاء المجلس الكرام؛

أيها الحضور الكريم؛

وفي الختام، إن مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2026 هو أداة ضرورية لضمان استمرارية المجلس في أداء مهامه الدستورية والقانونية وتعزيز دوره كقوة اقتراحية ومحرك للتفكير الاستراتيجي في القضايا الحيوية. إن كل رقم في هذه الميزانية يستهدف تعزيز كفاءة الجهاز الإداري وتطوير القدرات البشرية وتحديث وسائل العمل وتوسيع نطاق تأثير المجلس على المستويين الوطني والدولي. نحن نؤكد على أهمية هذه الميزانية في دعم استقلالية المجلس وفعاليته، ونتطلع إلى أن تُترجم هذه المخصصات إلى نتائج ملموسة تخدم التنمية الشاملة والمستدامة لوطننا.

مناقشة مشروع ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

حضرة السيد الرئيس المحترم؛

معالي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والسيدات والسادة النواب الأفاضل؛

يشرفني أن أتناول الكلمة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2026. هذه الهيئة التي نُكنّ لها احتراما كبيرا، ونعتبر دورها جوهريا وحاسما في بناء مغرب الغد وتحصين مسارنا التنموي وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة وفي جدوى الفعل العمومي. إن مكافحة الفساد ليست خيارا سياسيا عابرا ولا مجرد شعار أخلاقي يُرفع في المناسبات، بل هي شرط وجودي لأي مشروع تنموي حقيقي وركيزة أساسية لضمان حياة كريمة لمواطنينا وبناء مجتمع عادل تسوده قيم الشفافية والنزاهة والمسؤولية.

لقد اطلعنا بعناية كبيرة على الوثيقة المفصلة التي قدمتها الهيئة، والتي عكست قدرا كبيرا من المهنية والوضوح والدقة، سواء في استعراض الإطار القانوني المنظم لعملها أو في تقديم الإنجازات المحققة والتحديات الراهنة أو في رسم معالم البرامج المستقبلية التي تسعى الهيئة إلى تفعيلها. إن هذا المستوى من الوضوح يشكل في حد ذاته قيمة مضافة ويؤكد أن الهيئة تمارس أدوارها في انسجام تام مع المبادئ التي تدعو إليها وفي مقدمتها الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وإتاحة المعلومات للعموم وفتح المجال للنقاش المؤسسي الرصين حول واحدة من أخطر الظواهر التي تهدد مسارات التنمية في العالم كله.

إن الرؤية الفلسفية التي عبرت عنها الهيئة، والتي تجعل من بناء منظومة النزاهة مدخلا لترسيخ الثقة وتعزيز التنمية، وتؤكد أن مكافحة الفساد لا يمكن أن تنجح إلا من خلال مقاربة شمولية تجعل الوقاية والثقافة المؤسسية في صميم الفعل العمومي ليست مجرد صياغة نظرية جميلة، بل هي تصور استراتيجي عميق ينبغي أن يتحول إلى وعي مشترك بين جميع الفاعلين. فالنزاهة ليست مجرد قيمة مجردة، بل هي ممارسة يومية وبناء ثقافي داخل المؤسسات وعادات تدبيرية وإجراءات واضحة، وآليات للمساءلة والمتابعة والتقويم.

إنها منظومة متكاملة تحتاج إلى ترسيخ طويل المدى وإلى إرادة صلبة وإلى انسجام وتنسيق بين مختلف القوى الحية في البلاد.

إن الإطار القانوني المنظم لعمل الهيئة، كما ورد في وثيقتها، يبرز بوضوح الأساس الدستوري القوي الذي تستند إليه، خاصة من خلال الفصلين 36 و167 من دستور 2011، اللذين وضعا مكافحة الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة ضمن الثوابت الكبرى للحكامة الجيدة. كما أن القانون 46.19 أوضح بشكل دقيق اختصاصات الهيئة ومهامها، سواء في مجال الوقاية أو في مجال الكشف والتحري والتبليغ والمتابعة.

لقد راكم المغرب خلال السنوات الماضية سلسلة من الإصلاحات البارزة في هذا المجال، بدءا من الرسائل والتوجيهات الملكية التي أولت أهمية كبرى لموضوع الأخلاقيات العمومية، ومرورا بإحداث اللجنة الوطنية لمحاربة الرشوة ثم الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وصولا إلى دسترة الهيئة الوطنية للنزاهة وصدور قانونها المؤطر، ونشر نظامها الداخلي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل ترجم هذا التراكم المؤسساتي والتشريعي نفسه على أرض الواقع؟ وهل استطاعت هذه الإصلاحات أن تحدث النقلة النوعية المنتظرة في مؤشرات الفساد؟ وهل المشكلة اليوم تتعلق بالنصوص؟ أم بالتنفيذ؟ أم بتشابك العوامل التي تجعل مكافحة الفساد معركة معقدة تحتاج إلى وقت وصبر وحزم وتكامل؟

إن الوثيقة المعروضة، رغم غناها، تقودنا إلى التساؤل حول هشاشة العلاقة بين النص والواقع، وحول الحاجة إلى تجاوز منطق الإصلاح القانوني نحو منطق الأثر العملي في حياة المواطنين وفي صورة الإدارة المغربية.

لقد قدمت الهيئة، من خلال تحليلها لمهامها في مجالات الوقاية والكشف والتحري، صورة واضحة عن تعقيد المهام الملقاة على عاتقها. فتلقي الشكايات والتبليغات وتحليلها ومراقبة تعارض المصالح، وتتبع التصريح الإجباري بالممتلكات، وإنجاز الدراسات الموضوعاتية، وتقييم السياسات العمومية وتقديم الرأي في مشاريع القوانين، كلها مهام تتطلب موارد بشرية متخصصة، وقدرات تحليلية كبيرة، ووسائل تكنولوجية متطورة، وتعاونا وثيقا مع مختلف المؤسسات. ولذلك يبدو ضروريا، في أي تصور مستقبلي، أن يتم تعزيز الموارد البشرية للهيئة وتوفير الظروف المناسبة لعملها، وضمان استقلاليتها، وتوسيع قاعدة الخبرات الوطنية المتوفرة لديها.

إن انخراط المغرب في المنظومة الدولية لمكافحة الفساد يعكس إرادة واضحة في احترام المعايير العالمية، سواء من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو الاتفاقية العربية أو الاتفاقية الإفريقية أو من خلال الاستعراضات التي خضع لها المغرب خلال السنوات الماضية. غير أن تقييم أثر هذه الاتفاقيات على الواقع الداخلي لا يزال يحتاج إلى نقاش هادئ ومسؤول، يأخذ بعين الاعتبار أن الاتفاقيات الدولية توفر إطارا عاما، بينما التنفيذ هو الذي يصنع الفارق.

وإذا انتقلنا إلى الحكامة الداخلية للهيئة، فإنا نجد أن مجلس الهيئة قد اضطلع بدور مهم في التخطيط والتقييم والمصادقة على البرامج والميزانيات والآراء والتعاونيات. إن إصدار 60 قرارا في فترة محدودة يعكس دينامية داخلية مهمة، لكن هذه الدينامية تحتاج إلى قياس أثرها العملي لمعرفة ما إذا كانت هذه القرارات قد استطاعت أن تترجم نفسها إلى نتائج واقعية في الميدان. كما تلعب اللجان الدائمة

دورا أساسيا في التخصص ودعم القرار داخل الهيئة، من خلال تتبع التشريع والرصد والتكوين والتدقيق الداخلي وغيرها من المهام. لكن يبقى التحدي الأكبر هو ضمان أن تكون هذه اللجان مزودة بما يكفي من الخبراء والمتخصصين والموارد اللازمة.

أما المرصد، باعتباره آلية علمية لإنتاج المعرفة حول الفساد، فإنه يمثل قيمة مضافة حقيقية، لأنه يوفر قاعدة بيانات وطنية ومؤشرات ودراسات تطبيقية، تساعد على فهم الظاهرة من الداخل. غير أن مدى استثمار نتائج المرصد في السياسات العمومية ومدى تأثير هذه المعرفة في القرارات الحكومية والتشريعية، هي أسئلة تستحق بدورها تحليلا عميقا.

وتبرز أهمية الدور الاستشاري للهيئة حين تقدم آراءها في مشاريع القوانين المتعلقة بتنازع المصالح، وحماية المبلغين، والتصريح بالممتلكات، وإصلاح المسطرة الجنائية. فهذه القوانين هي عماد مكافحة الفساد، وكلما كانت أقوى وأكثر وضوحا وشمولاً، كانت محاربة الفساد أكثر نجاعة. ومن ثمّ يظل السؤال قائما حول درجة تبني هذه الآراء من طرف المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

وعلى مستوى التعاون والشراكة، فقد نجحت الهيئة في إبرام اتفاقيات مع مؤسسات وطنية كبرى ومع هيئات دولية متخصصة في مكافحة الفساد، مما يعكس حرصها على تبادل الخبرات وتطوير قدراتها. كما أن انتخابها لرئاسة شبكة الهيئات الإفريقية واستمرار عضويتها في الجمعية الدولية لهيئات مكافحة الفساد، يعدان اعترافا دوليا بوزن المغرب في هذا المجال. ومع ذلك، فإن قيمة التعاون لا تقاس بعدد الاتفاقيات، بل بما تُحدثه من أثر مباشر في تطوير الأداء.

وعندما نصل إلى تحليل وضعية الفساد كما تبرزها المؤشرات الدولية، فإننا نواجه صورة متباينة، لكنها تدفع بقوة إلى إعادة التفكير الجذري في بعض المقاربات، فمؤشر مدركات الفساد لم يسجل تحسنا يُذكر خلال العقد الأخير، حيث لا يزال المغرب مستقرا عند 37 نقطة، وهو مستوى غير مرضٍ بالنظر إلى حجم الجهود المبذولة. أما مؤشر سيادة القانون فقد سجل تراجعا ملحوظا، مما يستدعي مراجعة شاملة لمدى نجاعة بعض التدخلات المؤسساتية. وفي مؤشر بيرتلسمان، تراجع المغرب في مؤشرات المشاركة وسيادة القانون والحكامة، وهو ما يؤكد الترابط العميق بين مكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية. أما مؤشر (TRACE) فقد سجل ارتفاعا في أخطار الرشوة المرتبطة بالشفافية الحكومية، وهو مؤشر يستحق وقفة تأمل حقيقية.

إن هذه المؤشرات، رغم أنها لا تختزل الواقع كله، إلا أنها تقدم إشارة واضحة إلى أن هناك حاجة فعلية لتسريع وتيرة الإصلاح المرتبط بالنزاهة ولتجاوز بعض نقاط الضعف البنيوية التي تعيق التغيير. وهي تذكرنا بأن مكافحة الفساد ليست مسؤولية الهيئة وحدها، بل هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة، والبرلمان، والقطاع الخاص، والقضاء، والمجتمع المدني، والإعلام، والمجتمع ككل.

إن بناء دولة قوية وعادلة لا يمر فقط عبر تطوير النصوص والقوانين، بل عبر ترسيخ ثقافة النزاهة وإعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وضمان شفافية التدبير العمومي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والقطع مع مظاهر الإفلات من العقاب ومأسسة قيم الاستحقاق والكفاءة وتحديث الإدارة وتفعيل الرقمنة وربط المسؤولية بالمحاسبة بشكل حقيقي وليس شكليا. كما أن نجاح الهيئة في مهمتها يحتاج إلى دعم سياسي ومؤسساتي قوي يضمن استقلاليتها، ويوفر لها الموارد الكافية، ويجعل توصياتها جزءا من القرار العمومي.

إن ما نطمح إليه جميعا هو بناء مغرب لا يُعاق فيه الصالح بفساد المسيء، ولا يُعطّل فيه الإصلاح بسبب مصالح ضيقة، ولا يُختزل فيه الفعل العمومي في إجراءات شكلية، بل يقوم على كفاءة التدبير ووضوح السياسات ونزاهة المسؤولين. هذا طموحٌ كبير، لكنه ليس بعيد المنال إذا توفرت الإرادة السياسية، وتكاملت الجهود، وتأسس وعي جماعي يعتبر أن مكافحة الفساد ليست ترفا، بل ضرورة لبقاء الدولة واستمرار التنمية.

ومن هذا المنبر، نعبر عن دعمنا للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وعن تقديرنا للدور الذي تقوم به، ونؤكد في الوقت نفسه على ضرورة تقوية قدراتها وتعزيز شراكاتها وضمان انخراط كل المؤسسات في رؤيتها وتفعيل توصياتها وربط المخرجات التشريعية بالأثر الحقيقي. كما ندعو إلى مراجعة شاملة للاستراتيجية الوطنية للنزاهة، على ضوء المؤشرات الدولية، وتطور التشريعات، وحاجيات الواقع، ومتطلبات النموذج التنموي الجديد، حتى تكون هذه الاستراتيجية أكثر انسجاما وواقعية ووضوحا.

إن الرهان اليوم ليس فقط على محاربة الفساد، بل على بناء نموذج مؤسساتي يُضفي القوة على الدولة، ويجعل من النزاهة ثقافة عامة، ويعزز الثقة لدى المواطن في أن بلاده تسير في الاتجاه الصحيح. ولن يتحقق ذلك إلا إذا جعلنا من النزاهة قيمة كبرى ومن الشفافية قاعدة ومن المحاسبة ممارسة طبيعية ومن تساوي الفرص حقا مصانا للجميع.

ثالثا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

قطاع الداخلية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

بمجلس المستشارين في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم مشروع القانون المالي 2026.

وقبل التطرق إلى تفاصيل الميزانية، لا بد من التأكيد على الانتصار الدبلوماسي التاريخي الذي حققته المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، والذي تجسد في القرار الأممي رقم 2729 الذي أكّد مغربية الصحراء وأعاد الحق إلى أصحابه بعد سنوات طويلة من الادعاءات المغرضة التي حاول خصوم وحدتنا الترابية ترويجها على الساحة الدولية. ويأتي هذا الانتصار نتيجة رؤية سياسية متبصرة وجهود دبلوماسية متواصلة، ويعكس حكمة جلالة الملك وحرصه الدائم على حماية وحدة المملكة وسيادتها. ونحن نرى في هذا الانتصار دعامة إضافية لتأكيد أهمية وزارة الداخلية في المحافظة على الأمن الوطني وترسيخ الاستقرار السياسي، بما يضمن تفعيل السياسات العمومية وتسيير الشأن المحلي بكفاءة وعدالة.

وهي مناسبة كذلك لتسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تضطلع به وزارة الداخلية في حماية أمن المملكة واستقرارها والحفاظ على النظام العام وضمان استمرارية المرفق العمومي وتنفيذ السياسات العمومية على المستوى الترابي، بما يسهم في تحسين ظروف حياة المواطنين وحماية مكتسبات الدولة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على صعيد جميع الجهات.

إننا في الفريق الاستقلالي نشيد بالدور البارز الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الوطنية، بما فيها الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية، والتي أصبحت نموذجاً للاحترافية واليقظة في حماية المواطنين والممتلكات ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والتدخل لمواجهة الكوارث الطبيعية والاجتماعية وضمان استقرار الوطن وسلامة المواطنين. ويأتي هذا الأداء المتميز نتيجة التكوين المستمر للأطر الأمنية والتجهيز اللوجستي والتقني، مع ما يتمتع به الجهاز الأمني من احترافية عالية وقدرة على التكيف مع مختلف التحديات.

كما نثمن جهودها في تأطير الانتخابات المقبلة وضمان نزاهتها وشفافيتها وتعزيز الجهوية المتقدمة وتمكين الجماعات الترابية، من خلال صندوقي التجهيز والتضامن بين الجهات، بما يتيح لهذه الجماعات تنفيذ مشاريعها وفق خصوصيات كل جهة وبكفاءة عالية. كما نثمن متابعة وتنفيذ المشاريع الملكية المهمة، بما في ذلك تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز ودعم الوسط القروي وتحسين البنية التحتية وخدمات القرب، بما يعكس الرؤية الملكية السامية لتحقيق العدالة المجالية وتقليص الفوارق بين الجهات والمناطق، وهي توجهات أكدها جلالة الملك، أيده الله.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أظهرت الوزارة قدرة واضحة على تدعيم الجهوية المتقدمة، من خلال متابعة عمل الولاة والعمال ورؤساء الجماعات ودعم قدراتهم التخطيطية والتنفيذية وتفعيل أدوات المراقبة والمتابعة على المستوى المحلي وتعزيز التنسيق بين السلطات الترابية لتفعيل السياسات العمومية، بما يضمن تنزيل البرامج والمشاريع الوطنية، وفق خصوصيات كل جهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، انسجاماً مع توجيهات جلالة الملك. كما قامت الوزارة بمتابعة وتنفيذ عدد من المشاريع الملكية الهامة، بما في ذلك مشاريع تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز وتنمية الوسط القروي، وتحسين البنية التحتية الأساسية وتوفير خدمات القرب، وتأهيل المشاريع الحضرية الكبرى وتوسيع برامج التعليم والصحة والبنية التحتية في المناطق النائية، وهو ما يعكس حرص جلالة الملك، أيده الله

كما عملت الوزارة خلال السنة الماضية على تعزيز نظام الجبايات المحلية، بما يسهم في تحسين الموارد المالية للجماعات الترابية، ويضمن قدرتها على تمويل مشاريع التنمية المحلية، مع الحرص على الشفافية والعدالة في تحصيلها، بما ينعكس إيجاباً على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق تنمية مستدامة. وقد أبدعت الوزارة كذلك في محاربة السكن غير القانوني ودور الصفيح، من خلال برامج تهدف إلى إيواء الأسر في إطار مدن منظمة وتأهيل الأحياء الهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وهي سياسات تتماشى مع توجهات جلالة الملك.

وكان للوزارة دور محوري في الإعداد القانوني والتنظيمي للانتخابات النيابية المقبلة، بما يضمن نزاهتها وشفافيتها، ويمثل احتراماً للمعايير الديمقراطية ويعزز مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وهو ما شدّد عليه جلالة الملك، أيده الله. كما أطلقت الوزارة برامج لتحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين، من خلال الرقمنة وتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط المساطر وتفعيل خدمات القرب، بما يضمن الوصول السريع والفعال للمواطنين والمقاولات إلى الخدمات الأساسية ويعزز الثقة بين المواطنين والإدارة الترابية.

وإلى جانب ذلك، أسهمت الوزارة عبر مختلف الأجهزة الأمنية في استتباب الأمن والاستقرار على مستوى جميع الجهات، من خلال تدخلات سريعة وفعالة ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتأمين الحدود وحماية الممتلكات وتنفيذ برامج التكوين والتأهيل للأطر الأمنية، بما يجعل هذه الأجهزة نموذجاً يحتذى به على الصعيد الوطني والدولي.

إننا، كفريق استقلالي، نرى أنه من الضروري للسنة المالية القادمة تعزيز أداء وزارة الداخلية، عبر عدة محاور، تتمثل في ضمان توفير الموارد البشرية والمالية للولاة والعمال ورؤساء الجماعات لتمكينهم من التخطيط والمتابعة والتنفيذ الفعّال للمشاريع والسياسات العمومية وتعزيز الرقابة على صرف الميزانيات لضمان تحقيق الأهداف المرجوة والاستثمار المستمر في التكنولوجيا الحديثة للأجهزة الأمنية وتوسيع

برامج التكوين والتأهيل للأطر الأمنية لمواجهة جميع التحديات الأمنية والطبيعية والاجتماعية بكفاءة عالية، بما يحفظ أمن المواطنين واستقرار الوطن. كما ينبغي مواصلة تحسين البنية التحتية الرقمية للإدارة الترابية وإحداث منصات إلكترونية متكاملة لتسهيل الإجراءات الإدارية وضمان جودة الخدمات وتبسيط المساطر وتعزيز المشاريع التنموية المجالية لدعم الأحياء الناقصة التجهيز والوسط القروي وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية، إلى جانب إشراك المواطنين في وضع السياسات المحلية عبر برامج تشاركية واستطلاعات الرأي وحملات توعية، بما يعزز الثقة بين المواطن والدولة ويحقق الاستقرار الاجتماعي، مع متابعة دقيقة لجميع المشاريع الوطنية والبرامج الملكية لضمان تنفيذها وفق أهدافها الاستراتيجية وتحقيق الأثر المنشود على التنمية المحلية والجهوية، وتعزيز الجبايات المحلية بطريقة عادلة وفعالة لضمان قدرة الجماعات على تمويل مشاريع التنمية والقضاء على دور الصفيح.

إن دعم وزارة الداخلية ليس مجرد خيار سياسي، بل هو ضرورة وطنية لضمان الأمن والاستقرار والتنمية، ونحن ملتزمون، ضمن الأغلبية الحكومية، بالوقوف إلى جانب الوزارة بكل مواردنا السياسية والإدارية لضمان نجاح مهامها الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المجالية وتعزيز الحكامة الفعالة على المستوى المحلي والجهوي.

وختاماً، فإن نجاح وزارة الداخلية في أداء مهامها الوطنية يعكس قوة الدولة ومتانة مؤسساتها ويضمن الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ويحقق استقرار الوطن ويعزز التنمية العادلة والشاملة على صعيد جميع الجهات، ويجعل المغرب، بفضل يقظة أجهزته وإصرار أبنائه، واحة أمن واستقرار وازدهار لكل مواطنيه.

ونحن كفريق استقلالي نؤكد التزامنا الكامل بدعم الوزارة، لتظل درع الوطن الحامي ورافعة التنمية وضمانة الاستقرار، في حاضر مزدهر ومستقبل واعد، مستنيرين بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، الداعية إلى مواصلة دعم الأجهزة الأمنية وتحقيق التنمية المجالية والتقريب من المواطن لضمان العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والقضاء على مظاهر السكن غير اللائق.

قطاع التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم؛

أما ما يتعلق بقطاع التجهيز والماء، فإننا في الفريق الاستقلالي نعتبر هذه الفرصة مناسبة للإشادة بالمعطيات القيمة، التي وردت في عرض السيد الوزير المحترم، التي تظهر بشكل جلي أن قطاع الماء والتجهيز قطاع حيوي، يضطلع بدور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال ارتباطه الوثيق بعناصر التنمية ومساهمته وخلق مناخ الاستثمار والرفع من تنافسيته - كما سبق أن أشرت - فإن قطاع التجهيز والماء قطاع حيوي واستراتيجي، وعليه فإننا سنناقش كل قطاع على حدة.

قطاع الماء:

إنه من خلال حجم المشاريع المنجزة من أجل ضمان الأمن المائي، يتأكد بكل جلاء الإدارة القوية للحكومة ومن خلالها الوزارة التي تشرفون عليها في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، حيث إنه، خلال هذه السنوات التي توليتم فيها تسير شؤون الوزارة، تم تشييد عدد كبير من السدود الكبرى والمتوسطة والصغيرة التي مكنت من رفع المخزون المائي ينضاف إلى هذا إطلاق مشاريع مهيكلة لتحلية مياه البحر في مدن كأكادير، الدار البيضاء، الداخلة، سيدي إفني والعيون، إضافة إلى الجهود المبذولة والمتسارعة لتمكين العالم القروي وتزويده بالماء الشروب، مع دعم مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء وتلبية حاجيات القطاع الفلاحي.

السيد الوزير المحترم؛

إنه على الرغم من هذه المجهودات التي لا ينكرها أحد، فإن التحديات لا تزال كبيرة، ذلك أن التغييرات المناخية التي تعرفها بلادنا وتوالي سنوات الجفاف سبب في تفاقم أزمة ندرة المياه في بعض المدن والقرى على حد سواء، ولذا ندعو السيد الوزير المحترم إلى تعميم السدود التلية، لتقوية الموارد المائية المحلية، وعلى وجه الخصوص في المناطق الجبلية والجافة والواحات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن السياسة المائية ليست مجرد سياسة قطاعية فقط، بقدر ما هي شأن مشترك يهم مختلف القطاعات الحكومية والجماعات الترابية، كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، ومع ما يتطلب ذلك من الالتقائية وتضافر الجهود ولا سيما مع القطاعات الحكومية المكلفة بالفلاحة والصناعة والسياحية، خاصة فيما يتعلق بالاستغلال المعقلن للموارد المائية وحمايتها من التبذير والاستغلال العشوائي، مع رتيب الأولويات بضمان الأمن المائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

السيد الوزير المحترم؛

إنه وللحفاظ على هذه الثروة الوطنية التي لا استغناء عنها لا بد من مكافحة مظاهر التبذير وسوء الاستعمال وهذا ما تقومون به.

قطاع الطرق:

السيد ال1رئيس المحترم؛

إنه لا يختلف اثنان في كونه قطاع يلعب دورا مهما أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، باعتباره من أهم الهياكل الأساسية التي تعتمد عليها خطط التنمية، وفي هذا المضمار لابد من الإشادة بالتقدم والتطور الحاصلين في هذا المجال، ذلك أن الوزارة بذلت

مجهودات مشهودة من أجل تحسين وجودة الطرق سواء السريعة منها أو الوطنية أو ما يخص فك العزلة عن العالم القروي، وذلك من خلال الميزانية التي تم رصدها في هذا الباب.

قطاع الموانئ:

السيد الرئيس المحترم؛

إنه فيما يتعلق بقطاع الموانئ والمنشآت البحرية، ومن باب الإنصاف، فإنه قد عرف خلال السنوات الأخيرة وبالذات خلال الفترة التي تشرفتم فيها، السيد الوزير، بالإشراف على هذه الوزارة، فقد عرف طفرة نوعية في تطوير بنياته المينائية، سواء على مستوى إنجاز موجودة أو صيانة وتأهيل موانئ أخرى، ذلك أن الميناء الأطلسي بالداخلة الذي يوجد في المراحل الأخيرة من الإنجاز والميناء المتوسطي بطنجة، الذي أضحى منصة لوجيستية عالمية يضعان المغرب ضمن الدول الرائدة في هذا المجال.

كما أن الموانئ الجهوية الأخرى كلها تؤكد أن بلادنا تعزز مكانتها كمركز بحري وتجاري استراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى الواجهة الأطلسية، هذه المشاريع المينائية الكبرى لا تخدم فقط الاقتصاد الوطني، بل تعزز جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية وتفتح آفاقا جديدة للتصدير والتبادل التجاري، لذا ندعو السيد الوزير إلى:

- الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيات الحديثة لضمان موقع تنافسي عالمي؛

- الارتقاء بالموانئ كفاعل جيو اقتصادي قادر على التكيف مع التحولات العالمية والمساهمة في تعزيز مكانة المغرب كجسر بين الشمال والجنوب.

إن الخلاصة الكبرى وهي أن الموانئ لم تعد مجرد فضاءات مادية لعبور السلع والبضائع، بل أضحت فضاءات استراتيجية تختزل رهانات السيادة الاقتصادية والتنموية والتموقع الدولي، ومن ثم فإن مسارها في المغرب ليس سوى بداية مرحلة جديدة، سيكون على الفاعلين العموميين والخواص وعلى النخب الاقتصادية والسياسية أن يواصلوا استثمارها بحكمة وبعد نظر، فالرهان اليوم لم يعد يقتصر على امتلاك موانئ حديثة، بل جعلها محركات فعلية لتحول اقتصادي شامل وضمان أن يظل المغرب في موقع متقدم ضمن خريطة المبادلات العالمية وفي قلب دينامية التكامل الإفريقي - الأوروبي - الأطلسي التي ترسم ملامح المستقبل.

قطاع المقالع:

السيد الرئيس المحترم؛

إنه لا بد من الإشارة إلى التدهور الذي تعرفه المقالع ببعض جهات المملكة والاستغلال العشوائي الذي تتعرض له، الأمر الذي يفوت على الدولة موارد مالية مهمة، رغم المجهودات التي تبذلونها، السيد الوزير المحترم، في هذا الباب.

قطاع الأرصاد الجوية:

إن هذا القطاع له درجة كبيرة من الأهمية بالنظر إلى الأدوار التي يضطلع بها، غير أن هناك بعض المناطق تفتقر إلى المعدات والتجهيزات اللازمة.

وبهذا يسعد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يصوت على ميزانية هذا القطاع الحيوي بالإيجاب وشكرا.

قطاع النقل واللوجيستيك:

وفيما يخص قطاع النقل واللوجيستيك، فإننا، السيد الوزير المحترم، نثمن الجهود التي تبذلونها منذ توليكم تدبير هذا القطاع، ونؤكد لكم بالفعل بأن قطاع النقل واللوجيستيك أخذ مكانة محورية في عهد الحكومة الحالية، نظرا لتعدد المشاريع الاستراتيجية التي أطلقها، والتي منحت بلدنا موقعا تنافسيا على مستوى تطوير النقل الجوي ورفع عدد الرحلات الجوية وتحديث أسطول النقل الطرقي وتعزيز النقل السككي بقطارات البراق، والتي شهدت توسعا وتمديدا للخطوط الرابطة بين المدن في إطار العرس الرياضي العالمي الذي يستعد له المغرب بكل إرادة وجدية.

وضمن هذه الطفرة أضحى النقل الطرقي رافعة أساسية في الاقتصاد الوطني ومساهما مهما في توفير فرص الشغل. موازاة مع ذلك، لا يجادل أحد في الدور الهام والكبير الذي تلعبه المقاولات العاملة في مجال النقل بكل أصنافه، سواء من حيث توفير الخدمات للمواطنين وبالجودة المطلوبة أو من حيث ضمان استدامة حركية السلع كسلسلة مهمة في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الباب نشيد بالدور الهام الذي قامت به الوزارة، من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف تطوير القطاع، وجعله في مستوى المنافسة.

السيد الرئيس المحترم؛

ولكي نرتقي بقطاع النقل الطرقي، لابد من تخصيص دعم استثنائي لفائدة مهني النقل الطرقي من أجل الارتقاء به.

إننا، السيد الوزير المحترم، واعون بكون الوزارة لا تدخر أي جهد في سبيل تجويد خدمات النقل الطرقي، من خلال وضعها خططا استراتيجية تهدف إلى زيادة الاستثمار، حيث تتضمن هذه الخطط تعزيز التمويل وتوجيه الموارد نحو مشاريع حيوية، حيث تستند هذه الجهود إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة القدرة التنافسية للمغرب.

السيد الرئيس المحترم؛

إنه على الرغم من المجهودات المبذولة، فإن قطاع النقل الطرقي مازال يواجه العديد من الإكراهات، ذلك أن الرهان الحقيقي يكمن في تحسين جودة الخدمات وضمان أثر ملموس للاستثمارات العمومية على حياة المواطنين، من خلال سياسات تراعي العدالة المجالية وتستجيب لتطلعات المهنية والساكنة المحلية في مختلف مناطق المغرب.

السيد الرئيس المحترم؛

التخطيط التشاركي والشفافية في التدبير هي المداخل الأساسية لإرساء قطاع نقل طرقي حديث آمن ومستدام يليق بمستقبل المغرب.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا ننوه بالجهود المبذولة لتأهيل أسطول النقل المهني، حيث استفاد عدد كبير من برامج تجديد العربات، مما انعكس إيجابا على جودة الخدمات والتنافسية الاقتصادية وسلامة التنقلات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن قطاع النقل بواسطة التطبيقات الذكية أصبح واقعا لا يمكن تجاهله، إذ يلجأ إليه عدد كبير من المواطنين والزوار، غير أن غياب تنظيم قانوني له يخلق فوضى ومشاكل متكررة، لذا نطلب بفتح نقاش وطني جاد لتقنية هذا النوع من النقل بما يضمن المنافسة العادلة وحماية المستخدمين والعاملين في هذا المجال.

النقل بالعالم القروي:

إن النقل القروي يعد اللبنة الأساسية لتحقيق العدالة المجالية وتقليص الفوارق الترابية بين العالمين القروي والحضري، ذلك أن ولوج المواطن القروي لخدمة نقل عمومي منظم وآمن وذي جودة شرط أساسي للكرامة الإنسانية ومقدمة ضرورية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

النقل السككي:

إنه خلال هذه الفترة نلاحظ أن قطاع النقل السككي ببلادنا عرف طفرة نوعية على مستوى البنيات التحتية والخدمات، تجسدت في إطلاق خطوط فائقة السرعة وتحديث محطات القطارات وفق معايير عصرية، إلى جانب تحديث جزء كبير من حظيرة العربات والقاطرات، حيث ساهمت هذه المشاريع في تحقيق أرقام قياسية غير مسبوقة، مما يعكس التطور المتسارع الذي يعرفه هذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس المحترم؛

لا شك أن حجم الاستثمارات التي يقوم بها المكتب الوطني للسكك الحديدية ستساهم بدون ريب في تعزيز البنية التحتية الوطنية وتدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني، وفي هذا المضمار نعبر عن اعتزازنا بالدينامية الإيجابية التي أطلقها صاحب الجلالة، نصره الله من خلال إعطاء انطلاقة مجموعة من المشاريع السككية المهيكلة منها على وجه الخصوص بناء محطات جديدة وتأهيل محطات قائمة، إلى جانب تمديد الخط السككي الفائق السرعة من القنيطرة إلى مراكش.

النقل الجوي:

إننا نعتز بالتطور الذي عرفه قطاع النقل الجوي ببلادنا، وذلك من خلال تتويج الخطوط الملكية المغربية كأفضل شركة طيران إفريقية، وهو ما يعكس مكانة المغرب الرائدة في القارة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الاتفاق المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للمطارات يمثل رهانا استراتيجيا، يهدف في أفق 2030، إلى جعل المغرب مركزا إقليميا للنقل الجوي والسياحة العالمية، مثمنين الجهود المبذولة من لدن الحكومة والفاعلين المؤسساتيين في دعم هذا التوجه الاستراتيجي، كما نشيد في هذا الباب بالمشاريع الملكية الجديدة وتوسعة عدد من المطارات، وفي طليعتها محطة مطار الدار البيضاء الجديدة ومطار أكادير المسيرة، التي ستمكن من استيعاب الطائرات الضخمة واستقبال مزيد من المسافرين في ظروف مريحة وآمنة.

النقل البحري:

السيد الرئيس المحترم؛

كما هو في علمكم، فإن قطاع النقل البحري يضطلع بدور هام في حركة المبادلات التجارية الخارجية، حيث يسهم بأكثر من 90% من حجم التجارة الخارجية للمملكة، عبر شبكة تضم أكثر من 40 ميناء على الواجهتين الأطلسية والمتوسطة، الأمر الذي يجعل هذا القطاع فاعلا أساسيا في تنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية ورافعة أساسية للتنمية. وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، نشيد بما قمتم به، السيد لوزير المحترم، من خلال دراسة استراتيجية لتطوير أسطول وطني للملاحة التجارية يرقى إلى تعزيز السيادة البحرية ودعم التنمية الاقتصادية للمملكة.

قطاع اللوجيستيك:

إننا نثمن التطور الذي عرفه هذا القطاع ودوره البارز والواضح في الرواج التجاري ودعم النمو الاقتصادي، كما أن القطاع عرف تطورا مطردا ناجم عن التطور الكبير في البنيات التحتية للموانئ والطرق والمناطق الصناعية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا، في الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين، نثمن عاليا المجهودات المبذولة من قبل الوزارة لتطوير هذا القطاع ليكون في مستوى الرهانات المستقبلية الكبيرة التي تنتظر بلادنا.

قطاع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نعتبر أن تقييم قطاع الإسكان والتنويه بالإنجازات المحققة فرصة لتقييم عمل الحكومة في هذا القطاع الحيوي الذي نعتبره على رأس التنمية ومؤشر مهم على تطورها في بلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

لا أحد يجادل في أهمية القطاع الذي تشرفون على تسييره، وذلك بالنظر إلى مساهمة الكبيرة في تنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية وتشغيل عدد كبير من اليد العاملة على اختلاف مستوياتها، ينضاف إلى كون القطاع (الإسكان) يعكس الطموح الكبير للمواطنين في اقتناء سكن لائق يحمى كرامتهم.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نعتبر أن قطاع الإسكان وإعداد التراب الوطني رافعة للتنمية، وذلك من خلال تحقيق تطوير للسياسات العمومية المعتمدة وخلق تناسق وتناغم بالمجال. إننا وإن كنا ندعم مختلف توجهات هذه الحكومة، ونتبنى اختياراتها ونثق في استراتيجيتها، فإننا نثمن المجهودات المبذولة من قبلكم على رأس هذا القطاع الحيوي، يتجلى ذلك بوضوح من خلال اعتمادكم مقاربة تشاركية والمضي والاستمرار في مد جسور الحوار مع مختلف الشركاء بهدف تطوير استراتيجيات التمدين والسكن.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نجتمع اليوم بعد أن مر وقت كاف على إطلاق الحوار الوطني للتعمير والإسكان، كما أنه يأتي في ظرف تحول فيه دعم الدولة بخصوص السكن من دعم المقاولات والشركات إلى الدعم المباشر للفئات المقبلة على اقتناء السكن الأول، في إطار برنامج 2028/2024 تنفيذا لتعليمات جلالة الملك، نصره الله.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الاستفادة من الدعم المباشر أمر مهم يروم تمكين المواطنين في إطار البرنامج الجديد، الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، المخصص لتسهيل ولوج الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة إلى السكن وتقليص العجز السكني وتسريع وتيرة استكمال برنامج مدن بدون صفيح. وكما لا يخفى عنكم، فإن هذا البرنامج الجديد الممتد من سنة 2024 إلى سنة 2028 يهدف إلى تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساهمة ومساعدة مالية مباشرة للمقتني، حيث يستفيد منه المغاربة المقيمون بالمغرب أو الخارج، الذين لا يتوفرون على سكن، ولم يسبق لهم الاستفادة من مساعدة خاصة بالسكن، حيث يتم تحديد مبالغ المساعدة حسب قيمة السكن الذي يتم اقتناؤه، وفي هذا الإطار أصدرت وزارتكم مذكرة في هذا الباب تحدد شروط الاستفادة الخاصة بالدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي.

إننا نسجل بإيجابية المقاربة الجديدة المبنية على دعم الطلب، بدل دعم العرض التي كان معمولا بها، ما يحسن من القدرة الشرائية للمواطنين، ويرفع كذلك من جودة العرض السكني، ويعدد الاختيارات بالنسبة للمستفيدين.

كما نثمن استهداف تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين الموجهة للسكن، الأمر الذي سيخلق زخما وديناميةاقتصادية كبيرة في هذا القطاع الحيوي داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية، ستساهم لا شك في تمكينه (قطاع السكن) من تجاوز أزمة الركود التي يعاني منها، وهو الوضع الذي سينعكس بشكل إيجابي على النمو والتشغيل:

إلا أنه إلى جانب هذه الإيجابيات هناك بعض الملاحظات:

- محدودية الغلاف المالي المخصص لدعم السكن على أساس سنوي؛

- عدم وضوح الإجراء المتعلق بربط الاستفادة من المنحة؛

- عدم وضوح الإجراءات المتعلقة بتفعيل البرنامج لفائدة العالم القروي، خاصة في ظل اشتراط السكن المحددة في سنة 2023 دون أي مراعاة لطبيعة البناء والسكن في هذا المجال الترابي؛

- ملاحظة أخرى أساسية، السيدة الوزيرة، غياب أي التزام من طرف الحكومة لتفعيل آليات الضمان لدى الأبناك قصد الانخراط في تمويل السكن لفائدة ذوي الدخل المحدود قصد اقتناء السكن؛

- ارتفاع أسعار العقار الذي قد يقلل من أثر الدعم، ذلك أن المنحة قد لا تكفي لتغطية فارق الأسعار في المدن الكبرى، ينضاف إلى هذا محدودية العرض العقاري في بعض المناطق الأمر الذي يخلق فارقا بين الطلب والدعم المتاح، زيادة على التعقيدات الإدارية، رغم الرقمنة، بحيث يبقى التعامل مع الموثقين والبنوك بطيئا أو مكلفا ثم خطر المضاربة العقارية من طرف بعض المنعشين لرفع الأسعار.

السيد الرئيس المحترم؛

من بين التحديات والاكراهات التي تجابه عمل الوزارة ظاهرة المباني الآيلة للسقوط والانهيار، حيث أضحت من الظواهر العمرانية التي تعرفها بلادنا، ذلك أنها تفاقمت وأخذت في التنامي، مخلفة إلى جانب الإشكاليات والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية العديد من المآسي والضحايا الأبرياء لاحتواء التداعيات السلبية لتطور هذه الظاهرة بمختلف المدن المغربية. ورغبة من الوزارة الوصية في معالجة الاختلالات التي أفرزها تدهور المشهد الحضري وتنافي ظاهرة البناء الآيل للسقوط، وتفاديا لتزايد حالات انهيار المباني، سواء داخل الأنسجة الحضرية العتيقة أو خارجها وللتقليل من أضرار ذلك على الممتلكات والأرواح، ولكي تكون مقاربة الوزارة مقاربة قمينة بإيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة، نقترح أن تقوم الوزارة بشراكة مع جميع الفرقاء باعتماد

مقاربات وتدخلات مباشرة وأخرى غير مباشرة، بالإضافة إلى إرساء آليات المواكبة التي نريدها كالآتي:

- القيام بإحصاء شامل ودوري ومحين لهذا النوع من المباني؛

- وضع استراتيجية للتدخل وإرساء مقاربة استباقية وتعزيز وتثمين دور اليقظة؛

- رصد الاعتمادات اللازمة لإنجاز الخبرات المتخصصة لهذه المباني لضبط وضعيتها ودرجة خطورتها؛

- إسكان وإيواء قاطني هذه الدور، وإذا كانت هذه المباني لا تستلزم الهدم، فإنه لابد من تدعيم وتقوية هياكل البنايات أو ترميمها، حيث لابد في هذا الإطار نهج مقاربة شمولية وتشاركية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاستقلالي لا ننكر المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل معالجة هذه المعضلة، غير أن الواقع المعيش يفيد أن المعالجة تصطدم بإكراهات متعددة، تتجلى بالأساس في الطابع التطوري لهذا السكن، فضلا عن ضعف ومحدودية الأسر المعنية وضعف انخراطها في برامج الوزارة.

أملنا كبير، السيدة الوزيرة المحترمة، في أنكم لن تدخروا أي جهد من أجل معالجة هذه الظاهرة.

الوكالات الحضرية:

السيد الرئيس المحترم؛

ولكون الوكالات الحضرية تقوم بعمل تقني وإداري وتوجيهي مهم، فإنه حان الوقت للتفكير في تعميمها على كافة الأقاليم، عوض أن تظل وتبقى جهوية فقط، ولما التفكير في إحداث وكالات حضرية رقمية، وأكيد أن مناسبة مناقشة مشروع القانون الجديد رقم 64.23 المتعلق بإحداث الوكالة الجهوية للتعمير والإسكان، ستكون فرصة لتعميق النقاش حول هذا الموضوع.

السيد الرئيس المحترم؛

وبناء على ما تم ذكره وعلى تقديرنا لمجهودكم المتميز، نعلن، كفريق استقلالي، تصويتنا بالإيجاب على ميزانية الوزارة متمنين لكم التوفيق والسداد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن سياسة السكن الناجعة كما نراها وكما ندافع عنها، وكما تسعون إلى تحقيقها، هي تلك التي تضع المواطن البسيط في صلب اهتمامها وفي صميم توجهاتها، والتي تسعى إلى تحسين ظروف عيش كافة المواطنين، وفي نفس الآن تشجع على المساعدة المباشرة للأسر الهشة والمتوسطة، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، أيده الله ونصره.

وختاما، فإننا، في الفريق الاستقلالي، سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات الفرعية.

رابعا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني؛

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2026.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

لا شك أن الميزانية الفرعية المخصصة لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج تعد من أهم القطاعات الوزارية بالنظر إلى حجم وطبيعة الاختصاصات التي تضطلع بها، والمرتبطة أساسا بالسيادة الخارجية، وهي مناسبة للتوجه بالشكر الجزيل للسيد الوزير ولباقي السيدات والسادة أطر الوزارة على كل المهام والإنجازات التي تحققت بفضل تفانيهم في خدمة الوطن على المستوى الدولي.

وهي مناسبة سنوية، نتمكن من خلالها الوقوف على ما تحقق طيلة السنة الماضية من العطاءات والانتصارات المستمرة لوزارة الخارجية وللدبلوماسية الرسمية وما تم تحقيقه من نتائج وإنجازات. وفي هذا الإطار لابد أن نثمن المجهودات المبذولة من أجل الدفاع عن القضايا والمصالح الوطنية وإشعاع صورة بلادنا بالخارج ورعاية مصالحها الحيوية، في انسجام تام مع روح الدستور ومع التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي.

وكما هو معهود فيها، فقد أثبتت السياسة الخارجية المغربية، وبفضل حنكة جلالة الملك محمد السادس ورؤيته المتبصرة، إنجازات تاريخية، جعلت المغرب يحظى بمكانة معتبرة على المستوى الإقليمي

والدولي ورقما في معادلة السياسة الدولية.

وبهذه المناسبة، نود تهنئة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وتهنئة أنفسنا والشعب المغربي قاطبة بالنصر المبين الذي تحقق بفضل قرار مجلس الأمن رقم 2797 الصادر في 31 أكتوبر 2025، والذي شكل منعطفاً تاريخياً في مسار قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية.

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نعتز ونفتخر بكل هذه الإنجازات غير المسبوقة والتطورات الايجابية لفائدة قضيتنا الوطنية الأولى. وفي هذا الإطار نثمن عاليا مضامين الخطاب الملكي السامي بهذه المناسبة التاريخية المجيدة في شأن قضية وحدتنا الترابية بإقرار الحكم الذاتي، باعتباره حلا سياسيا، حيث أعلن جلالته هذا اليوم التاريخي "عيد الوحدة". كما يتزامن هذا الحدث الكبير مع احتفال الشعب المغربي بالذكرى 50 للمحمة المسيرة الخضراء المظفرة والذكرى الثمانين لعيد الاستقلال المجيد.

السيد الوزير المحترم؛

لابد أن نتوجه إليكم بالثناء والتقدير على عملكم الدؤوب، وعلى الجهود المتواصلة التي بذلتموها ولازلتم تبذلونها في الدفاع عن وحدتنا الترابية، وفي ترسيخ مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد وواقعي ودائم لهذا النزاع المفتعل.

إن ما تحقق اليوم من اعتراف أممي صريح بجدية وصدقية الطرح المغربي، هو ثمرة عمل دبلوماسي متواصل، يقوده جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بحكمة وبعد نظره وصبره وتفانيه في تدبير هذا الملف الشديد الحساسية، منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين، وتواكبه وزارتكم بكفاءة عالية.

إننا في الفريق الاستقلالي نرى أن القرار الأممي 2797 لا يمثل نهاية الطريق، بل هو بداية مرحلة جديدة تتطلب منا جميعاً، حكومة وبرلماناً ومجتمعاً مدنياً، أن نضاعف الجهود وأن نرتقي بخطابنا الدبلوماسي إلى مستوى التحديات المقبلة، لأن هذا القرار ليس مجرد وثيقة تقنية، بل هو انتصار دبلوماسي تاريخي يضع المغرب في موقع قوة تفاوضية، ويؤكد أن المستقبل الدبلوماسي لقضيتنا الوطنية يسير نحو مزيد من الاعتراف الدولي بمبادرة الحكم الذاتي كحل نهائي، وأن مرحلة ما بعد القرار الأممي تعد بحق مرحلة حزم ويقظة دبلوماسية مشتركة، تقتضي القيام بمجموعة من التدابير:

1 - تكثيف الاتصالات البرلمانية الدولية: أصبح لزاماً علينا اليوم أن نكثف اتصالاتنا مع البرلمانات الصديقة في مختلف أنحاء العالم وأن نعمل على حشد الدعم لقضيتنا الوطنية داخل المؤسسات التشريعية الدولية؛

2 - تعزيز الدبلوماسية الموازية: البرلمان المغربي يجب أن يكون شريكاً أساسياً لوزارة الخارجية، عبر مجموعات الصداقة البرلمانية والزيارات الرسمية والمشاركة في المنتديات الدولية، حتى يكون صوت المغرب مسموعاً في كل المحافل؛

3 - توسيع دائرة الاعترافات: القرار الأممي يشكل أرضية صلبة لتشجيع مزيد من الدول على فتح قنصليات في العيون والداخلة، وهو ما يتطلب عملاً دبلوماسياً منسقاً بين الحكومة والبرلمان؛

4 - توظيف التنمية كحجة دبلوماسية: المشاريع الكبرى في الأقاليم الجنوبية، من ميناء الداخلة الأطلسي إلى الطاقات المتجددة، يجب أن تُعرض أمام العالم كدليل عملي على جدية المغرب في جعل الحكم الذاتي إطاراً للتنمية والاندماج؛

5 - مواجهة المناورات: خصوم المغرب سيحاولون التشويش على هذا الانتصار، ومن واجبنا أن نكون يقظين وأن نرد بخطاب موحد، قوي، ومبني على الشرعية الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

أثبت الواقع الملموس أن هذه النجاحات والإنجازات الدبلوماسية التي تحققت بفضل التوجيهات الملكية المتبصرة والقوية، وبتضافر جهود وزارة الخارجية مع الدبلوماسية البرلمانية الموازية الداعمة للدبلوماسية الرسمية، ضمن التعاون والتوازن بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وهو توجه كما سبق وأكدنا يستلزم مواصلة تكثيف الجهود من أجل اليقظة والتعبئة الشاملة لكشف المؤامرات التي تحاك ضد وحدتنا الترابية.

ومن هذا المنطلق، فإن سفراء وقناصلة بلادنا بمختلف الدول الأجنبية مدعوون اليوم إلى مواصلة القيام بأدوارهم بشكل قوي ومكثف، مع مضاعفة جهودهم بتوجيهاتكم الرسمية، من أجل التصدي لمختلف مناورات أعداء وحدتنا الترابية على جميع الأصعدة.

السيد الرئيس المحترم؛

ولا يسعنا، في الفريق الاستقلالي، إلا أن نشيد عاليا بالمواقف المغربية المعلنة تجاه مختلف القضايا الدولية، والتي أسهمت في تعزيز موقعه كبلد مسؤول وذي مصداقية، وفق النهج الذي رسمه له صاحب الجلالة، نصره الله، لكي يكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم.

بالرغم من التحديات الدولية والصعوبات الإقليمية والجهوية، فقد عملت بلادنا دائما على تكريس قيم التضامن والتعاون والتمسك بالحل السلمي للنزاعات واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي.

وفي هذا الإطار، فإن ما تمر به فلسطين الشقيقة من محنة إنسانية وسياسية غير مسبوقة يضع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه

في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. والمغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، ظل ثابتاً في مواقفه، مدافعاً عن القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية، ومقدماً الدعم الميداني والإنساني عبر وكالة بيت مال القدس الشريف.

إن مركزية القضية الفلسطينية في الدبلوماسية المغربية ليست مجرد شعار، بل هي التزام راسخ يجمع بين الحكومة والبرلمان، ويعكس عمق التضامن الشعبي والرسمي مع الشعب الفلسطيني. ومن هنا، فإن تقوية موارد دبلوماسيتنا هو أيضاً تعزيز لقدرتها على مواصلة نصرة هذه القضية العادلة والتصدي لمحاولات تهميشها أو الالتفاف على حقوق الفلسطينيين.

السيد الرئيس المحترم؛

فيما يتعلق بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، نلاحظ أن علاقة مغاربة العالم بوطنهم الأم المغرب ذات أهمية خاصة، بأبعاد كبرى اجتماعية وثقافية واقتصادية، فضلا عن بعدها السياسي، لأن جاليتنا تمتاز بتشبثها بهويتها وارتباطها القوي ببلادها، وتحظى باهتمام مولوي سامي حريص على الارتقاء بمختلف السياسات العمومية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج. ويتجلى الاهتمام والعناية السامية التي يوليها جلالة الملك، نصره الله وأيده، لهم من خلال حرصه على مصالحهم وحقوقهم، باعتبارهم أبناء هذا الوطن، ولكونهم سفراء لبلدهم المغرب.

وبالرغم من تقلدهم مختلف مناصب المسؤوليات في بلدان إقامتهم، فالمغاربة عرفوا بوفائهم الدائم وارتباطهم بوطنهم الأم وتمسكهم بمقدساته ودفاعهم المستمر والدائم لمصالحه العليا.

وفي هذا الاتجاه نستخلص من مضامين الخطاب الملكي (افتتاح الدورة الخريفية من السنة التشريعية 2025/2024)، الرؤية الإصلاحية التي أطلقها جلالته من أجل التجاوب مع انتظارات الجالية المغربية وتقوية إدماجها في الدينامية التنموية والاستثمارية للمغرب، عن طريق إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية بالخارج كمؤسسة دستورية مستقلة، كما أعلن جلالة الملك، نصره الله، عن إحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج، باعتبارها الجهة الوحيدة المكلفة بإعداد الإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج والذراع التنفيذي للسياسات العمومية في هذا المجال.

إن هذه المبادرة الملكية تستهدف تحسين مستوى التواصل والخدمات المقدمة للجالية، مما سيقوي العلاقة بين مغاربة العالم بوطنهم الأم. وحفاظا على استمرار هذا الارتباط والتواصل، فإن الوزارة مدعوة إلى توطيد هذه العلاقات ومساعدة المغاربة المقيمين بالخارج على التمسك بهويتهم والحفاظ على حقوقهم المكتسبة والدفاع عن مصالحهم وتقوية علاقاتهم بوطنهم الأم وبالهوية المغربية وأيضا تسهيل وتيسير زياراتهم الفصلية، خصوصا تلك التي تتم في إطار عملية عبور "مرحبا"، والتي تنظم تحت الرعاية الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

ويبقى أن نشير في باب علاقة المغرب بجاليته المقيمة بالخارج، أنه قد بات من الضروري الانكباب على مراجعة مجموعة من اتفاقيات الحماية الاجتماعية الموقعة بين المملكة المغربية وبلدان إقامة مغاربة العالم، وذلك حماية لحقوقهم ومصالحهم.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية المخصصة للوزارة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني تمثل فرصة سنوية، نثمن عاليا من خلالها كل الجهود التي تبذلها هذه الوزارة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نصره الله. كما نستشرف من خلالها مختلف المشاريع والبرامج المراد إنجازها برسم السنة المالية المقبلة.

كما هي مناسبة نود أن نقدم تحية إجلال واعتزاز للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة الباسلة، لما تضطلع به من مهام جليلة من أجل صيانة الوحدة الوطنية والدفاع عن مصالحه الحيوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركانها العامة.

السيد الوزير المحترم؛

والملاحظ أن تألق المؤسسة العسكرية المغربية لم يقتصر فقط على الدفاع عن السيادة والوحدة الترابية والوطنية وتحقيق الأمن الخارجي لبلادنا، بل تعداه إلى التميز في الشق الإنساني، وهنا لابد أن نستحضر كل المساهمات الجليلة للقوات المسلحة الملكية في البعثات الأممية لحفظ السلام، بمشاركة فاعلة ومتميزة بقوات عسكرية لها تدريب على أعلى مستوى من المهنية والاحترافية والتدخل السريع تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نصره الله وأيده، لمساعدة ضحايا الأوبئة والتصدي لكل تداعيات الزلازل والكوارث الطبيعية، وهو أبلغ دليل وشاهد على هذه الدينامية والفعالية التي راكمتها قواتنا المسلحة في عدة مواقف ضمن هذا الشق الإنساني، الذي لا يمكننا أمامه إلا الانحناء للقوات المسلحة الملكية المغربية، تقديرا لجهودها في الدفاع عن السيادة الوطنية والترابية وحفظ الأمن والسلام بالعالم، بكل حزم وفعالية وبكل إنسانية.

السيد الوزير المحترم؛

وبهذه المناسبة، نشيد بانفتاح المؤسسة العسكرية من خلال الوزارة المنتدبة المكلفة بالدفاع على نظيراتها في الدول الشقيقة والصديقة، عملا بتعليمات القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، جلالة الملك، نصره الله وأيده، للتعاون وتبادل الخبرات، حيث أصبحت بلادنا اليوم شريكا فاعلا وموثوقا عالميا في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم بقوات عسكرية أبانت عن تدريب عال ومستوى متميز من المهنية والاحترافية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاستقلالي، وبعد قراءة مضامين الميزانية نسجل أن الحكومة التزمت بالقيام بعدة إجراءات وتدابير مالية بأوامر من جلالة الملك، نصره الله، والتي تهم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع الحيوي. وفي هذا الإطار، نثمن الرفع من الميزانية المخصصة لقطاع الدفاع، وهذه المبادرة الهامة نعتز بها ونثمن كل هذه التدابير والإجراءات التي من شأنها تحقيق تطور مستمر، يعكس جودة تكويننا العسكري والعمل دائما على تأهيله وترقيته، عبر التكوين والتكوين المستمر في مختلف التخصصات التقنية والتكنولوجية المتطورة، على اعتبار أن هذه التدابير هي من الأولويات لكي تظل القوات المسلحة الملكية قوية وحاجزا منيعا، تتكسر دونه كل الأطماع الخارجية، وتقوم بمهامها بنجاعة ومهنية عالية، حماية للسيادة المغربية وحفاظا على المؤسسات الشرعية والدفاع عن الوحدة الترابية.

كما نسجل إيجابية دينامية هذا القطاع وحيويته المتمثلة في العمل على اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير الصناعة الدفاعية الوطنية المبنية على التحديث الشامل وتعزيز السيادة الصناعية الوطنية، علما أن التحولات التي أضحت تعرفها السياسة الدفاعية لبلادنا تفرض استثمار كل الطاقات والقيام بكل الاستعدادات لمواجهة كل التحديات الخارجية، في ظل التوترات الدولية والتقلبات الجيوسياسية التي تفرضها المرحلة الراهنة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

في إطار هذه المناسبة السنوية، نغتنم الفرصة لطرح موضوع بالغ الأهمية، ألا وهو الأمن السيبراني وتعزيز الحماية المعلوماتية في بلادنا.

لقد أصبح الفضاء الرقمي اليوم ساحةً جديدةً للصراع، حيث تتعرض الدول والمؤسسات والأفراد لهجمات إلكترونية، تهدف إلى تعطيل الخدمات، سرقة البيانات أو المساس بالسيادة الوطنية. ومن هذا المنطلق، فإن الأمن السيبراني لم يعد خياراً تقنياً، بل ضرورة استراتيجية لحماية الوطن والمواطنين.

لقد أولت بلادنا أهمية قصوى لهذا المجال، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وقد حققت تقدماً ملحوظاً، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات مستمرة في مكافحة التهديدات الإلكترونية، فطبيعة الهجمات السيبرانية المتطورة تفرض تكيفاً دائماً وانسجاماً مع السياق الدولي واستثماراً في الحلول التقنية والموارد البشرية، إضافةً إلى تعزيز التعاون الوطني والدولي لضمان وضعية سيبرانية متينة.

إننا اليوم أمام تحديات جسيمة تتطلب:

- تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لضمان حماية شاملة للبنية التحتية الرقمية؛

- تطوير التشريعات والقوانين لمواكبة التطورات السريعة في مجال الأمن السيبراني؛

- الاستثمار في البحث العلمي والتكوين لإعداد جيل جديد من الخبراء القادرين على مواجهة التهديدات المعلوماتية؛

- توسيع التعاون الدولي والإقليمي، لأن التهديدات السيبرانية عابرة للحدود ولا يمكن مواجهتها إلا بتنسيق جماعي.

إننا اليوم كبرلمانيين مدعوون إلى دعم هذه الجهود عبر تشريعات قوية، ميزانيات مخصصة ورقابة فعالة، حتى نضمن أن يظل المغرب في موقع متقدم إقليمياً ودولياً في مجال الأمن السيبراني.

فلنكن جميعاً على وعي بأن حماية الوطن اليوم لا تقتصر على السلاح والحدود، بل تشمل أيضاً حماية البيانات والمعلومات، وهي مسؤولية جماعية تتطلب تعبئة شاملة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

ولكي لا تفوتنا الفرصة نود الإشادة والتنويه بكل المبادرات القيمة التي تم اتخاذها وبتوجيهات سامية من جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركانها العامة، التي تروم تحسين الوضعية المادية والاجتماعية للعسكريين، وفاء وعرفانا لما قدموه ولا يزالون يقدموه من تضحيات جسام، في سبيل الحفاظ على وحدة الوطن وضمان أمنه واستقراره ومن أجل تنمية قدراتهم الميدانية ورفع مستوى كفاءتهم وجاهزيتهم للدفاع عن حوزة الوطن والذود عن وحدته الترابية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

تشكل مناقشة الميزانية الفرعية المخصصة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فرصة سنوية ننتهزها في الفريق الاستقلالي والوحدة والتعادلية لشكر السيد الوزير، ومن خلاله الأطر والعاملين بالقطاع، على كل الجهود التي يبذلونها في سبيل النهوض بالشأن الديني ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره، الله وأيده، سواء على مستوى إدارة الوقف أو إدارة المساجد أو تطوير البرامج والمناهج التعليمية أو تعزيز الوعي الديني والتواصل مع الجالية المغربية في الخارج أو تنظيم موسم الحج وغيرها من المهام التي تدخل في إطار الاختصاصات التي يضطلع بها هذا القطاع.

وفي إطار تنظيم موسم الحج، لابد أن نسجل إيجابية الجهود التي تبذلها الوزارة لكي يؤدي الحجاج شعائرهم في أحسن الظروف ولضمان سلامتهم.

ونحن اليوم نناقش ميزانية الوزارة الوصية على هذا القطاع، نود مواصلة بذل المزيد من المجهودات وتطويرها لتعزيز خدمات الحج

المقدمة للحجاج، مثل:

- توفير أماكن إقامة مريحة وآمنة، وتحسين خدمات النقل والتغذية؛

- تقديم برامج تأطير ديني لتعزيز تجربتهم الروحية وتقديم التوجيهات الدينية اللازمة؛

- العمل على مضاعفة الجهود لتعزيز الرعاية الصحية للحجاج من خلال توفير المستشفيات والمراكز الصحية المجهزة بشكل جيد؛

- تطوير تقنيات توفير المعلومات الكافية للحجاج حول المناسك والتعليمات والاحتياطات الصحية والسلامة؛

- الحرص على التواصل الفعال بين الوزارة والحجاج المغاربة لضمان تلبية احتياجاتهم وتقديم المساعدة عند الحاجة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

إننا، في الفريق الاستقلالي، نثمن عاليا العناية الفائقة التي تنهجها الوزارة من أجل تأهيل الحقل الديني وتطويره وتجديده، فهو ورش يعد من الأوراش، التي تبرز بشكل جلي المقاربة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل ضمان تدبير جيد للشأن الديني يتماشى مع متطلبات العصر، وينسجم تمام الانسجام مع ثوابت هوية المملكة، التي تشكلت على امتداد تاريخها العريق والحرص على تحصين المواطن والمجتمع ككل من نزعات التطرف والانغلاق والجهل، وذلك عبر الاهتمام بالمساجد وحمايتها وتعزيز أدوارها، على اعتبار أنها فضاءات للعبادة والتوجيه والإرشاد ومحو الأمية.

يحظى المسجد بمكانة عظيمة لدى المسلمين، كفضاء لأداء الشعائر الدينية ولما له من دور فعال في التربية والتوعية وتصحيح المفاهيم الخاطئة والتنشئة على المبادئ والقيم، وخاصة المرتبطة بالوطن والولاء له، بما يتماشى وخصوصيات النموذج المغربي في مجال الشأن الديني، النموذج المعتدل والرصين، نموذج ديني متفرد يقوم على تحصين المواطن والمجتمع من نزعات التطرف والغلو، نحو التسامح والانفتاح وقبول الآخر والإيمان بالاختلاف والاختلاف رحمة، الأمر الذي سيتحقق أكيد بالعناية بالمساجد، وبالمناسبة لابد أن نؤكد على ضرورة تسريع عملية إعادة تأهيل ما تبقى من المساجد المتضررة جراء زلزال الحوز، دون إغفال باقي المساجد الآيلة إلى السقوط في باقي ربوع المملكة، والتي تتطلب أيضا التأهيل والإصلاح.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

إننا، في الفريق الاستقلالي، نثمن العناية الخاصة التي توليها الوزارة، عملا بالتعليمات الملكية السامية لمؤسسات التعليم العتيق التي تعتمد التربية الدينية في التنشئة على القيم والمحافظة على هوية الأمة ومرجعيتها الثقافية وخصوصيتها الحضارية، ومن شأنها خلق أجيال معتدلة، لأن المرحلة الراهنة التي نمر بها جد دقيقة من حيث التحولات الفكرية والمغالطات العقائدية في ظل العولمة وتداعياتها الاجتماعية والثقافية والفكرية.

ولعل أبرز دور لهذا القطاع يتمثل في الحفاظ على المرجعية الدينية للمملكة المرتكزة على السنة والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والمحفزة على الاجتهاد، وفق مقاصد الشريعة السمحة والاعتدال والوسطية والتسامح، بعيدا عن كل تشدد أو تطرف أو غلو.

السيد الرئيس المحترم؛

تعد تجربة المغرب في مجال تأهيل الحقل الديني تجربة رائدة، تحت قيادة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لا سيما من خلال الاهتمام بتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، فعن طريقهم يتم نشر قيم الإسلام السمحة وترشيد الوعي الديني والاجتماعي، لمعالجة مستجدات العصر والتحديات التي تواجه المجتمع.

إن اعتماد هذه البرامج التكوينية لتأهيل الأئمة والخطباء سيسهم في بناء نخبة دينية قادرة على أداء دورها الاجتماعي والتنويري بفعالية في بلادنا أمام كل هذه التحديات.

وفي هذا الإطار نثمن عاليا هذه التوجهات التي اتبعتها بلادنا في سبيل الارتقاء بالحقل الديني والحفاظ على كل القيم الدينية.

وتجدر الإشارة إلى أن العنصر البشري يشكل إحدى ركائز هذا الإصلاح الذي يفرض إيلائه كل العناية والاهتمام، وذلك بالعمل على تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية للقائمين على هذا الشأن، علما أن ورش إصلاح الحقل الديني يتأسس على فعالية العنصر البشري وتأهيله لكي يقوم بالأدوار المنوطة به على أحسن وجه.

وفي هذا الاتجاه نلاحظ أن الوزارة قد اهتمت بالنهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية والصحية لفئة القيمين الدينيين ببلادنا، من خلال اتخاذ جملة من المبادرات والإجراءات فعلى المستوى المادي، عرفت المكافآت تحسنا ملحوظا حيث ارتفع الغلاف المالي السنوي المخصص لمكافآتهم، كما أصبح القيمون الدينيون يتوفرون على تأمين صحي وفي إطار الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين يستفيد جميعهم من إعانات مادية عن العجز والوفاة، وهذا التوجه يكرس مفهوم العدالة الاجتماعية الذي تنتهجه بلادنا. ويبقى أهم إنجاز يستحق الإشادة هو أن القيمين الدينيين أصبحوا يتوفرون على إطار قانوني في شأن تنظيم مهامهم وتحديد وضعياتهم وواجباتهم ويضمن حقوقهم.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن هذا التوجه عاليا ونؤكد على ضرورة مواصلة القيام بهذه الإجراءات التي من شأنها تحسين وضعية هذه الشريحة من المواطنين، التي تحظى بمكانة رمزية واعتبارية

في المجتمع، على اعتبار أن القيمين الدينيين لهم أصول تاريخية متجذرة ممتدة في الزمان والمكان، بما لهم من مسؤوليات اجتماعية ودينية وروحية وثقافية، إلى جانب اضطلاعهم بمهام المساعدة في الأماكن المخصصة لشعائر الدين الإسلامي، وكل هذه المهام الجليلة تسهم في الحفاظ على الأمن الروحي والديني لبلادنا ونشر النموذج المغربي المتميز بالاعتدال، ومحاربة كل أشكال التطرف. الأمر الذي يفرض بذل المزيد من الجهود للنهوض بأوضاع هذه الفئة من المجتمع، لأنها لازالت تعاني من هزالة وضعف المكافآت، مما يتطلب معالجة هذه الوضعية، عن طريق إعادة النظر في القانون المنظم للقيمين الدينين بما يضمن الزيادة في التعويضات وتسوية وضعية الأئمة المجازين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بمغاربة العالم، نود من الوزارة الوصية على الحقل الديني مواصلة العمل واتخاذ كل التدابير لضمان تأطير ديني سليم لهم، يراعي متطلبات الارتباط الديني والثقافي بالوطن الأم، ويستجيب لمقتضيات الانتماء لبلدان الإقامة وأداء شعائرهم الدينية، ويضمن لهم الأمن الروحي، في ظل الإسلام الوسطي المعتدل، بشكل يستوعب انتظاراتهم الدينية في ظل مختلف التحولات الفكرية التي يعيشها العالم.

لذا فإن عملية التأطير الديني لمغاربة العالم تفرض أداءها بما تقتضيه التحولات التي طرأت على العالم بشكل عام، من أجل الحفاظ على الهوية الدينية للجالية وتوثيق صلتها بوطنها الأم. فالمرجو ألا يقتصر هذا التأطير على المستوى الموسمي خلال شهر رمضان فقط، بل يجب أن يتواصل خلال فترات معينة من السنة، عن طريق إقامة ندوات وموائد مستديرة، مع توسيع دائرة الأفراد المستهدفين من عملية التأطير الديني، ليشمل فئة الجيل الثالث وعلى الأخص الجيل الرابع من مغاربة المهجر، ويكون التأطير مؤسسا على رؤية إنسانية وحضارية للدين، ترسخ قيم العيش المشترك في إطار مجتمع مدني متعدد الإثنيات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب السامي المحترم؛

في البداية نتوجه بالشكر والامتنان لأسرة المقاومة وجيش التحرير وبالترحم على أرواح الشهداء منهم، لما قدموه من تضحيات لاستقلال وخدمة الوطن، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بهذه الفئة ومدها بكل الدعم والعناية.

في إطار الحفاظ على الذاكرة الوطنية التاريخية، إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ننتهز فرصة مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع لنوجه تحية إكبار وإجلال لأسرة المقاومة واستعراض ما قدمته من خدمات جليلة للوطن، وهي فرصة أيضا نستحضر من خلالها دروس الماضي النضالي المشرف، لنستلهم منه قيم الكفاح والمقاومة والتصدي لأعداء الوطن، ومن خلالنا كل الأجيال الصاعدة، ولكي نستنير بها في حياتنا الحاضرة ونستشرف بها المستقبل لتحقيق آمال وطموحات وطننا المغرب، عن طريق مواصلة التعبئة المستمرة بما يخدم الصالح العام لبلادنا.

لهذا فإن تقوية الروح الوطنية وأسس المواطنة الحقة هو السبيل لمواجهة التحديات وكسب رهانات الحاضر والمستقبل، تحت القيادة الحكيمة والرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، فمنذ تولي جلالته عرش أسلافه الميامين، وهو يحرص على بناء وإعلاء صرح المغرب الحديث والارتقاء به في مصاف التقدم والازدهار لترسيخ دولة الحق والقانون وتوطيد دعائم البناء الديمقراطي والمؤسساتي وتطوير وتأهيل قدراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وتعزيز مكاسبه في كل مجالات التنمية المستدامة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب السامي المحترم؛

فيما يتعلق بالميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، لابد أن نثمن المبادرات التي تعتزم الحكومة القيام بها لفائدة قدماء المقاومين وجيش التحرير لتحسين ظروفهم المادية والاجتماعية، عن طريق حزمة من التدابير والإجراءات، تفعيلا للرعاية والعناية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لهذه الفئة من المواطنين ولتنزيل دعائم وأسس الدولة الاجتماعية، فالمندوبية السامية واعية بضرورة الانخراط في هذا الورش الملكي الكبير والتاريخي، الذي يعتبر بحق ثورة اجتماعية وتنموية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على المندوبية السامية بضرورة مواصلة النهوض بأوضاع أسرة المقاومة المعيشية عن طريق توسيع سلة الخدمات من قبيل السكن ورخص النقل العمومي، وذلك بالتنسيق مع القطاعات الحكومية والاستفادة من خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية بشكل أفضل، الاستفادة من السكن الاقتصادي لتحقيق أبسط شروط العيش الكريم.

ونعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن مواجهة هذه المتطلبات بما يتماشى وركائز الحماية الاجتماعية ويسمح بالنهوض بأوضاع هذه الفئة الاجتماعية يتطلب الزيادة في الميزانية المخصصة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، على اعتبار أنها بحق استثمارا عموميا وواجبا وطنيا لا ينبغي التعامل معه من زاوية مالية ضيقة، بل احتسابا للمدلول الاجتماعي لهذا المجال الوطني، بأمجاده التاريخية والحضارية والفكرية والثقافية والقيمية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن أهمية حفظ الذاكرة الوطنية تكمن في كونه سياسة عمومية تقتضي التعبئة من طرف عدة فاعلين، مع الاعتماد على القنوات التلفزية الوطنية عبر المواكبة المستمرة واعتماد التكنولوجيا الحديثة

لإغناء الرصيد التاريخي والتعريف بقضية الوحدة الترابية ومستجداتها.

وفي الختام، لابد أن ننوه بما تم تحقيقه من استجلاب للوثائق والمخطوطات الموضوعة في مراكز الأرشيف الأجنبية.

كما نؤكد على ضرورة العمل على نشر القيم الوطنية وثقافة المواطنة الفعالة، من خلال إحداث متاحف وفضاءات سوسيو ثقافية للمقاومة، وفي هذا الإطار نود من المندوبية السامية أن تعمل على إقامة شراكات مع مختلف الأكاديميات والجامعات لتدوين وتوثيق ذاكرة المقاومة.

واعتبارا لكل هذه المضامين التي تمت مناقشتها، والتي نثمنها عاليا، سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات برسم السنة المالية 2026.

والسلام وعليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خامسا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

- قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- قطاع الصحة والحماية الاجتماعية؛
- قطاع الشباب والثقافة والتواصل؛
- قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛
- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛
- الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية من أجل مناقشة ميزانية القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية في سياق مناقشة مشروع القانون المالي 2026.

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم؛

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع نعتبره في صلب رهانات الدولة الاجتماعية وركيزة أساسية لبناء مغرب جديد يستثمر في الإنسان، ويؤسس لجودة التعلمات، ويهيئ لجيل قادر على المنافسة والإبداع في عالم سريع التحول.

إن الحديث عن هذا القطاع ليس حديثا تقنيا أو محاسبيا، بل هو نقاش حول مستقبل الوطن، فاختلالات المدرسة العمومية اليوم وتحديات تعميم التعليم الأولي وتجويد ظروف الأساتذة والأطر الإدارية والتربوية وورش إصلاح المناهج وموقع البحث العلمي والابتكار في النموذج التنموي الجديد، كلها قضايا تحدد قدرة بلادنا على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والنهوض بالرأسمال البشري الذي دعا إليه جلالة الملك، نصره الله، في أكثر من مناسبة.

إن مناقشتنا، اليوم، لهذا القطاع تأتي في لحظة دقيقة تتقاطع فيها مجموعة من الإصلاحات الكبرى كتنزيل النظام الأساسي الجديد لأطر التربية والتكوين واعتماد الجيل الجديد من المناهج والارتقاء بالتميز والبحث العلمي وتوسيع رقعة التعليم الأولي في العالم القروي وتحسين الحكامة وتجويد الخدمات التربوية عبر الرقمنة وتحديث أساليب التدريس.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا السياسية، ومن دورنا الرقابي والتقييمي، نعتبر أن هذه الميزانية يجب أن تكون مدخلا لتسريع الإصلاح وتجاوز الأعطاب البنيوية وليس فقط الاستجابة للحد الأدنى من الالتزامات، فمنظومتنا التربوية، رغم الجهود المبذولة والإصلاحات المتتالية التي عرفتها منذ عقود، ورغم الإرادة السياسية القوية المعبر عنها في الخطب الملكية السامية والبرامج الحكومية المتعاقبة، لا تزال تعاني من اختلالات بنيوية عميقة، تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من خارطة الطريق 2022-2026 والقانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فالمؤشرات الدولية والوطنية تكشف عن تراجع مقلق في جودة التعلمات ومستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المغاربة، مقارنة بأقرانهم في دول ذات مستويات تنموية مماثلة أو حتى أقل، كما نسجل بقلق بالغ تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي التي لا تزال تنخر المنظومة التربوية، خاصة في المستويات الإعدادية والثانوية، حيث يغادر آلاف التلاميذ والتلميذات مقاعد الدراسة سنويا دون تحقيق الحد الأدنى من الكفايات الأساسية، مما يساهم في إعادة إنتاج دوائر الفقر والهشاشة الاجتماعية، كما نسجل استمرار الفوارق المجالية الصارخة بين الوسطين القروي والحضري، حيث لا تزال الساكنة القروية، وخاصة الفتيات، تعاني من صعوبات جمة في الولوج إلى تعليم جيد ومنصف بسبب بعد المؤسسات التعليمية، وضعف البنيات التحتية، وغياب النقل المدرسي في العديد من المناطق النائية.

من جهة أخرى، نشدد على أن نجاح هذه الاستحقاقات الرياضية الكبرى، سواء كأس إفريقيا أو كأس العالم، يرتكز بالأساس على العنصر البشري والموارد البشرية المؤهلة والكفؤة، فلا يمكن لأي منشأة رياضية، مهما بلغت حداثتها وتطورها، أن تحقق النجاح المطلوب دون توفر الكفاءات البشرية القادرة على تسييرها وتدبيرها بالشكل الأمثل، ولهذا فإننا ننبه إلى الضرورة الملحة للاستثمار المكثف في تكوين وتأهيل الموارد البشرية في القطاع الرياضي بجميع مكوناته وتخصصاته.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نسجل استمرار ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام الدراسية، خاصة بالمؤسسات التعليمية بالمناطق الحضرية والشبه حضرية، حيث يصل عدد التلاميذ في بعض الأقسام إلى أكثر من خمسين تلميذا، مما يجعل من المستحيل على الأطر التربوية تقديم تعليم فردي فعال أو متابعة شخصية التلاميذ. هذا الوضع يؤثر سلبا على جودة التدريس، ويحول دون تطبيق البيداغوجيات الحديثة القائمة على التفاعل والمشاركة والتعلم النشط، كما أن الخصاص المهول في الموارد البشرية، وخاصة في التخصصات العلمية والتقنية، يفاقم من حدة هذه الأزمة، حيث نجد مدرسين يكلفون بتدريس مواد خارج تخصصاتهم الأصلية، مما ينعكس سلبا على جودة التعلمات وعلى دافعية المتعلمين، واذ نثمن إطلاق الحكومة لمشروع مدارس الريادة كنموذج تربوي متقدم يهدف إلى الرقي بالممارسة التعليمية وإرساء معايير الجودة والإنصاف والابتكار في المنظومة التربوية المغربية، هذا المشروع الطموح، الذي يستهدف إحداث آلاف المدارس الريادية عبر مختلف ربوع المملكة، يحمل في طياته وعودا كبيرة بتحسين المردودية التربوية وتعزيز الإنصاف الترابي، فإن الواقع الميداني، يكشف عن تحديات جمة وعراقيل متعددة تعيق التنزيل الأمثل لهذا المشروع الواعد.

أما على مستوى البنيات التحتية، فنسجل أن العديد من مدارس الريادة لا تتوفر على التجهيزات الأساسية اللازمة من مختبرات علمية مجهزة وقاعات للمعلوميات ومكتبات غنية بالموارد التربوية وفضاءات للأنشطة الموازية والفنية والرياضية، كما أن صيانة هذه المرافق وتحديث تجهيزاتها يتطلب ميزانيات مستدامة لم يتم تأمينها بشكل كافٍ.

أما على مستوى الموارد البشرية، فإن الأطر التربوية المعينة بهذه المدارس لم تستفد في الغالب من التكوين الكافي والمتخصص الذي يؤهلها للاشتغال وفق نموذج الريادة، والذي يتطلب إتقان البيداغوجيات النشيطة والتعليم بالمشروع والتقويم التكويني وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم.

إننا نتساءل، السيد الرئيس المحترم، عن مدى تخصيص الموارد المالية الكافية لضمان استدامة هذه المؤسسات وتعميم التجربة وعن الآليات الدقيقة لتقييم أثر هذه المدارس على تحسين المردودية التربوية والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، لذلك، فإننا نشدد على أن نجاح مشروع مدارس الريادة يستلزم وضع دلائل مرجعية واضحة ومفصلة، وتوفير التكوين المستمر والمواكبة الميدانية للأطر التربوية والإدارية، وإحداث آليات فعالة للحكامة والتتبع والتقييم، وضمان انخراط جميع الفاعلين من آباء وأمهات وجمعيات المجتمع المدني والجماعات الترابية، كما ندعو إلى تعميم أفضل الممارسات المستخلصة من تجربة مدارس الريادة على باقي المؤسسات التعليمية، حتى لا تبقى هذه التجربة محصورة في جزر معزولة وسط محيط من الهشاشة والضعف.

السيد الرئيس المحترم؛

تشكل المناهج الدراسية والكتب المدرسية القلب النابض لأي منظومة تربوية ناجعة وفعالة، فهي الوعاء الذي تنتقل من خلاله المعارف والقيم والكفايات إلى المتعلمين والمتعلمات. ورغم المراجعات المتعاقبة التي عرفتها مناهجنا الدراسية والجهود المبذولة لتحديث محتويات الكتب المدرسية، فإننا نلاحظ أن هذه المضامين لا تزال تعاني من إشكاليات متعددة ومتشعبة تحد من فعاليتها وتأثيرها الإيجابي على تعلمات أبنائنا وبناتنا، فالكتب المدرسية في العديد من المواد والمستويات تفتقد للربط الوثيق بين المعارف النظرية والواقع المعيش للمتعلم، وتعتمد في الغالب على أسلوب التلقين والحفظ بدلا من تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي وحل المشكلات واتخاذ القرار، فبعض المضامين لا تساير التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، ولا تستجيب لحاجيات سوق الشغل ومتطلبات الاقتصاد الوطني، في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة. كما نسجل غياب التوازن في المعالجة بين مختلف الجوانب المعرفية والمهاراتية والوجدانية وضعف الاهتمام بالتربية على القيم والمواطنة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والانفتاح على الثقافات والحضارات الإنسانية.

إننا نطالب بمراجعة شاملة وعميقة للمناهج التعليمية، تأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية الكبرى، وتعزز المكتسبات الحضارية والثقافية للمملكة المغربية بهويتها الغنية والمتعددة الروافد الأمازيغية والعربية والإسلامية والصحراوية الحسانية والأندلسية والمتوسطية والإفريقية، كما ندعو إلى إدماج فعلى وحقيقي للتكنولوجيات الحديثة والمحتويات الرقمية في العملية التعليمية التعلمية وإلى تطوير مضامين تربوية تعزز قدرات المتعلمين على التعامل مع الفضاء الرقمي بمسؤولية وأخلاقيات وتحصنهم ضد المخاطر المرتبطة بسوء استخدام التكنولوجيا.

إن الاستثمار في تطوير مناهج تربوية عصرية ومتطورة هو استثمار استراتيجي في مستقبل الأجيال القادمة وقدرتها على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين والمساهمة في بناء مغرب الغد المزدهر والمنافس.

السيد الرئيس المحترم؛

نتوقف بشكل خاص عند قطاع التعليم الأولي، هذا القطاع الحيوي الذي أولاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اهتماما استثنائيا ومتميزا، باعتباره اللبنة الأساسية والحجر الزاوية في بناء شخصية الطفل المتوازنة وإعداده للمسار التعليمي اللاحق وضمان تكافؤ الفرص منذ السنوات الأولى من عمره، فقد جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة تأكيد واضح على ضرورة التسريع بتعميم التعليم الأولي وتحسين جودته، باعتباره رافعة أساسية للإصلاح

التربوي الشامل، لكن هذا القطاع الاستراتيجي الحيوي يواجه تحديات كبرى ومعيقات جوهرية تعيق تعميمه على جميع الأطفال المغاربة البالغين سن التمدرس وتحول دون تحقيق الجودة المطلوبة والمرجوة في الخدمات التربوية المقدمة.

فعلى مستوى التعميم، لا تزال نسب التمدرس في التعليم الأولي بالوسط القروي ضعيفة جدا ولا تتجاوز في بعض المناطق النائية نسبا هزيلة، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة والجماعات الترابية ومؤسسات المجتمع المدني، هذا الوضع يكرس الفوارق الاجتماعية والمجالية منذ السنوات الأولى من حياة الطفل، ويحرم آلاف الأطفال، وخاصة الفتيات في العالم القروي، من فرصة الاستفادة من التربية ما قبل التمدرس. كما نسجل أن البنيات التحتية المخصصة للتعليم الأولي في العديد من المناطق غير كافية من حيث العدد وغير مطابقة للمعايير التربوية والصحية والسلامة المطلوبة، حيث نجد العديد من وحدات التعليم الأولي تشتغل في فضاءات ضيقة وغير مجهزة، تفتقر إلى أبسط المرافق الصحية والتجهيزات التربوية والترفيهية الضرورية لنمو الطفل المتوازن، كما أن العديد من هذه الوحدات تعاني من مشاكل في التدفئة والتهوية والإنارة، مما يعرض صحة الأطفال للخطر ويؤثر سلبا على قدرتهم على التعلم والاستيعاب.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى الموارد البشرية في قطاع التعليم الأولي، فإن الوضع يتسم بالهشاشة والضعف الشديدين، فالمربيات والمربون الذين يضطلعون بمهمة نبيلة وحساسة في تربية وتنشئة أطفال المغرب يعانون من نقص حاد في التكوين الأساسي والمستمر، حيث أن أغلبهم لم يستفد من تكوين تربوي متخصص في مجال الطفولة المبكرة وبيداغوجيا التعليم الأولي وسيكولوجية الطفل، كما يعانون من هشاشة الوضعية المادية والاجتماعية، فالأجور الهزيلة التي يتقاضونها لا تضمن لهم العيش الكريم وغياب الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية يجعلهم في وضعية اجتماعية محفوفة بالمخاطر. هذا الوضع المزري ينعكس حتما على أدائهم المهني وعلى جودة الخدمات التربوية المقدمة للتلاميذ وعلى قدرتهم على الابتكار والإبداع في ممارساتهم التربوية اليومية، كما نطالب الحكومة الموقرة بالتسريع الفعلي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعميم وتطوير التعليم الأولي، وبإيلاء عناية قصوى لتكوين المربيات والمربين تكوينا أساسيا ومستمرا ذا جودة عالية، يؤهلهم للقيام بمهامهم على أحسن وجه، وبتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية بشكل جذري وملموس، عبر رفع الأجور بشكل يضمن العيش الكريم وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة وإدماجهم في نظام التقاعد وتوفير فرص الترقي المهني والمسار الوظيفي الواضح، كما ندعو إلى إحداث مؤسسات متخصصة في تكوين أطر التعليم الأولي، على غرار المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وإلى تطوير مرجعيات وطنية واضحة، تحدد معايير الجودة في التعليم الأولي ونظام للتتبع والتقييم والمواكبة الميدانية المستمرة.

السيد الرئيس المحترم؛

إذا كان قطاع التربية والتكوين يشكل رهانا استراتيجيا للتنمية البشرية والاجتماعية، فإن قطاع الرياضة لا يقل أهمية في بناء شخصية المواطن المتوازنة وفي تعزيز مكانة المملكة على الساحتين القارية والدولية وفي المساهمة في التنمية الاقتصادية والسياحية.

إن المغرب اليوم مقبل على استحقاقات رياضية قارية ودولية كبرى، ستضع المملكة تحت الأضواء العالمية، وتشكل فرصا تاريخية لإبراز قدراتنا التنظيمية والبنيوية ولتعزيز الصورة المشرقة لبلادنا كقوة رياضية صاعدة ومؤثرة، فالمغرب يستعد لاستضافة كأس إفريقيا للأمم في دورة مقبلة، وهو استحقاق قاري كبير يحظى بمتابعة واسعة من طرف مئات الملايين من الأفارقة وعشاق كرة القدم عبر العالم هذا الحدث الرياضي الكبير يشكل فرصة ذهبية لإبراز القدرات التنظيمية الاستثنائية للمملكة ولتعزيز مكانتها كوجهة رياضية وسياحية وثقافية من الطراز الرفيع، ولتوطيد الروابط الأخوية والتضامنية مع الأشقاء الأفارقة. إن نجاح هذا الاستحقاق المهم يتطلب استعدادات شاملة ومتكاملة على جميع المستويات والأصعدة.

أما على مستوى البنيات التحتية الرياضية، فيتعين التسريع بإنجاز وتأهيل الملاعب والمنشآت الرياضية وفق المعايير الدولية المعتمدة من طرف الاتحاد الإفريقي لكرة القدم والاتحاد الدولي، مع ضمان توفير جميع المرافق الضرورية من مقصورات صحفية وقاعات للمؤتمرات الصحفية ومراكز للإعلام ومناطق مخصصة لكبار الشخصيات والضيوف الرسميين، كما يتطلب الأمر تطوير المنشآت الفندقية والسياحية لاستيعاب الوفود الرسمية والمنتخبات المشاركة والجماهير الإفريقية التي ستتوافد على المملكة، مع ضمان مستوى خدماتي راق يليق بسمعة المغرب كبلد مضياف.

وإذا كانت كأس إفريقيا للأمم تمثل استحقاقا قاريا مهما، فإن استضافة المملكة المغربية، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، لكأس العالم لكرة القدم سنة 2030 تمثل حدثا عالميا تاريخيا واستثنائيا بكل المقاييس، سيضع المملكة في قلب الاهتمام الدولي، وسيشكل منعطفا حاسما في مسار التنمية الشاملة والمستدامة لبلادنا. هذا الاستحقاق التاريخي النوعي، الذي سيتابعه ملايير من عشاق كرة القدم عبر القارات الخمس، يحمل في طياته فرصا هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية، ويفرض علينا في نفس الوقت تحديات جسيمة تتطلب تخطيطا استراتيجيا محكما، واستثمارا ضخما، وتعبئة وطنية شاملة، والأهم الاستثمار في الموارد البشرية في المجال الرياضي. هذا الاستثمار الذي يستلزم بدوره إحداث مراكز ومعاهد متخصصة في التكوين الرياضي على غرار مؤسسة محمد السادس لكرة القدم والمعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة وتطوير برامج

تكوينية متقدمة في مجالات التدريب الرياضي وعلوم الرياضة والطب الرياضي والتغذية الرياضية وعلم النفس الرياضي والتحليل الرياضي، باستخدام التكنولوجيات الحديثة، كما يتطلب تشجيع البحث العلمي والأكاديمي في مجال علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي وربط الجامعات ومراكز البحث بالمنتخبات الوطنية والأندية الكبرى، بما يضمن تطبيق أحدث المعارف والتقنيات العلمية في التحضير والتدريب الرياضي، كما ندعو من هذا المنبر إلى ضرورة توفير الحماية الاجتماعية والقانونية الشاملة للرياضيين والرياضيات، خاصة المحترفين منهم، وذلك عبر ضمان حقوقهم في التغطية الصحية والتأمين ضد الحوادث والإصابات الرياضية وتوفير منح ومساعدات اجتماعية للرياضيين الذين يمثلون المملكة في المحافل الدولية وضمان إعادة إدماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية بعد اعتزالهم الممارسة الرياضية، كما ندعو إلى محاربة جميع أشكال العنف والتمييز والفساد في الوسط الرياضي وإلى ترسيخ قيم الروح الرياضية النبيلة والنزاهة والشفافية في تدبير الشأن الرياضي.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا على ثقة تامة بأن الإرادة السياسية القوية والحازمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتعبئة الوطنية الشاملة لجميع مكونات الأمة المغربية والانخراط الفعلي والمسؤول لجميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين كفيلة بتجاوز جميع التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة في المجالين التربوي والرياضي.

إن المغرب يمتلك من الإمكانيات البشرية والمادية والحضارية ما يؤهله لأن يكون في مصاف الدول المتقدمة تربويا ورياضيا، ولكن ذلك يتطلب منا جميعا أن نضع مصلحة الوطن والأجيال القادمة فوق كل اعتبار وأن نعمل بروح الوحدة والتضامن والمسؤولية. وهي مناسبة لنؤكد التزامنا الثابت والراسخ بدعم جميع المبادرات والبرامج الرامية إلى النهوض بقطاعي التربية والتكوين والرياضة ومساندة الحكومة في كل الإصلاحات البنيوية والاستراتيجية التي تصب في هذا الاتجاه، لكننا في نفس الوقت نمارس دورنا الدستوري في المراقبة والتقييم والمساءلة وفي لفت الانتباه إلى الاختلالات والنقائص التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك من منطلق حرصنا الشديد على المصلحة الوطنية العليا وعلى مستقبل أجيالنا الصاعدة.

السيد الرئيس المحترم؛

نود أن نذكر بأن التحديات التي تواجه منظومتنا التربوية ليست مستعصية على الحل وأن الاستحقاقات الرياضية الكبرى التي تنتظرنا ليست فوق طاقتنا وإمكانياتنا، بل هي فرص تاريخية يجب أن نستغلها أحسن استغلال لننطلق نحو آفاق رحبة من التقدم والازدهار. إن الاستثمار في التعليم والرياضة هو استثمار في الإنسان المغربي، في قدراته وطاقاته الهائلة، وهو الطريق الأمثل لبناء مغرب الغد، مغرب الديمقراطية والتنمية والكرامة، مغرب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي يحمل مشروعا حضاريا طموحا لبناء مجتمع متقدم ومزدهر ومنصف، وهي فرصة اليوم لنجدد التزامنا بالمساهمة الفعالة والبناءة في هذا الورش الوطني الكبير وعلى مواصلة النضال من أجل تعليم عمومي جيد ومنصف للجميع ومن أجل رياضة وطنية قوية ومشرفة تليق بمكانة المملكة المغربية وتاريخها العريق.

إننا ندعو جميع الفرق والمجموعات البرلمانية، في الأغلبية والمعارضة على حد سواء، إلى الانخراط الجماعي في خدمة هذه القضايا الوطنية الكبرى التي تهم حاضر ومستقبل بلادنا وأجيالنا.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

إن قطاع الصحة يمثل أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية المستدامة وأحد المعايير الحقيقية لقياس مدى تقدم الأمم ورقيها، فالاستثمار في صحة المواطن هو استثمار في الرأسمال البشري الوطني وفي القدرة الإنتاجية للمجتمع وفي الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن عاليا التوجه الاستراتيجي للحكومة، بتوجيهات ملكية سامية، نحو جعل الصحة حقا دستوريا مكفولا لجميع المواطنات والمواطنين، بغض النظر عن وضعيتهم الاجتماعية أو موقعهم الجغرافي أو قدرتهم المالية، كما نسجل بارتياح كبير الزيادة الملموسة والمطردة في ميزانية قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، حيث انتقلت هذه الميزانية من 15.8 مليار درهم سنة 2021 إلى 32.6 مليار درهم في السنة المالية الحالية، أي بنسبة زيادة بلغت 64.7%، وهي زيادة تاريخية تعكس الإرادة السياسية القوية لجلالة الملك وللحكومة المغربية في النهوض بهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، هذه الزيادة الكبيرة في الموارد المالية المخصصة للصحة تشكل قطيعة إيجابية مع عقود من نقص الاستثمار في البنيات التحتية الصحية والموارد البشرية، وتفتح أفقا جديدا لتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمواطنات.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للوحدة والتعادلية نثمن المشاريع الكبرى لإنشاء المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة في مدن أكادير والعيون والراشيدية وكلميم وبني ملال، والتي تبلغ طاقتها الاستيعابية الإجمالية 3807 أسرة، إضافة إلى فتح مستشفى ابن سينا بالرباط بطاقة سريرية تقدر بـ 1044 سريرا، هذه المشاريع الضخمة، التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة تقدر بعشرات المليارات من الدراهم ستساهم بشكل حاسم في تقليص الفوارق المجالية في الولوج إلى الخدمات الصحية المتخصصة، وستضع كل جهة من جهات المملكة على خريطة التميز الصحي الوطني.

كما نسجل بارتياح مواصلة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بناء وإعادة بناء 78 مؤسسة استشفائية تشمل المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية ومستشفيات القرب، مما يعزز الطاقة السريرية

بـ 11.468 سريرا طبيا إضافيا، فهذا الورش الكبير للبنيات التحتية الصحية يشكل استثمارا استراتيجيا في مستقبل الصحة العمومية ببلادنا، ويعكس عزم الحكومة على تجاوز النقائص المتراكمة عبر عقود من الزمن، لكننا في نفس الوقت نؤكد على ضرورة أن تواكب هذه البنيات الجديدة استراتيجية شاملة للموارد البشرية والتجهيزات الطبية والحكامة الصحية، حتى لا تتحول هذه المستشفيات إلى صروح فارغة من المضمون، بل تكون مؤسسات حية نابضة بالحياة، تقدم خدمات صحية ذات جودة عالية تليق بمكانة المغرب وبكرامة مواطنيه.

السيد الرئيس المحترم،

إن أي حديث عن البنية التحتية الصحية يبقى ناقصا ومبتورا إذا لم نتطرق بعمق وبجدية إلى قضية الموارد البشرية، فالمستشفيات والمراكز الصحية، مهما بلغت حداثتها وتطورها، تبقى مجرد جدران وتجهيزات صامتة إذا لم تتوفر على موارد بشرية مؤهلة ومتحفزة وكافية عدديا لتشغيلها وضمان أداء رسالتها النبيلة، وهنا نؤكد أن قطاع الصحة في المغرب يعاني من خصاص مزمن وحاد في الموارد البشرية، سواء على مستوى الأطباء أو الممرضين والممرضات أو تقنيي الصحة أو الأطر الإدارية والتقنية، وهو خصاص يؤثر بشكل مباشر وبشكل سلبي على جودة الخدمات الصحية المقدمة وعلى قدرة المنظومة الصحية على الاستجابة لحاجيات المواطنين المتزايدة والمتنوعة، لذلك فإننا نثمن توقيع اتفاقية إطار سنة 2022 بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية، والمتعلقة بتنفيذ برنامج تعزيز كثافة مهني قطاع الصحة في أفق سنة 2030، بما يتماشى ومعايير منظمة الصحة العالمية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، نسجل أن سنة 2024 عرفت نسبة تطور مهمة في عدد المقاعد البيداغوجية المخصصة لولوج كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان بلغت 88% مقارنة بسنة 2019، وهي أرقام ومؤشرات إيجابية تدل على التوجه الجاد نحو معالجة إشكالية الخصاص في الموارد البشرية الصحية، لكننا في نفس الوقت نؤكد على ضرورة تسريع وتيرة التكوين، وتحسين جودته وربطه بحاجيات المنظومة الصحية الفعلية وضمان الاستقرار المهني والاجتماعي للأطر الصحية المتخرجة، حتى لا نجد أنفسنا أمام ظاهرة الهجرة الداخلية نحو القطاع الخاص أو الهجرة الخارجية نحو دول أخرى تقدم شروط عمل أفضل.

كما ندعو إلى تفعيل القانون 09-22 المتعلق بإحداث الوظيفة الصحية، الذي سيساهم في تثمين الموارد البشرية وتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية، وإصدار جميع النصوص التطبيقية اللازمة لتنزيله على أرض الواقع، فالموارد البشرية الصحية لا تقتصر على الكم والعدد فقط، بل تشمل أيضا وبشكل أساسي جودة التكوين الأساسي والمستمر والتحفيز المادي والمعنوي والظروف المهنية اللائقة والحماية الاجتماعية والقانونية.

إننا نسجل بقلق الضغوطات الكبيرة التي يعمل تحتها الأطباء والممرضون والممرضات وجميع مهني الصحة، خاصة في المستشفيات العمومية التي تعرف اكتظاظا كبيرا وضغطا متزايدا على الخدمات، مما ينعكس سلبا على جودة الأداء وعلى الصحة النفسية والجسدية للعاملين في القطاع.

ندعو إلى وضع استراتيجية شاملة لتحسين ظروف العمل وتوفير التكوين المستمر، وتعزيز الحوار الاجتماعي المؤسس مع النقابات الصحية والعمل على حل جميع الملفات المطلبية العالقة بروح من المسؤولية والحكمة.

نحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نؤكد على أن برنامجنا الحزبي يولي أهمية قصوى لقطاع الصحة، ويعتبره أحد الركائز الأساسية للعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، ويدعو إلى إرساء منظومة صحية شاملة ومنصفة وذات جودة عالية، تضمن الحق في الصحة لجميع المواطنات والمواطنين دون تمييز أو إقصاء.

إننا نعتبر أن الاستثمار في الصحة هو استثمار في المستقبل، وأن كل درهم ينفق على الصحة هو درهم يعود بالنفع المضاعف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للبلاد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المملكة المغربية مقبلة على استحقاقات رياضية قارية ودولية كبرى، تتمثل في استضافة كأس إفريقيا للأمم وكأس العالم لكرة القدم 2030 بشراكة مع إسبانيا والبرتغال، وهي استحقاقات تاريخية ستضع بلادنا تحت الأضواء العالمية، وستستقبل خلالها المملكة ملايين الزوار والسياح والوفود الرسمية من مختلف أنحاء العالم. هذه الأحداث الكبرى تفرض علينا رفع مستوى جاهزية الحيوية، وعلى رأسها قطاع الصحة، لضمان تقديم خدمات صحية عالية الجودة تليق بسمعة المغرب ومكانته الدولية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ندعو إلى وضع خطة وطنية شاملة لتعزيز الجاهزية الصحية للمستشفيات والمراكز الصحية، وخاصة في المدن المستضيفة للفعاليات الرياضية الكبرى، وذلك من خلال توفير التجهيزات الطبية المتطورة وتكوين الأطر الصحية على التعامل مع الحالات الطارئة والإصابات الرياضية وإعداد بروتوكولات صحية واضحة للتعامل مع الأزمات الصحية المحتملة والتنسيق الوثيق مع جميع القطاعات المعنية لضمان سلامة الجميع.

إن نجاحنا في هذا المجال سيعزز صورة المغرب كوجهة آمنة وموثوقة للأحداث الدولية الكبرى، وسيفتح آفاقا جديدة للسياحة الصحية والطبية التي تشكل رافعة اقتصادية مهمة.

السيد الرئيس المحترم؛

من بين القضايا الصحية الملحة التي تستوجب اهتماما خاصا

ومعالجة جذرية، نجد قضية وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة وبعدها، وهي من القضايا الصحية الحرجة والتحديات الكبرى التي تواجه منظومة الصحة والحماية الاجتماعية ببلادنا.

صحيح أن المغرب أحرز تقدما ملحوظا في خفض وفيات الأمهات، وهو إنجاز يحسب للمنظومة الصحية الوطنية ولجهود جميع المتدخلين في هذا المجال، لكن هذا الرقم يبقى مرتفعا بشكل غير مقبول مقارنة بدول عديدة على المستوى العربي والدولي.

كما نسجل بقلق أن معدل وفيات الأمهات في المغرب لا يزال يفوق بكثير المعدلات المسجلة في دول عدة لا مجال لذكرها، هذه المقارنات تضعنا أمام مسؤوليتنا الأخلاقية والوطنية في بذل جهود مضاعفة لخفض هذا المعدل إلى أدنى مستوياته الممكنة، فكل وفاة لأم أثناء الولادة تعد مأساة عائلية واجتماعية، يمكن تجنبها في غالبية الحالات إذا توفرت العناية الصحية اللازمة والمتابعة الجيدة قبل وأثناء وبعد الولادة.

إن تقليص هذه النسبة يتطلب استراتيجية وطنية شاملة ومتعددة؛ الأبعاد، تشمل تعميم التغطية الصحية على جميع النساء الحوامل، وخاصة في الوسط القروي والمناطق النائية، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية ذات الجودة وضمان المتابعة المنتظمة للحمل عبر الفحوصات الطبية والتحاليل اللازمة، وتوفير المولدات المؤهلات بالعدد الكافي، حيث أن المعدل المقبول من طرف منظمة الصحة العالمية هو توفر 6 مولدات لكل 1000 حالة ولادة، فيما لا يتجاوز هذا المعدل في المغرب 4 مولدات لكل 1000 حالة وضع، كما يتطلب تجهيز دور الولادة ومراكز صحة الأم والطفل بالتجهيزات الطبية اللازمة وتحسين ظروف الاستقبال والنظافة والتعقيم وتفعيل نظام الإحالة السريعة للحالات المعقدة نحو المستشفيات المتخصصة.

كما نثمن إطلاق المنصة الوطنية لرصد وفيات الأمهات والمواليد كأداة رقمية حديثة لدعم الرصد والتحليل والاستجابة السريعة، وندعو إلى تعزيز برامج التوعية والتثقيف الصحي للنساء وأسرهن حول أهمية المتابعة الطبية للحمل والتغذية السليمة والولادة في مؤسسات صحية مؤهلة، تحت إشراف عاملين صحيين مهرة، كما ندعو إلى معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في ارتفاع وفيات الأمهات مثل الفقر والهشاشة الاجتماعية وسوء التغذية والأمية والزواج المبكر وغيرها.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للوحدة والتعادلية، نعتبر أن الصحة النفسية أضحت اليوم جزءا لا يتجزأ من الأمن الصحي الوطني وعنصرا أساسيا في منظومة الرعاية الصحية الشاملة، خاصة بعدما أكدت التقارير الوطنية والدولية الارتفاع المقلق في نسب الاضطرابات النفسية والاكتئاب والإدمان والعنف المدرسي والأسري، وهو ما يجعل إدماج الصحة النفسية في صلب السياسات الصحية أمرا ضروريا وملحا.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤكد على أن الواجب اليوم هو اعتماد سياسة وطنية واضحة المعالم للصحة النفسية، تقوم على أهداف كمية ونوعية دقيقة، وتحدد مسارات العلاج والوقاية والتتبع والتكفل، مع إحداث مرصد وطني لرصد المؤشرات وتقييم السياسات وتوجيه التدخلات بشكل مستمر، كما أصبح من الضروري إدماج خدمات الصحة النفسية ضمن الرعاية الصحية الأولية، وذلك عبر توفير أطباء وممرضين مكوّنين في التدخلات النفسية الأولية داخل المراكز الصحية، باعتبار أن غالبية الحالات يمكن التكفل بها في الخط الأول دون اللجوء إلى المستشفيات المتخصصة، ولا يمكن الارتقاء بهذا الورش دون الرفع المستعجل من عدد الأطباء النفسيين والأخصائيين، إذ إن بلادنا ما تزال تتوفر على أقل بكثير من حاجياتها الفعلية الأمر الذي يستوجب مضاعفة عدد المقاعد المخصصة للتكوين في هذا المجال وفتح مسالك أكاديمية لتكوين المعالجين النفسيين واعتماد إطار قانوني ينظم هذه المهنة ومسؤولياتها، وتبقى البنيات التحتية أحد الأعمدة الأساسية لهذا الإصلاح، إذ يتعين تعزيز حضور مصالح الصحة النفسية داخل المستشفيات الجهوية والإقليمية وبناء مراكز متخصصة للإدمان ودعم البرامج المجتمعية للتوعية والعلاج، مع توفير وحدات للدعم النفسي داخل المؤسسات التعليمية والجامعية ومؤسسات حماية الطفولة، لما لها من دور محوري في الوقاية المبكرة.

وفي السياق ذاته، نؤكد على أهمية إحداث برنامج وطني للدعم النفسي المدرسي يستهدف التلاميذ والطلبة، ويواكب الاضطرابات السلوكية ويساهم في الوقاية من الاكتئاب والانتحار ومعالجة الآثار النفسية للعنف والتفكك الأسري، فالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يدعو إلى إدراج العلاجات النفسية ضمن منظومة الحماية الاجتماعية، بما يتيح للمواطنين الاستفادة من التكفل النفسي المؤدى عنه عبر التأمين الصحي، لأن العلاج النفسي لا ينبغي أن يبقى خدمة مقتصرة على من يملك القدرة المادية.

وبالموازاة مع ذلك، يتطلب الأمر تطوير منظومة وطنية للوقاية، عبر حملات واسعة للتوعية بالصحة النفسية ومحاربة الوصم الاجتماعي المرتبط بالاضطرابات النفسية وتشجيع المواطنين على طلب العلاج في وقت مبكر، فالصحة النفسية ليست امتيازا، بل حق أصيل من حقوق المواطن وواجب على الدولة أن تضمن شروط الولوج السلس والعادل إليه، لأن استقرار المجتمع يبدأ من استقرار أفراده نفسيا، والاستثمار في هذا المجال ليس عبئا، بل رافعة تنموية واجتماعية تقلل من الجريمة والانحراف والتسرب المدرسي والتشرد والإدمان، وتساهم في بناء مجتمع قوي وسليم وآمن. كما نجدد التأكيد على التزامنا الثابت بالدفاع عن صحة المواطن، وعن الحق في علاج كريم وفي خدمة صحية ذات جودة، تليق بمغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره

الله، مغرب يصنع مستقبله بثقة، ويضع الإنسان في صميم خياراته التنموية الكبرى.

قطاع الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس؛

قطاع الشباب والثقافة والتواصل قطاع محوري يجمع بين ثلاث قطاعات استراتيجية تشكل في جوهرها جزءا أساسيا من البناء الإنساني والوجداني والتنموي للمغرب الشباب.

الثقافة والتواصل هذه القطاعات ليست مجرد مجالات ثانوية، بل هي عمق الرأسمال اللامادي لبلادنا، كما أكد على ذلك جلالة الملك، نصره الله، في خطبه السامية، وكما جاء به النموذج التنموي الجديد، الذي جعل من الشباب والقيم والثقافة والهوية الإعلامية ركائز مركزية لأي مشروع مستقبلي طموح.

وبناء على ذلك، تأتي هذه المداخلة لتسلط الضوء على أهم ما تحقق وما يجب تعزيزه وما ينبغي تصحيحه، وفق مقاربة موضوعية، مسؤولة، وجماعية.

إن قطاع الشباب يعد اليوم من أكثر القطاعات التي تتطلب عناية مضاعفة، بالنظر للوزن الديمغرافي لهذه الفئة، ولما تواجهه من تحديات مرتبطة بالتشغيل الإدماج، التكوين، المشاركة، الصحة النفسية والتحولات الرقمية. ولقد جاء الدستور واضحا في تكريس حقوق الشباب، وخاصة في الفصل الثالث والثلاثين الذي يدعو الدولة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيزهم على المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كما أكد النموذج التنموي الجديد أن الشباب يجب أن يكونوا في صلب الاختيارات الاستراتيجية، عبر توفير فضاءات ذات جودة، تضمن التكوين الإبداع التعلم المستمر والتربية على المواطنة، لذلك من الضروري التأكيد على أهمية برامج التكوين المستمر وورشات المسرح والموسيقى والفنون التشكيلية والتربية الرياضية والتأطير الصحي والنفسي وبرامج تمكين الفتيات والتحسيس بمخاطر العنف والإدمان ومواكبة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

إن الشباب اليوم يحتاج إلى برامج نوعية تسمح له باكتشاف قدراته وتعزيز ثقته في ذاته والانخراط الإيجابي في المجتمع. وهنا، نؤكد ضرورة إعادة هيكلة البرامج، وفق مقاربة النتائج والأثر، بدل الاكتفاء بالأنشطة الظرفية أو الاحتفالية التي لا تحقق تراكما معرفيا أو مهاراتيا حقيقيا.

السيد الرئيس؛

البرنامج الوطني للتخييم يشكل إحدى أهم السياسات الاجتماعية في المغرب منذ عقود، لكنه يعاني مجموعة من الاختلالات، أبرزها الخصاص الكبير في البنية التحتية وهشاشة الوحدات التخييمية وضعف التأطير في بعض الفترات ومحدودية الميزانية، مقارنة بالطلب وتفاوت جودة الخدمات بين المراكز، ورغم ما تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة، فإن الحاجة ملحة إلى إحداث جيل جديد من المخيمات الوطنية ودعم الجامعة الوطنية للتخييم، باعتبارها شريكا مركزيا، والشراكة مع الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والرفع من الطاقة الاستيعابية، عبر مخيمات قارة وموسمية، والأهم العدالة المجالية، فالمخيمات ليست مجرد عطلة، بل مدرسة لتكوين المواطن وبناء الشخصية وترسيخ قيم التعاون والانضباط والمشاركة الفعالة في الحياة الجماعية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعي جيدا أن مؤسسات الشباب تشكل حجر الزاوية في تنزيل السياسات الشبابية، إلا أن جزءا مهما منها يعاني من تقادم البنية والتجهيزات وضعف الصيانة والموارد وغياب الربط الرقمي الملائم ومحدودية التجهيزات الرياضية والثقافية وضعف استغلال الطاقات الخلاقة للشباب. وعليه نسجل، ضرورة إعادة تأهيل دور الشباب والمراكز السوسيو- رياضية وتعميم التغطية الترابية للمؤسسات الشبابية وإدماج الرقمنة في كافة الخدمات المقدمة، بل واعادة النظر في توقيتها الذي يعتبر من أهم أعطاب فاعلية وعدم الإقبال على دور الشباب، فلا يمكن تصور سياسة شبابية ناجعة بدون فضاءات ذات موارد بشرية وتجهيزات في مستوى انتظارات الشباب المغربي اليوم، تراعي كذلك كالمخيمات العدالة المجالية، وهي فرصة لنطالبكم إلى جانب الجمعيات التي تنشط بدور الشباب من عقد المناظرة الوطنية لدور الشباب للوقوف على المعيقات وايجاد الحلول، فالوزارة تعتمد بشكل كبير على الجمعيات والشباب المتطوع، وبالتالي من الواجب تحسين شروط عمل الأطر التربوية وبناء شراكات شفافة ومهيكلة وتنويع مصادر التمويل وتكوين الجمعيات في الإعداد والتسيير وتثمين دور المجتمع المدني في السياسات العمومية، فالعمل الجمعوي في هذا المجال لا يجب أن يُنظر إليه كبديل عن الدولة، بل كشريك أساسي يستحق الدعم والمواكبة والتقدير المادي والمعنوي.

السيد الرئيس؛

الثقافة ليست ترفا، بل هي أساس المنظومة القيمية للمواطن، وهي سياج حقيقي يحمي المجتمع من التطرف والانحراف وضياع الهوية، وقد أكد الدستور على دعم الإبداع وحماية التنوع الثقافي واللغوي، وهو ما يجعل من الثقافة جزءا من الأمن القومي بمفهومه الواسع، فالمغرب يمتلك أحد أغنى المخزونات الثقافية في إفريقيا والعالم العربي، يشمل التراث الأمازيغي والعربي والحساني والمعمار التقليدي والتراث اللامادي والموسيقى والرقص والصناعة التقليدية والطقوس والحرف القديمة، غير أن جزءا واسعا من هذا الموروث في حاجة إلى صيانة وترميم وتوثيق ورقمنة وتثمين، وهو ما يتطلب رؤية متكاملة تضمن حماية هذا الرأسمال اللامادي وتحويله إلى رافعة اقتصادية وثقافية وسياحية تساهم في التنمية المحلية والوطنية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤمن أن الفنان هو

مرآة المجتمع، ودوره اليوم محوري في التربية والتمثيل الرمزي للمغرب داخليا وخارجيا، ومع ذلك، يعاني العديد من الفنانين ظروفا مهنية صعبة، لذلك نطالب بتعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين وتنظيم المهن الفنية، ودعم الإنتاج المسرحي والسينمائي وصيانة المسارح ودور الثقافة وتشجيع الإبداع الشبابي ورقمنة الإنتاج الثقافي، فالاستثمار في الفنان هو استثمار في الصورة الثقافية للوطن، وفي قدرته على إنتاج خطاب ثقافي أصيل ومعاصر في آن واحد.

واليوم، نتأسف باعتبار أن ضعف المتاحف والخزانات البلدية يشكل إشكالا حقيقيا، إذ يعاني الكثير منها من قلة الموارد البشرية وضعف التجهيزات ومحدودية البرامج وغياب الربط الرقمي وضعف الجاذبية الثقافية، فمن الضروري إطلاق برنامج وطني لإنعاش المكتبات العمومية ودعم الخزانات المدرسية والجامعية وتثمين المتاحف الجهوية وتحويلها لفضاءات تربوية حقيقية تستقطب الطلبة والباحثين والعائلات على حد سواء. إن هذه الفضاءات يجب أن تتحول من مجرد مستودعات للذاكرة إلى فضاءات حية تنبض بالحركة الثقافية والتربوية.

وفي السياق ذاته، فإن مؤشرات القراءة في المغرب تتطلب مجهودا كبيرا، لذلك نقترح توسيع برنامج القراءة للجميع وإنشاء مكتبات مصغرة في الأحياء الهامشية ودعم دور النشر الوطنية وتشجيع الكتاب الشباب وإدماج القراءة في الحياة المدرسية وتنظيم معارض جهوية سنوية للكتاب. وفي هذا السياق، ننوه بتنظيم معرض الكتاب الدولي وما يشهده من تطور في عدد دور النشر والمشاركين والزوار، لما يمثله من منصة معرفية مهمة تعزز مكانة المغرب كبلد للثقافة والكتاب في المنطقة.

أما قطاع التواصل فهو بوابة تدبير المعلومة الرسمية ونشر ثقافة المواطنة وضمان الحق في الوصول إلى الخبر. هو أيضا وسيلة لحماية المجتمع من الأخبار الزائفة والجرائم الرقمية التي أصبحت تهدد النسيج الاجتماعي والأمن النفسي للمواطنين.

لقد أصبح الفضاء الرقمي مؤثرا بشكل مباشر على الناشئة، وهو فضاء يحتاج اليوم إلى تعزيز التربية الإعلامية والرقمية وبرامج تحسيسية داخل المدارس وحماية الطفولة من المحتويات غير اللائقة وضبط الإعلانات الرقمية ومواكبة المؤثرين، وفق إطار قانوني وتقوية دور الهيئات التنظيمية. نحن لا ندعو إلى المنع، وإنما إلى تنظيم رشيد ومتوازن يحمي المجتمع دون المساس بحرية التعبير التي كفلها الدستور، فالإعلام يشكل امتدادا استراتيجيا للسياسة العمومية، ومن الضروري دعم الصحافة المكتوبة وخاصة الورقية ومواكبة التحول الرقمي للمقاولات الإعلامية وتعزيز الموارد البشرية والتكوين ودعم صحافة القرب والصحافة الجهوية وتطوير خدمات وكالة المغرب العربي للأنباء وتحسين الحكامة المالية للمقاولات الإعلامية، ونحن نعي أن وطننا بصحافة وطنية قوية ومستقلة ومهنية هي ضمانة لديمقراطية حقيقية والمجتمع واع بقضاياه ومستقبله.

ويظل المجلس الوطني للصحافة أحد الأعمدة المؤسسة لتنظيم المهنة وضمان أخلاقياتها. ورغم ما يثار حوله من نقاشات وتباينات في الرؤى داخل الوسط الإعلامي، فإن الفريق الاستقلالي يؤكد، كما هو معهود عنه، تشبثه الثابت بالمؤسسات الدستورية والهيئات المستقلة، باعتبارها ضمانة أساسية لتقوية دولة الحق والقانون. وفي هذا السياق، فإن أي مراجعة أو إصلاح لهذه المؤسسة يجب أن يتم في إطار من الحكمة والتدرج وباعتماد مقاربة تشاركية موسعة، تحترم استقلالية الفاعل الصحافي، وتستحضر في الآن ذاته مسؤولية الدولة في تنظيم قطاع بالغ الحساسية.

وعليه، فإننا ندعو وزارتكم إلى مواصلة العمل على تعزيز الثقة بين الحكومة والجسم الصحافي، عبر تحيين آليات الحكامة وضمان الاستقلالية وتوفير شروط الممارسة المهنية التي تحفظ كرامة الصحافيين وتخدم المصلحة الوطنية قبل كل شيء.

إننا، في الفريق الاستقلالي، ندعو الحكومة ووزارة الشباب والثقافة والتواصل إلى إرساء رؤية استراتيجية متكاملة للشباب تراعي التحولات الرقمية وتأهيل البنية التحتية للمخيمات وإطلاق جيل جديد منها وتقوية دعم الجامعة الوطنية للتخييم كشريك مؤسساتي وهيكلة وتنشيط دور الشباب والمراكز السوسيو رياضية وإطلاق برنامج وطني لحماية وتثمين التراث الثقافي وتنظيم المهن الفنية وتعزيز وضعية الفنانين الاجتماعية ودعم المتاحف والخزانات وجعلها مراكز جذب ثقافي وتوسيع برامج تشجيع القراءة والمعرفة وحماية الناشئة في الفضاء الرقمي عبر التربية الرقمية، لأن الاستثمار في الشباب والثقافة والتواصل هو في الحقيقة استثمار في مستقبل المغرب وقيمه وهويته واستقراره، ونحن في المؤسسة التشريعية لن ندخر جهدا في مواكبة هذه القطاعات ودعمها عبر التشريع والمراقبة واقتراح السياسات العمومية التي تضع المواطن في قلب اهتماماتها.

قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم؛

إن قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة نعتبره اليوم رافعة أساسية في إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي الوطني وفي إعادة ترتيب منظومة القيم، وفي بناء الدولة الاجتماعية التي جعلها جلالة الملك نواة التحديث المغربي، ولا يمكن في هذا السياق الا التأكيد منذ البداية على أن هذا القطاع يمس الإنسان في جوهره، ويطال الاسر في هشاشتها ويخاطب المجتمع في عمقه، ويعيد توزيع الأدوار بين الدولة والاسرة والمجتمع المدني، ومن هنا تأتي أهمية أن يكون النقاش موسعا، معمقا متدرجا، يفتح المجال لاستشراف المستقبل، دون إغفال ما تحقق أو التقليل من حجم التحديات، فلا بد من الاعتراف بأن السنوات الأخيرة حملت تحولات إيجابية في تدبير هذا القطاع، بفضل الإرادة السياسية

القوية التي واكبت تنزيل أوراش الحماية الاجتماعية وبفضل الدينامية التي خلقتها الوزارة، سواء عبر إعادة هيكلة البرامج أو عبر الإنصات للميدان أو من خلال تبني مقاربة تواصلية منفتحة مع كل الفاعلين، وهذه الروح الإصلاحية هي التي نعتبرها اليوم أساسا لأي تقدم مستقبلي، كما لا يسعنا إلا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السيدة الوزيرة المحترمة، الدكتورة نعيمة بنيحيى، التي أبانت عن حس وطني رفيع وعن قدرة استثنائية على قيادة هذا القطاع الحساس بروح المسؤولية وبقلب كبير يستوعب كل الانتظارات، كما نتوجه بالشكر إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالإدماج الاجتماعي، الدكتور المحترم عبد الجبار الراشدي، الذي أثبت، خلال هذه المدة، أن العمل الاجتماعي ليس مجرد مهمة إدارية، بل هو رسالة إنسانية وسياسية نبيلة، تتطلب القرب من المواطن والجرأة في القرار والوفاء لقيم التضامن التي نعتز بها كأمة.

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نرفع إليكم جميعا عبارات الامتنان والتقدير، ليس فقط على ما تحقق، ولكن أيضا على صدق الالتزام وروح العطاء، متمنين لكم مزيدا من التوفيق في خدمة الوطن والمواطنين، ومؤكدين استعدادنا الدائم لدعم كل المبادرات التي تنسجم مع مشروع الدولة الاجتماعية الذي يرعاه جلالة الملك، حفظه الله.

السيد الرئيس؛

لقد تابعنا داخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وبكامل الاعتزاز، الجهود التي تبذلها السيدة الوزيرة والسيد كاتب الدولة في تنزيل هذه الإصلاحات، ونحن ندرك تماما أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى ليس امراً بسيطا، فالانتقال من طرق تقليدية في تقديم الدعم الاجتماعي إلى منظومة رقمية موحدة يتطلب إعادة هندسة للإدارة وتكوينا للموارد البشرية وتكييفا للأنظمة وتحديثا للبنيات وتعديلا للتشريعات ووعيا مجتمعيا ينسجم مع هذا التحول.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن العمل في هذا القطاع لا يقاس فقط بمستوى البرامج التي يتم اطلاقها، بل يقاس أيضا بمدى قدرة الوزارة على ضمان استدامة هذه البرامج، وضمان تكاملها مع باقي القطاعات الحكومية وبمدى قدرتها على خلق توازن بين الدعم الاجتماعي المباشر وبين الاستثمار الاجتماعي طويل المدى الذي يمنح للمواطن فرصا لصناعة مستقبله. ولنا اليقين أنكم تملكون كل القدرات، وأنتم على رأس هذه الوزارة، بمعية السيد كاتب الدولة المحترم وموارد الوزارة البشرية الكفؤة، على مواجهة كل هذه التحديات.

كما لا يفوتنا اليوم، ونحن نناقش اليوم الأوراش الكبرى المرتبطة بالحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، إلا أن نتوقف عند القانون القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة، بما تنص عليه من اختصاصات جديدة وهندسة مؤسساتية حديثة، تعيد تنظيم مراكز حماية الطفولة وتقوي مهام التأطير والتتبع والتقييم، وتمنح لهذا المجال الحساس ما يستحقه من عناية واحترافية.

إن هذا القانون يشكل ثورة هادئة في تدبير ملف الطفولة في وضعية صعبة، لأنه ينتقل بنا من معالجة ظرفية مشتتة إلى منظومة وطنية موحدة، واضحة المسؤوليات، محكمة الأدوات، مبنية على حكامة عصرية وعلى رؤية وقائية قبل أن تكون علاجية، وتبرز أهمية هذا التحول بالنسبة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، باعتبارها القطاع الوصي، في عدة مستويات؛ أولها تعزيز دور الدولة في حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإهمال والاستغلال، وثانيها ضمان التناسق بين مختلف المتدخلين من قضاء وصحة وتربية وأمن ومجتمع مدني، وثالثها إعادة الاعتبار المراكز حماية الطفولة، عبر تحديث بنياتها وتحسين ظروف استقبالها وتأطيرها، مع تعزيز التكوين المتخصص للأطر العاملة بها. كما أن هذه الوكالة ستشكل، عند تفعيلها الكامل، آلية قوية لضمان الحكامة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة داخل هذا القطاع، الذي ظل لسنوات يشتغل بوسائل محدودة ورؤية مشتتة.

إن إخراج هذه الوكالة إلى حيز الوجود يؤكد الإرادة الوطنية في منح ملف الطفولة المكانة التي يستحقها داخل ورش الدولة الاجتماعية، ويعكس وعيا عميقا بأن الاستثمار في حماية الأطفال هو استثمار في مستقبل المغرب وفي تماسك أسرته وفي أمنه الاجتماعي والتنمية البشرية لأجياله القادمة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن التمكين الاقتصادي يجب أن يكون الرافعة الاساسية لكل سياسات الادماج الاجتماعي، فالتجارب الدولية أثبتت ان الدعم الاجتماعي مهما كان حجمه يظل محدود الاثر إذا لم يرافقه فتح افاق جديدة للمواطنين وتمكينهم من فرص للولوج إلى سوق الشغل أو لخلق مشاريع صغيرة تضمن لهم دخلا مستداما، وقد اشتغلت الوزارة في هذا الاتجاه عبر برامج التمكين الاقتصادي للنساء وبرامج دعم التعاونيات والتكوينات الموجهة للشباب، لكننا في الوقت نفسه نرى أن المرحلة المقبلة تتطلب توسيع هذه البرامج وربطها بنظم التمويل الحديثة وتشجيع المقاولة الاجتماعية وفتح المجال امام الابتكار الاجتماعي وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حتى يصبح الادماج الاقتصادي جزءا من دينامية التنمية الوطنية.

السيد الرئيس؛

عندما ننتقل إلى الحديث عن الأشخاص في وضعية إعاقة، فإننا ندخل إلى واحد من الملفات التي اختبر فيها المغرب طوال سنوات حدود امكانياته وقوة مؤسساته ومدى قدرته على الانتقال من منطق الرعاية إلى منطق الحقوق، وقد شهد هذا الملف تقدما مهما خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث تطوير خدمات التربية الدامجة أو من حيث

دعم مراكز التوجيه والتأهيل أو من حيث توسيع شبكات الدعم المباشر للأسر أو من خلال تعزيز البنيات التي تستقبل هذه الفئة في الجهات.

إن التحدي الحقيقي في مجال الاعاقة لا يتعلق فقط بالخدمات التي تقدم داخل المراكز، بل يتعلق قبل ذلك بالقدرة على تغيير ثقافة المجتمع تجاه هذه الفئة والقدرة على التعامل مع الاعاقة ليس باعتبارها عجزا، وإنما باعتبارها وضعا يحتاج إلى تكيف والى حقوق والى مواكبة، وقد تابعت الوزارة هذا الملف برؤية واضحة ومسار متدرج ومقاربة إنسانية قبل أن تكون إدارية، وهى فرصة لنؤكد دعمنا القوي للوزارة وللسيدة الوزيرة والسيد كاتب الدولة إيمانا منا بأن بناء الدولة الاجتماعية يتطلب عملا مشتركا ومساندة متبادلة ورؤية وطنية، وما يتحقق اليوم من إصلاحات هو جزء من مسار طويل يبدأ من هنا، لكنه لا ينتهي هنا، وهو مسار سيضع الانسان في قلب السياسات العمومية، ويضمن للمغاربة كرامتهم وحقوقهم.

ونحن ننظر إلى أفق السنوات القادمة، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز العدالة المجالية في توزيع الخدمات الاجتماعية، فهناك جهات لا تزال تحتاج إلى بنية اجتماعية أقوى وإلى موارد بشرية أكثر، وإلى مواكبة خاصة للعالم القروي والجماعات ذات الهشاشة المركبة، ولا يمكن أن تتحقق هذه العدالة إلا عبر رؤية ترابية مندمجة تضع خصوصيات كل منطقة في صلب القرار الاجتماعي.

السيد الرئيس؛

بلادنا اليوم في حاجة إلى جيل جديد من البرامج الاجتماعية التي تركز على الفئات التي توجد في قلب التحولات الاقتصادية، ومنها الفئات المتوسطة التي تعيش ضغوطا مالية غير مسبوقة، ومنها أيضا فئات الشباب التي تبحث عن افاق جديدة، والتي تحتاج إلى برامج إدماج أكثر مرونة وأكثر ارتباطا بالاقتصاد الجديد، وبفرص الابتكار والرقمنة، كما نعتقد أن الوقت قد حان لتعزيز التعاون بين الوزارة ومؤسسات التكوين المهني والجامعات من أجل خلق مسارات مهنية في مجال المساعدة الاجتماعية وفي الطفولة والشيخوخة والإدماج المهني والوساطة الأسرية، وهي مهن مستقبلية ستساهم في تقوية الخدمات الاجتماعية وجودتها.

ولا يفوتني هنا، التأكيد، مرة أخرى، على أن الوزيرة وكاتب الدولة المنتمين لأسرتنا الاستقلالية، قد تمكنا من إحداث دينامية جديدة داخل القطاع، دينامية تقوم على العمل الهادئ، والبناء المتدرج والإصغاء للمجتمع والجرأة في اتخاذ القرار حين يتعلق الأمر بحقوق المواطنين، ونحن داخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وضمن الأغلبية الحكومية، نعتبر أن هذا النهج ينسجم بالكامل مع تاريخ حزب الاستقلال ومع مرجعيته، ومع دفاعه المستمر عن العدالة الاجتماعية.

وأختتم مداخلتي في هذا القطاع بشقين: الشق الأول إلى الورش الطموح الذي أعلنت عنه السيدة الوزيرة والمتعلق بإدخال صيغ جديدة ومرنة في تدبير الزمن الإداري داخل الوظيفة العمومية، وهنا لا بد من التنويه بقوة بهذه المبادرة الحكومية الجريئة التي تنسجم مع التحولات الاجتماعية التي يعرفها المغرب، ومع الحاجة المتزايدة لملاءمة العمل مع المسؤوليات الأسرية، خاصة في ظل ما تفرضه أدوار الرعاية من ضغط يومي على النساء والرجال معا، فهي مبادرة تعكس وعيا حكوميا متقدما بأهمية دعم الأسرة المغربية وإعادة النظر في النموذج التقليدي للعمل بما يضمن كرامة الموظف ويعزز إنتاجيته في الآن نفسه. غير أن هذا الورش، على أهميته، يثير سؤالا مركزيا حول الأفق الزمني لتفعيل هذه الصيغ على أرض الواقع، خاصة وأن نجاحها يقتضي تعديلات قانونية وتجهيزات لوجيستيكية ورؤية تدبيرية واضحة على مستوى القطاعات الوزارية والإدارات العمومية، حتى لا يبقى هذا المشروع طموحا نظريا، بل يتحول إلى واقع ملموس، يلمسه الموظفون في حياتهم اليومية، وتستفيد منه الأسرة المغربية في عمقها.

أما الشق الثاني، فإننا نؤكد من خلاله على أن رؤية الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ترتكز على جعل التضامن الاجتماعي والادماج الاقتصادي محور عمل الدولة، وأن كل المبادرات والسياسات يجب أن تكون متكاملة ومترابطة تعزز الكرامة الإنسانية وتفتح فرص التنمية والنجاح للفئات الهشة، مع متابعة مستمرة لضمان الفاعلية والاستدامة وتوجيه الجهود نحو بناء مجتمع مغربي متماسك، عادل ومتوازن.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس؛

نتحدث اليوم على ما نحسبه مدخلا استراتيجيا لرفعة وطننا ومستقبل شبابه، نتحدث هنا على ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في مشروع قانون المالية لسنة 2026، فهذه المداخلة هي دعوة إلى الالتفات إلى ما وراء الأرقام، إلى ما وراء العناوين الكبيرة، إلى الروح الحقيقية للتعليم العالي والبحث العلمي؛ لأنها ليست مجرد قطاعات إدارية، بل هي قاطرة المعرفة والإبداع، وهي الدعامة التي يمكن أن يدور حولها اقتصادنا المستقبلي، وهي الأفق الذي يمكن أن نبني من خلاله مغرب الغد

عندما ننظر إلى الأرقام التي قدمتها حكومة سنة 2026، نرى أن هناك وعودا وزيادة في بعض الاعتمادات، لكن هذه الزيادة، في نظرنا كفريق استقلالي، لا تسد تماما الهوة التي تراكمت على مدار سنوات طويلة من الاستثمار المنخفض في البنية التحتية الجامعية وفي المختبرات وفي التجهيزات البحثية وفي الأطر البشرية، فالتعليم العالي ليس فقط عددا من الجامعات ولا عدد طلاب يقضون سنوات في مقاعد الدراسة، بل هو مصنع للمعرفة ومولد للخبرات ومورد مهم جدا في بناء اقتصاد معرفي قوي، فالتمويل الحالي لا يعكس الطموح الذي يفترض أن يتبناه بلدنا،

خاصة في مجال البحث العلمي، فالباحثون الجامعيون في المؤسسات المغربية يواجهون صعوبات حقيقية، صعوبة الحصول على تمويل لمشروعاتهم، صعوبة اقتناء المعدات والتقنيات الحديثة، وأحيانا غياب الحوافز الكافية لمنشورات علمية متميزة أو لاختراعات يمكن أن تتحول إلى قيمة اقتصادية.

هذا الواقع يجعلنا نشعر بأننا ما زلنا في مرحلة استهلاك المعرفة وليس في مرحلة "إنتاج القيمة المعرفية" التي يمكن أن ترفعنا إلى مصاف الدول التي تحترم المعرفة والابتكار. وعندما ننظر إلى المقارنات الدولية، نرى بوضوح أن بعض الدول، التي قد تكون منافسة لنا أو في مستوى اقتصادي مشابه، تخصص جزءا أكبر من ميزانياتها للنهوض بالبحث العلمي والتعليم العالي، هذا يسمح لها ببناء مراكز جامعية بحثية قوية واستقطاب الباحثين المتميزين وتحويل الأبحاث إلى ابتكارات صناعية وإلى منتجات اقتصادية يمكن أن تنافس على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس المحترم؛

إذا كنا لا نريد أن نبقى متأخرين في سباق المعرفة، فعلينا أن نجعل من ميزانية 2026 نقطة تحول، وليس مجرد استمرار لنفس المنحى التقليدي.

السيد الرئيس؛

إن البنية الجامعية في المغرب تحتاج إلى إنعاش حقيقي، قاعات دراسية، مختبرات، سكن جامعي، دعم رقمي أساسي وتجهيزات تكنولوجية متقدمة.

نحن، في الفريق الاستقلالي، نرى أن هناك تركزا غير متكافئ في الميزانيات، تركز في المدن الكبرى مع تجاهل بعض الجهات الداخلية التي تعاني من ضعف التمثيل الجامعي، وهو الأمر الذي يقود إلى تفاقم الفوارق المجالية في الولوج إلى التعليم العالي. يجب أن تكون الميزانية الجديدة عادلة في التوزيع، وتراعي الحاجة إلى توسيع المقاعد الجامعية في المناطق التي تعاني من نقص ولتمكين الشباب في هذه الجهات من الاستفادة من التعليم العالي بدون أن يضطروا إلى الهجرة نحو المدن الكبرى لمتابعة دراستهم.

ولا يمكننا الحديث عن التعليم العالي دون الحديث عن الأساتذة الباحثين الذين هم القلب النابض لجامعاتنا، هؤلاء الأطر يحتاجون إلى دعم لائق، ليس فقط من الناحية المالية، برواتب جيدة وحوافز بحثية، بل أيضا من الناحية الإدارية ومن حيث إمكانيات التطوير المهني والتكوين المستمر. من غير المعقول أن يكون لدينا كفاءات عالية، ولكن بيئة العمل البحثي لا تسمح لها بالازدهار.

نحن، في الفريق الاستقلالي، نؤمن أن تحسين ظروف الأساتذة الباحثين يجب أن يكون من أولويات الميزانية، لأنه بدونهم لن يكون هناك بحث حقيقي ذو جودة، ولن يكون هناك تأثير اقتصادي ملموس من هذا البحث.

ونحن، في الفريق الاستقلالي، لا يمكننا أن نتجاوز الإشكالات الجوهرية التي يعاني منها طلبة الدكتوراه، والتي تتطلب تدخلا عاجلا من طرفكم شخصيا، السيد الوزير المحترم، وأول هذه الإشكالات يتمثل في أن شروط الترشيح لسلك الدكتوراه غير موحدة بين الجامعات، مما يخلق تفاوتا واضحا في فرص القبول ويضع بعض الطلبة في موقف غير متكافئ أمام الآخرين. هذا التفاوت، السيد الرئيس المحترم، يعكس ضعف التنسيق بين مؤسساتنا الجامعية ويضر بمبدأ تكافؤ الفرص الذي يجب أن يكون حجر الزاوية في سياسات التعليم العالي، كما أن مواضيع الأطروحة تتم أحيانا بشكل مسبق بين بعض الأساتذة وبعض الطلبة المرشحين قبل الإعلان الرسمي عنها، وهو ما يُعرف بـ"المواضيع على المقاس، هذا الأسلوب يؤدي إلى ضياع الفرص على مرشحين آخرين لم يُتح لهم الا طلاع على هذه المواضيع في وقت مناسب، كما أنه يحول المقابلات الشفوية إلى مجرد إجراء إداري مسطري لا يضيف قيمة فعلية، ويجعل العملية كلها شكليّة أكثر من كونها فرصة لتقييم قدرات الطالب البحثية، إن هذه الممارسات تؤثر سلبا على جودة البحث العلمي، وتحد من الابتكار، وتحول التعليم العالي من فضاء للإبداع والمعرفة إلى مجرد آلية تنفيذية محدودة ومغلقة على بعض الطلبة دون غيرهم.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك كليات لم تقدم، إلى حدود اليوم، نتائج الترشيح أو قبول الطلبة في الوقت المحدد، هذا التأخر مرتبط أيضا بأداء الموظفين المالي، حيث تم فرض رسوم على الموظفين الراغبين في الدراسات الجامعية على اختلاف مستوياتها، وهو ما يشكل عبئا إضافيا على الأسر والموظفين، ويثير تساؤلات حول التوافق مع المبدأ الدستوري لمجانية التعليم، فكل هذه الإشكالات مجتمعة تجعل من الضروري إعادة النظر في إجراءات الترشيح وضمان الإعلان المبكر والواضح عن مواضيع الأطروحة وتوحيد الشروط بين الجامعات وإلغاء أي رسوم غير مبررة على الموظفين الراغبين في الدراسة، بحيث يكون الطالب قادرا على مواصلة مساره الأكاديمي والبحثي دون أي عائق مالي.

أما عن العلاقة بين البحث العلمي وسوق الشغل، فإنها في نظرنا جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة. إن البحث العلمي يجب أن يكون موجها إلى أولويات وطنية، بحيث يسهم في الابتكار الذي يحتاجه الاقتصاد المغربي، من المهم أن تكون هناك استراتيجية واضحة تربط الجامعات بمراكز الإنتاج بالتكنولوجيا بالابتكار الصناعي وبالمقاولات الناشئة.

نحن، في الفريق الاستقلالي، ندعو إلى جعل جزء من التمويل البحثي مشروطا بأهداف قابلة للقياس، مثل عدد المشاريع التي تتحول إلى شركات ناشئة أو براءات الاختراع أو الشراكات مع القطاع الخاص أو تطبيقات تكنولوجية تخدم التنمية الوطنية. وفي هذا الإطار، لا يمكننا، ونحن في الفريق الاستقلالي، أن نتجاهل بعض الإشكالات العملية التي يواجهها الطلبة الباحثون في مسارهم الأكاديمي، وبالأخص مرحلة الدكتوراه، التي تعتبر من أهم المراحل لتكوين كفاءات قادرة

على الابتكار والبحث العلمي الجاد، فقد لاحظنا، ومع شكايات عديدة من الطلبة، أن هناك صعوبات كبيرة في التسجيل في برامج الدكتوراه، حيث غالبا ما تتأخر الجامعات في فتح المراحل الإدارية أو تضع شروطا معقدة تجعل من عملية التسجيل عسيرة، وهو ما ينعكس سلبا على المسار العلمي للطلبة، ويؤخر مشاريعهم البحثية، كما أن تأخر الجامعات في الإعلان عن النتائج ومخرجات الطلبة يشكل عائقا آخر، فعدم الالتزام بالأجندة الزمنية للإعلانات الرسمية المعلنة سلفا يؤثر على سير البحث العلمي، ويزيد من حالة التوتر لدى الطلبة، ويجعل من الصعب عليهم التخطيط لمشاريعهم أو التقديم على منح دولية أو برامج تعاون بحثية. هذا التأخير الإداري ليس مجرد مسألة تنظيمية، بل هو عامل يؤثر مباشرة على جودة البحث العلمي وعلى القدرة التنافسية لمغربنا في المجال الأكاديمي.

إن معالجة هذه الإشكالات ليست رفاهية، بل ضرورة استراتيجية لضمان أن يحقق الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي فعليا أهدافه، ويضمن بروز كفاءات مؤهلة، قادرة على الابتكار والمساهمة في التنمية الوطنية. لكل هذا، نطالب الحكومة بإجراءات واضحة لمتابعة هذه الملفات ومعالجتها ضمن الميزانية المخصصة لعام 2026.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي هو استثمار طويل الأمد، وأي خطوة في هذا المجال يجب أن تراعي الاستدامة والتطوير المستمر، وأي تمويل يجب أن يكون ضمن رؤية متوسطة وطويلة الأمد، وألا يكون مجرد إنفاق لحل أزمة فورية، بل استثمار متدرج يضمن صمود وتطور وتجديد الجامعات، فميزانية 2026 يجب أن تكون خطوة في هذا الاتجاه، بحيث لا تقتصر على منح مالية لمرة واحدة، بل على توفير برامج مستمرة للتمويل، ودعم المشاريع البحثية على عدة سنوات وضمان استمرارية المؤسسات الجامعية في بناء قدراتها وعلى مستوى الشفافية والمتابعة، فمن الضروري أن تواكب الميزانية آليات رقابية واضحة. لذلك فإننا نتوق إلى إنشاء مؤشرات قياس دقيقة لنتائج الميزانية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، خصوصا في عدد الطلبة المستفيدين وعدد المشاريع البحثية الممولة وعدد المنشورات وعدد براءات الاختراع وعدد الشراكات مع القطاع الخاص. هذه المؤشرات يجب أن تكون معروفة وأن يتم نشرها وأن تكون رهن المراقبة من طرف برلماننا، لكي نتأكد من أن الأموال التي نخصصها تُستخدم بكفاءة وأن أثرها ملموس.

السيد الرئيس المحترم؛

هذا الوقت ليس وقت تردّد، بل وقت الطموح والأفعال بلادنا تحتاج اليوم إلى رؤية واضحة في التعليم العالي والبحث العلمي إلى استراتيجية تمويل طموحة إلى توزيع عادل إلى دعم مستمر وإلى ربط بين المعرفة والاقتصاد، والفريق الاستقلالي يعلن استعداده الكامل لدعم ميزانية قوية تعطى للتعليم العالي والبحث العلمي المكانة التي يستحقها، فمبتغانا تكوين جيل قادر على المنافسة، قادر على الابتكار، قادر على بناء اقتصاد المعرفة، وهذا لا يحدث إلا إذا استثمرنا حقا في التعليم العالي والبحث العلمي.

دعونا نجعل من ميزانية 2026 نقطة تحول، دعونا نجعل من هذا الاستثمار رسالة واضحة بأن المغرب يؤمن بمستقبل المعرفة، ويعطي الفرصة لكل شاب، لكل باحث، ولكل أستاذ، لكي يكون فعلا جزءا من هذا المشروع الوطني الطموح.

الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

إن مداخلتي الأخيرة هاته، تتعلق بقطاع حيوي للإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات هذا القطاع الذي يشكل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر مباشرة على جودة الحياة للمواطنات والمواطنين، وعلى دينامية الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

إن بلادنا تعيش مرحلة دقيقة تتطلب تعميق مقاربة الإدماج الاقتصادي وربطها مباشرة بسياسات التشغيل وبتطوير المقاولة الصغرى وتمكين الكفاءات الوطنية، خاصة الشباب والنساء، من الوصول إلى فرص عادلة في سوق الشغل، وقد أظهرت عدة تقارير حجم التحديات التي تواجه هذا القطاع، ومنها ضعف البنيات التحتية للتمويل وتعقيدات المساطر الإدارية ونقص التكوين المتخصص الذي يواكب احتياجات سوق الشغل الجديد، فعدد المقاولات الصغرى التي استفادت من برامج الدعم الحكومي لم يتجاوز 60 من الطلب الفعلي، ما يشير إلى ضرورة تطوير آليات الانتقاء والمواكبة. ومن هذا المنطلق، نؤكد على أهمية تعزيز برامج الدعم المالي والتقني للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بما يسمح لها بالنمو، وخلق فرص الشغل، والمساهمة بفعالية في الناتج الداخلي الخام، فالميزانية المقترحة لسنة 2026 يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة توسيع الصناديق المخصصة لدعم المقاولة وتطوير برامج الحاضنات والمواكبة وربط التمويل ببرامج متابعة دقيقة لضمان أثر مستدام على سبيل المثال، يمكن استعراض حالة إحدى المقاولات في الدار البيضاء استفادت من حاضنة أعمال وبرنامج تمويل وتوسعت لتوظيف 25 شابا وفتاة.

السيد الرئيس المحترم؛

يرتبط نجاح هذا القطاع ارتباطا مباشرا بتطوير الكفاءات الوطنية وإعادة هيكلة برامج التكوين المهني وتوسيع الوصول إلى التكوين المستمر وفتح مسارات مهنية تتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر. إن الاستثمار في الكفاءات يمثل ضمانة لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ويجعل من الشباب قوة فاعلة في سوق الشغل، كما يسهم في الحد من البطالة والهشاشة الاقتصادية، بحسب تقرير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لسنة 2025 فإن حوالي 70% من المستفيدين من برامج التكوين المهني تمكنوا من الاندماج في

سوق الشغل خلال سنة واحدة، ما يعكس أثر هذه البرامج، كما أن الإدماج الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التمكين المؤسسي للوزارة وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية تحت إشرافها، مثل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وصناديق التمويل العمومية والخاصة والمؤسسات المعنية بالمقاولة والتكوين المهني، ويجب أن تركز الميزانية على تمكين هذه المؤسسات من القيام بمهامها بكفاءة، من خلال موارد بشرية مؤهلة، وآليات تتبع وتقييم دقيقة، وبنية تحتية رقمية متطورة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن العديد من التقارير سلطت الضوء على تحديات المقاولة الصغرى في مواجهة المنافسة وعلى العقبات الإدارية والمالية التي تعرقل نموها، وقد نقلت شهادات رواد أعمال يواجهون صعوبات في الولوج إلى التمويل أو الدعم الفني. من هذا المنطلق، فإن مشروع الميزانية لسنة 2026 يجب أن يعكس الاستجابة لهذه التحديات، من خلال برامج تمويل مباشرة وتسهيل المساطر، وإطلاق مبادرات للشراكة مع القطاع.

سادسا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- وزارة التجارة والصناعة؛

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين؛

سعيد أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن لجنة القطاعات الإنتاجية، التي تندرج في مشروع قانون المالية لسنة 2026، وهي فرصة هامة لتعزيز المقاربة التشاركية التي تجمع الحكومة ومجلس المستشارين، وهي فرصة سنوية لترسيخ التعاون بين المؤسستين التنفيذية، والتشريعية، الذي يحرص مجلسنا عليه دوما.

في البداية، يسعد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان للسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة بهذه القطاعات، وأطرها وأطر وزارة المالية وأطر مجلس المستشارين على مجهوداتهم المبذولة في إعداد هذا المشروع وتدبير المناقشة والتعديلات.

وبهذه المناسبة، يجدد الفريق الاستقلالي التزامه بميثاق الأغلبية في تمثل تام لقيم ومبادئ حزب الاستقلال، الذي يعتز بتحقيق بلادنا لمكتسبات هامة وغير مسبوقة، كان آخرها قرار مجلس الأمن 2797، الذي كرس المقاربة الواقعية التي تبناها المغرب في تسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعزه الله، الذي دشن منذ سنة 1999 سياسة خارجية قائمة على الواقعية والاتزان والاستباقية واختار للمغرب طريق الدبلوماسية الهادئة والمبنية على الشرعية الدولية، بعيدا عن الشعارات والمزايدات.

وقد تمكنت بلادنا، بفضل الرؤية المتبصرة لملكنا المفدى، من الانخراط في برنامج طموح يرتكز على تنويع شركائها ونسيجها الاقتصادي، بالموازاة مع تطوير البنيات التحتية الكبرى بمختلف جهات المملكة كميناء طنجة المتوسط وميناء الداخلة ومواصلة بناء القطار فائق السرعة الوحيد على المستوى الإفريقي، إضافة إلى تحقيق الريادة في مجال الطاقات المتجددة وصناعة وتصدير السيارات وصناعة الطائرات وأجزائها إلى غير ذلك...

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين؛

يسجل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بكل إيجابية إعداد القانون المالي برسم 2026، في سياق دولي سمته عدم اليقين، وفي ظل النمو المتباطئ للاقتصاد العالمي الذي يعرف صعوبة في استعادة عافيته بشكل تام.

ففي ظل هذه الظروف الصعبة، استطاعت بلادنا الصمود بفضل المسار الإصلاحي الذي تبنته خلال السنوات الأخيرة، بإرادة قوية بمواصلة التقدم في العديد من الأوراش المهيكلة الكبرى، ومن خلال التنويع التدريجي لمحركات نمو الاقتصاد الوطني، الذي يقوم إلى جانب تحديث القطاعات الإنتاجية التقليدية، على إعادة تموقع المغرب في قطاعات واعدة على مستوى التجارة الدولية.

ومن شأن هذه الدينامية توسيع آفاق التنمية ببلادنا وترسيخ أسس اقتصاد حديث وشامل وتنافسي، حيث يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني خلال السنة الحالية 8.4%، مدعوما بقوة الطلب الداخلي وحيوية النسيج الإنتاجي الوطني، حيث إن الأنشطة غير الفلاحية أصبحت من الدعامات الهيكلية لتطوير الاقتصاد الوطني.

فبكثير من التقدير نسجل أن الحكومة عملت على تعزيز هذه الدينامية الإيجابية، ولترجمة التوجهات الملكية السامية الواردة على الخصوص في خطابي جلالته بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2023، وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية

الخامسة للولاية الحادية عشر بتاريخ 10 أكتوبر 2025، استندت الحكومة في إعداد مشروع القانون المالي 2026 على واقعية تروم الإجابة على مختلف القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، بناء على النتائج والمكتسبات المحققة سالفا، لضمان مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والمالي تجسيدا للتوجهات الملكية والتزامات البرنامج الحكومي.

هذا التوجه يقتضي التطوير الفعال لآليات تحفيز الاستثمار الخاص لتكريس إطار استثماري جاذب، يقوم أساسا على وضع آليات لدعم المقاولة والمشاريع الاستراتيجية وتحسن مناخ الأعمال ومواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، إلى جانب تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار.

ومن أجل مواكبة هذه الأوراش المهيكلة التزمت الحكومة بتطوير مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبتشجيع التمويلات المبتكرة، وموازاة مع ذلك، يتم بذل جهود مكثفة لرفع تحدي الأمن الطاقي، بالانتقال نحو الطاقات النظيفة بخيار لا محيد عنه لمواجهة الأزمة العالمية المرتبطة بالطاقة والمناخ.

ومواكبة للأوراش الكبرى المهيكلة التي يتم تنزيلها، يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 لتكريس الرؤية الملكية التي تتغيا إحداث دينامية جديدة للتأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، وفق مقاربة للتنمية الترابية المندمجة، تضع ضمن أولوياتها إطلاق جيل جيد من برامج التنمية الترابية المندمجة، ترتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين؛

لقد حقق قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات في سياق دولي صعب نتائج مهمة في ظل إكراهات توالي الجفاف، وعلى الرغم من ذلك يظل سؤال السياسات الفلاحية المغربية وقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي والإيكولوجي مشروعا، في ظل استيراد بلادنا للعديد من المنتجات الفلاحية وتصدير أخرى ورهان استدامة توفير الموارد المائية، وموقع الصناعات الغذائية في مخطط الجيل الأخضر.

وبذلك يجدد الفريق الاستقلالي التوصية ب:

- تعزيز استدامة الفلاحة الوطنية وتأقلمها مع مختلف التحديات؛

- تحقيق العدالة المجالية وتعزيز كفاءة الاستهداف المجالي للسياسات العمومية الفلاحية؛

- تعميم استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء، وإرساء نظام جديد لاستغلاله في السقي الزراعي؛

- تشجيع الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء من أجل تكيف الفلاحة المغربية؛

- تعزيز مراقبة استعمال المبيدات وتقييمها؛

- إعادة جدولة ديون الفلاحين خلال سنوات الجفاف؛

- خلق جيل جديد من التحفيزات في المجال الفلاحي؛

- إقرار نظام جبائي خاص يراعي خصوصية الفلاحة الوطنية؛

- تعزيز استخدام التكنولوجيا المقتصدة للماء؛

- تبسيط الولوج إلى العقار الفلاحي؛

- دعم وتجويد النقل المهني الآمن للعاملات والعمال الزراعيين؛

- رفع ميزانية تنمية العالم القروي والجبلي؛

- إخراج النظام الأساسي لمستخدمي وموظفي المكتب الوطني للسلامة الصحية (l'ONSA)؛

- تمكين الشباب القروي والنساء القرويات؛

- مواصلة دعم وتشجيع التعاونيات الفلاحية.

وبخصوص الصيد البحري فإن "استراتيجية أليوتيس" حققت نجاحا مهما ومكتسبات استراتيجية بالاستمرار في تهيئة المعاير ذات الأولوية التسويقية ومواصلة البرنامج الوطني للاقتصاد الأزرق بشراكة مع البنك الدولي ومحاربة الصيد العشوائي وتعزيز المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية (VMS).

ومن إيجابيات هذه الاستراتيجية تحقيق مكتسبات اجتماعية وصحية للبحارة والتعويض عن حوادث الشغل ودعم مراكز الصيد بأجهزة الاتصال السلكي واللاسلكي في خطوة متقدمة شكلت نقلة نوعية بهذا القطاع.

وفي تقديرنا، لابد من إيلاء اهتمام أكبر ب:

- تخفيف الضغط على الموارد السمكية، خاصة الأسماك السطحية مثل السردين بسبب الصيد الجائر وعدم احترام فترات الراحة البيولوجية؛

- تلوث السواحل الناتج عن النفايات الصناعية والمنزلية؛

- تدارك ضعف التجهيزات في بعض الموانئ خصوصا المتوسطية مما يحد من دينامية السوق؛

- تعزيز المراقبة لتتبع الكميات المصطادة وضمان احترام القوانين البيئية؛

- ضبط تقلبات السوق التي تؤثر على أسعار الأسماك؛

- تحفيز الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية مثل التعليب

والتجميد؛

- العمل على خلق التكافؤ بين الصيد التقليدي والصيد الصناعي، بدعم تمويل الصيد التقليدي؛

- إقرار عدالة مجالية بين الجهات الساحلية؛

- تجاوز البيروقراطية الإدارية في منح التراخيص.

وبذلك يوصي الفريق الاستقلالي بالعمل على رفع معدل استهلاك الفرد المغربي من السمك ووضع نظام مندمج للتزود والعرض في المدن والقرى، مع فرض احترام قوانين الشغل والسلامة الصحية والمهنية وتقنين إنتاج دقيق السمك وزيت السمك، وإخراج مدونة الصيد وتحيين الترسانة القانونية التي تعود لبداية القرن 20.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات السادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين؛

وبخصوص قطاع الصناعة والتجارة يسعد الفريق الاستقلالي التنويه بالمجهودات الحكومية في هذين القطاعين الحيويين والدور المحوري للسيد الوزير والسيد كاتب الدولة في إنجاح الاستراتيجيات، في ظل سياق دولي صعب يتسم بالتوتر وعدم الاستقرار، مع تصاعد حالة عدم اليقين، في مقدمته معالجة عجز الميزان التجاري، والرفع من قاعدة المصدرين وإعمال مقاربة العدالة المجالية بالتنويع الجغرافي والقطاعي للصادرات، بشكل يضمن توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل ومواصلة الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

وبهذا الصدد، نسجل بكل إيجابية الدينامية الصناعية التي تعرفها بلادنا على خلفية التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، أعزه الله، خصوصا الرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم الوطني للصناعة في 29 مارس 2023، التي أوصت بانتهاج سياسة صناعية جديدة تعتمد على أولويات هيكلية مشتركة، وجسدت إرادة قوية في بناء سياسة صناعية جديدة، من خلال مقاربة الذكاء الجماعي ومنطق التشاور، مع جعل الجهات محورا أساسيا.

ويسجل الفريق الاستقلالي بكل فخر تعزيز مكانة المغرب كقطب استراتيجي عالمي لصناعة الطيران، وقد أطلق صاحب الجلالة، نصره الله، هذا المشروع المهيكل التابع لمجموعة "سافران" بالنواصر، الذي يتضمن فضاء لتصنيع محركات الطائرات، وآخر مخصص لأنشطة صيانة وإصلاح محركات الطائرات من الجيل الجديد.

ويأتي هذان المصنعان اللذان يتميزان بالكفاءة والابتكار والاستدامة ليعكسا الإرادة الملكية الراسخة للارتقاء بقطاع الطيران إلى أعلى مستويات التنافسية التكنولوجية.

ونحن نقدر عمل الوزارة على إقرار السيادة الصناعية، من خلال الترسيخ القوي على المستوى الترابي ودعم صناعة أكثر ابتكارا وخالية من الكربون، مع استعمال تقنيات المستقبل وإعمال تدابير كفيلة بتحسين القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وجعل الرأسمال البشري في صميم السياسة الجديدة، فبالموازاة مع التطور الحاصل في صناعة السيارات وصناعة الطائرات، سجلنا باعتزاز التحول نحو مشاريع جديدة للبحث والتطوير والابتكار الصناعي، وكذا توسيع قاعدة المراكز التقنية الصناعية ودعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار ودعم إحداث المحطات التكنولوجية.

وإن الفريق الاستقلالي يجدد التأكيد على ربط مجال الاستثمار بتحقيق الدولة الاجتماعية واحترام الحقوق الدستورية للأجراء والتأكيد على أن هدف الاستثمار ومضمونه يجب أن ينعكس على المواطن المغربي، وندعم توجه الوزارة بتحويل وجهة المغرب بالنسبة للمستثمرين، من اليد العاملة بثمن بخس إلى وجهة للموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

وفيما يتصل بالتجارة الداخلية نسجل بارتياح مجهودات الوزارة من أجل تعميم الحماية الاجتماعية للتجارة ومواكبة رقمنة قطاع التجارة وتشجيع الشراء المشترك ووضع برامج للتكوين وملاءمة الإطار التشريعي وتعزيز دور غرف الصناعة والتجارة والخدمات وحماية المستهلك ومراقبة الأسعار.

وبخصوص التجارة الخارجية، فقد استطاعت كتابة الدولة بهذا القطاع خلق دينامية إيجابية، منها الانخراط الإيجابي في المنظمة العالمية للتجارة وإقرار بعض التدابير كتحسين نظام المراقبة عند الاستيراد وتعزيز المراقبة المحلية والإشراف على تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة في مجال التجارة، ومواصلة دعم المصدرين المبتدئين ودعم النهوض بالصادرات.

ويجدد الفريق الاستقلالي تأكيده على إقرار عدالة مجالية في الصناعة والتجارة وتعزيز الشراكة الصناعية والتجارية مع العمق الإفريقي وتحفيز التصدير وتنويع الأسواق وتطوير البنيات والخدمات اللوجستيكية، ويعبر عن الاستعداد والتعبئة لإنجاح المسار الصناعي والتنموي.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة والسيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السيدات والسادة أطر الوزارة وأطر مجلس المستشارين؛

استطاع قطاع السياحة بالمغرب أن يحتل المرتبة الأولى على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط، والمرتبة الثالثة عشر على الصعيد الدولي، فضلا عن استقبال 15 مليون سائح إلى حدود متم شهر شتنبر 2025، بارتفاع 14% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وإننا في الفريق الاستقلالي كلنا إيمان بأن قطاع السياحة ببلادنا بالمزيد من الاستثمار والحكامة الجيدة يستطيع مضاعفة كل الأرقام السالفة الذكر وتسلق المراتب الأمامية في التصنيف الدولي لما تمتلكه مملكتنا الشريفة من عمق حضاري وثقافي غني ومتنوع وحيز جغرافي استراتيجي متميز يغرى بالاكتشاف.

إن قطاع السياحة من القطاعات الأفقية التي لا يمكن الحديث عن تنميته من خلال وزارة السياحة فحسب، بل هو قطاع استراتيجي يتقاطع مع جل القطاعات الحكومية، من الرقمنة إلى التجهيز والبنيات التحتية، إلى الثقافة والاتصال والرياضة، هذه الأخيرة التي ساهمت بالخصوص كرة القدم بحضور دولي متقدم منذ سنة 2022 خلال كأس العالم بقطر، وخلال السنة الجارية بالشيلي بكأس العالم U-20 برفع الراية الوطنية، مما يدعم بشكل مباشر قطاع السياحة الوطنية.

ونحن نستشرف السنة الأخيرة من التنزيل الترابي لخارطة الطريق (2023-2026) ننتظر تأهيل وتعزيز العرض الفندقي ودعم الاستثمار في التنشيط والخدمات، والتكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتعزيز الربط الجوي.

فبالرغم من كل النجاحات التي يسجلها قطاع السياحة ببلادنا، لا زال مطلب العدالة المجالية بعيد المنال وأن السياحة رافعة مركزية للتنمية الجهوية والمجالية شعار صعب التحقيق.

فمن أجل تجاوز السير بسرعتين، لابد من تنويع المنتوج السياحي، عبر تطوير العرض ليشمل السياحة الثقافية والسياحة البيئية والسياحة الرياضية والسياحة الطبية..

وبخصوص الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني وجب التنويه بمجهودات السيد كاتب الدولة المحترم، الذي أبان في فترة وجيزة عن تفاعله في إطار تشاركي مع جل المتدخلين، مما جعله يحظى باحترام الجميع، وهو يعطى آمالا متجددة في جعل هذا القطاع الحيوي والموروث الحرفي التقليدي المتنوع والأصيل، الذي يعزز الهوية الجماعية للمغاربة، مساهما مباشرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وقد خلق توجه تعزيز الشركات مع غرف الصناعة التقليدية لدعم تنظيم معارض وتظاهرات وطنية ودولية، إضافة لمشاريع تنمية الصناعة التقليدية والمحافظة على البيئة من جهة، والشراكة مع الجمعيات والجامعات من جهة أخرى، صدى طيبا لدى كل المتدخلين في القطاع.

السيد كاتب الدولة؛

إن مواصلة دعم البنيات التحتية للتكوين وتحسين جودة التكوين المهني وتنمية قدرات الصناع التقليدين يلقى تجاوبا وقبولا، الشيء الذي سيساهم - لا محالة - في تعزيز ديمومة وتطور الصناعة التقليدية.

وفي تقديرنا، فإن الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية يحتاج لمجهودات أكبر، خصوصا من قبل مؤسسة دار الصانع، مع مواصلة التعريف بالمنتوج المحلي في المعارض الدولية.

وبخصوص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فنحن ندعم الدينامية التي تقودها الوزارة من خلال تأسيس التعاونيات ومواكبتها وعقد الشركات على المستوى الوطني والدولي. وعلى الرغم من ذلك، فبالمقاربة بين النجاح الذي تحققه تعاونيات الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني والتعاونيات الفلاحة، فهناك فوارق شاسعة خصوصا في مجال التسويق بمختلف مجالاته.

وإن حرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض تسائلنا جميعا، فكيف تواجه الوزارة هذه الآفة؟ وكيف تعمل الوزارة على تسجيل منتجات الصناعة التقليدية وحمايتها كموروث وطني؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السيدات والسادة أطر الوزارة وأطر مجلس المستشارين؛

تعمل الحكومة على تنزيل الإستراتيجية الطاقية الوطنية، باعتبارها خارطة طريق محددة الأهداف والآليات، لضمان الأمن الطاقي، مما يجعلنا نعبر عن تقديرنا الكبير لمجهودات السيدة الوزيرة وكل أطر الوزارة الإدارية والتقنية لتدبير هذا القطاع الاستراتيجي، الذي يندرج ضمن أسس النموذج التنموي الجديد ومن دعامات التحول الاقتصادي والبيئي للمغرب.

السيدة الوزيرة،

تعتبر مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية فرصة سنوية لتقييم تدبير هذا القطاع الحيوي والوقوف على المنجزات والأوراش المفتوحة والإكراهات والتحديات كذلك.

وفي تقديرنا، نسجل ضعف الميزانية المرصودة لهذا القطاع في قانون المالية لسنة 2026، مما يشكل هوة كبرى بين ضخامة الأوراش والبرامج التي يتعين تنفيذها، وبين الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الذي حظي بمكانة استراتيجية في النموذج التنموي الجديد، لما له من قدرة عالية على المساهمة في الناتج الداخلي الخام.

إن التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس، أعزه الله، جعلت من الانتقال الطاقي أولوية وطنية كبرى ورافعة أساسية للتنمية المستدامة، شكلت الحافز الأساسي والبعد الاستراتيجي للطاقات المتجددة، الذي نهجته الوزارة لتعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية وتأمين الإمدادات الطاقية والتزود بها، والحفاظ على البيئة.

وبهذا الصدد، لا يفوت الفريق الاستقلالي التنويه بالدينامية الكبيرة بخصوص الدبلوماسية الطاقية من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات

الاستراتيجية مع شركاء دوليين، مما يعزز مكانة بلدنا كفاعل موثوق في سوق الطاقة العالمية، ويمثل رافعة حقيقية لتعبئة الاستثمارات ونقل التكنولوجيا، وتطوير الخبرات الوطنية، الشيء الذي سيمكن المغرب من اعتلاء مركز ريادي في الاقتصاد الطاقي العالمي الجديد.

وقد حققت الوزارة خلال سنة 2025 تقدما ملموسا بخصوص تفعيل ورش إصلاح هذا القطاع بشكل شامل، مما يجسد رؤية طموحة مكنت بلادنا من رفع حصة الطاقات المتجددة إلى أكثر من 42% من إجمالي القدرات الكهربائية الوطنية، في أفق تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ 52% بحلول سنة 2030.

وقد عملت الوزارة مشكورة على تحديث وتجويد الإطار القانوني والتنظيمي لمواكبة التحول الطاقي، خصوصا ما يتعلق بتحرير سوق الكهرباء وتشجيع الاستثمار الخاص في الطاقات النظيفة.

وفي سياق العمل على إنجاح هذه الأوراش المهمة، تجدر الإشارة أن هناك بعض الإشكالات لدى المواطن، الذي لازال ينتظر أن يلمس أثر الانتقال الطاقي في حياته اليومية، من حيث خفض كلفة الطاقة وإعمال العدالة المجالية في الولوج إلى الخدمات الطاقية.

وندعو في إطار عملكم إلى ضرورة تقوية آليات النجاعة الطاقية، خصوصا المجالات الأكثر استهلاكا للطاقة، كالصناعة والنقل والإنارة العمومية والفلاحة وغيرها، التي تقتضي الترشيد والعقلنة، والعمل على تقليص التبعية الطاقية التي تتجاوز90% وتسريع الاقتصاد الدائري في قطاع الصناعة والفلاحة وتشديد الرقابة البيئية على الأنشطة الملوثة.

ويتوجه المغرب ليتحول إلى موطن لإنتاج الطاقة الخضراء المتجددة لصالح أوروبا ولكل إفريقيا الأطلسية، في ظل الرؤية الجيو سياسية التي رسمها صاحب الجلالة للمغرب الأطلسي، مما يفرض علينا تسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للهدروجين الأخضر التي تشكل رافعة لمستقبل الاقتصاد الطاقي للمغرب ودعم الإنتاج الوطني مقارنة بالمستورد وجلب الاستثمارات وتبسيط المساطر. وانطلاقا من أهمية الغاز الطبيعي، فإننا نود معرفة مآل ورش أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي؟

وبخصوص مجال المحروقات، لازال المواطن يعبر عن امتعاضه من أن أسعارها لا تزال الأعلى عربيا. وإن مخطط المغرب المعدني 2021-2030 ليسهم في ارتفاع عدد الاستثمارات في هذا القطاع الذي أصبح يشكل قاطرة للتنمية المستدامة.

إن اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتوسيع برامج تدبير النفايات وتثمينها وإطلاق مشاريع جديدة لحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث الصناعي والمائي في العديد من الأقاليم وإشراك الجماعات الترابية والقطاع الخاص، لجدير بالتنويه، وبذلك فإن أي تحول لا يراعي التنمية المستدامة ولا يعتبرها عنصرا بنيويا في التخطيط، فهو لا ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية لبلادنا.

IV- مداخلات الفريق الحركي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات جميع اللجان الدائمة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص جميع اللجان الدائمة برسم السنة المالية 2026، وذلك من زاوية المعارضة الحركية البناءة والمسؤولة المؤطرة بمرجعية فكرية لحزب الحركة الشعبية تضع تحقيق رهان التنمية الاقتصادية كأساس للتشغيل، والعدالة المجالية والاجتماعية الضامنة لكرامة المواطن على رأس أولوياتها.

السيد الرئيس المحترم؛

في مستهل مداخلتنا، لابد أن نجدد التعبير في الفريق الحركي عن سعادتنا المفعمة بالافتخار والاعتزاز والاعتراف بما تحققه الديبلوماسية المغربية بجميع مستوياتها الرسمية والموازية من انتصارات حاسمة في قضية وحدتنا الترابية، آخرها تصويت المجتمع الدولي في مجلس الأمن يوم 31 أكتوبر الماضي على القرار رقم 2797 الذي أقر واقعية ومصداقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية وفي إطار وحدتها الترابية كأساس وحيد وأوحد للتفاوض، بعيدا عن أطروحات ومزاعم وأوهام الانفصال المتجاوزة، هذا الانتصار التاريخي الحاسم توج مسار الانتصارات الديبلوماسية للمملكة المغربية وعزز مسلسل الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وبفضل رؤيته الاستراتيجية القائمة على الاستباقية، والجدية، والحزم، والواقعية، والوضوح، والانفتاح، والتوازن، والثبات في المواقف، وتنويع الشراكات الاستراتيجية.

السيد الرئيس المحترم؛

بنفس الحس الإيجابي، نحيي في الفريق الحركي الجهود المتواصلة لوزارة الداخلية مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة ومصاحبة الجهات وباقي الجماعات الترابية في إعداد برامج جهوية للتنمية بغية تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المجالية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية، في المقابل نسجل للأسف غياب هذا الوعي الجهوي لدى العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية وبطئها في مجاراة ومواكبة هذا المسار الإصلاحي والتنموي، وهو ما يبدو جليا من خلال غياب الإرادة السياسية لديها لتنزيل الجيل الثاني من الجهوية المتقدمة، والخروج بهذا الورش الاستراتيجي نحو أفقه التنموي، كما نسجل ترددها غير المفهوم في نقل الاختصاصات الذاتية للجهات وباقي الجماعات الترابية وتقاعسها غير المبرر في تفعيل

الاختصاصات المنقولة والمشتركة في خرق صريح لأحكام القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

بنفس الإصرار، نتطلع مجددا في الفريق الحركي إلى مراجعة معايير توزيع الميزانية على الجهات باعتماد مؤشرات الخصاص التنموي مجاليا وبشريا واستحضار بعد العدالة المجالية بدل معيار عدد السكان المعتمد حاليا.

السيد الرئيس المحترم؛

في مجال الاقتصاد والمالية، فبقدر ما نسجل في الفريق الحركي إيجابا الدينامية الإصلاحية المتدرجة التي عرفتها السياسة الجبائية ببلادنا، من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومراجعة بعض الإعفاءات غير المبررة، وتحقيق نمو في موارد الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، نسجل ضعف انعكاس هذا المجهود المالي على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، كما نتأسف على ما آلت إليه وضعية المقاولة المغربية خاصة المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا التي تشكل 95% من النسيج المقاولاتي الوطني، وضعية عنوانها الأزمة والإفلاس، بشهادة أرقام الهيئة المغربية للمقاولات الصغرى التي أكدت في دراسة حديثة أن عدد المقاولات المفلسة سنة 2024 بلغت 33.000 مقاولة صغرى ومتوسطة، والرقم مرشح للارتفاع إلى 40.000 مقاولة مع نهاية سنة 2025، هو واقع يعكس بالملموس هشاشة ومحدودية الاقتصاد الوطني وضعف المبادرات الحكومية لدعم ومواكبة المقاولة.

السيد الرئيس المحترم؛

مستحضرين أهمية القطاع الفلاحي في النسيج الاقتصادي الوطني كقطاع استراتيجي مرتبط بتحقيق رهان الأمن الغذائي للمغاربة، نتطلع إلى مراجعة السياسة الفلاحية المعتمدة المرتكزة أساسا على الزراعات التصديرية المستنزفة للموارد المالية والفرشة المائية، على حساب الزراعات الموجهة للاستهلاك المحلي، والنتيجة اليوم هي اللجوء إلى استيراد اللحوم والفواكه والحبوب والقطاني والزيوت وغيرها، وارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية الأساسية في زمن مخطط المغرب الأخضر ومخطط الجيل الأخضر، وتكريس معاناة الفلاحين الصغار والمتوسطين جراء توالي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار الأعلاف ومحدودية آثار الدعم الحكومي المحتشم، وخلق فئة من "الفراقشية" يستفيدون من دعم الحكومة ومن الإعفاءات الجمركية دون آثار على السوق الوطنية.

السيد الرئيس المحترم؛

انسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل من تنمية المناطق القروية والجبلية على رأس أولوياتها، نتطلع أن تشكل البرامج الترابية المندمجة المجسدة لرؤية وفلسفة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الحد من التفاوتات المجالية ووضع حد لمغرب السرعتين مدخلا أساسيا لتنمية مستدامة وحقيقية للمناطق القروية والجبلية والواحات، وهو ما يتطلب تحويل التنمية الترابية إلى مرجع لمختلف السياسات العمومية وليس مجرد إنتاج برامج قطاعية معزولة ومحدودة.

السيد الرئيس المحترم؛

بالنسبة للقطاعات الاجتماعية، بخصوص التعليم، فقناعتنا راسخة في الفريق الحركي أنه في ظل استمرار الحكومة في إصلاح الإصلاح وهدر للزمن والموارد والجهود، فإن رهان مدرسة الجودة وتكافؤ الفرص يظل مؤجلا وبعيد المنال، خاصة في ظل تردد الحكومة في تنزيل أهم مقتضيات قانون الإطار والرؤية الاستراتيجية للإصلاح، كما نتأسف على استمرار الحكومة في تفويض التعليم الأولي إلى الجمعيات وتماطلها في جعله سلكا أساسيا من أسلاك التعليم المدرسي.

السيد الرئيس المحترم؛

بالنسبة لقطاع الصحة، فرغم أهمية الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والهيكلية والوظيفية التي عرفها القطاع في العقد الأخير، نسجل في الفريق الحركي أن البنيات الاستشفائية ببلادنا بمختلف مستوياتها والخدمات الصحية العمومية لازالت بعيدة عن تحقيق رهان ضمان الحق في الصحة للمواطنين كرهان دستوري، ولازالت دون مستوى الطموحات، خاصة في ظل تسجيل خصاص مهول في الموارد البشرية الطبية والتمريضية وسوء توزيعها مجاليا وجهويا، وتعطل التجهيزات في أغلب المستشفيات، وغياب الحكامة المؤسساتية، وتغول القطاع الخاص غير المواطن.

السيد الرئيس المحترم؛

بكل تأكيد، فوضعية سوق الشغل ببلادنا هي وضعية مقلقة، إذ سجلت البطالة أرقاما غير مسبوقة، فوفق المندوبية السامية للتخطيط بلغ معدل البطالة خلال الفصل الثالث من سنة 2025 حوالي 13.3%، وهي أرقام تعكس غياب حلول ومبادرات حكومية جادة للتشغيل المستدام.

السيد الرئيس المحترم؛

ولأن الأمازيغية كانت ولازالت وستظل في صلب أولويات الحركة الشعبية، نسجل أن الحكومة رغم الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الورش، لازالت مترددة في تفعيل خيار الترسيم وعاجزة عن بناء سياسة لغوية متكاملة منصفة للأمازيغية ولباقي التعابير اللغوية والثقافية، ونعتبر أن المقاربة الإدارية لهذا الترسيم المنشود يجعل الحكومة خارج فلسفة الدستور وأحكام فصله الخامس.

السيد الرئيس المحترم؛

إن أغلب مشاريع الميزانيات الفرعية التي نحن بصدد مناقشتها اليوم لا تعكس بتاتا التوجهات الكبرى للدولة في مجال تحقيق رهان التنمية الاقتصادية المنشودة، ورهان إرساء أسس الدولة الاجتماعية،

خاصة في ظل عدم تمكين البرلمان من تعديلها ومن آليات قياس آثارها وتقييم حكامتها.

والخلاصة أن السياسات العمومية والقطاعية للحكومة بعيدة كل البعد عن استلهام رهان المغرب الصاعد ومغرب الإنصاف الترابي والعدالة المجالية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

V- مداخلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

مداخلة المستشار السيد المخلول محمد حرمة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية:

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السادة والسيدات المستشارون؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2026، متبعا في ذلك تسلسلا منهجيا كما هو وراد في المادة 91 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين التي تحدد عدد اللجان الدائمة واختصاصاتها وتأليفها.

نستهل كلمتنا بالتعبير عن عظيم فخرنا بالنهضة التنموية التي تشهدها المملكة في مختلف المجالات، بفعل السياسة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله والإصلاحات الكبرى التي أطلقها، وهو ما جعل بلادنا نموذجا تنمويا ديمقراطيا متفردا.

فلقد استطاع جلالته حفظه الله أن يخلق ثورة استراتيجية هادئة وشاملة، وضعت المغرب في مصاف الدول الصاعدة، عبر مشاريع ضخمة ورؤية واضحة، وإرادة ملكية ثابتة.

كما نعتز بالاستقرار السياسي والمؤسساتي الذي تنعم به بلادنا، الذي يعتبر الأساس المتين الذي بنيت عليه وحدتنا، والتي كانت وراء الانتصارات التي حققتها بلادنا للدفاع عن عدالة قضايانا الوطنية، وعلى رأسها القضية الوطنية الأولى.

كما نعبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن عظيم اعتزازنا بنجاح الديبلوماسية الملكية في القضية الوطنية، والتي توجت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797 الصادر يوم 31 أكتوبر 2025 الذي جعله جلالة الملك نصره عيدا وطنيا.

ونعتز بهذه المناسبة أيضا بالتنويه الملكي السامي بعمل أعضاء البرلمان، والذي عبر عنه جلالته بوضوح في قضايا إفتاح السنة التشريعية وهو تنويه ملكي سيظل مبعث افتخار لنا جميعا، خصوصا أننا نخوض وبشكل يومي معركة جماعية لمواجهة تبخيس العمل السياسي والحزبي وشيطنة الأحزاب السياسية.

أولا، الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان:

فبخصوص الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإن الحصيلة المهمة للحكومة في المجال التشريعي، ماهي إلا تجلي ساطع للعل الحكومي الذي يتم القيام به في العديد من المستويات، إعمالا لمضامين البرنامج الحكومي، إنها حصيلة مهمة، تعكس أيضا ذلك التعاون الكبير والمهم ما بين البرلمان والحكومة والذي مكن من المصادقة على العديد من القوانين.

على خلاف بعض الإدعاءات التي تروج معطيات غير دقيقة بخصوص الأداء التشريعي للبرلمان، فإن الأرقام التي تضمنها التقرير الذي تفضلتم به السيد الوزير تفيد بأن عمل مهم يتم القيام به، وهو ما يعكس بالضرورة أن الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا ماضية في طريقها..

ولكن مع كامل الأسف فإن الجدول المتعلق بمقترحات القوانين يخبرنا بأن ما يمكن تسميته " محنة المبادرة التشريعية البرلمانية"، مستمرة وهي بالتالي عابرة للحكومات وعابرة للولايات التشريعية، ومع ذلك لا يسعنا إلا التنويه بكل ما قامت به الحكومة الحالية في هذا الإطار، ونتمنى أن يتم الرفع من عدد مقترحات القوانين المصادق عليها خلال هذه الولاية وليس فقط تلك المقبولة من طرف الحكومة.

أما بخصوص موضوع الأسئلة الكتابية، فإننا نعتقد صادقين أن ما يجب طرحه اليوم، ليس موضوع النسبة أو الأرقام، بل إن ما يجب الإشارة إليه هو طبيعة ومضمون بعض الأجوبة، ففي أحيان كثيرة نتوصل فعلا بالأجوبة، ولكن عندما نقرأها لا نجد فيها أي جواب على السؤال الذي طرحناه وهذه هي المعضلة في نظرنا التي تفرغ هذه الآلية الرقابية المهمة من مضمونها ومن جوهرها.

لا يمكن ونحن نتفاعل مع البيانات والجدول والأرقام التي تضمنها عرضكم، السيد الوزير، إلا نثمن المنهجية التي اعتمد عليها والمعطيات الغنية التي يزخر بها، وهي في الواقع مصطلحات كاشفة لأهمية أدائنا كبرلمانيين، ولكنها أيضا تمنحنا فرصة للوقوف عند بعض الأعطاب التي يتوجب علينا جميعا التعاون لمواجهتها، ومن ذلك مثلا استمرار تدني المؤشرات ذات الصلة بطلب تناول الكلمة للتحدث في موضوع عام وطارئ بمجلسي البرلمان.

ما قلناه في النقطة السابقة ينسحب كذلك على موضوع ضعف التجاوب الحكومي مع طلبات عقد اجتماعات اللجان الدائمة بمجلسي البرلمان.

أما فيما يهم المجتمع المدني، فإننا نثمن كل المجهودات والمبادرات

التي تقومون بها السيد الوزير في هذا الإطار.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة العدل، فإننا نستهل حديثنا بأهمية الورش الإصلاحي الكبير والهادئ الذي انخرطت وزارة العدل في قيادته والذي يعكس فعلا قفزة نوعية في مجال تحديث وتطوير منظومة العدالة، وبالتحول الرقمي الذي انخرطت فيه الوزارة على الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي مازالت مطروحة على هذا الصعيد، ولا يساورنا شك في أن الوعي الذي يتمتع به السيد الوزير وأطر الوزارة حول العلاقة العضوية ما بين الإصلاح في شموليته والرقمنة سيساهم في تسريع هذا التحول الكبير.

وفي هذا الإطار نشيد بالتعاون المستمر الدائم ما بين وزارة العدل وكل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية وكذا رئاسة النيابة العامة، والذي ساهم في تطوير الإدارة القضائية، والتي تعلب دورا جوهريا في استمرارية مرفق العدالة وفي ضمان أيضا شروط المحاكمة العادلة، وهو الأمر الذي يعزز توطيد استقلال السلطة القضائية.

لا بد من التأكيد على أهمية المجهودات والتدابير وكذا الإجراءات التي تقوم به وزارة العدل قصد مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالفساد ومحاربته، وهي معلومات ومعطيات مهمة، بيد أن الأهم نهج سياسة تواصلية ناجعة من لدن الوزارة لتعريف العموم بكل ما تقوم به الوزارة في هذا المجال وذلك لمواجهة حملات التضليل الإعلامي التي تبخس كل ا لأشياء الجميلة في هذه البلاد، لا يسعنا إلا التنويه بالعمل المهم الذي تقوم به المفتشية العامة لوزارة العدل، والتي تضمن العرض حصيلة عملها ونهيب بكم السيد الوزير إلى دعم عمل المفتشية العامة ومدها بكافة الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتمكينها من الاضطلاع بمهامها على الوجه الأمثل.

كما ندعو في هذا الإطار إلى تعزيز الموارد البشرية بوزارة العدل وذلك حتى تتمكن من مواجهة الضغط المرفقي الذي يعاني منه موظفو المحاكم، وبما يضمن أيضا جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ولجميع مرتفقي المحكمة.

وفيما يخص الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وبإصلاح الإدارة، وفي إطار التفاعل معها، يهمنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التعبير عن الملاحظات التالية:

1- يحتل هذا القطاع دورا محوريا ضمن مؤسسات بلادنا التي تهم تدبير شؤون موظفي الدولة والمؤسسات العمومية، لذلك فإننا نعتبر أن لحظة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارتكم، هي مناسبة مهمة لإثارة وطرح الملفات المطلبية للعديد من الفئات التي مازالت تعاني من الحيف والإجحاف، لعل ذلك يسهم في خلخلة هذه الملفات، وذلك مع إدراكنا العميق أن مصالح وزارتكم هي أكثر الجهات فهما واستيعابا لمشاكل هذه الفئات بفعل التراكم التاريخي الكبير الذي راكمته في التعاطي مع هذه المطالب، وكذا بفضل الدور المحوري الذي تلعبه في الحوار الاجتماعي.

2- من الملاحظات المهمة التي نريد تسجيلها اليوم هو ما يتعلق بجمود الحوار القطاعي في العديد من الوزارات والمؤسسات العمومية وذلك على خلاف ما تقرر في الاتفاق الاجتماعي لـ 30 أبريل 2024، وكذا على خلاف الالتزامات الواضحة التي عبر عنها السيد رئيس الحكومة في العديد من اللقاءات، يكفي أن نسوق في هذا الإطار مثلا وضعية الحوار الاجتماعي في المندوبية السامية للتخطيط.

3- وبالإضافة إلى إشكالية جمود الحوارات القطاعية، هناك إشكالية بطء إخراج وتعديل العديد من الأنظمة الأساسية التي تهم العديد من الفئات التي مازالت تعاني من الحيف والغبن والظلم، ولعل أبرز مثال يمكن أن تقدمه في هذا الإطار هو وضعية المتصرفين، هذه الفئة التي بحت حناجرها في المطالبة بالإنصاف ولكن مع كامل الأسف مازالت نداءاتها لم تجد الأذان الصاغية رغم الأدوار الإدارية الحاسمة التي تقوم بها في الإدارة المغربية، يمكن كذلك الحديث في هذا الباب عن وضعية المهندسين حيث يعرف المسار المهني للمهندسين العاملين بالإدارة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية جمودا كبيرا، وتهميشا على مستوى المشاركة في اتخاذ القرار والكثير من المهندسين يقومون بأعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم الهندسية، إضافة إلى غياب التكوين المستمر والمشاركات في المؤتمرات والندوات الهندسية على المستوى الوطني والدولي.

وتهم هذه النواقص والاختلالات الجواب الرئيسية المؤطرة لهذا النظام والمتمثلة في الهيكلة والترقية ونظام التعويضات. وهو ما يعرقل عملية استقطاب الكفاءات الهندسية الوطنية ويشجع هجرة بناتنا وأبنائنا المهندسين إلى الخارج ويضعف أداء المهندسين في تدبير وتسيير مختلف مشاريع بلادنا في حين نحن نثق جيدا في كفاءة مهندسينا وفي روحهم الوطنية العالية لخدمة مختلف حقول التنمية ببلادنا.

فكيف يعقل أن الحكومة التي يعترف لها المساند والمعارض على أنها حكومة الأوراش والإنجازات الميدانية وتطوير البنى التحتية ومواكبة التطورات التكنولوجية.... والمهندس يتبوأ الموقع الرئيسي في هاته الإنجازات من خلال الدراسات وتنفيذ الأشغال ومراقبتها وصيانتها ويواجه هذه الوضعية المتردية وغير المشجعة.

4- الملاحظة الجوهرية التي نسجلها هو أنه هناك مجهودات كبيرة تقوم بها الوزارة، ولكن هناك إشكالية حقيقية لدى بعض القطاعات والمؤسسات في استيعاب فلسفة الرقمنة ومتطلباتها.

5- إن أحد أهم المحاور التي تشتغل عليها وزارتكم هو ما يتعلق بحماية الأطفال من مخاطر الأنترنيت، ونشيد في هذا الإطار بإعدادكم منصة الحماية، وهي مبادرة جد مهمة خصوصا أمام تفشي المحتوى غير الأخلاقي في الانترنيت الذي يعد الأطفال والشباب هم أولى ضحاياه.

أما بخصوص الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2026، فإننا نجدد التنويه بكل الأعمال الجليلة التي تقوم

بها السلطة القضائية ولا سيما ما يتعلق باستمرار مسلسل تخليق القضاء ورقمنته وتسهيل ولوج المواطنين والمواطنات إلى مرفق العدالة.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية للمحاكم المالية، فإننا نعبر عن تقديرنا للأدوار والمهام التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجالس الجهوية للحسابات، من أجل مراقبة المالية العمومية وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية وفق ما ينص عليه الفصل 147 من الدستور والقوانين ذات الصلة.

كما نثمن حصيلة عمل المحاكم المالية بالمملكة، وعملية التحديث الجارية، لا سيما ما يتعلق بالرقمنة، والتي أصبحت تفرض نفسها مع التحولات الوطنية والدولية المتسارعة، ومع تنامي المخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، خصوصا أن المجلس الأعلى يتولى تدبير ملفات وقضايا ومواضيع لها أهمية خاصة وتتعلق بحقوق المواطنين والمواطنات من قبيل التصريح بالممتلكات وبتدقيق المصاريف الانتخابية وغيرها من الاختصاصات والمهام التي تفرض أقصى درجات الأمن المعلوماتي.

وإذ نشيد بمختلف التقارير السنوية والموضوعاتية التي يعدها المجلس الأعلى للحسابات، فإننا ندعو إلى تعزيز التواصل حول مضامينها عبر الانفتاح على الوسائط الاجتماعية والإعلام الرقمي، وذلك لأن مضامين هذه التقارير تشكل لوحدها مرجعا أساسا في نشر الوعي المجتمعي بأهمية صيانة المال العام وصونه من أي شكل من أشكال التلاعب.

وفيما يخص الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، فإننا ننوه بالدينامية التي تعرفها الأمانة العامة للحكومة سواء ما يتعلق بالرقمنة أو ما يتعلق بالتغيرات التي عرفتها الهيكلة التنظيمية لها من خلال استحداث مديريات جديدة، ومما لا شك فيه أن هذه الديناميكية ستساهم في تطوير أداء مختلف هياكل ومصالح الأمانة العامة للحكومة.

هناك عمل مثمر وتعاون قوي مع البرلمان، مكن من بلوغ هذه النتيجة ولعل النموذج البارز الذي يمكن أن نسوقه في هذا الإطار هو إصدار القانون التنظيمي للإضراب، والذي شكل لحظة نوعية في المسار التشريعي لبلادنا، وبالنسبة لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لقد حرصنا على أن يتم إدخال تعديلات عميقة على صيغة 2016 والتي كانت دون سقف طموحات الشغيلة المغربية، وعلى كل حال إن النص الذي صوت عليه البرلمان لا يشبه في أي شكل من الأشكال الصيغة التي أحيلت عليه في 2016.

من المؤكد أن النقاش حول موضوع "الأثر التحويلي" للقوانين يتطلب وقت أكثر هدوءا وخارج ضغط مناقشة الميزانيات، وهو إلى ذلك يحتاج أن يطرح بجانب أسئلة وقضايا لا تقل أهمية عنه، ومن ذلك ما يمكن تسميته بعلم الاجتماع القانوني.

يكفي هنا أن نأتي على ذكر نموذج واحد، لا لكي نتلقى حوله جوابا، بل فقط للتأمل، لقد صرح السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها مؤخرا أن هناك هوة ما بين قوانين مكافحة الفساد وما بين واقع الفساد في بلادنا، وهو الأمر الذي تؤكده الأرقام ذات الصلة، لذلك فإن إصدار القوانين والمراسيم والقرارات ليس هدفا في حد ذاته، بل إنها تفتقد روحها وسر وجودها إذا لم يتم إعمالها على الوجه الصحيح، وإذا لم تعكس نبض المجتمع وتستجيب لتطلعاته.

نؤكد على أهمية المجهودات التي تبذلها الأمانة العامة لتكريس انفتاحها سواء اتجاه الجامعة أو في اتجاه المؤسسات الدستورية في البلاد وفي مقدمتها البرلمان، وإذا كان هذا المجهود مهم ويستدعي التنويه به، فإنه يتعين أن يتواصل ويمتد في الزمن، لأن هذا الانفتاح الذي كان مفقودا طيلة عقود، يشكل اليوم عنصرا مهما في المكانة البارزة التي غدت تحتلها الأمانة العامة للحكومة ضمن خطاطة الفاعلين في صناعة القانون في ببلادنا، ومن جهة أخرى نتمنى صادقين أن يسهم إحداث مديرية خاصة بجودة القوانين، في الاقتراب أكثر من المعايير الدولية ذات الصلة، وأن يمكن فعلا من إنتاج قواعد قانونية ذات جودة عالية.

وبخصوص الميزانية الفرعية للمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج لمشروع قانون المالية رقم 50.25 لا يسعنا إلا إعادة التأكيد على أهمية القوانين الصادرة مؤخرا، سواء ما يتعلق بقانون العقوبات البديلة أو قانون المسطرة الجنائية ونتطلع صادقين أن يسهم حسن إعمال مضامينهما في خفض الساكنة السجنية وبالتالي تخفيض الضغط والعبء على المندوبية.

كما نجدد تهنئتنا لموظفي السجون على نضالهم الكبير الذي أثمر بعد سنوات من الإجحاف إقرار نظام أساسي جديد لهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، لقد كنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وإلى جانب العديد من المكونات من المطالبين على الدوام بإنصاف هذه الفئة وتمتيعها بكافة شروط الاضطلاع بمهامها وأعباءها على الشكل الأمثل.

وندعو إلى مواصلة العمل المهم الذي تقومون به ومنذ سنوات في كل ما يتعلق بأنسنة ظروف الاعتقال، ولا سيما ما يتعلق بتحديث البنية التحتية للسجون وتعزيز طاقاتها الاستيعابية التي مازالت بعيدة عن المعدلات الدولية، لذلك ندعو الحكومة إلى تمكين المندوبية من الإمكانيات المالية الضرورية لإحداث تحول عميق في هذا الجانب.

تلقينا ببالغ الارتياح الأرقام والمعطيات ذات الصلة بالعمل المهم الذي تقوم به المندوبية فيما يتعلق بتأهيل السجناء لإعادة الإدماج، لا سيما ما يتعلق بالتعليم والتكوين، ولا يساورنا شك في أن المندوبية ستضاعف العمل الذي تقوم به في هذا الإطار وذلك بالنظر إلى الإشكاليات الهيكلة المطروحة في هذا المجال، وخصوصا ما يتعلق

باستمرار التمثلات الاجتماعية حول السجن والسجناء والتي تساهم في تشكيل عوائق ثقافية واجتماعية أمام إعادة الإدماج.

نهئ المندوبية على نجاح الأنشطة الثقافية والفكرية التي تنظمها في السجون والتي تعكس وعيا عميقا بأهمية الفكر والتكوين والثقافة بالنسبة لمجتمعنا بشكل عام وبالنسبة للمجتمع السجني على وجه الخصوص، ذلك أن العديد من الأجوبة على العديد من الإشكاليات الهيكلية التي يوجهها السجناء توجد في الثقافة وفي الفكر، إن تمكين السجناء من لقاء المثقفين والمفكرين والرياضيين هي مبادرات جد مهمة وأساسية وتعكس إيمان المندوبية العميق بدور الفكر في التغيير المجتمعي.

سيظل برنامج مصالحة من معالم هذه المرحلة الوضاءة من تاريخ المندوبية العامة للسجون، ليس بوصفه إنجازا لها وللساهرين عليه، بل بوصف هذا البرنامج تجربة مغربية استثنائية في التعاطي مع التطرف العنيف والإرهاب، لذلك هنيئا لكم السيد المندوب العام مجددا بهذا الإنجاز.

كما ننوه بالعناية الخاصة" التي تولها المندوبية للموارد البشرية، والذي أثمر نظام أساسي جديد، هذا بالإضافة إلى البرنامج المهم المسطر على مستوى التكوين والتكوين المستمر، وفي هذا الإطار لا يسعنا كذلك إلى الإشادة بالأعمال المهمة التي تقوم بها جمعية التكافل الاجتماعي، والتي تساهم مساهمة مهمة في تخفيف العبء عن الموظفين عبر تقديم العديد من المنح.

ثانيا، الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، فإننا نشيد بالصمود الذي أبان عنه النظام المالي الوطني وقدرته الكبيرة على مواجهة مختلف التحديات والتحولات الاقتصادية والمالية الوطنية الدولية، بفضل نضج البنية التحتية المالية والترسانة القانونية المنظمة لنظامنا المالي وكفاءاته البشرية المهمة.

لا يمكن إلا لجاحد أن ينكر حجم المجهودات المبذولة أثناء تنفيذ قانون المالية 2024 والنتائج التي تم تحقيقها سواء بالنظر إلى التوقعات والفرضيات المعقولة المعتمدة أو بالنسبة إلى التطور الكبير الذي عرفته مختلف المداخيل الضريبية والجمركية، والتي نتمنى أن تشكل رافعة حقيقية للحفاظ على التوازنات المالية، وتساهم في نجاح تنزيل مختلف الأوراش التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي انخرطت فيها بلادنا.

كما أنه لا يمكن الفصل بين هذه الدينامية التي عرفتها المداخيل، وبين الإصلاحات الضريبية التي تم تنزيلها تطبيقا للقانون- الإطار 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

لقد تابعنا عن كثب جهود وزارتكم لتنزيل الإصلاحات الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2023 والتي همت الضريبة على الشركات، وأيضا الإجراءات الجديدة التي همت الضريبة على القيمة المضافة التي أتى بها قانون المالية لسنة 2024، وما تم القيام به هذه السنة في إطار مواصلة تنزيل إصلاح الضريبة على الدخل عبر مراجعة أسعار هذه الضريبة وإعفاء بعض الواردات من الضريبة على القيمة المضافة، وكذا الوقف المؤقت لاستيفاء رسوم الاستيراد عليها.

نؤكد على أهمية ما تم تسجيله على مستوى شفافية الميزانية، وما يتم القيام به لتعزيز الشفافية المالية، خاصة ما تقومون به عبر برنامج النجاعة المدعوم من طرف البنك الدولي والهادف إلى تعزيز المعلومات المتضمنة في مختلف التقارير وتحسين الإطار الزمني لنشرها.

لا شك أن استمراركم في تسريع اجال إعداد قوانين التصفية وإغناء وتجويد الوثائق المرفقة بها والتراكم الإيجابي المسجل على هذا المستوى، بالإضافة إلى إنجاز أول تقرير من طرف المجلس الأعلى حول التصديق على حساب الدولة لأول مرة في تاريخ المالية العمومية يعتبر عملا أساسيا يستحق كل التنويه والتقدير، ونتمنى أن يتم تكريسه في القانون التنظيمي للمالية.

يهمنا التأكيد على أهمية ما يتم القيام به على مستوى تثمين الموارد البشرية ومواصلة تفعيل مقتضيات النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة الاقتصاد والمالية، وندعو إلى تنزيل ما تبقى من مقتضيات النظام الأساسي، وتعزيز ودعم هذا الرأسمال البشري بما يكفي من الموارد البشرية سواء على مستوى المصالح المركزية والمصالح الخارجية، والتدبير الجيد لهذه الموارد وتثمينها، عبر إعداد وتطوير برامج للتكوين المستمر، لما له من دور أساسي في تحقيق الأهداف المسطرة وانعاش موارد الدولة، ومساهمته في الحفاظ على التوازنات المالية وانعاش الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الرقي بخدمات مؤسسة الاعمال الاجتماعية لموظفي الوزارة وتعزيز خدماتها وتجويدها وذلك عبر الرفع من مبلغ الدعم لها.

وبخصوص الرصيد العقاري، فإنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة لتثمين الملك الخاص للدولة وتصفية هذا الرصيد وحمايته، عبر تحفيظ ما يقارب 402.000 هكتار ورفع هذا الرصيد إلى أكثر من 10 ملايين هكتار تقريبا حسب ما هو وارد في عرضكم، فإن تدبير هذه العقارات يحتاج إلى المزيد من الجهود لتطوير حكامة هذا الرصيد وتثمينه، وذلك من أجل تعبئتها في مجال تنفيذ المخططات والاستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى.

وعلى مستوى مساهمتكم في تنزيل مختلف البرامج والأوراش والإصلاحات، فيهمنا أن نؤكد على ضرورة استحضار البعد الاجتماعي عند تنزيل كل هذه الإصلاحات والأوراش، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، ومراعاة حجم التفاوتات المجالية بين مختلف جهات وأقاليم المملكة.

وبخصوص حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على استقرار الأسعار، فرغم ما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على استقرار بعض أسعار المواد والخدمات ومواصلة الدعم لبعض المواد الأساسية، إلا أن الإشكالية لا زالت مطروحة بالنسبة لعدد من المواد الاستهلاكية، وهو ما يجعلنا نتساءل اليوم عن قدرة هذه الإجراءات والتدابير على مواجهة هذه التحديات والاكراهات، خاصة في ظل استمرار مظاهر الاحتكار والغش والمضاربات.

وفي نفس الإطار، وبخصوص القطاع غير المنظم، غير معيشي طبعا، فإنه رغم جهودكم الكبيرة التي تبذلونها، عبر اتخاذكم للعديد من الإجراءات والتدابير والإصلاحات، إلا أن تحديات تنظيم وهيكلة الاقتصاد غير المنظم لا زالت قائمة بقوة، لذلك فإنه بات من الضروري جعل إصلاح القطاع غير المهيكل ضمن قائمة أولويات الإصلاح الذي يجب أن تعرفه بلادنا في الوقت.

أما يهم الميزانية القطاعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، نؤكد على أهمية العمل الجاد والمتواصل الذي تقوم بها اللجنة الوطنية للاستثمارات منذ احداثها بموجب القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار لسنة 2022، إذ نقف من خلال عرضكم عند حجم مشاريع الاتفاقيات الاستثمارية التي تمت المصادقة عليها من طرف هذه اللجنة وعلى أهمية المشاريع الاستثمارية سواء المصادق عليها في إطار الدعم الأساسي أو ذات الطابع الاستراتيجي، والتي همت مجموعة من القطاعات الواعدة وفي عدة مناطق من المملكة، مما يجسد الزخم الذي أصبحت تعرفه بلادنا فيما يخص تطوير الاستثمارات وتكريس جاذبية الاقتصاد الوطني، حيث جاء في عرضكم أن اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال 9 دورات، صادقت على مشاريع استثمارية في عدة جهات من المملكة بلغت قيمتها 414 مليار درهم، وستمكن من خلق 179.000 منصب شغل.

وعلى الرغم من النتائج الجيدة التي يتم تحقيقها، والتي توضح حجم المجهودات المبذولة من أجل خلق مناخ ملائم لجلب الاستثمارات وتحسين جاذبية المملكة وتعزيز ثقة المستثمرين، فإن ما يجب التأكيد عليه وبكل وضوح، هو أن هناك عمل كبير يتعين القيام به في هذا المجال خصوصا على مستوى تخليق الحياة العامة وتسريع الإجراءات الإدارية خلال مختلف مراحل إنجاز المشاريع الاستثمارية، وهو ما سبق لجلالة الملك حفظه الله في أحد خطاباته أن نبه إليه.

إن الإصلاح الذي تشهده هذه المراكز والصلاحيات الممنوحة لها، خاصة بعد التعديلات الأخيرة التي عرفها القانون 47.18 يجب أن يفهم في إطار واحد وقناعة واحدة، هي أن الإصلاح أو الإقلاع الاقتصادي رهين في بعض جوانبه بالإصلاح الإداري، وهو الأمر الذي يفيد ضرورة إصلاح العلاقات بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي، عبر تطويرها وتحديثها ورقمنتها وتبسيط الإجراءات الإدارية، لجعلها فعالة ومجدية في خدمة الاستثمار والمستثمر، مع تجسيد الإطار الجهوي في بعده الاقتصادي، وتعزيز سياسة القرب من المستثمر.

وفي هذا الإطار، فإننا نجدد التأكيد على أن تحفيز الاستثمار وقطف ثماره بشكل كامل، مرهون بجعل المراكز الجهوية للاستثمار فاعلا حقيقيا في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وطنيا وجهويا، وتمكينها من الوسائل القانونية والمالية والبشرية ذات المهارات في مختلف المجالات التقنية والقانونية والاقتصادية الكفيلة بتأهيلها، من أجل الاضطلاع بالأدوار والمسؤوليات الملقاة عليها والصلاحيات الممنوحة لها.

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إذ نشيد بإطلاق نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، فإننا ندعو إلى الإسراع في تنفيذه في أقرب الآجال، باعتبار أن هذا النوع من المقاولات يشكل جزءا كبيرا من النسيج الاقتصادي لبلادنا، وباعتباره أيضا خزانا كبيرا لليد العاملة والعمود الأساسي لأي اقتصاد صاعد، ويلعب دورا استراتيجيا ومحوريا في التنمية الاجتماعية وتماسك النسيج الاقتصادي ومحاربة الفقر والاندماج الاجتماعي وتخفيض معدلات البطالة.

ومن جهة أخرى فإن أكبر التحديات التي كانت ولا تزال من العراقيل الحقيقية للنهوض بالاستثمار هو العقار، وهو ما يستوجب ابتكار حلول مناسبة لهذا الاشكال الذي لازال مطروحا، وذلك عبر تشخيص دقيق لهذا المشكل وإيجاد حلول واقعية وقابلة للتنفيذ.

كما تعتبر العدالة المجالية أيضا أحد أهم التحديات الملحة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية ببلادنا، باعتبارها مدخلا أساسيا للعدالة الاجتماعية، فالعديد من التقارير الرسمية أكدت على أن هناك تفاوتات مجالية، تؤثر سلبا على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب التوزيع العادل والمتوازن والمتكافئ للتقسيم الترابي للاستثمار.

وبخصوص الميزانية المرصودة للقطاع برسم السنة المقبلة فإنها تظل غير كافية، بحيث لم تعرف أي تغيير مهم يذكر (باستثناء ميزانية التسيير التي عرفت زيادة لم تتجاوز 0.25%، هذا في ظل حجم التحديات التي يواجهها القطاع، وفي ظل الإصلاحات التي يعرفها، كما أنه في الوقت الذي تشهد فيه المراكز الجهوية للاستثمار إصلاحات جوهرية واختصاصات وصلاحيات جديدة، فإن تطور الميزانية المخصصة لإعانة تسيير هذه المراكز لم يتجاوز 6% مقارنة مع سنة 2025، هذا في الوقت الذي عرفت الإعانة المخصصة لتجهيزها نقصا مهما بلغ 16%، وهو ما لا يتناسب مع تلبية الطموحات التي تروم جعل هذه المراكز رافعة للاستثمار.

ثالثا، مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، فإن الحصيلة الجيدة المتعلقة بتنزيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، تؤكدها بشكل واضح الأرقام الواردة في عرضكم، تعكس حجم الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارتكم من أجل تنزيل هذا الورش الملكي الكبير، خاصة ما يتم القيام به على بتنفيذ اتفاقيات الشراكة الخاصة ببرامج التنمية للجهات الثلاث، وحجم المبالغ المخصصة لإنجاز مشاريع هذا النموذج التنموي التي فاقت 88 مليار درهم.

إن هذا النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي رصدت له اعتمادات مالية مهمة، سيظل هذا الورش الملكي أحد أهم المبادرات الملكية التنموية التاريخية التي غيرت وجه الأقاليم الجنوبية وجعلتها بحق بوابة المغرب نحو القارة الافريقية.

إننا إذ نستحضر ونحن نخوض في مناقشة مشروع هذه الفرعية ونناقش مضامينها، ما جاء في خطابي جلالة الملك نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، وافتتاح السنة التشريعية الحالية، فإننا نتابع بكل اهتمام وتقدير مختلف الإجراءات والتدابير التي تقومون بها من أجل إطلاق مسار إعداد الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة التي أمر جلالة الملك نصره الله بإعدادها.

وعلى مستوى الحكامة الأمنية الوطنية، فإن أهمية الأرقام والاحصائيات الدالة تثبت مدى حجم مجهودات وزارتكم وقدراتها على تفعيل وتنزيل المنظومة الأمنية الوطنية بكل مهنية واحترافية، وذلك من أجل تطويق الجريمة بجميع أنواعها.

وفي هذا السياق، نعبر عن بالغ تقديرنا لعمل مختلف الأجهزة الأمنية الوطنية التي تشكل درعا واقيا للوطن والمواطن، عبر عملها الدائم واليومي للتصدي للجريمة بشتى أنواعها وأشكالها.

وبخصوص ورش تنزيل الجهوية المتقدمة، فإننا نعرب عن تقديرنا الكبير لعمل الوزارة لمواصلة التنزيل الفعال للجهوية المتقدمة، عبر مواصلة تفعيل الهياكل المؤسساتية والمالية والبشرية لهذا الورش الوطني، ودعم الجماعات الترابية باعتبارها عنصرا مهما ودعامة أساسية لتحقيق التنمية المحلية ومحركا رئيسيا لها للقيام بالمهام الموكولة إليها، بما يضمن نجاعتها في التدبير المحلي، تكريسا لمسار الديمقراطية المحلية ببلادنا، ولاسيما ما تقومون به على مستوى إعداد برامج التنمية الجهوية وتدبير الشبكات العمومية للخدمات، وتعزيز آليات التعاقد بين الدولة والجهات، ودعم الشراكات، وتنمية الموارد الذاتية للجماعات الترابية.

وبهذه المناسبة، نحيي موظفي وأعوان الجماعات الترابية في جميع ربوع المملكة، وعلى جهودهم الكبيرة التي تشكل التجسيد الفعلي للامركزية وتقديم خدمات القرب، وعلى دورهم الريادي في تنزيل مختلف مشاريع التنمية، وندعو إلى الاستجابة لجميع مطالبهم المشروعة، بما يحقق العدل والإنصاف، وبما ينهض بأوضاعهم الاجتماعية والمادية والمهنية، ويحسن ظروفهم، ويصون كرامتهم، ويمكنهم من أداء مهماهم في بيئة عمل مستقرة وسليمة، وخاصة التعجيل بإخراج نظام أساسي جديد خاص بهذه الفئة من الموظفين، نظام أساسي محفز، منصف، يستجيب لمطالبهم، ويرقى إلى مستوى تطلعاتهم،

إننا إذ نسجل تميز عمل الوزارة خلال هذه المرحلة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بنهج مقاربة جديدة تجعل من الاستثمار في الجوانب اللامادية للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي للشباب والأجيال الصاعدة أحد أهدافها، فإننا نسجل استمرار الحاجة إلى المزيد من الجهود ونهج سياسات أكثر استهدافا للشباب.

وبخصوص الحياة التمثيلية، وفي إطار الوزارة المبذولة للإعداد الجيد للانتخابات التشريعية المقبلة باعتبار هذه السنة آخر سنة في الولاية التشريعية الحالية، نشيد بجهودكم المقدرة وما تقومون به وزارة الداخلية من الاستعدادات اللازمة الكفيلة بإنجاح هذا التمرين الديمقراطي، ومن أجل ترسيخ الاختيار الديمقراطي كإحدى ثوابت الأمة.

وعلى مستوى مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء، فإننا نود بهذه المناسبة أن نثمن عاليا رؤية السيد الوزير الشجاعة والعميقة القائمة على الإنصات ومعالجة الملفات الصعبة، وبما هو مشهود فيه من كفاءة وإلمام دقيق بالملفات، جعلت هذا القطاع يشهد منذ تحمله مسؤولية تدبيره قفزة نوعية وديناميةكبيرة، بل وتحولا تاريخيا.

وفي هذا الإطار فإن ما ورد في العرض من إنجازات يستحق التوقف عنده، فالأرقام تبين بجلاء نوعية وحجم هذه المجهودات، إذ أصبحت المملكة تتوفر على رصيد مهم جدا من البنيات التحتية المائية (156 سد كبير150- سد متوسط18- منشأة لتحويل الماء17- محطة لتحلية المياه) ومن الشبكة الطرقية (47898 كلم من الطرق المصنفة والمعبدة- 2250 من الطرق السريعة- ما يقارب 1800 كلم من الطرق السيارة) والموانئ، هذا إلى جانب التحديات المستقبلية التي تم رفعها لدعم هذه البنيات التحتية الوطنية، عبر مواصلة إنجاز بنيات جديدة بالإضافة إلى تعبئة الموارد الكفيلة بتجسيد مختلف المشاريع المستقبلية الضرورية.

نتابع باهتمام كبير المجهودات المبذولة من أجل تقوية الموارد المائية وتدبيرها، سواء منها الموارد المائية الاعتيادية، عبر استكمال أوراش بناء السدود، وتجميع مياه الأمطار، ومشاريع الربط بين الأحواض، وتدبير المياه الجوفية، أو الموارد المائية غير الاعتيادية، من خلال تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام المياه العادمة، وتدبير الطلب على الماء الذي يعتبر رافعة أساسية للاقتصاد في الموارد المائية.

ورغم تحقيق العديد من المكاسب بفضل هذه المجهودات

الاستثنائية المبذولة، إلا أن بلادنا لا زالت تواجه العديد من التحديات والاكراهات المرتبطة أساسا بالتغيرات المناخية وإمكانيات ازدياد حدتها.

وفيما يتعلق بالموانئ، فإن رصيد بلادنا من البنيات التحتية المينائية (44 ميناء، بطاقة استيعابية قدرها 300 مليون طن سنويا)، وأكثر من 11.2 مليون حاوية، و15.2 مليون مسافر، ومؤشر ربط متقدم (الرتبة 23)، والنجاح الباهر الذي حققه مشروع المركب المينائي طنجة المتوسط باعتباره قطبا لوجستيكيا رائدا، ومثالا يحتدى به، بفضل الرؤية الملكية المستنيرة، لدليل واضح على نجاح تجربة بلادنا في هذا المجال، والذي يجب أن يكون مرجعا لتطوير مشاريع مينائية مستقبلية على الصعيد الوطني.

وفي هذا الإطار، فإن ما نود التأكيد عليه هو أن الرهان الاستراتيجي للمملكة والامكانيات الهائلة التي يمكن أن يوفرها المشهد المينائي الوطني مسألة غاية في الأهمية من أجل الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تتيحها البحار والمحيطات، وتطوير قطاعات بحرية جديدة ذات إمكانيات نمو عالية، وجعلها محركا حقيقيا للنمو والإدماج الاجتماعي والتنمية البشرية، وما يمكن أن يتيحها من الإمكانيات والفرص التي يمكن أن توفرها لتطوير الاقتصاد الأزرق وجعله محركا للتنمية.

إن الأرقام المتعلقة بالبنية التحتية الطرقية بمختلف أصنافها والتي أشرنا إليها، تبين بشكل واضح حجم الإنجازات والطفرة الكبيرة التي تم تحقيقها، ونتمنى المزيد من الجهود خاصة على مستوى المناطق القروية التي لازالت في حاجة إلى تطوير بنياتها التحتية رغم التقدم الحاصل على مستوى شبكة الطرق والبرامج الموجهة لفك العزلة عن العالم القروي.

لا بد ونحن نناقش مشروع ميزانية النقل واللوجيستيك من استحضار اللحظة، والسياق النوعي الذي يميزها، خاصة على ما يتعلق بمواصلة بلادنا إرساء ووتوطيد دعائم الدولة الاجتماعية، وتنزيل العديد من الإصلاحات والأوراش الهيكلية الكبرى والغير مسبوقة، بالإضافة إلى تعزيز دينامية الاستثمار وتقويتها، ناهيك عن استعداد بلادنا لاستضافة الحدثين الدوليين البارزين، كأس افريقيا لكرة القدم 2025 الذي يفصلنا عنه أقل من شهر، وكأس العالم 2030، وهو ما يستوجب تقييم واقع هذا القطاع المهم، وتعبئة كل الجهود والموارد المالية والبشرية واللوجيستيكية الكفيلة بضمان نجاح هذه التظاهرات الدولية.

فبخصوص قطاع النقل السككي الذي تميز هذه السنة بالمشروع الضخم الذي اعطى انطلاقته جلالة الملك نصره الله، المتمثل بإنجاز الخط السككي فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش، وأيضا المشاريع السككية المهيكلة بمدينة الدار البيضاء الذي خصص له 20 مليار درهم، وأيضا بالنظر إلى حجم الاستثمارات المخصصة لتنفيذ برنامج الاستثمار الطموح 2024-2030 بغلاف مالي يبلغ 96 مليار درهم، والى ارتفاع مؤشر نقل المسافرين والبضائع عبر الخطوط السككية الوطنية، فكلها مؤشرات دالة على الطفرة النوعية التي يعرفها القطاع، خاصة في ظل توفر بلادنا على بنية تحتية سككية مهمة.

وفيما يخص قطاع النقل البحري الذي أطلقت بشأنه الوزارة استراتيجية لتأسيس أسطول بحري وطني تنافسي وتقوية الملاحة التجارية، والذي يسجل رواج مينائي قياسي يفوق 240 مليون طن سنويا تقريبا، ونظرا لما تتوفر عليه بلادنا من مؤهلات وامكانيات يمكنها أن تصبح دولة رائدة في هذا المجال، نظرا لتوفرها على حوالي 44 ميناء، وموقعها الجيوستراتيجي البحري، ومؤشر ربط بحري مهم، مما يستدعي المزيد من الجهود لتطوير القطاع على جميع المستويات، وخاصة تقوية الربط الخارجي والداخلي، وفي هذا الإطار ندعو القطاع الخاص إلى بناء وتطوير شراكة حقيقية ومواطنة في هذا المجال من أجل تقوية تنافسية الملاحة التجارية وبناء أسطول بحري وطني يحقق الاشعاع المرجو لبلادنا.

وعلى مستوى قطاع النقل الجوي، فإننا نثمن جميع الجهود التي تبذلها الوزارة لمسايرة مختلف التحولات التي يعرفها هذا المجال، وخاصة البرنامج الطموح الممتد إلى سنة 2030 الذي خصصت له اعتمادات بلغت 38 مليار درهم.

كما نسجل بكل اهتمام وتقدير حجم ونوع تدخلات وزارتكم لدعم النقل الطرقي الذي شهد في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا، وهو ما يعكسه حجم الاستثمار العمومي الذي عرفه هذا القطاع، إذ عرف ارتفاعا بلغ ما بين 2022-2023 نسبة ثلاثة أضعاف تقريبا.

إن قطاع النقل الطرقي في بلادنا كما يعلم الجميع، أصبح يشكل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، لا سيما في تنشيط الدورة الاقتصادية، والحركة التجارية، وضمان سلاسل التوريد، ناهيك، وهو ما يستدعي المزيد من العمل، وخاصة على مستوى المناطق القروية والجبلية التي لا زالت تعرف خصاصا.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإننا نتابع العمل الكبير والانجازات المهمة التي عرفها قطاع اللوجيستيك على جميع المستويات، والتي تؤكدها العديد من المؤشرات الدالة، خاصة ما يتم إنجازه عبر مواصلة البرنامج الأولوي لتطوير المناطق اللوجيستيكية.

أما فيما يتعلق بمشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة، فإن أبرز ما يميز هذا القطاع هو أنه كان على الدوام محط رعاية ملكية سامية، إذ شكلت الخطب والتوجيهات الملكية نقط تحول مهمة في مسار الشأن التعميري والسكني، حيث أكد جلالته في العديد من المناسبات على تنظيم المجال العمراني والسكني، وتمكين المواطنين من سكن تتوفر فيه مقومات الحياة الكريمة.

إن المتأمل في محاور عرض الوزارة يقف بشكل لا يدع مجالا للشك على حجم المجهودات الكبيرة والمتواصلة التي توجت بتحقيق العديد من الإنجازات، سواء على مستوى السياسة العامة لإعداد التراب الوطني أو

التعمير أو على مستوى الإسكان أو برنامج تثمين القصور والقصبات.

وفي هذا الإطار، نؤكد على حجم المجهودات المبذولة على مستوى قطاع الإسكان، وخاصة الحصيلة الإيجابية التي حققها برنامج الدعم المباشر للسكن، عبر استفادة 72185 مستفيد تقريبا عند متم شهر أكتوبر من هذه السنة، وما يتم القيام به بخصوص محاربة السكن غير اللائق، بإعلان 60 مدينة بدون صفيح، والمساكن المهددة بالإنهيار، وتأهيل المناطق المتضررة من اثار زلزال الحوز، بالإضافة إلى العمل الكبير الذي تقوم به مؤسسة العمران، التي ساهمت وبفعل التجربة الكبيرة التي راكمتها وعبر برامجها الاستراتيجية المتعلقة بالسكن بشكل كبير في تنويع العرض السكني، والتي ندعو بهذه المناسبة إلى تعزيز دورها في تنفيذ برنامج الدعم المباشر للسكن الموجه لفائدة الطبقة ذات الدخل المحدود والطبقة المتوسطة.

ورغم المجهودات الكبيرة التي تم القيام بها من أجل امتصاص العجز السكني عبر برامج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة، ورغم ما أتاحه برنامج الدعم المباشر للسكن من دعم للقدرة الشرائية للطبقة ذات الدخل المحدود، فإنه لابد من مضاعفة الجهود لتلبية حجم الطلب المتزايد للسكن.

وفيما يخص برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات، فإننا نؤكد على أهمية الحصيلة الإيجابية "للاستراتيجية الوطنية للتثمين المستدام للقصور والقصبات"، وعلى حرصكم على إعطاء الاهتمام والعناية اللازمين للقصور والقصبات، والمكانة التي تحظى بها سواء عبر البرامج المهمة التي تم إطلاقها لترميم هذه القصبات والقصور ورد الاعتبار إليها، وكذا إدراج هذه الأنسجة العمرانية ضمن أولويات برامج محاربة السكن غير اللائق والتفاوتات المجالية، أو عبر مشاريعكم الهادفة إلى تحسين الحياة بها، والحفاظ على الهوية الثقافية والمعمارية لهذه القصور والقصبات.

إن كل ما نتطلع إليه اليوم، هو اعتماد سياسة تعميرية ذات بعد اجتماعي، يتجلى في مساهمة التعمير في تقليص الفوارق الاجتماعية، سياسة تعميرية تؤسس لفعل تنموي على مستوى التنمية عموما والتنمية العمرانية على وجه الخصوص، سياسة تعميرية تعمل على وضع الأسس الضرورية والمناخ الملائم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات.

رابعا، مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:

فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، فإننا نعرب عن اعتزازه الكبير بالمجهودات الدبلوماسية البارزة التي تبذلها المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي مكنت المغرب من تعزيز موقعه كقوة استقرار وشريك موثوق في محيطه الإقليمي والقاري والدولي. فقد أثبتت دبلوماسيتنا نجاعتها وقدرتها على مواكبة التحولات الدولية المعقدة، ورسخت حضور المملكة في المنتظمات الإقليمية والدولية.

نغتنم هذه المناسبة للتعبير عن فخرنا وتثميننا العميق للإنجازات المحققة في ملف وحدتنا الترابية، حيث شهدت السنة المنصرمة تعزيزا واضحا للمواقف الدولية الداعمة للمملكة، وعلى رأسها التأكيد المتجدد داخل الأمم المتحدة على جدية ومصداقية ومركزية مبادرة الحكم الذاتي كحل نهائي واقعي وعملي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. ويعد هذا الاعتراف الأممي انتصارا دبلوماسيا يعكس قوة الموقف المغربي ورصانة مقاربته ونجاعة عمل دبلوماسيتنا السياسية والقنصلية.

كما نؤكد تقديرنا الكبير للدور الذي تضطلع به الوزارة في مجال العناية بمغاربة العالم، من خلال تحسين الخدمات القنصلية، ورقمنة المساطر، وتقريب الإدارة من المواطنين بالخارج، وتطوير آليات التأطير والدعم القانوني والاجتماعي، إدراكاً منا بأن هذه الفئة تمثل جسرا أساسيا يربط المغرب بمحيطه الدولي ورافعة مهمة لتعزيز إشعاعه.

خامسا، الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

على مستوى الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، فإن الواقع اليوم يحتم علينا أن نطرح بجرأة أسئلة المردودية، والعدالة المجالية، وفعالية الاستثمار التربوي، لأن المدرسة المغربية أصبحت أكثر من أي وقت مضى في قلب الرهانات التنموية والاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية المجهودات المبذولة من طرف الوزارة في تنفيذ المشاريع الكبرى للمنظومة، وخاصة ما تحقق على مستوى تسريع تعميم التعليم الأولي وتحسين حكامته، وإطلاق ورش إصلاح سلك الإعدادي، وتجويد تكوين الأطر التربوية.

لقد أصبح ضعف التعلمات مشكلة بنيوية، والنتائج الأخيرة للتقويمات الوطنية والدولية أبرزت استمرار تدني المكتسبات في القراءة والرياضيات في المراحل الأساسية.

لا بد من الاعتراف بأن أكبر ضعف في المنظومة هو تدبير الموارد البشرية، رغم المجهود الكبير في التوظيف المستمر، مع إشادة فريقنا بجهودكم في تنزيل النظام الأساسي الجديد لمهن التربية والتكوين، فإننا نبقى متابعين للآثار الواقعية لهذا النظام على المدرسة وعلى الأطر التربوية.

إن إصلاح المدرسة المغربية ورش وطني طويل النفس، لكنه اليوم بحاجة إلى دفعة قوية، حتى لا تتسع الفوارق، وحتى لا تفقد المدرسة العمومية قدرتها على إنتاج الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

أما على مستوى الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، فإن أول ما يواجه المنظومة الصحية اليوم هو الخصاص الكبير في الموارد البشرية، سواء تعلق الأمر بالأطباء، أم الممرضين، أم باقي الأطر الصحية، إذ لا يزال المغرب بعيداً عن المعدلات الموصى بها دوليا. ويزداد الوضع تعقيدا أمام تنامي هجرة الأطباء نحو الخارج، الأمر الذي بات يشكل تهديداً مباشرا لاستمرارية الخدمات، ويفرض ضرورة وضع سياسة وطنية شاملة لتحسين جاذبية المهنة وضمان استقرار الأطر الصحية.

ولا يقل وضع التكوين الطبي أهمية، حيث يعيش الطلبة الأطباء وضعا نفسيا صعبا بسبب غياب رؤية واضحة لمسار التكوين، وتزايد الضغوط المرتبطة بالتداريب والامتحانات. وهذا يتطلب من الوزارة تقديم تصور دقيق حول مستقبل التكوين الطبي، ورفع الطاقة الاستيعابية لكليات الطب وفق خريطة صحية عادلة.

كما يظل ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الطبية من أبرز المعوقات التي ترهق المواطنين، خاصة في المناطق القروية، حيث يشتكي المرضى من غياب الأجهزة الضرورية وطول المواعيد، خصوصا في الأمراض المزمنة والمستعصية التي يكون فيها الزمن عاملا حاسما في تطور الحالة الصحية.

يطرح كذلك القطاع الخاص إشكالات متعددة، إذ لا تزال بعض الممارسات المنافية للقانون مستمرة مثل شيك الضمان والأداء بالنوار، إضافة إلى غياب شبه كامل للقطاع الخاص في العالم القروي والمناطق الهامشية، رغم أنه يعتبر شريكا أساسيا في المنظومة الصحية. كما أن بعض المصحات تلجأ إلى الإشهار بطرق تتعارض مع أخلاقيات المهنة، مما يستوجب تقنينا صارما يضمن حفظ كرامة المرضى وحقوقهم.

أما في مجال الأدوية، فإن الانقطاعات المتكررة لبعض الأدوية الأساسية تثير قلقا كبيراً لدى المواطنين، وتؤكد الحاجة إلى استراتيجية وطنية محكمة لضمان الأمن الدوائي، وتطوير الصناعة الوطنية، وتشجيع الدواء الجنيس حتى يصبح بديلاً حقيقياً في السوق الوطنية.

ولا يمكن الحديث عن إصلاح المنظومة الصحية دون التوقف عند الصحة النفسية، التي تعرف نسبا مقلقة من الاضطرابات النفسية وخصاصا مهولاً في الأطباء النفسيين، مما يفرض التعجيل بإخراج قانون منظم للصحة النفسية والعقلية يحدد حقوق المرضى وواجبات المؤسسات.

ومن بين الأوراش التي لا تزال تحتاج إلى دينامية أقوى، ورش الرقمنة الصحية، فبالرغم من الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها، إلا أن النظام المعلوماتي ما زال بعيدا عن تحقيق الاندماج الضروري بين مختلف المؤسسات الصحية، وهو اندماج من شأنه رفع جودة الخدمات وتقليص آجال المواعيد وتعزيز الشفافية.

وفيما يتعلق بورش الحماية الاجتماعية، فإن تعميم التغطية الصحية خطوة تاريخية مهمة، غير أنها لا تزال تواجه عدداً من الاختلالات المرتبطة باستهداف الفئات وديمومة التمويل وجودة الخدمات المقدمة للمؤمنين، الأمر الذي يستدعي رؤية متكاملة لضمان الاستمرارية والفعالية.

إننا نؤكد عليه هو أن ورش إصلاح الصحة لن ينجح دون أن يكون العنصر البشري في صلب أولوياته، إن الذين يشتغلون في المستشفيات والمراكز الصحية يعيشون ضغطا رهيبا وظروف عمل صعبة، في غياب تحفيزات مالية ومعنوية كافية، وتفاوتات كبيرة في توزيع الموارد بين الجهات، إضافة إلى التوترات المتكررة بسبب غموض المسار المهني وتأخر صدور النصوص التنظيمية. ولذلك نطالب بتسريع تنزيل النظام الأساسي الجديد لمهنيي الصحة، وضمان كرامة العاملين، وتحسين ظروف العمل، وتوفير الحماية القانونية والمهنية، وتمكين الأطر من التكوين المستمر، وإرساء آليات ناجعة للحوار الاجتماعي داخل القطاع، بما يعزز الاستقرار الوظيفي ويضمن جودة الخدمات للمواطنين.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإن ما نود التأكيد عليه هو التعجيل بإخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي التعليم العالي، الإداريين والتقنيين بوزارة التعليم العالي، فهذه الفئة تشكل الدعامة التنظيمية والعملية لكل المرافق الجامعية، وتضطلع بأدوار محورية في تدبير الشؤون الإدارية واللوجستية والمالية والتقنية داخل مختلف المؤسسات، ومن غير المقبول استمرار هذا الورش في التأخر، في ظل ما يعيشه هؤلاء الموظفون من غياب إطار قانوني منصف ومحفز يرفع من معنوياتهم ويحسن ظروف عملهم، إن إخراج هذا النظام الأساسي المستحق سيسهم في تعزيز حكامة القطاع، ودعم مردودية المرفق الجامعي، وتمكينه من موارد بشرية مستقرة وقادرة على مواكبة التحول العميق الذي تعرفه المنظومة

فالجامعة المغربية توجد اليوم أمام منعطف حاسم، يتطلب تعميق الإصلاحات لضمان تعليم عال ذي جودة، منصف وفعال، ورغم المجهودات المبذولة، ما زلنا نسجل استمرار اختلالات بنيوية تحول دون الارتقاء المطلوب.

إن المجتمع المغربي يعيش تحولات متسارعة على المستويات الديمغرافية والثقافية والاقتصادية، وهو ما يفرض على منظومتنا الجامعية أن تتجدد باستمرار وأن تظل منفتحة على محيطها، قادرة على استشراف حاجيات المجتمع، ومواكبة الطفرات العلمية والرقمية التي يعرفها العالم.

نسجل بكل أسف استمرار حالات الاكتظاظ المهول في العديد من الكليات ذات الاستقطاب المفتوح، الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة التكوين والتحصيل، ويرهق الأطر الإدارية والبيداغوجية. هذا الوضع يكشف عن ضرورة مراجعة خريطة التكوينات، وتقوية البنيات الجامعية، والرفع من عدد الأساتذة الباحثين، وتحسين شروط عملهم.

لا تزال العدالة المجالية في الولوج إلى التعليم العالي مختلة، حيث يستمر تركيز البنيات والموارد في جهات معينة دون أخرى. كما أن المردودية العلمية للجامعة تعاني من التشتت، وضعف الشراكات، وعدم تثمين نتائج البحث بالشكل الكفيل بتحويلها إلى قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية.

لا يمكن لأي بلد أن يحقق الإقلاع التنموي دون الاستثمار الحقيقي في البحث العلمي، ورغم بعض المجهودات، فإن الاعتمادات المرصودة ما تزال ودون ما تتطلبه المنافسة الدولية. فالمطلوب اليوم هو رفع التمويل، وتعزيز حكامة مراكز البحث، وتوجيه المشاريع نحو الابتكار، ولاسيما الابتكار المنتج للثروة وفرص الشغل، وندعوا في هذا الإطار إلى الرفع من هذه الاعتمادات وتوجيهها إلى المجالات الحساسة لتحقيق السيادة الوطنية في المجال الصحي والغذائي الطاقي، مع الانفتاح على الكفاءات المغربية في الخارج في تأطير وإطلاق مشاريع دعم البحث العلمي مع إشراك القطاع الخاص في ذلك.

نعبر عن قلقنا إزاء الهوة التي ما تزال قائمة بين التكوينات الجامعية ومتطلبات سوق الشغل المتجددة. فخريطة المهن تعرف تطورا متسارعا، ما يفرض مراجعة البرامج البيداغوجية، وإشراك الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين بشكل أوسع في بلورة المسالك الجامعية.

إن بناء منظومة جامعية قوية، عادلة، ناجعة ومبتكرة يتطلب رؤية واضحة، وإرادة سياسية حقيقية، وتمويلا مناسبا، وشراكات واسعة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي. والمجتمع المغربي ينتظر من جامعاته أن تكون رافعة للتنمية، حاضنة للطاقات، ومصدرا للمعرفة والابتكار.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، فإنها مناسبة عاينا فيها بوضوح أثر العمل الحكومي المسؤول داخل هذا القطاع الحيوي، ولمسنا فيها الإرادة الصادقة للسيد الوزير في إحداث تحول حقيقي يضع التشغيل والحقوق الاجتماعية للشغيلة في صلب أولويات الدولة.

نثمن عاليا المصادقة على القانون التنظيمي للإضراب؛ هذا النص التشريعي الهام الذي طال انتظاره، والذي جاء لتنظيم ممارسة حق دستوري، في إطار من التوازن الدقيق بين صون الحق في الإضراب وضمان استمرارية المرفق العام. والمصادقة عليه عكست رؤية واضحة وحكمة سياسية في تدبير الملفات الاجتماعية الكبرى، قمتم فيها السيد الوزير بدور كبير ومهم نهنئكم عليه.

ولا يفوتنا أن ننوه بقوة استمرار تنزيل مخرجات الاتفاق الاجتماعي ليوم 30 أبريل 2023، الذي شكل محطة تاريخية متميزة، مكنت آلاف الموظفين وفئات واسعة من الطبقة العاملة من تحقيق مكتسبات ملموسة وغير مسبوقة. فقد نجحت الوزارة، بفضل متابعتكم المباشرة، في تحويل التزامات الاتفاق إلى إجراءات فعلية.

كما نثمن حرص الحكومة الدائم على مأسسة الحوار الاجتماعي، وجعله فضاء دائما ومنتظما للتشاور المسؤول مع الفرقاء الاجتماعيين والمنظمات المهنية. هذه المأسسة لم تكن مجرد آلية إجرائية، بل جسدت إرادة سياسية واضحة في تعزيز السلم الاجتماعي وإعطاء الحوار مكانته الحقيقية كأداة لحل الإشكالات وتجويد السياسات العمومية.

ولا يفوتنا كذلك أن ننوه بالمجهودات النوعية التي بذلتها الوزارة للرفع من جاذبية التكوين المهني وتجويد منظومته، عبر تحديث البنيات البيداغوجية وخلق شعب جديدة تستجيب لتحولات سوق الشغل. كما نسجل بإيجابية كبيرة الأثر الملموس لورش مدن المهن والكفاءات، الذي ساهم في الرفع من عدد المستفيدين من التكوين المهني، وفتح آفاق واعدة أمام الشباب لاكتساب مهارات دقيقة تمكنهم من الاندماج الفعلي في الدورة الاقتصادية. إن هذا التوجه يعكس وعيا استراتيجيا بأهمية التكوين كرافعة أساسية للتشغيل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

لقد لمسنا جدية واضحة في الجهود الرامية إلى مواجهة تحديات البطالة عبر دعم الاستثمار المنتج، وتحفيز المقاولة الصغرى والمتوسطة، وإعادة هيكلة البرامج النشيطة للتشغيل بما يعزز نجاعتها ويضمن أثرا ملموسا على المستوى الوطني والترابي. كما نقدر حرصكم على إدماج البعد الجهوي في سياسات التشغيل، انسجاما مع متطلبات الجهوية المتقدمة.

كما نثمن عزمكم على تسريع مراجعة مدونة الشغل بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ كرامة الشغيلة، إلى جانب الاهتمام الخاص بملف النظام الأساسي لمفتشي الشغل، إدراكا منكم للدور المحوري الذي يلعبه هؤلاء في تأمين الحقوق وتطبيق القانون داخل عالم المقاولة.

إن مقاربة الوزارة في عهدكم المبنية على الإنصاف، والتشاور، والفعالية تمثل نموذجا يحتذى به في التدبير العمومي، وتؤكد أن الاستثمار في الإنسان وفي حقوقه الاجتماعية هو الأساس المتين لأي تنمية اقتصادية حقيقية.

وبالنسبة للميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، فإننا إذ نثمّن ما تم إنجازه في عدد من البرامج الاجتماعية، وندعو إلى ضمان استمراريتها وتمويلها الملائم وتجويد حكامتها، حتى تبلغ أهدافها في محاربة الهشاشة وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية والوصول إلى الفئات المستحقة، فإننا نجدد التأكيد على أهمية الإسراع بإخراج تصور وطني شامل لمأسسة الوساطة الأسرية حتى تتحول إلى خدمة عمومية قائمة على معايير مضبوطة، وموارد بشرية مؤهلة، وإطار قانوني واضح، فالوساطة الأسرية آلية فعالة لتسوية النزاعات، وتخفيف العبء عن المحاكم، وحماية الأطفال من تداعيات الخلافات الأسرية.

وفي محور المساواة وتمكين النساء، نؤكد أن تمكين المرأة، خاصة

النساء في وضعية هشاشة، يمثل رافعة أساسية للتنمية. وعليه نطالب بتعزيز برامج الإدماج الاقتصادي، وتوسيع فرص التكوين والمواكبة، وتوفير الدعم الذي يساعد المرأة على مواجهة التحديات اليومية التي ما زالت تكرّس مظاهر متعددة للتمييز، سواء في الولوج إلى العمل أو إلى الموارد والخدمات الأساسية.

أما ما يهم حماية الطفولة يتطلب عناية خاصة وتقوية المنظومة الوطنية للحماية. وندعو إلى تعزيز قدرات مراكز الاستقبال والإيواء، وتحسين آليات التبليغ والتدخل، ودعم البرامج الوقائية الموجهة لمحاربة كافة أشكال العنف والاستغلال في حق الأطفال، بما يضمن لهم بيئة آمنة وكرامة مصانة.

إن الإدماج الفعلي للأشخاص في وضعية إعاقة يظل ورشا يجب تسريع وتيرته. ونؤكد على ضرورة تقليص الفوارق في الولوج إلى التعليم والصحة والتشغيل والنقل، وتعميم الأجهزة المساعدة، ودعم الأسر، والارتقاء بجودة الخدمات داخل المراكز المختصة، حتى يتمكن الأشخاص في وضعية إعاقة من عيش حياة مستقلة وكريمة.

إن تحسين الولوجيات ليس ترفا، بل حق من حقوق المواطنة، ومن الضروري تسريع ملاءمة الفضاءات العمومية، والمؤسسات الصحية والتعليمية، ووسائل النقل، والمنصات الرقمية، مع حاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة.

الولوجيات هي المدخل الأول لضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

ومن جهة أخرى، فإن بلادنا تشهد تحولات ديمغرافية واضحة مع تزايد عدد الأشخاص المسنين، ما يستدعي بلورة سياسة عمومية مندمجة تعزز الرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة. ونؤكد على تطوير خدمات الرعاية المنزلية، وتجويد مؤسسات الإيواء، ودعم الأسر الحاضنة، ومحاربة كل أشكال الإهمال وسوء المعاملة. إن كرامة المسنين مرآة حقيقية لكرامة المجتمع بأكمله.

أما فيما ما يهم الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، فإنه لابد من الوقوف عند الجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة في مجالات الشباب والثقافة والتواصل، وهي جهود تستحق التنويه، سواء تعلق الأمر بتحديث البنيات التحتية أو بتعزيز السياسات العمومية الهادفة إلى دعم الإبداع وتمكين الشباب. كما لا يفوتنا أن نسجل الدينامية التي تميز عمل الوزارة في توحيد الرؤية داخل القطاعات الثلاثة، والسعي لتقوية التنسيق المؤسساتي، وهي خطوات إيجابية تعكس إرادة واضحة لتجاوز اختلالات الماضي والقطع مع المقاربة التجزيئية التي كانت تحول دون بلوغ الأهداف الاستراتيجية للوزارة.

غير أن تثمين هذه المجهودات يقتضي المزيد من الطموح والفعالية للتصدي للتحديات الحقيقية التي تواجه قطاعات الشباب والثقافة والتواصل من تحديات حقيقية. فالشباب اليوم يعيش تحولات اقتصادية ورقمية وثقافية عميقة، مما يجعل الحاجة ملحة إلى سياسة شبابية مندمجة ترتكز على جودة البرامج وفعالية التأطير أكثر من تعدد المشاريع الحجرية التي تبقى في كثير من الأحيان غير مستغلة بالشكل المطلوب. وفي هذا السياق، فإن طموح الوزارة إلى تجديد وظائف دور الشباب والمراكز السوسيو رياضية يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنه يقتضي إجراءات واضحة ودعماً مالياً وبشرياً يضمن لهذه المؤسسات لعب أدوارها في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز المشاركة المواطنة.

أما بخصوص قطاع الثقافة، فإن بلادنا التي تزخر برأسمال لامادي غني ومتعدد، تحتاج اليوم إلى رؤية ثقافية جديدة تجعل من الثقافة محركاً للتنمية ورافعة لتعزيز الهوية الوطنية. ورغم ما تحقق في السنوات الأخيرة من إعادة تأهيل للعديد من المواقع الثقافية والتراثية، فإن الخصاص ما يزال كبيراً، خاصة في العالم القروي والمجالات الهشة التي تعاني من غياب الحد الأدنى من العرض الثقافي. كما أن دعم الصناعات الإبداعية، من سينما وموسيقى ومسرح وفنون رقمية، يحتاج إلى المزيد من الجرأة والفاعلية حتى يصبح هذا القطاع قادراً على خلق فرص الشغل وجذب الاستثمار وتطوير اقتصاد الثقافة. إضافة إلى ذلك، تظل وضعية الفنان موضوعاً يتطلب إصلاحاً أعمق يدمج البعد الاجتماعي في السياسات الثقافية ويضمن استدامة الحماية التي جرى الشروع فيها.

كما نثمن عمل الوزارة الذي يهدف إلى إدماج الثقافة كقاطرة للتنمية البشرية وتعزيز السيدة الثقافية من خلال محاور كبرى أهمها، حماية وتثمين التراث الثقافي المادي والغير المادي، والابتكار وتطوير الصناعات الثقافية والابداعية.

أما قطاع التواصل، فهو لا يقل أهمية عن سابقيه من القطاعات، وذلك بالنظر لما يشكله من أهمية في التأثير على الرأي العام ومن تقريب المعلومة للمواطنين ومحاربة الأخبار الزائفة وتعزيز صورة البلد وإشعاع المملكة وترسيخ اعلام حر ذي جودة ومصداقية، فإن التغيرات السريعة التي يعرفها المشهد الإعلامي الوطني والدولي تفرض تحديات جديدة تتعلق بمحاربة التضليل الرقمي وخطاب الكراهية وحماية المواطنين، وخاصة فئة الشباب، من مخاطر المحتوى غير الأخلاقي أو غير المسؤول. كما أن الإعلام العمومي والقطاع الصحافي الخاص يعيشان تحولات مالية واقتصادية حادة تتطلب رؤية استراتيجية قادرة على ضمان استقلالية القرار الإعلامي وجودة المحتوى ومهنية الأداء. ومن هنا نؤكد على أهمية تعزيز الدبلوماسية الإعلامية للمغرب وتحديث أدوات التواصل المؤسساتي بما يضمن حضوراً قوياً لبلادنا في الفضاء الرقمي والإعلام الدولي.

سادسا، الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية

القروية والمياه والغابات فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتبر أن هذه الظرفية الاستثنائية تستدعي رؤية اجتماعية قوية، لأن تأثير الجفاف لا ينعكس فقط على الإنتاج الفلاحي، بل يمتد إلى الأوضاع الاجتماعية لآلاف الأسر، وفي مقدمتهم الفلاحون الصغار والعمال الزراعيون والكسابة الذين يعيشون اليوم أوضاعا صعبة تهدد قدرتهم على الاستمرار والصمود. فالموسم الفلاحي الماضي كان من المواسم الأصعب، وتفاقمت حدته هذا العام مع استمرار ندرة المياه وارتفاع كلفة الأعلاف، مما أدى إلى تراجع كبير في أعداد رؤوس الأغنام والأبقار، وهو تراجع مقلق ستكون له آثار مباشرة على السوق الوطنية وعلى أسعار اللحوم وعلى التوازن الاجتماعي بالبوادي.

ونحن إذ نشيد بالمجهودات التي بذلتها الوزارة خلال السنوات الماضية لدعم الفلاحين، فإننا نؤكد اليوم أن الوضع يتطلب مضاعفة هذه الجهود وتوجيهها بشكل أدق نحو الفلاح الصغير والمتوسط، الذي يعتبر الحلقة الأضعف في السلسلة الإنتاجية، ولكنه في الوقت نفسه يمثل أساس الاستقرار الاجتماعي في العالم القروي. كما نعتبر أن دعم الإنتاج الوطني يجب أن يظل الخيار الأول، لأن الاعتماد على الاستيراد أثبت محدوديته في ضمان استقرار الأسعار، ولأن الفلاح المغربي بحاجة إلى إجراءات واقعية ملموسة تساعده على مواجهة تقلبات المناخ والأسواق.

ونود التأكيد على أن محاربة المضاربات والاحتكار أصبحت اليوم شرطا أساسيا لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، فمهما كانت التدابير الحكومية، فإن استمرار الوسطاء في التحكم في الأسعار سيبقي أثر تلك التدابير محدوداً. ومن موقعنا كنقابة، نؤكد أن تحسين أوضاع العمال الزراعيين، واحترام الحد الأدنى للأجور، والتصريح بهم لدى الصناديق الاجتماعية، وتوفير شروط عمل لائقة، كلها عناصر لا يمكن فصلها عن أي سياسة تنموية فلاحية ناجحة.

وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، نذكّر بأن البحارة يشكلون عماد هذا القطاع الحيوي، وأنهم يعملون في ظروف صعبة تستوجب يقظة دائمة من أجل حماية سلامتهم المهنية وتوفير تغطية اجتماعية حقيقية لهم. إن القطاع يحقق عائدات مهمة، ومن غير المعقول أن تبقى فئات واسعة من البحارة في وضعية هشاشة اجتماعية واقتصادية رغم دورهم المركزي في السلسلة الإنتاجية.

وعلى مستوى الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصادي الاجتماعي والتضامني، فلا يخفى أن قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن تواصل لعب أدوار محورية في الاقتصاد الوطني، سواء على مستوى التشغيل أو على مستوى مساهمتها في النمو أو على مستوى حفظ التراث الثقافي والمهارات الحرفية التي تميز بلادنا.

وقد سجلنا خلال سنة 2025 مجموعة من المؤشرات الإيجابية المرتبطة بتنزيل خارطة الطريق السياحية 2023–2026، وبعودة بعض الأنشطة إلى مستويات مقبولة، غير أن هذه المؤشرات لا ينبغي أن تُخفي التحديات البنيوية المتواصلة، وعلى رأسها ضعف الجودة في بعض الخدمات، محدودية العرض في بعض الوجهات، واستمرار هشاشة الشغل في القطاع.

يظل هاجسنا الأول في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هو حماية الحقوق الأساسية للعاملات والعاملين، فلا زلنا نسجل، بكل أسف، استمرار ممارسات لا تتلاءم مع القانون في عدد من الوحدات الفندقية والسياحية، كفرض عقود عمل لا تحترم مقتضيات مدونة الشغل، والتضييق على الحريات النقابية، وغياب التغطية الاجتماعية أو عدم التصريح الكامل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واستغلال هشاشة اليد العاملة وغياب المراقبة.

ومع اقتراب بلادنا من تنظيم تظاهرات عالمية كبرى، لا يمكن السماح باستمرار هذه الاختلالات، لأنها تمس ليس فقط حقوق العاملين، بل أيضاً سمعة المملكة وجودة الخدمات المقدمة للزوار.

وعليه، نؤكد على ضرورة ربط أي دعم عمومي أو تحفيز يوجه للمستثمرين باحترام شروط الشغل والحقوق النقابية والتصريح بالأُجراء. كما نطالب بتقوية جهاز التفتيش، وتفعيل آليات الزجر في مواجهة المخالفين.

مع تنامي الطلب الدولي على المغرب، وانفتاح أسواق جديدة، لاحظنا خلال الأشهر الأخيرة بروز ممارسات تتعلق بـ الزيادات غير المبررة في أسعار الإيواء والخدمات السياحية في عدد من المدن.

هذه الممارسات، إذا لم تتم مواجهتها، ستنعكس سلباً على تنافسية الوجهة المغربية، وإنصاف المستهلك المحلي، وجودة التجربة السياحية، وصورة المغرب قبل تظاهرات 2025 و2030.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر في قانون حرية الأسعار والمنافسة بما يضمن حماية فعلية للمستهلك، ويمنع أي تواطؤ أو احتكار، خصوصاً في القطاعات الحساسة كالسياح، وندعو وزارتكم إلى التنسيق مع القطاعات المعنية من أجل: تعزيز المراقبة، فرض شفافية الأسعار، وضع آليات للاستباق والتدخل، وضمان ألا يتم استغلال الإقبال الدولي لرفع الأسعار بشكل غير مشروع.

تعتبر الصناعة التقليدية ركيزة أساسية للهوية المغربية، ومصدراً للعيش لآلاف الأسر. إلا أن الحرفيين لازالوا يواجهون صعوبات كبيرة، منها: ضعف التكوين وإعادة التأهيل، محدودية قنوات التسويق، غياب حماية اجتماعية كافية، المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات المستوردة، ونوصي بإعطاء دفعة جديدة لبرامج التكوين وإعادة الإدماج ودعم التعاونيات، ولقنوات التسويق الرقمي، وتمكين الحرفيين من آليات التمويل الملائمة.

وبخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة، فلا بد أولا من الإشادة بالمجهودات التي بذلت خلال السنة المنصرمة، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز جاذبية الاستثمار في بعض القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وتفعيل برامج دعم الإنتاج المحلي، وتشجيع تعويض الواردات، إلى جانب مواصلة إنجاز مشاريع البنيات الصناعية داخل عدد من الجهات. غير أن هذه الإنجازات، رغم أهميتها، ما تزال دون مستوى طموحات الفاعلين الاقتصاديين وانتظارات المواطنين، وذلك بسبب بطء وتيرة تنزيل برامج دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، واستمرار صعوبات الولوج إلى التمويل، ومحدودية انفتاح الصناعة الوطنية على أسواق خارجية جديدة.

إن قراءة مشروع الميزانية الفرعية المعروض علينا لهذه السنة تظهر اعتماد الوزارة على أولويات مهمة تتعلق بتسريع التحول الصناعي وتطوير العرض الترابي الصناعي وتعزيز التجارة الداخلية.

وندعو إلى مضاعف الموارد المخصصة لدعم الابتكار والبحث الصناعي رغم أن المغرب منخرط اليوم في مجموعة من القطاعات الاستراتيجية، على رأسها الطاقات المتجددة، الهيدروجين الأخضر، تكنولوجيا البطاريات، والصناعات الذكية. ويبدو أن مواكبة المقاولات المغربية في هذا التحول تستدعي رؤية أكثر وضوحا وإمكانيات مالية وبشرية أكبر، مع إدماج فعلي للرقمنة في سلاسل الإنتاج.

وفي هذا الإطار، نود طرح مجموعة من التساؤلات تهم أساسا وضعية السياسة الصناعية الجديدة في أفق 2030، والإجراءات الفعلية المتخذة لتحسين تنافسية المنتوج الوطني أمام المنافسة الدولية الشرسة، ومدى تقدم برنامج تعويض الواردات بالأرقام والمعطيات الدقيقة، إضافة إلى الخطوات العملية التي تنوي الوزارة اعتمادها لمعالجة إشكالية العقار الصناعي وتطوير مناطق صناعية جاهزة وقابلة للاستغلال في جميع الجهات.

كما نتساءل عن الاستراتيجية المعتمدة لمواكبة المقاولات في الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، وخاصة في القطاعات ذات الاستهلاك الطاقي المرتفع، إلى جانب الإجراءات المتخذة لتنظيم التجارة الداخلية ومحاربة الممارسات الاحتكارية والحد من هيمنة الوسطاء وتوسيع رقعة القطاع المنظم.

ونؤكد في فريقنا على أهمية مجموعة من الأولويات التي يفرضها واقع القطاع، والتي تشكل عناصر أساسية ينبغي تعزيز حضورها ضمن السياسات العمومية مستقبلا، ومن بينها: دعم الصناعة الصغرى وتمويل الابتكار، تسريع رقمنة المساطر التجارية، تطوير أسواق الجملة والتوزيع لتكريس الشفافية والمنافسة، دعم التحول نحو التصنيع الأخضر، وتقوية سلاسل القيمة في القطاعات الاستراتيجية ذات الإمكانيات العالية، خاصة الطاقات النظيفة والسيارات والكيمياء والصناعات الغذائية.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، فإن بلادنا استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تبلور رؤية استراتيجية واضحة في مجال الانتقال الطاقي، مكنتها من تحقيق تقدم معتبر في الطاقات المتجددة ومن رفع جاذبية الاستثمار في هذا القطاع. إلا أن حجم التحديات القائمة يفرض مواصلة الإصلاح بأكثر فعالية وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية لنقل وتخزين الطاقة، وتطوير آليات النجاعة الطاقية، وتخفيف آثار تقلبات الأسعار العالمية على الاقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين. فتعزيز السيادة الطاقية أصبح خيارا استراتيجيا لا يحتمل التأجيل، ويقتضي رؤية عملية مندمجة وقرارات جريئة.

وفي سياق هذه التحولات، يظل العنصر البشري في صلب كل إصلاح. وعليه، فإن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يعتبر أن تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملين بالقطاع يشكل مدخلا أساسيا لإنجاح الانتقال الطاقي. فالمهندسين والتقنيين والأطر الإدارية ومستخدمي هذا القطاع يقومون بأدوار بالغة الأهمية، ويستحقون ظروف عمل لائقة، وفرصا حقيقية للتكوين المستمر، ونظاما منصفا للترقيات والتحفيزات. ومن هذا المنبر، ندعو إلى تعزيز الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات والمقاولات الطاقية، ومعالجة الملفات العالقة بما يضمن الاستقرار المهني ويحفظ الكرامة الاجتماعية للشغيلة.

أما في مجال التنمية المستدامة، فإننا نثمن البرامج الجارية، غير أننا نسجل استمرار عدد من الإكراهات المرتبطة بتدبير النفايات، ومحاربة التلوث الصناعي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومواجهة آثار التغيرات المناخية. وهو ما يستدعي تقوية آليات المراقبة البيئية، وتعزيز قدرات الجماعات الترابية، وتوفير الإمكانيات البشرية والمالية الضرورية من أجل تنزيل فعّال للسياسات البيئية على المستوى الترابي، بما يحقق عدالة بيئية وتوازنا مجاليا حقيقيا

إن المتتبع لمسار قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة يلمس بوضوح حجم الأوراش الكبرى التي تضطلع بها وزارتكم، سواء ما يتعلق بتنزيل الاستراتيجية الوطنية للطاقة، أو الوفاء بالتزامات بلادنا في مجالات المناخ والبيئة، أو تعزيز قدرات منظومتنا الطاقية لضمان الأمن الطاقي وجذب الاستثمار. غير أن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يسجل، بكل مسؤولية، عدم تناسب الميزانية المرصودة للقطاع مع حجم هذه التحديات والمهام.

فالقطاع مطالب بتنفيذ برامج ومشاريع مهيكلة تتطلب موارد مالية وبشرية وتقنية مهمة، في حين أن الاعتمادات الحالية تظل محدودة ولا تعكس الوزن الاستراتيجي للقطاع ولا حجم انتظارات المواطنين والمستثمرين، وهو وضع يؤثر على وتيرة الإنجاز وعلى قدرة الوزارة في مواكبة التحولات العالمية المتسارعة في مجال الطاقة، ويحدّ من فعاليتها في تنزيل السياسات الوطنية ذات الصلة. ومن هذا المنبر، ندعو إلى مراجعة حقيقية للميزانية المخصصة للقطاع، بما يوفر الإمكانيات

الضرورية لتسريع الأوراش وضمان حكامة فعالة في التنفيذ.

وأخيرا نؤكد على أهمية الرفع من الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي والابتكار في الطاقات النظيفة، وتكريس مزيد من الشفافية والنجاعة في تدبير البرامج والمشاريع، وتحسين التمويل الموجه لحماية البيئة والتأقلم مع التغير المناخي، كما على نؤكد ضرورة التفاعل الإيجابي مع تقارير وتوصيات المؤسسات الدستورية، خصوصا تلك المتعلقة بالحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة داخل القطاع الطاقي.

VI- مداخلات الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

أولا، مداخلات الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم سنة المالية 2026، لأعبر عن خالص التقدير والامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على العناية السامية التي ما فتئ يوليها جلالته لورش إصلاح منظومة العدالة، فقد جعل جلالته من إصلاح القضاء رافعة أساسية لبناء دولة الحق والقانون، من خلال رؤية استراتيجية ترتكز على تعزيز الاستقلالية، وتحديث البنيات، والارتقاء بالكفاءات، بما يضمن حق المواطنين في العدالة...

كما نوجه تحية تقدير واحترام لنساء ورجال القضاء ولكل الموظفين والأطر العاملة بالمحاكم، الذين يقومون بعمل جليل في خدمة المتقاضين، ويؤدون مهامهم في ظروف صعبة تتطلب الكثير من المهنية والتفاني، فالمنظومة بكل مكوناتها تشكل مصدر اعتزاز وفخر لكل المغاربة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة هذه الميزانية تأتي في سياق يعرف تحولات دستورية ومجتمعية تدفع إلى تقييم مدى قدرة منظومتنا القضائية على الاستجابة لتطلعات المواطنين، فالعدالة ليست نصوصا وإجراءات فحسب، بل هي الحق في محاكمة عادلة وداخل آجال معقولة، فرغم المجهودات التي ما فتئت وزارة العدل تبدلها في مجال تحديث ورقمنة الخدمات وتطوير التكوين، فإن حجم التحديات والانتظارات ما زال كبيرا.

وفي هذا الصدد، نسجل في الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية عددا من الملاحظات، أولها استمرار بطء البت في القضايا، بحيث لا تزال المحاكم تعاني من تراكم عدد الملفات وتأخر الأحكام، وهو ما يخلق تذمرا واسعا لدى المتقاضين، ويمس بمبدأ فعالية العدالة، ونسائل الوزارة عن الإجراءات العملية لمعالجة هذا التأخر، وعن الموارد البشرية واللوجيستيكية التي رصدتها للتغلب عليه.

كما نسجل هشاشة البنيات التحتية لعدد من المحاكم، خصوصا في المناطق البعيدة، حيث تظل المرافق غير مؤهلة لاستقبال المواطنين، وتفتقر في بعض الحالات للشروط الأساسية للعمل الكريم، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن موقع هذه المحاكم ضمن برامج التأهيل والتحديث، كما نؤكد على أن الوضعية الاجتماعية والمهنية للموظفين والأطر داخل المحاكم بحاجة إلى المزيد من العناية بالنظر إلى الضغوطات اليومية التي يواجهونها وبالمزيد من التحفيزات، وهنا نسائل السيد الوزير المحترم عن التدابير المتخذة لتحسين هذه الوضعية؟ أما على مستوى ورش الرقمنة، فرغم التقدم المحقق، فإن تعميمها على جميع المحاكم لا يزال بعيد المنال، كما أن التكوين في المهارات الرقمية لا يصل إلى جميع العاملين. وهو ما يفرض خارطة طريق واضحة وواقعية.

ونثير أيضا موضوع المساعدة القضائية، التي تُعد مدخلا أساسيا للعدالة بالنسبة للفئات الهشة، ونسائل السيد الوزير عن حجم الاعتمادات المخصصة لهذا النظام، وعن آليات توسيعه وتحسين فعاليته؟

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل هو نقاش عن جوهر دولة الحق والقانون، وعن مدى وفائنا بمسؤولية توفير عدالة منصفة وفعالة، لهذا نؤكد اليوم في الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية، دعمنا لكل المبادرات الجادة التي من شأنها تعزيز استقلال القضاء وتحسين جودة الخدمات وضمان الولوج السهل والمنصف إلى العدالة، ونؤكد أننا سنواصل تتبع تنفيذ هذه الإصلاحات بما يضمن خدمة مصالح المواطنين وحماية حقوقهم.

السيد الرئيس المحترم؛

فيما يتعلق بمناقشة الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، التي نعتبرها محطة مهمة لتقييم مدى تقدم ورش استقلال السلطة القضائية، الذي شكل أحد أبرز التحولات التي حملها دستور 2011 بإرادة سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، فإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية كان خطوة جوهرية في تكريس استقلال القضاء، باعتباره مؤسسة دستورية مكلفة بضمان احترام القيم القضائية، وتأطير القضاة، وتدبير مسارهم المهني. ومن ثم، فإن مناقشة ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية ليست مسألة تقنية، بل هي تعبير عن مدى التزام الدولة فعليا بدعم هذه المؤسسة حتى تضطلع بأدوارها كاملة.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد راكم المجلس خلال السنوات الماضية تجربة مهمة جعلته فاعلا محوريا في تدبير الشأن القضائي، سواء على مستوى الحكامة أو على مستوى حماية استقلال القضاة، ونحن في الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية نسجل بإيجابية انفتاح المجلس على المواطنين عبر نشر تقاريره وحصيلته بشكل يعزز الثقة بين المؤسسة والمتقاضين.

وفي الوقت ذاته، نؤكد على أهمية تمكين المجلس من كل الموارد اللازمة للقيام بدوره في تدبير المسار المهني للقضاة، من تعيين وترقية وتأديب، باعتبار هذا التدبير إحدى الركائز المركزية لضمان استقلال القاضي ونزاهته، كما نبرز ضرورة توفير الدعم المالي الكافي لبرامج التكوين المستمر، لما لها من أثر مباشر على جودة الأحكام ونجاعة العدالة.

كما نشدد على ضرورة تعزيز آليات حماية القضاة أثناء مزاولتهم لمهامهم، حتى يتمكنوا من أداء واجبهم في استقلالية وطمأنينة، بعيدا عن أي ضغط أو تأثير، وندعو إلى التعاطي الجدي مع الشكايات المرتبطة بأي اعتداء على استقلاليتهم.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة هذه الميزانية هي مناسبة للتأكيد على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، الذي جاء به دستور 2011، فاستقلال القضاء لا يكتمل إلا بمؤسسة قوية وشفافة، قادرة على محاسبة نفسها، وقادرة على مواكبة تطور المجتمع واحتياجاته.

وفي الختام، نؤكد عمنا لكل الجهود الهادفة إلى تعزيز استقلال المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتمكينه من أداء مهامه بكامل الفعالية والشفافية، وسيظل الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية وفيا لمهامه الرقابية، ساهرا على تتبع أداء هذه المؤسسة الحيوية ضمانا لقضاء مستقل ونزيه يرسخ دولة الحق القانون.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، نعبر لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على العناية السامية التي يوليها للبعد الإنساني داخل المؤسسات السجنية، انطلاقًا من رؤية تجعل من السجن فضاءً للإصلاح وإعادة الإدماج، لا مجرد مكان لتنفيذ العقوبة.

كما نوجه تحية تقدير للأطر وموظفي المندوبية الذين يشتغلون في ظروف صعبة تتطلب جهدًا مضاعفًا للتوفيق بين الحفاظ على الأمن وضمان حقوق السجناء. وهي مهمة دقيقة تستحق كل الاعتراف والدعم.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تأتي في ظرف يعرف نقاشا وطنيا ودوليا متزايدا حول حقوق السجناء، في ظل التزامات المغرب الدولية، ورغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتحسين ظروف الاعتقال وتطوير برامج التأهيل، فإن القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة، وفي مقدمتها الاكتظاظ الحاد الذي يميز العديد من المؤسسات السجنية، والذي يؤثر على جودة خدمات الإيواء، والرعاية الصحية، وبرامج التكوين، كما يسجل فريقنا استمرار وجود سجون تفتقر للظروف الملائمة لاحترام حق الأدنى للسجناء من تهوية وإضاءة ونظافة، وهنا نتساءل حول حجم البرامج المخصصة لتأهيل هذه البنيات، والاعتمادات المرصودة لها، كذلك نثير إشكالية الخدمات الصحية داخل السجون، حيث يعاني القطاع من نقص كبير في الأطر الطبية والمستلزمات الطبية الضرورية، ويبقى الدعم النفسي شبه غائب، رغم الحاجة الملحة لهذا الجانب وهو ما يفرض تعزيز المقاربة الصحية داخل السجون.

أما برامج إعادة الإدماج، فإنها رغم أهميتها تبقى محدودة من حيث عدد المستفيدين ونجاعة المتابعة بعد الإفراج، وهنا نطرح سؤال حول الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج، وعن آليات تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا الباب، كما نلفت الانتباه إلى مراعاة خصوصية النساء والأطفال داخل المؤسسات السجنية، وما تتطلبه من ظروف ملائمة وبرامج تربوية وتأهيلية متخصصة.

ولا يمكن في هذا السياق إغفال الوضعية المهنية لموظفي السجون، الذين يواجهون ضغطًا نفسيًا ومخاطر يومية دون تحفيز أو دعم نفسي، وهناك يكو ن السؤال حول وجود خطة لتحسين ظروف عملهم وتطوير تكوينهم.

السيد الرئيس المحترم، إن مناقشة هذه الميزانية هي نقاش حول مدى احترامنا لحقوق الإنسان داخل السجون، وحول قدرتنا على جعل العقوبة وسيلة للإصلاح لا عاملًا لإعادة إنتاج الانحراف. فالمجتمع الذي يعامل سجناءه بكرامة هو مجتمع قوي ومتوازن.

وفي الختام، نعبر عن دعمنا لكل الجهود الصادقة لتحسين أوضاع السجون وتعزيز برامج الإدماج، مؤكدين أن الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية سيواصل دوره الرقابي لضمان حماية حقوق السجناء والعاملين، وجعل المؤسسات السجنية فضاءً يحترم الإنسان وكرامته.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، نقف فيها على حصيلة سنة من العمل، ونناقش التوجهات الكبرى لوزارة تشكل حلقة وصل أساسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجسرا للتواصل مع المجتمع المدني.

السيد الوزير المحترم؛

لا يختلف اثنان على أن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تضطلع بمهمة محورية في تعزيز الممارسة الديمقراطية وترسيخ ثقافة الحوار المؤسساتي. فهي ليست مجرد جهاز إداري لتسيير المراسلات، بل هي فاعل رئيسي في ضمان جودة العمل التشريعي والرقابي، وفي تكريس مبدأ المحاسبة والشفافية الذي تقوم عليه الدولة الديمقراطية، غير أن الواقع، بكل موضوعية، يبعث على تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة هذه الوزارة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في ظل الإمكانيات المحدودة المرصودة لها، وفي سياق تحديات تتطلب استجابات أكثر جرأة وفعالية.

السيد الوزير المحترم،

لقد تابعنا باهتمام الأرقام التي قدمتموها حول حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025، ونثمن بعض الجهود المبذولة، خصوصا في الإجابة على الأسئلة البرلمانية التي بلغت نسبة 70%، والمصادقة على 49 نصا قانونيا بصفة نهائية، نسجل ما يلي:

• بقاء 24 مشروع قانون قيد الدراسة يعكس بطئا في الإيقاع التشريعي، ويحرم المواطنين من قوانين تنظيمية ضرورية لحياتهم اليومية.

• عدم الإجابة على أكثر من 2441 سؤالاً كتابيًا رغم المجهودات، وهو رقم يبقى مقلقًا ويشكل إهدارًا لحق النائب في ممارسة دوره الرقابي.

• ضعف تنفيذ التعهدات الحكومية، حيث لم يتم إنجاز سوى 164 تعهدًا من أصل 394، أي أقل من نصف الالتزامات، وهو ما يمس بمصداقية الخطاب الحكومي أمام المؤسسة التشريعية.

إننا في الفريق الاشتراكي نرى أن العلاقة بين السلطتين لا يمكن أن تختزل في مجرد أرقام إحصائية، بل يجب أن تقوم على احترام حقيقي لدور البرلمان كممثل للأمة، وعلى تفاعل جدي مع مقترحات القوانين البرلمانية، التي لم يُعتمد منها سوى 16 مقترحًا من أصل أكثر من 30 مقترحًا، وهي نسبة متواضعة تعكس غياب الإرادة السياسية لإشراك البرلمان بشكل فعلي في صناعة التشريع.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أكد الدستور المغربي على مبدأ الديمقراطية التشاركية كركيزة أساسية للحكامة الجيدة، لكن التطبيق الفعلي لهذا المبدأ ما زال دون المستوى المطلوب، وإذ نثمن استمرار وزارتكم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للعلاقة مع المجتمع المدني "نسيج 2022-2026"، إلا أننا نسجل عدة ملاحظات جوهرية:

- قِدم الإطار القانوني: ظهير الحريات العامة لسنة 1958 لم يعد يستجيب لحاجيات القطاع الجمعوي المغربي الحديث، ونطالب بتسريع إخراج الإطار القانوني الجديد للجمعيات إلى حيز الوجود.

- غياب الإطار المنظم للتشاور العمومي: رغم مرور سنوات على اعتماد الدستور، ما زال مشروع قانون التشاور العمومي والسجل الوطني للجمعيات حبيس الأدراج، مما يحرم المواطنين من حق دستوري أصيل.

- ضعف آليات تمويل الجمعيات: يعاني النسيج الجمعوي من هشاشة مالية، وما زالت معايير الدعم العمومي غير واضحة وتفتقر للشفافية، كما أن الحيف الضريبي يطال عددًا من الجمعيات التي تقوم بأدوار تنموية واجتماعية حيوية.

- شكلية هيئات التشاور: العديد من هيئات التشاور العمومي التي تم إحداثها تبقى ذات طابع استشاري شكلي، دون أثر حقيقي في صناعة القرار العمومي.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا ندعو الحكومة إلى تجاوز المقاربة الأبوية في التعامل مع المجتمع المدني، والانتقال إلى مقاربة تشاركية حقيقية تعتبر الجمعيات شريكا استراتيجيا في التنمية، وليست مجرد أدوات تنفيذية أو واجهات للدعاية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن التواصل الحكومي ليس مجرد تقنية إعلامية، بل هو أداة لترسيخ ثقافة الشفافية وبناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، ورغم عقد أكثر من 150 ندوة صحفية خلال الولاية الحالية، نسجل ما يلي:

- غياب استراتيجية تواصلية واضحة تجعل من الناطق الرسمي باسم الحكومة مصدرًا موثوقًا ومحايدًا للمعلومة، بدلاً من خطاب دعائي يفتقر أحيانًا للموضوعية؛

- ضعف التنسيق مع المجلس الأعلى للحسابات والمحاكم المالية، مما يؤثر على مصداقية المعلومة المالية والإحصائية؛

- عدم نشر إجابات الحكومة على الأسئلة البرلمانية بشكل منهجي وواضح، رغم أن ذلك يشكل حق المواطن في المعرفة والمتابعة.

إننا ندعو إلى تعزيز دور الناطق الرسمي للحكومة، وإلى اعتماد مقاربة تواصلية قائمة على الشفافية والمصداقية، وليس على التلميع الإعلامي.

السيد الرئيس المحترم،

إن الفريق الاشتراكي يرى أن الميزانية المرصودة للوزارة، والبالغة 127 مليون درهم، تبقى غير كافية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المعلنة، ونسجل الملاحظات التالية:

- ضعف حصة الاستثمار التي لا تتجاوز 26% من الميزانية، مقابل 40.85% للموظفين و33% للمعدات، وهو ما يعكس غياب رؤية استثمارية طموحة؛

- غياب مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس تمكن من تقييم

فعالية البرامج والمشاريع المنجزة؛

- عدم وضوح آليات صرف الاعتمادات المخصصة لدعم المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، مما يثير تساؤلات حول الحكامة المالية؛

وبالتالي نطالب بزيادة الاعتمادات المخصصة للوزارة، خصوصًا في مجال دعم العمل البرلماني وتعزيز قدرات المجتمع المدني وتطوير البنية الرقمية، مع ضرورة الالتزام بالشفافية والمحاسبة في تدبير الموارد العمومية.

السيد الرئيس المحترم؛

نثمن إدماج اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية للوزارة، لكن التفعيل الحقيقي للطابع الرسمي للأمازيغية وفق دستور 2011 يتطلب أكثر من مجرد علامات تشوير داخلية، وبالتالي نطالب بما يلي:

- إدماج الأمازيغية في كل الوثائق والمراسلات الرسمية للوزارة؛

- تكوين الموظفين في اللغة الأمازيغية لضمان قدرتهم على التواصل بها؛

- توفير خدمات مركز الاتصال الخاص بالجمعيات بالأمازيغية بشكل فعلي وليس شكليا.

كما نؤكد على ضرورة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع برامج ومخططات الوزارة، وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في التوظيف والتكوين والمشاركة في صنع القرار، بما يعكس التزامات الدولة في مجال العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية يؤكد على أن دور الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان لا يمكن أن يقتصر على التسيير التقني للعلاقة بين الحكومة والبرلمان، بل يجب أن يتحول إلى رافعة حقيقية للديمقراطية التشاركية والحكامة الرشيدة.

لهذا ندعو الحكومة إلى:

1. احترام حقيقي لدور البرلمان من خلال الإجابة على جميع الأسئلة البرلمانية في الآجال القانونية، والتفاعل الجدي مع المقترحات التشريعية؛

2. تسريع إخراج النصوص القانونية المتعلقة بالمجتمع المدني والتشاور العمومي إلى حيز الوجود؛

3. تعزيز الشفافية والمحاسبة في تدبير الموارد العمومية، وفي التواصل الحكومي؛

4. الالتزام بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج؛

5. زيادة الاعتمادات المخصصة للوزارة بما يتناسب مع حجم المهام والتحديات.

وختاما نؤكد إيماننا بأن الديمقراطية ليست شعارات ترفع، بل ممارسة يومية تتطلب إرادة سياسية قوية، واحتراما حقيقيا للمؤسسات، وإشراكا فعليا للمواطنين والمجتمع المدني في صناعة السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية، في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2026. ويسعدنا، في مستهل هذه المداخلة، أن نثمن ما راكمته بلادنا من مكتسبات مهمة في مجال حقوق الإنسان بفضل الرؤية الاستباقية لجلالة الملك محمد السادس، الذي جعل من النهوض بالحقوق والحريات خياراً استراتيجياً في بناء المغرب الديمقراطي الحديث. وقد كانت التوجيهات الملكية السامية، منذ بداية العهد الجديد، رافعة أساسية لإحداث مؤسسات وطنية نوعية، وإطلاق إصلاحات مؤسساتية وتشريعية عميقة لتعزيز الحماية القانونية، وتوسيع فضاءات المشاركة والإنصاف والمساءلة، وهو ما يشكل اليوم قاعدة صلبة لمواصلة ترسيخ دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشتنا للميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تشكّل لحظة تقييم لحصيلة سنة من عمل المجلس، وفرصة لقراءة التحديات القائمة في قطاع يُعد معياراً حقيقياً لقياس التقدم الديمقراطي، ومرآة تعكس مستوى التزام بلادنا بالمنظومة الكونية لحقوق الإنسان، غير أن المسافة ما تزال قائمة بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية، وبين الخطاب الرسمي والواقع المعيش، خصوصاً بالنسبة للفئات الهشة والمهمشة التي ما تزال تعاني من اختلالات متعددة في حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشكل مؤسسة وطنية دستورية محورية في حماية الحقوق والحريات. ورغم المجهودات المبذولة، فإن الحاجة ما تزال ملحّة لضمان موارد مالية كافية ومستقلة تمكّنه من أداء مهامه، وتعزيز فعاليته الميدانية، خاصة وأن عدداً من توصياته ما تزال دون متابعة فعلية، كما أ ن الشكايات تعرف بطئاً واضحاً في المعالجة، لهذا نؤكد على ضرورة إلزام الإدارات بالرد المعلل على توصيات المجلس، وتفعيل آليات التتبع والتقييم، وتعزيز الموارد البشرية المتخصصة لمعالجة الشكايات بشكل سريع وفعال.

بالإضافة إلى أن الحضور الجهوي للمجلس لا يزال دون المستوى المطلوب، خاصة في المناطق النائية التي تعرف أكبر نسب التجاوزات، مما يكرس الفوارق المجالية في الولوج إلى الحماية الحقوقية، لذلك

ندعو إلى توسيع الشبكة الجهوية، وتعزيز القدرات اللوجستية والبشرية للجان الجهوية، وتقريب خدمات المجلس عبر آليات مبتكرة ومتنقلة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد على أن حقوق الإنسان هي حقوق كونية ودستورية غير قابلة للتفاوض، ومسؤولية الدولة لا تقف عند إحداث المؤسسات وسن القوانين، بل تمتد إلى ضمان الفعالية والإنصاف والكرامة للجميع دون تمييز، لذلك ندعو إلى اعتماد مقاربة حقوقية شاملة، وتعزيز استقلالية المؤسسات الحقوقية، وتفعيل المساءلة، وفتح حوار وطني واسع حول المنظومة الحقوقية.

وختاما، إن بناء مغرب حقوق الإنسان والديمقراطية مشروع مجتمعي يتطلب إرادة سياسية حقيقية، ومشاركة فعّالة للمجتمع المدني والفاعلين السياسيين والحقوقيين، حتى نصل إلى دولة الحق والقانون التي ننشدها جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثانيا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيادات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2026، التي تُشكل محور السياسات العمومية الاقتصادية والمالية، ومحركاً أساسياً لأي مشروع تنموي وطني، وإذ نثمّن الأدوار التي تضطلع بها هذه الوزارة في تدبير الموارد العمومية وضبط التوازنات وتوجيه الاستثمار وتحصيل الجبايات، فإننا نعتبر أن نجاح أي سياسة حكومية لا يُقاس فقط بالمؤشرات التقنية، بل بقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وخلق فرص الشغل، وضمان خدمات عمومية ذات جودة.

السيد الرئيس المحترم؛

باطلاعنا على الميزانية المخصصة لهذه الوزارة برسم سنة 2026، والتي بلغت 6.082 مليار درهم، موزعة على 5.106 مليار درهم لاعتمادات التأطير، و613 مليون درهم لمصاريف الموظفين، و363 مليون درهم للمعدات والنفقات المختلفة، ومبلغ مماثل للاستثمار، نسجل ارتفاعاً واضحاً مقارنة بسنة 2025 التي لم تتجاوز 5.719 مليار درهم، خصوصاً على مستوى اعتمادات التأطير التي ارتفعت بنسبة 17%.

غير أن هذه الأرقام تطرح تساؤلات مشروعة حول طبيعة هذه الاعتمادات، ومدى انعكاسها على البرامج ذات الأثر المباشر على المواطن، في مقابل استمرار ضعف الاستثمار الذي لا يمثل سوى 6% من مجموع الميزانية، رغم الحاجة الماسة إلى تطوير البنى التكنولوجية والرقمية داخل وزارة تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني.

أما على مستوى الموارد البشرية، فإن تخصيص 2.600 منصب مالي برسم سنة 2026 يعد جهداً مهماً في تعزيز القدرات الإدارية والمالية للوزارة، كما نسجل بإيجابية ارتفاع نسبة النساء إلى أكثر من 42% من مجموع الموظفين، مع حضورهن المتزايد في مناصب المسؤولية. ومع ذلك فإن توزيع هذه الموارد يظل بحاجة إلى المزيد من العدالة المجالية، إذ ما تزال بعض الجهات والمناطق خاصة القروية تعاني من ضعف التغطية الإدارية، كذلك نؤكد على ضرورة تعزيز التكوين المستمر في المجالات الدقيقة المتعلقة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي والتحليل المالي والحوكمة الرقمية، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للفئات الصغرى لضمان الاستقرار وتحفيز الأداء.

السيد الرئيس المحترم؛

وفيما يتعلق بتحصيل الموارد الجبائية، فقد بلغ مجموع المداخيل المسجلة لدى الخزينة العامة إلى غاية 30 شتنبر 2025 مبلغ 5.7 مليار درهم، وهي نتيجة تفوق التوقعات بنسبة 73%. ورغم إبراز هذا الرقم لكفاءة في التحصيل، فإنه يطرح سؤالاً أساسياً حول من يتحمل فعلياً العبء الضريبي: هل يعود هذا الارتفاع إلى توسيع القاعدة الضريبية وإدماج القطاع غير المهيكل، أم إلى ضغط الكبير على الأجراء والطبقة الوسطى والمقاولات الصغرى والمتوسطة؟ وهو ما يحتم علينا أن ندعوكم إلى اعتماد عدالة ضريبية فعلية تضمن مساهمة الجميع حسب القدرة المالية، ومحاربة التهرب الضريبي وتخفيف العبء الضريبي على الفئات المتوسطة والضعيفة، وإطلاق إصلاح ضريبي شامل يقوم على الشفافية والإنصاف، كما نشير إلى الضغط المتزايد الذي تعاني منه المقاولات الصغرى والمتوسطة، وندعوكم إلى تبسيط المساطر وتقديم حوافز حقيقية لهذه المقاولات التي تشكل نسيج الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية يتابع بقلق التوجه نحو سياسات جبائية تتسم بطابع تقشفي يركز على تعبئة الموارد أكثر من مراعاة الأثر الاجتماعي، خصوصا الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل الأسر، وعليه نؤكد ضرورة إعادة النظر في نسبة هذه الضرائب، وتفعيل الضريبة على الثروة والريوع غير المنتجة، وتوفير إعفاءات ضريبية للسلع والخدمات الأساسية، إلى جانب إدماج الاقتصاد الموازي بما يوسع القاعدة الضريبية دون إثقال كاهل الطبقات الفقيرة.

وبخصوص إصلاح منظومة الدعم، فإننا نُثمّن التوجه نحو جعل الدعم أكثر استهدافاً، غير أننا نعبر عن تخوفنا من أن يتحول هذا

الإصلاح إلى رفع غير معلن للدعم على المواد الأساسية بما يمس القدرة الشرائية للفئات الهشة والمتوسطة. ونطالب بضمان الشفافية الكاملة في تحديد المستفيدين، وتوفير تعويضات فعلية تغطي الزيادة المحتملة في الأسعار، ومواكبة الفئات المتضررة، مع تقييم دوري لنجاعة الإصلاح.

كما نثمن التقدم الذي تم إحرازه في رقمنة الخدمات المالية والإدارية، وندعو في الوقت نفسه إلى تسريع وتيرة الرقمنة في المجالات التي ما تزال متأخرة مثل العقار والجمارك وبعض الخدمات المحلية، مع ضمان عدالة الولوج إلى هذه الخدمات لجميع الفئات المجتمعية، وحماية المعطيات الشخصية، وتبسيط الواجهات الرقمية، ونشجع بقوة على توظيف الذكاء الاصطناعي في كشف التهرب الضريبي وتحسين التوقعات الاقتصادية.

وفي سياق تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد، فإننا نعتبر أن نجاح هذا الورش الاستراتيجي مرتبط بقدرته على خلق فرص الشغل اللائق وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، لا القطاعات الريعية، وندعو لحماية المقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة وضمان احترام المعايير البيئية والاجتماعية، وتوفير شفافية كاملة في منح الامتيازات ومحاربة الريع.

كما نشير إلى هشاشة منظومة الصفقات العمومية التي ما تزال تعاني من التعقيد والزبونية وضعف الرقابة في التنفيذ، مما يستدعي تبسيط المساطر ورقمنتها بالكامل، وتعزيز الرقابة قبل وأثناء وبعد التنفيذ، واعتماد منصة موحدة لنشر الصفقات، مع فرض عقوبات رادعة على المخالفين.

أما أملاك الدولة، فإنها تمثل ثروة وطنية كبرى غير مستغلة بالشكل المطلوب، وما تزال تعاني من غياب جرد شامل، وضعف الاستغلال، وحالات استيلاء غير قانونية دون محاسبة، وهنا نطالب بوضع استراتيجية وطنية لتثمين هذه الأملاك، مع رقمنتها وضمان الشفافية في عمليات التفويت.

السيد الرئيس المحترم؛

فيما يخص المالية العمومية، فإن الحفاظ على التوازنات أمر مهم، لكنه ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لخدمة التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى عيش المواطنين، ونسجل باستمرار العجز وارتفاع المديونية وضعف الاستثمار العمومي، وغياب رؤية واضحة لتمويل المشاريع الكبرى، مما يتطلب إصلاحاً هيكلياً حقيقياً، وترشيداً للنفقات غير المنتجة، وتعزيزا للاستثمار العمومي في القطاعات المنتجة والاجتماعية، وتنويعا لمصادر التمويل بما يضمن الاستدامة المالية للأجيال القادمة.

ولا يمكن تجاهل التحديات العالمية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، من ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية، والتقلبات المناخية، وأزمة الماء والجفاف، وتقلبات الأسواق، والمنافسة الإقليمية والدولية، وبالتالي لابد من استراتيجية واضحة لتعزيز السيادة الطاقية والغذائية، وتنويع الاقتصاد، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، وتطوير التعاون الإقليمي.

السيد الرئيس المحترم، إن ثقة المواطن في المؤسسات المالية تستلزم مستوى أعلى من الشفافية والمساءلة، في ظل صعوبة الولوج لبعض المعلومات المالية وضعف التقارير المقدمة للرأي العام، وغياب محاسبة فعلية في حالات سوء التدبير. لذا لا بد من نشر تقارير دورية مفصلة حول تنفيذ الميزانية، وتعزيز حق الولوج للمعلومات، وتقوية الرقابة البرلمانية، وضمان المحاسبة الصارمة.

وفي الختام، نؤكد أن وزارة الاقتصاد والمالية ليست مجرد قطاع تقني، بل هي وزارة سياسية بامتياز تحدد الخيارات التي تمس حياة المواطن المغربي، فعلى الحكومة اعتماد سياسة مالية واقتصادية عادلة ومنصفة، وإصلاح النظام الضريبي، وتسريع الرقمنة وتعزيز الاستثمار العمومي، وضمان الاستدامة المالية مع الحفاظ على البعد الاجتماعي، ومحاربة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

فبدون هذه المداخل لن نتمكن من الانتقال من اقتصاد النمو إلى اقتصاد التنمية، ولا من الأرقام إلى العدالة، ولا من الإصلاحات التقنية إلى التحسين الفعلي لحياة المواطنين.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2026 التي تُعد هذه المناسبة محطة مركزية لتقييم مسار التحول الرقمي في بلادنا، ورصد ما تحقق من مكتسبات، وتشخيص الأعطاب التي ما تزال تعيق تحقيق انتقال رقمي فعال ومنصف يرقى إلى انتظارات المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أصبح التحول الرقمي ركيزة أساسية لبناء إدارة حديثة، وضرورة لا محيد عنها لتحسين جودة الخدمات العمومية وتسهيل الولوج إليها، ولتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والحكامة الجيدة، كما يشكل إصلاح الإدارة مدخلا حاسما لاستعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وترسيخ العدالة الاجتماعية والمجالية، غير أن تقييم وضعية هذا الورش الوطني يوضح أن وتيرة التقدم ما تزال دون مستوى الطموحات، وأن الفجوة الرقمية مستمرة، سواء بين الفئات الاجتماعية أو بين المجالات الحضرية والقروية، وهو ما يحدّ من أثر الرقمنة على التنمية وعلى جودة الحياة ببلانا.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في رقمنة بعض المساطر والخدمات، فإن بطء الإنجاز وتشتت المبادرات، وضعف التنسيق بين القطاعات يشكل عائقا رئيسيا أمام بلورة سياسة رقمية وطنية موحدة، كما أن فئة عريضة من المواطنين، خاصة في المناطق الهشة والفئات ذات الدخل المحدود وكبار السن يجدون صعوبات حقيقية في استعمال الخدمات الرقمية، مما يجعل الرقمنة أحيانا عاملا للإقصاء

بدل أن تكون وسيلة للإنصاف، كما تبرز الحاجة إلى تقوية البنيات التحتية الرقمية، وضمان تغطية شاملة للإنترنت عالي الصبيب وتوفير شروط الولوج العادل، بما يجعل التكنولوجيا حقا مشتركا لا امتيازا طبقيا أو مجاليا.

السيد الرئيس المحترم؛

إن ما يتضح من خلال استعراض بنية الميزانية المرصودة للوزارة أن الاعتمادات الحالية ما تزال محدودة قياسا بحجم الأوراش المطروحة، بالإضافة إلى غياب رؤية استراتيجية طويلة المدى، وضعف انسجام المشاريع الرقمية بين المؤسسات، ما يؤثر بشكل مباشر على ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية ذات الصلة، ويجعل السؤال عن مكامن القصور سؤالا مشروعا يستوجب أجوبة دقيقة ومقنعة، وفي هذا السياق، نثير تساؤلات حول تعميم الولوج إلى الإنترنت عالي الصبيب، ومكافحة الأمية الرقمية، وتسهيل حصول الأسر محدودة الدخل على أجهزة رقمية مناسبة، وتبسيط المساطر الإدارية، وقياس مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الرقمية المحدثة.

السيد الرئيس المحترم؛

لا يمكن الحديث عن انتقال رقمي ناجح دون معالجة مخاطر الأمن السيبراني، وتعزيز حماية المعطيات الشخصية، وتطوير منظومة تشريعية وتقنية تحمي المواطنين والمؤسسات من الجرائم الإلكترونية والتهديدات المتزايدة، مع ضرورة توفير كفاءات بشرية مؤهلة، وبرامج تكوين مستمر موجهة للإدارة، واعتماد سياسة فعالة لوقف نزيف هجرة الأدمغة وتشجيع الابتكار والبحث العلمي في المجال الرقمي، كما أن الحكامة الجيدة تظل ركيزة أساسية، من خلال تقوية التنسيق بين القطاعات الحكومية، ووضع آليات صارمة لتتبع وتقييم أثر المشاريع الرقمية، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات في صياغة السياسات العمومية.

وانطلاقا من مسؤوليتنا السياسية والدستورية، نتقدم بجملة من المقترحات التي نعتبرها ضرورية لتحسين أداء هذا القطاع، كما نشدد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية موحدة للتحول الرقمي بأهداف واضحة وقابلة للقياس، ورفع الميزانية المخصصة للوزارة بشكل يستجيب لحجم التحديات، ومأسسة برامج محاربة الأمية الرقمية وتعميم التكوين المستمر، وتحديث البنيات التحتية الرقمية وتوفير الإنترنت بأسعار معقولة، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية.

كما نؤكد على أهمية دعم الشركات الناشئة وتطوير البحث العلمي في مجال التكنولوجيا، وضمان التوازن بين الخدمة الرقمية والبعد الإنساني، وتوحيد منصات الخدمات العمومية لتسهيل الولوج، بالإضافة إلى إرساء نظام تقييم دوري وشفاف لقياس أثر التحول الرقمي على جودة الخدمات ورضا المواطنين، فالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لا يعتبر ورشا تقنيا فقط، بل خيارا وطنيا واستراتيجيا يتطلب إرادة قوية، ورؤية واضحة، وحكامة جيدة، ومشاركة مجتمعية واسعة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية نعتبر أن مشروع الميزانية المعروض، رغم ما يتضمنه من خطوات إيجابية، لا يستجيب بالشكل الكافي لمتطلبات المرحلة ولا لطموحات المواطنات والمواطنين، لهذا سيكون موقفنا منسجما مع قناعاتنا في الدفاع عن العدالة الاجتماعية والمجالية، وعن خدمات عمومية عصرية ومنصفة وعادلة.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية التي نعتبرها فرصة أساسية لتقييم مدى نجاعة السياسات الاستثمارية ببلادنا، وفحص التدخلات العمومية في بعدها التنموي، وقياس قدرة الدولة على تحقيق التقائية فعلية بين البرامج القطاعية، بما يعزز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الاستثمار، سواء كان عموميا أو خاصا، وطنيا أو أجنبيا، يعد حجر الزاوية لأي مشروع تنموي متوازن، كما أن التقائية السياسات العمومية تعد شرطا جوهريا لضمان حسن توظيف الموارد والحد من التبذير وتشتت الجهود، في حين يمثل تقييم السياسات العمومية آلية مركزية لترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وتطوير الأداء الحكومي على أسس علمية رصينة، غير أن متابعة مسار الاستثمار في بلادنا خلال السنوات الأخيرة تكشف عن مفارقات مقلقة؛ إذ رغم الخطابات الطموحة والبرامج المتعددة وتنزيل ميثاق جديد للاستثمار، فإن الخصاص ما يزال واضحا، والاستثمارات ما تزال متمركزة في محور محدد، بينما تستمر الكثير من المشاريع المعلنة دون تنفيذ، وتظل البيروقراطية حاجزا حقيقيا أمام المقاولين والمستثمرين على حد سواء.

فبالرغم من أن الميزانية الحالية تعرض اعتمادات إجمالية تقارب 394 مليون درهم، منها 39.5 مليون درهم لتسيير المرافق التابعة للوزارة، وحوالي 3,45 مليار درهم كاعتمادات استثمارية موجهة أساسا للصندوق الوطني للاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار، فرغم أهمية هذه الأرقام، إلا أنها تطرح تساؤلات مشروعة حول مدى كفايتها وقدرتها على إحداث أثر ملموس ينعكس على الاقتصاد الوطني وسوق الشغل والعدالة المجالية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، نعتبر أن الاستثمار ليس هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق تنمية شاملة وخلق فرص شغل حقيقية، وبالتالي لا يمكن تقييم جدوى أي سياسة استثمارية

دون استحضار بعدها الاجتماعي والمجالي والبيئي، ونسجل، مع كامل الأسف، استمرار الاختلالات التي تطبع الخريطة الاستثمارية ببلادنا؛ فالمناطق الداخلية والجبلية والقروية لا تستفيد بما يكفي من الاستثمارات سواء العمومية أو الخاصة، كما تعاني المقاولات الصغرى والمتوسطة من صعوبات تعيق ولوجها للتمويل بشكل سلس وللعقار الصناعي، من خلال تعقيد المساطر والإجراءات الإدارية، كما أن الشباب المغربي المؤهل يواصل الهجرة بحثا عن فرص أفضل، وهو ما يعكس عدم قدرة النموذج الاستثماري الحالي على استيعاب الطاقات الوطنية.

وفي هذا السياق، نطرح تساؤلات جوهرية تتعلق بتحسين مناخ الأعمال، وتبسيط المساطر، وتقييم أثر الميثاق الجديد للاستثمار، وقياس درجة التقائية السياسات العمومية بين القطاعات الحكومية، ومدى فعالية آليات تتبع المشاريع العمومية، كما نؤكد على ضرورة مراجعة منهجية تقييم السياسات العمومية، وتوفير ضمانات حقيقية لاستقلاليتها وموضوعيتها، ونشر نتائجها بشفافية كاملة. ونثير كذلك سؤال العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، ومصير البرامج الموجهة للمناطق الهشة، ودور المراكز الجهوية للاستثمار في الحد من هذه التفاوتات بين جهات المملكة، كما يطرح موضوع دعم المقاولة الوطنية تحديات كبرى تستدعي حلولا عاجلة، أبرزها ضمان المنافسة الشريفة والعادلة، وتسهيل الولوج إلى التمويل البنكي وإلى العقار، وتحصين المقاولين من الرشوة والابتزاز الإداري، وتحفيز الاستثمار المنتج بدل الاستثمار الريعي، ويظل تعزيز الحكامة والشفافية شرطا لا غنى عنه لضمان نجاعة الاستثمارات، خصوصا فيما يتعلق بمنح التحفيزات والإعفاءات الضريبية، وتتبع مدى التزام المستثمرين بخلق فرص الشغل ونقل المعرفة وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

لهذا السيد الوزير المحترم، نحن في الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية نتقدم بهذه الاقتراحات التي نعتبرها أساسية ومدخلا للإصلاح الحقيقي في مجال الاستثمار، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة وواضحة الأهداف، وإعادة توزيع الاستثمارات بشكل منصف يراعي العدالة المجالية، وتطوير أداء المراكز الجهوية للاستثمار، وإطلاق برنامج وطني لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتفعيل آليات تقييم السياسات العمومية بشكل صارم وشفاف، بالإضافة إلى إحداث منصة رقمية وطنية لتتبع المشاريع ومدى احترام المدد الزمنية في إنجازها، كذلك مراجعة الميثاق الجديد للاستثمار بما يربط الحوافز بتحقيق أهداف اجتماعية واضحة. كما ندعو إلى دعم القطاعات الاستراتيجية الواعدة، وحماية المقاولين من البيروقراطية والفساد، وضمان مشاركة فعلية للبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعة في صياغة وتقييم السياسات العمومية، وخلق بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمار في المناطق الهشة.

وفي الختام، نؤكد أن الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية هي مداخل أساسية لتحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي الذي نطمح إليه جميعا، ونعتبر أن الميزانية المعروضة أمامنا، رغم بعض الإيجابيات، تفتقر إلى رؤية استراتيجية شمولية وقدرة تنفيذية قوية، لذلك فإن موقفنا سيكون منسجما مع قناعاتنا الراسخة في الدفاع عن العدالة الاجتماعية والمجالية وعن مصالح المواطنات والمواطنين، خاصة الفئات الأكثر هشاشة والمناطق الأكثر تهميشا.

السيد الرئيس المحترم؛

بخصوص الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط، تبلغ الميزانية الإجمالية للمندوبية ستمائة وسبعة عشر مليوناً وثمانمائة ألف درهم، منها ثلاثمائة وثمانية وثمانون مليوناً وتسعمائة وستة وأربعون ألف درهم موجهة للموظفين بنسبة 63%، ومئتان وعشرة ملايين وأربعمائة ألف درهم للتسيير بنسبة 34%، بينما لا تتجاوز ميزانية الاستثمار ثلاثة وعشرين مليوناً وستمائة ألف درهم، أي ما يمثل 3.8% فقط من مجموع الميزانية، وتعد المندوبية مؤسسة استراتيجية لإنتاج الإحصاءات التي تعتمد عليها مختلف السياسات العمومية، وقد أنجزت الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، الذي كشف عن تحولات ديموغرافية واجتماعية كبيرة. ومع ذلك، فإن محدودية الاعتمادات المخصصة للاستثمار تعيق تطوير أدواتها الرقمية وقدرتها على تلبية الطلب المتزايد على المعطيات الدقيقة، كذلك وجود حاجة ملحّة لتعزيز الموارد البشرية المتخصصة وتطوير قدرات الأطر في مجالات الإحصاء والتخطيط والتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى تسريع إصدار نتائج الإحصاء العام وتوفير مؤشرات دقيقة حول الفقر والبطالة والتفاوتات المجالية.

لذلك، نطالب في الفريق الاشتراكي بالرفع من ميزانية المندوبية، وزيادة الاعتمادات الموجهة للاستثمار والرقمنة وتعزيز استقلاليتها في إنتاج ونشر الإحصاءات، وتعميم الولوج للمعطيات للباحثين والمهتمين، مع تطوير مؤشرات حديثة تعكس الواقع التنموي للبلاد.

السيد الرئيس المحترم؛

تبلغ الميزانية الإجمالية للمحاكم المالية 761 مليون درهم، بارتفاع نسبته 19% مقارنة بالعام السابق. وتستحوذ الأجور والتعويضات على 566 مليون درهم، أي 74% من مجموع الميزانية، بينما تخصص 105 مليون للتسيير و90 مليون درهم للاستثمار، ورغم هذا الارتفاع، فإن هيمنة نفقات الموظفين تقلص هامش الاستثمار الضروري لتطوير أداء هذه المؤسسات، التي تلعب دوراً أساسياً في حماية المال العام، ويشمل الاستثمار عشرة ملايين وستمائة ألف درهم للتحول الرقمي، وسبعة وأربعين مليون درهم للمحاكم الجهوية، منها اثنان وأربعون مليون درهم لبناء المحكمة الجهوية لدرعة تافيلالت، وأربعة ملايين ومئتان ألف درهم لإعداد دراسات مقر المحكمة الجهوية بالداخلة.

ونؤكد في الفريق الاشتراكي الحاجة إلى تعزيز استقلالية المحاكم

المالية، وتقوية قدراتها البشرية واللوجيستيكية، وتسريع رقمنة إجراءاتها، وضمان تنفيذ توصياتها، وإحالة الملفات التي تتطلب المتابعة القضائية، مع تعميم بناء وتجهيز المقرات الجهوية لضمان تكافؤ الفرص في الرقابة المالية على مستوى مختلف الجهات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، لحظة نقف فيها عند حصيلة سنة من عمل الهيئة، وحجم التحديات التي تواجه مؤسسة دستورية تضطلع بدور مركزي في حماية منظومة النزاهة التي تعد شرطاً جوهرياً لبناء دولة القانون والتنمية والعدالة الاجتماعية. وإنه من المتفق عليه أن مكافحة الفساد ليست خياراً ثانوياً، بل رهان وجودي لأي دولة تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة وترسيخ الثقة بين المواطن ومؤسساته، وهو ما يضع على عاتق الهيئة مسؤولية تاريخية في تعزيز ثقافة النزاهة وتطبيق القانون بإنصاف وصرامة.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد اطّلعنا على الميزانية المخصصة للهيئة التي بلغ مجموعها 155.178.000 درهم، منها 70 مليون درهم لنفقات الموظفين، و46.350.000 درهم للمعدات والنفقات المختلفة، و28.828.000 درهم للاعتمادات الموجهة للاستثمار وبرامج الأداء. ورغم أن هذه الميزانية تعكس استمرارية مالية مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنها تظل محدودة جداً بالنظر إلى حجم المهام الثقيلة التي تتطلب موارد أكبر بكثير، خاصة وأن تكلفة الفساد على الاقتصاد الوطني تُقاس بمليارات الدراهم.

فكيف يمكن لميزانية تقل عن 160 مليون درهم أن تمكّن الهيئة من مواجهة شبكات فساد معقدة، وتطوير أنظمة معلوماتية متقدمة، وتعزيز حضور فعلي في الجهات، وإنجاز دراسات كبرى في مجالات الوقاية والمراقبة؟

كما أن حجم الاعتمادات الموجهة للاستثمار يظل غير كافٍ لتقوية البنية التكنولوجية، وتطوير الأدوات الرقمية، وتعزيز القدرات التقنية والبشرية الضرورية لنجاعة تدخلات الهيئة.

أما على مستوى الموارد البشرية، فإن عدد موظفي الهيئة لا يتجاوز 99 موظفاً، وهو عدد بعيد جداً عن تلبية متطلبات مؤسسة وطنية مكلفة باستقبال ومعالجة البلاغات، وإنجاز التحقيقات ودراسات التحليل والتقييم، وتيسير التنسيق مع القضاء والمفتشيات العامة وبقية الأجهزة الرقابية. إن أقل من مائة موظف لا يمكن أن يغطّوا التراب الوطني ولا أن يواجهوا الملفات المعقدة والمتراكمة، وهو ما يستدعي رفع العدد بشكل كبير، وجلب كفاءات متخصصة في ميادين الخبرة المحاسبية والتحليل الرقمي والقانون الجنائي للأعمال، إضافة إلى تعزيز التكوين المستمر في مجالات التحقيق والتتبع.

وتأتي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2025-2030 كإطار طموح يستهدف تحسين الأداء المؤسساتي وتحديث آليات الوقاية والحماية والمحاسبة، غير أن التجارب السابقة أثبتت أن الاستراتيجيات تظل بلا أثر في ظل غياب التنسيق المؤسساتي وضعف الإرادة التنفيذية، وقد أبرزت التقارير الرسمية أن الاستراتيجية السابقة لم تحقق النتائج المنتظرة بسبب محدودية الموارد وضعف آليات التتبع وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، لذلك نعتبر أن نجاح الاستراتيجية الجديدة لن يتحقق إلا عبر آلية تنسيق وطنية فعالة تجمع الهيئة والنيابة العامة والمحاكم المالية والمفتشيات العامة والأجهزة الأمنية، مع ضرورة وضع مؤشرات قابلة للقياس، وإلزام المؤسسات العمومية بالتفاعل مع توصيات الهيئة حتى لا يتم تشتيت الجهود وتباطؤ معالجة الملفات وغياب الأثر الملموس على حياة المواطنين.

فالربط الفعلي بين الهيئة وبقية الأجهزة الرقابية والقضائية هو شرط لتحويل التوصيات إلى إجراءات، ومنح الهيئة القدرة على التدخل السريع والناجع، كما أن حماية المبلغين عن الفساد تظل الحلقة الأضعف في سلسلة مكافحة الفساد، إذ ما يزال المواطن الذي يبلغ عن تجاوزات معرضاً للمخاطر في ظل غياب إطار قانوني شامل وفعال للحماية، وهو ما يفسر ضعف الإقبال على التبليغ رغم إحداث منصات رقمية مخصصة لذلك.

أما على مستوى الشفافية والمحاسبة، فإن التقارير والتوصيات الصادرة عن الهيئة تظل دون متابعة قضائية، مما يساهم في ترسيخ الإفلات من العقاب، ويضعف ثقة المواطنين في جدوى المؤسسات، لذلك يبقى من الضروري نشر معطيات دورية حول مآل البلاغات وعدد الملفات المحالة على القضاء، وعدد الأحكام الصادرة، مع تعزيز دور النيابة العامة في تحريك الملفات الكبرى، ودراسة إمكانية إحداث محاكم مختصة في جرائم الفساد والمال العام، كما نسجل غياب شبه تام للهيئة جهويا، مما يخلق فجوة كبيرة بين المؤسسة والمواطن في الجهات والأقاليم. فمكافحة الفساد لا يمكن أن تتم من المركز فقط، بل تحتاج إلى مكاتب جهوية تقرب المواطن من هذا المركز، كم يجب اعتماد الرقمنة للانتقال إلى جيل جديد من أدوات مكافحة الفساد، من خلال تطوير منصات إلكترونية آمنة، واعتماد حلول الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات، وربط الأنظمة الرقمية للهيئة ببقية الأجهزة الرقابية والقضائية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا الفريق الاشتراكي نؤكد أن بناء مغرب نزيه وقوي يحتاج إلى إرادة سياسية صلبة، وموارد بشرية ومالية كافية، وآليات تنسيق فعالة، ونظام محاسبة حقيقي، مع تعزيز الشراكة الوطنية الشاملة بين الدولة والمجتمع، كما نؤكد على أن محاربة الفساد تتطلب تعبئة جماعية ومعركة وطنية لإعادة الثقة للمواطن في المؤسسات الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ثالثا، مداخلة المستشار السيد المختار صواب باسم الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيدة الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2026.

وفي البداية، لا بد أن نُعبّر عن تقديرنا العميق لما تقوم به وزارة الداخلية بمختلف رتبها ومستوياتها، وعلى رأسهم السيد الوزير المحترم والسيدات والسادة الولاة والعمال ورجال السلطة الترابية، لما يبذلونه من جهود يومية ميدانية متواصلة في سبيل ضمان الأمن والاستقرار وتيسير حياة المواطنين، وتفعيل السياسات العمومية على امتداد التراب الوطني. إنهم يجسدون، بتفانيهم في أداء مهامهم، صورة الدولة القريبة من المواطن، الساهرة على خدمة الصالح العام في كل الظروف، وخاصة خلال الأزمات والكوارث الطبيعية، حيث يبرز وجه الإدارة المواطِنة والمسؤولة.

ولا يخفى على أحد أن وزارة الداخلية تُعدُّ من أهم مؤسسات الدولة، لما تضطلع به من أدوار محورية في حفظ النظام العام وتدبير الشأن الترابي وتأمين انسيابية السياسات العمومية على المستوى المحلي. فهي بحق الركيزة الأساسية في ترسيخ الاستقرار وضمان استمرارية الدولة في بعدها الترابي والمؤسساتي.

ونحن إذ نناقش ميزانية الوزارة، فإننا ندرك جسامة المهام الملقاة على عاتقها، واتساع مجالات تدخلها، وتعدد الفاعلين المرتبطين بها، سواء على المستوى الأمني أو الإداري أو الترابي. كما نُقِرُّ بأن الموارد المخصصة لها، رغم أهميتها، تبقى محدودة أمام حجم التحديات الراهنة، مما يفرض تعزيز مقاربة النجاعة في التدبير والالتقائية في التخطيط، حتى يتحقق الأثر الملموس في حياة المواطنات والمواطنين.

إننا في الفريق الاشتراكي نُثمّن المجهودات التي تبذلها الوزارة لتحديث هياكلها الإدارية والارتقاء بمواردها البشرية. فإحداث 13.000 منصب مالي جديد يعكس بوضوح الإرادة في الاستثمار في الرأسمال البشري، باعتباره المدخل الأساسي لتجويد الأداء العمومي. كما أن تخصيص 54,86 مليار درهم كميزانية إجمالية - منها 45.19 مليار درهم للتسيير و9,66 مليار درهم للاستثمار - يترجم استمرار الدولة في دعم البنيات التحتية وتعزيز القدرات اللوجيستيكية والإدارية.

ونسجل بإيجابية أيضًا رفع اعتمادات صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني، في خطوة تُجسّد العناية المستمرة برجال ونساء الأمن الساهرين على الطمأنينة العامة، غير أن هذه الجهود، رغم أهميتها، تحتاج إلى رؤية مندمجة أكثر عمقًا، تُوازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات التنمية المجالية. فما زالت بعض الجهات، خاصة الجبلية والحدودية، تشكو من ضعف في حجم الاستثمارات العمومية، وهو ما يستدعي إعادة توزيع الموارد وفق مقاربة العدالة الترابية المنصوص عليها في الدستور. كما أن عدداً من الصناديق الخصوصية، من قبيل صندوق التطهير السائل أو صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، لا تزال آثارها الملموسة محدودة، الأمر الذي يستوجب تقييم أدائها وتجويد آليات تتبعها.

وفي ظل التغيرات المناخية والأزمة المائية التي تعرفها المملكة، نأمل أن تعكس برامج الوزارة رؤية أكثر استباقية في مجال تدبير المخاطر البيئية وترشيد استعمال الماء داخل المجالات الترابية.

أما في الشق المتعلق بالإصلاح الانتخابي، الذي تشرف عليه وزارة الداخلية، فإننا نعتبر أن مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 يشكل لحظة سياسية مهمة لإعادة هيكلة الحقل الانتخابي بما يعزز التمثيلية، الشفافية، وتكافؤ الفرص.

وعليه فإن المقترحات الرامية إلى رفع تمثيلية النساء، تمضي في الاتجاه الصحيح لتفعيل مبدأ المناصفة الذي نص عليه الدستور. كما أن تخصيص دائرة انتخابية لمغاربة العالم سيشكل خطوة نوعية نحو تمثيلهم الفعلي في المؤسسات المنتخبة.

ونؤكد كذلك على أهمية دعم مشاركة الشباب والكفاءات، وضبط استعمال المال في الانتخابات عبر وضع سقف واضح للهبات والنفقات، بما يُعيد الثقة في الممارسة السياسية ويحصّنها من الانزلاقات.

السيد الوزير المحترم؛

إننا نناقش هذه الميزانية في إطار معارضة مسؤولة، ترى في النقد وسيلةً للتقويم وليس للمواجهة. نُقَدِّرُ حجم الجهود المبذولة، ونثق في قدرة وزارتكم على المضي قُدُمًا في مسار الإصلاح الإداري والجهوي، بما يُعزز دولة القانون والمؤسسات، ويقوّي الشعور بالانتماء والعدالة بين مختلف فئات وجهات الوطن.

وختامًا، نأمل أن تكون ميزانية هذه السنة رافعة حقيقية لتحقيق التنمية المتوازنة، وتجويد الخدمات العمومية الترابية، وترسيخ الأمن بمفهومه الشامل، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الذي يشكل رافعة أساسية لتحقيق العدالة المجالية والتنمية الترابية، نظرا لتأثيره المباشر على حياة المواطنات والمواطنين، وفي هذا السياق نثمن الجهود المبذولة،

خاصة فيما يتعلق ببرنامج دعم السكن، الذي استفادت منه أزيد من 70 ألف أسرة، ضمنهم أكثر من 36 ألف شاب دون سن الأربعين، إلا أنه رغم هذه النتائج الإيجابية تظل التحديات الراهنة تفرض تعزيز الموارد وتطوير آليات التخطيط والتدبير، كما أن محدودية الموارد المرصودة مقارنة بالحاجيات الكبيرة، لا سيما في ظل الإعلان عن ميزانية قدرها 20مليار درهم لإنجاز البرامج المندمجة للتنمية الترابية ضمن مشروع قانون المالية 2026، كما أن تنفيذ برنامج دعم السكن لا يزال بطيئاً، ولا يغطي كافة فئات المجتمع، خصوصاً الفئات الهشة والمتوسطة، إلى جانب استمرار أزمة السكن في المدن الكبرى وارتفاع الأسعار وغياب العرض الكافي للطبقة المتوسطة.

وفي مجال التخطيط العمراني، ورغم المصادقة على 435 وثيقة تعمير 269 مخطط تهيئة منذ بداية الولاية، فإن آلاف الجماعات المحلية ما تزال تفتقر إلى وثائق محينة، مما يحد من الاستثمار ات والتنمية المحلية، كما أن إعداد التراب الوطني يحتاج إلى تفعيل المخطط الوطني وإعادة توجيه الاستثمارات نحو العالم القروي والمناطق الجبلية والواحات للحد من الفوارق المجالية.

أما في مجال سياسة المدينة، فتبقى عدة أوراش بلا رؤية واضحة، سواء في معالجة دور الصفيح، أو السكن غير اللائق، أو تأهيل الأحياء الهامشية، في ظل ضعف التنسيق بين الجهات المعنية.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، ندعو في الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية إلى الرفع من ميزانية الوزارة بما يتناسب مع رهانات السكن والتعمير، وتسريع وتيرة المشاريع السكنية، وإعادة النظر في معايير الاستفادة من برنامج دعم السكن، وتعميم وتحيين وثائق التعمير، ومحاربة المضاربة العقارية، وتعزيز استقلالية الوكالات الحضرية، مع التأكيد على استعداد الفريق للمساهمة في أي مبادرات تهدف إلى تحقيق تنمية عمرانية عادلة وشاملة.

السيد الرئيس المحترم؛

أما على مستوى مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء وهو القطاع الذي يواجه تحديات على مستوى السياسة المائية والبنيات التحتية، ما يجعل هذا المجال من أهم الأولويات الوطنية، وقد خصص له مشروع قانون المالية 509.8 مليون درهم، منها 397.4 مليون درهم للتسيير بنسبة 78%، و112.4 مليون درهم للاستثمار بنسبة 22%، إضافة إلى إحداث 132 منصباً مالياً، حيث نسجل أن هذه الميزانية لا تتماشى مع حجم الاحتياجات والانتظارات، سواء في مواجهة أزمة الماء، أو بناء سدود جديدة ومحطات تحلية، أو صيانة الطرق الوطنية والإقليمية، أو تعزيز الولوج للماء الصالح للشرب في المناطق القروية، كما أن هيمنة ميزانية التسيير على الاستثمار تحد من قدرة الوزارة على تنفيذ الأوراش الكبرى.

وفيما يخص قطاع الماء، ورغم إعلان الحكومة عن استراتيجية وطنية، فإن وتيرة إنجاز السدود ومحطات التحلية بطيئة، بالإضافة إلى تأخر مشاريع توسيع الربط بالماء الصالح للشرب ومعالجة المياه العادمة. أما على مستوى الطرق والبنيات التحتية، نلاحظ تدهور وضعية العديد من الطرق الوطنية كما الثانوية أما المسالك التي تربط الحواضر بالعالم القروي فالاهتمام بها شبه منعدم على الرغم من أنها تشكل الوسيلة الوحيدة لفك العزلة عن المناطق النائية، بالإضافة إلى التأخر في إنجاز الطرق السيارة والقناطر.

بالنسبة للموارد البشرية، فإن 132 منصباً مالياً غير كافية لتغطية الاحتياجات المتزايدة على المستوى المركزي والجهوي.

وفي الأخير، نحن في الفريق الاشتراكي نطالب بالرفع من ميزانية قطاع الماء والتجهيز كقطاع دوره الأساسي هو النهوض وتأهيل البنيات التحتية، وإنجاز مشاريع كبرى من قبيل السدود ومحطات التحلية، وبرامج إنجاز وصيانة الشبكات الطرقية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين في تدبير الموارد المائية، وتفعيل دور وكالات الأحواض المائية ومحاربة الهدر المائي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رابعا، مداخلة المستشار السيد السالك الموساوي باسم الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الاشتراكي بهذه المداخلة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وهي مؤسسة تمثل عمق الدولة الاستراتيجي، ووجهها المشرق في المنتظم الدولي، بما تضطلع به من مهام الدفاع عن المصالح العليا للمملكة وصون وحدتها الترابية وتعزيز حضورها في محيط إقليمي ودولي بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعز الله أمره، وذلك في سياق يتسم بعدم الاستقرار والتحول المستمر في موازين القوى.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد تميزت السنة الدبلوماسية الجارية بحدث مفصلي في تاريخ قضيتنا الوطنية، والمتمثل في صدور قرار مجلس الأمن رقم 2729 بتاريخ 31 أكتوبر 2025، وهو قرار تاريخي أكد بوضوح وجلاء أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب سنة 2007 هي الحل الواقعي والوحيد الكفيل بإنهاء النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية. بهذا القرار يكون مجلس الأمن قد كرّس التحول النوعي في الموقف الأممي،

منتقلاً من منطق التوازن الحذر إلى منطق الاعتراف بمصداقية وواقعية المقترح المغربي، في انسجام مع المواقف المتزايدة للدول الداعمة لمغربية الصحراء، سواء في إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية.

وعقب هذا القرار جاء الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي أعلن فيه عن جعل يوم 31 أكتوبر عيداً للوحدة الترابية، في دلالة رمزية عميقة تعبّر عن لحظة الحسم التاريخي في مسار القضية الوطنية. فقد جاء هذا الخطاب الملكي ليجسد رؤية استراتيجية جديدة، انتقلت إلى منطق التثبيت والسيادة الكاملة، مؤكداً أن المغرب لم يعد يناقش شرعية وجوده في الصحراء، بل يرسخ واقع السيادة والتنمية والاستقرار.

كما تضمن الخطاب الملكي السامي نداءً إنسانياً ووطنياً مؤثراً، حيث دعا إخواننا المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف إلى العودة إلى أرض الوطن، مؤكداً أن المغرب يحتضن جميع أبنائه دون استثناء، وأن الوطن غفور رحيم، لا يعترف إلا بالانتماء الواحد والموحد، انتماء المواطنة والوطنية الصادقة. إنها دعوة صادقة من جلالة الملك تجسد روح المصالحة الوطنية التي ميزت المملكة في كل مراحلها، وتؤكد أن مشروع الدولة المغربية قائم على الوحدة لا الانقسام، وعلى البناء لا الانغلاق.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المرحلة التي ستقبل عليها الدبلوماسية المغربية، يجب أن تقوم على إعادة ترتيب النقاش الدولي حول ملف الصحراء المغربية على أسس جديدة. خصوصا وأنه حان الوقت لتصحيح اختلالات الماضي، وفي مقدمتها ضرورة طرد ما تسمى "الجمهورية الوهمية" من الاتحاد الإفريقي، باعتبارها كياناً غير شرعي لا تتوفر فيه مقومات الدولة ولا يحظى بأي اعتراف دولي معتبر. فوجود هذا الكيان داخل الاتحاد الإفريقي يشكل مفارقة سياسية وأخلاقية، ويضر بمصداقية القارة التي تسعى إلى الوحدة والتكامل. لقد آن الأوان لإغلاق هذا الباب، وتصحيح الخطأ التاريخي الذي أضر بصورة المنظمة الإفريقية لعقود.

ومن جهة ثانية ضرورة سحب ملف الصحراء المغربية من اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، لأنه هذا لم يعد قضية تصفية استعمار كما يحاول خصوم الوحدة الوطنية الإيحاء بها، بل هو قضية سيادة ووحدة ترابية، ينظر فيها مجلس الأمن باعتبارها نزاعاً إقليمياً يحتاج إلى حل سياسي واقعي ومتوافق عليه. فاستمرار مناقشة هذا الملف داخل اللجنة الرابعة يشكل مفارقة لم تعد تتلاءم مع تطور الموقف الأممي والواقع الميداني الجديد في الأقاليم الجنوبية، حيث يسود الأمن والتنمية والازدهار.

وفي السياق نفسه، نؤكد مشروعية استرجاع المناطق العازلة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني، وباعتبار أن السيادة لا تُمارس مجزأة أو مشروطة. فالمغرب، الذي التزم دوماً بقرارات الشرعية الدولية وباتفاق وقف إطلاق النار، له اليوم كامل الحق في بسط سيادته على كل أقاليمه الجنوبية، بما فيها المناطق التي كانت خاضعة لترتيبات ميدانية مؤقتة. هذه الخطوة ليست تعبيراً عن تصعيد، بل عن استكمال مشروع وطني يقوم على مبدأ الدولة الواحدة والتراب الواحد والسيادة الكاملة.

اليوم، السيد الوزير، أصبحت المرحلة الجديدة، تضع أمام وزارتكم مسؤولية أكبر، تتمثل في مواصلة الدفاع عن عدالة قضيتنا الوطنية في المحافل الدولية، وفي تعبئة الشركاء والأصدقاء حول مشروع المغرب التنموي والسياسي في الأقاليم الجنوبية، وفي تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والبرلمانية لتواكب هذا الزخم التاريخي. كما تضع على عاتقكم مهمة تقوية التواصل الخارجي حول التحولات التي تعرفها بلادنا، حتى يبقى خطابنا الدبلوماسي متناغماً مع عمق التحول الذي تعيشه سياستنا الوطنية في هذا الملف.

السيد الرئيس؛

إن ما نعيشه اليوم هو لحظة حسم دبلوماسي وسيادي بامتياز، لحظة تتويج لمسار طويل من النضال الوطني والحنكة الملكية. فالقرار الأممي الأخير والخطاب الملكي الذي تلاه يؤسسان لمرحلة جديدة عنوانها الوضوح والسيادة والمشروعية. والمغرب، وهو يحتفل بعيد وحدته الترابية في 31 أكتوبر من كل سنة، يؤكد للعالم أنه ماضٍ بثقة وثبات في استكمال وحدته الترابية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأن كل ذرة من ترابه أمانة في عنق كل مغربية ومغربي.

السيدة الرئيس المحترم؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير التي تمثل رمزية وطنية كبيرة وعائلة مجاهدة تستحق تقديرا ماديا ومعنوياً فعلياً، لكن الأرقام المقترحة في الميزانية لا تبدو طموحة بما يكفي لمواجهة الحاجيات الحقيقية لهذه الفئة.

من خلال مراجعة الميزانية، نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للتسيير – وخصوصاً الموظفين والنفقات المرتبطة بالدعم الاجتماعي والتعويضات – تحتل حيزاً كبيراً، بينما الاستثمار، خاصة في البرامج التي يمكن أن تساهم في تعزيز ذاكرة المقاومة عبر مشاريع ثقافية وتعليمية وتوثيقية، لا تحظى بدعم كافٍ، وهو الوضع الذي يثير تساؤلاً جدياً حول الأولويات الحقيقية للحكومة في معالجة ملف قدماء المقاومين؟ وهل الهدف رمزي فقط أم يعكس رغبة حقيقية في استدامة الرعاية والكرامة لهذه الفئة؟

إن الفريق الاشتراكي يرى أن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير يجب أن تكون أكثر جرأة في اقتراح مشاريع استثمارية ذات بعد اجتماعي وتراثي.

إن إنشاء مراكز الذاكرة التاريخية في جهات متعددة، وتمويل الأرشيف الرقمي للمقاومة، ودعم البحوث الجامعية حول تاريخ الحركة الوطنية، كلها مسارات يمكن لها أن تشكل قيمة كبيرة للهوية الوطنية وتكرّس دور المندوبية كمؤسسة فاعلة لا تكتفي بالدعم الرمزي فقط.

بجانب ذلك، من الضروري تعزيز الدعم الاجتماعي لقدماء المقاومين وأسرهم، ليس فقط عبر منح مالية أو تأمين صحي، بل من خلال برامج إدماج اقتصادي لأبناء المقاومين الذين يعيشون ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة وهشة، بالإضافة إلى تشجيع مشاريعهم المقاولاتية وتحفيزهم على ذلك، حتى تصبح المندوبية السامية منصة ليس فقط للذكرى، بل أيضا للنهوض الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية يؤكد على ترجمة رمزية نضال المقاومين إلى دعم فعلي، ويجدد التزامه بالمساهمة في أي إصلاح يكون أكثر فاعلية ومسؤولية، للعمل على إدماج البعد الاجتماعي والتراثي، وحفظ الذاكرة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، نعبر في البداية عن خالص التقدير والامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، على العناية السامية والمتابعة الدؤوبة التي يوليها لمختلف مكونات المنظومة الدفاعية.

فقد حرص جلالته، حفظه الله، على جعل الأمن والدفاع الوطنيين من أولويات الدولة، من خلال رؤية استراتيجية بعيدة المدى، ترتكز على التحديث والتأهيل وتعزيز الكفاءات البشرية، بما يضمن للمغرب مكانته المرموقة بين الأمم، ويصون وحدته الترابية واستقراره.

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير لرجال ونساء القوات المسلحة الملكية، بمختلف رتبهم وتخصصاتهم، لما يقدمونه من تضحيات جسيمة وتفانٍ نادر في أداء الواجب الوطني. فهم الساهرون على أمن البلاد في كل الظروف، المرابطون في الصحراء والحدود والجبال، والمنتشرون في مختلف ربوع الوطن بتفانٍ وإخلاص.

كما لا يفوتنا أن نشيد بتدخلاتهم الإنسانية وبمشاركاتهم المشرفة في بعثات حفظ السلام عبر العالم، والتي تعكس الصورة المشرقة للملكة المغربية كفاعل دولي مسؤول ومساهم في الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

إن هذه المؤسسة الوطنية، بتاريخها المشرّف وتضحياتها المتواصلة، تظل مصدر فخر واعتزاز لكل المغاربة.

السيد الرئيس المحترم؛

في خضم هذه التحولات المتسارعة وغير المسبوقة التي نعيشها؛ من نزاعات دولية مفتوحة، ومنطقة متوسطية تعرف تقلبات أمنية، ومحيط مغاربي يتسم بتوترات معلنة وأخرى كامنة، صدر قرار مجلس الأمن الأخير بشأن قضيتنا الوطنية، والذي يأتي ليجدد التأكيد على مصداقية المقاربة المغربية وعلى جدية وواقعية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وهو تطور دبلوماسي وأمني مهم يعزز موقع بلادنا إقليميًا ودوليًا، ويستدعي في الآن نفسه الحفاظ على مستوى عالٍ من الجاهزية واليقظة على مستوى منظومتنا الدفاعية.

فهذا القرار لا يعكس فقط دعمًا دوليًا متزايدًا لمبادئ الاستقرار والحل السياسي، بل يضع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة الجهود لضمان الأمن والدفاع عن الوحدة الترابية في محيط متغير.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد راكمت قواتنا المسلحة الملكية، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، مكتسبات مهمة خلال السنوات الأخيرة، سواء في مجال تحديث التجهيزات، أو تطوير القدرات العملياتية، أو تعزيز منظومة المراقبة والاستخبار.

وهي مكتسبات لم تكن وليدة المصادفة، بل جاءت نتيجة رؤية استراتيجية واضحة جعلت من الدفاع الوطني ركيزة أساسية لبناء الأمن والاستقرار.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية لم تعد اليوم تقوم فقط بمهامها التقليدية في الدفاع عن الحدود، بل أصبحت فاعلًا أساسيًا في عدد من الأوراش الوطنية. فقد ساهمت في مواجهة الكوارث الطبيعية، وفي التدخلات الإنسانية، وفي دعم المنظومة الصحية خلال الجائحة، وفي عدد من العمليات الدولية التي عززت صورة المغرب كشريك موثوق. هذه الأدوار المتنوعة تجعل من قواتنا المسلحة ركيزة من ركائز الدولة الحديثة، وفاعلًا أساسيًا في حماية المواطن، سواء في أوقات الأزمات أو الاستقرار.

وإذا كانت هذه النجاحات الكبيرة تشكل مصدر اعتزاز وطني، فإن البعد الاجتماعي لأفراد القوات المسلحة الملكية يظل عنصرًا لا يقل أهمية عن باقي مكونات المنظومة الدفاعية. فالعناية بالعنصر البشري تظل أساس كل بناء مؤسساتي قوي وضمانة لاستدامة الأداء والجاهزية.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على أهمية المجهودات المبذولة في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية والسكن والتكوين، والتي يجب أن تواكب باستمرار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع المغربي.

وفي هذا الإطار، ومن باب التفاعل الإيجابي والاهتمام بالمشروع، نود أن نتساءل، بكل تقدير واحترام، عن واقع الوضعية الاجتماعية لرجال القوات المسلحة الملكية، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج السكن وتغطية

الخدمات الصحية وآليات الدعم الموجهة لأسر الشهداء والمتقاعدين. كما نتساءل عن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها من أجل تعزيز هذا البعد الاجتماعي، بما يضمن كرامة العسكري أثناء الخدمة وبعدها، ويجعل من المؤسسة العسكرية نموذجًا في الرعاية والإنصاف الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناقشة ميزانية الدفاع الوطني هي في الحقيقة مناقشة لأسس الأمن القومي، ولسياسات الاستباق، ولرؤية بلادنا في محيطه الإقليمي والدولي. وهي مناسبة للتأكيد مرة أخرى على دعمنا وتقديرنا العميق للجهود التي تبذلها جميع مكونات القوات المسلحة الملكية، وعلى ما تتحلى به من يقظة دائمة، وانضباط راسخ، وتفانٍ قلّ نظيره. كما أنها مناسبة للوقوف عند التحديات المستقبلية التي تتطلب استمرار الاستثمار في التحديث، وتعزيز التعاون الدولي، وتطوير القدرات الصناعية الدفاعية، وتوسيع الانفتاح على الشراكات الاستراتيجية.

وفي الختام، نؤكد أن سياستنا الدفاعية تشكل إحدى ركائز استقرار وطننا، وأن المجهودات المبذولة في هذا المجال تستحق كل التنويه والتقدير.

ونعبر عن دعمنا الكامل لكل المبادرات التي من شأنها تعزيز أمن المملكة، وصون وحدتها الترابية، وتقوية منظومتها الدفاعية، ونسأل الله أن يحفظ وطننا من كل سوء، وأن يديم عليه نعمة الأمن والاستقرار.

خامسا، مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية:

السيدة الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار برسم السنة المالية 2026،على اعتبار قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار يشكل ركيزة استراتيجية لا يمكن اختزالها في مجرد خدمات عمومية، بل محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبوابة أساسية للانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، فتخصيص 17.3 مليار درهم لهذا القطاع يجب أن يقاس بقدرته على تحقيق تحول نوعي، وليس بحجمه الرقمي فقط، خاصة أن هذه الميزانية تظل محدودة جدا مقارنة بحجم الإكراهات، فالجامعات العمومية تعاني اكتظاظاً غير مسبوق، خصوصاً في الأقطاب الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش، حيث يصل عدد الطلبة في بعض المدرجات إلى أكثر من 600 طالب، وتدهورا في البنيات التحتية، والتجهيزات البيداغوجية غير كافية، والخصاص في الأساتذة الباحثين يتفاقم، إضافة إلى ضعف ميزانيات البحث العلمي وغياب القدرة على استقطاب الكفاءات، واستمرار الهدر الجامعي والإخفاق البنيوي في إدماج الخريجين مهنياً.

إن القراءة الدقيقة لمشروع الميزانية تكشف غياب رؤية استراتيجية متماسكة توجه عمل الوزارة، إذ لا نجد أجوبة واضحة حول الأولويات التي تعتزم الحكومة معالجتها، ولا حول كيفية التصدي للاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الجامعة المغربية، ولا حول آليات تحسين جودة التكوين وتجديد البرامج وتطوير البحث العلمي، كما أن تنزيل القانون الإطار 51.17 ما يزال متعثرا، إذ ظلت مقتضياته حبرا على ورق منذ سنوات دون التزام فعلي أو آجال محددة.

وتتجلى أبرز الإشكالات في التوجه المتزايد نحو فرض رسوم على الطلبة في الجامعات العمومية، تحت مسميات مختلفة تمس بشكل مباشر مبدأ مجانية التعليم العالي المنصوص عليها دستورياً وفي القانون الإطار، هذا التوجه يهدد حق آلاف الطلبة المنحدرين من الفئات المتوسطة والفقيرة في الولوج المنصف للتعليم العالي، ويكرس ازدواجية طبقية بين تعليم عمومي محدود الإمكانيات وتعليم خاص موجه لمن يستطيع الدفع، كما أن استمرار الاختلالات المجالية يجعل عددا من الجهات خارج دائرة العدالة الجامعية، فيما تظل المؤسسات متركزة في محاور معينة لا تستوعب الطلب المتزايد، مما يدفع آلاف الطلبة للهجرة الداخلية ويزيد الضغط على الجامعات المركزية.

أما وضعية الأستاذ الباحث، الذي يُفترض أن يكون محور الإصلاح الجامعي، فلا زالت بعيدة عن الحد الأدنى المطلوب، إذ يرزح تحت عبء بيداغوجي ثقيل يمنعه من التفرغ للبحث العلمي، وتتوفر له إمكانيات هزيلة وظروف غير ملائمة داخل المختبرات، في ظل ضعف تمثيليته داخل هياكل اتخاذ القرار، ورغم الحديث المتكرر عن الرفع من الإنتاج العلمي، فإن شروطه الفعلية غائبة، مما يجعل تحميل الأستاذ مسؤولية ضعف المردودية البحثية أمراً غير منطقي وغير عادل.

ويتواصل ضعف الاستثمار في البحث العلمي بشكل مقلق، حيث لا تتجاوز النفقات المخصصة له أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام، وهو رقم يضع المغرب بعيداً عن المعدل العالمي البالغ 2.5%، وبعيداً أكثر عن الدول التي حققت قفزات نوعية في الابتكار والتنمية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، هذا الضعف الهيكلي ينعكس على ضعف الشراكة بين الجامعة والمقاولة، وعلى غياب منظومة متكاملة للابتكار، وعلى محدودية الحاضنات والمراكز البحثية القادرة على خلق قيمة مضافة حقيقية.

إن مشروع قانون التعليم العالي 59.24 يزيد من تعميق القلق على مستقبل الجامعة المغربية، لما يحمله من تهديد لاستقلاليتها ويقلّص من الديمقراطية الداخلية عبر توسيع صلاحيات مجلس الأمناء، وتقليص تمثيلية الأساتذة والطلبة، وغياب المقاربة التشاركية في صياغة النص.

كما أن التوجه نحو توسيع التعليم العالي الخاص دون ضوابط ومعايير جودة دقيقة يخلق ازدواجية خطيرة ويضعف الثقة في التكوينات والشهادات.

ولا يمكن تجاهل الغياب شبه التام لرؤية حقيقية بخصوص الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في التعليم العالي، في وقت يشهد العالم ثورة غير مسبوقة في هذه المجالات. فالبرنامج الحكومي يكتفي بإشارات عامة إلى الرقمنة، دون استراتيجية وطنية تدمج الذكاء الاصطناعي في التكوين والبحث العلمي، ودون تطوير مسالك متخصصة أو تكوين الأساتذة في هذا المجال الحيوي.

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية نعتبر أن هذه الميزانية، رغم حجمها، لا ترتقي إلى مستوى التحديات ولا تقدم حلولاً واقعية لأزمة الجامعة المغربية، ولا تستجيب لتطلعات الطلبة أو طموحات الأساتذة الباحثين، ولا تتيح للبحث العلمي شروط الإقلاع، ونؤكد استعدادنا الدائم للمساهمة المسؤولة في أي نقاش وطني جدي يهدف لوضع أسس إصلاح حقيقي للجامعة المغربية يضع مجانية التعليم في صلب هذا الاصلاح، ويكرس استقلالية الجامعة وديمقراطيتها، ويرفع من جودة التكوين، ويمنح البحث العلمي المكانة التي يستحقها، ويقطع مع الازدواجية الطبقية، ويرسخ نموذجاً جامعياً قوياً يستجيب لطموحات بلادنا التنموية.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والثقافة والتواصل، من خلال قراءتنا السياسية نستحضر مستلزمات الحكامة الجيدة، وربط الاعتمادات بالأثر وضرورة تحقيق العدالة المجالية في الولوج للخدمات الثقافية والشبابية والإعلامية.

السيد الرئيس المحترم؛

تشكل ميزانية قطاع التواصل نحو خمس وأربعين في المئة من مجموع ميزانية الوزارة، منها نحو ثمانين في المئة مخصصة للنفقات الجارية، والعشرين في المئة المتبقية للاستثمار، ويتركز الجزء الأكبر من الموارد على دعم الإعلام العمومي، بما يشمل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، ووكالة المغرب العربي للأنباء، والمركز السينمائي المغربي، والصحافة الوطنية.

إلا أن هذه الهيكلة تظهر عدة إشكالات جوهرية، أولاً، تركّز الدعم في مؤسسات محدودة، يحرم الصحافة الخاصة والوسائط المستقلة والرقمية من فرص التنمية، مما يحد من تنوع المشهد الإعلامي ويضعف القدرة على خلق بدائل إعلامية متجددة، كما أن ارتفاع الدعم المخصص لصناعة ألعاب الفيديو يشير إلى غياب معايير واضحة لاختيار المستفيدين، مما يثير التساؤلات حول مدى ارتباط هذا الاستثمار بالأولويات الوطنية وفاعليته في دعم التنمية الثقافية والاجتماعية، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية للصحافة التقليدية وغياب برامج شاملة للتحول الرقمي.

السيد الوزير؛

إن قطاع التواصل يعاني من ضعف أدوات التكوين والابتكار الإعلامي، مما يحد من قدرة الشباب الصحافيين والمبدعين على الانخراط في الفعل الإعلامي بفعالية، ونحن في الفريق الاشتراكي، نرى أن إصلاح القطاع يتطلب وضع معايير موضوعية للتمويل، وإعادة توزيع الدعم بما يشمل المقاولات الإعلامية الجهوية والمبادرات الشبابية وربط التمويل بالجودة والتكوين، مع تعزيز الشفافية وتفعيل الآليات القانونية لحماية حرية المهنة.

السيد الوزير المحترم؛

بخصوص قطاع الثقافة، الذي تشكل ميزانيته نحو خمس وعشرين في المئة من الميزانية الإجمالية للوزارة، منها نحو ستة في المئة لاستكمال المشاريع الكبرى، وثلاثين في المئة تقريباً لإطلاق مشاريع جديدة.

ورغم الجهود المبذولة، ما تزال البرامج الثقافية تواجه غياب رؤية استراتيجية متكاملة تستحضر التحولات المجتمعية والتقدم التكنولوجي، مع ضعف العدالة المجالية في الولوج للثقافة، كما أن الموارد المخصصة للكتاب والقراءة العمومية لا تتجاوز واحد في المئة من ميزانية الوزارة، وهو ما يبين ضعف الاهتمام بالبنية القرائية الوطنية ودعم المكتبات العامة، وتشجيع نشر الكتاب وتحفيز القراءة في الوسط المدرسي والجامعي، كما أن دور الثقافة في المناطق القروية والجبلية والضواحي تعاني من ضعف التجهيزات، ونقص الموارد البشرية، وهو ما يجعلها عاجزة عن احتضان أنشطة ثقافية مستدامة، مما يقلل من دورها كفضاءات للإبداع والتنوير والتكوين.

كما أن دعم المبادرات الثقافية للشباب والمواهب في المسرح والسينما والموسيقى والفنون التشكيلية لا زال محدوداً، مع وجود تركّز للدعم في نطاق ضيق تتحكم فيه شبكات معينة، ما يفرض إعادة النظر في آليات التمويل، وضرورة وضع معايير واضحة، وإشراك الفاعلين الجهويين، وربط الدعم بالنتائج والأثر الملموس، كما أن الثقافة الرقمية والفنون الجديدة لم تحظ بالاهتمام الكافي، في حين أن الشباب بحاجة إلى فضاءات متطورة للاكتشاف والإبداع.

السيد الوزير المحترم؛

على مستوى ميزانية قطاع الشباب التي تمثل نحو ثلاثين في المئة من مجموع ميزانية الوزارة، غير أن الاعتمادات المقدمة لا توضح بشكل كاف البرامج الموجهة للشباب، سواء في الإدماج الاقتصادي، أو التكوين غير النظامي، أو الترفيه، أو الابتكار، أو دعم المبادرات الذاتية.

فبرنامج جواز الشباب "Passe Jeunes"، الذي أُطلق بهدف تسهيل ولوج الشباب إلى الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية، لم يحقق الأثر المرجو بسبب محدودية انتشاره، وضعف الولوج إليه في عدد كبير

من الجهات في ظل غياب الترويج له، وغياب تقييم مؤسساتي شامل. ويعكس هذا الأمر الحاجة إلى إعادة هيكلة البرنامج ضمن رؤية وطنية شاملة، تضمن تكافؤ الفرص بين الشباب في مختلف مناطق المملكة، وتربطه بالأثر المباشر على حياة المستفيدين.

كما أن تحويل بعض مراكز التخييم، التي كانت فضاءات تربوية واجتماعية أساسية، إلى مشاريع تجارية أو استثمارية يضعف الطابع العمومي لهذه المرافق ويحد من دورها الاجتماعي والتربوي. وضعف التجهيزات في دور الشباب في العديد من المناطق، وغياب التأطير الملائم، يجعلها غير جاذبة وغير قادرة على احتضان المواهب أو دعم الابتكار، خصوصاً في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية.

ونحن في الفريق الاشتراكي نؤكد على ضرورة وضع سياسة وطنية متكاملة للشباب، تقوم على إعادة الاعتبار للفضاءات الشبابية والمخيمات، ودعم المبادرات الشبابية في الرياضة والفنون والثقافة والمقاولة الاجتماعية، وتعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية، وربط البرامج بالأثر الفعلي على حياة الشباب، مع إدماج آليات تقييم دوري لضمان النجاعة والاستمرارية.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، نرى في الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية أن الارتقاء بقطاعات الشباب والثقافة والتواصل يتطلب رؤية استراتيجية واضحة، وتدبيراً شفافاً، واستثماراً عادلاً، وربطاً حقيقياً بين الاعتمادات والنتائج، مع تأكيد استعدادنا للتعاون البناء مع وزارتكم من أجل تطوير هذه القطاعات بما يخدم الصالح العام ويحقق تنمية متوازنة وشاملة، ويضمن العدالة المجالية في الولوج للثقافة والخدمات الشبابية والإعلامية.

السيد الرئيس المحترم؛

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وهي مناسبة نقف فيها على واقع السياسات الاجتماعية ببلادنا، ونقيّم مدى قدرتها على الاستجابة لانتظارات الفئات الأكثر هشاشة، في سياق يتسم بتراكم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تمس الكرامة الإنسانية وتهدد التماسك المجتمعي.

السيد الرئيس المحترم؛

لا يختلف اثنان على أن التضامن الاجتماعي ليس مجرد برامج موسمية أو إحسان ظرفي، بل هو ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية، وضمانة لحماية الفئات الهشة من مخاطر الفقر والتهميش والإقصاء، فقطاع التضامن، بهذا المعنى، يعكس مدى التزام الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، ومدى جديتها في تحقيق الإنصاف والكرامة للجميع.

غير أن واقع الحال، بكل أسف، يكشف عن فجوة كبيرة بين الخطابات الرسمية والممارسة الفعلية، وبين الاعتمادات المرصودة والأثر الحقيقي الملموس في حياة المواطنات والمواطنين، فرغم ما يُعلن عنه من أرقام وبرامج، تبقى معاناة آلاف الأسر قائمة، وتبقى الهشاشة والحرمان سمة بارزة في كثير من المناطق، خصوصا في العالم القروي والأحياء الهامشية.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد تابعنا ميزانية وزارتكم المقترحة لسنة 2026، ولاحظنا أنها تتضمن اعتمادات مالية موجهة لبرامج الدعم الاجتماعي المباشر، وحماية الطفولة، والنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، ودعم الأسرة والمرأة، وهي برامج نثمنها من حيث المبدأ، لكننا نسجل جملة من الملاحظات النقدية التي تستدعي وقفة جادة ومسؤولة:

أولا: ضعف الحكامة وتشتت البرامج الاجتماعية، حيث لا زالت السياسة الاجتماعية ببلادنا تعاني من تعدد المتدخلين وتداخل الاختصاصات بين الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والجمعيات، مما يؤدي إلى ضياع الموارد وضعف الأثر، لهذا نؤكد على ضرورة بلورة رؤية موحدة ومندمجة للعمل الاجتماعي، تقوم على التنسيق الفعلي والتقييم الدقيق والشفافية الكاملة في تدبير المال العام.

ثانيا: محدودية التغطية وإشكاليات الاستهداف، فرغم الجهود المبذولة في إطار السجل الاجتماعي الموحد، فإن الواقع يكشف عن استمرار ظاهرة الإقصاء الخاطئ لفئات مستحقة، وفي المقابل استفادة فئات غير مؤهلة، كما أن التغطية الجغرافية تبقى محدودة، خصوصًا في المناطق النائية والقرى المعزولة، حيث آلاف الأسر لا تصلها أي شكل من أشكال الدعم أو المواكبة.

ثالثا: غياب سياسة حقيقية للإدماج الاقتصادي، إن الدعم المالي المباشر، وإن كان ضروريا، لا يكفي وحده لانتشال الأسر من دائرة الفقر، ونحن نطالب بسياسة حقيقية للإدماج الاقتصادي والمهني، من خلال التكوين وخلق فرص الشغل والتمكين الاقتصادي، خصوصًا للنساء والشباب، حتى ننتقل من منطق الإحسان إلى منطق الحقوق والاستقلالية الاقتصادية.

رابعًا: هشاشة منظومة حماية الطفولة، حيث ما تزال الطفولة في وضعية صعبة ببلادنا تعاني ضعف الحماية القانونية والاجتماعية، فظاهرة أطفال الشوارع، والعنف ضد الأطفال، والاستغلال الاقتصادي والجنسي، والتسرب المدرسي، كلها مؤشرات على فشل المنظومة في توفير الحماية الواجبة. نحن ندعو إلى إحداث آليات فعالة للكشف المبكر والتدخل السريع والمواكبة المستدامة، وإلى تعزيز دور المراكز المتخصصة ومراقبة جودة خدماتها.

خامسًا: تهميش الأشخاص في وضعية إعاقة، رغم التزامات المغرب الدولية، ورغم القوانين المعمول بها، يبقى واقع الأشخاص في وضعية إعاقة مأساويًا: ضعف الولوجيات، محدودية فرص التشغيل، إقصاء من الحياة العامة، وعدم تفعيل الحصيص المخصص لهم في الوظيفة

العمومية والقطاع الخاص. إن الإدماج الحقيقي يتطلب إرادة سياسية قوية، وليس مجرد شعارات.

سادسًا: ضعف النهوض بوضعية المرأة والأسرة، رغم الخطابات الرسمية حول المساواة، تبقى المرأة المغربية، خصوصًا في العالم القروي، تعاني من التهميش والتمييز والعنف. نحن نطالب بسياسات جريئة لمحاربة العنف ضد النساء، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للنساء، وتمكينهن من الولوج إلى حقوقهن كاملة، دون تمييز أو إقصاء، كما نؤكد على ضرورة دعم الأسر الهشة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لها، من صحة وتعليم وسكن لائق.

السيد الرئيس المحترم؛

إن التضامن الاجتماعي لا يمكن أن يكون فعالًا في ظل غياب العدالة الاجتماعية الشاملة، فالفقر والهشاشة ليسا قدرًا محتوما، بل نتيجة لسياسات اقتصادية واجتماعية غير عادلة، ولنموذج تنموي لم يضع الإنسان في قلب اهتماماته، لذلك ندعو الحكومة إلى:

1. اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة تربط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية، لأن التضامن لا يمكن أن يُختزل في برامج معزولة؛

2. ضمان الشفافية والحكامة الجيدة في تدبير البرامج الاجتماعية، وإخضاعها لتقييم دوري مستقل، مع إشراك حقيقي للمنتخبين والمجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين؛

3. تعزيز الميزانية المخصصة للقطاع الاجتماعي، لأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأكثر مردودية على المدى البعيد؛

4. تطوير آليات الاستهداف لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وتجنب الإقصاء والزبونية المحسوبية؛

5. تفعيل سياسات الإدماج الاقتصادي والمهني، خصوصًا لفائدة النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة؛

6. تعزيز حماية الطفولة من خلال تفعيل القوانين وتقوية المؤسسات المعنية وتوفير الموارد اللازمة.

السيد الرئيس المحترم؛

نختم مداخلتنا بالتأكيد على أن التضامن الاجتماعي ليس منة من الدولة، بل هو حق من حقوق المواطنة، وواجب دستوري وأخلاقي. إن بناء مجتمع متضامن ومتماسك يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وسياسات عمومية عادلة، ومشاركة ديمقراطية فعلية، فالفريق الاشتراكي، ومن خلال هذه المناقشة، يذكر بأن الكرامة الإنسانية لا تتجزأ، وأن مسؤولية الدولة لا تقف عند توزيع الإعانات، بل تمتد إلى ضمان العدالة والإنصاف والحق في حياة كريمة لكل مواطنة ومواطن، إذا ما أردنا أن نصل إلى مجتمع متضامن وعادل الذي ننشده جميعا.

السيد الرئيس المحترم؛

نناقشه مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات في وقت تشهد بلادنا أزمة بطالة خطيرة: فمعدل البطالة ارتفع إلى حوالي 13.3% في 2024، بعد أن كان نحو 13% في 2023، ما يعني أن عدد العاطلين بلغ نحو 1.64 مليون شخص.

هذا الارتفاع يطال بشكل خاص الشباب: فقد وصلت نسبة البطالة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة إلى 36.7%.

في ظل هذه الأرقام الصادمة، تبرز التساؤلات حول جدوى برامج التشغيل والإدماج الممولة من هذه الميزانية ومدى قدرتها على إحداث تحول حقيقي في سوق الشغل.

الموازنة المقترحة تعكس، من وجهة نظرنا، استمرار نفس المقاربة التقليدية: جزء كبير من الاعتمادات مخصص للتسيير وليس للاستثمار النوعي الذي يمكن أن يحدث فرقاً في خلق مناصب شغل دائمة.

كما أن غياب مؤشرات دقيقة لقياس مدى فعالية هذه البرامج في المدى المتوسط والبعيد يحد من قدرتنا كممثلين للشعب على تقييم ما إذا كانت هذه الأموال تؤدي فعلاً إلى إدماج اقتصادي حقيقي أم أنها تذهب نحو دعم مؤقت لا يسد فجوة البطالة الهيكلية.

كما أن واقع البرامج التشغيلية يدعو إلى القلق: برنامج "أوراش" يوفر فرصاً مؤقتة ولا يضمن إدماجاً طويل الأمد، وبرنامج "فرصة" يواجه تحديات في المواكبة والدعم بعد الانطلاقة، والمقاولة الصغرى تظل تواجه صعوبة في التمويل والاستمرارية. إلى جانب ذلك، الكفاءات التي يتم تكوينها عبر التكوين المهني لا تجد غالباً سوقاً مناسِباً لامتصاصها، لأن الاقتصاد لا يخلق ما يكفي من فرص عمل ذات نوعية جيدة، خاصة في القطاعات ذات قيمة مضافة، كما أن السياسة الحالية لا تبدو كافية لمعالجة البطالة في المناطق القروية، حيث تستمر نسب العاطلين في الارتفاع، وتعاني المقاولات الصغرى هناك من ضعف الدعم والموارد. التنسيق بين القطاعات لا يرقى إلى مستوى استراتيجية وطنية شاملة للتشغيل، ما يترجم إلى تشتت في الجهود وتكرار للسياسات دون تأثير ملموس على الأرض.

وبالتالي نرى أن للخروج من هذا النفق يتطلب تغييراً جذرياً في مقاربة التشغيل: ليس فقط عبر تمويل مؤقت للوظائف، بل من خلال سياسة تشغيل ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية نمو اقتصادي قائمة على الاستثمار في الصناعات المنتجة، الابتكار، الاقتصاد الرقمي والطاقة الخضراء، بحيث تكون الوظائف المخلوقة دائمة وذات جودة.

كما نطالب بدعم حقيقي للمقاولة الصغرى عبر تحفيزات ضريبية، تبسيط المساطر، وصناديق لدعم الاستمرارية وليس فقط الانطلاق. ويجب أيضاً أن يكون هناك تركيز خاص على إدماج النساء، لا سيما

في المقاولات الصغيرة، من خلال برامج تحفيزية وتشجيعية واضحة. التكوين المهني لا بد أن يُعاد توجيهه نحو المهن المستقبلية -الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد الأخضر، الخدمات الرقمية - كي يلائم متطلبات سوق الشغل بدل أن يظل مجرد تأهيل تقليدي محدود التأثير.

في الختام، إن الأرقام التي أمامنا اليوم حول البطالة تتطلب ميزانية ليست فقط للتسيير، بل ميزانية تحول استراتيجي، ميزانية إدماج اقتصادي حقيقي، ميزانية تُعيد الأمل للشباب في أن الشغل ليس مجرد حلم، بل حق يتطلب إرادة سياسية والتزاماً فعلياً.

السيد الرئيس المحترم؛

نناقش اليوم مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في ظل توجيهات ملكية سامية تدعو إلى تجاوز الاختلالات المجالية، ومحاربة منطق "مغرب بسرعتين"، كما جاء في خطاب العرش وخطاب افتتاح السنة التشريعية. وقد شدد جلالة الملك على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم، باعتباره المدخل الحقيقي لبناء مجتمع منصف ومتوازن.

إن مشروع ميزانية 2026 يُبرز، من حيث الشكل، إرادة لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، حيث خصصت الحكومة غلافاً مالياً كبيراً لقطاعي التعليم والصحة بلغ حوالي 97.08 مليار درهم بزيادة قدرها 11.43 مليار درهم مع إحداث 20.000 منصباً مالياً جديداً داخل قطاع التربية الوطنية كما سيتم احداث 379 منصباً مالياً لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بالإضافة إلى600 منصب مالي خاص بتسوية وضعية حاملي الدكتوراه، إلا أن هذه الأرقام، رغم أهميتها، تحتاج إلى رؤية إصلاحية واضحة حتى تترجم إلى أثر ملموس داخل المؤسسات التعليمية، خصوصاً في المناطق التي تعاني خصاصاً هيكلياً في البنيات والخدمات.

ومن خلال قراءة تحليلية للمشروع، نلاحظ استمرار أعطاب بنيوية تتجلى في ضعف البنيات التحتية في العالم القروي، وتفاوت عرض التعليم الأولي بين الجهات، وتكرار الارتباك عند كل دخول مدرسي.

ورغم الإشارة الرسمية إلى تسريع تنزيل خارطة الطريق، إلا أن المؤشرات الميدانية لا تعكس بعدُ تحولاً فعلياً في جودة التعلمات أو في تحسين ظروف التمدرس، كما أن الاختلالات المجالية ما تزال حاضرة بقوة، إذ يتسع الفارق بين مؤسسات مجهزة في المدن الكبرى ومؤسسات تفتقر إلى الحد الأدنى في المناطق النائية، وهو ما يتعارض مع دعوة جلالة الملك إلى جعل العدالة المجالية "ركيزة لإصلاح الدولة الاجتماعية".

أما الجانب الرياضي، الذي يُعد جزءاً عضوياً من مهام هذه الوزارة، فما يزال دون مستوى التطلعات.

فضعف الاستثمار في الرياضة المدرسية يحرم عدداً كبيراً من التلاميذ من أنشطة أساسية لصحتهم وتوازنهم النفسي والاجتماعي، كما يحدّ من إمكانيات اكتشاف المواهب وتطويرها. ويزداد هذا الضعف وضوحاً في الوسط القروي، حيث تغيب البنيات الأساسية بشكل شبه كامل.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا في المعارضة، نؤكد الحاجة إلى توجيه سياسة القطاع نحو العدالة المجالية، من خلال مضاعفة الاستثمارات الموجهة للمناطق المهمشة، وتوفير الشروط الحقيقية لتعميم التعليم الأولي، وتقليص الفوارق بين المؤسسات.

كما ندعو إلى وضع آليات متابعة دقيقة تُربط فيها الاعتمادات المرصودة بنتائج قابلة للقياس، مع تعزيز الشفافية في تدبير الموارد، وتمكين البرلمان والرأي العام من تتبع مسار التنفيذ.

ونؤكد كذلك على ضرورة إحياء الرياضة المدرسية باعتبارها مكوناً أساسياً للتربية الشاملة، مع تطوير بنياتها وتوسيع برامجها، حتى تلعب دورها الحقيقي في دعم القيم والاندماج الاجتماعي.

وختاما، يبقى التعليم حجر الزاوية في بناء دولة عادلة ومتقدمة، وإذا أردنا فعلاً تجاوز منطق التفاوتات المجالية، فإن الاستثمار في المدرسة العمومية يجب أن يكون موجهاً بذكاء، قائماً على رؤية واضحة ومؤشرات دقيقة، بما يجعل التلميذ، أينما كان، يستفيد من تعليم يُنصفه ويؤهله للمستقبل، ونؤكد استعدادنا الدائم للعمل المشترك من أجل الارتقاء بهذا القطاع الحيوي بما يخدم الوطن والمواطن.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، في إطار التوجيهات الملكية السامية إلى تجاوز منطق "مغرب بسرعتين" وإرساء عدالة اجتماعية ومجالية فعلية، ورغم المجهود المالي المعلن، فإن مضمون المشروع يكشف استمرار عدد من الاختلالات البنيوية التي تعطل فعالية المنظومة الصحية، فبحسب مشروع قانون المالية لـ 2026، يبلغ الغلاف المخصص لقطاعي الصحة والتعليم حوالي 42.4 مليار درهم بزيادة قدرها 10 مليار درهم، منها حصة مهمة موجهة للصحة، إضافة إلى 8.000 منصب مالي جديد لتعزيز الموارد البشرية بزيادة قدرها 1500 منصب.

كما تمت برمجة مشاريع استشفائية كبرى، من بينها افتتاح المركزين الاستشفائيين الجامعيين بأكادير والعيون، وتجهيز مستشفى ابن سينا الجديد بالرباط المتوقع استكمال أشغاله خلال سنة 2026، إلى جانب الشروع في بناء مراكز استشفائية جهوية ببني ملال وكلميم والرشيدية، وتأهيل 90 مستشفى على المستوى الوطني.

ورغم حجم هذه الاستثمارات، فإن المنظومة الصحية ما تزال تعاني خصاصاً بنيوياً واضحاً.

فمتوسط الخصاص في الأطباء يتجاوز 20.000 إطار طبي على

المستوى الوطني، بينما يصل العجز في الأطر التمريضية إلى ما يفوق 60.000 ممرض وتقني صحي حسب التقديرات الوطنية.، وفي بعض المناطق القروية والجبلية، يجد المواطن نفسه على بُعد 30 إلى 70 كيلومتراً عن أقرب مركز صحي، ما يحوّل الحق في العلاج إلى مسألة مرتبطة بالجغرافيا لا بالمواطنة.

كما أن بناء المستشفيات الجديدة يبقى دون أثر فعلي ما لم يرافقه تمويل مستدام للتجهيز والتشغيل والصيانة، خاصة وأن متوسط التأخير في تشغيل المؤسسات الصحية الجديدة يتراوح غالباً بين سنة وسنتين بسبب نقص الموارد البشرية وضعف الميزانيات التشغيلية. هذه المعطيات تجعل من سياسة الإعلان عن المشاريع غير كافية لتغيير واقع الخدمات الصحية على الأرض.

وفيما يتعلق بالعدالة المجالية، فإن توزيع الاعتمادات ما يزال غير متوازن، إذ تستفيد خمس جهات من أكثر من 55% من مجموع الاستثمارات الصحية، بينما تبقى الجهات ذات الهشاشة التاريخية أقل استفادة رغم ارتفاع احتياجاتها، كما أن مؤشرات الولوج إلى الخدمات الأساسية تتجاوز 40% بين بعض الجهات، سواء في عدد الأسرة لكل 1.000 نسمة أو في معدلات انتظار الخدمات الطبية المتخصصة.

كما نلاحظ غياب آليات قوية للحكامة والشفافية، في ظل عدم تقديم تقارير دورية حول مؤشرات حيوية مثل مدة الانتظار، نسبة ملئ الأسرة، توزيع الموارد البشرية، أو مستوى تقدم المشاريع، هذا الغياب يجعل تقييم فعالية الميزانية أمراً بالغ الصعوبة.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا في المعارضة، ندعو إلى اعتماد رؤية صحية وطنية للفترة 2026–2032، تضع العدالة المجالية في صلب أولوياتها، مع تحديد أهداف كمية واضحة: رفع معدل التأطير الطبي إلى 2.5 طبيب لكل 1.000 نسمة، وتقليص متوسط المسافة إلى أقرب مركز صحي إلى أقل من 10 كيلومترات، وتعميم التجهيز الرقمي للمرافق الصحية بنسبة 100% خلال خمس سنوات، كما نطالب بتخصيص اعتمادات إضافية للتشغيل والصيانة لا تقل عن 20% من مجموع الاستثمارات، ضماناً لفعالية البنيات الجديدة واستمرارية خدماتها، كما ندعو إلى إحداث آلية رسمية للمراقبة تعتمد على نشر تقارير فصلية حول تقدم المشاريع، وتوزيع الموارد البشرية، ومؤشرات الولوج للعلاجات الطبية، وجودة الخدمات، بما يمكن المواطنين والبرلمان من تتبع حقيقي لمدى احترام الالتزامات.

السيد الرئيس المحترم؛

وفي الختام، نؤكد أن الاستثمار في الصحة ليس نفقات ظرفية، بل هو أساس كرامة المواطن وشرط بناء الدولة الاجتماعية، ونجدد استعدادنا للمساهمة في تطوير هذا المشروع بما يخدم حق المغاربة في خدمات صحية عادلة وذات جودة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سادسا، مداخلة المستشار السيد يوسف بنجلون باسم الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية في إطار الجزء الثاني من القانون المالي برسم السنة المالية 2026، والتي تشمل قطاعات، الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وقطاع الصناعة والتجارة، وهي القطاعات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني بالنظر للدور المحوري الذي تلعبه في إنتاج الثروة، والرفع من النمو، وتحسين التنافسية، وتعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا.

السيد الرئيس؛

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق وطني ودولي صعب، تتداخل فيه التحديات المناخية والطاقية والاجتماعية، وتتصاعد فيه الحاجة إلى نموذج اقتصادي قادر على الصمود وخلق قيمة مضافة حقيقية، وبالتالي تبرز أهمية تقييم مدى انسجام توجهات مشروع القانون المالي مع متطلبات إقلاع القطاعات الإنتاجية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية واعون بالأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي، ونرى في الوقت ذاته أن واقع القطاع ببلادنا ما زال يطرح أسئلة مقلقة حول العدالة المجالية، والنجاعة الإنتاجية، واستدامة الموارد الطبيعية، وتوازن العلاقة بين الفلاحين الصغار والمتوسطين وبين أصحاب الضيعات الكبرى.

السيد الرئيس المحترم؛

بعد أزيد من عقد من إطلاق "المخطط الأخضر"، دخلنا بعدها "الجيل الأخضر 2020-2030"، الذي يهدف لجعل الإنسان الفاعل الأساسي في التنمية الفلاحية، من خلال دعم الطبقة الفلاحية المتوسطة وتشجيع الشباب على الاستثمار في الفلاحة والاستقرار في العالم القروي، غير أن تنزيل المخطط اصطدم بواقع صعب، تجلى في:

-ضعف الولوج للتمويلات خاصة الفلاحين الصغار؛

- بطء وتعقيد مساطر الدعم والمواكبة؛

- التفاوتات المجالية الكبيرة في استفادة الجهات من برامج الوزارة.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد واجه المغرب خلال السنوات الأخيرة تحديات مناخية غير مسبوقة، بفعل توالي سنوات الجفاف، وتراجع الموارد المائية، وارتفاع أسعار الأعلاف والأسمدة، وهي عوامل مجتمعة أضعفت القدرة الإنتاجية للفلاحين، وأثّرت على أسعار المواد الغذائية، وارتفاع كلفة المعيشة للمواطن المغربي.

وفي هذا الإطار، نثمن الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم للتخفيف من آثار الجفاف، وخاصة برنامج مواكبة الموسم الفلاحي، لكننا نسجل في المقابل أن البرامج الظرفية لا يمكن أن تعوّض غياب رؤية هيكلية لإدارة المخاطر المناخية. نحتاج اليوم إلى سياسة مائية فلاحية جديدة، تقوم على:

-ترشيد استعمال المياه؛

-إعادة النظر في أنماط الري والإنتاج؛

-وتشجيع الزراعات المستدامة والمقاومة للجفاف بدل الزراعات المستنزفة للموارد المائية.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أصبحت السيادة الغذائية أحد المفاهيم المركزية في السياسات العمومية بعد الأزمات المتتالية التي عرفها العالم، والمغرب، رغم كل ما حققه من تقدم في إنتاج الخضروات والفواكه وتصديرها، ما زال يعتمد على الخارج في استيراد جزء كبير من الحبوب والزيوت والسكر، وهنا يطرح سؤال جوهري: كيف نحقق السيادة الغذائية في ظل ضعف إنتاج الحبوب وتقلص المساحات المزروعة؟ فالأمن الغذائي لا يتحقق إلا بالإنصاف في الأرض والماء والدعم، لذلك ندعو إلى:

- إعادة توجيه الدعم العمومي نحو الفلاحين الصغار والمتوسطين؛

- تسريع عملية تمليك الأراضي السلالية؛

- تبسيط مساطر الاستفادة من برامج الدعم والتجهيز.

السيد الرئيس المحترم؛

أما فيما يخص الصيد البحري، فالمغرب يعد من الدول الرائدة في هذا المجال، سواء من حيث الثروة السمكية أو من حيث البنيات التحتية، لكننا نُسجل بأسف استمرار التفاوت بين الصيد الساحلي والصيد التقليدي، حيث لا يزال البحارة الصغار يعانون من هشاشة اجتماعية واقتصادية، رغم مساهمتهم الكبرى في تزويد السوق الوطنية بالأسماك، لذلك ندعو إلى مراجعة سياسة التوزيع داخل القطاع بما يضمن عدالة حقيقية في الاستفادة من الثروة البحرية، وإدماج الصيادين التقليديين في منظومة الحماية الاجتماعية بشكل فعلي وشامل، كما نؤكد على أهمية تعزيز مراقبة المصايد ومكافحة الصيد غير القانوني، وحماية البيئة البحرية من التلوث والاستغلال المفرط، ضمانًا لاستدامة الثروة السمكية للأجيال المقبلة.

السيد الرئيس المحترم؛

أما بخصوص المياه والغابات، فإننا نثمن الجهود المبذولة في مجال المخطط الوطني للمياه، ومشروع الجيل الأخضر للغابات "غابات المغرب 2020-2030"، لكننا نعتبر أن التحدي الأكبر اليوم يتمثل في وقف نزيف التدهور البيئي والتصحر وحرائق الغابات التي أصبحت تهدد توازناتنا الإيكولوجية، كما ندعو إلى تفعيل مقاربة تشاركية في تدبير الموارد الطبيعية، تُشرك الجماعات المحلية والسكان المجاورين للغابات، وتضمن لهم حقهم في الاستفادة المستدامة من الموارد، لأن التنمية البيئية لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم؛

لا يمكن الحديث عن التنمية الفلاحية دون الحديث عن العالم القروي، الذي يعيش مفارقة صارخة بين الخطاب والواقع، فما زال سكان القرى يعانون من ضعف البنيات التحتية، ونقص الخدمات الصحية والتعليمية، وغياب فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى التنمية القروية، نحن في الفريق الاشتراكي نؤكد أن الرهان الفلاحي يجب أن يقترن برهان تنموي قروي شامل، يدمج الفلاحة بالتعليم، والصحة، والبنيات الطرقية، والاقتصاد التضامني، حتى يصبح المجال القروي فضاء للحياة الكريمة.

السيد الرئيس المحترم؛

من موقعنا كمعارضة مسؤولة، نثمّن ما تحقق من منجزات، لكنها تبقى دون مستوى التحديات المطروحة، خصوصا في ظل التحولات المناخية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا والعالم.

لذلك نوصي بما يلي:

-إعادة هيكلة الدعم الفلاحي بما يراعي العدالة المجالية والاجتماعية؛

-إحداث صندوق دائم لتدبير المخاطر المناخية ودعم الفلاحين المتضررين؛

- تحفيز الشباب على الاستثمار القروي عبر التكوين والتمويل الميسر؛

- مراجعة منظومة تسويق المنتجات الفلاحية لمحاربة الوسطاء وضمان ربح عادل للفلاح؛

- تعزيز الشفافية والنجاعة في تدبير الماء عبر تتبع صارم للسياسات المائية الجهوية؛

- مواصلة إصلاح قطاع الصيد البحري لضمان الاستدامة والعدالة بين الفاعلين.

فنحن في الفريق الاشتراكي نؤمن أن الفلاحة ليست مجرد قطاع اقتصادي، بل مشروع مجتمعي مرتبط بالكرامة والأمن الغذائي للمواطن المغربي، لذلك سنظل ندافع عن سياسات عمومية عادلة تُنصف الفلاح الصغير، وتحمي الموارد الطبيعية، وتربط التنمية بالإنسان لا بالأرقام فقط.

السيد الرئيس المحترم؛

بخصوص مناقشة ميزانية قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي تبلغ 1.76 مليار درهم يوجه 95% منها للاستثمار، حيث نستحضر الأهمية الحيوية لهذه القطاعات ودورها في خلق الثروة والشغل وتعزيز الهوية الوطنية، مثمنين المجهودات المبذولة، وفي الوقت نفسه السيد الوزير نثير عددا من التساؤلات الجوهرية، ونسجل بعض الملاحظات الضرورية.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى القطاع السياحي ننوه بالدينامية التي يشهدها بفضل تنفيذ خارطة الطريق 2023-2026 التي عبأت 3.2 مليار درهم عبر عشرات الاتفاقيات مع الجهات والقطاع الخاص، والتي أسهمت في إطلاق 80 خطا جويا جديداً خلال سنة 2025، بما يعزز الربط الجوي ويقوي جاذبية الوجهة المغربية. كما نعتبر برامج دعم المقاولات السياحية خطوة إيجابية لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة وتأهيل العرض الفندقي، إلى جانب توقيع 91 اتفاقية لتجديد الفنادق وتطوير 16 قرية سياحية بيئية، هذه الإجراءات تؤشر على إرادة تحديث القطاع ومعالجة بعض أعطابه الهيكلية.

وفي مجال الصناعة التقليدية، نثمن إنشاء السجل الوطني للصناعة التقليدية وإدماج 420.000 حرفي في منظومة الحماية الاجتماعية، وتأهيل أكثر من 35.000 شاب وشابة، وإطلاق منصات رقمية موجهة للحرفيين، فضلا عن توسيع شبكة الورشات الحرفية وتأهيل عدد منها، كما نقدر الجهود المبذولة في إطار برنامج "كنوز الإنسان الحي" لتثمين الحرف المهددة بالاندثار ونقل المهارات من جيل لجيل، غير أن هذه المجهودات، على أهميتها، لا تحجب عددا من الإشكالات البنيوية التي تستدعي الوقوف عندها بجرأة ومسؤولية، فمركزية الاستثمار السياحي ما تزال تؤدي إلى تهميش المجالات الجبلية والقروية والصحراوية رغم غناها الطبيعي والثقافي، وهو ما يطرح بإلحاح سؤال العدالة المجالية في توزيع المشاريع وثمار التنمية.

كما أن الارتفاع الكبير في أسعار الخدمات الفندقية والسياحية يجعل السياحة الداخلية بعيدة عن متناول فئات عريضة من المواطنين، في ظل غياب آليات واضحة للضبط والمراقبة، أما القطاع الفندقي في عدد من الجهات ما يزال يعاني خصاصاً واضحاً، وهو ما يؤدي إلى احتكار الأسعار ويضعف التنافسية، فالمنافسة الأجنبية، خصوصا الصينية، تشكل تهديداً حقيقياً للحرف التقليدية المغربية التي تجد صعوبة في منافسة سلع منخفضة التكلفة تغمر الأسواق الوطنية، كما أن توفير المواد الأولية يظل إشكالاً حقيقياً رغم الاتفاقيات المعلنة، حيث نحتاج إلى معطيات دقيقة حول عدد المستفيدين، ودرجة تقدم هذه المبادرات، وآليات تمويل شراء المواد الأساسية كالصوف والجلود والمعادن والطين.

أما على مستوى الرقمنة، يجب الانتقال من المبادرات الرمزية إلى رقمنة فعلية تمكّن الحرفيين والتعاونيات من الولوج للمنصات الدولية لتحقيق مداخيل مستدامة، كما تطرح مسألة حماية الحرف المهددة بالاندثار تساؤلات حول حجم وفعالية التدخل وعدد الحرف التي استفادت فعليا من جهود الإنقاذ، كما ندعو لفرض تعريفات جمركية على المنتجات الأجنبية التي تهدد حرفنا التقليدية، وإحداث صندوق خاص لتوفير المواد الأولية بأسعار مدعمة وتسريع الربط الفعلي للمنصات الوطنية بالأسواق العالمية، إلى جانب إعداد مخطط وطني شامل لإنقاذ الحرف المهددة بالانقراض.

على مستوى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يضم 63.000 تعاونية، فلا يزال يشتغل بأقل من نصف قدرته الممكنة، إذ لا تتجاوز نسبة التعاونيات المستفيدة من الدعم 20%، في حين يبقى الأثر الحقيقي لهذه البرامج على خلق فرص الشغل واستدامة الدخل محدوداً. وهو ما يستوجب إعادة تقييم منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ورفع نسبة الدعم المباشر للتعاونيات، وتعزيز مواكبتها لخلق مشاريع مدرة للدخل وتستجيب لمتطلبات السوق المحلي.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات، ندعو الحكومة إلى إحداث صندوق خاص بالاستثمار في السياحة القروية والجبلية والبيئية، وتسريع وتيرة إنجاز القرى السياحية البيئية مع ضمان إشراك الساكنة المحلية في جميع مراحل المشروع، كما نوصي بوضع آليات صارمة لمراقبة أسعار الخدمات السياحية لضمان التنافسية وحماية المستهلك.

فقطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني تشكل روافع حقيقية للتنمية، ومجالات لخلق القيمة المضافة ولتمكين الساكنة، كما تعتبر حواضن لهويتنا الثقافية والتراثية، ومن هذا المنطلق، نؤكد على أن تأهيلها مسؤولية وطنية تستدعي إجراءات شجاعة ومقاربات مبتكرة وسياسات عمومية دامجة وعادلة.

السيد الرئيس المحترم؛

أما بخصوص قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، فميزانية هذا القطاع تبلغ في مجموعها 509.833 مليون درهم، منها 397.433 مليون درهم موجهة للتسيير و112.400 مليون درهم مخصصة للاستثمار، وهي أرقام تعكس مرة أخرى محدودية الرهان الحكومي على قطاع يُفترض أن يكون في صلب التحول الاقتصادي والبيئي الوطني، ميزانية تتجاوز 509 مليون درهم لا يمكن أن تخفي حقيقة أن ثلثيها

تقريبا يوجّه لنفقات التسيير، حيث تبلغ اعتمادات الموظفين 132.130 مليون درهم، بينما تُوجَّه 265.303 مليون درهم للمعدات والنفقات المختلفة، مقابل 112.400 مليون درهم فقط للاستثمار، وهو ما يعكس بوضوح اختلال التوازن بين ما يُصرف لتسيير القطاع وما يُوجَّه فعلاً للإقلاع الطاقي والبيئي الذي يحتاجه المغرب.

إن هذا التوزيع المالي يطرح سؤالاً مركزياً حول مدى وجود إرادة حقيقية لتسريع الانتقال الطاقي، خاصة وأن بلادنا تواجه تحديات بنيوية واضحة: ارتفاع الفاتورة الطاقية، بطء وتيرة تطوير الطاقات المتجددة، محدودية النجاعة الطاقية في مختلف القطاعات، هشاشة الأمن الطاقي الوطني، وتفاقم الضغط على الموارد الطبيعية في ظل تسارع آثار التغيرات المناخية. ففي ظل هذه الرهانات الكبرى، تبدو ميزانية الاستثمار المقترحة هزيلة للغاية ولا تستجيب لحدٍّ أدنى من متطلبات التحول الاستراتيجي الذي تنشده البلاد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يعتبر أن مسار الانتقال الطاقي في المغرب يحتاج إلى رؤية جريئة تمكّنه من بناء بنية تحتية طاقية حديثة، وتعزيز الطاقات المتجددة، وتطوير البحث العلمي والابتكار في مجالات الهيدروجين الأخضر، التخزين الطاقي، الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وهي مجالات أصبحت اليوم محور التنافس الدولي، كما أن هذا القطاع يفتقر إلى استراتيجية واضحة للتقليل من التبعية الطاقية، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالشفافية والمنافسة داخل سوق المحروقات التي تستنزف القدرة الشرائية للمواطنين، فتحويل الانتقال الطاقي من مجرد خطاب سياسي إلى سياسة عمومية فعالة يتطلب استثمارات بعشرات المليارات، وليس اعتمادات لا تتجاوز 112 مليون درهم للاستثمار.

لذلك نحن في الفريق الاشتراكي نرى أن مشروع الميزانية كما هو معروض لا يواكب ضرورات المرحلة، ولا يرقى إلى مستوى التحديات المتسارعة، ولا يقدم أجوبة عملية حول كيفية إرساء سيادة طاقية حقيقية، أو حماية بيئية، أو ضمانا لانتقال طاقي عادل يدمج الفئات الاجتماعية الهشة.

السيد الرئيس المحترم؛

أما في مجال البيئة والتنمية المستدامة، فإن هشاشة المنظومة تتجلى بوضوح في تراجع الموارد الطبيعية، تدهور النظم البيئية، انتشار المطارح العشوائية، وفي ضُعف تدبير النفايات، واستمرار تزايد الضغط على الماء والتربة والمجالات الغابوية، في حين أن ميزانية الاستثمار المخصّصة للقطاع لا تسمح بإحداث أي تغيير حقيقي في مسار مواجهة التغيرات المناخية أو حماية المنظومات البيئية أو تأهيل المجال الطبيعي.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا السياسية والأخلاقية، نعتبر أن هذه الميزانية تفتقد للبعد الاستراتيجي المطلوب، وأنها لا تُهيئ البلاد للرهانات المقبلة المرتبطة بالطاقة والمناخ والأمن البيئي، مؤكدين استعدادنا للمشاركة في أي حوار وطني جاد حول إرساء سياسات طاقية وبيئية عادلة، مستدامة، وطموحة، تُعيد الاعتبار للاستثمار العمومي المنتج وتضمن انتقالا طاقيا يحقق السيادة الطاقية ويخدم المواطن.

السيد الرئيس المحترم؛

فيما يخص ميزانية قطاع الصناعة والتجارة، فمن خلال مناقشتنا لمشروع الميزانية تبين لنا وجود اختيارات إيجابية على مستوى دعم التحول الصناعي وجذب الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، لكن في المقابل لازالت هناك تحديات كبرى تعطل الانطلاقة الحقيقية لصناعة وطنية قادرة على خلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة، خاصة في صفوف الشباب.

السيد الرئيس المحترم؛

نعتز بما حققته بلادنا في عدة قطاعات واعدة كقطاع السيارات، الطيران، النسيج، والصناعات الكيماوية، غير أنها لا زالت في حاجة لتعميق الاندماج الصناعي وتحويله إلى قاعدة إنتاجية وطنية قوية، وليس مجرد منصات تجميع، كما أن دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة يجب أن يكون أولوية قصوى، باعتبار أنها تشكل أكثر من 90% من النسيج الاقتصادي الوطني، حيث أنها لازالت تعاني من صعوبات الولوج للتمويل، وتعقيد المساطر، وارتفاع كلفة الإنتاج.

وبالتالي نحن في الفريق الاشتراكي نعتبر أن الميزانية الموجهة لهذا القطاع تكشف عن توجهات إيجابية، لكنها في الوقت نفسه تطرح أسئلة ملحة تتعلق بقدرة هذه الاعتمادات على مواجهة التحديات المتراكمة التي يعرفها النسيج الاقتصادي الوطني بصفة عامة، وقطاع الصناعة بصفة خاصة، خصوصا على مستوى تشجيع الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

لهذا نؤكد على أن تحقيق الإقلاع الصناعي الحقيقي يقتضي سياسة صناعية أكثر جرأة، تقوم على دعم سلاسل الإنتاج المحلية، وتحفيز الابتكار، وتشجيع البحث والتطوير، إضافة إلى تعزيز الاندماج الصناعي من أجل تقليص التبعية للموردات الخارجية.

السيد الرئيس المحترم؛

على مستوى قطاع التجارة الداخلية، لا يزال المواطن يُعاني من فوضى الأسواق، وارتفاع أسعار عدد من المواد الأساسية، وضعف مراقبة الجودة، وهو ما يستدعي توجيه جزء أكبر من الميزانية نحو تحديث البنيات التجارية والرقمنة وتشديد المراقبة وتعزيز دور أجهزة حماية المستهلك لضمان شفافية الأسعار وتكافؤ الفرص بين المهنيين.

كما أن التحديات المرتبطة بعجز الميزان التجاري تتطلب رؤية واضحة لتنويع الشركاء، وتثمين المنتوج الوطني، وتمكين المقاولات

من الولوج إلى سلاسل التوريد العالمية، والعمل على تقييم الاتفاقيات التجارية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، بما يضمن حماية النسيج الإنتاجي الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

وختاما نقول إن نجاح سياسات قطاع الصناعة والتجارة لا يُقاس فقط بالأرقام المرصودة في الميزانية، بل بمدى وقعها على التنمية، والتشغيل، وعلى تحسن القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي نؤكد انخراطنا الإيجابي في كل المبادرات التي تروم النهوض بالصناعة والتجارة، شريطة أن تُترجم هذه الاختيارات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، وتُساهم في تعزيز تنافسية اقتصادنا، وصون حقوق المستهلك، وبناء نموذج اقتصادي عادل ومستدام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

VII- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي أن أتدخل، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026،

ولا بد، في البداية، أن أشكر السيدات والسادة الوزراء ورؤساء المؤسسات الدستورية على تفاعلهم الإيجابي أمام اللجان الدائمة لمجلسنا الموقر وعلى العروض القيمة والشاملة والمدعمة بالعديد من الأرقام والمؤشرات، والتي أبرزت بشكل واضح المجهودات المعتبرة التي تبذلها جل القطاعات الوزارية لتنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ووضع قطار النمو والتطور على سكته الصحيحة.

وبهذه المناسبة، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لابد أن نثير بعض المشاكل ونسجل بعض الملاحظات ونقدم الاقتراحات التي نراها في فريقنا بناءة ومهمة للنهوض بمختلف القطاعات المعنية، والتي نسجلها من زاوية مهنية وكممثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، إسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من اللبنات الصلبة لمرتكزات التنمية في بعديها الوطني والمحلي.

وقد حاول أعضاء الفريق الحضور في غالبية اجتماعات اللجن إلا من تعذر عليه الحضور لسبب طارئ، ومن ثم بسط أفكار وتوجهات الفريق ومن خلال منظمة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على مستوى تقديم تشخيص للمشاكل التي تعاني منها العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة وتقديم المقترحات البناءة التي نرى بأهميتها من زاوية نظرنا كفاعلين اقتصاديين في حلحلة العديد من المشاكل وتذليل العديد من العراقيل التي لازالت تحد من تطوير الاقتصاد الوطني، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

وبعد تقديم مداخلة موجزة في الجلسة العامة تلخص مجموع المشاكل التي تعاني منها مجموعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما تتضمن العديد من الأفكار والمقترحات التي نراها ضرورية لتطوير هذه القطاعات، ارتأينا أن نقدم مداخلة مفصلة لمجموع هذه القطاعات قصد تضمينها في محضر الجلسة نظرا لضيق الوقت المخصص لمناقشة الميزانيات الفرعية.

قطاع الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

لابد أن ننوه من موقعنا كممثلين للقطاع الخاص بالاعتمادات المالية الهامة المرصودة للاستثمار (3.45 مليار درهم)، كما نسجل بارتياح رصد غلاف مالي يناهز 2 مليار درهم لصندوق إنعاش الاستثمارات في ميزانية 2026، ونعتبر أن هذا الغلاف المالي يجب أن يوجه بشكل أولوي لتفعيل الدعم المخصص للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، استجابة للانتظارات الملحة للمقاولين الصغار والشباب حاملي المشاريع الذين يعولون على هذا الدعم للانطلاق.

إننا نؤكد أن تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في بلوغ ثلثي الاستثمار الإجمالي من طرف القطاع الخاص، يمر حتماً عبر تحرير طاقات هذه الفئة من المقاولات، فنجاح وزارتكم يتمثل في تحويل المقاولات الصغيرة إلى نسيج صناعي وخدماتي قوي ومدمج.

إن بعض المنصات الرقمية، وعلى رأسها منصة "رخص"، التي تحولت في كثير من الأحيان من أداة لتسريع المساطر إلى سبب لضياع الفرص بسبب بطء وثيرة العمل، إن هذا الواقع يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في رقمنة المساطر تفاديا لعرقلة مناخ الأعمال، والانتقال من منطق العمل بإجراء الرخص إلى العمل بمبدأ دفاتر التحملات المعمول به في العديد من المجالات.

علاوة على ذلك، يجب أن تتجاوز الرقمنة في 2026 منطق "إيداع الملفات إلكترونياً" إلى منطق "المعالجة الذكية"، وتفعيل مبدأ "سكوت الإدارة بمثابة موافقة" بشكل إلكتروني تلقائي، بحيث تمنح المنصة الوثيقة مباشرة بعد انصرام الأجل القانوني، وهو ما سيشكل الثورة الحقيقية التي ينتظرها المستثمرون.

بخصوص الولوج إلى العقار المخصص للاستثمار فإن الإشكال المطروح ليس في عدم توفر العقار، بل في أثمنة هذه العقارات التي تتجاوز أحيانا قدرات المقولات بكل فئاتها وعلى وجه الخصوص المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة مما يستدعي العمل على توفير هذه العقارات بأثمنة مناسبة، وبناء محلات بهذه المناطق صناعية لفائدة

هذه المقاولات بسومة كرائية معقولة تمكن من تفادي إجراءات اقتناء العقار من جهة وتكلفة البناء والتجهيز التي تثقل كاهل المقاولة. من أجل خلق فرص استثمارية مربحة لتقليص الفوارق الجهوية والمجالية.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن عاليا المرسوم المتعلق بتطبيق القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة. للخروج من النظرة القطاعية لمجال الاستثمار، للوصول إلى التقائية فعلية للسياسات العمومية في مشاريع الدولة.

وبالمناسبة فإننا نثمن إعطاء انطلاقة برنامج المراكز الجهوية للاستثمار من مدينة الراشدية كخطوة رمزية على الانفتاح على باقي الأقاليم والجهات في إطار مقاربة حقيقية نحو ترسيخ جهوية اقتصادية حقيقية، قادرة على استقطاب الاستثمارات وتحريك عجلة التنمية. ومن شأن التنفيذ الفعّال لهذا البرنامج أن يسهم في تحقيق تحول ملموس في مناخ الأعمال، وفي تمكين الجهات من لعب أدوارها التنموية كاملة. دون أن ننسى الانفتاح على مغاربة العالم حيث منحهم المرسوم مكانة خاصة، باعتبارهم فاعلاً اقتصادياً أساسياً ودعامة مهمة لجلب الاستثمارات والخبرات نحو الوطن.

في الختام، إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نجدد تأكيدنا على أن الاستثمار ليس مجرد عملية اقتصادية، بل هو "الرافعة الأساسية للتنمية" كما أكد ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي لافتتاح الدورة البرلمانية لأكتوبر 2022.

قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بدايةً نود أن نعبر عن تقديرنا للجهود التي تبذلها وزارتكم السيدة الوزيرة المحترمة، في سبيل تطوير هذه المنظومة الحيوية، وتعزيز القدرة التنافسية لوجهتنا السياحية، وتثمين إبداعات الصانع التقليدي، ومأسسة النسيج الجمعوي التعاوني، وهي إنجازات تستحق منا كل الدعم والتنويه.

لقد سجلت سنة 2025 نتائج مهمة ومؤشرات قوية تؤكد صمود القطاع واستمرار الدينامية الإيجابية التي عرفها بعد العودة التدريجية للحركة السياحية العالمية، وبهذه المناسبة لا بد أن أثمن خارطة طريق السياحة 2023-2026 التي ترمي إلى النهوض بالقطاع السياحي، والتي تتوخى جذب 17.5 مليون سائح وإحداث 200.000 فرصة شغل جديدة، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة في أفق سنة 2026.

كما ننوه بالأداء القياسي لعدد السياح الذين دخلوا إلى المغرب، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى المملكة 15 مليون سائح إلى غاية شتنبر من سنة 2025، مسجلاً ارتفاعا بنسبة 14%، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، كما جاء في عرضكم السيدة الوزيرة، وما ترتب عنه من ارتفاع مداخيل السياحة بالعملة الصعبة لتتجاوز 87 مليار درهم.

هذا الأداء يؤكد نجاعة خارطة طريق السياحة 2023-2026، لاسيما في محوري الربط الجوي الذي عرف إحداث 80 خطا جويا جديدا.

كما نشيد ببرنامج " GO سياحة" الذي تم تنزيله لدعم الاستثمار في الأنشطة الترفيهية المبتكرة، مما يساهم في إغناء تجربة السائح والرفع من متوسط إنفاقه.

وبخصوص قطاع الصناعة التقليدية، فإننا ننوه كذلك بالحصيلة المشرفة والمتميزة التي بصم عليها خلال هذه السنة، والتي عززت من موقعه كقطاع حيوي في الاقتصاد الوطني ودعامة أساسية لخلق فرص الشغل المباشر والغير المباشر لفائدة فئات عريضة ومتنوعة من المواطنين والمهنيين والحرفيين، كما أنها مصدر مهم لجلب العملة الصعبة وتحريك الاستثمار في قطاعات متعددة مرتبطة بالصناعة التقليدية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن الفاعلين الاقتصاديين، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، يعانون من عدة عراقيل تحد من مردودية القطاع:

إذ تعاني السياحة الوطنية من:

- نقص وحدات الإيواء ذات الجودة في بعض الجهات ذات الإمكانات العالية؛

- بطء المساطر المتعلقة بالرخص السياحية والبناء والاعتماد؛

- ضعف الولوج إلى التمويل؛

- هشاشة عدد كبير من المقاولات السياحية الصغيرة (فنادق عائلية، دور الضيافة، وكالات السفر)؛

- تركيز المشاريع السياحية في محور المدن الساحلية الكبرى في حين تظل مناطق جبلية وصحراوية وقروية ومنتزهات جيولوجية ومجالات طبيعية غنية بالمؤهلات الطبيعية والثقافية، تعاني من ضعف البنيات الأساسية التي تشجع على إطلاق استثمارات سياحية كبرى؛

- الإكراهات التي تعاني منها مقاولات النقل السياحي والتي تهدد استقرارها، من بينها غياب مواكبة المهنيين وارتفاع كلفة التأمين والضرائب إضافة إلى المنافسة غير المشروعة من بعض وسائل النقل غير المرخصة.

كما تعاني الصناعة التقليدية المغربية من بعض المشاكل أهمها:

- محدودية التمويل وصعوبة الولوج إلى القروض البنكية؛

- ارتفاع كلفة المواد الأولية ونقص التنظيم داخل سلاسل الإنتاج؛

- ضعف القدرات التنافسية بسبب غياب علامات الجودة والحماية القانونية؛

- صعوبات في التصدير والتسويق الخارجي في ظل المنافسة المتزايدة من المنتجات المستوردة منخفضة التكلفة.

اسمحوا لي أن أبسط عدداً من التوصيات العملية التي يمكنها تعزيز نجاعة الجهود الحكومية ورفع مساهمة القطاع في التنمية:

- وضع خريطة جهوية للاستثمار السياحي لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الواعدة، مع تكريس العدالة المجالية في تنزيل البرامج والبنيات التحتية السياحية؛

- دعم وتشجيع السياحة الداخلية وإعطاء الأولوية للسائح المغربي من خلال تقديم عروض مناسبة؛

- إحداث صندوق دعم المقاولات السياحية الصغيرة لضمان استمرارها وتطوير خدماتها؛

- تعزيز الربط الجوي الداخلي والخارجي بتعاون مع المكتب الوطني للمطارات؛

- تسريع رقمنة المساطر الإدارية عبر بوابة موحدة خاصة بالاستثمار السياحي؛

- دعم المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة لتقوية تنافسيتها.

وفي قطاع الصناعة التقليدية فإننا نقترح ما يلي:

- تثمين المنتوج التقليدي الوطني وتمكينه من مواجهة المنافسة القوية لبعض المنتوجات المشابهة والأقل جودة وكلفة؛

- إحداث وكالة وطنية لتثمين وتسويق منتوجات الصناعة التقليدية تُعنى بالترويج الداخلي والخارجي وربط الحرفيين بالأسواق الدولية؛

- توفير تكوينات ملائمة للحرفيين التقليديين لتطوير مهاراتهم ومواكبة تطورات السوق بما يسهم في رفع جودة المنتجات التقليدية وزيادة تنافسيتها؛

- إحداث مناطق إنتاج حرفية مجهزة في كل جهة؛

- توسيع الدعم الموجه للمشاركات في المعارض الدولية.

وفي الختام، ونؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب استعدادنا الدائم للمساهمة في كل الأوراش الإصلاحية ذات الصلة بالقطاع، ومواكبة الوزارة في إنجاح برامجها ومخططاتها.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

لقد حملت سنة 2025 مؤشرات واعدة لوزارة الفلاحة بفضل استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030، سواء على مستوى الإنتاج، أو على مستوى تدبير الموارد، أو فيما يخص مواكبة الاستثمارات الخاصة.

ويمكن الوقوف على بعض المكاسب الهامة التي تستحق التنويه:

- تحسن ملحوظ في الناتج الفلاحي، الذي يرتقب أن يحقق نمواً يناهز 4.1% خلال سنة 2025، وفق المعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط؛

- ارتفاع صادرات القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية لتبلغ حوالي 78 مليار درهم بنهاية 2024، مما يعزز موقع المغرب في السلاسل العالمية للّوجستيك الغذائي؛

- توسّع برامج السقي الموضعي وتعميم تقنيات الاقتصاد في الماء، بحيث تمت برمجة حوالي 65.000 هكتار إضافية للسقي بالتنقيط.

- استمرار برامج دعم الأعلاف والماشية، التي شكلت طوق نجاة لآلاف الفلاحين الصغار والمتوسطين في مواجهة آثار الجفاف المتكرر؛

- تقدم المشاريع الهيكلية للجيل الأخضر، خاصة تطوير سلاسل الزيتون والحوامض والخضروات ذات القيمة المضافة العالية.

ومن جانب آخر فإن المجهود الكبير للدولة في مجال دعم الفلاحين الصغار يستحق تنويهاً خاصاً، إذ تم إدماج أكثر من 460.000 فلاح في منظومة الحماية الاجتماعية، كما تم إطلاق برامج استثنائية لمواجهة آثار الجفاف بغلاف مالي تجاوز 10 مليارات درهم، شملت دعم الأعلاف، حماية القطيع الوطني، وتوفير مياه السقي، مما مكن آلاف الفلاحين من تفادي خسائر جسيمة.

وبهذه المناسبة أود التنويه بالدعم الذي قدمته وزارتكم لدعم مربي المواشي والذي بلغ 3 مليارات درهم، والتي وزعت وفق معايير ورقابة صارمة حيث استفاد منها صغار المربين بنسبة 90%، إذ منذ 5 نوفمبر، تم دعم 714.000 مربي، أي 73% من إجمالي المستفيدين المسجلين. وتشمل الدفعة الأولى من المساعدات اقتناء الأعلاف، وتتضمن أيضاً سلفة على منحة الحفاظ على إناث الأغنام والماعز، المحددة في 100 درهم للرأس الواحد، وهو ما سيمكن من حماية القطيع الوطني والحد من ارتفاع الأسعار.

وعلى مستوى الصيد البحري، يظل مخطط أليوتيس رافعة مركزية لتنمية القطاع حيث سجل القطاع أرقاما مشجعة، أهمها تسجيل نمو يناهز 6.5% في ناتج قطاع الصيد البحري، بفضل تحسن المصطادات وتحسين ظروف العمل بالموانئ.

ورغم هذه المنجزات الهامة، ما زال القطاع الخاص يواجه تحديات بنيوية تحد من قدرته على تعزيز الاستثمار في المجالات الفلاحية والبحرية. وتبقى أهم هذه التحديات مرتبطة بصعوبة الولوج إلى العقار الفلاحي، وتعقيد المساطر الإدارية، وضعف الولوج إلى التمويل، وغياب كافٍ للمهارات المهنية المتخصصة، إضافة إلى التحديات المناخية التي تفرض ضرورة تسريع مشاريع السقي بالتنقيط، التحلية، وإعادة استعمال المياه المعالجة.

وإذا كان مخطط "الجيل الأخضر" قد حقق تقدماً كبيراً في دعم الفلاحين، فإن تعزيز تنافسية القطاع يقتضي اليوم توسيع برامج الرقمنة لتشمل جميع المساطر المتعلقة بالاستثمار الفلاحي، وتطوير منظومة التكوين بما يتلاءم مع حاجيات سلاسل الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من التمويل نحو المقاولات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يتعلق بالقطاع البحري، نعتبر أن الحفاظ على استدامة المخزون يتطلب تفعيل آليات المراقبة، ضبط الجهد البحري، والإسراع في تنزيل نظام التخصيص المجالي للمصايد، مع تشجيع الاستثمار في تربية الأحياء المائية بالنظر لإمكاناتها التنموية الكبيرة.

ومن جانبنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد استعدادنا التام للمساهمة في تنزيل هذه الرؤية الوطنية الطموحة.

قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

بداية اسمحوا لي، السيدة الوزيرة المحترمة، أن أشيد بحصيلة منجزاتكم في تدبير هذا القطاع الذي يمثل اليوم الشريان الحيوي للتنافسية الصناعية والنمو الاقتصادي الوطني، كما نهنأ أنفسنا على الأثمنة التنافسية للطاقة ببلادنا، التي أصبحت أقل كلفة من نظيرتها في أوروبا، فبدون طاقة نظيفة وموثوقة وبأسعار تنافسية، لا يمكن لمقاولاتنا، خاصة الصغيرة والمتوسطة، أن تصمد أمام المنافسة الدولية، أو أن تساهم بفاعلية في ورش إزالة الكربون(Décarbonation) الذي أصبح شرطاً أساسياً لولوج الأسواق العالمية، وعلى رأسها السوق الأوروبية.

إن رهان الانتقال الطاقي ليس رهاناً لوزارة واحدة، بل هو رهان وطني تتشارك فيه الحكومة والقطاع الخاص، لذا نقترح عليكم العمل ما يلي:

- تبسيط لمساطر الاستثمار الطاقي، من خلال:

• اختصار مدة الترخيص إلى6 أشهر كحد أقصى؛

• اعتماد منصة رقمية موحدة لتدبير جميع المساطر؛

• وضع دلائل مرجعية واضحة حول آجال المعالجة، وإلزامية الرد الإداري.

- تعميم الولوج العادل للشبكة الكهربائية، من خلال:

• تسريع إقرار الإطار القانوني المنظم لإنتاج الكهرباء الذاتية (Autoproduction)، والولوج للشبكات (Grid Access)؛

• تسريع تنزيل استراتيجية الهيدروجين الأخضر.

- تعزيز التنمية المستدامة ومسؤولية الشركات من خلال:

• تشجيع الاقتصاد الدائري وتثمين النفايات الصناعية.

• إطلاق برامج دعم للمقاولات للامتثال للمعايير البيئية المطلوبة أوروبياً (CBAM).

• خلق مسارات تكوين جامعية بين الوزارة والقطاع الخاص في أسلاك الإجازات العلمية، بما يستجيب لحاجيات سوق الشغل ويوفر الكفاءات اللازمة للقطاع.

وفي الأخير، لابد من تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الابتكار والبحث في قطاع كفاءة الطاقة، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

والاتحاد العام لمقاولات المغرب يضع كل خبراته وقدراته رهن إشارة الحكومة لدعم هذا الورش الهيكلي، بما يضمن سيادتنا الطاقية ويُعزز تنافسية مقاولاتنا في الأسواق الدولية.

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

نجتمع اليوم، ليس لمجرد دراسة أرقام ميزانية، بل لنشارك في لحظة تاريخية مفصلية، لحظة نحدد فيها معالم مستقبل أجيالنا، ونرسم ملامح المغرب الذي يريده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إن مشروع الميزانية المخصصة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لسنة 2026، هو أكثر من مجرد وثيقة محاسبية؛ إنه بمثابة عقد اجتماعي متجدد بين الدولة والمجتمع، عنوانه الأبرز: إعادة الثقة الكاملة في المدرسة المغربية.

إن الأرقام تتحدث عن نفسها وتدحض كل تشكيك، فمشروع الميزانية يكشف عن زيادة إجمالية غير مسبوقة بنسبة 13.4%، لتصل إلى 97.08 مليار درهم، أي بزيادة صافية تفوق 11.4 مليار درهم في سنة واحدة، هذا الجهد المالي المستمر، الذي رفع ميزانية القطاع بنسبة 65% منذ سنة 2021، هو التجسيد الفعلي لجعل التعليم "أولوية الأولويات الوطنية". ونلمسها جليا في الاستثمار في الرأسمال البشري، إن الزيادة الهائلة في كتلة الأجور بنسبة 15% ليست مجرد رقم، بل هي رسالة تقدير وعرفان لنساء ورجال التعليم، إنها تعكس وفاء الحكومة بالتزاماتها عبر تسوية الوضعيات الإدارية، وتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي وتوفير 20,000 منصب مالي جديد، في استثمار يضمن توفير الأطر التربوية ويحفز على الانخراط الكلي في ورش الإصلاح.

إضافة إلى إشادتنا بالمجهودات المبذولة فإننا، نتوجه للسيد الوزير المحترم ببعض التساؤلات التي نعتبرها انشغالات وطنية مشتركة:

1. حول وتيرة إنجاز البنية التحتية اللازمة؛

2. حول استدامة الإصلاح وإنصافه لتعم الجودة كافة المؤسسات دون استثناء، خاصة في العالم القروي والمناطق الهشة؟

3. حول الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج فما يهم المواطن والبرلمان هو الأثر الفعلي على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إن مشروع ميزانية قطاع التعليم لسنة 2026 هو مشروع الأمل، ومشروع الثقة، ومشروع المستقبل، إنه يجسد إرادة ملكية سامية، ويترجم التزاماً حكومياً راسخاً، ويستجيب لتطلعات الشعب المغربي في تعليم عمومي جيد، منصف، ودامج.

إن موافقتنا على هذه الميزانية يجب أن تكون موافقة مسؤولة وواعية؛ موافقة مشروطة بالتزام الحكومة بتقديم إجابات مقنعة على انشغالاتنا، وبترجمة هذه الاعتمادات إلى تحسن حقيقي وملموس في واقع المدرسة العمومية.

وعلى هذا الأساس، نسجل بارتياح كبير إعلان الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن انخراطه التام والأكيد في إنجاح هذا الورش الوطني، مما يؤكد أن قضية التعليم هي بالفعل قضية الأمة بأكملها.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

بداية نسجل بإيجابية الارتفاع الملحوظ في ميزانية الوزارة التي بلغت 42.4 مليار درهم برسم سنة 2026، بزيادة قدرها 9.8 مليار درهم مقارنة بسنة 2025 (أي بنسبة ارتفاع تفوق 30%)، هذا الرقم يعكس إرادة سياسية واضحة لجعل الصحة أولوية.

كما نثمن إحداث 8000 منصب مالي جديد (وإضافة 1500 منصب)، وتخصيص غلاف مالي قدره 617 مليون درهم لهذه المناصب الجديدة، كما ننوه بالاتفاق الاجتماعي الذي حسن وضعية مهنيي الصحة.

ولمحاربة نزيف هجرة الكفاءات وعزوف الأطباء عن العمل في المناطق النائية، نحتاج إلى "نظام تحفيزات مجالي" حقيقي يمكن من الأطر الطبية والشبه الطبية من ولوج هذه المراكز في ظروف همل لائقة.

كما نثمن التقدم في تنزيل المجموعات الصحية الترابية، لا سيما التجربة النموذجية بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (GST)، حيث إن الانتقال من التدبير المركزي إلى التدبير الجهوي عبر هذه المجموعات هو حجر الزاوية في الإصلاح.

نسجل أيضا التقدم في تأهيل 1400 مركز صحي أولي وإطلاق برنامج تأهيل 91 مركزاً استشفائياً. إن التركيز على "الرعاية الصحية الأولية" هو المدخل الصحيح لتخفيف الضغط على المستشفيات الجامعية.

كما نحيي المجهودات المبذولة في هذا الإطار من أجل ضمان السيادة الدوائية واللقاحية ونؤكد على الدور الكبير للوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية لضمان وتسهيل وتيسير المخزون الاستراتيجي، والتي لمسنا بشكل فعلي دورها الهام في تشجيع الصناعة الوطنية للأدوية بصفة عامة والأدوية الجنيسة على وجه الخصوص لخفض كلفة العلاج.

وفيما يتعلق بالخصاص في الموارد البشرية، ويقيناً منا بأن الوتيرة الاعتيادية للتكوين الأساسي غير قادرة على مواكبة سرعة أورش تعميم التغطية الصحية، نتقدم بمقترح "رؤية تكوينية استعجالية"، ترتكز على تثمين الرصيد العلمي لخريجي الجامعات المغربية، وذلك عبر الآليات التالية:

1. إطلاق مسالك تأهيلية مكثفة:

- برمجة دورات تكوينية مهارية (بين 12 و18 شهراً) لإعادة تأهيل حاملي الإجازات العلمية العاطلين عن العمل (الفيزياء، الكيمياء، والبيولوجيا)، لاستثمار خلفيتهم العلمية الصلبة في مهن الدعم الصحي، وتخريج دفعات فورية من:

- المساعدين الطبيين لتخفيف العبء الإداري والروتيني عن الأطباء بالمستشفيات.

- تقني الصيانة البيوطبية (خريجي الفيزياء): لإنقاذ التجهيزات الطبية العمومية المكلفة من التلف وضمان ديمومتها.

- مساعدي المختبرات (خريجي البيولوجيا والكيمياء): لتعزيز قدرات التشخيص والتحليل.

ختاماً، فإن رصد 42.4 مليار درهم هو إشارة قوية، لكن "الميزانية" هي وسيلة وليست غاية، فالغاية هي أن يلج المواطن المغربي، في القرية كما في المدينة، إلى مرفق صحي يحفظ كرامته، ويجد طبيباً يعالجه، ودواءً يشفيه دون أن يضطر لبيع ممتلكاته، وضمان أن يرقى العرض الصحي الوطني إلى مستوى تطلعات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي يلح دائماً على ضرورة أن يلمس المواطن أثر هذه الإصلاحات في حياته اليومية، وفي جودة استقباله وعلاجه، تكريساً لمبدأ السيادة الصحية كركيزة أساسية للأمن الاستراتيجي للبلاد، مع تثمين الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص الذي يجب أن يشتغل في انسجام تام وتكامل مع القطاع العام خدمة للمنظومة الصحية الوطنية.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

نسجل بارتياح كبير إخراج مشروع القانون رقم 59.24 المغير والمتمم للقانون 01.00، المتعلق بتنظيم التعليم العالي بالمغرب، إن هذا النص، سيستكمل المنظومة التشريعية للجامعة المغربية، إنه الإطار الذي سينقل الجامعة في دورها الأكاديمي الكلاسيكي إلى مؤسسة، قادرة على التكيف السريع مع محيطها السوسيو-اقتصادي، في انسجام تام مع القانون الإطار 51.17.

إن المخطط التشريعي الطموح الذي تقودونه، والذي يشمل 5 قوانين و16 مرسوماً، بما في ذلك مراجعة قانون المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) وهيكلة المؤسسات الجامعية، يؤسس لبيئة

قانونية محفزة، ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتبر أن الترسانة القانونية الواضحة هي البنية التحتية غير المادية الضرورية لأي إقلاع؛ فلا يمكن بناء جامعة الغد بقوانين الأمس.

وفي سياق الحلول، ندعو إلى تسريع النصوص التطبيقية الخاصة بتثمين البحث العلمي، إننا بحاجة ماسة لإطار قانوني "مرن" يسمح بخلق الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال داخل الحرم الجامعي، ويحفز الباحثين على التحول إلى "باحثين-مقاولين"، هذا هو الجسر الحقيقي الذي سينقل الابتكار من المختبر إلى السوق، ويجعل من الجامعة قاطرة للتنمية الاقتصادية لا مجرد فضاء للتنظير.

وبغض النظر عن ميزانية القطاع برسم سنة 2026، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يقدم رؤية بديلة للتمويل، فالحل لا يكمن في انتظار المزيد من ميزانية الدولة، بل في "هندسة مالية مبتكرة"، من خلال دفع الجامعات لتنويع مواردها الذاتية عبر الخدمات الاستشارية، التكوين المستمر المؤدى عنه، والشراكات المنتجة مع القطاع الخاص، لتحقيق استقلالية مالية حقيقية تخفف العبء عن الخزينة العامة.

باعتبارنا ممثلين للمشغلين، فإن محور "تطوير عرض التكوين" هو الأهم بالنسبة لنا، إننا نقولها بوضوح: "زمن تخريج العاطلين يجب أن ينتهي"، فيجب التوجه نحو هندسة بيداغوجية جديدة ترتكز على مهن السيادة والمستقبل: الذكاء الاصطناعي، الانتقال الطاقي، والأمن السيبراني، مع تعميم مراكز المسارات المهنية بكل تخصصاتها.

ومع إحداث 1759 منصباً مالياً جديداً، نؤكد أن العبرة ليست بالكم فقط، بل بالكيف، فنحن في حاجة إلى "أستاذ الغد" المتمكن رقمياً والمنفتح على عالم المقاولة، كحل عملي، ونقترح بالمناسبة تفعيل آلية "الأستاذ العرضي" من الخبراء المهنيين بشكل أوسع، لجلب واقع السوق إلى قلب المدرج الجامعي، وردم الهوة بين النظري والتطبيقي.

وفي نفس السياق، يجب النظر إلى التعليم العالي الخاص والشريك كحليف استراتيجي لا منافس، إن تأطير هذا القطاع بإطار قانوني محفز، وضمان المنافسة الشريفة، سيمكنه من تحمل جزء من عبء استيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة (المتوقعة بـ 1.3 مليون)، مع توفير تكوينات متميزة، فالشراكة بين العام والخاص (PPP) هي الحل الأمثل لتوسيع العرض الجامعي دون إثقال كاهل ميزانية الدولة.

إن مشروع ميزانية 2026، بما يحمله من حمولة مالية وإصلاحية، يشكل أرضية صلبة للانطلاق، ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نمد لكم يد الشراكة الصادقة والملتزمة، لنحول هذه الأرقام والنصوص القانونية إلى واقع ملموس، يبني مغرب الكفاءات والريادة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم؛

تلكم كانت أهم أفكار وملاحظات ومواقف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين حول حصيلة منجزات هذه القطاعات الاستراتيجية والحيوية في المسار التنموي الوطني، أفكار سقناها بروح إيجابية ونظرة متفائلة بما هو قادم، ومن موقعنا كممثلين عن القطاع الخاص الوطني والمواطن، فإن كافة مقترحاتنا التي نقدمها، نابعة من مصلحة عامة في الإصلاح العام الذي يساهم في تحقيق التنمية الشاملة كما أرادها جلالة الملك حفظه الله.

كما أننا ندعم الميزانيات الفرعية ونصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VIII- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي باسم المجموعة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية:

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

يشرفني أن أتدخل باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، وهو مشروع يأتي في سياق اقتصادي واجتماعي دقيق، يزداد فيه الضغط على القدرة الشرائية، وتتنامى فيه انتظارات الطبقة العاملة والفئات الشعبية من أجل عدالة اجتماعية حقيقية وربط الميزانية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أسجل مجموعة من الملاحظات المرتبطة بالميزانيات الفرعية المعروضة، والتي تظل في نظرنا دون مستوى التطلعات الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة وعموم المواطنات والمواطنين.

نسجل في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن العديد من القطاعات الوزارية لا تزال تقدم برامجها دون رؤية اجتماعية واضحة، ودون إدماج فعلي للبعد الاجتماعي في سياساتها العمومية. فمشروع قانون المالية 2026، رغم بعض الإشارات الإيجابية، لم يرق بعد إلى مستوى الإصلاحات البنيوية المطلوبة في التوظيف العمومي، وتحسين شروط العمل، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي القطاعي.

يظل الجانب الاجتماعي ضعيفاً في هذه الميزانيات، سواء فيما يتعلق بتمويل الخدمات العمومية الأساسية الصحة، التعليم النقل أو فيما يخص تحسين أوضاع الشغيلة داخل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية. كما لا نجد أثراً كافياً لمقاربة الإنصاف في توزيع الموارد بين الجهات، مما يكرّس الفوارق المجالية.

ورغم ارتفاع حجم النفقات الإجمالية، فإن نجاعة الإنفاق غير مضمونة بسبب ضعف آليات التتبع والتقييم، وغياب وضوح في مؤشرات النتائج، مما يجعل العديد من البرامج مجرد عناوين بدون أثر

ملموس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وبناءً على ذلك، تؤكد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أي إصلاح للميزانية يجب أن ينطلق من الحوار الاجتماعي الحقيقي، ومن تمكين الشغيلة من حقوقها الأساسية، واعتماد مقاربة شمولية تجعل من الاستثمار العمومي رافعة حقيقية للتشغيل، وتحسين الخدمات العمومية، ومحاربة الفقر والهشاشة نطالب هنا بربط الميزانيات المرصودة لوزارة المالية والإصلاح الإداري بإصلاح حقيقي لمنظومة الأجور، وتقليص الفوارق بين الهيئات وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية بما يضمن الاستقرار المهني والحوافز المشروعة للأطر والموظفين.

• نؤكد ضرورة الزيادة في الميزانيات المخصصة للقطاعات الاجتماعية التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، الشغل والتكوين المهني. فنجاح الدولة في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الشاملة يستلزم موارد بشرية كافية، وميزانيات تشغيل وتكوين مستدامة، وليس فقط اعتمادات استثمارية لا تُترجم إلى خدمات فعلية للمواطنين.

إنّ استمرار الخصاص المهول في الموارد البشرية داخل هذه القطاعات يمس بجودة المرفق العمومي ويثقل كاهل العاملين فيه. لذلك ندعو إلى توظيفات سنوية كافية، وإدماج الفئات الهشة، وتحسين ظروف العمل والوقاية الصحية.

نلح على ضرورة أن تُوجّه الميزانيات القطاعية نحو تعزيز الحوار الاجتماعي كآلية إلزامية في صياغة البرامج العمومية. فلا يمكن الحديث عن تنزيل سياسات عمومية ناجعة دون إشراك فعلي للنقابات الأكثر تمثيلية في تتبع وتقييم الميزانيات القطاعية ونعتبر أن تخصيص موارد مالية لحكامة الحوار الاجتماعي يمثل استثماراً في السلم الاجتماعي وفي جودة الخدمة العمومية. وأخيراً، نُذَكِّر بأننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن العدالة الاجتماعية ليست كلفة، بل رافعة للتنمية. وأن مشروع قانون المالية، مهما حمل من أرقام، يجب أن يعبّر عن إرادة سياسية لإعادة الاعتبار للشغل المنتج، وللموظفين والأجراء، وللطبقة المتوسطة التي تشكل عماد الاستقرار والتقدم.

السيد الرئيس؛

تفتقر هذه الميزانيات إلى رؤية استراتيجية مندمجة تربط بين الاستثمار العمومي وخلق فرص الشغل اللائق. فرغم تعدد البرامج والمخططات، إلا أن الاعتمادات المرصودة لا تعكس الإرادة الحقيقية لتقليص البطالة ولا تستجيب لإشكالات الهشاشة داخل القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

IX- مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2026.

وكعادتنا، لا يمكننا أن نفوت الفرصة دون أن نؤكد فيها، بأن الاعتمادات المالية المخصصة لمجموعة من القطاعات الوزارية، لن تمكن من الوفاء بكافة الالتزامات في ظل الطموحات التنموية الكبرى، لكن بالمقابل يجب ألا ننكر أن المشاكل التي عاشها العالم والمغرب خاصة خلال الآونة الأخيرة، ومازالت تلقي بظلالها على البيئة الدولية المتسمة باللا يقين الجيوسياسي، مازالت تؤثر على السياسات النقدية والميزانياتية.

ولذا فلا خيار أمامنا اليوم، إلا التضامن فيما بيننا، لتجاوز الأزمات والمرور ببلادنا إلى بر الأمان، هذا لا يعني أنه ليست هناك برامج طموحة تستدعي منا إعطائها الأمل والمجال الكافي لكي تتمكن من الخروج الى أرض الواقع وتثبيت مكانة المغرب ضمن الدول الصاعدة.

وهنا لا يمكن إغفال المستوى الجيوسياسي، فبفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، حققت بلادنا تقدما حاسما ونهائيا في هذا المجال على الصعيد الديبلوماسي والتنموي. ولذا وجب الإيمان بأن الاختلاف غير المبرر في بعض الأحيان، يضيع على الدول المكونة للفضاء المغاربي فرص الاندماج الاقتصادي والتنموي، ويحرمها من موقع تفاوضي أكبر وأقوى في وقت يحتدم فيه الصراع العالمي، في اتجاه ترتيب خارطة دولية جديدة يعاد فيها توزيع مناطق النفوذ وتداخل المصالح، وهو الشيء الذي يزيدنا اصرارا لرفع التحدي أمام كافة المعيقات.

حضرات السيدات والسادة؛

اليوم نحن كمؤسستين، تشريعية وتنفيذية، يجب أن نؤمن بالفرضيات الماكرو-اقتصادية المعتمدة في مشروع قانون المالية 2026، والذي تتوقع الحكومة أنه بناء على مجهوداتها، ستعمل على تقليص العجز الميزانياتي إلى حوالي 3% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 3.5% سنة 2025، وستتمكن من التحكم في معدل التضخم في حدود 2%.

كما أكدت الحكومة على أنها وبهدف تعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية، ستعتمد مقاربة مندمجة ومتكاملة تقوم على تعزيز الإطار المؤسساتي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية، بالإضافة الى عدة توجهات والتي كلها تروم الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

وفي الجانب المرتبط بدعم الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم والتكوين المهني كذلك تم التنصيص على:

- مواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026؛

- مواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول نظام التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا خارطة طريق تطوير التكوين المهني.

وفي الجانب المرتبط بإصلاح منظومة العدالة هناك:

- التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثه؛

- تأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية.

وفي الجانب المرتبط بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، فمبلغ 380 مليار درهم، بزيادة 40 مليار درهم مقارنة مع سنة 2025، شيء مهم، وذلك من أجل:

- تعزيز دينامية الاستثمار العمومي، ومواصلة انجاز مشاريع البنية التحتية بما فيها الطرق السيارة، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات والنقل الحضري، حتى نكون على أهبة الاستعداد لاستضافة كأس العالم 2030 إن شاء الله؛

- كذلك مواكبة القطاعات الاستراتيجية، والتي تروم مواصلة تنزيل خارطة الطريق للقطاع السياحي 2023-2026، تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030، بالإضافة إلى مواصلة تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر.

ناهيك عن مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، ومواصلة تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية.

ومن خلال هذه التوجهات والأوراش يتبين أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات، والتي يتضح أنه سيكون لها أثر على مالية الدولة، خاصة ما إذا تم الالتزام بتطبيقها وتنزيلها بالشكل المطلوب والحكامة الجيدة. وقد تفاعلت الحكومة إيجابا مع عدد من التعديلات في مجلسكم الموقر، مما يؤكد أهمية العمل المشترك.

وفي الأخير، وبالرغم من أن المغرب قد أحرز تقدما هاما على مسار التحول الهيكلي لاقتصاده وتعزيز صموده في مواجهة مختلف الصدمات، فلا تزال هناك تحديات كبيرة أمام ترسيخ أسس التنمية المستدامة والشاملة، ويبقى تعزيز الرأس المال البشري وإعداده بشكل أفضل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية إحدى الأولويات الحاسمة لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

X- مداخلة المستشارين البرلمانيين خالد السطي ولبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

وهي مناسبة نجدد من خلالها التأكيد على اعتزازنا بمضامين الخطابين الملكيين بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية وعيد العرش الأخير، حيث دعا جلالة الملك، حفظه الله، إلى تشجيع المبادرات المحلية والأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل للشباب والنهوض بقطاعات التعليم والصحة، وتأهيل المجال الترابي، وتسريع مسيرة المغرب الصاعد، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

التنمية الترابية:

لقد انخرطت بلادنا في التنمية المجالية غير أن البرامج والمخططات لم تحقق النتائج المرجوة، ومن هنا نسجل بإيجابية إحداث صندوق خاص بالتنمية الترابية بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم في أفق 2027، وهو غلاف مالي مهم لكن غير قادر على تلبية الخصاص الكبير الذي تعرفه المناطق القروية والجبلية.

وفي هذا السياق، لا بد أن نؤكد على أن التنمية الترابية تمر - لا محالة - عبر ربط القرار العمومي المحلي بصناديق الاقتراع مع تجسيد ضرورة انخراط الأحزاب السياسية في هذه الدينامية من خلال تقديم نخب كفئة تتمثل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، فمهما بلغت مستويات المراقبة، ستبقى بلادنا عاجزة عن بلوغ الغايات المتوخاة في ظل استمرار إفراز نخب غير قادرة على مواكبة التحولات التي تعرفها بلادنا. إن عدالة مجالية حقيقية تقتضي مقاربة تشاركية تشمل كل الفاعلين.

ورغم الاستثمارات العمومية الضخمة، يبقى أثرها محدوداً، لأن ثلاث جهات فقط تستحوذ على 60% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما تعيش باقي الجهات عجزاً بنيوياً. كما يعيش ورش اللاتمركز الإداري تعثراً مقلقاً: اختصاصات نُقلت دون نقل القرار والموارد، بل هناك تخوف من أن يتحول صندوق التنمية الترابية إلى صيغة جديدة للمركزية، بدل أن يكون آلية لتحرير الجهات. ويُضاف إلى ذلك فوارق قطاعية حادة، حيث يواجه أكثر من 40% من المواطنين صعوبة في الولوج إلى الصحة، كما يعرف قطاع التعليم تفاوتاً خطيراً وهدرا مدرسيًا.

التعليم:

رغم المجهودات التي بذلت في العشرية الأخيرة، يمكن القول إن

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يشهد مجموعة من الإشكالات البنيوية والتنظيمية والتربوية، وهو ما يستدعي رؤية موحدة وقرارات استعجالية ومستدامة.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية الحوار الاجتماعي القطاعي وإشراك الفاعلين النقابيين من أجل تجاوز الإشكالات البنيوية والاختلالات المزمنة التي يعاني منها قطاع التعليم ببلادنا. إن هذه الاختلالات والإشكالات لا يمكن إصلاحها عبر إجراءات تجزيئية ومختزلة كمدرسة الريادة، لأن الإصلاح عابر للزمن الحكومي، بل من خلال الالتزام بالتراكم الذي حققته بلادنا والبناء عليه كالرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي.

التعليم العالي:

لقد أضحى التعليم العالي اليوم ركيزة أساسية لتقدم الأمم وازدهارها، لأن الاقتصاد أصبح مبنيا على المعرفة. فهذا القطاع يعد اليوم قطاعا استراتيجيا وركيزة أساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة، لا يزال قطاع التعليم العالي يواجه عدداً من الإكراهات البنيوية، كالاكتظاظ والخصاص في الموارد البشرية، وضعف التمويل العمومي والخاص، وعدم ملاءمة التكوين لسوق الشغل، وإشكالية الحكامة، وضعف تمويل البحث العلمي والابتكار وغيرها من الإشكالات.

ومن أجل تجاوز هذه المعيقات، لابد من رفع الاستثمار في البحث العلمي والابتكار ليصل إلى 1% من الناتج الداخلي الخام في أفق السنوات القليلة المقبلة، وإطلاق مخطط استعجالي لتوظيف الأساتذة الباحثين وتعويض الخصاص المتراكم؛ وتسريع الرقمنة، وتحديث البنيات التحتية الخاصة بالتعليم وإعادة هيكلة العرض التكويني وفق متطلبات سوق الشغل، وربطه بالذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر والصناعات الجديدة.

كما ينبغي إحداث آليات حكامة فعالة تربط التمويل بالنتائج، وتعزز الشفافية وتكافؤ الفرص بين الجامعات، وتقوية الشراكات مع القطاع الخاص والمراكز الدولية للبحث من أجل دعم التمويل وتنويع مصادره.

إن الرهان اليوم لا ينبغي اختزاله في عدد الخريجين، بل في مدى قدرة الجامعة المغربية على صناعة الكفاءات، وإنتاج المعرفة، وقيادة التنمية. لذلك نعتبر أن ميزانية التعليم العالي يجب أن تكون في مستوى الانتظارات الوطنية، وأن تشكل رافعة حقيقية لإصلاح شامل يضع الجامعة في قلب النموذج التنموي الجديد.

الصحة:

وبخصوص قطاع الصحة ونظرا للأهمية التي يحظى بها هذا القطاع، فإننا نثمن الرفع من المناصب المالية المخصصة له في مشروع قانون المالية 2026 بتوجيهات ملكية سامية، وبتطور البنيات التحتية الصحية ببلادنا.

غير أننا لازلنا بعيدين عن تحقيق الحد الأدنى العالمي، وهو 10% من الميزانية العامة. إن أهمية قطاع الصحة في السياق الذي تعيشه بلادنا تقتضي التسريع بتنزيل البرامج والمخططات التي ترمي إلى النهوض بهذا القطاع، حيث يعتبر هذا القطاع إلى جانب قطاع التعليم رافعة أساسية لتثمين الرأسمال البشري، الذي يعد أحد ركائز اقتصاد المعرفة.

إن تطوير قطاع الصحة يكتسي أهمية كبيرة بالنظر للتحولات التي تعرفها بلادنا والتي ستجعل منها في السنوات القليلة القادمة قبلة لزوار من دول وجنسيات مختلفة. ولذلك، لا بد أن يواكب قطاع الصحة هذه التحولات.

لقد شكلت مناقشة الميزانية القطاعية للصحة والحماية الاجتماعية مناسبة لطرح مجموع من الإشكالات والاختلالات التي يعاني منها القطاع إلى جانب تقديم مقترحات.

وقد همت هذه المواضيع تثمين الموارد البشرية، وسد الخصاص، والرفع من الميزانية، والنهوض بالبنية التحتية خاصة في العالم القروي، والتغطية الصحية وغيرها من الإشكالات.

الرياضة:

نعبر عن اعتزازنا بالرؤية الملكية في مجال الرياضة والثقة التي أصبحت تحظى بها بلادنا في هذا المجال، حيث تعتزم بلادنا تنظيم كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030 إلى جانب إسبانيا والبرتغال، بالإضافة إلى ما حققته المنتخبات الوطنية في مجال كرة القدم، آملين أن تسير باقي القطاعات الرياضية الأخرى على نفس المنوال. فالرياضة لم تعد اليوم وسيلة للترفيه فقط، بل رافعة أساسية للتنمية أيضا.

وفي هذا الإطار، وجب التنبيه إلى مجموعة من الاختلالات الحقيقية التي تتخبط فيها الرياضة الوطنية، سواء على مستوى الحكامة داخل الجامعات الرياضية وتكرار النزاعات التسييرية، أو على مستوى ضعف الاستثمار في هذا القطاع، أو تهميش محاضن المواهب الأساسية كالمدرسة والأحياء.

الثقافة والشباب والتواصل:

إن مناقشة قانون المالية 2026 مناسبة لتجديد التأكيد على ما نص عليه الدستور في الفصل 28 في أن "حرية الصحافة والنشر مضمونة ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية"، وعلى "تشجع

السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به".

وهو ما لم تلتزم به الحكومة، مع الأسف من خلال إحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، وهو ما يمكن اعتباره مسا صريحا بالتدبير الذاتي للمهنة الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاستقلالية.

وقد استندت الحكومة على تبريرات واهية كضعف ثقافة التنظيم الذاتي واختيار ممثلين لا تتوفر فيهم بعض الشروط وعدم قدرة المجلس على تنظيم انتخابات، وبكون القوانين المنظمة لمهن الصحافة والإعلام عاجزة عن الجواب عن العديد من الثغرات.

لقد تقدمنا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بتاريخ 14 دجنبر 2023 بمقترحي قانونين يقضيان بتغيير المادتين 17 و66 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر من أجل عدم تطبيق أحكام القوانين الأخرى على الأشخاص والوقائع التي تسري عليها مدونة الصحافة والنشر؛ ومن أجل إحداث هيئة وطنية بين مهنية مستقلة، تتولى السهر على ضمان حيادية قطاع الإشهار في علاقته بمختلف الفاعلين؛ وتعزيز التنظيم الذاتي للمهنة وإرساء قواعد تعاقدية جديدة العلاقة المعلن والناشر ووكالة الوساطة في مجال الإعلان؛ بالإضافة إلى التشجيع على الاستثمار من أجل إرساء قواعد صناعة إشهارية قوية من شأنها مواكبة وتيرة التطور الذي يعرفه الإعلام بالمغرب. لكن مع الأسف لم تتفاعل الحكومة بشكل إيجابي مع هذين المقترحين.

وفي هذا السياق، ندعو إلى ضرورة تجاوز حالة الاحتقان التي يعرفها هذا القطاع من خلال الإنصات للمهنيين والتفاعل إيجابا مع تعديلات ممثلي الأمة من أجل إخراج نص قانوني شامل يجيب عن التحديات والإكراهات التي يعرفها القطاع. وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تصويتنا على الميزانيات الفرعية بالإيجاب آملين أن تسهم في تحقيق المخططات والبرامج من أجل ضمان خدمات عمومية ذات جودة لعموم المواطنات والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.